

[illegible] ایک [illegible] [illegible] ہے [illegible] نقصان [illegible] فرمائیے

[illegible] بھی [illegible] ہے اس [illegible] کے [illegible] پیچ کے [illegible] صفحہ [illegible] میں [illegible] نحو و منطق

[illegible] ہے [illegible] کرتے ہین تاکہ [illegible] فن کی [illegible] کتب موجودہ

کا [illegible] قدر [illegible] کا ذریعہ [illegible]

کتب علم صرف

میزان الصرف - علم صرف کی ابتدائی کتاب ہے -

میزان الصرف [illegible] تکملہ یہ محشی مولوی الٰہی بخش صاحب

تبیان شرح میزان الصرف مصنفہ مولوی عبد الحق صاحب

شرح میزان الصرف

پنج گنج و زبدہ یہ دو کتاب صرف کی ہین

عمدہ شرح زبدہ از مولوی رحمۃ اللہ صاحب

عافیہ شرح شافیہ از ملا محمد سعد -

صرف میر میر سید شریف کی تصنیف سے مشہور کتاب ہے

وستور المبتدی [illegible] صرف مین بہت مفید کتاب ہے

جامع تعلیلات یہ کتاب علم صرف کی ہے نادر و درسی -

شرح [illegible] صرف فارسی تصنیف مولوی [illegible] خان صاحب

[illegible] مین نادر شرح ہے -

[illegible] علم صرف مع رسالہ لا بسر و گوہر منظوم ہے

زنجانی عربی [illegible] صرف مین -

رکاز الاصول شرح فصول اکبری

رضی شافیہ مطبوعہ دہلی

شافیہ محشی علم صرف مین از ابن حاجب ہے

مراح الارواح در علم صرف، از احمد بن [illegible] مشہور

کتاب ہے -

کتب علم نحو

مجموعہ نحو میر مصنف مختلف -

[illegible] از امام ابو الحسن

ہدایت النحو

رضی شرح کافیہ [illegible]

رضی کافیہ مطبوعہ [illegible]

شرح ملا محشی قدیم [illegible] شرح کافیہ [illegible]

کتاب ہے مفید -

ایضاً - کاغذ [illegible]

ایضاً - کاغذ فاختہ

شرح ملا محشی جلی قلم [illegible] خط کاغذ عمدہ سفید

ایضاً [illegible] -

کافیہ محشی - خط نستعلیق از ابن حاجب

کافیہ با ترجمہ و حواشی مطبوعہ نظامی -

کافیہ نحو محشی عربی از ابن حاجب بخط نسخ -

[illegible] الاعراب علم نحو مین نادر رسالہ در حقیقت [illegible]

[illegible] مولوی عبید اللہ صاحب

شرح کافیہ فارسی منظوم در حل مطالب [illegible]

محمد ابراہیم مرحوم

تسہیل الکافیہ عربی شرح کافیہ تصنیف مولانا محمد

عبد الحی [illegible] آبادی -

بعون من قوّى الانسان على النطق

قد استتب طبع الحاشية النادرة كافية ووافية لكل من المحصلين والمدرسين بنهاية [illegible]

حاشية [illegible]

على شرح الكافية الشهير

بشرح ملا جامي

ما علقها وصنفها العالم النبيل والنحرير الجليل اللوذعي المولوي نعمة الله [illegible] الحسيني الجزائري

في المطبع العالي المشتهر بالمنشي نولكشور [illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل النحو نورا يهتدى به الى فهم القرآن المبين وميزانا يفرق به بين الغث والسمين والصلوة على من خصه
بمنه باسمائه وفضله على ارضه وسمائه وآله مصابيح الظلام ومفاتيح الخيرات على الانام المبشرين لمن والاهم
منشرين الدين الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا اما بعد فيقول الفقير في البلدان المبعد عن
الاهل والاوطان نعمة الله بن عبد الله الحسيني الجزائري اني لما رايت العلم المزبور عن اصل العلوم و
تعرف المفسر فيه من الامر المحتوم صرفت برهة من زماني في تحصيل مقدماته وهاجرت اعواما عن اوطاني في
جمع اسبابه وادواته طال ما استسهلت في استجواد عيونه وكثيرا ما انفرت عن عويصاته مع الاف فضل
ولم اتوقف فيه على ظنونه حتى مددت اليه فكري فاقتطفت من غلب ثماره ووقفت على جوفه فملات كفي عن نبار مجاره لغة
عيد في سنه السن ما يطفى الغليل ويشفى العليل ثم تعلقت بحواشي الشرح المنسوب الى حبر الجليل الفاضل النبيل عبد الرحمن الجامي
قد احتوى من علم النحو على اللباب والطوى على ما يدهش العقول والالباب قد جثته الفرسان جيادها على ربه عليه وقصد من المشاة و
الركبان فوقفوا لديه يطلبون فارسا حاذقا يدلهم على الطريق واذ قد سلك هذا النهج العميق وانا كنت
قد علقت اليه حال اشتغال عصابا من الاحوال بمداومته لدي ومذاكرته بين يدي ما كشف به القناع عن عويصاته واوضح
المعضل من مشكلاته ثم تداولته على ايدي الاسفار وفرقت اوقاتي في البراري والبحار يوما في البصرة ويوما بالاهواز ويوما
باصفهان ثم اخر في شيراز فاعدت النظر في تلك الحواشي رافعا عنها ما تراها من الغواشي وزينتها بتحقيقات اعلى
من ايام الشباب وزينتها بتدقيقات اشهى من معانقة الاحباب وصيرتها هدية الى الاخوان في الدين وحلية
تقسم رحمه الله مولف وصيرة في زمرة الانسيين لمن سطر فيه اليه ولم يقل ما نهوناه اليه
فقد غصب الجواهر بلا اثمان واتصف بما لم يتصف به ذوو الايمان جعلنا الله

دائم من حسن الصنيع علیه لنماء عطیة ثبت الیه الاشکار فالاستعار انه تمدحو بالاجابة بجید سؤال المتهمين من تشبیه نظیره مع اجمة قسم بسم الله الرحمن الرحیم اعلم ان الکلام فی التسمیة لیستدعی تحقیق امور الاول ان تجعل هذه الملابسة مثل تعالیم وغلبت علیه بالتحبر والاستعانة کقولک کتبت بالقلم فان الباء علی الاول للمصاحبة او التعظیم والملابسة الثانی فی کون اسمه تعالی الموصل به الی الغایات و علی الاول الظرف مستقر وعلی الثانی فی لغو والفرق بینهما ان الاول ما کان متعلقة عاما واجب الحذف للقرینة فانتقل الضمیر منه الی الظرف فاستقر فیه ثم حذفت صلته المحذوف کالمتلبس هنا فان شامل الجمیع الحلو واللغو ما کان عامله خاصا محذوفا کان او مذکورا سمی به لخلوه عن العمل فی ضمیر المتعلق اما اذا کان مذکورا فظاهر واما اذا کان محذوفا فلانه فی حکم المذکور للاستعانة علی کلا التقدیرین فالفعل المقدر هنا ماخذ من المبتدأ والتالیف وقول علماء البیان لتقدیر ما جعلت التسمیة مبدأ له ان قصد والان التقدیر الا فعال المدلول علیها بالبیان احسن بالوفاق وان قصد والتعلق الظرف بها کما هو الظاهر من کلامهم فمحال المنع والمنع فان القائل ابتدی بسم الله الرحمن الرحیم یمکنه ان یجعل الظرف لغوا او مستقرا علی ما عرفوا هذا وقد نقل الفاضل الطیبی للظرفین معنی آخر فقال الظرف المستقر الذی یفتقر تمام الکلام الیه فلذلک سمی بان یکون خبرا نحو ما کان احد خیر منک فیها ویمکن ارجاعه بنوع من الاعتبار الی الاصطلاح السابق الثانی فی تحقیق الجلالة اشتقاق ام جامد ذهب بعض الثانی فی الالذان الیس وقیل فهو علم لذاته المقدسة فی اصل الوضع وهو مذهب المحققین بستنا ولاجل ان یوضع دالا لیصیر به اعوانها عن کل شیء متوجه الاذوان الیه باسم فکیف یهمل خلاف الاشتباه ومبدعها ان قبل کل واضع لشیء لابد ان یتعلقه بذاته تعالی لیس متعلقة لنا قلت الواضع لهذا اللفظ اما هو سبحانه وان قلنا بان الواضع غیره و هو مذهب الاصولیین او نقول تصور الموضوع له بوجه ما کان فی صحة الوضع فیکون الواضع له البشر واخرون الی الاول فقیل انه مشتق من الوله ای التحیر لتحیر العقول الکاملة فی کنه حقیقة بحکم قول رسول الله ما عرفناک حق معرفتک وطلبه لزیادة المعرفة واما قول امیر المؤمنین علی علیه السلام لو کشف الغطاء لما ازددت یقینا فهو اما محمول علی الامور الاخرویة کالجنة والنار والحساب ونحوها والمراد الیقین لوجوده تعالی وانکره وما یتراءی ظاهرا من لزوم کون معرفة الامام ازید عن معرفة الرسول فمندفع اما بحمل طلب النبی لزیادة المعرفة علی کلیة قبول المادة یعنی لما کانت مادة النبی صلی الله علیه وآله اکمل فزیادة الامام فهی قابلة اذن لزیادة المعرفة واما مادة الامام کل کمالها او بحمل طلب الزیادة علی ایام الحیوة وقیل استکمال المعرفة التی لا یتصور فوقها بالنسبة الی مراتب البشر لان درجات معرفة بریة کانت تزید یوما بعد یوم الی ان قبضه الیه والحمل له معرفة الایصال بجنابه وهو قد دفع تلک العلوم باسرها الی الامام علیه السلام فهو علیه بذلک العلم الکامل فان هذا القول وهذا الاول مسلکی فی حل هذا الخبر ومسابقة ومسلک العلامة الحلی ولا یخفی ما فیه وقیل من لاه ای احتجب لاحتجابه عن الحواس وقیل من الوله ای فلان الی تسکنت الیه لان القلوب تطمئن بذکره والارواح تسکن الی معرفته واصله وقیل لاه فالحذف بالالف واللام للتفخیم لا للتعریف

ان اسماء معارف وقال سيبويه اصله الاه على وزن فعال حذف الهمزة وعوضت عنها حرف ولذلك قطعت الهمزة
في النداء **الامر الثالث** في الرحمن الرحيم وهما مشتقان من الرحمة والرحمن ابلغ من الرحيم لما تقرر
من ان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى ونقض بحذر وحاذر واجيب بان المراد اشتراكهما في النوع
بان يكون اسم فاعل او صفة وقال الامام جعفر بن محمد ع الرحمن اسم خاص بصيغة عامة والرحيم بالعكس وبيانه
ان لفظ الرحمن لا يطلق على غيره تعالى واما صفته عمومه فلان رحمته تعالى في هذه التسمية شاملة لكل موجود
ومنه يظهر وجه الرحيم **الرابع** في دفع التعارض بين الحديثين المرويين في الابتداء في التسمية والتحميد
وكل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر وفي آخر لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم وهو يحصل من وجوه احدها ان المراد
في الابتداء العرفي المبتدأ وهو ما يكون من حيث الشروع الى الاخذ في المقصود ولا ريب في صدق
الابتداء عليهما بهذا المعنى وبهذا يترجح تعلق الجار في اول النصب بالابتداء لان فيه اتساقا لظاهر الحديث
ومعناه مع غيره اتساقا للمعنى خاصة ثم اي الابتداء بين الحقيقي قبل الابتداء بالتسمية للتقدم وقيل
بالحمد لان ابتداء الحقيقي يقتضي بشيئين التقدم والمقارنة وهما حاصلان به في الابتداء وثانيها ان الباء فيهما
للاستعانة والاستعانة بشيء لا ينافي الاستعانة بآخر وثالثها ان الباء فيهما للملابسة والتقريب ما مر ورابعها
ان البدء بمعنى التقديم قال في المغرب بدأ بالشيء اذا ما قدمه فلا تعارض لتقديمهما على ما سواهما وخامسها وهو التحقيق
عندي ان المراد بالاسم ذكر ما يدل على الذات وبالحمد ما يدل على صفة الكمال وكلما
دل على الذات دل على اتصافه بالكمال لاستجماع الذات به وكلما دل على اتصاف الذات بالكمالات يدل
التزاما على الذات فيكون الابتداء باحدهما مستلزما للابتداء بالآخر استلزاما بيانيا فان قلت الابتداء بالتسمية ابتداء
ببسم لان الباء ولفظ اسم لشيء منهما اسم الله تعالى قلت لفظ مضاف الى الله تعالى لكن لا بخصوصه بل
بلفظ دال عليه فالتبرك بجميع اسمائه والباء وسيلة الى ذكره تعالى على وجه يؤدي الى جعله مبتدأ
بالفعل فهو من تتمة ذكره على الوجه المطلوب فقول شيخنا الشهيد واضافة اسم الله تعالى دون
باقي اسمائه لانها معان وصفات عن جيد واعترض ايضا بان كلا من التسمية والتحميد امر ذو بال فلا بد لهما
بمقتضى الحديثين من بسملة وحمد اخرى والجواب ان المراد كل امر ذي بال بملاحظة انه كذلك ويقصد بالابتداء ولا يجعل
وسيلة الى ابتداء آخر قوله الحمد لوليه تحقيق هذه الفقرة يتم ببيان امرين الاول منهما في معنى الاعلام اعلم ان لام
التعريف اذا دخلت على كلمة اسمية فاما ان يكون المقصود الاشارة الى نفس مفهوم المعنى من حيث هو
هو وذلك لام الجنس وتسمى الحقيقة ايضا والاشارة الى المفهوم من حيث تحققه في ضمن جميع الافراد و
ذلك لام الاستغراق او بعضها معينا وذلك لام العهد الخارجي او غير معين وذلك لام العهد الذهني اذا عرفت
هذا فاعلم انه قد وقع الخلاف في اللام الواقعة في الحمد فذهب بعضهم الى انها للجنس محتجا عليه بانها لتعريف
ما دخلت عليه وهو لا يدل الا على الحقيقة وذهب بعض آخر الى انها للاستغراق لانه المتبادر

من شغل هذا المقام واما حمد غيره تعم فلا اعتداد به او لانه راجع الى حمده تعالى قال الشيخ ...
حمل اللام على الحقيقة ادعى الخوارزمي استفادة العموم من لام الجنس وهو لان اختصاص ...
الحقيقة يستلزم اختصاص جميع الافراد لكن ...
زيد فالمراد والربط بينهما من جهة انه عنده اكثر مقصدية من التلازم بينهما من جهة ان ...
الافراد بها لانها لا توجد الا في ضمن افرادها فلو ثبت فرد منها لغيره لكانت الحقيقة يوجد فيه كما تكون في غيره
فلم يصح الحكم باثبات الحقيقة ومذهب ... انه لام ... فالمراد الحمد الذي ... الحكمة ...
او نهاية لغية في ذا التحميل معان ... متوافق ... الكلمة ... كل ... الافراد
حمد الذي القادر على ... العبادة والشهادة و ... ان المراد بالحمد ... اظهار صفات الكمال ...
ويكون بالفعل في مواقع ... من هذا القبيل ... بسط الوجود على ممكنات لا تحصى ...
الذي لا يتناهى فقد كشف عن صفات ... دلالة قطعية ... غير متناهية فان كل ذرة
من ذرات الوجود ... على كمال قدرته ... والا ... في العبادات اشد من هذه
الدلالات ومن قال عليه السلام لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك الثاني ... بالتعريف ...
انه في اللغة الثناء ... على الجميل الاختياري ... او غيرها والحق ان قيد اللسان ...
... في مفهومه اما الاول فلما ... على نفسه ... من شئ الا يسبح بحمده ولا ...
واما الثاني فلو ... على ... النفسية ... انها ليست اختيارية وما
اجاب عنه ... فالفارق بين اللغة
والاصطلاح قيد الجميل ... فانها ماخوذ في المفهوم ... ان الحمد ...
... بمعنى الفاعل ... ان جنس الحامدية ... او بمعنى المفعول ...
... جنس المحمودية ... جميع افراد ... الاول ... على ...
الحامدية له تعالى ... من غير ... باظهار نفي عن حمد ... قوله لا احصى
ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك والاولى ... والصاحب لم يصرح بالاسم ...
او لانه من قبيل تعليق الحكم على الوصف المشعر بالعلية ... الصلوة ... من ...
ذات ... الصلوة في اللغة بمعنى الدعاء وفي الاصطلاح بمعنى الاركان ... يكون ...
قلت اطلاق مثل هذه الاسماء على الله تعالى باعتبار غاياتها فان غاية الدعاء الرحمة وكذا اطلاق الرحمن والرحيم
عليه تعالى ولهذا اشتهر اهل العرفان يقولون خذ الغايات واترك المبادي والنبي فعيل اما بمعنى الفاعل
كسميع بمعنى سامع من النباء بمعنى الخبر لانه المخبر عن الله تعالى وانكار صاحب الكشاف ...
نور في الكلام الفصيح ... على تفسير القاضي ... بمعنى المفعول ... النبوة

بمعنی الارتفاع ویسمی به لرفعه الله تعالی علی سائر المخلوقات وقیل ماخوذ من النبی فهو الطریق لانه ع الطریق
الواضح الحق الذی یفضی بسالکه الی المطلوب قوله وعلی آله اسم جمع الواحد له من لفظه واختلف فی لغته منقلبة عن ہاء
او واو وقال بالاول سیبویه وقال بالثانی الکسائی ویظهر اثر القولین فی تصغیرها اعلم انه قد اختلف فی الآل
فقال الشافعی هم اقاربه المؤمنون من بنی هاشم والمطلب ابنی عبد مناف لانهم المؤه والامر دیهم علیه وعند الامامیة
ان اہ ع الذین یولون علیه صورة ومعنی اعنی ذوا النخط الاوفر وهم اهل العبادة وباقی الائمة ووافقهم علی
هذا الامام الرازی من التفسیر الکبیر وقال الفاضل المحشی منع الشیعة ادخال علی علی المال عند الفضیلة وفعلوا ای
ذلک حدیثا واللازم اهل السنة ذکرها عدا علیهم فانها موجودة فی الاحادیث الصحیحة فالظاهر ان ما لفاوه
موضوعا وانا اقول ما الحدیث الذی اشار الیه فهو قوله علیه السلام من فصل بینی وبین ابی بعلی فقد جفانی
واما نسبته علی الشیعة فان اراد به الحاجا منه فهو کذب علیهم لعدم وروده فی اخبارهم وورود من ائمتهم علیهم السلام
الفصل بعلی فان اراد غیرهم من العرف فالحال علی ما قال الآن اورد لینا بطریقة الشیخنا البهائی المرادہ فی کتاب
الاربعین فائدة تتعلق بهذا النبی لم یتعرض لها قدم الاصحاب وهی ان التصلیة علیه وعلی آله لا خلاف فی
انها تعود بالنفع علینا واما عودها بالنفع علیهم ففیه خلاف فالاکثر عدمه قالوا ان الله مع تفضلهم علیه بما لا مزید
علیه من الانعام یفهم من تتبع الاخبار واختار واستاذنا العلامة عودها بالنفع علیهم لان المادة قابلة والفیاض
کریم یؤیده ما ورد فی بعض الاخبار من ان الاحادیث التی ینزل علمها علی امام العصر یعرض علمها اولا علی رسول
الله ثم علی باقی الائمة حتی ینتهی الیه ذلک الامام وعلل فی الخبر بقوله لئلا یکون علم آخرنا ازید من علم اولنا فصح
فهذا استزاد ثم یکن حاصلا قبل ذلک واما اللعن اعدائهم فلا خلاف فی عوده بالنفع لکن وقع الخلاف فی زیادة عذابهم بسببه
فالاکثر علی عدمه والقریب بامرو استاد العلامة زیادة عقابهم فیه وهو الحق الصریح لکن یرد ههنا اعتراض اقوی لو
حاصله ان اللعن فعل الامر وفعل احد کیف یعاقب به آخر لمنافاته لقواعد العدل والقریب الجواب عنه من وجوه
احدها انه تعالی لما قدر الاحکام قدر عذابا بازاء الافعال او ترکه او آخر بازاء اللعن الا عنه من وهم معهم کلیهما
فاجتری علی ذلک الفعل فقد اعترض نفسه لعاقبین منهم فلا ظلم ثانیها ان هذا العقاب من قبیل المقاصة للحق فان
اعدائهم حیث منعوهم من مراتبهم ونشروا خوفا فشی الجهل والاحتیاج والارزاق الحسیة واللغویة فهم قد غصبوا
من کل لاعن حقا فالعذاب بازائه وثالثها ان کل محب لهم اذا سمع ما سمع اعدائهم تالم واحترق قلبه حزنا فذلک العذاب
بازاء ذات الشر والامر قوله واصحابه جمع صاحب بمعنی الصحابی وقیل ان فاعلا لا یجمع علی افعال بل هو اما جمع لصحب
بسکون الحاء کنهر وانهار واما جمع صحب بکسر الحاء کنمر وانمار بخفیف وقد اختلف فیه فالمشهور بین العلامة ان الصحابی
کل مسلم رأی الرسول صلعم وقیل وطالت صحبته وقیل وروی عنه وکان اهل الروایة عند وفاته مائة الف واربعة
عشر الفا قوله المنادین بذا به ای المتخلفین بالخلافة الخارجین علی طریقة مخرج من قصد ادخاله لان الحدیث
متعنتان کانتا اشهر من الشمس فی رابعة النهار قوله مالبه هنه قال سیبویه اصل اما زید فقائم مهما یکن من شیء فزید قائم

وایضا ان مراد سیبویه بیان المعنی البحث والتقدیر ان اما تفید لزوم ما بعد فائها لما قبلها لانه کان فی الاصل کذلک
کما فهمه الاکثر وبعد کلمة تسمی فصل الخطاب لفصلها بین ما یقتضی من الکلام وما یاتی واول من تکلم بها قیل داود ع
لقوله تعالی وآتیناه الحکمة وفصل الخطاب وقیل الخطاب وقیل علی ع فی بعض رسائله الی معاویة وقیل ساعدة
الایادی حکیم العرب والمحذوف المضاف الیه والمشار الیه اما المعانی المدلول علیها او الالفاظ الدالة علیها الحاضرین فی
الذهن سواء کان وضع الدیباجة قبل التصنیف ام بعده وکانه نزل المعقول منزلة المحسوس فاستعمل فیه ما هو من خواصه
قوله وافیة ای تامة فیها وصفت له من حل المشکلات قوله الکافیة التاء اما للتانیث او للنقل من الوصفیة الی الاسمیة
فان المعنی المنقول الیه فرع معنی المنقول کما ان المؤنث فرع المذکر فلما اشترکا فی الفرعیة جعلت علامة المؤنث له
قوله لاعلامة صفة للکافیة بتقدیر الکائنة او حال منها علی طریقة قوله تعالی واتبعوا ملة ابراهیم حنیفا والتاء للمبالغة
وحقیقتها التانیث لان هذا الواحد فی صفة کانه جماعة فلهذا لم یطلق علیه تعالی جل شانه والمقصود ان الوصف بالکمال لا
یطلق هذا الاسم حقیقة الا علی جامع العلوم العقلیة والنقلیة کالعلامة الحلی والشیرازی وقد قیل ان الحاجبی لم یجمع
الا العلوم النقلیة فوصفه به مبالغة قوله المشتهر بکسر الهاء وقد یجوز الفتح بناء علی ان اشتهر جاء متعدیا ولازما قوله المشارق والمغارب
هما کنایتان عن جمیع الارض وتوجیه الحقیقة اما باعتبار ان للشمس من اول السرطان الی اول الجدی من کل
یوم مطلع حتی تستکمل مائة واثنان وثمانون ثم تعود الی مطالعها وکذا الحال فی المغارب واما قوله تعالی رب المشرقین
ورب المغربین فباعتبار مشرق الذهاب والعود وکذا الحال فی المغرب واما باعتبار ان المراد بالبلاد التی فی
جانب المشرق والمغرب فکانه یسمی کل بلد فی طرف به وهذا هو الانسب بالمقام ویحتمل ان تکون الجمعیة مبنیة علی
کرویة الارض فانها فی کل ساعة تشرق علی جماعة وتغرب علی الآخرین قوله الشیخ ابن الحاجب اسمه عثمان ولقب
به لان جده کان حاجبا من حجاب الخلیفة والشیخ فی اللغة من مضی له خمسون او احد وخمسون سنة الی آخر العمر
او الی الثمانین وقد نقل انه شابا فالوصف حینئذ للتعظیم قوله تغمده الله بغفرانه یعنی ستر الله ما کان منه بغفرانه الالهیة
بجنانه قوله بحبوحة جنانه البحبوحة بضم البائین وسط الشئ والجنان بکسر الجیم یعنی جعل الله خیار الجنان مسکنا له لما
اشتهر من ان خیر الامور اوسطها قوله نظمتها فی سلک التقریر وسمط التحریر النظم بالجمع شبه فوائده بالدرر وجمعها بنظمها
والسلک الخیط الخالی من اللآلی فالاضافة ههنا تشبیهیة بجین الماء ومعناه انی جمعت الفوائد فی تقریره کالخیط
کما ان الخیط یحفظ ما فیه من الضیاع کذلک التقریر لان معناه جعل کل شئ فی مستقره ومکانه والسمط الخیط الذی
فیه الجواهر والتحریر تهذیب الکلام من الحشو والزوائد والاضافة ههنا مثلها سابقا ولما کان التحریر بعد النظم فی سلک التقریر شبه التحریر
بالسمط الذی هو الخیط المشتمل علی اللآلی العزیزة الغرة عند اهل الکمال تکون بالکمال لکن الظاهر انه قصد المجئ بالنشر
قوله ضیاء الدین یوسف یجوز فی ضیاء الدین الاعراب الثلثة والرفع والنصب ابلغ فی المدح والجر حال من التقدیر
لانه ای نور یهتدی الی معرفة الدین وهو لقبه ویوسف اسمه مشتق من الاسف وهو الحزن فیوسف ای الحزین
المفهوم کما جری علی من سماه اولا قوله موجبات التلهف والتاسف ذهب کثیر من اهل اللغة الی ترادفهما وانهما

بمعنى الحزن وجمع فالمترادف في الخطب ربما اوردت حسنا وفرق بعضهم بان التلهف الحزن على ما فات والتأسف
مطلق الحزن وقال الجوهري الاسف اشد الحزن والتلهف الحزن قوله الغاية من عادتهم اذا نسبوا الى الكل
الاضافي نسبوا الى الجزء المقصود منه فربيب بالنسبة الى ابنة الربيبة المقصود منه الجزء الثاني وههنا المقصود
هو الجزء الاول لان المص كونه لوز لستضاربه في معرفة امور الدين قوله كالعلة الغائية انما اتى بكاف التشبيه
لان العلة الغائية حقيقة ما تقدم في تصور وتاخر في الوجود ولكن لما كان باعتبار تحصيله كالعارض كانه العلة وهي
عبارة عن تعلم جميع المحصلين لهذا الكتاب وقيل الثواب الاخروي قوله وما توفيقي الا بالله فاعل التوفيق
هو الله تعالى فاستقبح بعضهم نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه شبيه بنسبته الى الآلة في قولك ضربي بالعصا
ووجهه في الكشاف بتقدير مضاف حيث قال اي كوني موفقا الا بمعونته وتوفيقه قوله وهو حسبي ونعم الوكيل حسب
مصدر بمعنى محسب ليصح الحمل وهو نعم الوكيل جملة تفيد انشاء المدح العام اي الذي لم يكن مقيد الصفة في
قولك نعم الرجل زيد مدح عام كانه استحق المدح على جميع صفاته واما فيما نحن فيه فيمكن القول بانه مدح خاص حيث
علق فيه الحكم على الوصف المشعر بالعلية وهو ما معطوفة على الجملة الخبرية والمخصوص بالمدح محذوف اي الله لان
المخصوص متعلق عليه وعطف الانشاء على الاخبار معيب عندهم الا ان يقال الجملة السابقة لفظا انشائية معنى كانه
قال اللهم كن حسبي وكافي او عطف على خبر السابق اي وهو نعم الوكيل فهي على هذا خبرية خبرا جملة انشائية وهو ايضا
معيب عندهم فيقدر الخبر حينئذ او جوز بعضهم كون الواو للابتداء وجعل الجملة اعتراضية بناء على جواز وقوعها اخر الكلام
اذا عرفت هذا فاعلم ان ما اعدوه من الباب عدتين غير معيب الورود في الكلام الفصيح اما حكاية العطف فورد
في الآيات القرانية والشواهد الشعرية كقوله تعالى وبشر الذين امنوا في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة
الصف نقله ابن هشام عن ابن عصفور وقال ابو حيان واجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون
العاقلان خبر المحذوف واوضح من ذلك قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر وقوله نعم فلا قوم ما
ودينا ونعم الوكيل وقول الشاعر وان شفائي عبرة مهراقة فهل عند رسم دارس من معول وقوله وقائلة خولان فانكح
فتاتهم اي هذه خولان واما حكاية وقوع الانشائية خبرا فيدل عليه قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم واين زيد ومتى
القتال وقولك كيف انت هذا وتقدير القول في جميع ذلك تعسف وتحقيق هذه المسئلة بالامر يد عليه انشاء الله في
موضعه هنا ونحوه وكما جعل الجملة اعتراضية بناء على جواز وقوعها اخر الكلام كما ذهب اليه بعض العلماء قوله اعلم
ان الشيخ آه اشار بهذا الكلام الى دفع اعتراضين احدهما ان المصنف خالف السلف فان عادتهم جرت بتصدير
التصانيف بالتحميد وحاصل دفعه انه صنفه لا من حيث انه مشتمل على المسائل ليس كسائر الكتب التي الف بالحيثية والثاني
الى الجواب بقوله ولا يلزم آه وحاصله ان امتثال الحديث يحصل اما بكتابة الحمد في الذهاب او تصوره في الخواطر
فهو مشتمل الثاني كما في سائر المطالب الكتاب هذا فاعلم ان معرفة التلازم بين الابتداء بالتسمية والتحميد ينفعك في
هذا المقام فانه حينئذ قد ابتدأ في ضمن التسمية الا ان يقال المراد بالاتيان بهما ان يكون مستقلة بنفسها اما

الفاضل الهندی عن الاعتراض الثانی بان کتابة لیس ذا بال حتی یکون ترکه اقطع وهو مبنی علی ان المراد من ذی
بال الامر الذی یهتم بشانه ویقتضی مکانه فکانه ملک القلب بعظمته وجلاله ویحتمل ان المراد من هذا الوصف التعمیم علی حد
قوله تعالی یطیر بجناحیه فالمراد من امر ذی بال ما یخطر بالبال جلیلا کان ام حقیرا فاذا قام الاحتمال بطل الاستدلال
ولو سلم فالمراد انه ذو بال فی الواقع ونفس الامر لا فی نظر المؤلف وترک قوله کترک الصلوة والصوم بتخییل الیسیر
فی عداد العقلاء المکلفین قوله ویدر تعریف الکلمة والکلام لانه یبحث فی هذا الکتاب عن احوالهما فلو لم یعرفا کیف یبحث عن احوالهما
اشارة الی ان موضوع علم النحو هو الکلمة والکلام لانه یبحث عن اثبات الاحوال لنفس الکلمة فکما یقال الکلمة
ما دلت علی معنی فی نفسها واما اثباته لاقسامها فکما یقال الاسم معرب واما اثبات احوال الکلام لنفسه فکما یقال
الکلام اما مرکب من اسمین او فعل واسم وبالجملة فتعریف الموضوع مما اتفق علیهما ان موضوع العلم ما یبحث فی
ذلک العلم عن احواله واحوال اقسامه فی کلامه رد علی من قال موضوعه اما الکلمة والبحث عن الکلام راجع الیها او الکلام
والبحث عن الکلمة راجع الیه لان هذا العلم یبحث عن احوالهما کما عرفت وقوله حتی لم یعرفا انما اخذ من التعریف المعرفة
ویجوز ان یکون الغرض من التعریف تمییز هذا العلم عن غیره لان تمایز العلوم بحسب تمایز الموضوعات هذا او نقول
قد جرت عادة المصنفین ان یذکروا فی اوائل کتبهم تعریف علم النحو لیکون الطالب علی بصیرة فی طلبه ویذکروا
الغرض المقصود منه لتتوفر رغبة الطالب اما التعریف فهو علم یبحث فیه من احوال الکلم التی هی اعراب وبناء
واما الغرض منه فصون اللسان عن الخطأ فی المقال والمصنف لم یتعرض لهما روما للاختصار وما اعتذر به الفاضل المحشی
بانه کتب هذا الکتاب للصبی الذی لا یکون تحصیله الا قسریا فلا ینتفع فی تحصیل البصیرة ولا ما یوجب الرغبة بل غایة الامر
ان یقسره المعلم علی حفظ ما فی الکتاب فبعید بل غایته منقلبة علیه فان من یوعظ قسرا تحسن له المطالب وتتزین فی نظره
المآرب وتتبین له الغایات یخرج عن حالة الرغبة الی حالة القسر هذا واعلم ان تقسیمهما من تتمة تعریفهما فلا یرد ما
اورد بانه اقتصر علی التعریفهما دون تقسیمهما فاقول فی بیان معرفة واضع هذا العلم قال ابو القاسم الزجاج فی امالیه
حدثنا ابو جعفر بن محمد رستم الطبری قال حدثنا ابو حاتم السجستانی قال حدثنا یعقوب بن اسحق الحضرمی قال حدثنا
سعید بن مسلم الباهلی قال حدثنی ابی عن جدی عن ابی الاسود الدؤلی قال دخلت علی علی بن ابی طالب علیه السلام
فرأیته مطرقا متفکرا فقلت فیم تفکر یا امیر المؤمنین قال انی سمعت ببلدکم هذا لحنا فاردت ان اضع کتابا فی اصول العربیة
فقلت ان فعلت هذا احییتنا وبقیت هذه اللغة ثم اتیته بعد ثلاث فالقی الی صحیفة فیها بسم الله الرحمن الرحیم
الکلام کله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمی والفعل ما انبئ عن حرکة المسمی والحرف ما انبأ عن معنی لیس
باسم ولا فعل ثم قال لی تتبعه وزد فیه ما وقع لک واعلم یا ابا الاسود ان الاشیاء ثلاثة ظاهر ومضمر وشیء لیس بظاهر ولا
مضمر وانما تتفاضل العلماء فی معرفة ما لیس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشیاء وعرضتها علیه وکان
من ذلک حروف النصب فذکرت فیها ان وان ولیت ولعل وکأن ولم اذکر لکن فقال لی لم ترکتها فقلت لم
احسبها فیها فقال بلی هی منها فزدها فیها انتهی کلام الامالی هذا وانا فقد رأیت کتب الفاضل الخرقوشی باجان من

العالم المحقق السید هاشم الاحسائی هو واضع النحو قد ذکر فی لب اللباب اتفق العلماء علی انه ابو الاسود الدؤلی باذن
امیر المؤمنین علی ع کما اتفقوا علی ان اول من وضع الصرف معاذ بن مسلم الهراء والسبب فی ذلک الوضع انه
لما سمع رجلا یقرأ ان الله بریء من المشرکین ورسوله بکسر اللام جاء الی علی ع فقص ذلک علیه فقال هذا من
مخالطة العرب بالعجم ثم قال الفاعل مرفوع وما عطف به والمفعول منصوب وما سواه ملحق به والمضاف الیه مجرور
وما سواه ملحق به فقال انح الی هذا فسمی هذا العلم نحوا ذکره وتمیزه بالمقابلة انتهی وهذا لا ینافی ما نقلناه عن الامالی بل
یؤکده وذکر بعض المتاخرین وجها آخر سوله علی ان یکون للتقسیم قوله لکون افرادها جزءا من افراد الکلام ومفهومها جزءا
من مفهومه اقول هذان وجهان لتقدیم الکلمة علی الکلام اما الاول فلان زیدا جزء من زید قائم واما الثانی فلان
مفهوم الکلمة ما سیلقی علیک من قوله الکلمة لفظ الخ وقد اخذ فی مفهوم الکلام الذی هو قوله ما ترکب من کلمتین
بالاسناد الکلمتین اللتین کل واحدة منها کلمة المراد بها المفهوم الاول الخ المقصود بیان الوجه فی تقدیم تعریف
الکلمة علی تعریف الکلام فبیانه بان افرادها جزء من افراده لا یدل علیه بل یدل علی تقدیم تقسیمها الی افرادها علی تقسیمه
الی افراده کما ذهب الیه الفاضل المحشی وجعله من باب اللف والنشر المشوش مستدلا علیه بان تقدیم الافراد
لا یستلزم تقدیم المفهوم الا تری ان افراد المفرد جزء من افراد المرکب واهل المیزان قدموا تعریف المرکب علی المفرد قلت
استلزام تقدیم الافراد علی الافراد بتقدیم المفهوم علی المفهوم من حیث انهما متلازمان فما یدل علی تقدیم احدهما
یدل علی الآخر واما تقدیم الآخر واما تقدیم مفهوم المرکب علی مفهوم المفرد فالعارض وهو
ان مفهوم الاول وجودی ومفهوم الثانی عدمی ومعرفة الاعدام موقوفة علی معرفة ملکاتها قوله قیل هی
والکلام مشتقان من الکلم بتسکین اللام وهو الجرح آه الاشتقاق علی ثلاثة اقسام صغیر وکبیر واکبر فالصغیر
هو ان یکون بین المشتق والمشتق منه تناسب فی الحروف والترتیب نحو ضرب من الضرب سمی به لانه من
نظر الی ضرب یعلم بدون تامل انه مشتق من الضرب والکبیر ان یکون بینهما تناسب فی اللفظ دون الترتیب
نحو جبذ من الجذب سمی لان معرفة یکون احدهما مشتقا والآخر مشتقا منه لا یعرف الا بعد تامل کثیر لعدم التناسب
فی الترتیب والاکبر ان یکون بینهما تناسب فی المخرج نحو نعق من النهق سمی به کان معرفة الاشتقاق ههنا
یحتاج الی مزید تامل وبعضهم ادرج الکبیر فی الاکبر تبعا للامام الرازی وجعل اقسام الاشتقاق قسمین اصغر
واکبر ولا مشاحة فی الاصطلاح هذا واعلم ان المشهور المعروف عند الاطلاق بلا قید وقرینة هو القسم الاول
وعرفوه ارباب الصناعة بان یکون اللفظین تناسب فی احد المدلولات الثلاثة مع اتحاد الحروف الاصلیة
او وجود اکثرها مع المناسبة فی الباقی وارادوا بالمدلولات الثلاثة المعنی المطابقی والتضمنی والالتزامی
اعنی الوجع والمکان واخرابها واعلم ان نسبته یشعر بترتیبه وذلک لان المناسبة بینهما لیس الا باعتبار
التاثیر المخصوص الذی هو لازم معنی الجرح وهو التاثیر الذی یصحبه الالم وهو لیس مدلولا مطابقیا للمشتق
ولا تضمنیا وهو ظاهر ولا التزامیا ایضا حیث لا یفهم منه عرفا معنی مطلق بل هو حاصل من معنی بعض افرادها

وبارة مناسبة لعيدة والجرح بفتح الجيم مصدر جرحه بفتح العين وأما الجرح بالضم فهو اسم بمعنى الجراحة **قوله** وفي عيّر
بعض الشعراء المقصود من النشاد الشعر ان العلاقة بين المشتق والمشتق منه معتبرة حتى انهم اطلقوا الجرح على
كلم اللسان قال الشارح الكازروني قائله امير المومنين علي بن ابي طالب عليه السلام ولم يبلغ ذلك الشعر
ولو بلغه لم يتيسر ان يعبر عنه ببعض الشعراء انتهى واقول اني تفحصت ديوان المنسوب الى امير المومنين علي
بن ابي طالب عليه السلام فلم اجده ولكن حقيقة لمعناه وعلق صبغته شاهد ان عادلان على صدوره من ذلك
الامام انما نظما كما هو او نثرا المنظومة الشعراء كما في كثير من حكمه ولو اليه ورده بانه عليه السلام لم يتكلم بالشعر لعلو
مرتبته ونقص مرتبة الشعر مردود اما اولا فلانه عليه السلام تمثل باشعار الغير في كثير من خطبته البالغة واما ثانيا فلانه وان كان
نقصا بالنسبة الى مقام التشريف ولكنه كمال في نفسه واوردت هذا لهذا الزمان ولكثير من المواردة
عم في المعاشرات والمحاورات التي في كمال في حد نفسها نقص بالنسبة اليه عم واما ثالثا فقد قال
السكاكي الكلام الموزون المسجع مثل الشعر لا يسمى حتى يقصد قائله انه شعر ولعل فصاحته وبلاغته عم اذ بك الى
ما ترى انه شعر او هو غير مقصود له عم وقد رأيت مثل هذا شرح مغني اللبيب منقولا عن النبي صلعم **قوله** والكلم
بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة اعلم ان المذاهب هنا ثلاثة احدها انه جنس واليه ذهب الجمهور وثانيها
انه جمع واليه ذهب صاحب الكشاف وصاحب اللباب وثالثها انه اسم جمع نقله الازهري في التصريح
عن بعضهم وتحقيق الحق يتوقف على بيان حقيقة الفرق بين هذه الثلاثة فلا باس ان نحققه فنقول الجمع
هو ما دل على احاده بالمطابقة فاذا قلت جاء الزيدون فكما قلت جاءني زيد وزيد وزيد لانه موضوع للاحاد
بشرط القيام بعضها الى البعض واسم الجمع ما دل على كل واحد من تلك الافراد فدلالته على كل واحد
من قبيل دلالة المركب على كل واحد من اجزائه واما اسم الجنس فهو على قسمين اسم جنس افرادي واسم جنس
جمعي فالاول ما وضع للحقيقة تلغى فيه باعتبار الفردية ويصدق على القليل والكثير كالسمن والعسل
والثاني ما وضع للحقيقة ولكن باعتبار وجودها في اكثر من فردين كالكلم ولا يلزم من انتفائه انتفاء العدد
والاثنين اذا عرفت ما تلونا عليك ظهر لك ان الحق انه اسم جنس وان ما استدلوا به على الجمعية لا ينهض
حجة لما عرفت من انه اسم جنس جمعي فما قد اجاب عنه نجم الائمة بطريق اخر حيث قال وقد يكون لبعض اسماء
الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ
الكلم انتهى والظاهر ان مثل [illegible] الى القول بانها اسم جنس من قبيل الثاني منه فما استشكله بعض
علمائنا في اطلاق قتل الحمام الواحد [illegible] الثلاث فيما عدا حيث ان الوارد لفظ الحمام غير مشكل فان
كان الحمام اسم جنس حكم الواحد حكم الثلاث وان كان جمعا فلا يلحق الواحدة بالثلاث وقد عرفت للحال
قوله اليه يصعد الكلم الطيب فلو كان الكلم جمعا لوجب تانيث الصفة لان الجمع بمعنى الجماعة فاذا قلت جاءني
ثلاثة فكانك قلت جاءني جماعة ومعنى جمعية الشيء كونه على وزن لم تبن على المجموع تصغيره على كليمة

وہذا اذا ان تختص عما للفرد قولہ حیث لا یقع الا علی الثلاث لو تم ہذا الدلیل لدل علی ان شمل القوم والرہط ونظائرہما مما یدل علی ما فوق الثلاث فصاعداً جمع ولم یقل بہ عاقل فضلاً عن فاضل قولہ والکلم الطیب باول بعض الکلم اما بان یقال اطلق الکلم وارادیہ بعضہ او یکون لفظا البعض مقدراً او علیہ فتکون الصفۃ کاشفۃ مثلہا فی قولک الجسم الطویل العریض العمیق یحتاج الی فراغ یشغلہ وہو بعید منہ آداب اہل اللغۃ ہذا وقد قال الفاضل المحشی ویمکن رد شاہد الجنس بان یقال قد صرح علماء التفسیر والاصول والنحو ان لام التعریف یبطل معنی الجمعیۃ فلما بطل ہہنا معنی الجمعیۃ لم یؤنث لغۃ وکیف لا یکون معنی الجمعیۃ ہہنا متروکۃ ولو کانت باقیۃ لزم ان لا یصعد الکلم الطیبۃ الواحدۃ ما لم تقرن جماعۃ انتہی کلامہ وانا اقول ان الجمع الذی بمعنی الجماعۃ لہ جمعیۃ باعتبار لفظہ ای لفظ الجمع وجمعیۃ باعتبار معناہ ای ان المراد بہ جماعۃ واداۃ الاستغراق لما دخلت علیہ ابطلت جمعیۃ معناہ فصار الملحوظ بہ کل فرد فرد بعد ان کان کل جماعۃ واما جمعیۃ لفظہ وکونہ علی اوزان الجموع فہی باقیۃ لم یغیرہا مغیر والتوابع کالوصف والبدل ونظائرہما انما یتبعان لہ من حیث اللفظ فلو کان لفظ الکلم جمعاً والحال انہ لم یغیرہ مغیر لوجب جمع الصفۃ ولو کان الحال علی ما قال لوجب ان یقال جاءنی الرجال العالم ہذا مع ان کل فرد من الافراد ینقسم الی ثلثیہ یکون جماعۃ فاداۃ الاستغراق لم تبطلہا بہذا الاعتبار بل باعتبار آخر کما صرح بہ المحقق التفتازانی والسید السند ونظرائہما من المحققین قولہ واللام فیہا للجنس ای الحقیقۃ لان التعریف انما یکون لبیان الحقائق والمہیات لانہا غیر معلومۃ حالۃ التعریف وحدتہا لا للافراد لانہا غیر معقولۃ لعدم تناہیہا قال قولہ والتاء للوحدۃ ولا منافاۃ بینہما الوحدۃ علی ثلاثۃ اقسام احدہا وحدۃ الجنس کوحدۃ التمر ثانیہا وحدۃ النوع کوحدۃ الحیوان والانسان ثالثہا وحدۃ الفرد وتسمی وحدۃ الشخص کوحدۃ زید وعمرو ولا یتوہم المنافاۃ بین الجنس والاولی الوحدۃ لوقوع کل منہما صفۃ للآخر یقال الحیوان واحد والواحد حیوان وانما یتوہم بینہ وبین ثالث معانیہا وہو مرفوع ایضاً لانہا وان کانت جزئیۃ فیما صدقت علیہ الا انہا کلیۃ مفہوماً لما عرفت فنقول ہذہ الواحدۃ الی احد الاولین ویمکن الجواب بالتزام تجرد التاء عن معنی الوحدۃ لانہا لیست نصا فیہا کما توہم الفاضل الہندی کیف لا ولو کانت کذلک لم یصح کلمتان وتمرتان لاقتضاء التثنیۃ التعدد واقتضاء التاء الوحدۃ ویؤیدہ قولہ فیما بعد لم یقل لفظۃ لانہ لم یقصد الوحدۃ ہذا وظنی ان ما ذکر فی مقام الجواب تکلف مستغنی عنہ لان المقصود منہ الکلمۃ ہو الحقیقۃ والتعدد فی افرادہا کما حقق فی الحکمۃ وتاء الوحدۃ مطابقۃ لہا قولہ ویمکن حملہا علی العہد الخارجی لان للکلمۃ افراداً وحقائق احدہا الکلمۃ اللغویۃ والثانی الکلمۃ المنطقیۃ والثالث الکلمۃ النحویۃ الی غیر ذلک منہ الافراد المتکثرۃ بحیث تکثر الاصطلاحات ارباب کل صناعۃ انما یعرفون ما ہو مستعمل لہم وتعبیرہ بلفظ الامکان یشیر الی ان فیہ ضعفاً وبینہ الفاضل المحشی بوجہین احدہما ان اللام الداخل فی المعرفات لغیر الجنس خروج عن جادۃ التعریف ثانیہما ان لام العہد یکون الاشارۃ الی قسم مدخولہا والکلمۃ الجاریۃ علی السنۃ النحاۃ لیست قسماً

من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها واقول الفوائد فهم من قولهم لام الجنس الذي اصطلح عليه المنطقيون وليس
كذلك وانما المراد هو الحقيقة التي اعم من الجنس وغيره الا ترى انهم قالوا الانسان كلي مقول على كثيرين الخ جعلوا اللام
في الانسان للجنس والحقيقة ولا جنس هنا ولما كانت الكلمة مختلف الحقائق كما سيق عرف الحقيقة المصطلح عليها
في هذه الصناعة فكانه قال تلك الحقيقة المعروفة بين الحقائق ارباب الصناعة هي لفظ الخ فلام العهد هنا
لا تخرج عن لام الحقيقة لكن باعتبار ان تلك الحقيقة الخاصة فرد من افراد مطلق الحقيقة نعم لو كان المعهود
فرداً منه حقيقة لا تصح ما قال فهذا جواب لدليله الاول ويفهم منه الجواب عن دليل الثاني فان قوله الكلمة
الجارية على السنة النحاة الخ ممنوع لما عرفت من ان المعهود قسماً حقيقة من حقائق مفهوم الكلمة فتامل في
هذا التحقيق فانه ربما تراءى لك ظاهراً منافاته لاصطلاح العربية وليس كذلك بل هو حقيقة ما قصده فان
قلت فما وجه الضعف المشار اليه بالامكان قلت تطويل المسافة وارتكاب ما لا حاجة اليه اذ التعريف
ح لتلك الحصة من حيث انها حقيقة كلية مع قطع النظر عن كونها حصة من مطلق فاعتبار كونها حصة منه
وجعل اللام اشارة اليه بهذا الاعتبار ارتكاب ما لا يحتاج اليه بل بمقام التعريف اياه فليجعل ابتداء الحقيقة
من حيث هي واما حمل اللام على العهد الذهني فيوجب جهالة المحدود الا ان يعتبر التعيين بقرينة المقام قوله اللفظ
في اللغة اي اللفظ في اللغة يطلق على معان ثلثة احدها الرمي المطلق ثانيها الرمي من الفم ثالثها النطق
وبهذا اطبق المحشيون على ان الشارح قصد المعنى الاول حيث اطلق الرمي اولاً ثم اطلق ثانياً بقوله اي بمعنيها لئلا
يتوهم ان المراد به الرمي من الفم حينئذ على ما زعموه واقول وان كان ظاهر الحال كما قالوا الا انه عند التحقيق
قصد المعنى الثاني وانما قلنا ذلك لوجهين احدهما تمثيله بالاكل الذي هو من لوازم الفم والا فالمناسب لفظت
قوله نحوه وثانيها ان ترتيب اللفظ على الاكل اعدل شاهد على تقدم الاكل عليه فاللفظ ح لا يتصور الا من
الفم فقول المحشين يقال لفظت النواة اذا رمي النواة لا من الفم بل اخرجت من التمر قبل ادخالها في الفم غير معقول
لان المناسب حينئذ ان يقول لفظت النواة هذا وترتب عليه الكلمة التمرة من ان المعنى الثاني انسب بالمعنى
الاصطلاحي والمعنى الثالث وان كان اشد انطباقاً الا انه لما كان متعدياً بحرف الجر فالمناسب للمعنى الاصطلاحي
اللفظ ولكونه اخص من المعنى العرفي لان اللفظ الاصطلاحي تتناول الالفاظ الحكمية التي لم ينطق بها و
من قاعدتهم النقل من الاعم الى الاخص هذا وقد قال نجم الائمة ان اللفظ في الاصل مصدر ثم
استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول فعلى هذا لا يكون فيه نقل في
عرف النحاة الا ان يقال انه في عرف اللغة بمعنى الملفوظ به حقيقة وفي هذا العرف تتناول له بمع التكلم
ثم نقل في عرف النحاة ابتداء وبعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق اي ما يتلفظ به الانسان فعلى
الاول يكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب فان رمي الحروف من مخارجها سبب التكلم والتلفظ بها
وعلى الثاني من قبيل تسمية الخاص باسم العام فان الملفوظ بمعنى الرمي مطلقاً حرفاً او غيرها وهذا انسب

بالمعنى الاصطلاحي حيث ان كلها بمعنى المفعول وارد ورد المحقق الشريف على هذا التعريف دورا بان
معرفة تلفظ الماخوذ في تعريفه موقوفة على معرفة اللفظ المعرب والجواب ان التلفظ بمعنى ثبوته فهو
احد المعاني اللغوية والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي واعلم انه قد اضطرب كلام شارحي هذا الكتاب في
الحركات والحروف الاعرابية بانها لو كانت كلمات يلزم ان يكون زيد من جاء زيد مركب فلا يكون اسما معربا
لانه من اقسام الكلمة وان لم تكن حد الكلمة مانعا فذهب بعضهم الى انها كلمات فالمركب من الاسم والحركة
لفظ مركب عندهم والمعرب هو الاسم المعروض لتلك الحركة وبعضهم الى انها ليست بكلمات واخرجها من
التعريف بان المراد من اللفظ ما يتلفظ به اصالة وهذا الجواب مع بعده غير مخرج لحروف الاعراب بل هو
مخرج للضمائر واشباهها والحق انها ليست بكلمات في الاصطلاح لكنها خارجة بقيد الوضع فان المراد به
ان يكون الكلمة موضوعة براسها لا في ضمن كلمة اخرى كدلالة الف المفاعلة على المفاعلة قوله سواء كان
او موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عبارة القوم المشهورة بينها على ان المراد بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم
الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ قبل ان يستعمل انتهى كلامه وقدم المهمل مع كون الموضوع اشرف
منه لان الاصل في كل كلمة الاهمال والوضع طار عليها قوله كزيد وضرب لم يمثل للحرف اكتفاء عنه بالكاف
او الواو اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا وهذه كبرى لصغرى مطوية من الشكل الثاني ترتيبه ان
كل لفظ حقيقي فهو مقولة الحرف والصوت فلا شئ منه اللفظ الحقيقي بمنوي وينعكس الى لا شئ من المنوي بلفظ
حقيقي وهو المط قال المحشي ولا ادري انه من اي مقولة ولم يعلم انه من مقولة الراجع اليه فان كان راجعا
الى الواجب فهو واجب وان كان راجعا الى الجسم فهو من مقولته وان كان راجعا الى الصوت فهو من
من مقولته ففي المثال المذكور هو من مقولة الجوهر لرجوعه الى زيد فتعميم انه ليس من مقولة الحرف والصوت
ليس على ما ينبغي ولم يوضع له لفظ بل كان عمدة في الكلام اكتفي عن فهمه من غير لفظ عن اعتبار المنطوق
وما قيل من ان الضمير اذا كان راجعا الى زيد يكون المعقول هو زيد فلا يخفى ما فيه قوله وانما عبر
عنه باستعارة اللفظ له دفع لما يتوهم من انه لما عبر عنه بهذا الضمائر كانت موضوعة له فبين ان التعبير على طريق
الاشعار قوله واجروا عليه احكام اللفظ اي احكام اللفظ الحقيقي ككونه محكوما عليه كضرب وموكدا كقوله تعالى اسكن انت
وزوجك الجنة ومعطوفا عليه الى غير ذلك من الاحكام فلما اجرت احكام اللفظ الحقيقي عليه يسمى لفظا
حكميا قوله والمحذوف لفظا حقيقة اما ان يكون هذا الكلام منه في مقام التحقيق وبيان المحذوف من اي قسم
واما ان يكون اشارة الى رد ما ذهب اليه المص في الايضاح من ان المستتر هو المحذوف لكن عبر المحذوف
الذي هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل وبيان الرد ان المستتر لفظ حكمي فلو كان محذوفا
لكان لفظا حقيقة فلا يكون الحكمي مقابل ح قوله لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان لان المحذوف
ان كان جائزا فالتلفظ به ظ وان كان واجبا فالمحذوف ح يمكن التلفظ به وان كان غير محتاج اليه

يتلفظ به حال اختلال احد شرائط الوجوب كان لا يقوم مقامه غيره او ان ينتفي القرينة الدالة عليه وفي هذا الكلام رد على الفاضل الهندي حيث قال والمحذوف لفظ حقيقة لصدق ماهية اللفظ عليه لانه من مقوله ما يتلفظ به الانسان وصدق الماهية لا يستدعي الوجود فالمحذوف لا ينافيه فهو حمل اللفظ على ما شانه ان يتلفظ به الانسان وظني انه تقليل مستحق لا عتبار عليه قوله وكلمات الله تعالى داخلة فيه آه لما اعتبر الانسان في تعريف اللفظ ورد عليه كلمات الله والجن والملائكة فان المتلفظ بها كل واحد وحاصل الجواب ان الانسان تلفظ بها واما التحمل فليس له مدخل في هذه الصناعة او يقال انه من جنس ما يتلفظ به بل دخول كلمات الله تعالى فيه انما هو باعتبار صدورها من الانسان فلهذا يقال كلمات الله ولا يقال الفاظ الله قوله

والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى اعتبار قيد يخرجها الدوال مبتداء وغير داخلة خبره وهي جمع دال والخطوط جمع خط وهي الرسوم الخماسية والعقد جمع عقدة وهي عقد الاصابع لان كل عقدة موضوعة العدد خاص في اصطلاح ارباب الحساب والتجار والنصب جمع نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطريق وهذا الكلام كما قال بعض المحشين لتعريف نجم الائمة حيث قال واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصبة والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد صفة للكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس اليه اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون انتهى ووجه الرد ان الاحتراز عن الشيء فرع دخوله في التعريف وظني ان الشارح ان قصد هذا ففي غاية السخافة لان مراد نجم الائمة الاحتراز عن دخوله لا الاخراج بعد الدخول والاصوب ان يقال انه قصد ما قصده ذلك الفاضل فهو دفع لاعتراض من يقول ان الدوال الاربع داخلة تحت جميع الفصول الاحترازية فلا بد لاخراجها من قيد فاجاب بانها خارجة بقيد اللفظ وان كان جنسا لما عرفت

فلا حاجة الى ان يزاد في الفصول قيد لاخراجها وهذا منطبق على عبارته غاية الانطباق قوله وانما قال لفظ ولم يقل لفظة آه اعلم ان صاحب المفصل عرف الكلمة بانها لفظة آه والحاصل امران احدهما ان الكلمة لا يكون كلمة حتى يكون لفظة واحدة عرفا وثانيهما المطابقة بين المبتدأ والخبر فكان سائلا يقول لم لا يجري المصنف على حذوه للامرين المذكورين فاجاب الشارح ببيان فساد الامرين اما الاول فلان المصنف لم يقصد من اللفظ الوحدة التي قصدها العلامة لخروج بعض الكلمات النحوية عن التعريف كعبد الله علما واضرابه لانه لفظتان عرفا واما الثاني فبان وجوب المطابقة مشروط بان يكون الخبر صفة مشتقة نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب نحو زيد بصري فبصري مؤول بالصفة اي منسوب الى البصرة واما في الجوامد فلا يلزم المطابقة نحو هذه الدار مكان طيب واللفظ وان كان بمعنى الملفوظ الا انه في الاصل جامد لانه مصدر ويعتبر في مثله الاصل نحو امرأة صوم ولو وجب المطابقة شرطان آخران احدهما ان لا يكون مما يتحد فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول تقول زيد جريح وهند جريح وثانيهما ان يكون رافعا لضمير المبتدأ فلا يؤنث في هند حسن وجهها

بخلاف هذه جسنة الوجه ولم يتعرض لهما لان مقصوده حصل بما ذكر لعدم المقام مقام بيان وتفتيش مع
كون اللفظ مختصرا ان فيه حذف تا ئين ووضع الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز اي المكان ولما كان الوضع
سبب لتعيين اللفظ بازاء المعنى كانه يجعل المعنى ظرفا للفظ ومكانا له سمي به قوله تخصيص شيء بشيء لم يقل
تخصيص اللفظ بالمعنى ليدخل فيه الدوال الاربع كما سيأتي فان قيل المراد اما قصر الثاني على الاول والاول
على الثاني وايما كان يلزم منه خروج المشترك او المترادف قلنا ليس المراد بالتخصيص هنا القصر كما هو مصطلح
ارباب المعاني بل المراد به الدلالة فكانه قال الوضع دلالة اللفظ مثلا على المعنى بتعيين الواضع ولهذا عرفه بعضهم
بقصد المتكلم افادة السامع سلمنا لكن عدم التخصيص فيهما ممنوع فان الوضع لما كان متعددا فيهما ممنوع
فان الوضع لما كان متعددا فيهما بتعدد الازمان فكان الواضع في كل وضع وقع في زمان خصص فيه
احدهما بالآخر فتامل قوله متى اطلق كما في لفظ زيد فانه اذا اطلق فهم منه الشيء الثاني وهو الهيكل المخصوص
قوله او احس اي شوهد بالعين كما في الدوال الاربع فانا عند مشاهدتنا النصب نفهم الشيء الثاني وهو نصف
الفرسخ او ربعه مثلا قوله فهم منه الشيء الثاني اي بعد العلم بالوضع والمراد بالفهم هنا التفات الذهن اليه فلا
يرد انه يلزم تحصيل الحاصل على تقدير الفهم سابقا قوله قيل اي القائل الفاضل الهندي قوله يخرج
عنه وضع الحرف وكذا وضع الفعل على القول بانه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل معين كما ذهب اليه اكثر
المحققين والحق انه موضوع للنسبة الى فاعل ما فلا يخرج وحاصل الاعتراض ان تعريف الوضع غير جامع
قوله واجيب آه حاصل الجواب انه لا يطلق اطلاقا صحيحا الا مع ضميمة لفهم معناه وبدونها هي سرت والبصرة
مثلا في قولك سرت من البصرة ويمكن الجواب بان الضميمة للمعنى يحتاج اليها لا للدلالة على المعنى بل للتعيين
قوله ولا يبعد آه حاصل الجواب ان المراد بالاطلاق الاطلاق المتعارف بين ارباب الفصاحة المعبر عنهم
باهل اللسان تسمية للسبب باسم المسبب واذا اطلقوا الحرف لا يكون الا مع ضميمة فح لا يحتاج الى قيد زائد
وهو قيد صحيحا لما احتيج اليه على التقدير الاول قوله المعنى بالقصد لشيء هذا مفهومه اصطلاحا ولم يقل ما يقصد
باللفظ لانه قد يقصد باللفظ وقد يقصد بغيره كما في معاني الدوال الاربع قوله هو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد
الفا ئية اي اذا عرفت مفهومه اصطلاحا فهو في اللغة اما مفعل اسم مكان اي مكان القصد سمي به مقصد بشيء ام
لانه نقل من المكانية الى المفعولية لعلاقة المناسبة لانه اما مكان القاصدية او المقصودية او مصدر ميمي
بمعنى المفعول فمعنى بمعنى عناية وعناية بمعنى معنوي اي مقصود ونقل الى المقصود بشيء فهو من قبيل نقل العام
الى الخاص قوله او مخفف معني آه فاصله معنوي كمرمي اجتمع الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت احدهما
الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر ما قبل الياء وادغمت فصار معني كمرمي ثم خفف بحذف احدى اليائين
وقلب الاخرى الفا بعد فتح ما قبلها وهذا الاحتمال وان كان ابعد من جهة اللفظ لعدم وجود نظير له فلذا اخره
الا انه اقرب من جهة المعنى والنسب بمعناه الاصطلاحي لاشتراكهما في المفعولية وان افترقا بالعموم والخصوص

قوله ولما كان المعنى آه جواب سوال، هو ان المعنى ماخوذ في تعريف الوضع لانه المعبر عنه بالشئ في قوله تخصيص
شئ بشئ والمقام مقام اختصار فلا يناسب ذكره ثانيا وحاصل الجواب ان ذكره لعدم بنائه على عدم دخول
في مفهومه فكانه عرف الوضع بانه تخصيص شئ بشئ ولم يعتبر الشئ الثاني والحامل له على هذا اما صحة توصيفه بمفرد وهذا
من مؤيدات كونه صفة له لا للفظ كما سياتي او اخراج حروف الهجاء بقيد صريح والذي يختلج في بالي عدم الاحتياج
الى ما ذكره الشارح بل الحق في الجواب ان الشئ الماخوذ في تعريف الوضع وان كان المراد به المعنى بحسب نفس الامر
الا انه مفهوم عام يتناول غيره فبينه بقوله المعنى قوله فخرجت به اى بقيد الوضع وانما لم يحترز به عند ذكره لان الاحتراز
به على هذا التقرير مبنى على تجويز ما عن المعنى فيقبل ذكر المعنى لا معنى له قوله والالفاظ الدالة بالطبع اى الدالة على معانيها
بتوسط الطبيعة كدلالة اح اح على وجع الصدر فان ملاحظة اللفظ وتحقيق حالة لا تقتضى هذه الدلالة بل بملاحظة ان
من كان به وجع الصدر فطبيعته تقتضى التلفظ بهذا اللفظ وكما تخرج هذه الالفاظ الدالة بالعقل كدلالة لفظ
ديز المسموع من الجدار على وجود اللافظ ولم يذكرها لانها داخلة تحت الالفاظ المهملة اذ المراد بالمهمل ما ليس
بموضوع وح فذكر الالفاظ الدالة بالطبع بعده من قبيل رب الملائكة وجبرئيل كذا قال الناظرون في
هذا الكتاب وظني ان الحال ليس على ما قالوا بل الفرق واضح فان المهملات هي الالفاظ التي لم تدل على معنى
اصلا والدالة بالطبع دالة على معنى لوجع الصدر لكن بتوسط الطبع كما عرفت واما الالفاظ الدالة بالعقل فقد
تكون مهملة وقد تكون موضوعة ولكن لا للمعنى الذي دلت عليه بتوسط العقل كزيد فانه موضوع للذات المعلومة الا
ان دلالته على وجود اللافظ بتوسطه وح فاعرضه عن الالفاظ الدالة بالعقل اما لانه مقام اختصار او لانه معلوم بتقسيم
قوله اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص فصلا الضمير راجع الى كل واحد وعطف التخصيص على الوضع من قبيل ذكر العام
بعد الخاص قوله حروف الهجاء الهجاء تقطيع اللفظ بحروفها فحروف الهجاء حروف تقطيع اللفظ بها اى حروف يركب
منها اللفظ قوله الموضوعة لغرض التركيب لا يقال لها لما كان موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض معناها فلا
وجه للاحتراز عنها بهذا القيد لانا نقول ان الغرض من الشئ لا يكون معنى ذلك الشئ اذ المعنى ما يعنى من اللفظ
اى يقصد لا لاجله اللفظ والا لكانت حروف الهجاء كلها مترادفات فاللام في قوله لغرض ليست صلة للوضع
حتى يكون من قبيل قولهم وضع اللفظ للمعنى بل للتعليل والغاية مثل في قولهم وضع اللفظ للدلالة على المعنى فظهر
ان الصفة مخصصة لا كاشفة لان بعض حروف الهجاء الموضوعة للمعنى كلمات كاللام الجارة وواو العطف و
همزة الاستفهام وان شئت اخراج مثل هذه فاخرجها بالقيد الحيثية فانها من حيث انها من حروف الهجاء ليست
موضوعة لمعنى او بما حققناه لك سابقا قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء لبعض آخر كلفظ الاسم
والفعل والحرف وهذا الاعتراض لعدما فسر المعنى بما تقدم ليس في محله لكنه مبنى على تخيل ان المعنى لا يكون لفظا
لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى قوله فان قلت قد وضع لما كان هذا الاعتراض متفرع على الجواب عن الاعتراض
الاول لانه لما اجاب بتعميم المعنى ورد هذا اورده في ذيله والا كان المناسب ذكره بعد شرح قوله مفرد قوله كلفظ

الجملة والخبر المراد بالخبر بالعين بالشام لا الخبر المصطلح وهو موضوع لزيد قائم وقام زيد واضرابهما والجملة بالعين مفرده
اعم من الخبر فذكره بعدها من قبيل عطف الخاص على العام وهذه العبارة اوفق من عبارة المتوسط حيث قدم
فيها الخبر على الجملة فان عطف العام على الخاص نادر قوله هذه الالفاظ اى الالفاظ المذكورة فى قوله بازاء
الالفاظ المركبة التى هى معان وحاصل الجواب ان هذه الالفاظ التى معان للالفاظ المفردة وان كانت مركبة
بالقياس الى معانيها الدلالة جزء لفظها على جزء معناها الا انها مفردة بالقياس الى الالفاظ التى هذه الالفاظ معان
لها فان المعنى المفرد كما سياتى ما لا يدل جزء لفظه على جزئه ولا ريب ان جزء لفظ الجملة اعنى الجيم مثلا لا يدل على
جزء معناها كزيد من زيد قائم بل مجموع هذه الحروف يدل على مجموع ذلك المعنى فدلالته عليه كدلالة لفظ زيد على
معناه قوله وقد اجيب المجيب السيد ركن الدين فى شرحه الموسوم بالمتوسط قوله ليس ههنا اى فى مقام
النقض على تعريف الكلمة قوله مفردا كان او مركبا لاحظ القوله مفردا الاعتراض الاول ولقوله او مركبا
الاعتراض الثانى بل بازاء مفهوم كلى فالاسم مثلا موضوع لمفهوم وهو قولنا كلمة دلت على معنى آه واعترض بان
هذا ايضا مفهوم مركب واجيب بما سبق بانه وان كان مركبا بالنظر الى معناه الا انه مفرد بالقياس الى اللفظ
الموضوع بازائه وفيه انه يرجع الى ما سبق فلا حاجة الى اعادته والاصوب فى الجواب انه موضوع لمفهوم ابهامى
مفرد عبر عنه بهذا الكلمات وجعلت دالة لملاحظته فهو فى حد ذاته مفرد قوله افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل
آه لهذه العبارة حلان احدهما ان يكون قوله كلفظ الاسم بيان الالفاظ المجملة وعلى هذا يكون البيان مختصا
بمفهوم الاسم فكانه قال للاسم مفهوم كلى ولذلك المفهوم افراد وهى الفاظ مثل لفظ اسم وفعل وحرف وزيد و
نحوها فان لفظ الفعل والحرف والخبر والجملة اسماء ولذا اخبر عنها كقولك ضرب فعل ماض ومن حرف جر والجملة اسم
فذكر مفهوم الاسم واحال عليه مفهوم الخبر والجملة وغيرهما ومفهوم الخبر كلام يحتمل الصدق والكذب وافراده
الفاظ كزيد قائم وقام زيد وثانيهما ان يكون قوله كلفظ الاسم آه متعلق بهم لفظ السابق والتقدير ليس
ههنا لفظ كلفظ الاسم والفعل والحرف ونحوها وضع بازاء لفظ آخر بل بازاء مفهوم كلى افراده الالفاظ
هذا الذى اعتمد عليه فى حل هذه العبارة وان كان الاول اقرب لفظا فتامل فى هذه المقام فانه من مزالق
الاقدام قوله ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر آه اى الحكم بانه ليس فى مقام كون
الكلمة موضوعة لمعنى لفظ وضع بازاء لفظ منقوض بالضمائر وامثالها مثل الموصولات ونحوها الراجعة
الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة فليس هناك مفهوم كلى يكون اللفظ موضوعا له كما اذا قلت
زيد فقيل لك الذى قلته اسم مفرد او قلت زيد قائم فقيل لك الذى قلته مركب خبرى قوله فان الوضع
فيها اى فى كل واحد من الضمائر وامثالها والجمعية باعتبار تعدد الامثال الا ان الموضوع له خاص
لان الموضوع له الافراد بملاحظة ذلك المفهوم قوله فليس هناك اى فى مقام رجع الضمائر وامثالها
اى الالفاظ المخصوصة والمركبة او فى مقام رجوع الضمير اليها قوله هو الموضوع له فى الحقيقة وانما اتى بهذه المقام

لان ہناک مفہوم کلی یسمی الموضوع لہ مجازا کما یقال ضمیر الغائب موضوع لما تقدم ذکرہ فیجعل ہذا المفہوم موضوعاً لہ مجاز والمراد انہ موضوع لجزئیات ہذا المفہوم والذی ہو موضوع لہ حقیقة ہو ہذہ المراد افرادہا وان اردت تحقیق معنی الوضع العام فاستمع لما یتلی علیک فنقول لابد للواضع فی الوضع من تصور المعنی فان تصور معنی جزئیاً وعین بازائہ لفظاً مخصوصاً کان الوضع خاصاً لخصوص التصور المعتبر فیہ اعنی تصور المعنی والموضوع لہ ایضاً خاص کزید وان تصور معنی عاماً یندرج تحتہ جزئیات فلہ ان یعین لفظاً بازاء ذلک المعنی العام فیکون الوضع عاماً والموضوع لہ عاماً کالانسان الموضوع للحیوان الناطق ولہ ان یعین اللفظ بازاء خصوصیات الجزئیات المندرجة تحتہ لانہا معلومة اجمالا اذا توجہ العقل بذلک المفہوم العام نحوہا وہذا العلم الاجمالی کاف فی الوضع فیکون الوضع عاماً لعموم التصور المعتبر فیہ والموضوع لہ خاص واما عکس ہذا اعنی ان یکون الوضع خاصاً لخصوص التصور المعتبر فیہ والموضوع لہ عاماً فغیر ممکن لان الجزئی لیس وجہاً من وجوہ الکلی لیتوجہ العقل الیہ فیتصورہ اجمالا انما الامر بالعکس اذا انتقش ہذا علی صحیفة بالک فاعلم ان لفظة انا مثلا لا یستعمل الا فی اشخاص معینة ولا یصلح ان یقال انا ویراد بہ متکلم لا بعینہ ولیست موضوعة لواحد منہا والا کانت فی غیرہ مجازاً ولا للکل واحد منہا والا لکانت مشترکة موضوعة اوضاعاً بعدد افراد المتکلم فوجب ان یکون موضوعة لمفہوم کلی شامل لتلک الافراد ویکون الغرض من وضعہا لہ استعمالہا فی افرادہ المعینة علی کذا قال جماعة من الافاضل والحق ما افادہ العضدی واستحسنہ الشریف واشار الیہ الفاضل الشارح وہو انہا موضوعة لکل معین منہا وضعاً واحداً فلا یلزم کونہا مجازاً فی شئ منہا ولا الاشتراک وتعدد الاوضاع ولو صح ما ذہبوا الیہ لکان انا وانت وہذا ونحوہا مجازات لا حقائق لہا اذ لم تستعمل فیما وضعت ہی لہا من المفہومات الکلیة بل لا یصح استعمالہا فیہا اصلا وہو بعید فی النظر کیف لا ولو کانت کذلک لما اختلف ائمة اللغة فی عدم استلزام المجاز للحقیقة ولما احتاج من نفی الاستلزام الی ان یتمسک فی اثباتہ بامثلة نادرة کالرحمن وقامت الحرب علی ساق وشابت لمة اللیل

قولہ علی جزئہ وانما لم یقل جزء معناہ لانہ یعد تعریف المعنی المفرد فلا غبار بما ذکرت من ان یکون للمعنی معنی

قولہ فیہ انہ یوہم آہ ای فی جعل المفرد صفة للمعنی توہم ان اللفظ موضوع للمعنی کان متصفاً بالافراد قبل الوضع وذلک لان الوضع تعلق بالمعنی المقید بقید الافراد والفعل یشبہ اذا تعلق بشئ مقید بصفة یستفاد منہ فی عرف اللغة ان تقید ہذا الشئ بصفة مقدم علی تعلق الفعل بہ لانہ یجب ان یکون المعنی سابق علی وضع اللفظ لما ان وضع شئ لامر معدوم واذا کان المعنی المقدم متصفاً بصفة یجب ان یکون تلک الصفة متقدمة واذا عبر عن ہذا الامر المحقق بالتوہم لظہور المراد فی ہذا المقام فان اتصاف المعنی بالافراد والترکیب انما یکون بعد وضع اللفظ لہ بل بعد استعمالہ فیہ لان المعنی المفرد علی ما عرفت ما لا یدل جزء لفظہ علی جزئہ والمرکب بالعکس والدلالة وعدمہا فرعان لہما والاحتمال المذکور مؤید لما قالہ نجم الائمة الاسترابادی من ان الافراد صفة للفظ عند النحاة وانما ہو صفة للمعنی عند المنطقیین ہذا واعلم ان ذکر الترکیب ہاہنا والقیاس قولہ فینبغی ان یکون

فيه تجوز اي في كون المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع والتجوز ان يقال لما كان مآل المعنى الاتصاف به بعد الوضع
سماه قبل الوضع به تسمية للشيء باسم ما يؤل اليه كما قال ع من قتل قتيلا فله سلبه اي من قتل شخصا حيا من اهل الحرب
فله سلاحه وثوبه فسمى الشخص الحي قتيلا لانه يؤل الى القتل تفكا قوله ما لا يدل جزءه وانما لم يقل هنا جزء لفظه
لانه يلزم ح ان يكون للفظ لفظ آخر على ما لا يخفى قوله ولا بد ح من ايراد نكتة آه حين جعل المفرد صفة للفظ صار
للفظ صفتان احدهما جملة فعلية اعني وضع والاخرى مفردة اعني لفظ مفرد والاحسن في الوصفين التناسب ليكون
الكلام على نسق واحد وكان يمكنه ان يطابق بينهما بان يعبر عنهما بالفعل او بالاسم فمخالفة الاحسن لا بد لها من نكتة
وهي بيان تقدم الوضع على الافراد بحسب المرتبة لان التقدم الزماني غير معقول هنا لمقارنتهما فيه فاستعين
بما يدل على التقدم الزماني اعني صيغة الماضي للدلالة على التقدم الرتبي واتى بحرف التشبيه اشارة الى انه يمكن
ان تكون الكلمة لنكتة غير ما ذكر وهو ان الصفة الاولى لما كان لها معمولا اعني الجار والمجرور والفعل اصل في
العمل عبر عنها به قوله وان لم يساعده رسم الخط لان من قواعدهم ان يكتبوا الكلمة على صورة الوقف بها واذا
وقف على المنون نقلت تنوينه الفا نحو رايت زيدا فلو كان المفرد منصوبا لكتب بالالف قوله فانه مفعول له بواسطة
اللام الغرض من هذا دفع اعتراضين احدهما ان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول وثانيهما انه لا بد من اتحاد العامل
في الحال وصاحبها وهو هنا مختلف لان العامل في الحال وضع وفي معنى حرف الجر ووجه الدفع ظاهر ولم يقدم الحال
على صاحبها مع انه نكرة لانه ظرف ولا يجوز تقديمه عليه على ما سيتلى عليك قوله ووجه صحته آه اي وجه صحة وقوع المفرد
حالا سواء كان من الضمير المستكن في وضع او من المعنى والغرض دفع ما يتوجه من انه يجب ان يكون الحال وعامله متقارنان والوضع هنا
مقدم على الافراد على ما عرفت وحاصل الجواب ان الوضع وان كان مقدما على الافراد ذاتا ورتبة الا انهما متقارنان
بالزمان فان اتصاف المعنى بالافراد حالة الوضع وهذا القدر من الاقتران كاف في صحة الحالية قوله وقيد الافراد
لاخراج المركبات وما قيل من انها خارجة بتقييد الوضع لان الوضع للمفردات لا لغيرها مردود بما اخترناه في غير
هذا الكتاب من انها موضوعة لها وتحقيقه بوجهين احدهما ان المراد بالوضع اما وضع عين اللفظ لتعيين المعنى
كما في المفردات او وضع اجزائه لا اجزائه كما في المركبات وثانيهما انها موضوعة بالوضع النوعي وضعا بيان
الواضع وضع قانونا كليا تعرف به الالفاظ كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل
وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام التي يحتاج في معرفتها الى علم النحو قوله كلامية او غير كلامية اليا للنسبة
اي مركبات منسوبة الى الكلام بان يقال لها كلام عند ارباب هذا الفن وهي المركبات التامة كزيد قائم وغير
الكلامية ما عداها سواء كان مركبا اضافيا او عدديا او مزجيا او نحوها قوله فيخرج به آه وكذا يخرج عنه رجل بالتنوين
فان التنوين يشابه اللام في كونهما من حروف المعاني قوله مثل عبد الله علما اي كل مركب اضافي صار مفردا
بسبب العلمية وانما صار مفردا لان المقصود منه الشخص المسمى بهذا الاسم لا العبودية والذات المستحقة لجميع
الكمالات فهو مع انه معرب باعرابين اعراب على المضاف والآخر على المضاف اليه وانما اعرب باعرابين مع

كونه مفردا لانه منقول عن مركب اضافي وعلم بالاستقراء ان كل لفظ منقول فاعرابه باعتبار المنقول عنه ومعناه
باعتبار المنقول اليه قوله بالغرض من علم النحو لان الغرض منه معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فالمناسب له ان
كلما اعرب باعراب واحد يكون كلمة وكلما اعرب باعرابين يكون كلاما فترك رعاية اللفظ والميل الى جانب المعنى
يناسب اصطلاح اهل الميزان قوله واما ما اورده صاحب المفصل لما ذكر ان التعريف الاسم مختل من وجهين احدهما
خروج مثل قائمة والآخر دخول مثل عبد الله علما اراد ان يذكر ان تعريف المفصل (اي صاحب الكشاف ١٢) مختل من وجه واحد قوله فانه
لا يقال له لفظة واحدة الظاهر ان المراد الوحدة العرفية عند ارباب اللسان ولم تصدق مثل هذه الوحدة على
عبد الله وقال الفاضل المحشي المراد باللفظة الواحدة ما يتلفظ به مرة اي دفعة بحيث لا يصح ان يتلفظ به مرتين باعتبار
ما فخرج عبد الله لانه يتلفظ بكل واحد من جزئيه باعتبار وضعه الاضافي وهو بعيد قوله فمثل عبد الله خارج عنه اعلم ان
صاحب المفصل بعد ان عرف الكلمة بما ذكره الشارح جعل عبد الله من اقسام الاسم العلم المركب فالظاهر ان كلام
الشارح معه على سبيل الاعتراض ونسبة الفاضل المحشي كلام الشارح الى الافتراء افتراء ولا يحتاج الى الجواب بان
المراد باللفظ في تعريف المفصل اللفظ وزيادة التاء للمطابقة لانه بعيد غاية البعد قوله اعلم ان الوضع اه المقصود
من هذا الكلام دفع ما يقال لم ذكر المص في التعريف قيد الدلالة ولم لم يأت به كما فعله صاحب المفصل وتحصيل
الجواب ان المص لما قدم قيد الوضع وكان مستلزما للدلالة اكتفى به عنها وصاحب المفصل لما قدم الدلالة وكانت
اعم من الوضع لانها ان كانت بحسب جعل الجاعل فوضعية وان كان بحسب كون الشيء الاول مقتضيا للمسموع عند
عروض المعنى فطبيعية وان كان بغير ذلك فعقلية احتاج الى قيد الوضع قوله ديز المسموع من وراء الجدار قيد
به لتشخص الدلالة العقلية لان ذكر زيد يوهم الدلالة الوضعية والا فلا فرق في هذه الدلالة بين المهملات
والموضوعات وقيد بقوله من وراء الجدار لانه لو سمع منه هذا اللفظ حال المشاهدة لعلم من جهتها اي قوله منقسم
اعلم ان هذا التقرير لفوائد احدها انه اشارة الى ان هذا الخبر لم يقصد به تكميل تعريف الكلمة تصويرها ثانيها تفهيم
قيود اليها تحصل بملاحظة تفصيل الاقسام ثالثها كونه اشارة الى تصحيح الحمل فانه على الظاهر ان كل واحد من
الاقسام الثلاثة خبر لها وهو لا يصح لانها اعم من كل واحد منها ومن شأن الخبر ان يكون اعم من المبتدأ او مساويا
له فجعل الخبر مقدر الوجود بشرط صحة الحمل ثالثها ان الضمير اذا كان مرجعه مذكرا وخبره مؤنثا او على العكس كان
رعاية الخبر احسن واولى وهو هنا مذكر فالانسب ان يعبر بضمير المذكر فاجاب بان الخبر محذوف رعاه او هو لان
الضمير هي راجع الى مفهوم الكلمة لا الى لفظها والمفهوم لا يكون اسما وفعلا وحرفا فالمفهوم من واو الجمعية فاجاب
بان المقصود ان هذا المفهوم منقسم اليها ومعنى انقسامه اليها انه ينضم اليه قيد الدالة على معنى في نفسها مع الاقتران
ويكون مفهوم الفعل وقس عليه حال اخويه واليه اشار نجم الائمة حيث قال ان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو
للجمع واجاب بان هذا لو كانت هذه القسمة من قبيل قسمة الشيء الى اجزائه وليس كذلك انما هي من قبيل قسمة الشيء الى جزئياته ويكون
لما اشار اليه الشارح جوابا آخر وهو ان المقصود بقوله وهي اسم اه اي منقسمة الى الاسم فافهم قوله اي الكلمة اه غرضه من هذا ان قوله

فی اثنا التقسیم اولا یدل یصدق علی امرین احدہما ما لا یدل اصلا والثانی ما یدل علی معنے ولکن لا علی معنی فے
نفسہا والقسم الاول لتصریح الحرف ولا یصح جعل الثانی الحرف فنبہ علی ان المراد بالدلالۃ ہی التی یستلزمہا
الوضع وہی لا تکون الا لمعنے قولہ اما من صفتہا انما قدرہ فی نظم الکلام لتصحیح الحمل لان قولہ ان تدل فی تاویل
المصدر والصحیح ان یقال الکلمۃ اما دلالۃ او لا دلالۃ لکن یصح ان یقال صفتہا اما دلالۃ او لا دلالۃ قال سید
المحققین لا حاجۃ الی تقدیر شئ فی ہذا المقام فانہ فرق بین المصدر الصریح والفعل المضارع المصدر بان او ان
فانہ فی تاویل المصدر باعتبار الاحکام اللفظیۃ من صحۃ دخول حرف الجر علیہ او لا انہا فتہ ونحوہما ولا شک ان معنی
الفعل مربوط بلا تقدیر انتہی وہو مخدوش قال بعضہم انما اتی بمن مع المقسم یتم بدونہا للتنبیہ علی کثرۃ اوصاف
الکلمۃ وفیہ نظر لان معنی حصر التقسیم لیس الا انہ لیس المقسم خارجا عما ذکر فی التقسیم لانہ لیس لہ امر آخر غیرہ الا تری
ان معنی قولنا الانسان اما عالم او لیس بعالم لیس الا ان الانسان لا یخرج عنہما لا انہ لا یکون اللفظ وتحسینہ
قولہ کائن فی نفسہا اشارۃ الی ان الظرف مستقر قولہ اعنی الابتداء والانتہاء اراد الابتداء والانتہاء المخصوصین
لا انہ دال الی المعنی المستقل والا فالابتداء والانتہاء المعینین معنیان مستقلان یخبر عنہما من غیر توقف علیہ علی ذکر متعلق کقولک
الابتداء خیر من الانتہاء وسیرد علیک تحقیقہ ان شاء اللہ تعالی فانتظرہ اذا عرفت ہذا فی اصل قولہم الحرف ما دل علی
معنے فی غیرہ علی ما ذکرہ الشارح ان المعنی الذی دل علیہ الحرف لہ متعلق لا بد من ذکرہ فکان معناہ حاصل فی غیرہ
لانہ اذا انتقل لفظہ الی ذہن السامع لم ینتقل معہ المعنی فکان قالب الحرف کظرف حال فلا یقال معناہ فیہ
بل فی غیرہ بخلاف قسیمیہ فانہ اذا انتقل لفظہما الی ذہن السامع انتقل معناہما فکان قالبہما کانہما ظرف اذا انتقل
انتقل ما فیہ فلذا قیل ان المعنی فے نفس الکلمۃ اذا عرفت ہذا المعنی الصواب فاعلم ان لہ تفسیرات اخری فی کلام
الافاضل احدہا قول بعضہم معنی دلالۃ الحرف علی معنی فے غیرہ ان تصور معناہ متوقف علی تعقل غیرہ الا تری انک
اذا قلت ما معنے من فیقال فے الجواب انہ للتبعیض وجدت تصورہ متوقفا علی الغیر لا یمکن تصور البعض الا بعد تصور
الجزء والکل وہذا معنے باطل لان سائر الامور النسبیۃ کالقرب والبعد ونحوہما کذلک فیلزم ان یکون حروفا و
لا قائل بہ فانما اقول آخر ان المراد من دلالتہ علی معنے فی غیرہ انک اذا قلت من مثلا لم یدر انہا مبعضۃ ام مبینۃ ام
غیرہما فاذا ذکرت مجرورہا تبین معناہ وہو کسابقہ فی الضعف لانہ یدل علی انہا مشترکۃ والاشتراک لا یقتضی کون
معنی الکلمۃ فی غیرہا والا لکانت الاسماء المشترکۃ حروفا ویزید علیہ بانہ لا یتم فی الحروف الغیر المشترکۃ ثالثہا ما ذکرہ
نجم الائمۃ الاسترابادی حیث قال الحروف کلمۃ دلت علی معنی ثابت فی لفظ غیرہا فغیر صفۃ للفظ واطنب فی تفصیل
ہذا المعنی بالامثلۃ التی من جملتہا قولہ فاللام فی قولنا الرجل مثلا یدل بنفسہ علی التعریف الذی ہو فی الرجل وہل
فی قولنا ہل قام زید یدل بنفسہ علی الاستفہام الذی ہو فی جملۃ قام زید وفیہ بحث لانہ ان اراد ثبوت معنی الحرف
فی لفظ غیرہ ان معناہ قائم بلفظ الغیر فہو ظاہر البطلان لان الاستفہام قائم بالمتکلم حقیقۃ ومتعلق بمعنی الجملۃ
وان ارید قیامہ بمعنی غیرہ قیاما حقیقیا فباطل ایضا لما مر ولانہ یلزم ان یکون الاعراض مثل السواد والبیاض ونحوہ حروفا لا

علی معان قائمة بمعانی الفاظ غیرها وان ارید به تعلقه بمعنی الغیر لزم ان یکون لفظ الاستفهام وشبهه من الالفاظ الدالة علی معان متعلقة بمعانی غیر احرفا وهذا کله فاسد قوله کالبصرة والکوفة اقتضی هذا ذکر بعض الفضلة عن تمامها ان ضمیمة معنی من لفظ سرت والبصرة معنی الی لفظا انتهت والکوفة ویمکن جعل قوله کالبصرة اشارة الی ذلک ان لفظ ذلک المعنی ارجع الضمیر الیه لانه المقترن حقیقة باحد الازمنة ووصف الکلمة به من قبیل زید حسن الغلام قوله فی الفهم متعلق بقوله یقترن ای یقترن ذلک المعنی حال فهمه من اللفظ قوله ای حین یفهم بیان لما سبق خرج به ما یقترن باحد الازمنة بحسب التحقیق کالضرب فانه لا یتحقق خارجاً بلا زمان لکن الزمان لا یفهم من لفظه وما یدل علی الزمان بالقرینة اللفظیة کضارب امس وما یکون مقارناً للفهم لکن یکون فهمه من قرینة حالیة کما اذا اطلق ضارب وفهم الزمان

قوله ماخوذ من السمو هذا ما اختاره البصریون وما بعده فاختیار الکوفیین ولکل واحد من الفریقین دلائل اضربنا عن ذکرها مخافة التطویل قوله لتضمنه الفعل اللغوی وهو المصدر قال الفاضل المحشی فیکون فیها ان تسمیة الدال باسم المدلول والانسب انه من باب تسمیة الکل باسم الجزء لان من عادتهم ان یسمون الدال باسم المدلول اذا کان مدلولا مطابقیاً اذا عرفت هذا کله فاعلم ان حصر الکلمة فی اقسامها حصر عقلی مردد بین النفی والاثبات لا استقرائی وان ذهب الیه بعضهم قال الشیخ جمال الدین بن هشام فی شرح الملحة اجمعوا الا من لا یعتد بخلافه علی انحصار اقسام الکلمة فی ثلاثة الاسم والفعل والحرف وقال ابو حیان زاد ابو جعفر بن صابر قسما رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل انتهی قال وقد علم بذلک انه اذا اما عاطفة علی محذوف ای قد تبین وقد اوقع فیه الدلیل المذکور تعیینا للمطالب او لرد من ظن ان هذا حصر بدون تعریف الاقسام او التنبیه من لا یکتفی بالاشارة کذا قال الشارح الهندی اقول ویجوز ان یکون ابتدائیة وقد اما للتقریب او للتحقیق والباء للسببیة قوله والفعل کلمة تدل علی معنی الخ اعلم ان المتاخرین قد اطبقوا علی ان الفعل یدل علی الحدث والزمان ونسبة الحدث الی فاعل ما وهو معنی حرفی یحتاج الی طرفین فاستقلال معناه باعتبار معناه التضمنی اعنی الحدث حتی انهم شنعوا علی من اطلق ان معنی الفعل مستقل ولم یقیده بالمعنی التضمنی وظنی انه غیر موافق للتحقیق لان النسبة وان احتاجت الی طرفین الا انهما جزءان للفعل فلم یحتج الی امر خارج عن مفهوم الفعل کافتقار معنی الحرف الیه الا تری ان معانی الاضافات کالمقاربة والمباعدة واشباهها معان اسمیة مع احتیاجها الی طرفین علی ان ذینک الطرفین مفهومان من اللفظ علی قیاس ما عرفت وکلام المتقدمین فی ان الزمان من اجزاء معنی الفعل مضطرب فمنهم من وافق المتاخرین ومنهم من ذهب الی ان دلالته علیه بطریق الالتزام فلهم دلائل حررناها فی کتاب الموسوم بمفتاح اللبیب وتذکر منها بعضها اولها الزمان ظرف لتعلق الفعل بالفاعل ومعلوم ان الظرف لا یکون جزءاً من المظروف ثانیها انهم متفقون علی ان اقتران مثل اسم الفاعل والمفعول بالزمان کاقتران الفعل به غیر ان زمان الفعل ویقولون الزمان لیس جزءاً لمعنی اسم الفاعل فلذلک فی الفعل ثالثها انه لو کان الزمان جزءاً للفعل یمکن تحقق الفعل بدونه وقد تحقق فی جمیع الانشاءات

ار البعض او كان الزمان الماضي جزأ للماضي وكذا في المستقبل لما امكن اختلافه بالعارض وقد يختلف لما في قولك ان قمت قمت ولم تضرب فلا يكون جزأ لان ما بالذات لا يختلف بالعارض ونحوه حيث اختر نا مذهب المتاخرين لا بد لنا من الجواب عن هذه الدلايل فالجواب عن الاول انه مغالطة من باب اشتباه الفعل اللغوي بالفعل اللغوي اعني الحدث بالفاعل وهو ليس بجزئه ليلزم المحذور بل جزء الفعل الاصطلاحي وعن الثاني بالفرق بين الاقترانين فان اقتران الفعل به باعتبار انه جزء معناه واقتران اسم الفاعل به باعتبار تحققه لان كل فعل من ضرب وغيره لا بد له من زمان ولم يفهم من لفظ ضارب الا ذات متصفة بالضرب من غير اعتبار زمان مطلق او مقيد ولذا عرفوا اسم الفاعل بما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث من غير زيادة زمان مطلق وعن الثالث بعد تسليم عدم دلالتها على زمان الحال يجوز ان يجرد الشيء عن جزئه فيصير مدلوله الجزء الآخر كما جرد عن الوضع عن المعنى وعن الرابع ان الزمان الماضي مثلا جزء الفعل الماضي صورة ومعنى وقمت في المثال وان كان ماضي صورة الا انه مستقبل حقيقة لمكان ان الشرطية عليه فقس المضارع ومثل هذه التحقيقات ان كان المحل اللائق بها مبحث الفعل الا انا ذكرنا خوفا من مصايب الزمان قوله وليس المراد بالحد الغرض من هذا الكلام دفع اعتراض الامام الرازي حيث قال ان مثل هذه التعريفات لا تكون حدودا لان الحد المركب من جنس وفصل وجوديين وفصل الحرف المخرج لا خويه عدمي وكذا فصل الاسم الذي به تميز عن الفعل وحاصل الجواب ان ما ذكرت من الشرط قد اعتبره اهل صناعة الميزان واما الادباء فليس المراد بالحد عندهم الا المعرف الجامع المانع واذا كان فصله عدميا فهو حد عندهم رسم عند اهل الميزان قوله وقد در المصنف الدر في اللغة ما يدر من الضرع كاللبن وفيه خير كثير عند العرب ويراد به الخير مجازا فيقال دره دره اي كثر خيره ويستعمل في مقام المدح والتعجب كما ههنا فاما ان يكون الله كناية عن فعل الممدوح الصادر منه وينسب الى الله تعالى مع انه فعله للغرابة وهو لقد تمشى العجائب فكان هذا الفعل فعلا له واما ان يكون الدر باقيا على حقيقته والمراد به لبن امه التي غذته منه حتى صار نحريرا كاملا والمعنى ان ذلك اللبن كانه لم يبعد من امه بل كان المعطي له هو الله تعالى قوله الكلام في اللغة الالف واللام في الكلام مثله في الكلمة قال بعض المحققين ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتفا به في اداء المرام على ما في القاموس ولا يخفى انه اشد مناسبة لما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل المنقول عنه اليه انتهى وهو كلام عجيب اشار اليه الشهيد الثاني في شرح اللغة قوله اي لفظ فسر ما العام باللفظ لان الكلام المبحوث عنه هو اللفظ وقيل ليخرج عن التعريف نحو زيد قائم اذا ضم معه لفظ مهمل لانه متضمن كلمتين بالاسناد لكنه ليس بلفظ لان المركب من اللفظ وغيره ليس لفظا قال الشريف في حاشية المطالع من الامور المعلومة بالضرورة ان الاشياء المعدودة لا تصير امرا واحدا ما لم يعتبر معها هيئة وحدانية هي جزء صوري للمركب فعلى هذا لا بد لتحقق الكلام من جزء صوري هو الهيئة وهي ليست بلفظ والمجموع ليس لفظا لما عرفت فتفسير الشارح يخرج جميع افراد الكلام الا ان يقال تسميته لفظا باعتبار اغلب اجزائه ونحو يجري فيما قيل قوله حقيقة او حكما انما قيد بالتضمن فالتضمن الحقيقي ما كان احد كلمتيه او كلاهما حكميا كالضمائر واما ان يكون حقيقة بمعنى حقيقية وحكما بمعنى حكمية فما ركب من كلمتين حكميتين

نحن

[illegible]

مثل قولک غلام زید ابوہ قائم فان کل واحد من الجزئین وان کان مرکبًا الا انہ فی حکم کلمۃ واحدۃ اعنی ہذا قولک وہذا
ہو الظاہر من تحقیقہ الآتی بعید ہذا قولہ فالمتضمن اسم فاعل اہ جواب اعتراض یرد علی المصنف واول من تصدی لہ
الشیخ الہندی وتقریرہ انہ یلزم اتحاد المتضمن والمتضمن لان الکلمتین ایضًا کلام وحاصل الجواب ان المتضمن ہو مجموع دون
کل واحدۃ الذی ہو المتضمن فلا اتحاد قال بعض الافاضل لو جعل باء قولہ بالاسناد للاستعانۃ لم یحتج الی ہذا الجواب
لان المتضمن بالکسر مجموع الکلمتین فی الاسناد لو جعلت بمعنی مع احتیج الیہ وظنی انہ لو عکس لکان انسب مع ان التقریرات الاسناد
لیس لفظًا والشیخ قد اخذ اللفظ فی التعریف والمراد من تضمنہ الکلمتین فہمہما منہ او شمولہا شمول الافراد قولہ ای تضمنا
واصلا بسبب اسناد جوز الشیخ الہندی مع ہذا ان یکون الباء للاستعانۃ او للالصاق او للمصاحبۃ وقولہ ای تضمنا
بیان لکون الظرف صفۃ مصدر محذوف وجوز الفاضل الہندی تعلقہ بتضمن وکونہ صفۃ کلمتین ای کلمتین متلبسین
بالاسناد قولہ حقیقۃ او حکمًا ای سواء کان احد الکلمتین حقیقۃ او حکمًا والکلمۃ الحکمیۃ علی ما عرفت مامر وقوع المفرد موقعہا
قولہ وحیث کانت الکلمتان اہ الغرض من ہذا دفع اعتراض نجم الائمۃ الاسترابادی علی المصنف حیث قال کان علی
المصنف ان یقول کلمتین واکثر لیعلم زید ابوہ قائم وزید قام ابوہ قولہ یفید المخاطب المراد من شانہ افادۃ
المخاطب لیصدق الاسناد علی الاسناد الواقع فی الجمل الخبریۃ والوصفیۃ لعلم المخاطب مضمونہا او تخلف الافادۃ علی
التغافل الذہن کما سبق تحقیقہ قولہ او قائم ابوہ ای زید قائم ابوہ قال الفاضل المحشی فی کون الخبر فی زید قائم ابوہ
مرکبًا نظر لان الخبر عندہم قائم وفاعلہ خارج عن الخبر اقول ما ذکرہ ینبغی علی مذہب صاحب الکشاف من ان الخبر ما تم
بہ الفائدۃ مع متعلقہ واما علی ما ہو المشہور من ان الخبر ہو المتم الفائدۃ فکلام المصنف موجہ قولہ اعنی قائم الاباب لیس المراد
ان الخبر ہو المجموع للزوم المحذور بل المضاف والمضاف الیہ خارج عنہ قولہ فی حکم ہذا اللفظ فتکون ہذا قائمۃ مقام لفظ
حسبق قولہ اعلم ان کلام المصنف ظاہر آہ لانہ قال ما تضمن کلمتین بان یکون کلمتین فی ضمنہ ہو اذن اکثر منہما و
ما ذہب الیہ صاحب المفصل لوجہین احدہما ان توقف المسند علی المسند الیہ توقف ذاتی وعلی غیرہ توقف عارضی ثانیہما
ان الاسناد نسبۃ لا تقوم الا بشیئین مسند ومسند الیہ لا باکثر وہما کلمتان او ما حکمہما فی قبول الاسناد او الیہ انما
قال ظاہر لانہ یمکن ان یقال اراد تضمن کلمتین فقط او اراد بالتضمن الترکیب قولہ ثم اعلم ان صاحب المفصل اہ
اعلم ان صاحب المفصل واللباب بعد ان عرفا الکلام ومثلا ویضرب زید وانطلق بکر ونحوہما قال صاحب المفصل
یسمی الجملۃ وقال صاحب اللباب ویسمی کلامًا وجملۃ وظاہر الحال کما فہم الشیخ لکن قال ولد المحقق الشریف واعلم
انہ قد وقع فی عبارۃ المتقدمین ان الکلام یسمی الجملۃ فوہم بذلک بعضہم انہما مترادفان والحق ان الجملۃ اعم وعندہ
العبارۃ نظر ان یقال یسمی زید انسانًا انتہی ولکانہ اراد تطبیق کلامیہما علی مذہب الجمہور وان کان محوجًا الی
التاویل وکلام الشیخ کما ذکرنا ناظر الی ظاہر عبارتیہما فلکل وجہ قولہ مع لتصدق الجملۃ علی الجملۃ الخبریۃ آہ انما قیدہ
بالخبریۃ لان الجمل الانشائیۃ عندہ لا تقع اخبارًا واوصافًا الا علی تاویل والحق الجواز والوقوع وقد سبق مجملا وسیاتی
انشاء اللہ تعالی مفصلًا فالجملۃ الخبریۃ مثل یضرب فی قولک زید یضرب والواقعۃ وصفًا نحو یضرب ابوہ فی قولک

جاءنی رجل یضرب ابوه فان اسناد یضرب الی ضمیر المبتدأ لیس مقصودا بل اسناده الی المبتدأ ولما کان الضمیر محصلا للربط بین
الفعل والمبتدأ مسند الیه وکذا فی الثانی فتامل **قوله** وفی بعض الحواشی المنسوبة الی المصنف فان المصنف کتب حواشیا علی هامش
الکتاب حال المذاکرة او الحواشی التی کتبها التلامذة باملائه وهی المسماة بالامالی بغیر الایضاح شرح الکتاب لکنه قال
فی بحث حروف الاستفهام ان لها صدر الکلام وهو دلیل علی کون قام ابوه فی قولنا زید کذا قام ابوه کلاما عنده والا لم
یقع حرف الاستفهام فی صدر الکلام مع ان الکلام فیه لیس مقصودا لذاته قال الا فی ضمن اسمین انما صرح [illegible]
تقدیر هذا اللفظ لدفع الاعتراض الذی اورده الفاضل الهندی واجاب عنه حیث قال ولا یحصل ای الکلام او ما تضمن
کلمتین او التضمن المذکور والاسناد الاصلی المقصود لذاته وعلی الاولین تنتقض الظرفیة فیجاب بان الکلام کلی یصح مفهومه
للجزئی انتهی وحاصل الاعتراض ان کون الکلمتین ظرفا للکلام یستلزم کون الشیء ظرفا لنفسه لان الکلمتین هما الکلام وحاصل
الجواب ان الکلام العام لا یحصل الا فی ضمن الکلام الخاص واجاب عنه الفاضل جوابا آخر وهو یحصل فی معنی من
فان الترکیب الثانی آه لهذا انما یفید انحصار الکلام الثانی والمدعی اعم من ذلک فانه [illegible] یکون ثنائیا
وفوق الثنائی **قوله** وفی بعض النسخ او فی فعل واسم [illegible] من فعل واسم [illegible] الفعل [illegible] فی الذکر **قوله** وهو
یا زید جواب علی ان یا زید مرکب من حرف واسم وهو کلام مفید فاجاب بان طرفی الکلام فیه مقدران والمرء ذهب الی ان
احد جزئی الکلام مذکور وهو حرف النداء القائم مقام الفعل والجزء الآخر مقدر وهو الفاعل [illegible] ترکیب الاسم
والحرف الا ان یقال الفعل اسم من الفعل [illegible] مما یقوم مقامه [illegible] ذکره الشارح قال الاسم ما ای کلمة [illegible] من الکلمة وهی الموصوفة
اللام الکلمة واما موصوفة الی الاسم کلمة [illegible] **قوله** ای کلمة [illegible] اللام للعهد الخارجی والمراد [illegible] ذکره صریحا وهو [illegible]
وانما جعل ما موصوفة بمعنی الکلمة لئلا یرد علیه الدوال الاربع وبعض المرکبات [illegible] علی معنی کائن فی نفسه جعل الظرف
مستقرا صفة لمعنی وهو مبنی علی ان کلمة فی بمعنی الباء ای ما دل بنفسه علی معنی [illegible] الباء محل النظر اذ حروف
الجر انما قام بعضها مقام بعض [illegible] الکوفیین والبصریون لا یجوزون علی الاطلاق **قوله** [illegible] ای مطلق الضمیر
فیشمل ضمیر نفسه ودل وما باعتبار اللفظ مذکر وباعتبار المعنی [illegible] ولذلک [illegible] الضمیر الراجع الیها اعتبار
اللفظ واعتبار المعنی **قوله** قال المصنف فی شرح عبارة [illegible] الضمیر المجرور فی نفسه راجعا
الی المعنی والمعنی ان ذلک المعنی معتبر فی حد ذاته ای لا یحتاج فهمه من اللفظ [illegible] الدال فی نفسها
حکمها کذا ای حکما ان فهمها [illegible] مع قطع النظر عن کونها [illegible] فی فهمها والنظر فی
علی [illegible] **قوله** ای باعتبار استقلاله فذکر [illegible] الحرف انما وجب [illegible] یحصل به معناه فی الذهن اذ لا یمکن ادراکه الا
بادراک متعلقه [illegible] استقلال الحرف [illegible] انما هو لقصور ونقصان فی معناه **قوله** ومحصل
ای محصل ما ذکره المصنف فی ذلک الشرح والحصول بمعنی المضمون **قوله** [illegible] السید الشریف قدس سره فی
تعلیقاته علی شرح الرضی وغیره [illegible] الحاصل [illegible] التحقیق **قوله** قائما بذاته کالجسم
قائما بغیره کالبیاض او السواد القائمین بالجسم ولو قال کما ان فی الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود فی ذاته وموجود

قائما بغيره وموجودا في غيره كما ان هاتة في انفتاح عند الحرف والقابلة قوله كذلك في الذهن اي الان ما في الخارج القائم
بذاته لا يصير قائما بغيره وكذا العكس بخلاف المعقول الذهني فانه ربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس
كما يستطلع عليه من بعد قوله المراد بالمعقول ههنا المعلوم قوله فهو مدرك قصدا اه اي توجه المدرك الى ادراكه قصدا وقوله
ملحوظا في حد ذاته بيان لقوله قصدا وهو كالابتداء الملحوظ لا بالذات بيانا قوله آلة اه بيان لقوله تبعا فان
الآلة كالقلم ليست مقصودة الا تبعية الكتابة المقصودة بالذات وهذا كالابتداء الخاص الواقع بين السير والبصرة
فانه آلة لتعرف احوالهما وهذا كله يحل بوضعه قوله فالابتداء اه قوله فالابتداء مثلا وانما قال مثلا ليجري بيان ما ذكر في الانتهاء
والظرفية ونحوهما والمراد بالابتداء ههنا معناه اللغوي وقوله قصدا منصوب على المصدرية اي ملاحظة قصدية او على
الحال اي حال كونه مقصودا قوله ملحوظا في حد ذاته تفسير لقوله استقلالا بالمفهومية قوله ولزمه اي لزم مفهوم الابتداء
المطلق تعلق متعلقه تبعا لانه يتوقف فهم هذا المعنى من اللفظ عليه وهذا اذا ذكر له متعلق كما تقول ابتداء السير خير
من انتهائه والا فهو قد يذكر بلا متعلق كقولك الابتداء احسن ويراد بالمتعلق المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور
الابتداء بدونه وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان غير مقصود بالذات كفت فيه هذه الدلالة وقوله
تبعا مفسر لقوله اجمالا من غير حاجة الى ذكره اي لا يحتاج اليه في فهم ذلك المعنى من اللفظ وان كان قد يحتاج اليه
لكن للتوضيح والبيان او لا يحتاج الى ذكره مطلقا فتامل قوله وهو بهذا الاعتبار اي مفهوم الابتداء باعتبار كونه ملحوظا
قصدا وبالذات مستقلا في المفهومية قوله فقط اي لا يكون مفهوما من لفظ فالحصر اضافي او المراد انه لا يحتاج الى
امر آخر في كونه مدلولا وقوله لا حاجة في الدلالة اه بيان له قوله ليدل على متعلقه اي ليدل ذلك اللفظ الابتداء
على متعلق معنى الابتداء لان ذلك المتعلق اذا لم يحتج اليه فكيف يحتاج الى لفظ يدل عليه قوله وهذا اي ما ذكره
بعض المحققين من ان المعنى اذا لوحظ قصدا كان معنى مستقلا بالمفهومية هو مراد النحاة لقولهم ان الاسم والفعل
معناه كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه يعني ان الكلمة بنفسها دالة على ذلك المعنى غير محتاجة في الدلالة عليه الى ضم لفظ
آخر كدلالة لفظ الابتداء على مفهومه وليس مرادهم كون المعنى في نفس الكلمة ان يكون مدلولها حتى يخلو الكلام عن
الجدوى ويدخل فيه الحرف قوله واذا لاحظه العقل اي اذا لاحظ العقل مفهوم الابتداء من حيث هو حالة اي نسبة بين
السير والبصرة تربط احدهما بالآخر كما ان النسبة القيام في زيد قائم انما تتبع اليه الربط الخبر بالمبتدأ فهي في نفسها لا تكون
مقصودة كان معنى غير مستقل بالمفهومية لانه موقوف على المشروط فيه ولا تظن ان مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار مدلول
لفظ من حتى يكون معنى لفظ الابتداء ومن متحدان لما فاته لما سيأتي من ان لفظة من موضوعة لكل من جزئياته
المخصوصة بل المقصود تصور ان هذا المفهوم يجري فيه اعتباران وان اردت ان تعرف كيف يتصور اعتباران
في معقول واحد تارة يكون مقصودا بالذات واخرى بالعرض فلنوضح لك بمثال من المحسوسات فنقول انك
اذا نظرت في المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هناك حالتان احدهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا
اياها قاصدا جاعلا للمرآة حينئذ آلة في مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها

على هذا الوجه ان تحكم عليهما وما التفت الى احوالهما والثانية ان تتوجه الى المرأت نفسها وتلاحظها قصداً فتكون صالحة لان تحكم عليها فتقول كأن المرأت صقيلة وتكون الصورة ح شاهدة تبعا وهكذا فى المعقولات اليضا لقولك قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد فلا شك انك قد تدرك فيهما نسبة القيام الى زيد الا انها فى الاول مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف احوالهما فكانها مرأة تشاهدهما بها مرتبطا احدهما بالآخر ولذلك لا يمكنك ان تحكم عليها او بها ما دامت مدركة على هذا الوجه وفى الثانى مدركة بالقصد ملحوظة فى ذاتها بحيث يمكنك ان تحكم عليها او بها فهى على الوجه الاول معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى الثانى معنى مستقل بها وكما يحتاج الى التعبير عن المعانى الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية لفظا كذلك يحتاج الى التعبير عن المعانى الملحوظة بالغير التى قوله لا تستقل بالمفهومية بل تتعرف حالها آه اى لمعرفة حال البصرة مثلا هو كون السير مبتدء والبصرة مبتدأ منه قوله ولا يمكن ان يعقل اى لا يمكن معرفة ذلك الابتداء المأخوذ على وجه الاول الا بذكر متعلقه المخصوص كقولك ابتداء سيرى البصرة حسن قوله ولا ان يدل عليها اى لا يمكن ان يدل لفظ الابتداء على هذا المعنى الا بلفظ دال على متعلقه كلفظ السير والبصرة السير والبصرة الدالين على تعيينه وما الذى هو المتعلق قوله الحاصل اى الذى حصل من ذلك المحصول هو الفرق بين معنى الاسم والحرف قوله لكل واحد من جزئياته اى لفظ من موضوعة لجزئيات ذلك الابتداء العام كالابتداء من البصرة ومن بغداد ومن الكوفة ونحوها وهذا معنى ما قيل ان الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا تتعين الا بالمنسوب اليه فما لم يذكر متعلق الحرف لا يحصل فرد من ذلك النوع الذى هو مدلول الحرف لا فى العقل ولا فى الخارج وانما يحصل بمتعلقه ويعقل بتعلقه قوله من حيث انها اى من حيث ان تلك الجزئيات حالات ونسب لمتعلقاتها كما عرفت قوله لا تصلح ان تكون محكوما عليها وبها اى ذلك المفهوم الكلى الذى لوحظ قصداً وبالذات وصار مستقلا بالمفهومية يصلح ان يكون محكوما عليه كقولك الابتداء خير من الانتهاء او محكوما به كقولك الذى ابتدأت به الابتداء قوله فى كل احد منهما اى لا بد فى كل المحكوم عليه والمحكوم به ان يكون ملحوظا بالذات ومستقلا بالمفهومية يمكن ان يعتبر النسبة الحكمية بينه وبين غيره اى بين المحكوم عليه وبين غيره كالمحكوم به وبين غيره كالمحكوم عليه وتلك الجزئيات هى نسب بين المحكوم عليه وبه والنسبة لا يكون مستقلا فلا يصلح ان يقع محكوما عليها او بها قوله لملاحظة احوالها اى احوال تلك المتعلقات لما سبق قوله وهذا هو المراد بقولهم يعنى كون تلك الجزئيات التى هى معنى الحرف بحيث لا تعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى فى غيرها فالمراد بغيرها متعلقاتها ويكون معنى الحرف فيها ان يكون متحققا باعتبارها وبملاحظتها وانما اطنبنا الكلام فى هذا المقام لانه من مشكلات هذا الكتاب قوله واذا عرفت هذا اى ان لبعض المفهومات يكون ملحوظا فى ذاته ويكون ملحوظا بغيره قوله لكينونة المعنى فى نفسه اى على التقدير ان يكون مرجع الضمير هو المعنى قوله استقلاله بالمفهومية اى كون ذلك المعنى مستقلا فى مفهومية من اللفظ قوله فمرجع كينونة المعنى فى نفسه حاصله ان رجاع الضمير الى المعنى او الى اللفظ متحد المأول الا ان استقل بالمفهومية هو المعنى على كونه دال اللفظ على آخر قوله من كينونة المعنى فى نفس الكلمة فى قوله فى وجه الحصر لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها او لا فى المعنى الآخر وهو ارجاع

الضمیر الی المعنی قوله هو ارجاع الضمیر ای لم لم یصرف عن الظاهر بارجاع الضمیر الیهما کما فی هذا الکتاب وحاصل الجواب ان عبارة
المفصل فی هذا المقام لم یکن مسوقة بوجه حصر یرجع الضمیر فیه الی الکلمة حتی یرجع ههنا الیها لیتوافق المقامات وارجاع الضمیر
فی عبارته الی المعنی نص به قوله وبما سبق من التحقیق وهو ان معانی الاسماء مفهومات کلیة لزمها تعقل متعلقاتها لتفهم
خصوصیاتها التی جرت العادة باستعمالها فی المفهومات منضمة الی تلک الخصوصیات بخلاف الحروف فانها موضوعة
لتلک الخصوصیات الغیر المستقلة قوله لان معانیها مفهومات کلیة فان معنی ذو الصاحب مطلقا غیر ماخوذ معه خصوصیة
من الخصوصیات وکذا البواقی قوله لکن لما جرت العادة یعنی ان العادة جرت باستعمال تلک الاسماء فی مفهوماتها
الکلیة مستفادة الخصوصیة من الاضافة بخلاف الحرف فان معانیها علی ما عرفت هی الخصوصیات ولا یصح استعمالها
فی المعنی المطلق قوله ولما کان الاصل والاعلی معنی فی نفسه توضیح هذا المقام ان الافعال التامة کضرب مثلا یدل
علی معنی مستقل بالمفهومیة وهو الحدث وعلی معنی غیر مستقل وهو النسبة الحکمیة الملحوظة من حیث انها حالة بین
طرفیها اعنی الحدث والفاعل المعین ولما کانت هذه النسبة التی هی جزء مدلول الفعل لا تحصل الا بالفاعل وجب
ذکره کما وجب ذکر متعلق الحرف وکما ان لفظة من موضوعة وضعا عاما لکل ابتداء معین مخصوص کذلک لفظ
ضرب موضوعة وضعا عاما للحدث الذی دلت علیه الی فاعلها مخصوصا لکن الفرق بینهما ان الحرف لا یدل الا علی
معنی غیر مستقل بالمفهومیة فلذا لم یقع محکوما علیه ولا به اذ لابد فی کل واحد منهما ان یکون ملحوظا بالذات لیتمکن من
اعتبار النسبة بینه وبین غیره والفعل لما اعتبر فیه الحدث وتم الیه غیره اعنی النسبة الی الفاعل وجب ذکر الفاعل فوجب
ان یکون مسندا باعتبار الحدث ولا یمکن جعل ذلک الحدث مسندا الیه لانه علی خلاف وضعه واما مجموع معناه المرکب
من الحدث والنسبة المخصوصة فهو غیر مستقل بالمفهومیة فلا یصلح لان یکون محکوما علیه ولا محکوما به وکان المعنی الماخوذ
فی هذا الحدث شامل للمعنی المطابقی ویمکن لم نخرج به الفعل فتوجیه لقوله غیر مقترن آه هذا التطبیق الکلام علی توجیه
الجمهور من ان الفعل موضوع للنسبة الی فاعل معین اما علی ما اخترناه وهو مذهب بعض المحققین من انه موضوع
للنسبة الی فاعل ما فمعناه المطابقی الغیر مستقل حیث ان هذا الفاعل مفهوم من الفعل فالنسبة موقوفة علی جزء
الفعل فالمراد بالمعنی الماخوذ فی التعریف هو المطابقی لانه الشائع المتبادر والالفاظ المذکورة فی الحدود انما یحمل
علی ما یتبادر منها کیف لا ولو صح ما ذکره والا فیم علیهم خلاف ما اجمعوا علیه من عدم وجود دلالة التضمنیة بعد ان شاء الله
لانها تابعة لها وبیان لزوم ما ذکرنا ان من سمع لفظ ضرب فهم الحدث والزمان مع انه لم یفهم المعنی المطابقی لان من
جملته النسبة الی فاعل معین واما توجیه الفعل المحشی ... المراد بوضع ضرب علی الوجه العام اذا سمع هذا اللفظ
تذکر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان فی ضمن ذکر الوضع ولیس هذا من دلالة اللفظ ولا یفهم
من لفظ قوله معنی من حیث هو مراد بالمعنی الخصوص المعنی الموضوع قوله فاذا حضر عنده بالعلمیة التفت الیه
اللفظ من حیث انه مراد فمشاهدة الحدث والزمان فی ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنیة ولا شک انه قد یتحقق
من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقی والتجربة ... من الالهام والظاهر انه من الاوهام فان السامع

ضرب انما یفهم الحدث والزمان من تذکر الوضع لو سلم ان ذا المعنی [illegible] علیه بمعنی الوضع [illegible] شعری بالآخر
معلاته علی ان یفهم [illegible] وفوق وتحت وما شابهها [illegible] الفعل [illegible] قالوا انها [illegible] ومقربات کلیة لکن [illegible]
الخصوصیات فریادة الفایدة ذکرت معها فکان القول فی [illegible] موضوع للحدث والنسبة [illegible] الا انها [illegible]
مع الفواعل المعینة لفهم تلک الخصوصیات سلمنا انه [illegible] لکن [illegible] کلمة [illegible]
لتعیینه عند المخاطب والسامع هذا وقد اخترنا ان صیغة [illegible] والنسبة [illegible] الفاعل [illegible]
اللفظ لیس الفرق الا بالتعیین عند السامع [illegible] علیه [illegible]
لا یکون الا اذا استقر [illegible] بالاحکام المختلفة مع [illegible] الزمان وهو متجدد وغیر مستقر علی
حال یمنعه من ان یکون محکوما علیه فتامل فی هذا المقام فانه من مزال الاقدام [illegible] سابقا مبنی علی هذا التحقیق قوله
معنی الحدث انما قید المعنی المتضمن بالحدث لان له معنی [illegible] آخر وهو الزمان ولکنه غیر مقترن باحد الازمنة لانه نفس الزمان
والشیء لا یقارن نفسه قوله مع احد الازمنة اه اشارة الی ان الباء [illegible] صلة للاقتران یکون بمعنی مع والی ان الاقتران
المنفی فی حد الاسم والمثبت فی حد الفعل هو الاقتران عند فهم ذلک المعنی عن لفظ آخر فعلی هذا الاخرج عن حد الاسم [illegible] الفاعل
فی قولک زید ضارب امس قوله فهو صفة فی بعض النسخ بالواو وهو الظاهر وعلی نسخة الفاء فهی فصیحة جواب شرط محذوف
ای اذا عرفت ما تلوناه علیک فقوله غیر مقترن صفة [illegible] الشارح الهندی نصبه علی ان یکون حالا من [illegible]
یکون خبر مبتدإ محذوف وانما اختار الشارح انه صفته لان النصب یحتاج الی جعل فیه للعامل والمعنی علیه غیر [illegible]
یحوج الی تقدیر وهو خلاف الاصل سواء کان النقل فیهما صریحا نحو رویدا زید فی الاصل مصدر مصغر ارواد اذا [illegible]
رود ای رفق بعد تخفیفه بحذف الهمزة والالف ویجوز ان یکون تصغیر رود بمعنی الرفق ومعنی کون النقل فیه صریحا ان
مصدریته فی الاصل تحققه ثم نقل منها وجعل اسما للفعل الذی هو امهل قوله فانه قد یستعمل مصدرا [illegible] ای
کما یستعمل اسم للفعل نحو قوله [illegible] امهلهم رویدا ای امهالا وهذا یدل علی انه فی الاصل مصدر فنقل [illegible]
ذلک المعنی المنقول منه قوله او غیر صریح نحو هیهات او معنی کونه غیر صریح انه لم یثبت استعماله مصدرا الا انه [illegible]
بان یکون علی وزنه نحو هیهات فانه وان لم یستعمل [illegible] الاصل مصدرا حتی یکون منقولا منه الا انه علی وزن [illegible]
فکانه کان فی الاصل مصدرا ثم نقل وجعل اسما للفعل الذی هو بعد قوله مصدر [illegible] علی الحاشیة [illegible]
[illegible] قوقاه وقیقاه علی وزن فعلاة وفعلالا قوله نحو صه ومه فانهما فی الاصل [illegible] صوت نقلا منه [illegible]
مصدرین بمعنی السکوت والکف ثم نقلا من هذا المعنی المصدری الی معنی الفعل الذی هو اسکت واکفف وقوله [illegible]
ای عن المعانی المصدریة التی کانت ای تلک المصادر [illegible] فی الاصل والمصادر التی هذه الاسماء منقولة عن معانیها ای
نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ینقل عن بعض معانیه الی معنی آخر وکذا قوله او عن الظرف ای منقولة عن [illegible]
قوله نحو امامک فانه فی الاصل ظرف بمعنی قدام نقل من ذلک المعنی وجعل اسما للفعل الذی هو تقدم فاذا [illegible]
امامک زیدا فمعناه تقدم زیدا او اسبقه وکذا الجار والمجرور مثل علیک فانه فی الاصل جار ومجرور ثم نقل [illegible]

الفعل الذی ہو الزم فاذا قیل علیک زیدا فمعناه الزم زیدا فلیس شیٔ من ہذه الاسماء مقترنا باحد الازمنة بحسب الوضع المعتد بہ واما بحسب الوضع الصوتی فلیست اسماء فضلا عن کونہا مقترنة بزمان او غیر مقترنة وہذا الاقتران انما عرض لہا بحسب الوضع الثانی ہذا شرح المقام موافقا لکلام النحاة وظنی انہ خال عن التحقیق کیف لا ولو کان کذلک لزم ان تکون اسمیة ہذه الاسماء معتبرة فی حال معانی الافعال وعدم اقتران باحد الازمنة الذی ہو مثبت للاسمیة بحسب الوضع الاصلی وہذا بعید فی النظر اذ اللائق ان یکون مدار الاسمیة علی وضع واحد ولا یکون فی وقعنا الغواة معتبر الاعتبار وضع آخر فاللائق بکلامہم ان یکون اسما بالنظر الی الوضع الاول وافعالا اذا ارید بالنظر الی الوضع الثانی ولذا قال بعضہم الحامل لہم علی کونہا اسماء قبولہا لما لا یقبل الافعال کالتنوین ولام التعریف ونحوہما وان اردت التحقیق فاستمع لما نتلی علیک فنقول ان مقصودہم من ترکیب ہذه التکلفات اخراج ہذه الاسماء عن تعریف الفعل وادخالہا فی تعریف الاسم ونحن نوضحہ من غیر احتیاج الیہا فنقول معنی قولہم الفعل ما دل علی معنی فی نفسہ مقترن باحد الازمنة علی ما ذکروا انہ دال علی حدث وذلک الحدث مقترن مع احد الازمنة ای ذلک الحدث مع ذلک الزمان مدلول الفعل واذا قیل صہ مثلا فمعناہ الفعل ای لفظ الفعل الذی ہو اسکت ولا ریب ان ہذا اللفظ غیر مقارن لاحد الازمنة بل معنی ہذا اللفظ اعنی طلب السکوت مقارن لاحد الازمنة وہذا اللفظ بالنسبة الیہ فعل وتسمیتہا باسماء الافعال باعتبار انہا موضوعة بالفاظ الافعال لا لمعانیہا فقولہم تسمیة الاسمیة للوضعی ولیس ما قال بعضہم ان صہ مثلا اسم للفظ اسکت الذی ہو دال علی معنی الفعل فہو علم للفظ الفعل المستفاد تسمیة اذ العوی الفصیح وما یقول صہ مع انہ لم یخطر ببالہ لفظ اسکت بالمسمیة اصلا غیر موافق للتحقیق فان الکلام فی الاسماء والافعال الاصطلاحیة لا اللغویة وان اضرب مثلا فی اللغة اسم لانہ علامة علی مسماه وکذا الحرف **قولہ** نحو عسی وکاد فان معنی عسی انشاء الترجی فاذا قلت عسی زید ان یقوم فمعناه انی ترجی قیام زید غیر مقید بزمان من الازمنة ومعنی کاد انشاء المقاربة فاذا قیل کاد زید یقوم فمعناه ان انشاء قرب قیام زید غیر مقید الیہ بزمان لکنہما فی الاصل متصرفة فان کاد مثلا کان معناه القرب الواقع فی الزمان الماضی وعسی الترجی الواقع فیہ فاذا قلت عسیت فمعناه ترجیت فی ذلک الزمان ثم خرج عنہ المضارع واختلف النحاة فی مدلول المضارع من الزمان فقیل ہو الحال واستعمالہ فی الاستقبال مجاز وقیل بالعکس وہو الاصوب وقیل بالاشتراک فعلی التقدیرین الاولین دلالتہ علی احد الازمنة ظاہرة وعلی الثالث کذلک الیوم لانہ اذا دل علی اثنین ودل علی واحد منہما **قولہ** ولا یقدح فی الدلالة ای لا یقدح دلالتہ علی الزمانین المعینین دلالتہ علی احدہما اسم الحال والاستقبال نعم یمنع ارادة المعین کالاثنین اذا ارید من لفظ المضارع علی تقدیر الاشتراک ارادة معناه وہو احدہما فان ارادة الاثنین معا تنافی ارادة الواحد وحده وہو ظاہر وہذا موافق للمشہور من ان اللفظ المشترک یدل علی جمیع معانیہ عند التجرد عن القرینة لکن لا یراد شیٔ منہا الا معہا واما علی ما ذہب الیہ ابن سینا من ان الارادة شرط الدلالة فاذا لم یراد شیٔ منہ لم یدل الا مع القرینة ومعہا لا یدل الا علی زمان واحد **قولہ** لیفید زیادة معرفة بہ ای لیفید ذکر بعض الخواص ولم یسلب ذکره لہا زیادة معرفة فان اصل المعرفة حصلت من تعریفہ لکن

لما كان في التعريف دقة وخفاء كما عرفت اوضحه زيادة الايضاح بذكر بعض خواصه **قوله** منها اي من اول الامر ولهذا
قدم الخبر والا فتقديمه ليس للحصر **قوله** جمع الكثرة وهي نوع الى ما لا نهاية له حقيقته فيما زاد على العشرة اذ نقل له صاحب اللباب
قريبا من ثلاثين خاصة **قوله** ومن التبعيضية والدليل على كونها تبعيضية دخولها على الجمع فلو دخلت على فرد لكانت
ابتدائية او فيه قولك هذا من الناس او من الانسان **قوله** ولا يوجد في غيره الظاهر انه بيان لزيادة الايضاح نسابقه والمراد
بالخاصة عند ارباب العربية ما ذكره الشارح محمولا كان ام لا واما عند اهل الميزان فالخاصة هي الكلي المحمول على ما له
الخاصة كقولك زيد ضاحك **قوله** هي اما شاملة . والخاصة الشاملة في هذا المقام هي الاسناد اليه بخلاف غيرها كاللام
مثلا فانها لا تدخل الاسماء المعرفة بغيرها مثل الضمائر واشباهها **قال** دخول اللام اي اللام باعتبار دخولها **قوله**
اي لام التعريف اما ان يكون اشارة الى ان اللام في اللام للعهد الخارجي بارادة اللام الشائعة فيما بينهم هي لام
التعريف او ان عوض عن المضاف اليه لكنه لا يلائم ما بعده من الجر والتنوين وغيرهما فان اللام فيها ليست عوضا
عن المضاف اليه وقد عرفت اقسام التعريف سابقا فلا نفيدها وانما احتاج الى القيد لانها قد يكون لغير التعريف
كلام الامر والابتداء والجحود والتعليل والتمليك والتخصيص والقسم والموطئة له وجواب لو ولولا ولام التعجب ولام
ولام الاستغاثة ام من امبر امصيام في امسفر هذا كلامه في جواب رجل من حمير التي هي قبيلة من طي حين سأله امن امبر
امصيام في امسفر والمعنى من جملة الاحسان وفعل الخير الصيام في وقت السفر فاجابه عليه السلام موافقا للغته ليس من البر فعل الخير الصوم
في السفر وهذا الحديث صريح في نفي ما جوزه العامة من الصوم في السفر فان البر يشمل فعل الواجب والمستحب اذا خرج عنه البر كونه مكروها
او حراما لانه لا يتصور الاباحة في مثل هذه العبادات ونفهم بدليل اخرى من الطرفين تحصل الحرمة صريحا **قوله** لعدم شهرة
كون الميم حرف تعريف لاختصاصه ببعض اللغات ويجوز ان يقال ان الميم بدل من لام التعريف ولانه يفوت الاشارة الى ان
المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه **قوله** وفي اختياره اللام اي اختيار المصنف اللام على الالف واللام او على حرف
التعريف **قوله** هي اللام وحدها وهو الذي اذهب اليه والدليل عليه ان التعريف نقيض التنكير قد جعل علامته حرفا
واحدا وهو التنوين فكذا علامة نقيضه لانه قد يحمل النقيض على النقيض وبيان ان الالف تسقط في الدرج ولو كانت
اصلا لمنعت من السقوط سلمنا جواز سقوطها لما ذكرتم من ان الاسم الكثير الاستعمال يناسبه التخفيف بحذف احد
حروفه لكن يجب ان يفوت التعريف بدخولها عند حذفها لان المركب ينتفي بانتفاء احد اجزائه ولا يمكنك ان تقيسها
على حروف الجر لظهور علمها حسا فيعرف به ان هذا العمل لذلك المقدر واما ثبوتها في يا الله و الذكرين حرم ام الانثيين
واخواتها فمعارض بحذفها في اكثر منه مع ان ثبوتها في هذه المواضع لعلة كالعلة التي اوجبت اصل زيادتها اما في يا الله
فللمحافظة على التفخيم واما في الآية ونحوها فلالتباس الاستفهام بالخبر **قوله** لتعذر الابتداء بالساكن لان اللام
زيدت مبالغة في الخفة او لان علامة نقيضه يعني التنكير ساكنة كما مر ولما تركب الاسم منها ومن غيرها لتعذر تحريكها
لانها ان تحركت بالفتح التبست بلام الابتداء وان تحركت بالكسر التبست باللام الجارة وان تحركت بالضم
حصل الثقل في الامر الكثير المحتاج اليه في الاستعمال فاختاروا الهمزة لانها التي تزاد عند الحاجة الى زيادة حرف

وفتحت مع ان همزة الوصل مكسورة في اكثر المواضع مبالغة في تخفيف قوله ان كما هي على وزن هل وهمزة في الاصل قطعية جعلت وصلية
طلبا للخفة المدعوة بكمال كثرة استعمالها قيل واحتج عليه بان حروف المعاني لم يوضع منها حرف واحد ساكن وبان الهمزة مفتوحة وقد عرفت
الجواب قوله وانبر دالي انها الهمزة آه وهو ضعيف لحذف الهمزة مع بقاء التعريف بحاله واضعف منه قول الفاضل الاخفش جاز حذفها
مع كونها علامة لان اللام لازمة لها تذكرها قوله لانه موضوع لتعيين آه هذا التعليل للفاضل الرضي ونقض عليه بانه
قد يكون لتعيين المعنى التضمني كاللام في الحسن فانها لتعيين الذات المعتبر في مفهومها الحسن ولا لتعيين للصفة والنسبة
المعتبرتين في مفهوم اللفظ من تعريف اللام والجواب انها في هذه الامثلة ونحوها التعريف الذات الموصوفة بالحسن والصفة
خارجة عن الموصوف قوله والفعل يدل عليه تضمنا لان معناه المستقل هو الحدث ودلالة الفعل عليه بالتضمن وقدم الكلام
قوله فان حرف التعريف اي اللام بقرينة المقام فلا يرد ان من حروف التعريف حرف النداء مع انه يدخل عليها او
يكون مبنيا على مذهب من قال ان تعريف المنادى بتوجه الخطاب اليه او باللام المقدرة كما سياتي انشاء الله تعالى
او ان الخلاف انما هو في المنادى المنكر نحو يا رجل واما المعرف قبله كالضمائر فحرف النداء لا يفيدها تعريفا وهو المفهوم
من كلام بعض المحققين كالموصولات وقول بعض المحققين ان الذي زيد عليه اداة التعريف بعيد قوله وكذلك سائر
الخواص يعني مثل اللام في انها غير شاملة لا في انها لا تحقق في الضمائر وامثالها وقد عرفت سابقا ان الاسناد اليه شامل
لجميع افراد الاسم قوله ودخول حرف الجر لا العطف على المضاف اليه قوله كما في الاضافة المعنوية وهي الاضافة اي غير
المعنوي المفيدة تعريفا او تخصيصا كغلام زيد وفي العامل في المضاف اليه في هذه الاضافة خلاف فمنهم من قال انه الجر
المقدر واختاره الشارح نظرا الى ان معنا في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد
غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاصل الحرف ولا ينكر عمل حرف الجر مقدرا وان ضعفت في غير هذا الموضع
وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه ومنهم من قال ان عامل الجر هو المضاف واختاره
نجم الائمة الرضي قال لان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام
لزيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه فمنهم من ذهب الى ان العامل معنى
الاضافة وخير الامور اوسطها اما الاول فبعيد من جهة ان الحرف وان كان موقع الاضافة في الاصل الا ان الموقع
لها بالفعل انما هو الاسم المضاف فكل يعمل في رتبته والثالث فلان صاحبه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا
اليه فهذا هو المعنى المقتضي والقائل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه
فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف ان العامل في
الفاعل هو الاسناد لا الفعل وهذا القائل لم يقل به قوله لافضائها يعني الفعل اليه سبب لان حرف الجر وضعه لان يوصل
معاني الافعال ويوقعها على الاسماء اما اذا كان ظاهرا فظاهر فانك اذا اردت ان توقع مرورك على زيد لا يتهيأ لك
الا بعد تعديته اليه بالباء لانه لازم واما اذا كان مقدرا كغلام زيد فقد عرفت ان اصله على اصله غلام حصل لزيد فالذي
اوقع الحصول على زيد هو الحرف فتأمل قوله واما الاضافة اللفظية آه جواب سوال مقدر تقريره ان يقال ان مدار الحكم

اثبات ان مطلق الجر من خواص الاسم وما ذکره من الدلیل انما یثبت اختصاص الجر الذی هو اثر الحرف بالاسم فیبقی جر المضاف الیه فی الاضافة اللفظیة فان العامل فی جر اما المضاف او الاضافة لا حرف الجر وحاصل الجواب ان الاضافة اللفظیة فرع الاضافة المعنویة لانها یلاحظ فیها معنی حرف الجر کالاضافة المعنویة فانک اذا قلت عمرو ضارب زید کنت ملاحظا لمعنی الحرف وان لم تقدره فکانک قلت عمرو ضارب لزید والمعنویة یلاحظ فیها لفظه ومعناه وکان اصلا هی نوع لها او لانها ذات واحدة فما قیل فایدة کان فرعا لکثیرها او لان الفائدة المعنویة اقوی من الفائدة اللفظیة لان الالفاظ تابعة المعانی ہذا واعلم ان ماہنا ینا قض ما سیاتی من تعریف المضاف الیه بما نسب الیه شیء بواسطة حرف الجر ثم تقسیم ہذا المعرف الی المضاف الیه بالاضافة المعنویة واللفظیة قوله بان یختص آه ہذا بیان لکون الخواص مقصورة علی قسمین احدہما ان یختص بما یخالف ما یختص به صاحبها وهو الاسم وما یخالفه هو الفعل والحرف لکن تمییز الفعل المشهور الی الحروف لعدم استقلاله معناه لا یصلح لذلک وثانیهما ان تزید علی اصلها بان یتمیز الاسم والفعل قوله التنوین الترنم وعرفوه بانه اللاحق للقوافی التی فی اخرها حرف الاطلاق وهی الواو والالف والیاء الحاصلة من اطلاق الضمة والفتحة والکسرة کقوله اقلی اللوم عاذل والعتابن وقولی ان اصبت لقد اصابن واختلف فی وجه التسمیة فذهب جمهور الائمة وسیبویه وجمع من المحققین انما هو تنوین لترک الترنم لان الترنم هو التغنی انما یحصل بحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت بها فاذا انشدوا ولم یترنموا جاءوا بالنون فی مکانها فی لغة تمیم الکثیر منهم او جمیعهم وکثیر من قیس اما الحجازیون فلا لانهم یدعون القوافی علی حالها فی الترنم والذی اعتمده واذهب والیه ذهب ابن یعیش وابن ہشام فی احد قولیه وهو مختار صاحب اللباب قال وانما جیء به لوجود الترنم وذلک لان حرف الغنة مدة فی الحلق فاذا ابدل منها التنوین حصل الترنم لان الترنم عنه فی الخیشوم وہذه الاقسام الخمسة المنتہی الیها هی المشهورة وقد نقلنا فی کتاب مفتاح اللبیب اقساما اخر منها التنوین الغالی وهو اللاحق للقول فی المقیدة ای الساکنة نحو وقاتم الاعماق خاوی المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفقن سمی به اما الغلوه ای مرتبه او لانه تجاوز الحد من غلا فی الحد ای افرط وتجاوز الحد وزاد الحد ہنا هو الحرف الساکن وقد تعداه وزاد علیه ومنها تنوین الزیادة نحو قول الشاعر ع سلام الله یا مطر علیها ولیس علیک یا مطر السلام وعده فی المغنی من قبیل تنوین الضرورة ومنها تنوین الحکایة کتنوین زید قائم علما زاده ابن الخباز والحق انه تنوین العرف لانه هو الذی کان قبل التسمیة ومنها تنوین الضرورة نحو قول الشاعر ع ویوم دخلت الخدر خدر عنیزة وقال فی المغنی هو تنوین التمکین لان الضرورة اباحت الصرف والذی ذهب الیه جمهور الائمة کثیرا انه تنوین الضرورة وہذه الاقسام کلها مشترکة بین الثلاثة الاربعة تنوین التمکن والتنکیر والعوض والمقابلة قوله عطفا علی الدخول آه بالنصب عطفا علی المصدر ای عطف عطفا او تعلیلیه ای نوع او قرأ بالرفع لعطفه علی الدخول وعلی الحال اعنی حال کونه معطوفا ای مراد بالدخول لفظه فی قوله دخول اللام قوله لا علی مدخوله لان المتبادر من الدخول ای الذی دخل علیه لفظ الدخول هو اللام المجرورة بالاضافة ولو کان معطوفا علی اللام لکان التقدیر ومنها دخول الاسناد الیه لان عامل المعطوف علیه یقدر فی المعطوف وهو فاسد لان المتبادر من قولهم دخلت ہذه الخاصة الاسم اما دخولها وذکرها فی اوله کالالف واللام او لحوقها فی اخره کالتنوین والاسناد لا یتصف الشیء فیهما

لانہ نسبة بین المسند والمسند الیہ فی خاصة الاسم ح ہو نفس الاسناد الیہ لا دخولہ قولہ وکذا فی الاضافة ای شمل انتفاء کلیہما فی الاسناد الیہ انتفاؤ ہما فی الاضافة لانہا نسبة بین المضاف والمضاف الیہ فہی الخ بالرفع عطف علی الدخول لا علی مدخولہ قولہ والمراد بہ کون الشیء مسندا الیہ لما کان ظاہر العبارة یوہم معنی فاسدا حیث ان الضمیر المجرور رجع الی الاسم ظاہرا فیکون معناہ ان الاسناد الی الاسم من خواص الاسم وہذا الحکم لغو وخال عن الفائدة اوّلہ بان یجعل الضمیر راجعا الی الشیء باعتبار ادعاء ان الشیء لکمال ظہورہ کالمذکور وحاصل المعنی ان کون الشیء مسندا الیہ من خواص الاسم والشارح الہندی ارجع الضمیر الی الاسم لکنہ اجاب بما لا یخ من دقة حیث قال والاسناد الیہ ای الی الاسم والحکم علیہ بالخصوص باعتبار الطبیعة النوعیة دون الشخصیة فتستفادة من الیہ المختص بہ عقلا فیفیہ الحصر فاعرف انتہی وطبق المحشی مراد الشارح علیہ وحاصل المراد ح ان الضمیر وان کان راجعا الی الاسم لکن الحکم علیہ باعتبار نوعہ فکانہ قال والاسناد الی نوع الاسم ومطلقہ من خواص افرادہ فقول الشارح والمراد بہ کون الشیء الخ لیس ان الضمیر راجع الی الشیء المعلوم کما عرفت بل الی الاسم باعتبار انہ شیء فکانہ قال ومن خواصہ الاسناد الی شیء وذلک الشیء ہو الاسم وظنی ان ہذا کلہ تکلف بل مقصود المص ان الاسناد الیہ الذی تراہ فی الاسم ہو من خواصہ لا یوجد فی قسیمیہ لا ان مرادہ ان الاسناد الیہ المنحصر فی الاسم ہو من خواص الاسم حتی یخلو الکلام عن الفائدة وفائدة التعبیر بہما التنبیہ علی المحل ہذا کما یقال من خواص علی علیہ السلام شجاعتہ ای ان الشجاعة التی توجد منہ لا تصدر من غیرہ لان الشجاعة المختصة بہ من خواصہ قولہ لان الفعل قد وضع الخ یعنی ان العرب لاحظ معنی الفعل ووضعہ مسندا الی امر ومرتبطا بہ وہذا ہو معنی المسند اصطلاحا الا ان العرب لا تعرف المسند والمسند الیہ الخ اصطلاح جدید قولہ لوازمہا الخ لوازم الاضافة المعنویة التعریف والتخصیص کغلام زید وغلام رجل وہما من خواص الاسم کما عرفت فی لام التعریف ومن لوازم اللفظیة تخفیف وہو اما بحذف التنوین کضارب زیدا وانا تقوم مقامہ فی التثنیة والجمع کضاربا زید وضاربوا زید والتنوین لا یدخل الفعل کما عرفت ولا یثنی ولا یجمع ای یحذف نونہ وانا نحو تضربان وتضربون فہو تثنیة وجمع للضمیر لا للفعل والتخفیف فی نحو الحسن الوجہ محمول علیہ طرد اللباب قولہ انما فسرنا الخ فان ملاحظة الظاہر تقتضی التفسیر بالعام شامل للمضاف والمضاف الیہ وملاحظة ما یاتی من قول المص والجر علم الاضافة تقتضی تفسیرہا بالثانی للموافقة فالعدول عنہا للفائدة المذکورة قولہ الفعل والجملة الخ اشارة الی الاختلاف الواقع فیہ فذہب المص وجماعة الی ان المضاف الیہ ہو الفعل وذہب آخرون الی انہ ہو الجملة واختارہ نجم الائمة حملا للمضاف الیہ فی الباب کما علی المضاف الیہ فی قولک آتیتک زمن الحجاج امیر فانہ الجملة الاسمیة بالاتفاق قولہ ای یوم نفع فالمضاف الیہ فی الحقیقة ہو المصدر المدلول علیہ بالفعل والدلیل علیہ تعرف المضاف بہ مع خلو الفعل من التعریف نحو آتیتک یوم قدم زید الحار او البارد فان الحار صفة الیوم وہو نکرة ظاہرا فافادہ التعریف من قبل المصدر المعرف باضافتہ الی العلم ہذا واعلم ان نجم الائمة قد جمع بین القولین حیث قال والظاہر ان المضاف الیہ لفظا فی یوم قدم زید الجملة الفعلیة کما ان الاسمیة فی قولک آتیتک من الحجاج امیر ای المضاف الیہا واما من حیث المعنی فالمصدر

وصاحب شرح اللباب یجتمع مع الفاضل الہندی

هو المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله مطلقا يعني سواء اريد منها المضاف او المضاف اليه او النسبة التي بينهما
بمعنى اختصاصهما بالاسم ان يكون طرفاه اسما قوله فان مرزت مضاف اي الفعل لا الجملة لان الكلام ليس فيها قوله
اي الاسم قسمان قد قدمنا لك في تقدير ينقسم في قوله وهي اسم وفعل وحرف ما يوضح لك تقدير لفظ قسمان ههنا فلا نعيده
قال معرب ومبني المعرب ماخوذ من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد فالمعرب هو الاسم الذي ما يظهر امتيازه في
دفع التباسه وفساده بالاعراب والمبني ماخوذ من البناء وهو القرار وعدم التغيير مشابه للبناء المحكم الذي لا تغيره الرياح قوله
فالمعرب الفاء للتفسير واللام للعهد الخارجي قوله الذي هو قسم من الاسم لانه في صنف الاسماء فلا يذكر الا اقسامها ولذا
جميع الحدود التي يذكرها في تعريف الاسم قوله اي الاسم الذي ركب مع غيره آه الغرض من هذا الكلام دفع اعتراض الشيخ
الرضي ومحصلها ان المركب يطلق على احد الجزئين بالنسبة الى الاخر وعلى مجموعها اطلاق الزوج على احد الخفتين وعلى مجموعهما
ومراد المص المعنى الاول مع ان استعماله في الثاني اشهر والالفاظ المشتركة لا تقع في الحدود فضلا عن ان يكون المقصود
منها معنى غير مشهور ولو سلمنا هذا لكن لا نسلم ان كل مركب مع غيره معرب بل اذا كان مركبا مع عامله وحاصل الجواب ان
استعمال الالفاظ المشتركة في الحدود معيب بلا قرينة وهي ههنا موجودة لان المص بصدد تعريف المعرب الذي هو قسم من اقسام
الاسم والاسم لا يكون مركبا بالمعنى الثاني فاندفع اعتراضه الاول والمراد من المركب المركب مع عامله لانه الشائع بين
اهل هذا الفن فاندفع اعتراضه الثاني وهذا التقدير كما يدفع الاعتراضين يدفع اعتراض صاحب المتوسط حيث قال
وللقائل ان يورد عليه النقض بنفس مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لامتناع مشابهة الشيء
لنفسه وحاصل الدفع ان المركب صفة الاسم ومبني الاصل ليس باسم ويندفع ايضا بقوله تركيبا يتحقق معه عامله اذ لا
عامل لمبني الاصل فذكره للاسم التحقيق وتحقق العامل اعم من ان يكون موجودا في اللفظ او محذوفا لفظيا او معنويا
قوله عند المص واما كان عند صاحب الكشاف معرب كما سياتي قوله لم يناسب آه الغرض من هذا الكلام دفع
الاعتراض الوارد على ظاهر عبارة المص بانه يخرج منه غير المنصرف لمشابهته لمبني الاصل اعني الفعل بالفرعيتين كما سياتي
واسم الفاعل فانه مشابه للفعل الماضي بوقوعه موقعه وحاصل الجواب ان المشابهة وان اطلقت في التعريف الا
ان المتبادر منها هو المشابهة التامة المؤثرة في منع الاعراب وقد ضبطها الشيخ ابن مالك بوجوه اربعة اولها المشابهة
الوضعية كالضمائر ثانيها كون الاسم متضمنا لمعنى من معاني الحروف كمن ومتى ثالثها كونه نائبا عن الفعل كهيهات ورويد
ونحوهما رابعها افتقار الاسم الى متعلق كالحرف وذلك كاسماء الموصولات قوله اي المبني الذي هو الاصل آه المقصود
من هذا التحقيق دفع ايراد الفاضل الاسترابادي وتقريره ان المتبادر من قوله مبني الاصل مبني في الاصل اي الاصل
فيه البناء فالاضافة مثلها في ضرب اليوم فيدخل فيه جميع الافعال المضارعة اذ الاصل في جميع الافعال البناء فينبغي
ان يبنى ما شابه المضارعة من الاسماء وحاصل الجواب ان الاضافة بيانية اي مبني هو اصل المبنيات فالاضافة للا
[illegible]ض المضاف اليه فخرج المضارع لانه ليس بمبني ولا هو اصل المبنيات قوله وهو الماضي او قال سيد المحققين جعل بعضهم
الجملة قسما رابعا قوله في بابه من ان بناء اسماء الاشارة لاحتياجها الى القرينة الدافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية

او الوصف كاحتياج الحرف الى غيره وذهب الاكثرون الا ان علة بنائهما تضمنهما معنى الحرف وهو الاشارة لانه
كالاستفهام فكان حقهما ان يوضع لهما حرف يدل عليهما فعدم وضع حرف يدل عليهما ازيح بهما عن معنى الحرفية والاول
اقرب لما سياتي في محله انشاء الله تعالى **قوله الاسماء المعدودة** مثل زيد عمرو بكر **قوله المعرب اللغوي** المعرب في اللغة الاسم
الذي اجرا عليه الاعراب بالفعل كقولك جاء زيد والنزاع ليس فيه لانه يرجع الى اهل اللغة وقد سمع منهم انه كما وصفنا
فلا مجال للنزاع **قوله فاعتبر العلامة** اي صاحب الكشاف وحاصل المذهبين ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه
قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد من قام زيد اولا كزيد والمص لم يكتف به بل زاد مع القابلية
وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة **قوله في كون**
الاسم معربا حتى يكون كالمعرب اللغوي **قوله فلم يعتبره احد** لان العلامة اعتبر الاعراب بالقوة البعيدة والمص اعتبره
بالقوة القريبة من الفعل **قوله ولذلك** آه اي ولاجل ان جريان الاعراب بالفعل ليس شرطا في المعرب اصطلاحا
يسمون زيد من قولك جاءني زيد ورايت زيد محذوف الاعراب معربا ويقولون تارة لم تعرب الكلمة اي لم يجر الاعراب
عليها ويقولون اليها هي معربة اي يسمونها بهذا الاسم اذا عرفت هذا فاعلم ان الصواب ما ذهب اليه صاحب الكشاف
والدليل عليه ان المعرب والمبني متقابلان وقد اجتمعت النحاة على ان المبني ما ناسب مبني الاصل ولم يذكره فيه قيد
عدم التركيب الا ترى الى قول الشيخ ابن مالك والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني فالمعرب على هذا
هو الذي انتفت فيه تلك المشابهة سواء ركب مع عامله اولا والمص لنفسه لما عد المبنيات لم يعد في جملتها الاسماء
المفردة مع ان مذهبه مخالف للاصل في الاسم الذي هو الاعراب هذا وقد جعل بعضهم الاسماء المفردة قسما ثالثا
بالموقوف ومشي على غير القاضي البيضاوي لان الغرض آه اي الغرض الاهم من جميع مسائل النحو ان يعرف
احوال اواخر الكلم من كونها معربة او مبنية واقسام كل من المعرب والمبني من لم يعرف هذه الاحوال بالسماع من
العرب لان من سمع منهم ان زيد مثلا في جاءني زيد مرفوع وكان من اهل السليقة فهو لا يتكلم به الا موافقا لما سمع منهم
وح فمعرفة علم النحو لا تفيده الا معرفة اصطلاحات النحاة بان هذا الاسم يسمى فاعلا وذلك مفعولا ونحوهما وهذه
فائدة غير معتد بها وانما قلنا اي الغرض الاهم لان من جملة الاغراض معرفة الهيئة التركيبية من تقديم
ما حقه التاخير وبالعكس كوجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام ووجوب تاخير الفاعل عن المفعول في بعض الاحوال
قوله فالمقصود من معرفة المعرب مثلا الفاء فصيحة اي اذا عرفت الغرض من علم النحو ومن جملة مسائله المعرب فاعلم
ان المقصود منه آه وقوله مثلا يحتمل ان يتعلق بالمعرب اي ذكر المعرب على سبيل التمثيل لان المقصود من معرفة
المبني ان يعرف انه مما لا يختلف آخره الى غير ذلك من مسائل النحو ويحتمل ان يكون متعلقا بما بعده يعني ان كون
المعرب مما يختلف آخره مذكور على سبيل التمثيل وشامل سائر احكامه المشار اليها فيما بعد وحاصل الكلام ان المقصود
من البحث والتفتيش عن احوال المعرب معرفة انه من الاسماء المختلفة الاواخر في كلام العرب ليجعل اخره في كلام
غيرهم مختلفا ليتطابق الكلامان وح فمعرفة الاسم المعرب متقدمة على معرفة الاختلاف لان معرفة الاختلاف منه فيها

تحصل بعد البحث والتفحص عن احواله ولا يمكن البحث عن احوال شيء واحكامه الا بعد معرفة ذلك الشيء فلو كانت هذه المعرفة المتقدمة على المعرب حاصلة بمعرفة الاختلاف وبتعريف المعرب به وجب ان يعرف المعرب اولا وقبل البحث عن احكامه بانه ما يختلف آخره كما فعله الجمهور ويكون المقصود من هذا التعريف معرفة انه ما يختلف آخره لما عرفت من انه المقدم من البحث عن احوال المعرب فمعرفة المعرب حينئذ موقوفة على معرفة الاضافة المذكورة لانها صارت معرفة له ومعرفتها موقوفة على معرفة لان المقصود من البحث عن احواله معرفتها ولا يمكن البحث عن احوال شيء الا بعد معرفته فيلزم الدور صريحا فاذا اريد دفعه فينبغي ان يعرف المعرب بغير الاختلاف ويجعل الاختلاف من جملة احكامه فيكون معرفتها موقوفة عليه ومعرفته ليست موقوفة عليها كما فعله المصنف تحقيق الكلام موافقا للظاهر كلام الشارح وكلام المصنف في الشرح واما التحقيق ففي شرحه شرح الاشباه وان اختلج في قلبك شك فارجع اليه قوله ينطبق كلام المصنف الفاء فصيحة اي اذا جعل آخره مختلفا طابق كلام المصنف قوله المعرف الفاء فيه اليهم فصيحة اي اذا عرفت ان المقصود من معرفة المعرب الاختلاف فمعرفته متقدمة على معرفة الاختلاف قوله وجب ان يعرف على صيغة المجهول من باب التفعيل قوله ليعرف على صيغة المجهول ايضا الا انه من المجرد وهو علة لقوله يعرف اي ليعرف بذلك التعريف المتحصل ... المعرفة قوله فيلزم تقدم على نفسه ... النتيجة لقوله اي اذا عرفت ذلك المقدمتين فالحاصل منهما تقدم الشيء على نفسه اي تقدم معرفة الاختلاف على معرفة الاختلاف او تقدم معرفة المعرب على معرفة المعرب وهذا هو الدور الصريح قوله فينبغي اه اي اذا عرفت فساد تعريفهم فينبغي العدول عنه والذي حمل الجمهور على ذلك ولم يعرفوا انه التعريف ... الاعراب ... افراده فتوهموا ان حقيقته العرفية ذلك ولم يعرفوا انه من عوارضه المفارقة كما عرفت والمصنف ... رفع ... عن تعريف الجمهور امكان معرفة الاختلاف بالاستعمال كزيد او بالاستدلال بالواحد كجرى او بالتتبع كحبلى ولا يخفى ما فيه قوله اي جملة احكام المعرب ... لما سيذكر من ان حكم المعرب مع عامله ابتداء وحدوث الاعراب في آخره من جملة احكام المعرب قوله من حيث هو معرب انما قيده بهذه الحيثية لاخراج المبني فانه ايضا ما يختلف آخره تقديرا لكن لا من حيث انه معرب واجاب بعض الائمة عن هذا الاعتراض بان المعرب يختلف آخره تقديرا اي تقدير الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصود او الاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرف الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبته للمبني لا في آخره نحو هؤلاء وامس وقد يكون المانع ايضا في آخره كما يكون في جملته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اي في موقع الاسم المرفوع بخلاف العصا في جاء في العصا فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره قوله حقيقة او حكما والمراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات اللام مثل جاء في الدلو ورايت اباك ومررت بابيك وبالتبدل الحكمي تبدل دلالته المقصودة من كونها علامة نصب او علامة جر مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات كما سياتي في قوله رايت مسلمين ومررت بمسلمين قوله او صفة المراد بالصفة الصفة اللغوية اعني الحالة وتغيرا في قولك جاء زيد ورايت زيدا فان ذات الحرف لم يتغير بل المتغير وصفها وهو كونها مرفوعة ومنصوبة قوله اي بسبب وهذا اظهر من جعلها للوقت

او لازمة كما نقله الفاضل الهندي قوله فلا ينتقض آه فان زيدا لم يختلف مع اختلاف العوامل عليه فهو معرب لكن آخره
لم يختلف فعلى تقدير ما سيأتي قوله اي يختلف لفظ آخره فالتنوين عوض المضاف اليه المفرد وان كان هذا خلاف المشهور
وحاصله ان المعرب يختلف من جهة لفظ آخره اي صورة آخره فهذا التعبير يرفع الابهام الواقع في العبارة الواقعة في حاشية [illegible]
قوله اختلاف لفظا اي منسوبا الى اللفظ فحذف المضاف واجري اعرابه على المضاف اليه [illegible] لم يقل اختلافا ملفوظا كما
قال الشيخ الهندي لان [illegible] الاختلاف [illegible] ملفوظا قوله فان قلت آه حاصل الاعتراض ان المفهوم من قوله
وحاصله ان يختلف آه ان هذا الحكم ثابت بجميع المعربات [illegible] في بعض المعربات لم يتحقق اختلاف الآخر
[illegible] اختلاف العوامل [illegible] الاسماء التي وقعت [illegible] الاعراب [illegible] العامل لا اختلاف
الآخر باختلاف العوامل قوله بانه حكم آخر [illegible] الاختلاف المذكور
فان الاعراب آه [illegible] واللام للعهد الخارجي [illegible] قوله حركة او حرف
ما اشتهر كون الاعراب مما يستعمل لفظا مشتركا بين المعاني في التعريف وارادتها [illegible] للترديد فان الاعراب
حركة وحرف بل ذكرها للاشارة الى انها لا يجتمعان [illegible] الاستعمال بل يتحقق احدهما في بعض المعربات والآخر في بعض آخر
قوله اي آخر المعرب واما النون في الزيدان والزيدون فهي بمنزلة التنوين اذ السقط بالاضافة فهو آخر الاسم الا الالف
والواو قوله واما او صفة مميزة عن النسبة في اختلف آخره اي اختلف ذات الآخر اذا كان اعرابه بالحروف او صفته
كما اذا كان بالحركات قوله العامل والمقتضى فان العامل مثل جاءني ورأيت والمقتضى للاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة
وان كان سببين للاختلاف الا انهما ليسا حركة ولا حرفا قال في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة
فالاولى ان يسند اخراجهما الى النسبة القريبة المفهومة من الباء الجارة والفاء الموصولة على عمومها انتهى قوله المتبادر
من الحرف الواقع تفسيرا للاعراب ان يكون محله آخر الاسم المعرب وح فيخرج الباء الجارة قوله على عمومها بان يكون
نكرة موصوفة بمعنى شيء قوله من الاسباب البعيدة فانك اذا قلت جاء زيد مثلا فجاء سبب للفاعلية وهي سبب للرفع
الذي في زيد والرفع سبب للاختلاف الذي هو آخر زيد فالاعراب سبب للاختلاف بلا واسطة والعامل والمقتضى وان كانا
سببين للاختلاف الا ان سببيتهما بواسطة قال سيد الامة ويمكن الاعتذار للمص بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل
كالعلة الموجدة بان يقال بان استعمال دخولها في الآلة اكثر منه في الموجد انتهى وهو دفع للاعتراض بوجه آخر قوله
بالقيد الثاني اي الحيثية المذكورة سابقا قوله على اختيار المص متعلقا بمعرب واشار الى ما ذهب اليه بعض النحاة من ان المبني
لاضافته الى المبني فيخرج ح بالضمير الراجع الى المعرب قال بعضهم ويحتمل ان يتعلق بخرج اي اخراج حركة نحو غلامي
مطلقا على اختيار المص لانه عند البعض اعراب في حالة الجر وهو احتمال بعيد قوله اختلاف هذه الحركة كما تقول جاءني
غلام ورأيت غلامي اي انه يختلف حكما وهو الاظهر ليوافق ما سبق قوله اقبل ياء المتكلم ولهذا كانت موجودة قبل دخول
العامل قوله تم حد الاعراب اورد لما ذهب اليه الشارح الهندي [illegible] ان قال المص ليدل آه من تتمة
الحد فقد خرج بها حركة غلامي فانها لا تدل على معنى من المعاني المعتقبة فالشارح اخرج هذه الحركة بقيد [illegible]

كما عرفت وجعل العلة خارجة عن الحد قوله اختلاف وضع الاعراب ولينبه ايضا على عدم جريان الاعراب في الافعال
والحروف فان المعاني التي فيهما لم تعود على كلمة واحدة بل كان معنى من معانيهما له صيغة ولفظ بانفراده كمعنى المفرد
فان صيغة ضرب والثني ضربا وقس عليهما وكذا الحرف فان الابتداء له من والظرفية لها في والحاصل ان التميز لتلك
المعاني بعضها من بعض هو اختلاف صيغها بخلاف الاسماء فانه قد يوجد في اسم واحد معان مختلفة لا يميزها الا الاعراب
نحو ما احسن زيدا او ما احسن زيد وما احسن زيد فان معنى الاول شيء حسن زيدا ومعنى الثاني ما صار زيد احسن ومعنى الثالث
اي عضو من اعضاء زيد او اي خلق من اخلاق زيد احسن قوله بهذا المعنى اي ان قوله ليدل الخ تنبيه على فائدة اختلاف
وضع الاعراب قوله حيث قال اي المص في شرح الكافية قوله لانه خارج اي لم يرد بقوله ليس هذا من تمام الحد انه
خارج عن الحد واللام فيه متعلقة بامر خارج عن الحد وهو الفعل المفهوم من مجرى الكلام وهو وضع المجهول فهو علة
لذلك الفعل المقدر كما توهم بعض الشارح بل اراد به ان الحد قد تم قبله لكنه علة للاختلاف المذكور في الحد قوله
هذا اللام بالنصب معطوف على اسم ان فهو داخل في حيز النفي قوله المفهوم او صفة لفعل اعني وضع قوله
فانه بعيد لعدم مفهوميته من مجرى مثل هذه العبارة وان فهم فلا يفهمه الا الخواص وهذه الرسالة انما وضعت
لتعليم الصبيان وهو المحشي بعده بقوله اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا وهو حسن قوله فاللام فيه
اي اذا عرفت ان ما ذكره البعض بعيد فاعلم ان اللام فيه الخ قوله ليدل الاختلاف الخ قيل لم اسند الدلالة الى
الاختلاف مع ان الاعراب الدال على المعاني عند المصنف ما هو به الاختلاف اعني الحركة او الحرف لا الاختلاف
كما ذهب اليه الجمهور لا ان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الاخر حتى يسمى اعرابا قلت لما كانت الدلالة على
المعاني مستندة الى الاعراب من حيث الاختلاف فكان الاختلاف ايضا دال على المعاني ناسب الاشارة الى هذا
الاحتمال ايضا قوله الفاعلية الى آخره فيه رد على الشارح الرضي حيث فسر المعاني بكون الاسم عمدة وفضلة بلا
واسطة حرف الجر او بواسطته قوله المعتورة على صيغة اسم الفاعل الاعتوار بالفارسية دست بدست كردن
چيزيرا وفيه رد على الشارح الهندي حيث ذهب الى ان المعتورة على صيغة اسم المفعول اي ان الاسماء
تتعاور المعاني بان يجئ اسم فيأخذ الفاعلية ويجئ غيره ويأخذها وهكذا ووجه الرد ان هذه المعاني انما اقتضت
الاعراب باعتبار كونها طارية على الاسم فاحتيج الى ما يميز كل من هذه العوارض عن العارض الاخر لا بسبب كونها
مفردة للاسماء هذا مع ان المروي عن المص كسر الواو قوله على تضمين ان تضمين ان تشرب كلمة معنى كلمة اخرى
والاعليه بذكر شيء من لوازم الكلمة الثانية فههنا اشار الى اعتوار معنى الاستيلاء والاعليه بذكر الباء المعدية له والا
فالاعتوار من الافعال المتعدية بنفسها لتضادها اي لتضاد تلك المعاني فان الفاعلية بمعنى العمدة والمفعولية بمعنى
الفضلة فاختلافها صار سببا لاختلاف الاعراب قوله بسببها اي بسبب العلامات قوله فوضع اصل الاعراب الخ هذا دفع
اعتراض نشأ من الكلام السابق تقديره انه قد ظهر من قولك فاذا دلت المعاني الى آخر الكلام ان وضع الاعراب
لاختلاف المعاني مع ان ظاهر عبارة المص ان وضع الاعراب للدلالة على نفس المعاني لا على اختلافها وحاصل الجواب

به اذ وضع الاعراب مأخوذ معه حيثية الاختلاف للدلالة على تلك المعاني وما وضعه مختلفا في نفسه اختلاف
تلك المعاني بكل المنتين مفهوم ان من عبارة المص فانه قال الاعراب حركة او حرف تختلف آخره به ليدل على المعاني
فان جعلت الدال هو الحركة والحرف مجردين عن قيد الاختلاف فهذا هو الشق الاول وان اخذته مقيدا بالقيد فهو الشق
الثاني فكانه قال الحركة والحرف المقيدان بالاختلاف يدلان على المعاني المختلفة **قوله** جعل الاعراب اي مطلق الاعراب
سواء كان بالحركات او الحروف الا آخر الاول فظاهر واما الثاني فلان الحرف الذي هو علامة الاعراب لما كان
آخر الحروف فكان الآخر فانه مجازا ولانه لما وقع بعد اكثر الحروف فكانه وقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل
قوله على صفته اي صفة نفسه اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة وذهب بعض الائمة الى ان هذه صفات الانفاظ وتعلق تاخير
الاعراب بان الدال على الوصف بعد الموصوف **قوله** او من عربت آه وقيل اذا كان في آخر الاسم هذا التغيير كان كالشك
محبوبا عند المخاطب فسمي اعرابا مأخوذ من قولهم امرأة عروب اي محبوبة **قوله** اي الاعراب مطلق الاعراب فان انواعه
لدخول الجزم والدليل على التقييد انه في بحث الاسم **قوله** ثلاثة اشار به الى ان مجموع **قوله** رفع ونصب وجر خبر واحد
حملا على المبتدأ الا ان الرفع وحده ليس انواعا فان المعتبر مقدما على الحمل كما في قولك البيت سقف
وجدران هذا على طريقة الجمهور واما على طريقة الزمخشري وهي التي اخترناها من ان الخبر هو الذي تتم به الفائدة
مستقلة ان كان في حاجة الى مثل هذا التقدير وقد سبق الكلام في مثله فارجع اليه قال رفع ونصب وجر سمي
الرفع رفعا للارتفاع الشفتين على عند التلفظ به او لرفعه مرتبة بين اخواته وسمي النصب نصبا لانتصاب الشفتين على
حالهما عند التلفظ به او لانه نصب الفضلة في الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وسمي الجر جرا لان عامله يجر
الفعل الى الاسم او لان الاضافة لسبب تجزيه سفل عند التلفظ به **قوله** الاعرابية هذا على مذهب البصريين وعلى
مذهب الكوفيين والرابع الجزم **قوله** في الحركات البنائية واما الحركة الرابعة فهي السكون **قوله** الى قائه بالفتحة
كقول ابيه بالفتحة رفعا آه قال فالرفع الفاء للتفسير **قوله** اي علامة كون الشئ فاعلا قال (في) الفاعلية المصدرية
بمعنى الياء المصدرية انها التي اذا دخلت على كلمة او لها المصدر وانما يحتج اليها في هذا المقام لتصحيح الكلام فان
الرفع ليس علامة الفاعل بمعنى الذات المتصفة بالفاعلية بل علامة وصفها اعني كونه فاعلا والا فالذات لا يحتاج
في معلوميتها الى الاعراب فتدبر **قوله** كالمبتدأ او الخبر فانهما وان لم يكونا فاعلين اصطلاحا لكنهما في حكم الفاعل من
جهة ان الفعل صدر منهما وكون المبتدأ مسندا اليه وكون الخبر جزءا ثانيا من الجملة وذهب الشيخ الهندي الى جعل
الياء للنسبة وهو عند التحقيق يرجع الى ما ذكره الشارح مع انه مختاره اقرب الى الفهم كما اختاره الفاضل الهندي
قوله وانما اختص الرفع هذا الاختصاص اضافي بالنسبة الى المفاعيل والمضاف اليه وانما قلنا ذلك لوجود الرفع
في غير الفاعل كالملحقات وبين الاختصاص في الفاعل لكونه اصلا في الاعراب هذا ما جرى عليه المحشون والاظهر
انه قصد الحصر الحقيقي لان ما ذكروا من الملحقات داخلة في الفاعل على ما عرفت من قوله حقيقة او حكما فهو شئ واحد
بخلاف المفاعيل فان كلا منها نوع من انواع المنصوبات وبيان ثقل الرفع وخفة النصب ليظهر ما سبق

بحث العامل

فی وجہ التسمیۃ قولہ فاعطاہ آہ اقول ضمن الاعطاء معنی الجعل فعداہ الی المفعول الثانی باللام قولہ ولما لم یبق آہ او تقول الکسرۃ لما لم تبلغ مرتبۃ الضمۃ فی الثقل ولا مرتبۃ الفتحۃ فی الخفۃ والمضاف الیہ لم یبلغ ایضا مرتبۃ الفاعل فی القلۃ ولا مرتبۃ المفعول فی الکثرۃ فناسب فاعطیت لما قال العامل الالف واللام للعہد الخارجی وہو اشارۃ الی العامل المذکور سابقا ضمنا فی تعریف المعرب قولہ او معنویا کعامل المبتدا قولہ ای یحصل انما فسرہ بہ لان المتبادر من التقوم ہو القیام مثل قیام البیاض بالجسم والمعنی قایم بالاسم لا العامل بل العامل موجد فیہ قولہ ای معنی آہ اشارۃ الی ان اللام فی المعنی للعہد الخارجی ای المعنی المذکور سابقا فی ضمن المعانی او للعہد الذہنی حتی لا یتوہم ان المراد معنی معینا کما یفہم من التعریف قولہ رایت بما مثل اعلم انہ قد وقع الاختلاف فی عامل الفضلات فقال الفراء الفعل مع الفاعل اذ بانضمام واحد منہما الی الاخر صار فضلۃ فہما سبب کونہ فضلۃ فیکونان ایضا سبب علامۃ الفضلۃ قال ہشام بن معاویۃ ہو الفاعل واستقربہ الرضی محتجا علیہ بان العامل جعل الفعل الذی ہو جزء الاول منہما علیہ کلاما فصار غیرہ من الاسماء فضلۃ وقال البصریون العامل ہو الفعل نظرا الی کونہ مقتضیا للفضلات وہذا الذی اعترض علیہ فی مفتاح اللبیب فان الفعل عامل فی الفاعل الذی اقوی من المفعول بالاتفاق ویمکن التطبیق بکلام الشیخ علیہ وان کان ظاہرہ الاول قولہ بمعنی الاضافۃ وہو کونہ مضافا الیہ قال فالمفرد الفائدۃ اذا عرفت ذلک فنقول المفرد آہ قولہ ای الاسم غیر التثنیۃ والجمع لکن تحقیقہ قد یطلق المفرد علی ما یقابل المرکب وقد یطلق علی ما یقابل الکلام وقد یطلق علی ما یقابل المثنی والمجموع ولما کان ارادۃ کل واحد من الثلاثۃ السابقۃ فاسدا فسرہ بالمعنی الرابع والقرینۃ جعلہ مقابلا بہ قولہ ای الاسم الذی لم یکن آہ ہذا التعریف لجمع المکسر واعلم انہ ما تغیرت بنیتہ من بنیۃ مفردۃ وذلک التغییر اما ان یکون محققا او مقدرا والاول اما ان یکون بتغییر الشکل دون الحروف نحو اسد واسود او بتغییر الشکل وزیادۃ فی الجمع نحو رجل ورجال او بتغییر الشکل والنقصان فی الجمع نحو رسول ورسل او بالزیادۃ والنقصان معا نحو غلام وغلمان والثانی نحو فلک آہ قدر الضمۃ فی المفرد کضمۃ قفل وفی الجمع کضمۃ اسد قولہ ان یکون بالحرکۃ وانما کان ہو الاصل لوجوہ اما اولا فلانا لما افتقرنا الی الاعراب للدلالۃ علی المعنی کانت الحرکات اولی لانہا اقل واخف وبہا یحصل الی الغرض فلم یکن بنا حاجۃ الی تکلف الاثقل وثانیہا انا لما افتقرنا الی علامات تدل علی المعنی وتفرق بینہا وکانت الکلم مرکبۃ من الحروف وجب ان تکون العلامات غیر الحروف لان العلامات غیر المعلم وثالثہا ان الانسب ان یکون الدال علی صفۃ الشیء کالصفۃ للدال علیہ قال او بالفتحۃ نصبا کتب قدس سرہ فی الحاشیۃ ہذا الترکیب من قبیل العطف علی معمولی عاملین مختلفین لکن المعمول المقدم مجرور او المعتمد اجازہ وان لم یجوزہ الجمہور انتہی وبیانہ ان الفتحۃ معطوف علی الضمۃ والعامل فیہ الباء وقولہ نصبا معطوف علی رفعا وہو منصوب علی الظرفیۃ والعامل فیہ الفعل المقدر اعنی یعرب قولہ علی الحالیۃ او المصدریۃ کتب فی الحاشیۃ علی معنی انہ اعرب ہذان القسمان بالضمۃ حال کونہا مرفوعین او اعربا بالضمۃ اعراب رفع وعلی ہذا القیاس نصبا وجرا انتہی اقول التقدیر الاول نظرا الی النصب علی الحالیۃ اعنی فیہ ان المصدر بمعنی اسم المفعول لتصحیح الحالیۃ وان صاحب الحال ومعاملہ محذوف الی آخرہ

علیها بالمقام لکونه فعلا خاصه اذا الظرف مع لغو معقول المحقق الشریف ان العامل فیه الظرف القائم مقام متعلقه فتامل

والثانی اشارة الی النصب علی المصدریة مشتملا علی بیان الفعل المقدر وعلی بیان ان المصدر للتحقیق [illegible]

اعراب لکن المحذوف اجری اعرابه علی المضاف الیه [illegible] بالمصدر [illegible] النصب [illegible] السالم [illegible]

قوله وهو ما یکون بالالف [illegible] فعلا [illegible] مالکان مفرده مؤنثا [illegible] مذکرا [illegible]

ومعاومات فی اشهر معاومات [illegible] النظر کما ذکرنا او بغیرها کثمرات [illegible] وکسرات بکسر [illegible] وفتح [illegible]

کسرة وتسمیته جمع المؤنث السالم باعتبار الغالب قوله لان الحکم تعلیل [illegible] مفتوحات [illegible] الواو

تنقص منها حال افرادها وحال اضافتها الی یاء المتکلم قوله [illegible] والدلیل علیه [illegible] حذف [illegible]

لان الاعتماد فی المخرج علیها ضعیف فاذا وقعت طرفا [illegible] استثقال الحرکة علیها فاضیفت الی الکاف [illegible] الفاء انا [illegible] الواو

فصار فوک قوله اصله ذو [illegible] الواو وحذف تخفیفا وضمة الذال للاتباع [illegible] علی ان اصلها ذوی [illegible] یا

قوله فاعراب هذه اشارة الی متعلق الجار والمجرور اعنی قوله بالواو قوله بالاثنا [illegible] ان اخوک [illegible] الاختلاف

المبرد [illegible] هذه الاسماء انها معربة بالحرکات التقدیریة وهو الاصح او مبنیة کما ذهب الیه بعضهم [illegible]

ثالثة [illegible] قوله یکونها الی الکاف مع انها اذا اضیفت الی غیر الکاف [illegible] اعربت بالحروف [illegible]

فی اعراب هذه الاسماء مذاهب احدها ما ذهب الیه [illegible] وهو المشهور ثانیها انها معربة بالحرکات اللفظیة [illegible] قبل

الحروف [illegible] هذا مذهب [illegible] انها معربة بالحرکات مقدرة علی الحروف وکان اصل ابوک [illegible] الضمة علی الواو

وسکنت وضم ما قبلها للاتباع [illegible] قدرت الضمة علی الواو [illegible] مذهب الفراء انها معربة بالحرکات اللفظیة الحروف

[illegible] انها معربة بالحرکات اللفظیة [illegible] وعلیه ورد قوله علیه السلام من تعزی بعزاء الجاهلیة فاعضوه بهن ابیه

ولا تکنوا [illegible] وهو الذی یقول یا لفلان لیخرج الناس معه الی القتال فی الباطل وقوله فاعضوه [illegible]

المشددة ای قولوا له اعضض علی هن ابیک ای علی ذکر ابیک ای قولوا له ذلک استهزاء به ولا تتبعوه الی القتال الذی

اراده ای تمسک بذکر ابیک الذی تنتسب الیه عسى ان ینفعک فاما نحن فلا نجیبک ولا تکنوا ای لا تذکروا کنایة

الذکر وهو الهن بل اذکروه بالصریح اسم الذکر وهو الایر وتکنوا بفتح التاء وسکون الکاف بعدها نون [illegible]

کونها مقصورة کعصا وعلیه ورد قوله مکره اخاک لا بطل واول من قاله عمرو بن العاص لما عزم علیه معاویة

لیخرج الی مبارزة امیر المؤمنین علی صلوات الله علیه فلما التقیا ورای منه تلک الصولة الحیدریة المشتملة علی

تهزیم الرجال وفاق هامات الابطال قال مکره اخاک لا بطل [illegible] لا تقتلنی [illegible] علی [illegible] او علی [illegible]

[illegible] بل انا اخوک یا امیر المؤمنین [illegible] علی [illegible] معاویة اللعین وقیل اول من قاله ابو حنش حین قال

له خالد وقد بلغنا ان ناسا من اشجع فی غار [illegible] قاتلوا اخوته [illegible] فی غار [illegible] لعلنا نصیبه منهم

والحقه به حتی اقامه علی فم الغار ثم دفعه فی الغار فقال ضربا ابا حنش مکره اخاک لا بطل وکلاهما فالا هذا القول [illegible]

[illegible] فی الاداة ونحن قد ذکرنا دلائل المذهب وما اخترناه والدلیل علیه والجواب عن ادلة الخصم فی کتابنا [illegible]

بالفوائد النحوية تركنا بيانها للاختصار قوله تامة الا الوحدة بينهما من حيث المعنى وموافقتها من حيث الاعراب فان اعراب المفردات بالحركات واعرابها بالحروف فحصلت الوحدة والمناسبة بينها وبين المفردات من حيث انهما كما للمثنى والجمع فاعراب بعض المفردات اعرابها جلبا للمناسبة قوله كل اعراب اسما لان هذا الاعراب اتفق بينها وبينهما فالرعاية من كل وجه مطلوبة قوله منبئة عن تعدد لانك اذا قلت اخوك او ابوك مثلا فيفهم منها اثنان انت والاخ او الاب والمراد بالتعدد التعدد المستفاد من تعدد الالفاظ بان يفهم كل معنى من لفظ كما في المذكور فان الاخ مستفاد من لفظ المضاف والمخاطب من المضاف اليه فيقول الفاضل المحشي واعلم ان لفظ انه جعل كلام من الاخبار عن التعدد ووجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب في هذه الاسماء بدون غيرها بالحروف ولا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد وقد ارادوا وجود بدون اعادة اللام غلط صريح ووهم قبيح قوله ولوجود حرف صالح اشار الى حسن جلب حروف نبية قوله تاما تميز يرفع الابهام عن نسبة الوجود الى الحروف اي انه قد سمع وجود الحرف عند الاضافة الى غير الياء وقت ارادة الاعراب وان حذفت حالة الافراد وحالة الاضافة الى الياء بخلاف الاسماء المحذوفة الاواخر كيد ودم فان اصلها يدي ودمو فانه لم يسمع وذلك المحذوف مطلقا اي وقت الاضافة ولا غيره قوله الملحق به في الاعراب قوله وهو كل وانما لم يجعلوه مثنى مع انه لا يطلق الا على الاثنين لانه لم يسمع مفردة اعني كل ويجوز ارجاع ضمير المفرد اليه قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها هذا ما ذهب اليه البصريون وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونهما للزومهما الاضافة وقالوا اصلها كل المفيد للاحاطة فخففت بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى في الجمع وقد عرفت فساده قوله كلتا والتاء فيها لا يجوز ان تكون زائدة لانه فعتل لم يوجد في الكلام ولا يجوز ان تكون للتانيث لانها لا تكون الا بعد ثلاثة وهذه في وسط الكلمة بل هي عوض من الواو والالف بعدها للتانيث وقلبها ياء مع ان الف التانيث لا تقلب ليكون فرقا بين الوقف والوصل قوله فرع كان المؤنث طار على المذكر لانك تقول ضارب ثم تقول ضاربة قال ما اثنان واثنتان ليس مثنى اذ لا مفرد له من لفظه وانما الالف والنون فيه ليس زائدتين بل هما من جوهر الكلمة قوله اسمي به اصطلاحا قوله فيه رد على الشارح الهندي حيث قال اسم جمع المذكر السالم وما على صيغته فيكون من باب حذف المعطوف اذ المراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين وبنين وقلين من جموع المؤنثات ولو قال الجمع بالواو والنون لكان احسن انتهى وبيان الرد انه حمل جمع المذكر على مفهومه اللغوي وهو كون مفرده مذكرا فعلى هذا يخرج مثل سنين واضرابه وليس كذلك بل المراد به الجمع في اصطلاح النحاة وهو ما جمع بالواو والنون قال ولو قال بالواو لم يوجد في كلام العرب كلمة آخرها واو بعد ضمة والو كذلك واجاب بعضهم بان الواو في سعر غير التغيير نظم لبعده ويرد بان الواو لما قام مقام الضمة صارت كانها ضمة قوله لا عن لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون له مفرد من لفظه وهذا معناه فان ذو بمعنى صاحب واولو بمعنى اصحاب قال في اخوتها اي ...

بحث مع الفاضل المحشي وتبكيته * عصام الدين

وقد حمل الیه علی جمع المذکر فی الاعراب جمع تکسیر بل نون جمع ابن واجرون بکسر الهمزة وحکی یونس فتحها بفتح الخاء المعجمة و
تشدید الراء جمع حرة بفتح الحاء ارض ذات حجارة سود فما فی نسخ شرح الالفیة من حرة وحرین تصحیف من النساخ قوله
لانه ای لان ثلاثین ثلاث عشرات فلو کان عشرون جمع عشرة لصح اطلاق عشرین علی ثلاثین کما فی الاقل یدون علی
زید وزید وزید قوله والتعیین آه لا تدل الجموع اذا اطلقت علی اعداد معینة الا بقرینة بخلاف هذه الاعداد فان تعیینه
معلوم منها عند الاطلاق قوله ولکثرة التثنیة بالنسبة الی الجمع وذلک لان الجمع یتوقف علی افراد ملتفتة وشروط ثلثة وهو کونه علما
لمذکر عاقل بخلاف التثنیة فانه تحقق بفردین بدون شرط وما کان اقل شرطا کان اکثر افرادا قوله قوی ای کل واحد منهما آه فانک اذا قلت
جاء غلام زید ترى ان الکلام مستقل مفید بدون ذکر زید لان ذکره لرفع الاشتباه قوله الذی اشار الی تقسیمه یاتی حکم المعرب
حیث قال لفظا او تقدیرا وانما قال ذلک لیصح تفسیر قوله التقدیری واللفظی المعرف بلام العهد بما اراد قوله ولما کان التقدیر
آه ولما کان المناسب تاخره عن اللفظی لانه اصل له اذ الاصل فی العلامة ان تکون ظاهرة قوله ای تقدیر الاعراب فالالف
واللام قائمة مقام المضاف الیه قوله ای فی الاسم فما موصوفة لا مصدریة کما قال الفاضل الهندی لفوات الملائمة لما
سبق من بیان محال الاعراب فانها اسماء کما عرفت قوله او مقدرة آه فان المیم وتد لحاته فی حکم الثابت فلذا صح الاعراب
علی الصاد قوله قبل دخول العامل متعلق بالتعلق قوله فیه علی الآن مرة الجهة ای تقیید اشار اعامله وقد عرفت ان اسما اتیة علی
العامل هذا وقد ذهب بعضهم الی ان مثل غلامی لیس بمعرب ولا مبنی لتوسطه اخره بالامتزاج والاعراب والبناء من صفات
الاخر والجواب ان مثل هذه الامتزاج لا یخرج الاخر عن کونه اخرا الا تری انه یترتب علیه کانه مع کونه متمم من هذا الامتزاج
ذهب کثیر الی اعراب الجزء الاول منه قال مطلقا حال من دخول الکاف والعامل فیه الفعل المفهوم من الکلام وهو لتقدیر
قوله فی هذین النوعین اشارة الی ان قوله مطلقا قید لعصا وغلامی وان کان فائدة تعمیم مختصة لغلامی اذ فائدته رد من قال
ان مثل غلامی معرب لفظا فی حال الجر قوله ای فی حالتی الرفع والجر اشارة الی ان قوله نصبا وجرا نظرف لا للاستقلال
لا حال کما جوزه الفاضل الهندی قوله عطف علی قوله کقاضی لا علی قوله تعین کما جوزه الشارح الهندی لانه یحسب زیادة
من الکلام ونحوه الاصل عدم الزیادة قوله یعنی تقدیر الاعراب للاستقلال والمقصود بهذا الکلام بیان ان مراد المصنف
من تعداد الامثلة ان تقدیر الاعراب للاستقلال قد یکون فی الاعراب بالحرکة وقد یکون فی الاعراب بالحروف الاستقلال فهو الاعراب
حتی یرد علی المصنف ترک بعض الاشیاء کتشال الاعراب التقدیری فی الاحوال الثلث کما فی الاسماء المضمنة جمع المذکر السالم
الی الاسم المعرب باللام نحو جاء فی اخیه الحارث آه وجیئا فی صالحوا القوم آه وامثالها مما اعرابه التقدیری قوله لم یبق علامة
الرفع لان علامة الواو والا یاء بدل منه ینقول الفاضل الجاربردی فی کتاب المغنی وهو ما ذکره ابن الحاجب نظرا الی ان الیاء
الا ولی فیه عوضا عن الواو وکذا کان عوضه مذکورا کیف لفظه لا تقدیرا لان المعوض کالمعوض عنه لیس بصواب فحوه
وقد یکون الاعراب بالحروف اوضا لیضا اذ کان حرف ساکن ولا فی ساکنا قوله یعنی فیهما هذا ما ذکره ید بوجه
افراد الضمیر مع التعدد مرجعه بانه راجع الی المذکور قوله بالتقدیر فیه الاعراب وتشتقل یعنی ضمیر هذه راجع الی ما ذکر من
الاعراب المتعذر والمستثقل والی ما ذکر من الاشیاء المذکورة لعدم الیه کما لمونا علیه قوله لما ذکر فی تعیین

یرید بیان ارتباط بحث غیر المنصرف بما قبله ونکتة ذکر غیر المنصرف مقدما علی المنصرف قوله وکان غیر المنصرف اقل ای اقل افرادا لان شرائطه ومعانداته اکثر وقد عرفت ان کل ما کان الشیء اکثر شروطا کان اقل افرادا قوله واکتفی بتعریفه عن تعریف المنصرف لان الاشیاء تعرف باضدادها قوله ای اسم معرب جعل ام موصوفة لا موصولة لئلا یلزم تعریف الخبر وتنکیر المقید الا ان غیر لا تقبل التعریف واذا اضیف الی المعرفة لتوغلها فی ابهام ولکنها تقبل تخصیصا یجوز کونها صفة قوله مؤثرتان باجتماعهما اشارة الی اخراج مثل حبلی ومصابیح اذا جعل علما عن القسم الاول لانه وان اجتمع فیه علتان الا انهما لیستا مؤثرتین بل المؤثر احدهما لکنه داخل فی القسم الثانی قوله باجتماع شرائطهما اشارة الی ان العلیة لا یؤثران الاثر الا فی وهو منع الکسر والتنوین ما لم تنضم الیهما الشرائط والا لکان نحو نوح غیر منصرف بالاتفاق ولیس کذلک قوله مجموع ما فی هذین البیتین الغرض من هذا الکلام الرد علی الفاضل الهندی لانه قال سبب راجعة الی العلة لا العلل لان کل واحدة علة لا علل وبیان الرد ان الضمیر راجع الی العلل التسع لان العطف مقدم علی الحکم فکانه عطف اولا بعضها علی بعض ثم حکم علی المجموع بانه خبر المبتدا فتقدیره لفظ مجموع بیان الکون الخبر مجموع ما فی البیتین لا ان الخبر مقدر کما توهمه بعض الافاضل وانت قد عرفت الکلام سابقا فارجع الیه قوله نقل عنه قدس سره اول البیتین موانع الصرف تسع کلما جمعت ثنتان فیه فما الصرف تصویب ای اذا اجتمع فیه علتان فالصرف لیس بصواب بل خطاء ولو ذکرنا الاول لاستغنی عن التعریف الا انه لا یکون جامعا لخروج ما فیه علة تقوم مقامها قوله من قبلها الف المراد من القبلیة القبلیة المکانیة قوله والمعنی ومنع النون اشارة الی ان النون فاعل معنی لیصح کونه صاحب الحال ولئلا یلزم عامل الحال فعل مقدر مفهوم من المقام لان الکلام فی تعداد موانع الصرف قوله لا یفهم من هذا التوجیه لان قوله من قبلها الف کلام مستقل لا تعلق له بما قبله حتی اشار الیه فی التقیید اعنی الزیادة وحاصل المعنی ومنع النون الصرف حال کون النون زائدة ومنعها الصرف مشروط بکون الالف حاصلة قبلها والذی یختلج ببالی ان زیادة الالف علی هذا التقدیر معلومة لان الظرف اعنی من قبلها لا بد له من متعلق اما عام او خاص وههنا خاص من جنس قوله زائدة لدلالة ثانیه فهو او تقدیر الالف اه ای ان مکان الالف متقدم علی مکان النون قوله جاء زید راکبا من قبله اخوه فاخوه فاعل راکبا والظرف اعنی من قبله متعلق براکبا والمعنی جاء زید حال کونه راکبا اخوه من قبل رکوبه الا ان القبلیة ههنا زمانیة وفیما نحن فیه مکانیة وان امکن ان تکون من قبلها الیضا قوله قول تقریبی فتکون یاء النسبة محذوفة تخفیفا قوله وهو ان لفهم اثنان وهی الحکایة والترکیب اما الحکایة ففی وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم واجهل او مع العلمیة نحو یزید ویشکر فان امتناع الصرف فیهما بطریق الحکایة الفعلیة یعنی کما لم یدخل علیهما الکسر والتنوین قبل نقلهما من الفعلیة الی الاسمیة کذلک لم یدخل علیهما بعد النقل واما الترکیب ففی البواقی کترکیب التانیث بالتاء ظاهرة او مقدرة او بالالف وجه اما ترکیب التانیث مع العلمیة نحو فاطمة او ترکیب حرف التانیث مع الاسم نحو حبلی وترکیب العدل فی عمر فانه مرکب من علمین تقدیرا الا ان الواضع قصد التسمیة لعامر فعدل عنه خوف اللبس الی عمر وفی نحو ثلث فانه بمنزلة ثلاثة وترکیب الجمع فانه بمنزلة جمعین وترکیب الاسمین فی نحو بعلبک وترکیب الالف والنون اما مع العلمیة او مع الوصفیة

بحث غیر المنصرف

بحث منع الشارح الفاضل

وتركيب العجمية وهو اما تكرارها في العجمي والعربي او تركيبها مع العلمية قوله احد عشر هذه العلل التسع مع علتين اخريين احدهما
مشابهة الف التانيث مثل ارطى فانه اسم شجر يدبغ به الجلود وهو ملحق بجعفر لان الفه للالحاق لا للتانيث بدليل قبولها
تاء كقولهم ارطاة فاذا جعل علما لمذكر امتنع من دخول تاء التانيث بسبب العلمية فصارت الفه شبيهة بالف التانيث
في عدم دخول التاء عليها فمنع من الصرف للعلمية وشبه الف التانيث والثانية مراعاة الاصل في نحو احمر وسيجي التفصيل
كما سيتلى عليك قوله من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان المتبادر من قوله فحكمه كذا الاختصاص مع ان احكاما
كثيرة لكن كل حكم من جهة فمن حيث انه معرب حكمه الاختلاف ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك فنبه على ان المراد
ان هذا حكمه من حيث اشتماله على علتين او وزن ليس له حكم الا هذا الحكم والمحشي قد تعاطى في فهم قيد الحيثية حتى اسند اليه
عدم الحيثية فراجع كلامه ان كنت في شك مما نقول قوله شبيه بالفعل اه اعلم ان المشابهة للفعل ثلث مراتب
علياها يوجب البناء مع جميع انواع الاعراب ووسطيها يوجب عدم الانصراف ومنع جميع انواع الاعراب
كما نحن فيه وادناها يوجب كون الاسم عاملا كاسم الفاعل فاحفظ هذه المراتب فانك تحتاج الى معرفتها بعيدها
قوله الذي هو علامة التمكن يريد ان التنوين الممتنع الدخول على غير المنصرف هو تنوين التمكن لا مطلق التنوين والا انتقض
بعرفات فانه غير منصرف لكن تنوينه تنوين المقابلة وقال صاحب الكشاف ان التنوين في عرفات وشبهه تنوين
التمكن وعدم سقوطه لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التي كانت لمحض التانيث سقطت والتاء فيه علامة جمع المؤنث
ورده الفاضل الرضي بان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيه لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود
الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ثم قال والذي في عندي ان التنوين لا صرف التمكين وعدم سقوطه
لو سقط لتبعه الكسر في السقوط ووقع النصب هو خلاف ما عليه جمع السلامة اذ الكسر فيه منصوب على ما تقرر فيه كالتنوين
في غير المنصرف للضرورة والحق انه غير منصرف وتنوينه تنوين التمكن لكنه لم يحذف منه كما حذف من كل اسم غير منصرف
لوجود مواخيه اعني الكسر فثبوت التنوين فيه لثبوت الكسر لانه تنوين مقابلة قوله اي لا يمتنع الفرض من هذا
التقدير ان صرف غير المنصرف للضرورة واجب والمقصود نفيه فالقسم الجائز حاصل الجواب ان الجائز قد يطلق
ويراد به ما يقابل الواجب وهو المتساوي الطرفين وقد يطلق ويراد به ما يشمل الواجب فالجائز بمعنى الغير الممتنع سواء كان
واجبا كما في حالة الضرورة او جائزا كما في حالة التناسب قوله عند المحققين واما عند غيره فغير المنصرف ما لم يدخله الكسر والتنوين
فاذا دخله احدهما صار منصرفا حقيقة قوله وقيل المراد بالصرف اه القايل هو الفاضل الهندي والصرف في اللغة بمعنى
التغير والمعنى ويجوز تغيير حكمه الى حكم آخر وح لا يحتاج الى ان يقال المراد بصرفه جعله في حكم المنصرف لكنه بعيد من لسان
والاعتناء اصطلاحا فهو خلوه عن العلتين او ما يقوم مقامهما وحالة الضرورة لا يصير منصرفا بهذا المعنى قوله صبت علي
مصائب هذا البيت مما قالته فاطمة عليها السلام في مرثية النبي صلعم وما شيئا ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان
غواليا والغوالي جمع غالية وهي الريح الطيبة والمعنى ما الذي او اي شيء وقع على من شم تربة احمد في ان لا يشم مدى
الزمان والمدى والانواع الطيب والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شيء لانه استغنى عن شم الغوالي بشم ما هو احسن منها

راجحه وقد ترجم بعض الشعراء هذا البيت بقوله بجا امر بخيزه چنان عم دور عيشما كه گر بروز ها ريز ندگردد تيره چون شبها

قوله اثر ساف او الرياف [illegible] نقيع في الشعر فله ... ترجمه على سبيل سنة منها الاجزاء قوله فان حرف الروي وهو الحرف

الذي يبني عليه القافية الذي يكون في اواخر الابيات والغرض من ذكر البيت الاول حصول المعا ... الحرف الرو

الدال المكسورة قوله بيت حرف او تعليل لتمثيل بهما قوله مثال المجموع اه اشارة الى ان ذكر علا الاسم زيدا لان المقصود

تمثيل للمجموع قوله كاكلب اسا ود جمع اسود وهو جمع سوار واناعيم جمع انعام وهو جمع نعم انتهى ففي هذه الامثلة [illegible]

الجمعية فكل منهما ... قيامه مقام علتين ... في كل علة فرع لشئ لان الجمع فرع المفرد ولزوم الجمع فرع لعدم اللزوم قوله كالمجموع

[illegible] فانه ... في الجمعية والوزن وعدم جواز جمعها ثانيا جمع التكسير واعلم ان في قيام الجمع [illegible]

[illegible] المعول فيهما ان الجمعية فيه وصل الى حد التناهي بحيث لا يصح جمعه ثانيا جمع التكسير فكان

له كمال وقوة في الجمعية ... وهو الذي اختاره ذهب اليه اكثر النحاة ان قيامه مقام شيئين وقوة لكونه لا نظير له

في الاحاد ... قوله حمراء ... الف التانيث في نحو حمراء اي الهمزة المقلوبة عن الالف لاجتماع الساكنين الالف

الاولى ... قوله فصار التانيث مكررا لان كونها الف التانيث اخرى فكان فيه علتان فرعيتان لان التانيث

فرع التذكير واللزوم فرع عدم اللزوم قوله فلو عرض باللزوم اه جواب سوال تقريره ان يقال ان الف التانيث

قام مقام علتين ... قد يعرض لها اللزوم بسبب العلمية كفاطمة مثلا لان الاعلام محفوظة من التصرف فح

[illegible] العلمية والتانيث ولزوم التانيث وحاصل الجواب ان التاء وان كانت لازمة

[illegible] بسبب العلمية ولهذا لو نكر لا يبقى ذلك اللزوم بحاله فلم يكن هذا اللزوم العارضي نازلا منزلة

اللزوم ... قوله ... لازمة بغير العلمية كما في حجارة وغيرها الا ان هذا اللزوم لما لم يكن معتبرا في نوعها كان غير

معتبر ... في الاصطلاح ما ذكره المصنف قوله مصدر مبني للمفعول اه الغرض من هذا

التقدير دفع الاعتراض الذي اورده الشارح الرضي على المصنف وهو ان العدل عبارة عن الاخراج لا الخروج ان العدل متعد

والخروج لازم وتفسير المتعدي باللازم لا يجوز وحاصل الدفع ان العدل مصدر مبني للمفعول وكذلك الخروج بمعنى كونه

مخرجا فهو تفسير للمتعدي بالمتعدي وحاصله ان الاسم المعدول معناه كونه مخرجا عن الصيغة الاصلية وهذا هو المناسب

للمقام لان المقصود جعله صفة للاسم الغير المنصرف قائما به لا للمتكلم ويمكن ان يكون هذا هو الغرض من هذا التقدير بل

يمكن ان يقال غرضه ان العدل صفة المتكلم لانه العادل والخروج صفة الاسم ولا يجوز تفسير صفة شئ بصفة اخرى فقدر

بما يرجع الى انها صفة الاسم ... قوله اي خروج الاسم بقرينة ان البحث في الاسم ... خروج الفعل لانه ... عدلا

اصطلاحا قوله اي عن صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرض من الهيئة فيقال هذه

صيغة الماضي وهي ليست مرادة ههنا قوله التي يقتضي الاصل اه هذا في جميع الامثلة المذكورة بعد ظاهر الا في عمر فان كلمة

ليس له اصل وقاعدة تقتضي ان يكون عليها ويمكن ادخاله فيها في جملة اخواته بان يقال لما تحقق ضرورة منع الصرف الى

ان يحكم بانه معدول حكم فيها اي باسم الفاعل من العبارة فعمر اسم فاعل من العبارة خرج من صيغته التي على مقتضى القاعدة وهي

العدل

٥

عامر الى عمر كما ان ما ولى الفعل المضي قوله وذاته اي لما عرفت معنى الاخرى فيه الاصلية ظهر لك خروج [illegible] ماشاء [illegible]
والخروج عن تعريف العدل فان هذا مشتق من المصدر لا من اصلها قاعدة نقضت ان يكون على صيغة المصدر فان الخارج منه [illegible]
من الفعل المجرد [illegible] ان يطلق على فاعل مثلاً فذلك خروج صيغة قوله بناء صيغة اه قوله مقولة [illegible] له [illegible]
مغايرة [illegible] الا [illegible] لو كان ذلك المشتق منها فضلاً عنها وان كانت مغايرة عن صيغة الاصل [illegible] عن [illegible]
كما عرفت والعدل [illegible] ان يكون ذلك اذ خرج عن صيغته واما قال كلها الا ان فيها [illegible]
قيد الخروج فانه المراد خروج الاسم كما لا يخفى في المشتقات كاسم الفاعل والمفعول ونحوهما فاخرج الصيغة
والمشتقات اخراج سابقاً تحرزاً لتاكيد قوله وان المتبادر يجوز فيه ان يكسر على الاستئناف والواو للحال او الفتح على انه [illegible]
المقدر قوله المحذوفة الاعراب [illegible] محذوفة الاواسط كقولي قوله ولا يبعد ان يعتبر
هذا التبادر من المتبادر حيث ان الصيغة الاولى موافقة الاصل والقاعدة فاخرج [illegible] الى [illegible] متبادر في مقابرة
هذا القيد [illegible] قوله المغيرات القياسية اي المنسوب الى موافقة القياس كالمقام والمنام فان اصلهما مقوم ومنوم
غير جار على القياس لان قياس الواو المتحركة في الاصل قلبها الفاء ولما قلبت الفاء صار الى صيغة اخرى كانت الصيغة الثانية
موافقة للقياس حيث عمل فيها القلب فلا يكون مقام ومنام من [illegible] حتى يجب منع صرفه اذا جعل [illegible] العدل
والعلمية يمكن خروجها بلا كلفة فان المتبادر من الخروج اطلاق [illegible] الى علة محققة مقام [illegible] لا يخرج
موجودة قوله [illegible] قوله من انواع الشاذة بيان لمثل القوس واليب وكونها شاذة بسبب تحرك الواو والياء
فيهما بحركة [illegible] التي هي [illegible] عليهما فالقياس في جمع القوس والناب [illegible] على القوس [illegible]
فيقال [illegible] لو كانا [illegible] عن القوس والناب [illegible] اليهما قوله قال بعض الشارحين اه [illegible] ان بعض الشارحين
نقل عن بعض العلماء جواز تعريف الشيء بما هو اعم منه واختاره المحقق الشريف فلعل [illegible] يذهب الى هذا لان المقصود
تمييز العدل [illegible] عن بعض [illegible] لا ريب انه [illegible] تعريف العدل بما ذكر [illegible] في تعريف المغيرات القياسية الشاذة والمشتقات
[illegible] التي [illegible] لا اخراجها [illegible] لان هذا التعريف ليس لاخراجها وكان [illegible] الفاضل [illegible] هذا التوجيه لم يتعرض لرده [illegible]
الظاهر ان المقصود في هذا المقام تمييز المنصرف من غير المنصرف لا مجرد تمييز العلل بعضها عن بعض وعلى هذا التوجيه لا
يمكن التمييز [illegible] الجموع الشاذة لم يعرف انه منصرف او غير منصرف بل يتوهم انها غير منصرفة لتحقق العلمية
والعدل [illegible] قوله [illegible] التي اخرج بها المشتقات والمغيرات القياسية والشاذة ونحوها قوله واعلم انا نعلم قطعا
ان المراد المقصود من هذا التحقيق تحقيق معنى العدل التحقيقي والتقديري وان معناهما غير الذي اشتهر بين النحاة وذلك
لان ما اشتهر بينهم ان العدل التحقيقي هو الذي يكون خروجه محققا فهو مقدم على منع الصرف كما قال الفاضل الرضي
ونعني بالعدل المحقق ما تحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان
هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف
ولعدم سبب آخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل ان كان [illegible]

المنع مع الوصف حيث جعل تحقيقا وتقديرا صفة الخروج الا ان الشيخ زيد صرفهما عن ظاهرها كما سياتي وحاصل تحقيق الشيخ
ان ما ذكره النحاة خلاف العلم القطعي فانا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث واضرابه وعمر وامثاله غير منصرف ولم يجدوا فيه
الا علة واحدة اعتبروا فيه العدل الذي هو خروج الاسم عن صيغته الاصلية ودليل عليه في ثلث وعمر فلا فرق بينهما من
هذه الجهة بل من وجه آخر كما ستعرفه قوله ولم يمنع الاعتبار الا العدل اما تقدير الوصف فانه علم اما تقدير التانيث فلانه
ذكروا اما تقدير العجمة فلانه من الاسماء العربية واما تقدير الجمع والتركيب فظاهر واما تقدير الالف والنون وان كان ممكنا
لكن بعيد في كلام تقديرهما وانما تقدير وزن الفعل فلانه غير الوزن المختص. قوله لانهم تنبهوا آه اي ليس الفرق بين العدل
التحقيقي والتقديري انهم تنبهوا ووجدوا العدل اي الاخراج عن الاصل فيما عدا عمر من امثلة العدل التحقيقي حتى يكون
ذلك الخروج محققا وفي عمر واضرابه الخروج مقدر يدل عليه منع الصرف بل منع الصرف في كليهما دليل الخروج عن الاصالة
قوله ولكن لا بد آه هذا الكلام توطئة وتمهيد لذكر الفرق بين العدلين وحاصله ان العدل التحقيقي هو الذي يكون له اصل
محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف الا ان الاخراج عن ذلك الاصل محقق كثلاث مثلا فان القياس والقاعدة ان
يكون على صيغة ثلاثة ثلاثة فالاصل بهذا المعنى وجوده محقق واما اعتبار الاخراج اي ان ثلث كان على ذلك الوزن ثم اخرج
عنه الى وزن آخر فغير محقق ولا يتوهم انه اذا كان الاصل محققا كان اخراج الفرع عنه ايضا كذلك لانه ليس المراد بالاصل
ههنا الا ما يكون القياس ان يكون الاسم عليه كما عرفت سواء كان الاسم عليه ثم يخرج عنه فيتحقق ثبوت الاصل المستلزم
تحقق الخروج كما ذهب اليه الفاضل الرضي وغيره قوله فانقسام العدل آه اي الفرق بين العدلين باعتبار تحقق الاصل
لا باعتبار تحقق الخروج عن ذلك فانه كما عرفت لا يدل عليه الا منع الصرف لا كما قال الفاضل الرضي في العبارة المنقولة
عنه سابقا قوله فعلى هذا اي فعلى ما ذكرناه من الفرق بين العدلين لا بد من تاويل عبارة المص اذ ظاهرها موافق لما ذكره
النحاة وحاصل التاويل ان قوله تحقيقا وتقديرا صفة الخروج لكن باعتبار متعلقه الذي هو الاصل اي اصل ذلك الخروج
محقق قوله خروجا كائنا آه يعني ان تحقيقا صفة الخروج مقدرا باعتبار متعلقه قوله اذا كان المعنى مكررا المعنى اذ كان مكررا نحو ظاهرتين يكون اللفظ
ايضا مذكورا مرتين ليوافق الدال المدلول وبيان التكرار انهم قالوا جاء القوم ثلث ليعنون انهم جاؤا ثلثة ثلثة قوله العدول
مجهول المعنى ان الصواب اطراد هذه الالفاظ فيما فوق الاربعة الى العشرة لوروده في كلام العرب قال الشاعر شعر
تظل الطير عاكفة عليه + معوقة وانجعة عشارا او قال الآخر شعر ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا
والجواب بضعف الرواية مما لا يلتفت اليه لعدم ورودها فصيحا وعدم تجاوزه في التنزيل لا ينهض حجة لعدم انحصار
الالفاظ العربية فيه قال الفاضل الرضي والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس سداس ومسدس وسباع ومسبع
مفعول بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي انتهى وقد قيل
انه ورد في كلام العرب قوله العدل والوصف هذا مذهب سيبويه وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون المثنى مثلا معدولا
عن لفظ اثنين اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل انه
عدل مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظه اثنين الى مثنى وقال الكوفيون

وابن کیسان ان فیہ العدل والتعریف کما فی عمر اذ لا یدخلہ اللام وکیف یکون معرفۃ وہو یقع حالا نحو جاء نی القوم
مثنی قولہ لان الوصفیۃ العرضیۃ آہ جواب لسؤال مقدر تقدیرہ ان الوصف فی ثلاثۃ ثلاثۃ عارض کعروضہ فی اربع لانہا موضوعۃ
للاعداد لا للمعدودات حتی یکون وصفا بحسب الاصل والوصف العارضی لا یؤثر فی منع الصرف کما سیتجلی علیک فی محلہ وحاصل
الجواب ان المعدول عنہ وان کان اسما للعدد وہو غیر صفۃ الا ان المعدول لم یوضع الا وصفا ولا یستعمل الا مع اعتبار
معنی الوصف فیہ ووضع المعدول غیر وضع المعدول عنہ قولہ لا اعتبار بہا فیما وضعا ای فی لا اعتبار الوضعیۃ فی الذی وضع لہ
ثلث ومثلث وہو المعدود فان معنی الثلاث ذات موصوفۃ بثلاثۃ ثلاثۃ قولہ اشد تاخرا تقدیر اشد لاظہار کونہ فعل
تفضیل فاذا قلت زید اخر من عمرو فالمعنی انہ اشد تاخرا قولہ الی معنی غیر وصار المعنی الاول فاذا قلت جاء نی نسوۃ اخر فمعناہ
انہ جاء فی نسوۃ غیر النسوۃ الاولی قولہ وقیاس اسم التفضیل آہ واعلم ان ہذا التعلیل علیل لان ما ذکر قیاس فعل التفضیل وما
نحن فیہ لیس کذلک بل ہو منقول الی معنی غیر کما اعترف بہ فلا یلزم ان یکون القیاس فیہ ان یستعمل بواحد منہا حتی یکون
معدولا عن احدہا فالاولی فی التعلیل ان یقال ان اخر مشابہ لافعل من جہتین احدہما الوصف والثانیۃ انہ لا یتم معناہ
الا بامرین متغایرین کما ان معنی افعل لا یتم الا بمفضل ومفضل علیہ فلما اشبہہ استحق احکامہ فی جمیع تصاریفہ وعلی ہذا
فکان لا ینبغی ان لا یستعمل تصاریفہ مع التنکیر بل مع ال والاضافۃ لمعرفۃ فلما خولف بہا عن ذلک کان ذلک عدلا عما
استحقہ بمقتضی مشابہتہ قولہ توجب التنوین ای فی المضاف لان التنوین الذی فی حینئذ انما جعل بسبب الاضافۃ وحذف
المضاف الیہ قولہ او البناء ای فی المضاف الیہ فان بناءہ قیل انما ہو بسبب اضافتہا الی ما بعدہا وحذف المضاف الیہ
قولہ او اضافۃ اخری ای فی المضاف الیہ لا فی المضاف کاخواتہ فان اضافۃ ثم الثانی الی عدی المذکور اوجب کون
المحذوف مضافا الیہ لان الاضافۃ المذکورۃ قرینۃ علی المضاف الیہ المحذوف قولہ ولیس فی اخرہ آہ ای لا یجوز فیہ
شیء من ہذہ الثلاث لانہ معرب غیر منصرف وکل واحد من ہذہ الامور مناف لہ علی ما سیتجلی علیک قولہ احد الامرین
یجوز فیہ ضم الہمزۃ وفتحہا قولہ وبصع قرئ بالصاد المہملۃ وہو الاکثر والضاد المعجمۃ کما یجیء فی باب التاکید قولہ فعلا ہو منشاء
افعل ای فعلا الذی مذکرہ افعل قولہ علی فعل بسکون العین قولہ فاصلہ اما جمع او ہذا الترید اما ان یکون اشارۃ الی
الخلاف الواقع فیہا فان المشہور بین النحاۃ ان جمعا صفۃ ولکن وقع الخلاف بینہم فی انہ من ای الصفات اہو من باب
احمر حمر ام من باب الافضل والفضل والحق ان یقال انہ فی الاصل افعل التفضیل لشہادۃ اجمعون وجمع فکان معنی قولنا
قرأت الکتاب اجمع فی الاصل انہ اتم جمعا ای قرائتی من کل شیء ثم جعل بمعنی جمیعہ وخلی عنہ معنی افعل التفضیل ولا یجوز ان یکون
من باب احمر کما قیل لجمعہ علی اجمعون ومذہب الفارسی ان جمعا اسم لا صفۃ فالترید فالترید اشارۃ الی الخلاف واما
ان یکون اشارۃ الی ان جمعا صفۃ فی الاصل لکنہ صار فی الغلبۃ اسما فالجمع فیہ یکون تارۃ باعتبار الاصل واخری باعتبار
العلیۃ والظاہر من الترید ہو المعنی الاول قولہ فاصلہ جمعیین آہ ہذا ہو المشہور وعن الخلیل ان فیہ مع العدل التعریف
الاضافی لان الاصل فی قولک قرأت السور جمع جمیعہن قیل وہو ضعیف لان التعریف الاضافۃ غیر معتبر فی منع
الصرف کما تقدم عند الفاضل الہندی بان عدم اعتبار ذلک مع وجود المضاف الیہ لان حکم منع الصرف لا یبین فیہ انما

مع حذفه فما المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي وقع تاكيد المعارف بلا علامة التعريف وقال آخرون فيه التعريف المشهر بالالام قوله في باب التاكيد اسما بمعني كل كما سيأتي تحقيقه قوله وفي جمع واخواته انما تعرض لجمع لا لبحث ليس فيه الا الرفع توهم انه مثل جمع او انه ذكره استطرادا قوله وعلى ما ذكرناه اي على ما ذكرنا من تفسير معنى الخروج عن الصيغة الاصلية بيانه بالامثلة قوله لا يرد الجموع الشاذة اي لا ينتقض تعريف العدل بها والغرض من تكرار هذا الكلام في هذا المقام دفع اعتراض الشيخ الهندي حيث قال بعد ان ذكر ان جمع معدول عما ذكره ويرد على هذا جميع الجموع الشاذة كانيب اقوس اذ القياس انياب واقواس ويجاب بانها ليست باوزان المعدل المشهورة فيحيل على الشذوذ دون العدل انتهى فالشيخ اراد التنبيه على الجواب بوجه آخر فكرر الكلام وادرج فيه فائدة اخرى لم تفهم سابقا بقوله كيف ولو اعتبر اه قوله كيف ولو اعتبر اه يعني ان اقوس وانيب لو كانا متغيرين عن اقواس انياب لما صح نسبة الشذوذ اليهما لان تلك النسبة اما من جهة انهما مجموعان على خلاف قاعدة الجموع او لانهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى الاول اذ الجمع ليس بغير الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة يلزم من مخالفتها الشذوذ قوله بتقرير الفرق آه حاصله ان الشاذ هو الذي له قاعدة قد خالفها الى غيرها والمعدول بخلافه فان القياس في القوس ان يجمع على اقواس وليس القياس في ثلاثة ثلاثة ان يخرج صيغته الى ثلاث قوله اي خرج اه فانه معدول بمعنى اسم الفاعل وهو صفة لا للخروج كما قال الفاضل الهندي وغيره قوله قدرنا فيهما اه وبهذا التقدير امتاز العدل التقديري عن التحقيقي فيه اي بعد الشرطية لا يستدعي تقدير خصوص عامر وزافر الا ان يقال المناسب ان تكون الصيغة الاصلية لهذين العلمين عامر من الغمارة وزافر السيد لا غير قال قطام كسر التاء اسم من اسماء النساء قوله اسم لامرأة نقل عن قدس سره انه علم الكوكب في [illegible] انه جبل بين اليمامة والبصرة وطمار المكان المرتفع وفي بعض النسخ بعد طمار وبار وفي القاموس بار ارض باليمن قوله وليس فيهما الا سببان هذا الكلام في قوة قوله وليس فيهما ما يوجب البناء كان المناسبة في الوزان لا يوجب البناء الا في المبني كلاب وسحاب بل فيهما ما يوجب الاعراب اعني العلتين رح فقول الفاضل المحشي فيه انه لو اريد انه ليس فيه شيء الا السببان فهو ظاهر المنع اذ فيهما الموازنة وان اراد انه ليس فيه موجب بناء الا السببان ففيه انهما ليسا موجبي بناء وفيهما وزان فعال وهو يوجب البناء فالصواب وليس فيهما الا الوزن والوزان لا يستقل بايجاب البناء مردود قوله تحصيل سبب البناء وذلك لان تقديري الاعراب والبناء في جميع الامثلة مستقيمان لكن قد يترجح احد التقديرين لغرض والغرض في ذي الراء قصد الامالة اذ هي امر مستحسن للصحيح للامالة هنا كسر الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب منع الصرف لم يكسر واذا كسر بني وايضا واما كون العلل الثلاث موجبة للبناء فلان الاسم بسببها يثقل ثقلا تاما كالفعل فمنع منه جميع انواع الاعراب كالفعل وقد سبق الكلام مجملا واما على ما ذكره المصنف فلان تقدير العدل فيه يجعل مشابها لنزال بمعنى انزل قوله معربا غير منصرف كقطام وحذام وانما كان العدل تقديرا اذ ليس لنا ما علمية وخادمية عند منهما فطام وحذام كما ثبت لنا عامر المعدول عنه عمر قوله انما هو لمحل اه فهم من هذا التحقيق الجواب عن ما اعترض المشهور وحاصله ان تقدير العدل كما اوجب البناء في ذوات الراء فليوجبه في قطام ونحوه وحاصل الجواب ان العدل

بحيث العاصل

يعني جعلهما مستقلين

الذي قدر للبناء في فوات الزائد قوة اثر بها في البناء لان ابنية العدل لها اصالة واما عدل قطام ونحوه فالعدل على التقدير
فليس فيه تلك القوة والاصالة فلم يؤثر في البناء قوله الربع محمله قال السيد ركن سمعت لنسخة لهذا الكتاب مقروءة على المصنف ولم يكن
فيها لفظ قدام فسالت قارئها عنها فقال حذفها المصنف عند قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها المقصود قوله ولكون
كون الاسم الخ ان الوصف في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما ان يكون الوصف بمعنى الصفة وهو الاسم الدال على ذات مبهمة
ماخوذة مع بعض صفاتها وثانيهما ذكره الشارح وهو ما هو مانع منع الصرف لانه حالة في الاسم الغير المنصرف لا الصفة لانها غير الاسم
الغير المنصرف لاصلية فلذا اختاره الشارح قوله موصوفة بالاربعية ناقشه استاذنا الحرفوشي وقال الدماميني [illegible] الا انها في حد
ذاتها متصفة بالاربعية فهو لازم لمعناها سواء لوحظ او لم يلاحظ والموصوفية لا تكون الا باعتبار الملاحظة وهذه مناقشة لفظية
لا تليق بارباب هذا الفن قوله لا العرضي اذ قال الفاضل الهندي لم يتعرض دليل قاطع على ان الوصف العارضي غير معتبر في
منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله للتاء
فانه يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف ثم اطال الكلام كما هو دابه وطريقة الجواب ان المراد من التاء في شرط وزن الفعل
هو تاء التانيث وتاء اربع ليست للتانيث ولهذا يقال مررت بنسوة اربع في صفة المونث بدون التاء واليه المراد في شرط
وزن الفعل في اسود عند غلبة الاسمية مع قبوله التاء كما في للحية الانثى اسودة واربع لا يقبلها عند الاستعمال في المعنى الوصفي
قوله او زالت عنه ولكن بقي منها شيء لقرينة الاشارة المذكورة فانه قد اختص ببعض افراد ما كان له سابقا فلا يرد ما قيل ان
الزوال قد لا يفيد في تاثير الوصفية الاصلية كما اذا زالت الوصفية بالعلمية فانه لا تاثير للوصفية مع العلمية بالاتفاق فالكلام
على اطلاقه ليس على ما ينبغي انتهى قال فلا تغتر الفاء للنتيجة او التفريع قوله ولم يجيء استعمالها لما او فيت من اختصاصها
ببعض الافراد فبان بهذا ضعف قول المص في شرح قوله بعد وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت
استقلالها من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحقيقها يعني بل لا يستدل له في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود
الغالب لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذا رب مسمى باحمر كان فيه
الحمرة ام لا حتى انه يجوز في سود ان يسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر تقليبه فاذا لم يعد تحقيقا لم تعتبر في منع الصرف قوله من
الفعوة وهي منتفخ الرجل اذا سار خلقة قوله ذي خيلان بكسر الخاء وسكون الياء جمع خال والطائر [illegible] وهو طائر
اخضر يحاط [illegible] حمرة لصول على كل شيء كذا قال الفاضل المحشي قوله بتقدير الامكان اشارة الى انه قد يتصرف في الاعلام
العجمية بالترخيم ونحوه وعدم التصرف في الاعلام اذا كانت اعلاما في لغتهم واما ان كانت في غير الكلم العربية فربما تصرف
العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف ان استثقلوها كما في جبرائيل وميكائيل وارسطاطاليس فقالوا جبريل
وجبرال وجبريل بكسر الجيم وميكال وارسطو وارسطاطاليس ونحو ذلك لوروده على غير اوزان كلمهم الخفيفة وتركيبهم ذا ما
المناسبة مع عدم مبالاتهم بالتبس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شئت قوله والتانيث المعنوي وهو ما كان
بتاء مقدرة قوله لتخرج الكلمة من ثقل او ثقل فاعل يخرج وحاصله ان غير المنصرف لما حصل فيه علتان ثقل فشابه الفعل
فمنع منه الكسر على ما سبق فاذا كان الاسم ثلاثيا ساكن الوسط وهو غير ثلاثي حصل فيه نوع خفة فيذهب منه ثقل احد العلتين

فلم يشابه الفعل لكن الحرف الرابع عادل خفة الوسط وازاله وجبر حركة الوسط تنزل خفته لان حركة الوسط
قائمة مقام الحرف الرابع وهو منزل منزلة تاء التانيث واما وجوب منع صرف ماه وجور فلان فيه ثلث علل فاذا

عادل احد الاسباب خفة الوسط بقي سببان ولا ريب انهما كافيان لا يقال لو عادلت العلمية خفة الوسط لم يبق الا العجمة لان
التانيث غير مؤثرة عند عدم العلمية فيجوز صرفها لانا نقول العلمية لا تزول لا يعتبران كانتا مؤثرتين عند تصور ذلك الا ان خفة الوسط
تزول تعقل العلمية فهي باقية فاذا كان كذلك كان التانيث مؤثرا قوله علمين لبلدتين من بلاد فارس قوله لان الحرف الزائد
اه قال الفاضل المحشي ... فيما هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزائد على
الثلاثة سادسا او سابعا لان موضعها في كل اسم فوق الثلاثة نحو ... وقد تكلف بعض النحاة وقال المراد خصوص الحرف الرابع
فان بيان القوم مبني على حروف ميزان التصغير وما هو بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان التصغير اربعة لا غير قال فشرطه
الزيادة اه ولا يقيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل بسبب تقدير علامة فنزل المذكر لمكانه
في الموضع العلمي ذلك الامر الضعيف الا اذا ... علامته حرف قوله باعتبار معناه الجنسي تعليل لتانيثه المعنوي

اي انه سمع من العرب تانيثه وهو اجراء احكام المؤنث عليه من الاشارة وارجاع الضمير ونحو ذلك وذلك بسبب كونه اسم
جنس يطلق على الكثير والكثير جماعة فتانيثه كتانيث الجمع لكن اطلاقه على الكثير على سبيل النوبة لا على سبيل الاجتماع ومثاله
عقرب قوله والتانيث الحكمي وهو الحرف الرابع لانه في حكم تاء التانيث قال المعرفة اي التعريف لا ... الذي المعرفة
هو الاسم الذي عرض له التعريف كاحمد مثلا وعلة منع الصرف انما هو التعريف العارض لذلك الاسم فالمراد من المعرفة
التعريف مجازا او الاشتراك لبعيد واضافة العلية الى التعريف بيانية قوله الياء مصدرية وهي المصدر للنوع وكانه قال
التعريف شرطه ان يكون تعريفا بالعلمية قوله كما جعل البعض وهو جار الله الزمخشري قوله لان فرعية التعريف اه انك
قد عرفت ان كل علة فرع لاصل حتى انه اذا كان فيه علتان حصل فيه فرعيتان فيمتنع من الصرف وفرعية التعريف للتنكير
اظهر من فرعية العلمية له لانهم بينوه بقولهم لانهم فكك تقول رجل ثم تقول الرجل وذلك يفيد فرعية مطلق التعريف للتنكير
في ضمن بعض انواعه الذي هو المعرف باللام لا خصوص التعريف العلمي للتنكير بواسطة كونه معرفة والتعريف فرع التنكير بواسطة
المعرف باللام فالتعريف فرع بواسطة والعلم فرع بواسطتين ويمكن اثبات الفرعية في العلم ايضا فان الاعلام المنقولة
عن معنى الوصفية بسبب العلمية فروع للنكرات التي هي اصلها وذلك هي كثير فتحقق الفرعية للعلم ايضا بالنسبة الى النكرة في ضمن
بعض الانواع لكن ذلك في مطلق التعريف اظهر قوله اسم جنس وهو لفظ رومي موضوع في تلك اللغة لجنس الجيد
جعله العرب لقبا لعيسى راوي نافع بجودة قراءته قوله لتصرفاتهم في كلامهم اي في كلام العرب كادخال اللام والاضافة ثم
اذا لم يتصرف فيه بادخالهما ناسب ان لا يتصرف فيه بادخال التنوين ايضا لانها من مقولة واحدة في كونها لا تمام
الكلمة قوله لو سمي به مثل يكلم لانه كان في العجمية بالكاف وتصرفت فيه العرب بابدال الكاف جيما وضعفت عجميته فلو جعل علما
في لغة العرب لم يمتنع من الصرف لتصرف العرب فيه حتى مار كانه من جنس كلامهم لعدم علميته لا حقيقة ولا حكما قوله
باعتبار العلم وذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند وعلله قاسي العجمة على التانيث ادخله على ذلك تحتم منع الصرف في ماه وجور

قوله لانه آه تذکیر الضمیر الراجع الی العجمة باعتبار انها سبب والمراد من الامر المعنوی ان لا علامة له فی اللفظ ولا
فاسباب منع الصرف امور معنویة قوله واما التانیث اه جواب سوال وهو ان التانیث المعنوی کیف اعتبر مع سکون
الوسط فی هند وفی زینب منع صرفه ولم تعتبر العجمة معه فی نوح مع کونهما مشترکین فی کونهما امرین معنویین وحاصل الجواب ان
علامة التانیث فی هند واشباههما وان کانت مقدرة الا انها تظهر فی بعض الاحوال کحال التصغیر وشبهه فلمنع قوة
قوله اسم حصن فی القاموس هو قلعة بین بردعة وکنجه وعلی التقدیر یجوز ان یکون منع صرفه للعلمیة والتانیث من حیث
انه اسم للبلدة قوله وانما حسن التفریع اه جواب لاعتراض الشارح الهندی حیث قال ولم یذکر نتیجة الشرط الثانی بل ذکر
نتیجة الشرط الاول نظرا وکان الاولی ان یقول فنوح وفرید منصرف وشتر وابراهیم ممتنع وحاصل الجواب انه لما کان
فی انصراف النوح خلاف وکان المختار عنده انصرافه نص علیه بالذکر قوله والاولی التقدیم اه لان الوجود اشرف من
العدم وکذا ما هو متفرع علیه قوله واعلم آه هذه فائدة مشهورة لکنها منقوضة بنحو شیث وعزیر فانهما منصرفان کما نص
علیه الشموس قوله قرنه معه حیث قال محمد وصالح وشعیب ونوح ولوط وهود فقرن هودا بنوح لا بشعیب فلو کان
هود اعجمیا لقدمه علی نوح وجعله مقارنا لشعیب قوله الجمع ای الجمعیة لانها العلة المانعة من الصرف وهی کون اللفظ
دالا علی احاد مقصودة بحروف مفردة بتغییر ما قوله وهی الصیغة التی کان اوله سواء کانت علی وزن مفاعل ومفاعیل
ام لا فیدخل فیه جعافر وجماهیر والمشهور فی هذا مفاعل ومفاعیل وکان المراد وزن العروضی لا التصریفی نص علیه
الفاضل الهندی قوله فی بعض الصور کاکالب واساور واناعیم علی ما عرفت قوله فانها ما تیسر لها فالمنتهی فی عبارة المص
بمعنی الانتهاء وقال صاحب الکشاف انه قام مقام علتین لا لانه علی هذه الصیغة بل لانه مفقود النظیر فی الاحاد وما
قاله منقوض بافلس واکلب واجمال قوله جمع امین وهو نقیض یمین قوله علی صواحبات فی قوله عم انکن صواحبات یوسف
قوله وانما اشترطت ای اشتراط ان یکون علی تلک الصیغة لتکون صیغته محفوظة عن قبول التغییر الحاصل بسبب جمع
جمع التکسیر قوله خالیة عن تاء الغرض من هذا ان شرط الجمع ان یکون بغیر تاء التانیث فالتعبیر عنها بالهاء الا باعتبار
الصفة المقدرة ای ما کانت تاء التانیث وانقلب هاء فی الوقف هاء او اراد بالهاء التاء من قبیل مجاز المشارفة قوله
والمراد بها ما فیه لطافة لا تخفی قوله فلا یرد نحو فواره فان هاءه اصلیة لانه جمع فاره لیست للتانیث فهو غیر منصرف وقال
الحاذق قوله علی زنة کراهیة وتشابهها فی المعنی ایضا من حیث جمعیة المشبه ومصدریة المشبه به وکون المصدر فی معنی الجمع
من حیث الجنسیة وکون الجنس حقیقة لکل الافراد محتملا له قوله ولا حاجة الی اخراجه اه دفع لاعتراض السید رکن الدین
حیث قال ولو قال بغیر هاء ویاء النسبة لکان اصوب لئلا ینتقض بمثل مدائنی فانه صیغة منتهی الجموع بغیر هاء مع انه منصرف
والجواب ظاهر قوله بخلاف فرازنة ای انه یحتاج الی الاحتراز عنه لانه جمع مع انه منصرف قوله فرزین او فرزان معرب
معرب قال الفاضل الهندی هو علم قوله واما فرازنة فمنصرف ههنا سوال استشکل بعض الافاضل وهو ان
الانسب ان یاتی بفاء التفریع ویقول ففرازنة منصرف والمقام لیس مقام اما لانه لیس مقام تفصیل وحل الاشکال
ان شرذمة من النحویین ذهبوا الی ان تاء التانیث لا تخل بالصیغة لانها زائدة علی البنیة فوجودها کعدمها واما

ارادہ اجمالہ بشرط او لا ان یکون بغیر ہا و اکرہ ثانیا بقولہ واما فرازنہ ای ما یکن من شئی فرازنہ منصرف علی افادۃ سیبویہ فی

قولنا ما زید منطلق وقد تقدم الکلام فیہ ویمکن ان یاتی ان مساجد و مصابیح عدیلان لانہ عنی کما قال ما مساجد و مصابیح غیر منصرف واما فرازنہ فمنصرف قال حضاجر علما منصوب علی الحال من حضاجر مع انہ مبتدا جوزہ ابن مالک وکان لتشابہ انکارہ والاخبار علیہ وجوز بعضہم ان یکون حالا من المستتر فی غیر منصرف وجاز ان یتقدم معمول ما اضیف الیہ غیر اذا کان بمعنی النفی فانہ فی قوۃ لا وفیہ تکلف ظاہر یطلق علی الواحد والکثیر اطلاقہ علی الکثیر لیس کاطلاق الجمع بل علی واحد واحد فہو لیس باقی جمعیۃ قولہ لا الجمعیۃ الحالیۃ او بنہ بہذا علی ما یتوہم من عبارۃ اعم من ان منع الصرف بجمعیۃ الاصلیۃ لا لکونہ منقولا عن الجمع وعلی ہذا فقول المص لانہ تعلیل للمحذوف قولہ مثنی لضبعان فی الحاشیۃ الضبع ہی الانثی والضبعان ہو الذکر والجمع ضباعین کسرحان وسراحین انتہی قولہ والا لکان ابعد منیا منصرفا علی ما ذہب الیہ المص فی قولہ وما فیہ علیتہ مؤثرۃ اذا نکرہ صرفہ وان کان فیہ خلاف قولہ غیر مسلم بذا انسا وانما یفہم من الحاشیۃ المنقولۃ عنہ انہ ان کان حقا فی نفسہ کما صرح بہ صاحب الصراح والقاموس قولہ تقفیت اہ اے تخاصمت وفی ہذا التقریر اشارۃ الی وجہ تقدیم المص بحث حضاجر علی سراویل قولہ لا علی زیادۃ سبب آخر المقصود من ہذا الکلام رد کلام صاحب المتوسط حیث قال ان ہذا الجواب یستلزم ان یکون علل منع الصرف عشرۃ فان الحمل علی المواز زیادۃ علی التسعۃ المذکورۃ قولہ فکانہ سمی آہ انما قال کانہ لان السروالۃ لم تجی بمعنی قطعۃ من السراویل بل جاء بمعنی قطعۃ من الخرقۃ فتکون مفردۃ مفروضا قولہ والدواعی مثال الجمع المنقوص الواوی فانہ جمع داعیۃ وہی فی الاصل داعوۃ من الدعوۃ قولہ فی حالتی الرفع والجر اشارۃ الی انہما منصوب علی الظرفیۃ والعامل فیہما المماثلۃ المستفادۃ من الکاف قولہ فذہب بعضہم وہو الاخفش قولہ لان الاعلال آہ فلان الاعلال بسبب محسوس وہو الاستثقال فیکون اقوی ومنع الصرف بسبب امر معنوی فیکون اضعف قولہ بناء علی ان الاصل تعلیل القول والتنوین ہے ینبغی ان یتق بالضم بلا تنوین لوجود الجمعیۃ فی الاصل الا انہ بنی الاعلال علی ما ہو الاصل فی الاسم اعنی الصرف قولہ وذہب بعضہم وہو سیبویہ ولیس قولہ مبنیا علی تقدیم منع الصرف علی الاعلال کما قالہ بعضہم والا لوجب الفتح فی قولک مررت بجواری کما فی اللغۃ القلیلۃ الخبیثۃ بل الاصل عندہ جواری بالتنوین والاعلال مقدم منع الصرف محذوف الیاء للساکنین ثم وجد بعد الاعلال صیغۃ الجمع الاقصی حاصلۃ تقدیرا لان المحذوف للاعلال کالثابت فحذف تنوین الصرف فخاف رجوع الیاء لزوال الساکنین فی غیر منصرف المستثقل لفظا لکونہ منقوصا فعوض التنوین من الیاء قولہ وفی لغۃ بعض العرب استقبحہا الفاضل الرضی ووجہہ ان الجر یدخل علیہما فیکون فی موضع الجر مفتوحا عند امتناع علی ہذا اللغۃ ورد قول الفرزدق شعر ولوکان عبد اللہ مولی ہجوتہ ولکن عبد اللہ مولی موالیا وبہ استعمال الفرزدق دلالۃ علی فصاحتہا وعدم قبحہا لان ظاہر البیت حجۃ لعبد اللہ فاختار اللغۃ القبیحۃ الخارجۃ عن الفصاحۃ وجوز بعضہم ان یکون الیاء ضمیر المتکلم والالف للاشباع وفیہ انہ لا وجہ ح لحذف اللام من الکلمۃ الا ان یقال حذف لضرورۃ الشعر وحذف یاء المتکلم وعوض الالف عنہ کما فی یا غلاما قولہ لیامن عن الزوال الحاصل بسبب الاخلال بحال وان لا یکون باضافۃ ای لا یکون مرکبا اضافیا کغلام زید قولہ الی العرف او الی حالہ علی اختلاف الرأیین کما سیاتی قولہ لان الاضافۃ

التركيب الاضافي فلا ترد المناقشة في قوله فكيف يؤثر في المضاف اليه بان المؤثر هو التركيب لا الاضافة قوله كما مركبا من مسند
ومسند اليه كتابط شرا وهو لقب جابر بن ثابت والسبب في تسميته تابط شرا قال التبريزي لانه اخذ سيفا وخرج الى نادي
قومه فقالوا تابط شرا وقيل قالت له امه يوما ان الغلمان يجيئون لاهلهم الكماة فلا تفعلت كفعلهم فاخذ جرابه ومضى فملاه افاعي
اتى متابطا به اي جاعلا تحت الابط فالقاه بين يديها فخرجت الافاعي تسعى فولت هاربة فقالت نساء الحي ما الذي كان
ابنك متابطا به فقالت تابط شرا وقيل انه راى كبشا في الصحراء فاحتمله تحت ابطه فجعل يبول عليه طول طريقه فلما قرب من
الحي ثقل عليه الكبش حتى لم يقله فرمى به فاذا هو الغول فقال له قومه ما كنت متابطا يا ثابت فقالت الغول قال لقد
تابطت شرا فسمي بذلك كذا في الاغاني قوله من قبيل المبنيات هذا عند المص وجماعة من المعربات المحكية بحالها عند
آخرين فلا يصح ان يحكم بعدم الصرف وان لم يظهر اثره لفظا لكن لا فائدة في منع صرفه ح قوله علمين قيد لخمسة عشر وثمنة
عشر الا ان سيبويه ونفطويه مشهوران بالعلمية واعلم ان ابن الدهان ضبط المركب من المبنيات في غرته في سبعة اقسام
الاول اسم بني مع اسم نحو خمسة عشر ونحوه الثاني اسم بني مع صوت نحو سيبويه الثالث فعل بني مع اسم نحو حبذا الرابع حرف
بني مع اسم نحو لا رجل الخامس حرف بني مع فعل نحو هلا السادس صوت بني مع صوت نحو حيهلا السابع حرف بني مع حرف
نحو بلا وزاد قوم قسما اخر فقالوا فعل بني مع حرف نحو يضربن وتضربن وهذا يستغنى عنه بعلم قوله كانه اكتفى انما قال كان لان قد
ذهب بعضهم الى ان خمسة عشر علما معرب غير منصرف فلعل المص وافقهم في منع الصرف فح لا بد من ادخالها لا اخراجها قوله على البلدة
فيه انه اذا كان كذلك فيجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث فلم يكن قطعيا في تاثير التركيب في منع الصرف قوله المعدود ان
آه ان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب فلم خصصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون
الخاص لا لمطلقهما فاحتاج ههنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون سائر المواضع قوله في منع دخول
تاء التانيث عليهما ضمير التثنية يحتمل الرجوع الى الفي التانيث او الالف والنون او كليهما وعلى التقادير المراد اشتراك المشبه
والمشبه به في هذه الصفة هذا واعلم ان المبرد قد ذهب الى ان جهة الشبه ان النون في الاصل كانت همزة بدليل قلبها اليها
في صنعاني وبهراني في النسبة الى صنعاء وبهراء وفيه ما لا يخفى اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها
واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة بينهما قوله للنحاة
خلاف آه اعلم ان ذلك كلام الشارح الرضي يدل على اتفاق النحاة على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف
التانيث وانما اختلفوا في انها هل تحتاج الى سبب آخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه
وذلك الاخر اما العلمية واما الصفة واليه ذهب الاكثرون او انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر واليه ذهب بعضهم
فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط للالف والنون اذ بها يمتنع عن زيادة التاء والوصف عنده في سكران
لا سبب ولا شرط والحق مع الشارح فان الخلاف واقع في الموضعين والمذهب الاول من المذهبين المذكورين في الشرح
هو مذهب الكوفيين نبه عليه كثير من ائمة الفن [illegible] له هو المذهب الثاني لان وجه [illegible] اما غير ظاهر
قوله يعني به ما هي الصفة بقرينة ذكر الصفة قبله وقوله فان لا [illegible] بيان لان الاسم المقابل لها شامل للصفة

اليه فلا يصح ح ذكره اقوله او شرط ذلك الاسم بعيد من سياق الكلام قوله للزوم زيادة تماثيلها بالتاء الاول باعتبار المذهب الاول والثاني باعتبار المذهب الثاني قوله او صفة عطف على انه عطف او على عالمين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان لان التقدير وان كانت صفة فشرطه انتفاء فعلاء وليس هذا مما جوزه المص كما يحكي في باب العطف قوله ليصح مشابهتهما هذا التعليل انما يصح بالنظر الى المذهب الثاني وهو ان مانعية الالف والنون انما هو باعتبار المشابهة لالف التانيث واما بالنظر الى المذهب الاول فلا فان قبول تاء التانيث وعدمه لا مدخل له في تحقيق الفرعية لما زيد عليه وعدمها قوله عريان بضم العين وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصود انما المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفونه اذن فعلان فعلى وهذا دليل قوي على ان المؤثر الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يطلق على غيره ولم يستعملوا منه مؤنثا لا من لفظه اعني بالتاء ولا من غير لفظه اعني بالتاء ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف قوله لانه ليس له مؤنث فعلى لا يكون فعلانة يعني قطعا لا بالنظر الى الاستعمال ولا بالنظر الى الاصل وضع الصيغة بخلاف الرحمن فانه بالنظر الى الاختصاص الاستعمالي بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل جانب المبهم الى جانب الوجه الراجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء الاغلب الحاق المشكوك بالاكثر انسب كذا في ارشاد الحواشي فايدة تناسب هذا البحث قيل جاء رجل اسمه حيان فقيل للملك اينصرف حيان او لا ينصرف فقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف والا فينصرف ووجهه فقوله بانه ان اكرمه فكان احياه فيكون من الحياة فلا ينصرف للعلمية والالف والنون وان لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون مشتقا من الحين اي الهلاك فينصرف قال بعضهم فعلى هذا ففي رحمن والذي يترجح عندي صرفه وصرف كل ما شك فيه هل صرفته العرب ام لا لان الصرف هو الاصل فلا يعدل عنه الا لدليل قطعي قال الجنس فان قلت كيف يستقيم حال استعمال الرحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى نبهوا امرهم فيه على المعقول ولم يكشف احد منهم عن المعمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى قوله وهو كون الاسم آه الغرض من هذا الكلام دفع ما يرد على ظاهر عبارة المتن وهو ان اضافة الوزن الى الفعل تقتضي اللام فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل ففيه تكرار لا طائل تحته وحاصل الدفع ان الاضافة لمجرد النسبة الرابطة بينهما لا لاختصاص وهذا هو المراد لقوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل اي ثبت للفعل ويعد من اوزانه وان عد من اوزان غيره فقوله وزن الفعل اي وزن منسوب الى الفعل فالاختصاص ح بالخبر ليفيد الاختصاص الذي لم يفهم من المبتدأ ولو ابدل اللام بلفظ يعد بلفظ ينسب ونحوه لكان اظهر قوله من التشمير هو المرء رجاء واحصل على الغرض الحاج لمحدوبتا ومر عنها في السير قوله بذر على ما في القاموس انه علم لبئر بمكة شرفها الله تعالى ومناد الفتحة اشرف قوله وعثر لموضع في القاموس هي مأسدة ومعناه الفعل جعله ذاكية قوله جضم لرجل قيل هو عمر د

بن تمیم ومعناه الفعل الاکل او الاکل بالقطع الا فراس لا الفم قوله الا نحو تقم اسما لبطن معروف و هو العنبر ادجواب سؤال هو ان تقم وشلم من اوزان الفعل وهو انهما اسمان ولم ینقلا من الفعل الی الاسم لعدم استعمالهما فعلا وحاصل الجواب انهما اسمان عجمیة نقلت الی العربیة والاختصاص من المذکور مشروط بکون ذلک الاسم من اللغة العربیة فلا یقدح وجوده مثل هذه الاشیاء فی اختصاص وزن الفعل بالفعل فهما غیر منصرفین للعجمة ووزن الفعل قوله غیر مختص بالفعل لوجوده فی الاسم کثیرا نحو حجر وشمر ونحو هما قوله بناء المجهول فانه لم یجیٔ فی الاسماء الا الفاظ قلیلة ملحقة بالعدم وهو الوعل لغة فی الوعل ورسم بمعنی الاست ودئل علم قبیلة

قوله الا بعض النحاة وهو عیسی بن عمر فانه منع من الصرف ما کان منقولا من الفعل مستدلا بقول الشاعر شعر انا ابن جلا وطلاع الثنایا متی اضع العمامة تعرفونی قال بدر الدین لا حجة فیه لانه محمول علی ارادة انا ابن رجل جلا الامور وجربها فجملة جلا من فعل وفاعل فهو محکی لا ممنوع من الصرف والذی یدل علی ذلک اجماع العرب علی صرف کعسب اسم رجل مع انه منقول من کعسب اذا اسرع انتهی وسیاتی ضعف هذا الکلام انشاء الله تعالی فی باب العلمیة قوله ویکون غیر مختص بالقرینة المقابلة فان من هذا القسم فعل ووجوده فی الاسم اکثر منه فی الفعل لان کل فعل ثلاثی لیس من الالوان والعیوب لم یجیٔ افعل منه فعلا نحو احمر حمر واعور عور وهما اسمان واما افعل التفضیل فلم یجیٔ الا ماضیا من بعض الافعال الثلاثیة کاخرج واذهب لا من کلها فلم یجیٔ نحو فتل والنصر والظاهر ان او منها بمعنی الخلو لا بمعنی الجمع فان النسبة بین الشقین عموم من وجه لافتراقهما فی شمر واحمر واجتماعهما فی یزید ویشکر قوله ای اول وزن الفعل وهذا هو الظاهر لانه المذکور سابقا الا ان فیه ارتکاب مجاز فان وزن الفعل عبارة عن الهیئة الحاصلة للفظ من ترتیب الحروف والحرکات والسکنات وقد یعبر عنها الشارح بالسکون والهیئة من حیث هی لیس لها اول وآخر حتی یقال ان الزیادة فی اوله فلذا صرف الضمیر عن الظاهر لیتبقی النسبة محفوظة حقیقیها وقال واول ما کان الخ وهو الاسم فان له اولا حقیقة قوله ای زیادة حرف او حرف زاید لف ونشر علی ترتیب اللف فالاول بالنسبة الی وزن الفعل فان الزیادة صفة عرضیة لعرض الحرف الزاید فتنسب الی وزن الفعل التی هی هیئته کما عرفت والثانی بالنسبة الی ما کان علی وزن الفعل فانه عبارة عن الاسم الذی هو مرکب من الحروف فیناسبه الحرف الزاید وغرض الشارح من هذا التقدیر دفع الاعتراض الذی اورده الفاضل الهندی بقوله فان قیل اول احمر مثلا هی الزیادة فیتحد الظرف والمظروف وحاصل الدفع انا اذا قدرنا زیادة حرف فلا نحتاج الی جعل الزیادة صفة للاول فی قولک الحرف الاول من احمر زاید ویجوز نسبة الصفة الی موصوفه الحقیقی کما تقول العلم فی زید واما اذا قدرنا حرف زاید فلان بین قوله اوله وبین الحرف الزاید عموم من وجه فان الحرف الاول من الاسماء التی علی وزن الفعل قد یکون زایدا کاحمد ونرجس وقد یکون اصلیا کنهشل فانه وزن فعلل والامران الاذان بینهما عموم من وجه یجوز ان ینسب احدهما الی الاخر لغی کما یقال البیاض فی المعشوق احسن من الیاقوت فی صفائه فتامل فی هذا المقام فانه من مزالق الکتاب قال کرلاوته ای مثل هذا التقدیر لیوافق ما سبق قوله ای حال کون وزن الفعل الخ فیه نشر علی ترتیب اللف کما عرفت والحال من المضاف الیه لانه یمکن حذف المضاف واقامة المضاف الیه مقامه فانه اذا قیل فی اوله زیادة جاز فیه زیادة وهو من قبیل اتبع ملة ابراهیم حنیفا قوله لاختصاصه الخ ای لاختصاص هذا الاتحاد

بالاسم فان الداخلة على الاسم هي الساكنة نحو ضربت قوله واسميه به رجلا فانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مع قبوله التاء لكنه يقبلها على خلاف القياس اذ القياس ان يلحق التاء للمؤنث دون المذكر فظني انه لا حاجة الى هذا التقدير لانه حال التسمية لا يقبل التاء اذ الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان انما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان الصرف الربع احدهم اصالة الوصف ودفع كلام الفاضل الهندي الذي تقدم قبل هذا مع الجواب عنه قوله واحمر زيد لك اي القوة مؤثرة قوله يواحد من الجماعة المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب ان لا ينكر المشترك بين ثنين وحقيقة التنكير في هذا القسم ان لفظ زيد موضوعة لواحد شخص فاذا اريد المسمى بالزاء والياء والدال صار اسم جنس متناول المباين دخل فيه كل من سمي به فخرج عن العلمية قوله الوصف المشتهر قيد الاشتهار باعتبار الاغلب والا يجوز ان يأول بوصف غير مشتهر لقرينة قوله اي ظهر يعني ظهر من غير بيانه بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها ولذا اختار تبيين على بين قوله استثنا مما يقتضي الاستثنا الاول اي استثنا من مآل الكلام لانه لا يرد قوله لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الى انه لا تجامع غير ما هي شرط فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذي هو مآل الكلام فالمستثنى متعدد وكذا المستثنى منه اذا عرفت هذا علمت ان ما ذكره الفاضل اللاري تكلف قوله كما في ثلث واحمر فان في ثلاث العدل وفي احمر وزن الفعل وليست فيهما العلمية فلو كانت شرطا فيهما لم تنفك عنهما بحال قال ههنا مقصود ان اشارة الى جواب سؤال وهو ان يقال اذا لم تكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل فجاز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكر زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل فيكون غير منصرف فاذا لم يبق كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف فاجاب بان العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان بشهادة التتبع والاستقراء لما قد عرفت اوزان العدل وليس شيء منها على اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف وهو كونه مختصا بالفعل او اوله زيادة كزيادته قوله اي لا يوجد شيء آه هذا التقدير رفع ما يرد على ظاهر عبارة المصنف لان الاستثناء فيه مفرغ فالمستثنى منه المقدر اما شيء ما او سبب ما من هذين السببين والاول ان خلاف الواقع اذ يوجد مع العلمية غيرهما من اسباب منع الصرف والثالث يستلزم اتحاد المستثنى مع المستثنى منه وتوضيح الجواب ان العدل ووزن الفعل اذا قيسا الى العلمية بالتحقق معها فاما ان يتحققا معها فتجتمع الاسباب الثلاثة او يتحقق معها احدهما فقط اما العدل فقط او وزن الفعل فقط فالتحقق مع العلمية احتمالان عند العقل الا ان الواقع في نفس الامر الشق الاخير اعني ما يكون في ضمن احدهما فقط واما الشق الاول اعني ما يكون في ضمن مجموعهما فمجرد احتمال عقلي لا وجود له فالمستثنى منه المفهوم العام المنقسم الى الامرين وذلك المفهوم العام المشار اليه بقوله اي الامر الدائر بين مجموع آه هو وجود العلمية مع هذين السببين لانه الذي كان دائرا بين هذين الاحتمالين في نظر العقل والمستثنى هو احد هذين الاحتمالين بعينه وهو ما في ضمن احدهما المأخوذ بشرط لا اي بشرط انتفاء الاخر لا لا بشرط حتى يشمل مجموعهما بناء على ان تحقيق الامرين يتضمن تحقق احدهما في ضمنهما الا انه مع تحقق الاخر لا مع انتفاء الاخر والمقصود هو الثاني لا الاول هذا تحقيق الكلام في هذا المقام ولا يلتفت الى ما قال بعض اهل الحواشي فانه اشبه شيء بالغواشي قوله من حيث هو سبب فان الاسم الذي فيه العلمية والتانيث اذا نكر زالت علمية بالذات واما التانيث فباق الا انه يوصف بسببية وكونه معتبرا في منع الصرف بزوال منه بزوال العلمية فلذا قال لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب واعلم ان اقصى ما يكون

اجتماعه من العلل العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في آذربيجان وبزيل تاثير الجمع بزوال العلمية لان المشروط لا يؤثر بدون الشرط قوله امر من صمت يصمت مثل نصر ينصر قوله امر غير محقق لا يخفى ما فيه من الاول فدليله اصمت بكسرتين من صمت يصمت بضم العين لكن جاء امره بكسر الهمزة وان لم تشتهر هذه القاعدة قال الفاضل المحشي اصمت علم للمفازة سميت بلفظ اصمت بفتحتين مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يامر كل صاحبه بالصمت ولا يمكنه حفظ لسانه عن التلفظ من غاية الاضطراب فاصمت غلط لا معدول انتهى ولا يخفى ان هذا الكلام من قبيل محال وخالف سيبويه الاخفش نقل عن القاموس ان سيب فارسي وهو التفاح ومنه سيبويه اي رائحته وهو لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي ونقل انه كان صاحب رغبة بالتفاح بحيث لو راه صدر منه بلا اختياره صوت فجعل سيبويه لقبه ويريد ذلك ما ذكر من ان اسم صوت قوله ولما كان قول التلميذ آه رد لما نقله الفاضل الهندي عن بعض الشراح حيث قال قيل الاولى ان يرفع الاخفش لان سيبويه استاذه ونسبة المخالفة الى الاستاذ غير ملائمة لرتبته قوله لما ذكره من القاعدة اعني قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف قوله لكونه بمعنى كل فاذا قامت القوم اجمعهم فمعناه جاء القوم كلهم سواء كانوا مجتمعين ام لا فوصفيته ضعيفة بسبب غلبة الاسمية عليها والوصفية الضعيفة الزائدة لم يعتبر بها سيبويه ولا الاخفش قوله افعل اسما اي كان اسما كالاسم الكائن عن الصفة كاشهب واشكل فاذا قلت زيد افضل يخيل الى السامع ان هنا زيد لقبه افضل فهو بعد التنكير منصرف بالاتفاق قوله ان كان صفة آه فان من نص في الوصفية بحيث لا يكون لاحتمال الوصفية مجال فاذا سمي رجل بافضل من فهو بعد التنكير غير منصرف بالاتفاق بسبب الوصفية ووزن الفعل فعلى هذا لا بد ان يكون مثل هذه الصورة مستثناة عن القاعدة المذكورة مع انه داخل في المراد بنحو احمر فيكون منصرفا عند الاخفش وغير منصرف عند سيبويه وليس كذلك بل غير منصرف بلا خلاف فلا بد ان يعتبر نحو احمر ما يكون الوصفية قبل العلمية ظاهرة ولم يكن معه في اللفظ ما يكون لصفاتي وصفية بعد العلمية كذا قال بعض الافاضل وظني انه غير وارد لان مثل هذا غير داخل في باب احمر على ما سياتي قوله زالت وصفيته لان سيبويه يعتبر ذلك الزائل بخلاف افضل من فان وصفيته محققة بسبب من التفضيلية فاين احدهما من الآخر قوله قد زالت بالكلية فان احمر حال العلمية علم لذات ويجوز ان يكون متصفة بالسواد فاذا نكر فالمراد به المسمى باحمر وان كانوا كلهم متصفين بالسواد نعم اذا جعل مثل احمر علما للذات المخصوصة الموصوفة بالحمرة لم تزل الوصفية عنه بالكلية الا ان يقال بما في اسود وارقم قوله واما الاخفش آه قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف قوله وهذا القول اظهر فان المعدوم من كل وجه لا يؤثر قال في حلم واعد قيده به بجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين نحو اتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فاعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمعه على احاوص واعتبر الصفة فجمعه على حوص وذلك لان احوص حال العلمية غير منصرف للعلمية ووزن الفعل والحوص ضيق في مؤخر العين يقال رجل احوص وامرأة حوصاء ثم جعل احوص علما فالشاعر جمع الاحوص حال العلمية تارة على الحوص اعتبار الصفة الاصلية وتارة على الاحاوص باعتبار الاسمية العارضة بسبب العلمية وانما قلنا ذلك لان افعل الصفة يجمع على فعل وافعل الاسم على افاعل كارانب قوله اي باب غير المنصرف

یعنی ان اللام للعهد قوله ای بصورة الکسر علم ان المبنیة فرقوا بین الکسر البنائی وبین الکسرة مع انه یجعلوا الکسر البنائی
التابع للبناء وعمموا الکسر مع البنائی فی الحرکة الاعرابیة والبنائیة والمناسب ان یقول بخبر بالکسرة فاصله ثم یقوله ای بصورة
الکسر قوله نعم نسخه مطلقا بهذا الاطلاق وکذا الذی بعده فی مقابلة المذهب الثالث قوله مع انه ینصرف مطلقا هذا المذهب
سخیف اذ الحکم بعدم الانصراف مع زوال السببین او احدهما بسبب اللام او الاضافة غیر معقول ومناف لما فصل لغة منقوضة
علیها قوله ای فیه علمیة وزیادة اذا کمرت فیما قوله ودلالة التنوین ای الدال علی التمکن لما حذف منتکسر تعاله لانهما یتعاقبان فی مثل غلام زید علامة
الکسر وهو جواز دخول التنوین لیعم نحو یا حمیدا کما حذف التنوین للتنوین لا یکون مع اللام والاضافة فعلیه الکسرة قال المرفوعات وانما ذکر مرفوعات
علی صیغة الجمع ولم یقل المرفوع ایدل علی ان الباب مشتمل علی انواع مسائلها قوله جمع وانما جمع ولم یأت بصیغة الافراد مع انه الملائم لاجل
الشیء ولمقام التعریف لان تعریف الرفع سابقا بقوله الرفع علم الفاعلیة والتعریف المرفوع ههنا توهما ان انحصار المرفوع
فی نوع واحد وهو الفاعل فازال ذلک الوهم بایراد صیغة الجمع الدالة علی التعدد انواع المرفوع قوله لا المرفوعة لما ذهب
الوهم من القرینة صیغة اسم مفعول ان المرفوعات جمع مرفوعة قیاسا علی المضروبات جمع مضروبة ازال هذا الوهم بقوله
لا المرفوعة قوله لان موصوفه اه لما کان المدعی مشتملا علی حکمین متنافیین بالایجاب والسلب استدل علیهما بقوله لان موصوفه
الاسم وهو مذکر والاسم مرفوع لا مرفوعة قوله وجمع هذا الجمع یعنی یجوز ان یجمع بالالف والتاء صفة المذکر الذی لا یعقل
من غیر اشتراط شیء آخر کما جاز ان یجمع المؤنث هذا الجمع قوله کالصافنات نقل عنه قدس سره الصافنات من الخیل الذی
یقوم علی ثلث قوائم واقام الرابعة علی طرف الحافر قوله وکالایام الخالیات ای الماضیات تدل وقع الاسم فی ایام خلوا ای
مضین قوله الدال علیه المرفوعات دلالة الجمع علی المفرد قوله لان التعریف اه رد لما ذکره الفاضل الرضی حیث قال
ذکر الضمیر مع رجوعه الی المؤنث ای المرفوعات نظرا الی خبر الضمیر یعنی ما لان المبتدأ هو الخبر فیجوز مطابقة المبتدأ کما لفظه
للعود الیه انتهی وحاصل الرفع ان الضمیر راجع الی المرفوع المدلول علیه بالمرفوعات لان التعریف انما یکون للحقیقة
لا للافراد قوله ای اسم اشتمل لان الکلام فی مرفوعات الاسماء قوله ای علامة کون الاسم فاعلا اشار الی ان الیاء فی
الفاعلیة مصدریة قوله ان یکون موصوفا ای کالموصوف بها فان الحرکات والحروف الاعرابیة وان لم تکن اوصافا
لکنها شبهة بها لعدم استقلالها وتبعیتها للاسم المعرب قوله ولا شک ان الاسم موصوف الرفع اه لما کان فی معنی الرفع المحلی
خفاء وکذا فی اشتمال الاسم علیه بین معنی الرفع المحلی واشتمال الاسم علیه ورد الغرض فی هذا الکلام علی الشیخ الهندی حیث خصص
المرفوع بما اشتمل علی الرفع لفظا او تقدیرا وعدم اعتبار الرفع المحلی بناء علی انه لا یکون الا فی المبنی والمرفوعات من اقسام
المعرب وحمل البحث عن الفاعل اذا کان ضمیرا او اشاره علی التطفل والشیخ نظر ان الفاعل واخواته کما یکون من الاسماء
المعربة یکون من المبنیات ایضا فلا تفاوت والبحث ایضا لما یکون عن الفاعل المعرب یکون عن الفاعل المبنی ایضا
وکذا فی اخواته ولما کان المبنی یقع فاعلا وکل فاعل مرفوع فلا بد ان یکون المبنی مرفوعا فاعتبر التعریف بلا وجه لبعید قوله
المبنی المرفوع ایضا وجعله مشتملا علی الرفع المحلی ولا یجعل المرفوع قسما من المعرب بل یجعله قید الاسم بجواز ان یکون اعم
منه فلا یلزم المحذور الذی هو اعتبت التحقیق الفاضل الهندی قال ثمه الفاعل جوابه تقدیر محذوف ای عرفت هذا

فتقول منه الفاعل **قوله** او ما اشتمل يرجحه قد يطلق الرفع كما يرجح الاول موافقته لتسمية **قوله** التي هي اصل الجمل وانما كان اصلا لان الغرض العام من الجملة هو الاخبار والفعل اصل فيه لانه لم يوضع للاخبار ولان التركيب فيها اشد لتمزيج احد الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر ولهذا اتصل الجزء الاخر بالاول من غير حاجة الى وساطة رابطة بخلاف الاسمية فان الثاني فيها بالادوات انما جمعها كقولك زيد قائم فان المختار عنده الجملة الاسمية لما هو بسبب امرة **قوله** ولان العامل اقوى وقوته المعنوية في الفاعل وهو وجه قوة عاملة انه لفظي وهو من جنس الفعل بخلاف عامل المبتدا فانه معنوي غير محسوس ولانه يعرف حال المبتدا انه في حال المبتدا فيسمح ابتدائية واعلم ان كون رافع الفاعل ما ذكرناه هو المشهور وذهب قوم من الكوفيين الى ان الفاعل يرتفع باحداثه الفعل وذهب خلف الاحمر الى ان عامله هو الفاعل على معنى الفاعلية وذهب هشام الى انه يرتفع بالاسناد وقال ابن فلاح ويرد ذلك ان العامل اللفظي اولى ومعنويته خلاف نسبته الى الجميع عليه اولى من الحمل الى المختلف فيه فالمذاهب اربعة اقواها المذهب المشهور **قوله** وقيل المرفوعات المبتدا وهو مذهب سيبويه واستدل بما يدل عليه احدهما ان الاصل في المسند اليه التقديم لان المسند صفة من صفاته وحقها التاخير وهو كذلك في باب المبتدا بخلاف الفاعل فان المسند اليه مؤخر وثانيهما ان المبتدا يحكم عليه بالامكان الجامدة والمشتقة نحو زيد حجر وهذا قائم بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق حقيقة كان المشتق او حكما فلا يرد الحكم على الفاعل بالمصادر واسماء الفعل والظروف وليس شيء منها مشتقات فاذا كان كذلك كان المبتدا هو الاصل لانه اكثر تصرفا وهذا في الكلام وفي دلالة هذين الوجهين على المدعى نوع خفاء **قوله** هو اسم حقيقة او حكما فان قلت لا فائدة في تقييده بالعلامة بالاسم وتخصيصه به ثم تعميم الاسم بما يتناول الحقيقي والحكمي قلت لا فائدة لكلمة ما في تعريف الاسم المرفوع بالاسم بناء على ما سبق لا بد ان يفسر ما في تعريف الفاعل الذي هو قسم من المرفوع بالاسم ايضا والتقييد لو لم يفسر بالاسم لصدق تعريف الفاعل على الذات الذي هو معنى الفاعل مع ان الفاعل عند ارباب الفن هو الاسم لا معناه وان كان الفاعل في الحقيقة هو المعنى **قوله** ليخرج عن الحد توابع الفاعل فان اسناد الفعل اليها بتبعية الفاعل فانك اذا قلت جاء زيد العاقل اسندت الفعل الى زيد اولا وبالذات والى العاقل ثانيا وبالعرض لانه عين الاول في المعنى وكذا البدل والمعطوف والتأكيد فيه توهم المقصود بالذات هو البدل والمعطوف ولكن المقصودية من جهة المعنى وهذه المقصودية من جهة اللفظ نقول بعض المحققين خرج عن الحد بقيد المتقدم التابع الذي هو غير مشتق **قوله** وكذا المراد يعني لا بد من اعتبار قيد الاصالة في التعريفات لاخراج توابعها **قوله** ولو اعتبر ليتناول الفاعل المعرف فاعل هذه الامور **قوله** واحترز به اعلم ان الكوفيين لم يفرقوا في الاسناد بين قولهم ضرب زيد وبين قولهم زيد ضرب فجعلوا زيدا في الحالين فاعلا فلا حاجة عندهم الى هذا القيد بل الواجب تركه واما عند البصريين فالفعل في صورة التقديم الاسم انما يسند الى ضمير الاسم والجملة الفعلية مسندة الى الاسم فالفعل ليس مسندا الى الاسم فالاسم مبتدا لا فاعل فلا حاجة في اخراجه عن التعريف الى قيد التقديم بل خرج بقيد اسناد الفعل اليه ظاهر الكلام على مذهب الكوفيين او بواسطة ان اسناد الفعل الى ضمير الشيء اسناد لذلك الشيء في الحقيقة كما صرح به الشارح اعتبر قيد التقديم لاخراجه **قوله** المقدم

علیه وجوبا لانه الفرد الکامل واللفظ اذا اطلق ینصرف الیه قوله لیخرج عنه ای التعریف الفاعل فانه یصدق علی
هذا الموصول الواقع مبتدأ انه اسند الیه شبه الفعل مقدما علیه الا ان تقدیمه علیه لغرض المبالغة والانحصار فلیس واجبا
بل جائز قوله نحو فی الدار رجل فیصدق علی رجل انه اسند الیه شبه الفعل اعنی الظرف مقدما علیه وجوبا فیدخل فی
تعریف الفاعل ولیس بفاعل قوله تقدیم نوعه ای التقدیم الکلی الحاصل فی ضمن جمیع الافراد ولیس التقدیم فی باب
الخبر کذلک فانه ههنا وجب تقدیم هذا الفرد منه لمانع وهو کون المبتدأ نکرة کما سیتجلی علیک قوله ای اسنادا واقعا حال
الظرف علی انه منصوب علی المصدریة لاستدلال الا انه یلزم منه الفصل بین العامل والمعمول باجنبی وهو قوله وقدم
علیه وانما قال المص علی جهة قیامه ولم یقل قائما به لیدخل فیه الفاعل الذی لا یقوم به الفعل حقیقة نحو قرب زید ومات
زید ولم یقم فان القرب امر اضافی اعتباری لیس موجودا فی الخارج والموت امر عدمی فلیس لهما قیام حقیقی بالفاعل
لکنهما اسندا الیه علی طریقة اسناد الفعل الی فاعله وهی صیغة المعلوم فهما مسندان الی الفاعل علی جهة القیام ای
علی صورته وطریقته قوله کاسم الفاعل آه فان زید قائم ابوه بمنزلة زید یقوم ابوه وقس البواقی قوله کصاحب المفصل
وتبعه الشیخ عبد القاهر واکثر البصریین قال الفاضل الرضی وخلافهم لفظی راجع الی انه هل یقال له فی اصطلاح النحاة
ام لا ولیس خلافا معنویا قوله ای ما ینبغی ان یکون الفاعل آه الاصل فی اللغة ما یبتنی علیه الشیء وفی العرف بمعنی
القاعدة الکلیة کما یقال الاصل فی الفاعل ان یکون مرفوعا ای القاعدة الکلیة فیه الرفع وقد یطلق فی العرف
ایضا علی الاولی وما ینبغی ان یکون علیه الشیء کما یقال الاصل فی المضمومة ان تقلب تارة او ما ینبغی سیما کما فی تراث و
الا فقد لا تقلب کما فی وجوه والشارح حمله علی هذا المعنی اذ لو حمله علی هذا المعنی الاول للزم من مخالفته مخالفة القاعدة ومخالفة
القاعدة غیر جائزة مع الجواز ههنا ثم الاصل بهذا المعنی اما ان یراد به ما یتناول الواجب فیکون صورة وجوب
تقدیم الفاعل داخلا تحت الاصل واما ان یراد منه الاولی المنفک عن الوجوب فصورة وجوب تقدیم الفاعل
علی خلاف الاصل قوله ان لم یمنع مانع کقصد الحصر ونحوه مما یاتی فی باب وجوب تقدیم المفعول علی الفاعل و ترک
قوله ان لم یمنع مانع لکان احسن لانه یوهم انه مع وجود المانع لیس الاصل فیه التقدیم مع ان اصله التقدیم مطلقا
ولهذا یقال فی قولنا ما ضرب غلامه الا زیدا الفاعل مقدم علی المفعول رتبة قوله لفعل المسند الیه وصف الفعل بکونه
مسندا الی الفاعل تنبیها علی ان المراد من الفعل هو المسند لا معناه الاصطلاحی لیتناول الحکم الفاعل شبه الفعل لکونه
مسندا الی الفاعل ولو قال والاصل ان یلی المسند لکان اوضح واشمل قوله من غیر ان یتقدم علیه شیء من معمولاته
ای من غیر ان یتقدم علیه فقط شیء من معمولاته فان تقدم معمول الفعل علی مجموع الفعل والفاعل لا یقدح فی
اصالة کون الفاعل یلیه فعله مثل زیدا ضربت قوله لشدة احتیاج الفعل الیه فانه علة لوجوده فاحتیاج الفعل
الیه احتیاج المعلول الی علته قوله فیما هو بمنزلة کلمة واحدة فلو لم یکن الفاعل کالجزء لم یسکن کما لم یسکن فی ضربک
من توالی الحرکات الاربع لان المفعول فضلة لیس بجزء والفاعل جزء قوله وذلک جائز واولی جوازه لوروده
فی کلام الفصحاء کما قال حسان ؎ ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقی مجده الدهر مطعما وقال غیره ؎ [illegible]

الثواب سود وقوله ومثل ... وقال غیره اسئلة نحوه ابا الغیلان من کبرة قوله وحسن فعل کما یجزی
سنمار وقال غیره ... البدر ... وکاد لو ساعد المقدور ینتصب ای غیر ذلک کقوله قوله یعنی حلاما منه عن حیلتی
وتری البناء ... حسن ... لیت شعری هل یاومن قومه قوله زهیر اعلی ماجزی من کل جانب الی غیر ذلک من
الابیات ... قبل الذکر ... بالموضع التی فی مواضع احدها ان یکون الضمیر مرفوعا بنعم
وبئس وبابهما ... التمییز نحو نعم رجلا زید وثانیها ان یکون مرفوعا باول المتنازعین فی العمل ثالثها ان یکون
مخبرا عنه ومفسره خبره نحو ان هی الا حیاتنا الدنیا قال الزمخشری هذا ضمیر لا یعلم ما یعنی به الا ما یتلوه واصله ان الحیوة
الا حیوتنا الدنیا ثم وضع هی موضع الحیاة لان الخبر یدل علیها ویبینها رابعها ضمیر الشان والقصة نحو قل هو الله احد
فاذا هی شاخصة ابصار الذین کفروا خامسها ... ولفظه التمییز نحو ربه رجلا سادسها ان یکون مبدلا منه الظاهر المفسر له نحو ضربته
زیدا سابعها ان یکون متصلا بفاعل متقدم ومفسره مفعول موخر نحو ضرب غلامه زیدا واما نحن فنجوزه مطلقا لما عرفت قوله نحو جزی ربه البیت عدی
والکلاب العاویات کلب غیر بعید ... الحاشیة وقوله وقد فعل ای قد فعل الله به هذا الفعل وهذا الکلام فعال له
قوله بالوضع اعترض بعضهم بانه اذا کان دلالة الاعراب علی المعانی بالوضع ولا شک ان الحرکات الاعرابیة الفاظ
فیکون لفظا موضوعا لمعنی مفرد فیلزم ان یکون کلمة معربة مرکبة والجواب اولا یمنع کون الاعراب لفظا کلمة وثانیا بان
المعرب لا یکون مرکبا من اجزاء مترتبة فی السمع والاعراب یسمع مع اخر المعرب ان کان بالحرکة ونفس الاخر ان کان بالحرف
قوله فلا یرد ان ذکر الاعراب اه رد لاعتراض بعض الهندی حیث قال وکان یکفیه ان یقول واذا انتفی القرینة
اذ الاعراب من القرائن وهذا الایراد مبنی علی انه اراد بالقرینة الامر الدال علی المعنی ولیس کذلک بل القرینة هی الامر
الدال علی تعیین المراد باللفظ او علی تعیین المحذوف فلم یکن الاعراب مستغنی عنه ح اذا انتفی الاعراب وانتفت القرینة
الدالة علی الاعراب الساقط ایضا قوله متصلا بالفعل الاولی ترک قوله بالفعل لیتناول المتصل بشبه الفعل ومعانی
الافعال فانه ایضا یجب تقدیمه قوله فلمنافاة الاتصال الانفصال یعنی لو المفعول المذکور بعد الفعل علی الفاعل
المتصل به یلزم انفصال الفاعل قوله مع جواز ان یکون عمرو مضروبا بشخص آخر قال الفاضل اللاری هذا ظاهر فی
المثال المذکور ونظایره مما کان الفاعل خاصا اما اذا کان عاما فلا نحو ما ضرب احد الا زیدا وذلک انه لم یبق احد
حتی یصح ان یکون زید مضروبا له والجواب انه اذا کان الفاعل عاما فلا یکاد یوجد مثال صادق لبداهة کذب
حصر ضاربیة کل احد فی زید والکواذب لا یعترض بها علی القواعد الاعرابیة ولا یصح الا نحو عن الاخذ بجماعة معینة
و ح یجری فیها یجری فی المثال المذکور فی الشرح واما دعوی ظهوره فیما اذا کان الفاعل خاصا فغیر مستقیم لانه لا یصح
فی مثل ما خلق الله علی احسن الصور الا یوسف ان یقال المقصود حصر خالقیته تعالی فی یوسف مع جواز ان یکون
یوسف مخلوقا لغیره وکذا فی نظائر هذا المثال ورفع الشبهة ان المراد بجواز کون المفعول لفاعل آخر الجواز بالنظر الی الهیئة الترکیبیة فان هیئة القصر
فی مثال الشرح تمنع کون الفاعل فاعلا لغیر هذا المفعول ولا تمنع کون المفعول مفعولا لغیر هذا الفاعل والمنع انما یاتی فیما یاتی من المثال من خصوص
المادة فلا ینافی دعوی الجواز قوله قصر الصفة قبل تمامها یعنی ان ضاربیة زید صفة قصر تعلقها علی عمرو فلو قیل الا عمرو

فيما اذا ذكر زيد بلا قيد صفة قبل تمامها قوله فيفيد اختصاصا او لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا
ذكرت مفعولا فقط نحو ما ضربت الا زيدا اما اذا لم تذكر المفعول او الفاعل او ذكرتهما معا معين فليس فيما بعد الا الاحتمال
المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد الا زيد في الفاعل وما ضرب الا زيدا وما ضرب احد الا زيدا في
المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا او مفعولا معا معين نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا او قدرتهما معين ولم تذكرهما نحو ما
ضرب الا زيد عمروا اي ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا لكن المستثنيان غير محتملين اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شيء
يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما معين فيكون فيما ضرب الا عمروا زيد المضروبية المطلقة مقصورة على
عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد فيختص مضروبية عمرو بزيد وذلك غير المعنى الذي اردناه هذا مع ان استثناء
شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهي حرف
فلا يستثنى بها شيئان الا على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول على البدل ما اعطى احد الشيء الا عمرو الدينار ويجوز مطلقا
عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلان منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا
الا زيد عمروا وذلك لان [illegible] كونهما بدلين ليس مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اي كانهما وقعا قبل الا
ولم يستثنيا [illegible] ولين يل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدلا
والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمروا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمروا وان كان
احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما
ضرب احد الشيء الا زيد [illegible] لان المستثنيين اذ ليسا كالواقعين قبل الا وجب التضعيف عن استثناء
شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجازه مطلقا بقوله وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي
الرأي فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير وما نريك اتبعك احد في حالة الا اراذلنا في بادي الرأي بلا روية قوية
فلغيرهم ان يقدروا بانه منصوب بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الرأي او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل
فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره والايراد في اصل المسألة اعني ما ضرب الا عمروا زيد ان زيدا مقدم معنى وليس بمستثنى
وان المعنى ما ضرب الا زيد عمروا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل
الا فيما بعد مستثنيه ما الا في مواضع ثلاثة ليس منها كذا افاد العلامة الرضي قوله الرافع للفاعل في هذا التوصيف
اشارة الى ان المراد من الفعل العامل لا الفعل الاصطلاحي اذ ليس رفع الفاعل من خواصه فيدخل في القاعدة شبه
الفعل العامل في رفع الفاعل قوله اي حذفا جائزا اشارة الى ان جوازا مصدر بمعنى اسم الفاعل ونصبه على المصدر
باعتبار موصوفه الذي هو محذوف قوله وانما قدر الفعل دون الخبر اه الغرض من هذا دفع اعتراض الفاضل الهندي
حيث قال الظاهر ان زيد مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى وما اجاب الشارح فهو جواب ظاهري
ان شئت الجواب التحقيقي فاستمع لما يتلى عليك فنقول ان من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة لتقديره اقام زيد
ام قام عمرو [illegible] لان الاستفهام بالفعل اولى لانه يدل على الزمان المتجدد المتغير فيقبل الاستفهام

عنه بل لتغيرام لا لاختلاف الذوات الثابتة كزيد وعمرو فلما فهم من معنى الاستفهام قطعا لمسافة التطويل وجب تقديمه
لذلك وكان دالا على ذات الفاعل صار الجملة اسمية لتقديم المسند اليه في الاول فيقتضي الجواب من المطابقة مع تحقيقه
بدون الصورة قوله متعلق بتنازع فان تعلقه بكل الفعلين لا ينبغي [illegible] قوله على غير القياس اذ القياس
مطيحات قوله انيابي رجل اي زيد فانك لو قلت جائني رجل لكان فيه ابهام [illegible] اعني زيد بخلاف قوله وان
استجارك احد فاجره قوله بل لا بد من الفعل نسبة الى الاخفش [illegible] الاسمية [illegible] بشرط كون الخبر فعلا
فالمثال اذن على مذهبه ليس من قبيل ما نحن فيه قوله اي الفعل والفاعل او الفاعل وحده فلم يثبت
الا عند الكسائي كما يجيء في التنازع قوله لعدم قيام ما يؤدي [illegible] قرينة تدل على الجملة المحذوفة ولفظ الجملة
تدل على معناها فلا شيء يؤدي مؤدى الجملة والحذف انما يجب لا [illegible] فان المفسر في الآية [illegible]
وحرف الشرط هو الاول فتامل قوله لا يكون الجواب [illegible] السؤال [illegible] الحذف بسبب [illegible] الجملة الاسمية الكبرى
والفعلية الصغرى قوله واقتصر على الفعل يجوز ان يريد بالفعل [illegible] العامل [illegible] الاكثر [illegible] الاول اذ الاصل
على الفرع لكن ينبغي ان يقيد العامل لان تقييد المصدر [illegible] نحو [illegible] قتل زيد [illegible] فيه التنازع اذا امكن فيه
الا عمال لانه مصدر قوله في اكثر من الفعلين تمثل ما ورد في الدعاء [illegible] دون محمد كما صليت وباركت
ورحمت وترحمت على ابراهيم وآل ابراهيم فان [illegible] الفعل الاخير كما هو مذهب البصريين [illegible] الفاعل في
الافعال السابقة وكذا العكس قوله اذا تقدم عليهما والمتوسط [illegible] تقول [illegible] حيث يجوز التنازع
في صورة التقديم عليهما اذا كان النزاع [illegible] في المفعولية والاول [illegible] في الفاعل والثاني في المفعول والشيخ الرضي جوز
الصورة الاولى من هاتين الصورتين ومن قدر رجحنا كلامه في بعض تعاليقنا على الشرح بما حاصله ان [illegible]
الفعلين اذا كان المعمول المقدم على السوية ولا يرجح الاول بقربه اذ لو كان القرب علة موجبة او مرجحة لكان
صورة وقوعه بعدهما معمولا للفعل الثاني فقط ولم يقع فيه نزاع بين الفريقين وهذا الكلام بعينه جار في صورة التوسط
فلا تغفل قوله نحو ما ضرب واكرم الا انا هذا اذا كان المتنازع فيه مرفوعا منفصلا اما اذا كان منفصلا منصوبا نحو ما ضربت
وما اكرمت الا اياك ففيه تنازع وقد حذف المفعول مع الامن الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال
الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو قمت وقعدت بك فعلى هذا يجوز
التنازع في المضمر المنفصل المنصوب والمجرور لا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت
وبك قمت وقعدت فقوله المضمر ظاهر غير وارد ورود قوله لا يمكن قطعه عن رفع النزاع باعمال الاول او الثاني قوله
لانه حرف هذا التعليل انما يجري في الضمير المنفصل المقترن بالا كالمثال المذكور اما اذا كان ضميرا منفصلا بدون الا نحو
زيد عمرو ضاربه هو او قائم او قاعد انت فغير جار فيه فالدليل خاص والمدعى عام والحق جواز التنازع في مثل
هذا قوله فقد يكون الفاء جزاء الشرط والجملة جزائية ويجوز ان يكون الفاء للاعتراض والجملة معترضة والجزاء قوله فان
اعملت الاول ان كان قوله ويختار بالواو على ما في اكثر النسخ وقوله فيختار ان كان بالفاء على ما في بعض النسخ قال في

الفاعلية آه واعلم ان التنازع في مفعول ما لم يسم فاعله داخل في التنازع في الفاعلية اما باختيار مذهب من جعل مفعول ما لم يسم فاعله داخلا في الفاعل او بتعميم الفاعل اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا قال في الفاعلية والمفعولية فيشمل بتعميم المفعول ايضا ليشمل التنازع الواقع في الحال نحو جاءني زيد وضربته عمرا راكبا قوله وليس هذا تقسيما آه اشار الى ان قاعدة المقسم في كل قسمة ان يكون مقيدا بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية او في المفعولية فالثالث فيه ليس اقساما واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين وهو خارج عن المقسم قوله يعني قد يكون آه اشار بهذا التقدير الى ان مختلفين واصله ذي الحال والعامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون الراجع الى التنازع المدلول عليه اذا تنازع الفعلان لا الى قيس الضمير كما قيل درسه لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر قوله التنازع فيه واحدا اي اسما واحدا قوله على وجوه كثيرة وهي ستة عشر وجها صرح الشارح باربعة منها في الامثلة الاربعة واشار الى اربعة اخرى بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه مرفوعا وترك ثمانية اخرى مجموعها تحت تقسيما الفعل الاول بالمفعول والثاني الفاعل قوله النحاة البصريون ليس المراد من البصريين ان يكون جميعهم من البصرة وهو اظهر من ان يسمى كلهم بصريين فلا يرد ان الكسائي كوفي فكيف عده من البصريين قوله مع تجويز اعمال الاول اشارة الى ان المراد هو الاختيار بطريق الترجيح لا بطريق القطع والجزم قوله وبه آه ينبغي ذكر هذا عقيب قوله ويختار البصريون فان قوله فان اعملت نشر على ترتيب اللف فليس فيه الا مذهب البصريين وقد اخترنا هذا المذهب في تعليقاتنا على شرح اللباب واستدللنا عليه باثني عشر دليلا قوله وللزوم التكرار آه يعني انه في معمول العامل الاول عند اعمال الثاني ثلاث احتمالات الاضمار والحذف والذكر فاختاروا الاضمار لجوازه في العمدة ولم يختاروا الحذف لانه يلزم حذف الفاعل من غير ان يسد شيء مسده ولم يختاروا ذكر الفاعل لانه يوجب التكرار في اللفظ قوله صرح به ليترتب عليه قوله خلافا للكسائي قوله وليظهر اثر الخلاف آه اي ليظهر الفرق بين الحذف والاضمار في التثنية والجمع واما في المفرد فلا فرق نحو ضربني واكرمت زيد الشارح اكتفى بمثال التثنية لحصول المقصود قوله وجاز ان الجملة الاخرى فيه ذكرت لبيان خلاف قول الفراء والواو اعتراضية قوله تشريك الرافعين آه تشريكا الناصبين ايضا وقد نقل عنه بعض شراح الرسالة واشار اليه شيخنا المحقق الشيخ حسن في المعالم الا انه غير مشهور عنه كاشتهار تشريك الرافعين فلذا ذكره استادنا العلامة واعترض على شيخنا المحقق في حواشي المعالم قوله او اضماره بعد الظاهر يعني روي عنه ايضا اعمال الفاعل اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول بعد الاسم الظاهر قوله كما في صورة تاخير الناصب [illegible] الفعل الثاني المفعول والاول الفاعل روي عنه ايضا اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول بعد الاسم [illegible] الصورة الاولى المروية مختص بالصورة الثانية المروية عنه ايضا ومثل الشارح صورتي اعمال الثاني واضمار الفاعل للاول بعد الاسم الظاهر بالمثالين المذكورين قوله وهو رواية المتن آه اي الرواية التي حمل الشارح عليها عبارة المتن فلا يرد ما اورده بعض المحشين من ان عبارة المتن مجملة يمكن تطبيقها على جميع الروايات عنه قال الرضي ويستغنى عنه بمثل ضربت واكرمني زيدا لا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك على قلة قوله نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا او حسبني وحسبت منازعا

منصوبا ان اخیر واعمل فیه حسبت فوجب اظهار مفعول حسبنی وهو منطلقا الاول قوله لا یجوز حذف احد مفعولی باب حسبت
ای اذا کان المفعول الآخر مذکورا علی ما هو المشهور وذلک لکون مضمون المفعولین هو المفعول الحقیقی لان المعلوم فی
قولک علمت زیدا قائما مصدر المفعول الثانی مضافا الی الاول ای علمت قیام زید وجوز بعضهم حذف احد مفعولی باب
علمت عند قیام القرینة لان کل واحد منهما فی الظاهر منصوب براسه ظاهر فی المفعولیة کباب اعطیت وقد جاء ذلک فی القرآن
والشعر قال الله تعالی ولا یحسبن الذین یبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خیرا لهم ای بخلهم هو خیرا فحذف اولهما وقال الشاعر
شعر لا تخلنا علی غراتک انا ۔ طالما قد وشی بنا الاعداء ای لا تخلنا اذلاء فحذف ثانیهما قوله خالف المفعول الاول وهو
ما یکون مبتدأ وخبرا فی الاصل وتطابقهما فی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث واجب قوله ولا یخفی انه جواب
سوال تقریره ان شرط التنازع ان یصح اعمال کل واحد فی الواقع بعد ما وههنا لیس کذلک اذ لفظ منطلقا لا یصلح ان یکون
مفعولا ثانیا للفعل الثانی لکونه مفردا وکون المفعول فی الثانی مثنی وکذا منطلقین لا یصلح ان یکون مفعولا
ثانیا لحسبنی للاختلاف بینهما والجواب ظاهر قوله وذلک لان لو للفعل مدخوله آه وذلک لان لو لامتناع
الشیء لامتناع غیره فیلزم کون المثبت فی سیاقها وسیاق جوابها منفیا والمنفی فیهما مثبتا اذ امتناع النفی اثبات
وامتناع الاثبات نفی فیکون السعی لادنی معیشة منفیا اذ هو مثبتا فی سیاق لو ولو وجه ولم اطلب الی قلیل لکان
طلب القلیل مثبتا اذ هو منفی فی سیاق جوابها وهاهنا السعی لادنی معیشة وطلب القلیل واحد فی المعنی فیؤدی الی
اثبات الشیء ونفیه فی کلام واحد وعن الفاسی آن واو ولم اطلب للحال فح لم یلزم ثبوت الطلب للقلیل اذ تقدیره
لو کنت ساعیا المعیشة دنیة کفانی قلیل مع انی غیر طالب له فیصیر من باب التنازع فاقتضی اولویة اعمال الفعل الثانی
لانه عدل عن اعمال الفعل الثانی مع امکانه الی الاول علی ضعفه وهو حذف الضمیر من [illegible] اعمال
الاول اولی ما اغتفر حذف الضمیر لکنه محتمل غیر منصوص والمحتمل لا یصلح حجة لاثبات تنازع فیه قوله ای مفعول فعل او
شبه فعل فی هذا التعمیم رد علی الشیخ الرضی حیث قال ای مفعول الذی لم یسم فاعله وکانه حمل الفعل علی العامل او
ذکر الاقوی قوله بعض النحاة هو العلامة الزمخشری قال کل مفعول ایراد لفظة کل فی التعریفات مع دلالتها
علی الافراد والمقصود فی مقام التعریف هو الحقیقة والماهیة غیر ملائم الا ان الادباء والاصولیین [illegible] شهوا
عن ذلک قوله وانما اضیف الی المفعول ای وانما اضیف الفاعل الی المفعول فی قوله فاعله مع ان الفاعل
انما یضاف الی الفعل فیقال فاعل الفعل قوله لملابسة کونه آه ای لملابسة کون الفاعل فاعلا للفعل [illegible]
متعلق بالمفعول فلاجل هذه الملابسة والمناسبة اضیف الفاعل الی المفعول قوله اذا کان [illegible]
قوله ان تغیر صیغة الفعل فترک ما کان عامله شبه الفعل بالمقایسة فشرطه اذا کان شبه الفعل ان تغیر صیغة شبه الفعل
الی اسم المفعول قوله ای الماضی المجهول قال الفاضل الهندی وهذا من باب ذکر العام وارادة صیغة المشهورة نحو لکل
فرعون موسی ای لکل جابر عادل قاهر وفیه نظر فان صیغة المشتهر بالفعل هو الماضی المجهول من الثلاثی المجرد لا الماضی
المجهول مطلقا فالاولی انه مذکور بطریق التمثیل فی معنی فعل ونحوه قوله فیفاول مثل افتعل ای لما اولنا قوله صیغة

الفعل سے فعل ویفعل بما تری فیتناول ما کان خارجا قبل التاویل قال من باب علمت المراد به الفعل او شبهه المتعدی
الی مفعولین الاول منهما مسند الیه والثانی مسند ویدل علیه تعلیله فلا ینحصر فی افعال القلوب بل یتناول مثل قولنا جعلت
زیدا فاضلا واعتقدت عمرا شاعرا ونحو ذلک قوله بخلاف نحو اعجبنی جواب سوال تقریره ان کون الشیٔ مسندا ومسندا الیه جائز
وواقع فی مثل اعجبنی ضرب زید فان المصدر بالنسبة الی الفعل مسند الیه لانه فاعله وبالنسبة الی المضاف الیه مسند لان المضاف
الیه فاعله معنی فهو من باب اسناد المصدر الی فاعله وحاصل الجواب ان الممتنع اذا کانا تامین وههنا اسناد المصدر الی فاعله
غیر تام لان الکلام لا یترکب من المصدر وفاعله فرد الفاضل الرضی تعلیل القوم امتناع قیام المفعول الثانی مقام الفاعل
وهو التعلیل الذی ذکره الشارح بهذا المثال مردود واما المتاخرون فقالوا یجوز نیابته عن الفاعل اذا لم یلتبس کما اذا کان
نکرة والاول من المفعولین معرفة نحو ظن زید قائم لان التنکیر یرشد الی انه هو الخبر فی الاصل قال الفاضل الرضی والذی
اری انه یجوز قیاسا نیابته عن الفاعل معرفة کان او نکرة واللبس مرتفع مع الزام کل من المفعولین مرکزه وذلک بان
یکون ما کان خبرا فی الاصل بعد ما کان مبتدأ فلا یجوز فی نحو علمت زیدا اباک مع اللبس تقدیم الثانی علی الاول فاذا الزم
کل واحد مرکزه لم یلتبس اذا اقام مقام الفاعل وهو فی مکانه ولیس معنی قیام المفعول مقام الفاعل ان یلی الفعل بلا
فصل بل معناه ان یرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول علم زیدا ابوک والمرفوع ثانی المفعولین انتهی والذی اختاره
انا ما اختاره هذا الفاضل ومنعهم کون الشیٔ مسندا ومسندا الیه ممنوع ومعارض بجواز کون الشیٔ مضافا ومضافا الیه کالغلام
فی قولک فرس غلام زید قوله فات النصب والاشعار ای وفات النصب بسبب جعله مسندا الیه ومرفوعا وفات الاشعار
بسبب فوات النصب المشعر بالعلیة فلا یرد ما قیل ان ذکر النصب مستدرک قوله بخلاف ما اذا کان مع اللام فان المشعر بعلیته
وکونه مفعولا هو اللام ولم یتغیر قوله لتعینه للمفعول به له واجازه الاخفش والکوفیون اقامة غیره مع وجوده ومنه
قراءة ابو جعفر لیجزی قوما بما کانوا یکسبون ومثله قول الشاعر شعر ولو ولدت قفیزة جرو کلاب ٭ لسب بذلک الجرو
الکلابا ٭ فاقام قوله بذلک مقام الفاعل مع وجود المفعول به اعنی الکلاب وقول الاخر ٭ لم یعن بالعلیاء الا سیدا ٭
تدبیرا به وقیت اثر مستطیر قال الاول من باب اعطیت وکذا المفعول الاول من باب علمت اولی من الثانی
لان الاول عالم والثانی معلوم قوله علی ما هو الاصل فیهما وهو کون المبتدأ مسندا الیه وکون الخبر مسندا الی المبتدأ والخبر
الی المبتدأ وهذا انما یتم فی الاول منه قوله فی العامل المعنوی وهو الابتداء فانه یقتضیهما فعمل فیهما وفسروا الابتداء
بتجرید الاسم عن العوامل للاسناد ویکون معنی الابتداء فی المبتدأ الثانی اعنی الصفة تجرید الاسم عن العوامل لاسناده
الی شیٔ والاعتراض بان التجرید امر عدمی فلا یوثر مردود بان العوامل فی کلام العرب علامات لا موثرات وفسر الخبر
ولی الابتداء بجعل الاسم فی صدر الکلام تحقیقا او تقدیرا للاسناد الیه او اسناده فسلم من الاعتراض بان التجرید
عدمی وهذا المذهب وهو کون الابتداء عاملا فیهما مذهب الزمخشری والجزولی وهو الذی رجحناه فی کتابنا الموسوم
بمفتاح اللبیب وذهب سیبویه الی ان الابتداء عامل فی المبتدأ والمبتدأ عامل فی الخبر
وقال الکسائی والفراء هما تیرافعان واختاره الفاضل الاستراباذی وقال بعضهم المبتدأ اذا کان

وفیه التنبیه

اسمائیه ترفع باسناد الخبر الیه وقال بعض الکوفیین المبتدا اذا کان اسمائیه ترفع بالضمیر العائد من الخبر الیه لا تحاطهم الضمیر فی الخبر
الحاء لرالضم وذهب العلامة الشیرازی الی ان الابتداء عامل فی المبتدا وهما عاملان فی الخبر وجمیع هذا المذاهب بطلانها
فی کتب النحو المبسوطة بدلایل ذکرها یوجب التطویل قوله الذی لم یوجد فیه عامل لفظی اشار بهذا الکلام الی ان حقیقة التجرید
غیر مرادة هنا بان وجد فیه العامل اللفظی ثم جرد عنه فانه غیر لازم لکن لما کان اللائق فی المعربات وجود العامل اللفظی
عبر عن عدم وجوده بالتجرید قوله اصلا اشارة الی ان المراد عدم وجود العامل اللفظی فیه بطریق السلب الکلی لا رفع الایجاب
الکلی کما یتوهم من ظاهر الجمع ای العوامل والمراد بقوله ان لا یوجد فیه العامل لا لفظا ولا تقدیرا قوله ما یکون مؤثرا فی
المعنی وذلک لان الظاهر ان المؤثر لفظا مؤثر معنی فلا یخرج عن تعریف المبتدا مثل بحسبک زید فان تاثیر عامله لیس الا فی
اللفظ فانک لو حذفته وجدت المعنی باقیا علی حاله بخلاف حذفک ان مثلا من قولک ان زیدا قائم لفوات التاکید
المدلول علیه بان واشار بقوله وکانه الی بعده قوله اقرشی فانک اذا قلت اقرشی عندکم کان معناه المنسوب الی
قریش عندکم ام لا قوله کما ولا وکذلک ان النافیة فی قولک ان ضارب الا زیدا قوله وما ومن نحو ما ضارب زید
ومن ضارب زید علی ان یکون ما ومن الاستفهامیتین مفعولین لضارب ولو قال الواقعة بعد النفی لکان انسب
لانه یندرج فیه ما وقع بعد کلمة غیر فی قول الشاعر شعر غیر ماسوف علی زمن * ینقضی بالهم والحزن * علی
وجه ... انما قلنا ذلک لان فیه وجوها احدها ان غیر مبتدا لا خبر له بل لما اضیف الیه مرفوع یغنی عن الخبر وذلک لانه فی معنی
النفی والوصف بعده مخفوض لفظا وهو فی قوة المرفوع بالابتداء وکانه قیل ما اسوف علی زمن ینقضی مصاحبا
للهم والحزن فهو نظیر ما مضروب الزیدان والنائب عن الفاعل الظرف ثانیها ان غیر خبر مقدم والاصل زمن ینقضی
بالهم والحزن غیر ماسوف علیه ثم قدمت غیر وما بعدها ثم حذف زمن دون صفته اعنی ینقضی بالهم فعاد الضمیر المجرور بعلی
علی غیر مذکور فاتی بالاسم الظاهر مکانه ثالثها انه خبر لمحذوف وماسوف مصدر جاء علی مفعول کالمیسور والمراد به اسم
الفاعل والمعنی انا غیر اسف علی زمن هذه صفته وفیه ارتکاب خلاف الظاهر والاولی عندی فی التعبیر عن الوجه الاول
ان یقال ان ماسوف من القسم الثانی للمبتدا وانتقل اعرابه الی غیره بسبب کونه مضافا الیه له قوله نحیسه نحن اخره
اذا الداعی المثوب قال یالا قوله لم تجز تثنیة لما سیاتی ان شاء الله تعالی من ان الفعل وشبهه اذا اسند الی الظاهر لا یثنی
ولا یجمع قال ابن هشام الزیدان واعلم انی رایت فی الصفة الواقعة بعد حرف النفی او الف الاستفهام مذهبا عجیبا نقلته فی کتاب الفوائد وهو ان الصفة
فی اقائم الزیدان خبر حذف مبتداه واقیم المظهر مقام مضمره والتقدیر اقائمان الزیدان الزیدان الاول مبتدا والثانی تکریره وقائمان خبره فحذف
المبتدا اعنی الزیدان الاول لدلالة الثانی علیه ثم حذف المضمر الذی فی قائمان وعلامته ای الالف ... ثم اقیم المظهر ای
الزیدان مقامه فصار اقائم الزیدان وهو غیر بعید من الصواب لانه غایة ما فیه حذف المبتدا مع القرینة واقامة المظهر
مقام المضمر وهما شائعان وعلی المذهب المشهور یلزم القول بان النکرة مبتدا مع وجود المعرفة والقول بان الصفة
مبتدا مع وجود الذات والقول بان المسند مبتدا مع وجود المسند الیه وکلها ظاهرة البطلان وکان المحقق الشریف
یرتضی هذا المذهب المشهور ویقول هذا بالحقیقة قول بوجود المبتدا بدون الخبر وانما الجاهم الیه الاضطرار قال الصفة

المذكورة وجه المغايرة ان الصفة السابقة رافعة لظاهر بخلاف ما هنا فانها رافعة لظاهر ومضمر والفهم لما وقعة بعد النفي
والاستفهام قوله المسند به الى المبتدأ فخرج الصفة لانها هي المبتدأ لكنها مسندة الى فاعلها انساد مسد خبرها قوله
او تجعل الباء بمعنى اي قال في الحاشية وكان النكتة في تغير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ ويح
نظير لقوله فائدة والا لا حاجة اليه قوله ليسند الى شئ كما في القسم الثاني من المبتدأ او يسند اليه شئ كما في القسم الاول منه
قوله اي لا ينبغي ان يكون المبتدأ عليه سواء تحقق هذا في ضمن الوجوب او الاولوية فعلى هذا يجوز ان يراد بالمبتدأ ما يطلق عليه
المبتدأ شاملا لقسميه فان القسم الثاني من المبتدأ يجب تقديمه على ما هو ساد مسد الخبر اعني الاسم الظاهر ويجوز ان يراد
القسم الاول فقط اذا كان الاصالة بمعنى الاولوية الغير البالغة الى حد الوجوب قوله لان المبتدأ ذات آه فان قيل
هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم على الفعل والجواب ان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا
في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول قوله فكانه قال اي الامرين اه فالرجل والمرأة مبتدأن قد تخصصا
بانهما فردان للاحد المعلوم كونه في الدار المبهم حصوله في اي الفردين وهذا التخصيص كما انه حاصل للمتكلم حاصل
للمخاطب ايضا لان المخبر لرجل معلوم له انه في الدار وهو مستفهم عن تعينه فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب فاندفع ما ذكره
الفاضل الرضي من ان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند المخاطب الا انه يلزم مما ذكره الش التنازع ارجل
في الدار ام رجل في الدار لعدم انحطاطه عن رتبة تمل على ثبوت العلم لاحد هما عند المتكلم فالاولى ان يقول المجهول لذلك
وقوعها في سياق الاستفهام وذلك لان النكرة في سياقه في تاويل المعرفة اذ المعنى اهذا الجنس في الدار ام ذاك الجنس
وليس المراد واحدا بعينه او لا بعينه قوله فتعينت وتخصصت آه الغرض من هذا التحقيق دفع اعتراض المحقق الرضي وحاصله
ان التخصيص هنا لان معنى العموم ضد معنى الخصوص فكيف يحصل العموم مع العموم وكيف يوصف الاحد بالعموم
والخصوص جميعا وحاصل الجواب انه انما يلزم الجمع بين الضدين لو اريد بالتخصيص هنا التفرد الذي هو ضد العموم والشمول
وليس كذلك بل المراد تقليل الشيوع والابهام الحاصل في النكرات وهنا كذلك لانه لما نفي عن كل واحد من جميع الناس
ان يكون خيرا من المخاطب لم يبق للسامع اشتباه لان الاشتباه انما يكون اذا اراد واحدا من الجماعة من غير تعيين
فيشتبه على السامع ان ذلك الاحد من هو فالتخصيص هنا يحصل بالعموم بهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدين
قوله تمرة خير من جرادة نقله اهل السنة عن عمرو بن عباس ونقلته الشيعة عن الامام جعفر بن محمد عن آبائه عليهم السلام
في تعيين فدية الجرادة اذا قتله محرم والمراد ان فديته اي تمرة كانت والحكم ليس بمقتصر بالتمرة دون تمرة قوله او سيتعمل
في موضع اه ولانه كان في الاصل فاعلا لانه قدم لافادة التخصيص والحصر قوله فهو في قوة رجل موصوف اه وهذا هو
الفارق بين قام رجل ورجل حيث جاز الاول وامتنع الثاني فانك في الاول قدمت الصفة ثم حكمت على الرجل
بها فانت قد حكمت على رجل موصوف لصفة القيام وفي الثاني اردت الحكم على رجل مجهول غير مخصص وان خصص
بعد ذكر الحكم قوله وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة او بسبب حادثة حتى انه صار يصوت ويستغيث
بالناس ليعاونوه على امره مثل الذي ينبح من طارق الشر وقيل ان هذا القول انما يتكلم به العرب اذا سمعوا

هريرة كلب في وقت لا يهره في شدة البرد فكان موردة هريرة تشام يخشى منه السوء قوله هذا هو المشهور اي كون المبتدأ معرفة او نكرة مخصصة قوله وقال بعض المحققين هو ابن الدهان واستحسنه الفاضل الرضي وهو في محله قوله لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف قوله كاللام في نعم الرجل فانها اما لاستغراق الجنس كما ذهب اليه البعض والجنس مشتمل على المخصوص وغيره فجرى مجرى الذكر اللفظي واما التعريف العهد وكما ذهب اليه الاخرون والمعهود هو المخصوص فلا حاجة الى الضمير قال بعض المحققين وفيه ان الجملة انشائية فلا بد من تاويلها بمقول في حقه نعم الرجل فيكون الخبر مفردا انتهى وعلى ما اخترناه من جواز وقوع الانشائية خبرا لا يحتاج الى تاويل كما ستسمع ان شاء الله تعالى قوله ووضع المظهر وهذا انما يكون للتعظيم فالرابط في الحقيقة هو الضمير الذي وضع الظاهر موضعه قوله اذا كان ضميرا انما خص الحذف بالضمير لان كون الخبر عن المبتدأ لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة يفوت مع الحذف وكذا لام العهد اذ مع الحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير قال نحو البر الكر بستين الكر ستون قفيزا والقفيز ثمانية مكاكيك والمكوك صاع ونصف وهو ثلث كيلجات كذا في الصحاح وفي المصباح الكر مكيال لاهل العراق وهو ستون قفيزا والقفيز ثمانية مكاكيك ... اثنا عشر وسقا الوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن قوله اي الكر منه الجار والمجرور حال من الضمير بستين والظرف في قوله السمن منوان منه صفة منوان ولذا صح الابتداء به قوله او جارا او مجرورا اعلم ان الظرف حقيقة في ظرف الزمان والمكان وقد يطلق بحيث يشمل الجار والمجرور كما فعل المصنف هنا قوله اي ماول الغرض من هذا التاويل دفع ما اعترض به الفاضل الهندي وحاصله ان المقدر هو الجملة لا الخبر الذي هو ظرف وظاهر العبارة ان الخبر مقدر بها وحاصل الجواب ان التقدير بمعنى التاويل والغرض منه ان الظرف ماول بالجملة ومفرد في حال كونه ظرفا قال بعض الافاضل التعبير بالتاويل لان التقدير يوهم ان تقدر الجملة في نظم الكلام فيلزم ان تكون الجملة محذوفة وليس كذلك بل الخبر والجملة هو نفس هذا الظرف واعتبار الفعل من حيث ارتباط الظرف به لا يوجب الحذف بنفس هذا الظرف بتاويل الجملة انتهى ولا يخفى ما فيه ثم انهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر لا يخفى الظرف الساد مسده وقال بعضهم هو الظرف وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وخير الامور اوسطها والدليل عليه ان الكلام تام المعنى بلا احتياج الى ذلك الفعل المقدر وما اتفقوا عليه من تقدير المتعلق فلعله انه رعاية لامر لفظي حيث ان الجار والمجرور مفعول بحسب المعنى فهو معمول فلا بد من عامل لا لان المعنى يحتاج الى تقديره كما فهم الاكثر فان عربيا القح يقول زيد في الدار ويفهم نسبة الظرف الى المظروف بلا احتياج الى تقديره وكذا اختلفوا في ان الضمير منتقل من الفعل المقدر الى الظرف او محذوف مع الفعل قال ابو علي ومن تبعه انه منتقل واليه يشير كلام المصنف قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا دلت القرينة على تقديرها ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده قوله والاصل في الخبر الافراد ليتوافق الركنان اعني المبتدأ والخبر قوله لكونه معرفة وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة وسيبويه جوزه في المبتدأ اذا كان متضمنا لمعنى الاستفهام وانا اقول ان من وان كانت نكرة من حيث اللفظ الا انها معرفة من حيث المعنى كما اشار اليه بقوله فان معناه هذا ابوك اه والمصنف آل الى هذا

قوله متساويين في التعريف او غير متساويين اشار بهذا التعميم الى فائدة ذكر معرفتين وعدم الاكتفاء بقوله متساويين فان المعرفتين لا يلزم ان يكونا متساويين فلو اكتفى بمتساويين لتوهم المساواة في التعريف قوله زيد المنطلق مثال كونهما معرفتين سواء كانا متساويين ام لا فان في اعرفية الاعلام من المعرف باللام او تساويهما خلاف سياتي ان شاء الله تعالى والحق اعرفية الاعلام وقال بعض المحققين لا التباس هنا سواء قلت زيد المنطلق او المنطلق زيد فان الاسم يتعين الابتداء به لكونه ذاتا جامدة والصفة تتعين للخبر لكونها صفة مشتقة واقول هذا ليس بسديد لان الخبر يقتضي اشتقاقا وجموده في الاصح والصفة ووقوع الاسم خبرا بمعنى المسمى بكذا او الصفة مبتدأ بمعنى الذات الذي اتصف بكذا فلا قرينة ح اما اذا وجدت القرينة المعينة للمراد فلم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذا المقصود تشبيه الثاني بالاول لا تشبيه المسند وتشبيه بالاستاد كما هو المتعارف ومثل قول الشاعر شعر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد قوله في اصل التخصيص المجوز لكون النكرة مبتدأ فان تخصيص غلام بواسطة وتخصيص خير بلا واسطة فانه اسم تفضيل وهو مشابه للمعارف مشابهة تامة حتى الحقه بعضهم بها من جهة ان اللام لا تدخل عليه كالمعارف قال افضل منك افضل مني فان الاول مبتدأ والثاني خبره وهما متساويان في رتبة التخصيص لان كلا منهما افعل التفضيل مع من وهذا التخصيص بالمعمول كما ذكره بعضهم في قوله امر بمعروف صدقة ونهي عن المنكر صدقة فان امر نكرة تخصص بالمعمول اعني الظرف لكونها اي هذه النكرة في معنى المضافة فكانه قال الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقس عليه ما نحن فيه قوله فعلا له اي فعلا مسندا الى المبتدأ فان الاسناد الى ضميره يقتضي الاسناد اليه في الحقيقة قيل وان فعلا فالمراد من كون الخبر فعلا له كونه جملة فعلية فاعله الضمير الى المبتدأ فلا يرد ان في مثل زيد قام ليس الخبر فعلا له بل جملة كذا قال بعض الافاضل والظاهر ان المراد بالفعل اللغوي الذي هو الحدث والاثر لكن في ضمن الفعل الاصطلاحي فلا يرد اقائم زيد فان الخبر فعل للمبتدأ ولم يجب فيه التقديم قوله كما في ضربت هند فانها هند ولكن تدل على تانيث الفاعل قوله الذي ليس بجملة اه اشارة الى دفع ما قيل ان الخبر في اين زيد جملة لانه ظرف وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة فكيف قال انه خبر مفرد وحاصل الجواب ان المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة واين مفرد صورة اذ الضمير المستكن امر اعتباري قوله كالاستفهام قال بعضهم لا يتضمن الخبر من موجبات التقديم الا الاستفهام ويرد عليه ما قائم زيد فانه يجب تقديمه لتضمنه النفي قوله من حيث انه مبتدأ انما قيد بالحيثية لان لتقديم الخبر لا دخل له في ذات المبتدأ اعني كونه اسما مجردا عن العوامل اللفظية فانك لو قدمت الرجل لصدق عليه هذا التعريف الا ان شرط كونه مبتدأ وهو التخصيص مفقود فالتقديم مصحح للوصف لا للذات فتدبر قوله التابع له اه وانما امتنع تقديمه لان جزءه لو قدم عليه للزم تقديم الشيء على نفسه قوله الله عبده متوكل فان عبده مبتدأ ومتوكل خبره وعلى اذ متعلق الخبر وفي المبتدأ ضمير راجع اليه مع كون المبتدأ مقدرا على الخبر ولكن المتعلق هنا ليس بحالة بتغيير يمتنع معها التقديم فان المتعلق هنا ليس حرف الجر قوله لان الخبر هو قوله على التمرة هذا هو الذي اخترناه كما سلف قال نجم الرضي ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور وحده

متعلق بعامله لان الجار ليس متعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل وما اختاره الشارح اولى لانه على هذا لا فرق
بين القائلين فتامل قوله الواقعة مع سهما وخبرا آه لما لم يكن خبر المبتدا اخبر ان اصطلاحا فاشار الى المسامحة في عبارته
والمراد انه عما يتركب عن ان قوله من يجعل تعدد الخبر عنه قيده به تصحيحا التقليل قد فان لتعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير قوله لانها
في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما ونفى بعض
النحاة وهو الفاضل الرضي قوله ان اقتصارا عليه لذلك اى لو جعلنا التعدد في عبارة المص اعم من ان يكون
ام فاقتصار المص على الاتيان بمثال التعدد من غير عطف لذلك لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه قوله وسببية الاول
آه يعني الشرط وهو التعلق بين الشيئين بان يكون الاول سببا لتحقق الثاني او للحكم بتحقق الثاني فالاول نحو
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثاني ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة ومثله قوله تع وما بكم من نعمة
فمن الله فان التقدير ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله مع ان النعمة التي حصلت بالمخاطبين ليست بسبب
صدور النعمة من الله تعالى الامر على العكس فان صدورها من الله سبب لايصالها والتصاقها بهم لكنها سبب
للحكم به والاخبار عنه اى وما حصل بكم من نعمة فنحكم او فنخبر انها صادرة من الله تع ولا شك ان النعمة التي حصلت بهم
سبب للحكم والاخبار بكونها صادرة من الله تعالى والفاضل الرضي فسر يعني الشرط بلزوم الثاني للاول فلا يراد
وما بكم من نعمة الا انه يخالف تفسير المص في كلم المجازاة فلهذا عدل عنه الشارح قوله نظرا الى مجرد تضمن المبتدا
معنى الشرط تعليل لصحة الدخول وعدمه اى انما صح الوجهان بالنظر الى مجرد تضمن المبتدا المعنى الشرط وانما لم يجب
دخول الفاء لانه لما كان المبتدا دخيلا في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره قوله واما اذا قصد آه اى
اذا قصد الدلالة على سببية الاول للثاني في العبارات اللفظية كان يق في الذي ياتيني فله الدرهم الذي
ياتيني ان آتاني فله درهم فيجب دخول الفاء لمكان حرف الشرط في اللفظ قوله واما اذا لم يقصد آه اى اذا لم
يقصد الدلالة على ذلك المعنى لا في اللفظ حتى يكون واجبا ولا في المعنى حتى يجوز الامران وان كان موافقا في
اللفظ للمبتدا المتضمن له الا انه لم يقصد ذلك المعنى فيجب عدم دخول الفاء قوله في حكم الموصول المذكور لانهما يصيران
في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اى الجملة الشرطية
لا تكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون انشاء قوله باب كان وباب علمت آه وان لم يخرجا الكلام من الخبرية
الى الانشائية الا ان العلم والكون ينافيان الشرط حيث انهما يدلان على تحقق وقوع ما بعدهما والشرط يدل
على التعليق والتحقق ينافيه قوله ووجه ذلك التخصيص اى وجه تخصيص ليت ولعل ببيان الاتفاق بالنظر الى
الحروف المشبهة الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع في الحروف المشبهة غير ليت ولعل ولو لم يذكر قوله بالاتفاق
لم يفهم ان في بقية حروف المشبهة خلافا قوله في المنع عن دخول الفاء محتجا بان صدارة الشرط لبطلت بدخولها ان حكما
تضمن المبتدا له ضعيفا قوله لانها لا تخرج الكلام آه اقول هذا الكلام غير جيد فان علة المنع لا تنحصر فيما ذكره الا ترى
ان علمت وكان يمنعان من دخوله مع انهما لا يخرجان الكلام كما قال بل العلة في المنع ما سمعت سابقا قوله لعدم

یقبل من احدہم اجاب سیبویہ عن شکل ہذہ الآیۃ بان الفاء لیست بجزائیۃ بل ہی زائدۃ او ہی للتعلیل والخبر محذوف

بدلیل ترکہا مع ان فی بعض الآیات قولہ وقد یجب حذفہ قال بعضہم لا یجب حذفہ اصلا لانہ رکن اصیل فی الکلام

ونحو الحمد لہ اہل الحمد ونظائرہ محمول علی حذف الخبر وہو کلام واہ فان حذف الفاعل واضرابہ مسلم الثبوت

قولہ لیعلم انہ کان فی الاصل آہ حاصلہ ان اہل الحمد مثلا کان مجرورا صفۃ لما قبلہ فغیر اعرابہ قصدا للمبالغۃ فی

المدح وذلک لان فی تغییر المالوف زیادۃ ایقاظ للسامع للاصغاء الیہ ولان الکلام کلام الذی یہ المدح صار

جملتان بعدما کانت جملۃ واحدۃ وکلما ازداد المقام کلاما ازداد مدحا ولو ذکر ہذا المبتدا التام الکلام جملتان فی الحال الاصل

وقس علیہ قطعہ الذم والترحم ونحوہما قولہ تقدیرہ ہو زید وانما حذف للعلم بہ وسد غیرہ مسدہ وسیاق الکلام فیہ لان

مقصود المستھل آہ ای مقصود المستھل لتعیین ذلک الشیئ المرئی بالاشارۃ وانہ یحکم علیہ بانہ ہلال ینظرہ الناظرون و

لیس المقصود ان الہلال المعروف ہو ہذا وتحقیق ہذا مبنی علی قاعدۃ ذکرہا ارباب العربیۃ وہو ان المعلوم المعروف

عند المخاطب ہو الذی یقع مبتدا والمجہول عندہ یقع خبرہ مثلا اذا عرف مخاطبک زیدا باسمہ ولم یعرف انہ اخوہ ام لا

تقول لہ زید اخوک وبالعکس تقول لہ اخوک زید اذا تحققت ہذہ القاعدۃ فنقول فی المثال ان المعروف

عند المخاطب انما ہو شیئ مشار الیہ بلفظ ہذا غیر معروف بانہ ہلال فتقول لہ الذی ہو معلوم لک بالاشارۃ

الہلال لا غیرہ قوالبتۃ جراۃ علۃ لتعیین والحکم ای لتعیین ذلک المرئی والحکم علیہ بالہلالیۃ حیث الیہ الناظرون

لانہم لا یعرفون انہ ہلال الا بالنظر الیہ اما لو قال الہلال ہذا وکانہ قال الہلال المعروف لکم ہو ہذا الشیئ الیہ

فلا یلتفت الیہ السامعون الا انہ معروف عندہم قولہ علی عادۃ المستھلین فان عادتہم فی امثال ہذا الصدد

الناظر دون قولہ ولئلا یتوہم ان آخر الہلال ساکن لاجل الوقف وح لا یتعین ان یکون مرفوعا بل یحتمل

ان یکون منصوبا علی تقدیر ابصر قولہ علی المذہب الصحیح انما قیدبہ لان فیہ مذاہب احدہا ان اذا ظرف

مکان خبرا عن السبع ثانیہا ان تکون ظرف زمان خبرا عما بعدہ بتقدیر المضاف ای فی وقت خروجی حصل السبع

وانما قدر المضاف لان الزمان لا یقع خبرا عن الجثۃ ثالثہا انہا ظرف زمان مضاف الی ما بعدہ وعاملہ محذوف

ای فاجات وقت خروج السبع وفی کل منہا تکلف فلذا قال علی المذہب الاصح قولہ فاذا السبع واقف

قدر اکثر الشارحین الخبر عاما وہو موجود او حاصل مستدلین بان اذا المفاجاۃ ظرف وہو یدل علی الفعل

العام کالوجود والحصول ومنعوا القدیر الخبر الخاص کقائم وواقف لانہ لا یجوز الا بالقرینۃ ولا قرینۃ ہہنا

اذ الظرف لا دلالۃ لہ علی الفعل الخاص وظن ان ما قدرہ فی محلہ والقرینۃ علی تقدیرہ لفظ خرجت فان مفاجاۃ

السبع بعد الخروج یناسبہ الخبر الخاص قولہ غیر ساد مسدہ لکان الحذف واجبا لا جائزا فان حذف الواجب ما کان معہ

قرینۃ مع شیئ یسد مسدہ کما سیاتی قولہ یزدری الازراء التہاون بالشیئ والاحتقار لہ ای لو لم یکن الشعر یحقر مرتبۃ

العلماء لکنت اشعر من لبید وہو شاعر مشہور قولہ لولا وجد زید وذلک لمشابہتہ لولا بحرف الشرط واختصاص

لولا التخصیصیۃ بالفعل فیحمل لولا الامتناعیۃ علیہا قولہ لولا ہی الرافعۃ لانہ حرف مختص بالاسم فیعمل فیہ کسائر

الحروف قوله او كلمة ما لم يذكره الشارح مثاله ومثاله قولهم تتمار زيدا قائمين على صيغة المصدر قوله اذا كان
زيد مفعولا به قيد به لئلا يلزم تكرار المثال قوله ضربي زيدا قائما يحتمل ان يكون الحال من الفاعل او من المفعول
والمصدر منسوب الى صاحب الحال وقوله او قائمين مثال الكون عنهما قوله وفيه تكلفات كثيرة احدها الحذف
اذا مع الحاجة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان وثانيها العدل عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى
كان التام لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة وثالثها قيام الحال مقام الظرف
والذين حداهم على التقدير اذا كان المترتب عليه هذه التكلفات اشتراط العامل في الحال وصاحبه لانه لا يجوز
ان يكون ضربي لما سيجيء ولا يجوز حاصل المقدر لاختلاف عامل ح لان العامل في الحال حاصل وفي صاحبها
ضربي وهو الياء او زيد والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي قوله ملابسه قائما اي ان ضربي
لزيد ملابس زيدا او وقوعه عليه قوله ملابسني قائما بمعنى ملابسته لي كونه صادرا قوله او في خبر ان في قوته ان تقديره
قوله مستريحين من تلك التكليفات لانها مبنية على تقدير اذا او اذ ذهب الرضي خلاف عنه قوله من غير ساد مسده فلا
يكون الحذف واجبا بل جائز للقرينة الدالة عليه مع انه داخل فيما وجب حذفه عندهم قوله وتقييد المبتدأ المقصود
عمومه بدليل الاستعمال تحقيق هذا المقام ان مصادر اذا اضيفت تكون عامة بدلالة الاستعمال فيكون ضربي زيدا
قائما اخبارا عن جميع الضربات في حال القيام فيلزم انه لم يضربه في غير حال القيام وانه لو ضربه مرة في غير حال القيام
لكان مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما واما لزوم تقييد المبتدأ على تقدير الكوفيين فبيانه ان قائما لما كان متعلقا
بقوله ضربي كان معناه كل ضرب وقع مني على زيد حال قيامه فانه حاصل ولا يلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام
ليكون مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما وهذا العرف بالبديهة لا بالبرهان قوله في ضربي زيدا ضربه قائما اي
ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد وهو ضعيف لان حذف المصدر مع بقائه غير معهود لان في قوة ان الموصولة
مع الفعل فيجوز حذف بعض صلته ولان الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة قوله ذهب
بعضهم هو ابن درستويه ولو كان ما ذهب صحيحا لتم الكلام بضربي او بضربي زيدا لغيبة ذلك الكمال قوله وعطف
عليه شيء بالواو والضمير راجع الى المبتدأ وهو الذي فهمه الفاضل المحشي من ظاهر العبارة وعندي انه راجع
الى الخبر لما ستعرف بعيد هذا قوله اي كل رجل مقرون مع ضيعته اعلم ان البصريين قدروا الخبر شيئا لمعطوف
اي مقترنان لزعمهم ان المعطوف معطوف على المبتدأ فهو مبتدأ فيحتاج الى خبر فورد عليهم ان الخبر المحذوف ح
خبر المبتدأين فلا يسد المبتدأ الثاني وهو قوله وضيعته مسده اذ المبتدأ لا يكون سادا مسد الخبر فلا يكون حذفه
واجبا بل غالبا كما اعترف به البعض والشارح الفاضل قدر الخبر مفردا وعطف وضيعته على ضميره فلا يكون
مبتدأ حتى يحتاج الى خبر وزعم الكوفيون ان هذا الكلام تام لم يحذف منه الخبر زعما منهم ان الخبر هو قوله
وضيعته لان الواو بمعنى مع ولو قيل كل رجل مع ضيعته لم يحتج الى تقدير فكذا ههنا والجواب ان جعل الواو
بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الاصلي وبقاء العطف الاصلي يمنع جعله خبرا لان الخبر لا يعطف على المبتدأ

فلا بد من تقدیر الخبر بخلاف مع ضیعته فان مع ظرف حقیقة قائم مقام متعلقه وهو کائن فلا یحتاج الی تقدیر الخبر
والضیعة فی اللغة العقار التی هی الارض والنخل والمتاع وههنا کنایة عن الضیعة اذا عرفت هذا فاعلم ان الحذف
فی مثل هذا لیس بلازم بدلیل اثباته فی نهج البلاغة الذی هو کلام رب الفصاحة حیث قال انتم والساعة فی قرن قوله ثم المعطوف علی الخبر المعنی
علی المبتدأ اجاب عن الاعتراض السابق بان المعطوف وان کان من تتمة المبتدأ لکنه یذکر بعد الخبر فیصح ان ینوب عن الخبر
ویشغل مکانه ولا یخفی ما فیه من التکلف قوله یکون مقسما به یعنی معینا لذلک بحیث ینتقل من سماعه الی کونه
مقسما به لیکون قرینة علی حذف خبره الذی هو قسمی فلو کان غیر معین لم یجب حذف خبره کقولک امانة الله لافعلن
قوله ای اسرک وبقاءک اشار بالعطف الی اتحاد المعنی قوله ای ما اقسم به اشارة الی ان الحمل مجاز فان العمر لیس بقسم
بل مقسم به فان القسم بمعنی مصدری فلا یصح الحمل حقیقة قوله ولا یستعمل مع اللام اه اعلم ان استعماله فی القسم علی وجهین
بغیر اللام وباللام فان لم تات باللام نصبته بنصب المصادر وقلت عمرک لافعلن کذا بمعنی عمرک احلف ببقائک واذا
دخلت علیه اللام رفعته بالابتداء واللام فیه للابتداء ولیست هی الموطئة للقسم کما ذهب بعضهم قوله ای من المرفوعات
تشبیها الی قوله خبر ان واخواتها مبتدأ محذوف الخبر وذلک لقرینة ما سبق فقوله هو المسند ابتداء کلام وقول الفاضل
المحشی مبنی علی ان ذکر خبر ان لیس لانه من خبر المبتدأ بل لانه من المرفوعات بعید قوله لا بالابتداء کما ذهب الیه الکوفیون
ووجه ضعفه ان الابتداء عامل ضعیف فلا یؤثر مع وجود ما هو اقوی منه قوله بعد دخول احد ذا ولفظ احد لیصدق التعریف
علی کل من افراد المعرف قوله لفظا او معنی اما لفظا فبالعمل واما معنی فلانجرار معانیها الی معانیها فان مثلا للتاکید
وهو حاصل فی المبتدأ او الخبر وعلی کل تقدیر لا ینتقض التعریف بمثل یقوم بان یقال انه مسند الی شیء آخر وهو ابوه بعد
دخول ان فینبغی ان یکون خبرا ولیس کذلک بل الجملة خبر لانا نقول ان کان من بمعنی الدخول وهو التاثیر لفظا او معنی مفقود
فی یقوم وحده وحاصل فی المجموع فان الرفع المحلی للجملة وکذا التاکید فیکون هو الخبر لا الفعل وحده قوله فلا یحتاج
الی ان یجاب اه تعریض بالفاضل الهندی قوله ویلزم منه عطف علی قوله یجاب وحاصله انه یلزم علی هذا الجواب
ان یکون قول المص بعد دخول هذه الحروف مستدرکا فانه اذا حمل الاسناد علی الاسناد الی اسمها ولا یکون الاسم
اسما لها الا بعد دخولها یلزم المحذور قوله فیحتاج الی تاویل الجملة اه والاصل عدم التاویل قوله ولا یلزم من
ذلک اه هذا الکلام تعریض بنجم الائمة الرضی حیث قال وقد یخالف خبرها خبر المبتدأ فی غیر ما ذکره المص ایضا وذلک
ان خبرها لا یکون مفردا متضمنا ماله صدر الکلام انتهی فحاصل کلام هذا الفاضل اعتراض علی المص بانه ینبغی ان یقول الا فی
التقدیم والا فی تضمنه استفهاما وحاصل الجواب ان المراد حکمه حکم خبر المبتدأ اذا صح کونه خبرا لها وههنا لا یصح اما لان
التحقیق ینافی الاستفهام واما لانه یفوت صدارته قوله ای لیس امره اه الغرض من هذا التقدیر تحصیل المستثنی
منه المفهوم من فحوی الکلام قوله ان من البیان لسحرا وان من الشعر لحکمة هاتان الکلمتان من مفردات کلام
الرسول صلعم ومعنی الفقرة الاولی ان بعض البیانات الصادرة من بعض الناس تؤثر فی القلوب تاثیر السحر
فربکلمة حق یبین معناها بعض الزاهدین ابلغ فی التاثیر من الکتب السماویة التی بینها بعض الفاسقین ومعنی الفقرة

الثانية ان بعض الشعر حكمة اي كلام حق على نهج قانون الشرع كالديوان المنسوب الى مولانا امير المؤمنين رضي الله عنه قوله وذلك
لتوسعهم في الظروف آه وذلك لان كل محدث لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب الحميم
لا الشخص يدخل حيث لا يدخل غيره والجار والمجرور اجري مجراه للمناسبة اذ كل ظرف جار ومجرور في التقدير قوله
اي لنفي صفته وان كانت صفة يلزم من نفيها نفي الجنس نحو لا رجل موجود فالتسمية مطردة فقابل فتسمية بهم
لا التبرئة مثلا انها تبرئ الجنس من الصفة قوله ما عرفت من المعهود لا يرى اثرا لفظا او معنى فلا يرد وجه الورود ان
يقال يلزم على هذا التعريف ان يكون يضرب اي الفعل وحده خبر لا وليس كذلك بل مجموع الجملة خبر لها والجواب ظ
بعد ما عرفت قوله لاحتمال حذف الخبر والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له قوله على ما هو الظ وانما قال ذلك
لجواز ارتفاع صفته حملا على المحل لمشابهتها لان في افادة المبالغة فان لا المبالغة النفي وان لمبالغة الاثبات وهو
الوجه في عملها فكما ان صفة اسم ان يجوز رفعها على المحل فكذا في مشابهها الا انه خلاف الظاهر بل منعه قوم قوله لا يتقيد بالظرف
لان الظرافة عبارة عن كلام خارق للعادة يحمل السامع على الضحك ونحوه وهذا لا يتقيد بكونه في الدار قوله ونحوه كالحال
فانه في معنى الظرف قوله لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن هنا قرينة خصوص حمل على امر شامل قوله
اي لا آله موجود الا الله قال بعض الافاضل ان قدر الخبر موجود لم يلزم منه الا نفي وجود ما سوى الله تعالى لا من الالهة
لا نفي امكان وجوده وان قدرت ممكنا لم يلزم منه الا اثبات وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما يتم في نفي
امكان الوجود عما سوى الله تعالى من الالهة واثبات الوجود له تعالى وعلى الاول لم يلزم نفي امكان عن غيره وعلى
الثاني لم يلزم اثبات الوجود له تعالى والجواب من وجوه احدها ما ذكره الزمخشري وهو ان المرفوع بعد الا خبر لا النفي
لفظا والاصل في كلمة الشهادة الله اله ثم قدم الخبر فقال الا اله الا الله عدل عن الاول الى الثاني لارادة الحصر والتخصيص
على نحو المطلق زيد ثم اريد التصريح باثبات الالوهية له تعالى ونفيها عما سواه فقدم حرف النفي ووسط حرف الاستثناء ثانيها
انه يجوز تقدير موجود وبه تنحسم مادة الاشكال لان نفيه يقتضي نفي الامكان اذ لو كان الاله الممكن شريكا لكان موجودا
لا محالة اذ شريكه لا يكون الا واجب الوجود فلا يدخل شريكه في حيز الامكان رابعها تقدير ممكن والتقريب قريب مما م
خامسها ما قدره بعضهم وهو قوله لا آله موجود ازلا وابدا وظن انه دافع للشبهة وهو كما ترى سادسها جعل الا بمعنى غير ويكون
هي الخبر فيفيد نفي كل آله غيره سوى فرض معبود الحق او غيره ذهب اليه بعض المعاصرين وفيه حمل الا على معنى يستعمل
فيه نادرا سابعها ان هذه الكلمة الشريفة شرعت للرد على الكفرة الذين اتخذوا الاصنام آلهة معبودة من دون
الله تعالى فالموحد يقصد بها الرد عليهم ثامنها ما قال بعض المحققين وهو ان كلمة الشهادة غير تام في التوحيد
بالنظر الى المعنى اللغوي لان التقدير لا يخلو من احد الامرين وقد عرفت انه لا يتم وانما تعد كلمة الشهادة تامة
في اداء معنى التوحيد لانها قد صارت علما عليه شرعا والوجه الثاني عندي هو الارجح قوله فيكون بمعنى قولهم آه فتكون
ح لا من اسماء الافعال وزيفه المص بان اسم الفعل لم يكن على شكل هذه الصيغة قوله على الصفة على المحل قوله لان
ليس لنفي الحال فان نفت غيره فبقرينة كقول الشاعر وما مثله فيهم ولا كان مثله وليس يكون الدهر ما دام يذبل

قوله على مورد الاستماع وهو النائرة قوله من صداه كتب في الحاشية الصدء والاعراض والبراح الزوال والغير
في يراعها الحرب اي من اعراض عن نيران الحرب فلا زوال لي عنها قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس اي
ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس فيه رد على الفاضل الرضي حيث قال انه لنفي الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع بعد
لا فان التكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها قوله اعلم ان المراد آه ذكر هذه الفائدة في بحث الفاعل فلا
وجه لاعادتها قوله فلا ينتقض بالتوابع كالبدل مثلا كاخوك في ما زيد اخوك قائما فيصدق عليه انه مسند اليه بعد ذكره
ليس مع انه ليس باسم والجواب انه مسند اليه بالتبعية قوله لكثرتها اذ كثرة الشيء المقسم بالبيان تستدعي الاهتمام به
والاهتمام يقتضي التقديم قوله علامة كون الاسم مفعولا فلا ينتقض حد المنصوب بسلمات في قولك مررت بمسلمات
قوله او تشبيها لما في الملحقات بالمفاعيل من الحال والتميز وغيرهما قوله اي من المنصوب المذكور في ضمن المنصوبات نوعا
التفسير هو في قوله هو ما اشتمل قوله او كما اشتمل ويرجح لقرب المرجع قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول هذه الصحة انما هي
بالنظر الى اللغة واما بالنظر الى الاصطلاح فيصح الاطلاق على كل من الخمسة فان مفهومه اصطلاحا ما قرن الفعل لفائدة ولم
يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا قوله اسم ما فعله انما هو عبارة عن حدث لان ما فعله فاعل فعل هو الحدث
ليس الا قوله بحيث يصح اسناده وآه المراد بصحة اسناده صحة انتسابه الى فاعله كما تقول ضرب زيد وموت زيد ونحوها قوله
لا ان يكون موثرا فيه كما ذهب اليه بعض الشارحين نظرا الى ظاهر اللفظ فتخرج الامثلة الآتية قوله وانما زيد لفظ الاسم
آه لما كان تعريفا ساير المفاعيل حيث ترك فيها لفظ الاسم صار كان الاصل والاسلوب ترك لفظ الاسم فعبر عن
ذكره بقوله زيد لفظ الاسم وحاصل الجواب ان الذي صدر من الفاعل هو الحدث وهو معنى والمفعول المطلق من
اقسام اللفظ فهو اسم ذلك المعنى قوله ويدخل فيه المصادر اي في قوله اسم ما فعل وانما سمي المصدر مصدرا لانه
من مصدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل مذهب
الكوفية قوله او اسما عطف على قوله مذكورا او لا يعني ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد
اعم من الفعل وشبهه كما هو الشايع فاندفع اعتراض الفاضل الهندي بخروج مثل زمانا بصرا قوله بل المراد ان
معنى الفعل مشتمل عليه آه ان قيل يلزم خروج المفعول المطلق النوعي والعددي عن التعريف لانهما يدلان على الزائد
على معنى الفعل فلا يكون الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء فالجواب ان معنى المفعول المطلق هو ذات الحدث
التي دل عليها اللفظ وكون الحدث نوع كذا او معدودا بكذا من عوارض ذلك المعنى واوصافه قوله وبذلك خرج به مثل
كرهت كراهتي تعريض بالفاضل الرضي حيث قال ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي فانه مفعول به مع صدق
التعريف عليه وحاصل الجواب ان لقولهم كرهت كراهتي اعتبارين احدهما بحيث كونها قامت بالفاعل واشتمل معنى
الفعل عليها فهي مفعول مطلق داخل في الحد وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة كما في قولك كرهت
قيامي فالفعل ليس مشتملا عليها فهي بهذا الاعتبار خارجة عن التعريف بقوله بمعناه قوله انبته الله نباتا فان مصدر
انبت انباتا وفعل نبت نبت قوله ومصدرية آه جواب عما يقال ان خبر ليس بمصدر وقد جعله المصنف مثالا له فاجاب بانه

مصدرية مجازية اكتسبها من غيره اما من الموصوف المقدر يعني قدرا او من المضاف اليه اعني مقدم له اي سماعيا اشار الى ان
سماعا صفة وجوبا الذي هو بمعنى واجب فيا النسبة فيه دفعه قوله يعلم له ضابطة اه اشارة الى تعريف الحذف القياسي قوله
اريد اثباته فالفاضل المحشي لا حاجة الى حمل المثبت على ما اريد اثباته قوله لا يجب حذفه لما ستعرفه من علة وجوب الحذف
قوله لا يكون خبر المفعول عنه اي من المفعول المطلق المحذوف فعله فانه مذكور قوله لكان مرفوعا على الخبرية فلم يكن من باب
المفعول المطلق قوله او وقع اه او هنا لمنع الخلو دون الجمع بدليل قوله ما انت الا سير اسير اقوله وكاد كاد فانه وان كان مكررا
الا انه لم يقع في موضوع الجزاء اذ ليس قبله مبتدا قوله وانما جمع يعني لم ينفصل الضابطة الثانية عن الاولى بقوله منهما لاشتراكهما
في بعض القيود قوله والى ما يشبه به فعله فان سير البريد ليس فعل الفاعل كالاول بل فعل الفاعل يشبه به اي ما انت
الا تسير مثل سير البريد والبريد البغلة المرتبطة في الرباط معرب دم بريده ثم سمي به الرسول المحمول عليها ثم استعمل في اثني عشر
ميلا وكان من عادة الملوك انهم يبنون الربط ويقفون البغال فيها ويقطعون اذنابها وكانت موقوفة فيها لاجل
اصحاب الحاجات والمراد بالبريد هنا حامل الرسالة وانما وجب حذف الفعل في الضابطتين لوجود القرينة والساد
مسد المحذوف اما القرينة في الضابطة الاولى فهي ما المشبهة بليس فانها تقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الساد مسده
المحذوف فهو الا للاستثناء واما القرينة في الثانية فهو المبتدا فانه يقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الساد
مسد المحذوف فهو المصدر الاول والذي اعتمده في تعليل وجوب الحذف ما عول عليه الفاضل الاسترابادي وهو ان
وجوب الحذف من حيث ان المقصود من مثل هذا الخطاب التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له
ووضع الفعل على الحدوث والتجدد فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما
فعلا وهو موضوع التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف فاذا تحققت علة
وجوب الحذف ظهر لك عدم وجوبه في تلك الامثلة التي احترز عنها قوله اي ما تمنون منا اه وانما وجب الحذف في هذه
الصورة لان ضابطة هذا القسم ان يذكر جملة تتضمن مصدرا تطلب منه فوائد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوائد والاغراض
بالفاظ مصادر منصوبة عقيب تلك الجملة وجب حذف تلك الافعال لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر الذي
تضمنته الجملة المتقدمة فيصح ان تقوم تلك الجملة تمام ما يتضمن تلك الاغراض اي الافعال الناصبة لها فلما صح ذلك تكررت
تلك الفوائد مستقل ذكر افعالها قبلها فالتزم قيام الجملة مقام تلك الافعال وبعبارة اخصر وهو انه انما وجب الحذف
لسد الجملة المتقدمة سد المحذوف لمناسبتها له من جهة ان تفصيل لاثر مضمونها قوله صوت حسن مرفوع اما على انه بدل
من الاول او صفة له فلم يكن فيما نحن فيه وظني ان هذا وامثاله خارجة بقيد المفعول المطلق فلا حاجة الى الاحتراز عنهما
في هذا المقام قوله لان الزهد ليس من افعال الجوارح فيه تعريض بالفاضل الرضي حيث قال وينبغي ان يقيم اسي
التعريف شرطا اخر لاخراج مثل له علم علم الفقهاء وله هدى هدى العلماء فان الثاني يكون مرفوعا لا غير وحاصل الجواب
ان مثل هذا خارج بقوله علاجا على تفسير الشارح فان الزهد والعلم وامثالها ليست من افعال الجوارح كالصوت بل هي
من الكيفيات النفسانية قوله وهو بعد جملة اه وانما وجب حذف الفعل في هذه الصورة لقيام الجملة المتقدمة المتضمنة لتلك

الا وهما متعلقان به وكون الناصب هو الفعل المقدر هو المشهور وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله صوت
لا بفعل مقدر لان الجملة عنده بمعنى الفعل والفاعل فهي بمعنى تصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام بذلك
المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو لفظ مررت في مسئلتنا فالمجموع
كالفعل والفاعل وتبعه نجم الائمة ولا يخفى ما فيه وقال بعضهم العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه
في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا نحو كما تقول
عجبت من ضرب زيد ضرب الامير اي من ان ضربت ضرب الامير وفيه نظر قوله مصدر وقع مضمون جملة اعلم ان المضمون
المعرف سابقا بقوله المصدر المنسوب الى الفاعل آه هو مضمون الجملة الفعلية وههنا المراد به مضمون الجملة الاسمية
فلا تعارض وانما وجب حذف الفعل لان الجملة الاولى تدل عليه ومغنية عنه حيث انها تتحد في المضمون قوله
لانه انما يؤكد لنفسه اشارة الى ان اللام في قوله لنفسه صلة للتاكيد لا للتعليل كما ستسمع قوله لا امر مغاير ولو
بالاعتبار اي ان اعترافا يؤكد نفسه وذاته ولا يؤكد غيره ولو كان ذلك المغاير مغايرا له بالاعتبار اي ليس يؤكد شيئا
امرا مغايرا له ذاتا ولا اعتبارا حتى يقال انه يؤكد ذلك الغير الاعتباري كما يظهر لك في المسئلة الآتية فان فيها امرا
مغايرا للمفعول المطلق بالاعتبار فسموه مؤكدا لغيره قوله حقا مصدر وقع مضمون جملة آه اعلم ان كلام المص وتقرير الشارح
اشارة الى التحقيق المقدمة المشهورة وهي ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب فاكثرهم اخذها على الظاهر وقال ان الصدق و
الكذب مشككا فيها الاحتمال من زيد قائم مثلا وبعض المحققين كالمص ونجم الائمة قالوا الجملة الخبرية نص في الصدق
والحق بحيث لا احتمال فيها لغيرهما من حيث مدلول اللفظ قالوا وقولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب ليس المراد ان
الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول
اللفظ ثابتا وجعل المص حقا مضمون الجملة الا انها تحتمل غيره صريح في اختيار هذا التحقيق قوله لانها تحتمل الصدق والكذب
والحق والباطل الاولى ترك الحق والصدق لانهما مدلولا الجملة لا محتملاها كالكذب والباطل ووجه ذكره ان محتمل
الجملة لها كغيرهما انما هو في مقام التاكيد والرد على السامع لانك انما تؤكد حقا اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة
السابقة في نفس الامر وغاب في ذهنه كذب مدلولها فصار مدلولها ونقيضه محتملان عنده من غير ترجيح
قال تاكيدا لغيره هذا اصطلاح المتاخرين وسيبويه يسمي التوكيد لنفسه التوكيد الخاص والمؤكد لغيره التوكيد العام قوله
لانه من حيث هو مضمون عليه آه هذا الكلام اشارة الى التحقيق البديع وهو ان المصدر المؤكد لغيره مؤكد لنفسه في الحقيقة
والا فليس بمؤكد لان التوكيد تقرير الامر الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا
فمكرره انما يؤكد لنفسه فكيف قال المص وغيره تاكيدا لغيره وتوضيح ما ذكره الشارح انه يؤكد لنفسه حقيقة ويؤكد المغاير اعتبارا
وذلك لانه اي هذا النوع من المفعول من حيث انه منصوص عليه بلفظ الحقيقة وعبر بها عنه يؤكد لنفسه لانه يؤكد
الحقيقة التي هي مدلول زيد قائم من حيث ان الحقيقة احد محتملاتها عند السامع فالمؤكد اسم مفعول هو الجملة الموصوفة
باحتمال غير الحق والمؤكد بالكسر هو الحقيقة المنصوصة الغير المحتملة لشيء قوله ويحتمل ان يكون المراد آه هذا الاحتمال ذكره المص

وحاصله ان اللام ليست صلة للتاكيد حتى يحتاج الى التكلفات المذكورة بل للتعليل والمعنى ح انما اكد لاجل
دفع الغير وهو الاحتمال الآخر اعني الباطل ورده الفاضل الرضي لفوت المقابلة بينه وبين ما سبق فاجاب الشيخ بان
ما سبق عليه وعلى وجوب حذف الفعل هنا ما سبق في نظيره قوله حتى يحسن تعاليل القواعد ينبغي ان يكون المراد بالمؤكد
غير مذكور فيها على هذا الاحتمال فتأمل في هذا المقام فانه من مزالق الاقدام قوله وفي جعل المثال اه لانه شامل للمسافة وغيره
مضاف الى المفعول فالقيد مفهوم من المثال لكنه تكلف اذ الشائع تتميم التعريف بدون المثال قوله محذوف الفعل
آه وانما حذف الاول لئلا يلتبس المصدر لتقوم مقامه او ليفرغ المجيب بالجواب عن النائبة فيتفرغ لاستماع المأمور [illegible]
قوله تعلقه به اما نفيا او اثباتا والمراد تعلقه به اولا ليخرج الحال والتمييز والمستثنى قوله ولا يقولون في مررت بزيد وانما صح [illegible]
لانه ليس بمفعول به على الاطلاق في صلة اسم المفعول به بواسطة حرف الجر والكلام في اطلاق قوله والمفعول المطلق اه اي [illegible]
اقول خروجه من قوله ما وقع عليه فعل الفاعل ظاهر لانه عين فعل الفاعل فلا يحتاج الى التكلف المذكور قوله [illegible]
على التقدير لتقسيم الفاعل قوله كونه [illegible] في حيزان اي كون وقوع المفعول في حيزان اي يكون بعد الفعل [illegible] بان لا
في حيزان لا [illegible] عليها قوله العامل في المفعول به اشارة الى ان المراد من الفعل العامل فيه فعل [illegible]
قوله في باب الاغراء نحو اخاك اخاك [illegible] الزمه قوله على المدح نحو الحمد لله الحميد قوله او الذم نحو مررت بزيد الفاسق
قوله او الترحم نحو مررت بزيد المسكين قوله اي انتهوا عن التثليث نهي الكفار عن القول بثلاثة آلهة عيسى
عليه السلام ومريم والله تعالى وامرهم بالقصد التوحيد قوله ووطئت سهلا السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ
من الارض [illegible] بوجهه او بقلبه كلما ولمنع الخلق قوله كما اذا ناديت مثال للتوجه بالقلب قوله مثل يا سماء [illegible]
نداؤه تعالى لتنزهه تعالى عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب قوله او قال ابو علي الظاهر ان مراده انها اسماء [illegible]
بمعنى ادعو فعل المضارع المتكلم قوله التي يرفع بها المنادى آه المقصود من هذا التحقيق دفع ما اورد على ظاهر العبارة
وهو ان ضمير يرفع راجع الى المنادى مع ان المنادى لا يكون مرفوعا في حاله لان الرفع من القاب المعربات
واجاب عنه باحد ثلاثة وجوه اما بحمل الضمير على حاله لكن المراد رفعه قبل حالة النداء وتسميته منادى قبل النداء انما هي
باعتبار ما يؤول اليه او يكون الفعل مسندا الى الجار والمجرور ولا ضمير فيه والتقدير يبنى المنادى على ما يقع بها الرفع
من حركة او حرف او يكون الضمير راجعا الى الاسم والتقدير يبنى المنادى على ما يرتفع به الاسم ورده الشيخ بانه غير
ملائم لسوق الكلام لان الضمير في قوله مبني راجع الى المنادى فلو عاد ضمير يرفع الى غيره لزم انتشار الضمير قوله او
آه عطف على ما قبله بحسب المعنى فان قوله يرفع به المنادى في قوة ان يقال ان الفعل مسند الى ضمير المنادى [illegible]
فان الفعل ما سند الى ضمير المنادى او سند الى الجار والمجرور قوله لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلان
معناه الخطاب قوله افرادا او تعريفا وانما اعتبرهما لتقوى جهة الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه [illegible]
قوله وانما قلنا ذلك اي جعلنا البناء لمشابهة الكاف الحرفية بواسطة ولم نجعله لمشابهة الكاف الاسمية [illegible]
وتعريفه بالقصد قوله اي بلام [illegible] اشارة الى ان اضافة اللام الى الاستغاثة لادنى ملابسة [illegible]

معنى اللام بل معناها هو الاختصاص قوله وانما فتحت مع انها لام الجر وهي مكسورة قوله كاف الضمير اي كاف
ادعوك قوله لعدم وقوعه موقع الضمير فانه في المرتبة لعبد المستغاث قوله من فتح لام المعطوف لانه صار منادى
مستقلا فلا قرينة فارقة قوله مشكل لان الذي يقتضي الفتح وقوعه موقع كاف الضمير واذا لم يكن المنادى هو المار مثلا
بل كان محذوفا فالمنادى المحذوف هو الذي قام مقام كاف الضمير فلا وجه لفتح اللام لكن يجوز ان يكون وجه الفتح
وقوعه موقع الكاف الخطاب صورة قوله او تقديرا مثل يا غلامي قوله ان كان معربا قبل دخول اه اخرج
بهذا القيد يا يوم ضيع الصادقين ونحوه مما هو مضاف الى الجملة ومبني على الفتح لانه لم يعرب قبل النداء فلم ينصب لفظا
او تقديرا بل محلا قال يا طالعا جبلا قال الفاضل المحشي هذا المثال من المزالق النحوية فانه لا معتمد لعمل طالعا
الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى مفرد معرفة ويجب تعريف طالعا ولا يكون هناك
شبه مضاف انتهى وهو جيد وبيان كون الموصوف معرفة تعريف صفته لقول يا طالعا جبلا الظريف ويمكن ان
يقال انه معتمد على موصوف معرف تقديرا بدليل تعريف صفته والتقدير يا ايها الطالع جبلا فحذف ما هي للاختصار
ثم حذف اللام لئلا يجتمع [illegible] التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف ويحتمل ان يكون هذا المثال على قول
الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد قوله توقيت لنصب رجلا لا تقييد له اي
نصب الرجل وقت يقال لغير معين لا انه قيد له يذكر معه في قول الاعمى لانه اذا كان منصوبا كان غير معين فيكون
قوله لغير معين مستدركا قوله يا حسنا وجهه ظريفا نقل عنه في الحاشية انه قال انما قيدناه بقولنا ظريفا ليكون نصا
في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه الظريف قوله اعم من ان يراد بها معين
او غير معين فان قصد التعيين فمثال للمشبه بالمضاف وان قصد عدمه فهو مثال للقسم الرابع قوله لان توابع
المستغاث اه لانه ليس مبنيا على ما يرفع به لان رفعه قبل النداء بالضمة وبناؤه حالة النداء على الفتحة قوله فانها
لما انتفت اه جملة معترضة لبيان تناول المفرد للمضاف بالاضافة اللفظية وشبه المضاف اما تناوله الثاني فظاهر
لعدم مطلق الاضافة واما الاول فلانها في حكم الانفصال فترجع الى المفرد لعدمه وقوله ليدخل علة لقوله انما
جعلنا قوله الحسن الوجه والحسن الوجه برفع الحسن الاول ونصب الثاني وجر الوجه فيهما قوله الحسن وجهه والحسن
وجهه برفع الحسن الاول ونصب الثاني ورفع الوجه فيهما على الفاعلية قال والصفة اسم مفردة كانت
او في حكم ليدخل فيه يا زيد الحسن الوجه وكذا عطف البيان قوله مطلقا اعم من ان يكون باللام او بدونه نحو يا زيد
هذا ونحو المؤمنون العابدات [illegible] قوله الممتنع دخول يا عليه لا ذكرنا على طريق التمثيل والا فجميع حروف النداء كذلك قال
ترفع على لفظه قال الفاضل المحشي هذا من غوامض النحو لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع والتابع باعرابه يتبعه من جهة واحدة
الكلام في رده يحتاج الى التطويل قوله الا اذا [illegible] قال المبرد اه اعلم ان كلام المبرد يدل على خلاف ما نسب
اليه المص وذلك انه قال ان كان اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه لانه لا يفيد
ان التعريف بل يلمح بها الوصفية الاصلية فقط وكانه مجرد عنها لان تعريفه بالعلمية وان كانت اللام في الجنس

الظاهر ان

اختیرت مذهب ابی عمرو لان اللام اذن یفید التعریف فلیس الاسم کالمجرد عنها فعلی هذا مذهب المبرد فی الحسن واختیار
اختیار الرفع لان اللام لا یفید التعریف وهذا هو الیق بمذهبه قوله النجم والصعق النجم کان فی الاصل لکل کوکب
ثم جعل علما مع اللام للثریا فنزع اللام منه مطلقة لزوال العلمیة والصعق کان اسما لکل من رمی بالصاعقة ثم
جعل علما مع اللام لخویلد بن نفیل لما رمی بالصاعقة حین هبت الریح وشمها وقال بعض الشعراء مخاطبا لابنته الو
خویلد فابکی علیه قتیل الریح فی البلد التهامی قوله لانها اذا وقعت آه هذا التعلیل فاسد فانه جاز فی المضاف
بالاضافة اللفظیة والمشبه بالمضاف قوله المنبئ عن جواز ضمته فان الفتح لما کان من الغالب البناء فیضعف ان فیه
الفتح فهو مبنی قوله بالتخلل والواسطة کما هو المتبادر قوله لکثرة وقوع المنادی آه ولان هذا المنادی فی الحقیقة مضاف
لان اضافة الصفة کاضافة الموصوف قوله ای اذا ارید نداؤه لما کان نداء المعرف غیر جایز صرف الکلام عن
ظاهره بحمله علی الارادة قوله مثلا ذکره مثلا لافادة ان الکلام ههنا علی سبیل التمثیل ولیست کلمة یا ولا ایها ولا الرجل
معتبرة ههنا بخصوصها بل سایر حروف النداء مثل یا فی عدم اجتماعه مع اللام التعریف واحتیاجه الی الواسطة و
ایضا سائر الاسماء المبهمة مثل ای فی هذا الاعتبار وایضا سائر الاسماء المعرفة باللام مثل الرجل نحو یا هؤلاء الکرام
ویا هذه المرأة قوله متوسطا ای وانما وسطت هذه الامور المبهمة دون امور متعینة قلت لان الاصل فی المنادی
ان یکون متعینا ومعلوما وقعت الذهن علیها فلا یحتاج الی الاسم المعرف باللام فلما کانت مبهمة سیما من المبهمات الوصفیة احتیجت
الی ما یرفع ابهامها فاشتدت الحاجة الی ذلک المعرف باللام ومن ههنا تسمعهم یقولون انه المقصود بالنداء مع عدم
مباشرة حرف النداء له قال برفع الرجل والمبرد والزجاج جوزا النصب فیه ایضا کغیره ویدل علیها قراءة مثل یا ایها
الکافرون قال المقصود بالنداء ای بحسب نفس الامر قوله لیکون حرکته الاعرابیة فان حرکة الرجل حرکة اعراب حذف
التنوین انما هو لوجود لام التعریف قوله وهذا بمنزلة اه ای التزام الرفع فی صفة المنادی اذا کانت مقصودة بالنداء
بمنزلة المستثنی من قاعدة جواز الوجهین فی صفته ای فی صفة المنادی فکانه قال صفة المنادی المبنی المفردة یجوز فیها الوجهان
الا اذا کانت ای تلک الصفة مقصودة بالنداء لاختصاص الصفة المنادی المبهم فانه لو کان مختصا به لاخرجه من قاعدة
جواز الوجهین فی صفة المنادی المبنی بان یقول من التاکید والصفة الا صفة الاسم المبهم وبالجملة ان صفة المنادی
اذا کانت مقصودة بالذات ملتزم رفعها ای قسم کان من اقسام المنادی واذا کانت المقصود حالة النداء غیر الصفة
جری فی الصفة جواز الوجهین ولو کان المنادی اسم اشارة نحو یا هذا الرجل اذا قصد نداء اسم الاشارة قوله انه تابع
معرب بتقدیره لفظ المنادی اندفع ما اورده صاحب المتوسط علی ظاهر عبارة المصنف وهو ان تابع المعرب یجوز ان
یکون تابعا لمحله اذا کان اعراب محله اعراب لفظه نحو یا زید العاقل وقاعدة بالنصب والجر وحاصل الجواب ان هذا الجواز
فی المعرب لا فی المنادی المعرب قوله وجواز الوجهین آه وما من ما قال بعض الشارحین ان الرجل فی یا ایها الرجل
کالصفة اذ قیل لم وجب رفعه قیل هو المنادی المفرد المعرفة الذی باشره حرف النداء لکونه مقصودا فاذا قیل فیجب
علی هذا ان یجوز فی توابعه ما جاز فی توابع مثله قیل لیس هو نفس المنادی المقصود بل مثله قوله وهی اجتماع آه

القاعدة التي جوزوا فيها اجتماع حرف النداء مع الالف واللام وانما اشترطوا فيها هذين الشرطين لان الالف واللام
بوجودهما يخرجان عن كونهما حرف التعريف لان حرف التعريف زائدة على حروف الكلمة فليست عوضا عن احدها والثاني
بثباتها ان تكون جائزة الانفكاك اذ للزومها صارت كانها جزء من الكلمة فلم يكن للتعريف وعلل البعض الاول فضل جواز
ندائه عزوجل لتوسط بينهما بان يستلزم التعدد وها للتنبيه وهو فاصل حرف بينهما وذا للاشارة الحسية وهو غير مخصوص
وظني ان هذه كلها تكلفات فان التعريف الله بالعلمية لا بالالف واللام فلا يلزم اجتماع اداتي التعريف الا ان يقال
يستنكر هو الجمع بين يا وما شابه لام التعريف لفظا قوله عوضا من المحذوف ومن ثم قطعت الهمزة في النداء قوله
من اجلك اخرة وانت تخيله بالوصل حقه ومعنى تميت اي ذللت واعرفت وقول شارح الابيات من اجلك متعلق
بمحذوف اي التحمل المشاق من اجلك قوله فيا الغلامان اخره اياك ان تتخيل الى شعر قوله تاكيد لفظي انما لم يجوز
اما لان التاكيد اللفظي في الاغلب ان يكون حكمه حكم الاول بلا تغير واما لان غيره منصوب لكونه علما للقضية قوله
مكان المنصب اي النصب الذي سبق جوازه من سيبويه والمبرد قوله اتباعا النصب الثاني لان يتم من الى حلقت
بيان للاول فهو كالصفة في يا زيد بن عمرو قوله لا ابا لكم قال الجوهري معنى لا اب لك انك ضعيف شجاع لا احتاج
الى من يتصرك كلا اب قال الازهري هو مدح فوقه معناه انك ست يا بن رشيد وليس لك اب معين فمما يع
نسبك والحق ما في القاموس من انه دعا عليه لا ابيه تيم بن عبد مناة وهم قوم عمر اي لا يوقعنكم عمر في كريهة
لاجل تعرضه لهجائي اي امنعوه من هجائي حتى يمنعوا شري عنكم قوله اما تابع مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه
من ان التاكيد لفظي قوله او تابع مضاف بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي قوله يا فتاي فانه لو حذف منه
الياء للالتباس بالمنادى المفرد المعرفة قوله فهذان الوجهان اه اعتراض على ظاهر العبارة وحاصله بان قول العلماء
المضاف آه يدل على جواز هذه الوجوه الاربعة في كل مضاف مع ان الوجهين الآخرين لا يجريان في ياء عينيه قوله
يا بدال الياء الفا لمناسبتها في انها تزادان في آخر اسم قوله على وفق حركة الياء فانها اي الفتحة كما هو المشهور
وقيل هو السكون لمجانسة المفرد المعرفة لان اسم في اخره تاء التانيث قوله يا ابتا بالالف عطف بحسب المعنى على تقدير
اي فالمواضع العشرة بالالف قوله اي واقع حمل المجوز على الوقوع لانه مشترك بينه وبين العقلي والمراد هنا الاول
والتقييد بعدم الضرورة يفهم من التقييد بقابلها في قوله وهو في غير ضرورة قوله اي للضرورة حمل النصب ضرورة على
انه مفعول له واللام مقدرة لكن يجيء على هذا ان يقال ان عامله فعل الترخيم المفهوم من فحوى الكلام التقدير
وهو في غيره يرخم ضرورة ولا يجوز ان يكون جائزا لان الضرورة صفة الشاعر لانه المضطر والجواز صفة الترخيم فلم
يحصل شرط حذف اللام وهو ان يكون فاعله وفاعل عامله واحد ومثاله في الضرورة قول ذي الرمة شعر
ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عرب ولا عجم ✤ وقول المتنبي قدس ما فعلت الصوارم والقنا في عمرو
حابي وضيعة الاغنام ✤ قوله لا آلة اخرى تخرج مثل قاض لان حذفه للاعلال فهو لعلة لا للتخفيف قوله
هذا اي على تقدير كون الضمير راجعا الى ترخيم المنادى قوله فدخل فيه المشبه بالمضاف فانه مضاف من حيث المعنى

فان قولک یا طالعا جبلا بترک قولک یا طالع جبل وراجازہ الکوفیین ترخیم المضاف ویقع الحذف فی اخر الاسم الثانی
نحو قولہ خذوا حظکم یا آل عکرم واذکروا اوامرنا والرحم بالغیب تذکر ای یا آل عکرمۃ قولہ نظرا الی المعنی لان المنادی
فی یا غلام عمرو الغلام لکنہ لا یظہر ولیعرف بیدون ذکر زید قولہ نظرا الی اللفظ ولذا اعرب الجزء الاول قولہ وجہ
اشتراط اسبۃ اشتراط کون المنادی المرخم لا یکون مندوبا قولہ محکیۃ بحالہا نحو تابط شرا المحکی بحالہا لتبقی دلالتہا علی
القصۃ التی ہی سبب التسمیۃ وبعض العرب یرخم الجملۃ بحذف عجزہا نحو یا تابط قولہ علی یا ای ای حذف ای من
المحذوف لیفہم من المذکور لتلازمہما قولہ لم یلزم نقص الاسم اہ وحاصلہ ان نقص الاسم المعرب بالاخراج للیہ
شیء من وکم بالا ہالۃ موجبۃ اعنی التقاء الساکنین والفراء والاخفش جواز ترخیم الثلاثی المتحرک الاوسط علما لان
حرکۃ الوسط کالحرف الرابع ونقل ابن الخشاب عن الکوفیین جواز ترخیم الثلاثی علما سکن او تحرک قولہ اذا وقع
موقعا اہ وذلک الموقع ہو اخر المنادی قولہ من نحو یا صلح اہ وانما کان شاذا لفقد ان الشرط اعنی العلمیۃ
وتاء التانیث قولہ فان الیاء والنون ای الیاء فی ثمانیۃ والنون فی مرجانۃ وذلک لانہ یقال ثمانی ومرجان
بغیر تاء ترخم اذا حتیج الیہا ادخلت قولہ من الوسامۃ فاسما اصلہ وہو سما قلبت الواو ہمزۃ کالتاۃ والالف والہمزۃ
زیدتا فاسما لانہا اسم زیدتا علیہا فصار اسماء قولہ من باب عمار ای مما یحذف منہ حرفان الا انہ دخل فی الغیابۃ
الثانیۃ قولہ تخرج منہ نحو سعلاۃ تعریض بالفاضل الرضی حیث قال وکان علی المص ان یقول حرف صحیح غیر تاء التانیث
قبلہ مدۃ زائدۃ لاخراج نحو سعلاۃ والشر خبر حیا من عمیر تکلف السعلاۃ الغول او ساحرۃ الجن قولہ وہو اعم من
ان یکون ای الحرف الصحیح قولہ فی حکم الصحیح ای الیاء والواو المدغم فیہما فی حکم الحرف الصحیح فی کونہما اصلیین شانا فان الاغلب فی
حرف العلۃ ان یکون زائدۃ فاذا وقع منہا حرف اصلی کما فی ہذین المثالین شابہ الحرف الصحیح فیحذف منہما الحرفان کالصحیح قولہ ثمود جمع
ثبۃ وصحیفۃ الفاضل اللاری وقال ہو ثمود جمع ابن وہو غلط لان ثمود لم یستعمل الا کثمود فینبغی ان یخرج والتبسط الحکم
قولہ قلون جمع قلۃ وہی رأس الجبل وعمود البیت قولہ صلت علی الاسد وملیتہ عن النقد ای حملت علی الاسد جائرۃ
ولبت ای حصل لی بول بمن خوفی من النقد ای صغار الغنم شبہ الحرف الصحیح لقوتہ وعدم جواز حذفہ غالبا بالاسد
وحرف العلۃ الذی یکون فی غالب الامر زائدا بصغار الغنم ای کیف تصولون وتجترؤن علی حذف الحرف الصحیح
القوی الذی ہو کالاسد وتنازلون عن حذف حرف العلۃ الضعیف الذی ہو شابہ لصغار الغنم قولہ بعلبک
وخمسۃ عشر علمین انما قید بہ لانہما لو لم یکونا علمین لکانا داخلین فی قسم الاضافی وقد عرفت انہ لا یرخم قولہ
ای فیحذف وانما قدر بصیغۃ المضارع مع ان ما سبق کان بصیغۃ الماضی قلت الذی حداہ علی ہذا دخول الفاء فانہا
لا یجوز دخولہا فی الجزاء اذا کان ماضیا خالیا من قد فقال فیقال الفاء فصیحۃ ای اذا عرفت ذلک فیقال قولہ
وقرح یا کرو ان فی الحاشیۃ ہو طائر ضعیف طویل العنق قولہ قد للتقلیل فان قیل العباس ان یکون جعل ما بقی
بعد الترخیم اسما برأسہ ہو الاکثر لان المحذوف لعلۃ موجبۃ کما فی عصا ونحوہ فی حکم الثابت والمحذوف لا لعلۃ بل لمجرد
التخفیف کما فی باب الترخیم کان لم یکن فالجواب ان المنادی لما لم یکن مقصودا بالذات بل ہو لتنبیہ المخاطب

ليصغى الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطرداً كالواجب لطول المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا قوله كادٍ جمع دلو فان اصله ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة فصار ادلي الضمة على الياء ثقيلة حذفت وحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار ادلٍ قوله ارتفع المانع الاعلال اه توضيحه ان الواو في كروان لم تقلب الفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها المانع وهو وجود الساكن بعدها فيلزم اجتماعهما اذا حذفت الالف حال الترخيم فان قدرنا انها ثابتة ثم الاعلال اي قلب الواو الفاً باق بحاله وان قلنا ان ذلك المحذوف صار نسياً منسياً قالوا وستطرفة لم يبق بعدها مانع من الاعلال قوله فالحد شامل لقسمي المندوب اي ما يتفجع على وجوده وما يتفجع على عدمه وفي هذا الكلام تعريض ببعض الشارحين حيث قال وقد اخل المصنف باحد انواع المندوب وهو المتوجع منه نحو واحزناه واويلاه قوله ممتازاً به عن المنادى هذا الكلام اشارة الى دفع ما يرد على ظاهر العبارة وهو ان المندوب ليس مخصوصاً بوا لانه يستعمل فيه يا على ما عرفت بل الامر بالعكس فان وا لا تدخل على غير المندوب وحاصل الجواب ان الاختصاص بمعنى الامتياز فكانه قال وامتياز المندوب عن غيره من المنادى بوا وقال الرضي معناه وخص المندوب بالندبة بسبب لفظة وا وفيه تكلف قوله اذ الميم اصلها الضم جواب عما يقال ان الواو كيف تجانس حركة الاخر اعني الميم مع انه ساكن فاشار الى انه في الاصل مضموم حتى ان بعض القراء ضموا الميم في انتم وكم لكن حذفت حركتها في ضربتم ونحوه تخفيفاً قوله لبيانها اي لبيان الالف فانه لو لم يكن بعدها هاء لتوهم في التلفظ انها فتحة قوله الشاميتيناه اي اللذين هما صنعة اهل الشام قوله ويعني به اه رد على من قال المراد باسم الجنس ما صح دخول اللام عليه قوله لم يسبق الذهن اه بل يلتبس بالمفعول اذا قلت رجلاً قوله لانه كاسم الجنس اه وجوّز الكوفيون حذف حرف النداء منه اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء واستشهدوا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء ورده الرضي باحتمال كونه خبر انتم وهو بعيد قوله سواء كان مع بدل تعريض بالفاضل الرضي حيث قال ان المصنف لم يذكر لفظة الله فيما لا يحذف منه حرف النداء وهي منه لانه لا تحذف منه الا مع ابدال الميم قوله نحو اللهم قال الفراء اصله يا الله آمنا بالخير فخفف بالحذف لكثرة الدوران على الالسن والاكثر على ان اصله يا الله فحذف حرف النداء وعوض عنه الميم المشددة ورد الرضي كلام الفراء بانه يقال اللهم لا تؤمهم بالخير ورد هذا الكلام شيخنا البهائي في حواشي الاربعين بقوله ويجوز ان يكون الاصل اللهم آمنا بالخير لا تؤمهم بالخير نعم يتجه كلام الرضي لو سمع منهم اللهم لا تؤمنا بالخير لحصول التنافي فكانه قال آمنا بالخير والظاهر انه لم يسمع انتهى فتامل انه قد سمع وهو بعينه المثال الذي رد به الفاضل الرضي كلام الفراء وقد شاع في المحاورات التعبير عن امثال هذه العبارات المشتملة على تبعيد الضمير عن المتكلم بلفظ الغيبة وان كان المتكلم اذ قالها يعبر عنها كالالفاظ التي يعبر بها عن نفسه قوله ولفظة اي اه لان المقصود بالنداء وصفه وهو معرفة قبل النداء فلذا جاز حذفه وان كان اي اسم جنس متعرفاً بالنداء قوله من غير ان يعتصف اه لانه اذا لم يعتصف به يكون نصاً في اثبات الجنس قوله والمضاف اه عطف على قوله لفظة اسے امراة القيس اسمها جندب وكانت بغضته ونفساً لها عن صحبته فقالت انك لثقيل العجز خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة قوله وقع في الليل اه

نايم النايم سليك بن سلكة فلما وقع عليه ذلك الشخص خنقه اي ربع ا ه العبه بحلقومه ولم يقتله فقال له افتد مخنوق
اي اعط فدية نفسك لتسلم عليها فقال له سليك الليل طويل انت امن من ان تمنالك فنيم استعجالك ثم ضغطه سليك فضرط فقال
سليك اضرطا وانت الاعلى فذهبت كلمها امثالا قوله بخلاف قراءة الا يا اسجدوا آه في قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم
فصدهم عن سبيل الله فهم لا يهتدون الا يسجدوا قوله اي قدر عامله مثل قولك زيدا اضربته اعلم انه قد وقع الاختلاف في العامل
في هذا الباب فالبصريون اطبقوا على ان العامل فيه مقدر والكسائي والفراء الى ان ناصبه هو الفعل المتاخر عنه اما لفظا
ان امكن نحو زيدا ضربته والا فمناسبه نحو زيدا مررت به وجاز عمل العامل الواحد فيهما لاتحادهما ذاتا الا ان الضمير عبارة عما
رجع اليه ويكون فائدة تسلطه على الضمير بعد تسلطه على الظاهر تاكيد الايقاع الفعل عليه وبعض النحاة قال اما انا فلا اعرف
عامل هذا الاسم والاصح مذهب البصريين قوله اي في متعلق ذلك الاسم اه والمآل واحد فان غلام في قولك زيدا ضربت
غلامه يسمى متعلق الاسم ومتعلق الضمير لانه من توابع زيد ومضاف الى ضميره وهذا المراد من كونه متعلق ضميره الا ان في المرجع
يرجح الاحتمال الثاني قوله كما هو الظاهر الظاهر انه متعلق بقوله النصب بالمفعولية ويحتمل الرجوع الى جميع ما ذكره في التعريف قوله
ومنها صور اربع اي داخلة في تعريف ما اضمر عامله قوله مما لا يخفى وجهه وهو خلوص اقسام المشتغل بالضمير عن الفعل بينهما
ليس منها قوله الا بتاويل اي بتاويل مقول ونحوه لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والظاهر انه لا مانع من وقوع الانشاء
خبرا لمبتدا اسند الى المبتدا الا ما احتمل الصدق والكذب بل هذا الاحتمال انما هو في الجملة الخبرية التي هي مقابل الجملة الانشائية
لا الخبر بين الجملة الخبرية وما هو قسيم المبتدا كيف لا وهو واقع في افصح الكلام كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم واين زيد ومتى القتال الى
لك ذا ونحوه والتقدير يقول في جميع هذا التعسف قوله ولا يقدر معمولها فلا يقال ما زيدا الضربه ولان بكر القيته قوله فانه
يجوز وان استقبحه النحاة اي يجوز تقدير الفعل بعدها فيكون من باب الاضمار وان عده بعض النحاة قبيحا ووجه القبح ان هل
في الاصل بمعنى قد فاذا قلت هل زيد قايم فاصله اهل زيد قايم فهل بمعنى قد والتالي الاستفهام هي الهمزة فحذفت الهمزة
لكثرة الاستعمال وتطفلت هل عليها في الاستفهام فصارت اداته فاذا لم تر فعلا في خبرها نحو هل زيد قائم تسلت عن طلبه
وجاز بلا قبح واذا وجد في خبرها كما في باب الاضمار او يسبق الى الافهام وطلبت الاقتران معه لان اصلها بمعنى قد وهي يجب ان تدخل
عليه فكان التقدير قبيحا قوله اي التباس الخ هو تفسير هذا الكلام ورد لما اعترض به بعضهم على ظاهر عبارة المصنف حيث قال
مراده من التباس المفسر بالصفة الالتباس في حال النصب والالتباس في حال الرفع اما الاول فلانه لان المفسر لا محل له
من الاعراب فكيف يلتبس بالصفة وكذا الثاني اذ في حال النصب وبين الصفة في حال النصب قوله وهو غلط بل المقصود
فيه تعريض بالفاضل الرضي حيث زعم انه على تقدير الوصفية والخبرية واحد غير متفاوت المعنى قوله كما هو مذهب المعتزلة
من ان الافعال الاختيارية صادرة من العباد لا من الله تعالى ويفهم من ظاهر هذا الكلام ان المعتزلي لم يقل باختيار
النصب في مثل هذه الآية وليس كذلك بل المنقول من رؤساء علم النحو كالشيخ عبد القاهر وجار الله والسكاكي الذين هم اكابر المعتزلة
اختيار النصب ايضا فالاولى في التعليل ان يقال كون جملة خلقناه مفسرا لا صفة او غيره هو الظاهر المتبادر قوله اي
او في داره توضيح هذا الكلام انه على تقدير النصب يكون الجملة الفعلية معطوفة على الجملة الصغرى اعني قام وفيها ضمير يعود

الا زيد وقد تقرر ان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فينبغي ان يقدر في الجملة الثانية ايضا ضمير يعود اليه ليصح العطف فاشار الى
تقديره بقوله عنده اي في داره اي عنده زيد اي داره زيد قوله والا لا يصح فلو قيل فليكن مقدرة قلنا فلا يكون المثال مثالا للمسالة قوله
زيد لملابسة الذهاب اي بما نسب به المذهوب به فالمصدر بمعنى اسم المفعول قوله فالاتحاد فيما ذكره مفقود لان الفعل الاول مسندا الى الذهاب
او الى الاحد على ما عرفت والفعل الثاني اعني ذهب مسند الى الجار والمجرور لقيامه مقام الفاعل قال قدس سره في الحاشية
الفرق بين وبينه زيدا جلست عليه مع ان كلا منهما مبني للمفعول ان القائم مقام الفاعل هو الجار والمجرور فهو يعمل في ضمير
زيد رفعا لا نصبا بخلاف جلست فان القائم مقام فاعله ضمير المتكلم واما الجار والمجرور اعني عليه فهو منصوب محلا وتحقيقه
ان جلست عليه يستلزم ملابسة فاعلها المتكلم ومفعولها زيدا واما ذهب فانه يقتضي ملابسة او ذهابا لم يعلم فاعلها فالاول
يستلزم فعلا معلوما ينصب زيدا اذا سلط عليه والثاني يستلزم فعلا مجهولا يرفعه اذا سلط عليه قوله بل الكرام الكاتبون اي
اي الملائكة الذين يكتبون اعمال العباد اعني رقيبا وعتيدا قوله وكل صغير وكبير مستطر اي كل عمل صغير وكبير مسطور في صحيفة
الاعمال قوله لا يغادر اي لا يترك سيئة صغيرة ولا كبيرة قوله شاذة عن بعضهم وهو عيسى بن عمر النحوي ذهب الى ان الفاء
للعطف قوله مرتبطة بمعنى الشرط فيكون البار صلة ومعناه ان هذه الفاء مربوطة بالمبتدأ المتضمن لمعنى الشرط فهي كالجزاء له وهو
ومثله هذا الفاء انما قال هذا لان الفاء اذا كانت زائدة وغيره واقعة موقعها المعترض نحو فاما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل
ما بعدها فيما قبلها قوله اي اسم عمل فيه نبه بذلك على ان المفعول فيه بتاويل المعمول فيه من قبيل الحذف والايصال قوله على
صيغة المجهول آه هذا الكلام ردا لما قاله الفاضل الرضي وحاصله ان ذكر ان كان على صيغة المصدر يكون معطوفا على معمولا
وهو بعيد من حيث المعنى لان التحذير ليس لنفس الذكر بل المذكور وان كان على صيغة الماضي المجهول فكذلك لان وههنا
متعاه من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيد او عمرو وحاصل الجواب انه على صيغة الماضي
المجهول ولكن المعطوف عليه مقدر لا الملفوظ كما توهمه قوله لا بد من ضمير في المعطوف حاصله الاعتراض انه اذا عطف ذكر على
حذر او ذكر لا بد ان يكون فيه ضمير راجع الى المعمول كما في المعطوف عليه وحاصل الجواب ان ههنا اضمر اقيم الظاهر مقامه
اشعارا بان المعمول في هذا القسم هو المحذر منه فيما سبق هو المحذر قوله والاسد عن نفسك هذا بيان لحاصل المعنى وان
هذا المعنى لازم للمعنى السابق قوله ويرميها بالعصا نقل بعض الشارحين هذا التحذير عن عمر ثم قال وانما نهى عن رمي العصا الى
الارنب لان ذلك يقتلها فلا يحل قوله لئلا يقال لقيت زيدا فلو كان فعل الامر ناصبا لكاف الخطاب ليصح نصب
فعله الماضي للاسم الغائب كما تقول علم نفسك وعلمت زيدا قوله فان المعنى على بعد نفسك فيه بحث مشهور وهو انه
على هذا التقدير لا يكون من النوع الثاني لان نفسك ح ليس محذرا منه بل محذرا وحاصل الجواب ان المراد بتحذير النفس
تبعيدها من الرذائل التي تؤذيك فانك اذا لم تبعدها عنها يحصل منها الاهوال والشدائد فالنفس على هذا محذر
منه لا محذر قوله قيل لفظ الاسد آه هذا الاعتراض لنجم الائمة وحاصله ان الاسد جزء من التحذير لتوقف افادة اصل
معنى التحذير عليه مع انه خارج من التعريف اما خروجه عن القسم الثاني فظاهر لان الاسد ليس مكررا واما خروجه
عن القسم الاول فكذلك ايضا لانه ليس معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده بل المعمول اياك فالصحيح ان يقال تحذير

على ضربين اما اللفظ المحذر منه مكررا او لفظ المحذر مع المحذر منه وحاصل الجواب ان التحذير عبارة عن المعمول واما اللفظ الاخر فهو من
التوابع وان توقفت استفادة المعنى عليه **قوله** لم يثبت الا نادرا اجازه ابو علي استدلالا بقوله تعالى وعلى الذين اذا ما اتوك
لتحملهم قلت التقدير وقلت **قوله** لتضمنا في ضمن الفعل اه اي يكون ذلك الحدث مذكورا في ضمن الفعل الاصطلاحي
العامل في المفعول كقولك ضربت زيدا يوم الجمعة فان الفعل اللغوي الواقع في يوم الجمعة يعني الضرب مذكور في ضمن الفعل
الاصطلاحي اعني ضربت فانه جزء معناه **قوله** اذا كان العامل مصدرا كقولك اعجبني ضرب زيد الجمعة فان الضرب فعل في يوم الجمعة
وهو مذكور بلفظه الدال عليه بالمطابقة لا حاجة الى قوله مذكورا الا ان مثل يوم الجمعة يوم طيب فان فعل فيه فعل الا ان ذكره ليس
من هذه الحيثية بل من حيث الاخبار عنه بانه يوم طيب فما قصد اخرجه بقيد مذكور تخرج بقيد الحيثية **قوله** اشارة الى تسمية
المفعول فيه اشارة الى ان هذا القيد لا دخل له في الاخراج اذ لا خواة بل هو للبيان والتحقيق **قوله** مبهما كان الزمان او محدودا
المشهور بين النحاة بل المجمع عليه ان معنى المبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره سواء كان معرفة ونكرة كحين والحين ووقت
والوقت والمحدود ما له نهاية تحصره معرفة او نكرة كيوم واليوم وسنة والسنة ووهم بدر الدين المالكي فجعل اليوم واخواته
من المبهمات وجعل المحدود هذه الاسماء اذا اضيفت كيوم الخميس والجمعة ونحوها كانه فهم من الموقت وهو غلط **قوله** المفسر
بالجهات الست سواء كانت معرفة او نكرة وهذا هو مذهب الاكثر من المتقدمين وبقي فيه تفاسير احدها ان المبهم من المكان
ما كان نكرة منها ويخرج منه خلفك وامامك مع انه منصوب على الظرفية بلا خلاف ثانيها ان المبهم ما ليس بمحصور وهو باطل
ايضا لخروج الفرسخ فانه محصور مع انه منصوب على الظرفية ثالثها انه الذي له اسم باعتبار ما لم يدخل في مسماه كالفوق مثلا
فان هذا الاسم يطلق على هذا المكان مثلا بالاضافة الى التحت وكذا غيره من الجهات ولا شك ان التحت غير داخل في مسمى
الفوق وبناء ربح في هذا التفسير عند ولدي لانه لا يطلق باعتبار ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه وهو ليس بداخل
في مسماه فلا حاجة له الى الحمل والمع لما فسره بالجهات الست احتاج الى التفصي عنها فاجاب بانها محمولة على ما يقاربه **قوله**
ما بعد ونلت وما يقاربه من نحو نزلت وسكنت **قوله** لا يتم بدون الدار اقول الفرق بين ضربت ودخلت في غاية الاشكال
فتامل **قوله** لا يصح ان يقول دخلت البلد الظاهر انه لا فرق بين المثالين في الصحة وعدمها بل الصحة جارية فيهما نا لا صح
ح ما اختاره نجم الائمة من ان دخلت فعل لازم وما بعده مفعول فيه **قوله** التفصيل فيه بعينه كما مر تقول في اختيار الرفع
يوم الجمعة سرت فيه والنصب يوم الجمعة سرت فيه وتساويهما يوم الجمعة سرت فيه ضربت وهل يوم الجمعة سرت فيه **قوله** احتراز
عن نحو اعجبني التاديب فانه يصدق في التاديب انه فعل لاجله فعل لانه غير مذكور **قوله** كما في ضربت زيدا اي اذا قال قائل
ضربت زيدا فتقول له اعجبني التاديب اي الذي حصل بسبب ضربك **قوله** ذكر معه كما في ضربته تاديبا اي اذا قال قائل ضربت
زيدا تاديبا فتقول اعجبني التاديب فيصدق على التاديب انه ما فعل لاجله فعل يعني الضرب والتاديب المذكور مع مفعوله
قوله يراد معه للعمل فيما اي يكون ذلك الفعل عاملا في المفعول له يخالف خلافا اشار الى ان النصب خلافا على انه مفعول
مطلق **قوله** ادبته بالضرب بيان لكون ضربت بمعنى ادبت بالضرب **قوله** اذ ضربته ضرب تاديب وبيان لكونه المنوع بعد
ان ذكر امثلة كونه للتاكيد والتقدير ضربت ضربا مثل الضرب الذي للتاديب **قوله** وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم فان المجرد

بقی کما عرفت یسمیه الجمهور مفعولا به بواسطة قوله ولم یکتف آه ای لم لم یقل وانما یجوز زید دون ذکره الحذف لیکون الغیبة منبها
الی تقدیر اللام لانه اراد التنبیه علی ان الحذف والتقدیر متحد فی المعنی فاقام المظهر مقام المضمر رد علی من فرق بان التقدیر
هو المترک فی اللفظ فقط قوله ای اتحد فاعله وفاعل عامله قال نجم الائمة وبعض النحاة لا یشترط ذلک وهو الذی یقوی
فی ظنی وان کان الاغلب هو الاول واستدل علی جواز عدم التشارک بقول امیر المؤمنین ع فی نهج البلاغة فاعطاه الله
النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلیة والمستحق للسخط ابلیس والمعطی للنظرة هو الله تعالی قوله الا بالاعتبار بان یعتبر
زمان ضرب او لاخم اعتبر زمان التادیب لان الضرب سبب فی الخارج للتادیب قوله یشبه المصدر فان المصدر فعل
الفاعل عامله ومقارن العامل فی الوجود فیتعلق فی الوجود به الفعل بلا واسطة قوله واعتذر عن نصبه ای عن نصب مع
انه قایم مقام الفاعل وحقه الرفع قوله من ان اسناد الفعل وکذا ما هو معناه قوله الی لازم النصب کما فی بعض الظروف
کمع قوله فی الاکثر فان فیها النصب فاذا وقعت موضعا تستحق فیه الرفع جرت علی غالب لها قوله لقد تقطع بینکم فان فاعل
تقطع مع انه منصوب مستعمل باکثر احواله وقیل ان الفاعل ضمیر الامر لتقرره فی النفوس ای تقطع الامر بینکم قوله تنزه
[illegible] عن تکلف اعتبار ضمیر راجع الی مصدر الفعل ومن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل قوله وقد حیل بین العیر والنزوان
اصل هذا المثل ان صخرا اخا الخنساء طعنه ابو ثور الاسدی طعنة فی جنبه فمرض حولا حتی ملته امرأته وکان یکرمها فمر بها رجل
وکانت ذات خلق وادراک فقال لها ایباع الکفل فقالت نعم عما قلیل وکان ذلک یسمعه صخر فقال اما والله لئن قدرت
لاقدمنک قبلی ثم قال لها ناولینی السیف هل تقله یدی فناولته فاذا هو لا تقله یده من الضعف فقال عدة ابیات
منها شعر اهم بالفعل الحزم لو استطیعه * وقد حیل بین العیر والنزوان * ای بین المرء وما طلب قوله تستوی
الماء والخشبة ای تساوت وذلک انه اذا غرز خشبة فی نهر فان نزل الماء بحیث ساوی راس الخشبة یقال استوی
الماء والخشبة قوله لو ترکت الناقة ای لو ترکت مع ولدها فی مکان بلا مانع لرضعها قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة
اختلف فی عامل المفعول معه علی خمسة اقوال احدها ما ذکره الش وهو الحق وثانیها ما ذهب الیه الزجاج من
انه منصوب باضمار فعل بعد الواو والاضمار خلاف الاصل وثالثها مذهب الکوفیین وهو انه منصوب بالخلاف فیکون
عامله معنویا وهو مردود بان العامل المعنوی لا یحتاج الیه مع وجود اللفظی ورابعها ما ذهب الیه الشیخ عبد القاهر من
انه منصوب بنفس الواو وهی ضعیفة العمل فلا تعمل مع وجود ما هو اقوی منها وخامسها ما ذهب الیه الاخفش من انه منصوب
کنصب الظرف وذلک لان الواو لما اقیمت مقام المنصوب علی الظرفیة والواو فی الاصل حرف فلا تحتمل النصب اعطاها بعدها
عاریة کما اعطی ما بعد الا اذا کانت بمعنی غیر اعراب نفس غیر وهو مردود بانه لو کان کما ذکر لجاز النصب فی کل واو بمعنی مع مطردا
نحو کل رجل وضیعته فناسب معنی المعیة لان فی المعیة زیادة اجتماع قوله وجاز ای لم یجب فان الجواز اطلق علی ما یشمل الوجوب
فینتقض بالمثال المذکور قوله لوجوب العطف فیه وانما وجب العطف فیه لان الاصل فی هذه الواو العطف وانما یعدل عنه
نصا علی المراد من المصاحبة وفی المثال المفروض لا یمکن التنصیص بالنصب علی المصاحبة لکون النصب فی العطف الذی هو
الاصل اظهر واولی قوله حیث لا یحمل اه تعلیل لوجوب العطف فان النصب یحتاج الی عمل العامل المعنوی قوله جاء

اعادة الجار غير جائز جوزه الكوفيون في السعة والبصريون للضرورة والمختار عندنا جوازه في السعة كما ستطلع عليك قوله لا من
حيث هو فاعل او مفعول آه فان العالم في قولك جاء زيد العالمين بهيئة زيد لكن لا من حيث انه فاعل بل مطلقا حتى لو وقع مبتدأ
او نحوه لكان البيان بحاله قوله لكونه في معنى الفاعل اذا كان مصاحبا له نحو جئت انا وزيدا راكبا قوله المفعول به اذا كان المفعول
معه مشاركا للمفعول به في وقوع الفعل عليه نحو كفاك وزيدا درهم قانعين قوله دابر هؤلاء الآية والمعنى ان آخر هؤلاء الكفار
مقطوع ومزال عن الدنيا في حال دخولهم في وقت الصباح وهو وقت نزول العذاب والظاهر ان المراد بهم قوم لوط قوله شامل
اللفظي الملفوظ حكما آه فيه رد على ما في الشرح المنسوب الى المص من ان هذا شامل للحال عن الفاعل المعنوي ووجه عدم الاستحسان
ان ضمير الفعل ينتقل الى الظرف المستقر فالضمير المستكن فاعل لفظي حكما كما عرفته في اول الكتاب قوله ويصير زيد مفعولا
به لفظيا غايته ان العامل فيه مقدر قوله فيها الفرق كل امر في هذا المثال يجوز ان فلا تغفل قوله ان جعلت امرا حالا و يجوز
ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحالية من ضمير الفاعل في انزلناه مع فليس مما نحن فيه قوله في حيز الاستفهام
لان الاستفهام في حكم النفي لان الجملة الاستفهامية غير مثبتة فهي كالنفي قوله او بعد الا النقض الظاهر ان يقول او قبل
الا لان رجوع الضمير الى الحال بعيد وانما اشترط النقض لان الحال لا يكون بعد الا اذا كان الاستثناء مفرغا والمفرغ لا يكون في
الموجب الا نادرا او في هذا المثال المصحح كون النكرة في سياق النفي فلا يحتاج الى هذا التكلف قوله او مقدما عليه الحال على
قياس ما عرفت في الخبر المقدم على المبتدأ النكرة قوله اي لم يمنعها عن الادراك خوفا من القناص بخلاف الرعاة فانهم
اذا اوردوها الماء جعلوها قطعا حتى تروى قوله على نقص قال في الحاشية النقص بالصاد المهملة والمعجمة تصحيف من
نقص الرجل نقصا اي لم يتم مراده قوله من العطن هو ماخوذ من حوض والبير من مبارك الابل قوله ولعل المراد به
بالادخال قوله فعلته جهدك قال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة قوله وهي في المعنى نكرة لان الاضافة فيها لفظية
وهي في تقدير الانفصال فهي في التقدير حسن وجهه قوله ولم يكن الحال مشتركة آه فان صاحبها اذا كان مشتركا فليس
بمعنى ولا نكرت فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة هذا والحق عندي جواز كون صاحبها نكرة بلا مخصص لوروده كقولهم
عليه مائة بيضا بلفظ الجمع وفي الحديث صلى رسول الله صلعم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما وما اخترناه هو مذهب سيبويه
قوله شبه زيد قائما كعمرو قاعدا اي فيما اذا كان العامل المعنوي والا على حدثين فح يلزم ان يلي كل واحد منهما متعلقه
فان العامل في الحالين معنى التشبيه وهو يدل على حدثين حدث المشبه وحدث المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعي طرفين
والقيام تعلق بحدث المشبه به فيجب ان يليه وهو عمرو فصح كونه عاملا في الحالين قوله اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله
الذي فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه تابع له اي المبتدأ قوله الا ان الظرف يتقدم آه نحو
قولهم اكل عام لك ثوب فثوب مبتدأ ولك خبره وكل منصوب على الظرفية والعامل فيه لك ونحو قوله تعالى كل يوم هو في شأن
قوله هذا لم يكن المشار اليه جواز الوجهين قوله هو الاحتمال الثاني لان الاحتمال الاول يوجب المنافات لان الظرف
داخل في العامل المعنوي وظني انه جائز ويكون قوله بخلاف الظرف بمنزلة الاستثناء قوله الا على المجرور اما اذا كان
مرفوعا او منصوبا فالبصريون على الجواز والكوفيون على المنع الا اذا كان صاحبهما مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل

قوله الا كافة للناس حال كونهم كافة اي جميعا اي لم نرسلك الى طايفة معينة ردا على قول كفار العجم انه انما ارسل للعرب
قوله حالا عن الكاف والمعنى وما ارسلناك الا مانعا للناس عما يضرهم قوله بجعلها صفة لمصدر محذوف كافة بمعنى كفا كافة بمعنى
كفة اي وما ارسلناك الا تكف كفا قوله والكل تكلف وتعسف اما الاول فلان تاء المبالغة مقصود على السماع واما الثاني
فلا حاجة الى تقدير الموصوف واما الثالث فلعدم ثبوت مصدرية واليضا فان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا قوله
لشئ واحدة توضيح الكلام ان المراد بالشئ الواحد هنا هو الطيب والشيئان هما البسرية والرطبية والاعتباران هما كونه مفضلا
ومفضلا عليه لان التفضيل يقتضيهما وقد تعلق كل واحد من الشيئين بمتعلق فيجب ان يقع كل واحد من هذين الشيئين بعد متعلقه
والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا اي بالتمر الذي اشير اليه بلفظ هذا من حيث انه اي المشار اليه مفضل وحيثية كونه مفضلا
وان لم يكن معتبرة الا ان الضمير في اطيب ضمير فيكون ذلك الضمير هو المفضل فلا يحتاج الى ذكر اسم الاشارة الا انه لما كان
الضمير بالنسبة الى الظاهر كالعدم اقيم المظهر اعني هذا مقام الضمير في كونه مفضلا كما كان الضمير مفضلا لانه قائم مقام الذكر
ووجب ان يقع بعد هذا المفضل متعلقا اعني البسرية والرطبية تعلقت بالمشار اليه من حيث انه مفضل عليه هو ضمير منه
فوقع بعد الضمير متعلقه اعني الرطبية قوله الا باضماره في اطيب لانه يجب ان يكون في افعل التفضيل ضمير يرجع الى
المفضل كما تقول زيد احسن من عمرو قوله قال الرضي اه الغرض من نقل هذا الكلام تقوية ماسبق من قوله لكنه لما كان
الضمير بالنسبة الى المظهر اه وتمهيد ما سياتي من قول الرضي ومع هذا فلا اي ربما ساه ونظير المثال قول امير المؤمنين علي
عم في الجاهلية والله ابن ابي طالب انس بالموت من الطفل بثدي امه قوله الى وقعت ان مصدرية اي المصحح وتوقعها الخ قوله الفوا
الاسمية اه لان الاسمية تابى عن وقوعها حالا لانها لدلالتها على الثبوت والدوام خرجت عما هو الاصل
في الحال وهو الانتقال وعدم التقرر فصارت قوية الاستقلال فناسبها زيادة الربط قوله في الحال المنتقلة وهي التي
لا تثبت صاحبها عليها دايما كراكبا في قولك جاء زيد راكبا قوله فهو الى في اي مشافها الى قوله لفظا يعني اما لفظا فبان يكون
واما معنى فلكونه مشتركا ومخصصا كاسم الفاعل قوله الى الحال لغة اعني زمان التكلم بخلاف الحال النحوي الذي هو
ما بين الهيئة فانه المقارن لعامله وهو قد يكون ماضيا وقد يكون مستقبلا ولفظة قد انما تقرب الماضي الى حال التكلم
حقيقة قوله الواقع حالا اي حالا نحويا قوله صدور الفعل كما اذا كان الحال حالا عن الفاعل قوله او وقوعه عليه كما
اذا كان حالا عن المفعول قوله تجوز اقيد للدلالة اي ليدل الماضي الواقع حالا تجوزا اي مجازا فان قد حقيقة موضوعة
لتقريب الماضي الى حال التكلم لا الحال النحوي قوله انما هو بالنسبة الى زمان العامل فانك اذا قلت جاءني زيد ركب كان
المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجئ متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد فهم
من زمان المجئ وفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب كان متقدما على المجئ لكنه قارنه دواما وهذا التحقيق للفاضل الشريف
ويحتمل المعنى المفهورة قوله جملة دعائية اي جاءكم فرق الله صدورهم فالجملة انشائية دعائية فلا يكون خبر الما عرفت قوله
لا يستمر انتفاء فان النفي عدم وهو لا يحتاج الى موجد بخلاف الاثبات فان اثباته في كل وقت يحتاج الى موجد فلا
يستمر الى زمان الحال فيحتاج الى قد المقربة قوله مطلقا اي سواء كان مفردا او جملة قوله حقيقة الامر اذا كان مضمون الهمزة قال

قوله او بمعنى اثبته معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق معنيان التحقق والاثبات ولاحق بمجرد امعنى وهو التحقق قوله
اى تحققت البنوة دفع لما ذكره المحقق الرضى من انه لا معنى لقولك تيقنت الاب فى حال كونه عطوفا فالغرض يصح ان يكون
المعنى اعلمه عطوفا فاح مفعول ثان لا حال وبيان دفعه ان احقه فى تقدير احق البنوة يحذف لظهور المقصود واقامة المضاف
اليه مقامه وكذا اثبته وانما وجب حذف العامل ههنا لان الجملة السابقة تدل على عامله فاستغنى بذلك عن اظهاره
اذ لو ذكر لذكر عين ما دلت عليه الجملة السابقة قوله للناس رسولا فرسولا تاكيد للكلام لا للجملة قال التميز اى المميز
من باب اطلاق المصدر على اسم الفاعل قوله اى الاسم احترز به عن نحو فعلت اى قتلت قوله لكن المطلق آه تعريض بالرضى
حيث قال ان لفظ المستقر يدل على الثابت مطلقا قوله غير مستقر بحسب الوضع فان العين وضعت لعين واحدة
معينة ثم وضعت بوضع آخر لمعنى آخر فالموضوع معين باعتبار كل وضع والابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له قوله
اما موضوع آه هذا الترديد اشارة الى الخلاف وقد سبق فى اول الكتاب ما اخترناه من المذهبين قوله من تعدد الموضوع
له اذا كان موضوعا للجزئيات قوله او مستعمل فيه اذا كان موضوعا للمفهوم الكلى قوله من حيث انه موضوع له فان
الابهام ان وقع فى الموضوع له اى تلك الجزئيات مثلا فلم يعلم ايها المراد عند اطلاق اللفظ لكن لا من حيث ان اللفظ
موضوع لها فانك قد عرفت انه باعتبار كل وضع حصل معنى معين بل الابهام عرض له بحسب الاستعمال قوله والا من
حيث وصفه هذا فى الحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول بالحقيقة راجع الى الموزون قوله نحو طاب زيد ابا لا ابهام
فى طاب ولا فى ذات زيد وانما الابهم هو الامر المقدر فان معناه طاب امر من اموره ثم تفسير ذلك الامر بقوله ابا قوله اى
فى غالب المواد يعنى كون ذلك المفرد مقدارا فى غالب المواد والا فقد يكون غير مقدار نحو خاتم فضة قوله اى رفع الابهام
مطلقا اى عن مفرد سواء كان مقدارا او غيره والغرض بيان حاصل المعنى قوله فى ضمن عدد جعل ظرفية العدد للمقدار
من قبيل ظرفية الخاص العام قوله قفيزان بر القفيز مكيال ثمانية مكاكيك والمكوك كالتنور مكيال يسع صاعا ونصفا
قوله على الامثلة الثلاثة اى اقسام غير العدد اربعة وقد مثل لثلاثة منها وترك مثال الذراع قوله لم يستوف الاقسام
المقادير فان من جملتها الذراع ولم يذكره قوله وكرر لبعضها وهو الوزن حيث ذكر له مثالين لان الاسم قد تم فى
احدهما بالتنوين وفى الآخر بالنون قوله مع التنوين آه وانما استحالت الاضافة مع هذه الامور لان الاسم اذا تلبس
باحدها صار تاما والاضافة دليل ان الاسم ناقص يحتاج فى فهم معناه الى المضاف اليه قوله عندى راقود قال فى
القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل الاسفل يسيع داخل بالقار قوله وهو ما لا يشابه اجزاؤه اى فى اطلاق اسم الكل
عليها قوله رجل وفرس فانه وان كان اسم جنس افراديا الا ان اطلاقه على افراده على سبيل البدلية فقط قوله
بالمخصوصيات الكلية والشخصية فبالاول دخلت الانواع وبالثانى دخلت الاعداد قوله جوازا يعنى ان اطلاق الجمع
على الا يراد على ما فوق الواحد حتى يشمل المثنى مجاز فان حقيقة الجمع لا تتناول المثنى الا ان يراد الجمع اللغوى قوله
او المعنى على المعنى الاول كان ناقصة وعلى الثانى تامة وهو الفارق بينهما قوله عشريك اى العشرين التى لك قوله عشرو
رمضان اى عشرينه يعنى اليوم العشرين منه قوله اراد عشرين آه قد يقال ان التميز نكرة ورمضان معرفة فكو الناس

الا علی التقدیر ان لا یکون علما قوله والمقصود غیر المقدار آه فاذا قصر عن طلب التمیز فلم یحتج الی نصب التمیز الذی یکون للتنصیص علی التمیز فان
التنصیص علیه انما تناسبه بما هو غائب للتمیز قوله کان الظاهر ان یقول آه لان الابهام الذی یستدعی التمیز لیس الا فی الذات المقدرة لا
فی طرف النسبة قوله حسبک زید رجلا ای یکفیک زید من جهة کونه رجلا قوله خاص بالمنتصب عنه ویعنی بما نصب التمیز عنه الاسم الذی اقیم
مقام التمیز حتی یبقی التمیز بسبب قیام ذلک الاسم مقامه نحو طاب زید نفسا فی طاب زید نفسا فان الاصل طابت نفس زید قوله
او لمتعلقه فلا یکون هو الاب قوله بحسب المعنی حتی یکون طاب زید طیب دار دین علیه واما بحسب اللفظ فهو معطوف علی ما لا غیر
قوله فالنفس عین لان المراد بها هنا ذات الشیء قوله علی ان یکون الضمیر فیه معینا باعتبار الرجوع الی شخص معلوم
قوله ای خیره فارسا وهذا القول انما یستعمل للتعجب الی الخیر الصادر من الممدوح من خیر قوله بعد ما لم یکن نصا الغرض
من هذا دفع ما اورد علیه بالنقض بطاب زید نفسا فان التمیز فیه اسم یصح جعله لما انتصب عنه ولا یصح لمتعلقه وبعد هذا
التقیید اندفع هذا الاعتراض قال یصح جعله لما انتصب عنه جعل المنتصب عنه التمیز زید فی طاب زید نفسا مجازا باعتبار انه
سبب نصبه حیث انتصب باعتبار نسبة الفعل الیه فالناصب حقیقة هو الفعل وشبهه قوله یرفع الابهام عنه فیه مسامحة
فانه انما یرفع التمیز عن تلک الذات المقدرة المنسوبة الیه قوله ای فیما جاز لما کان الظاهر ارجاع الضمیر الی القسمین
المذکورین فیبقی حکم ما کان نصا فی المنتصب عنه تکلف لمرجع الضمیر حتی یشمله قوله والغرض المقصود آه فی هذا التعریض تمام الا
حیث قال وانا لا ادری بین التمیز والحال ههنا فرقا لان معنی التمیز ما احسن فروسیته فلا تمدحه فی غیر حال الفروسیة الا بهذا المعنی
هو ملتبس من جعله حالا قوله لما قصد للقرینة الدالة علی ان الظاهر غیر مراد قوله متعلقات الا نا من خل او عسل او ماء
او لبن قوله غیر قادح فی التمسک وبناؤه علی الظاهر الذی یقبله العقل السلیم قوله الغیر المحتاج الی التعریف ای تعریف
مطلق الاستثناء وهو المذکور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفیا واثباتا اذا عرفت هذا فقول بعضهم ان المستثنی مشترک
لفظی بین قسمیه فهما حقیقتان مختلفتان وجمعهما فی تعریف واحد غیر ممکن فلذا لم یعرفهما المص فاسد فان الحقائق المختلفة
یجوز تعریفها باعتبار امر مشترک قوله هو المخرج آه وههنا شبهة مشهورة وهو انک اذا قلت قام القوم الا زیدا فلا شک
انک اثبت القیام لهم الذین من جملتهم زید وقولک الا زیدا نفی لحکم القیام عنه وهو تناقض ودفع بوجوه احدها ان
زیدا غیر داخل فی القوم عام مخصوص بمعنی ان المتکلم اراد بالقوم جماعة لیس منهم زید وقوله الا زیدا قرینة للسامع علی مراد
المتکلم وثانیها ان المستثنی منه واداة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولک علی عشرة الا واحدا بمعنی له علی تسعة فلا دخول
ولا اخراج وثالثها وهو الحق فی الجواب ان المراد بالقوم مثلا معناه الحقیقی ثم اخرج بالاستثناء منه زید لکن الاسناد بعد الاخراج
وبیانه ان قولک قام القوم الا زیدا بمنزلة قولک القوم المخرج منهم زید جاءوا وذلک لان المنسوب الیه الفعل وان تاخر عنه لفظا
لکن لا بد له من التقدم وجودا علی النسبة التی یدل علیها الفعل وهذا یقتضی حصول الدخول والاخراج عنه فی الترکیب والحکم لان
الاستثناء بیان تغییر وکل کلام الحق باخره التغییر توقف حکم صدره علی آخره کما فی ضربت زیدا راسه فلا تناقض لاختلاف الجهة
قوله فی کلام موجب وانما وجب النصب لان جعله بدلا یفضی الی الکذب عند سقوط المبدل منه لیظهر من قولک جاءنی
الا زیدا ای جاءنی کل احد قوله لان الکلام تعلیل لقوله ولا حاجة بها قوله بدلیل قوله او کان بعده الا الا ان سبب

بعدہما علی المفعولیۃ قولہ لانہ شبہ الضمیر راجع الی المستثنی قولہ اذ لہ نسبۃ آہ ای للمستثنی نسبۃ الی ما نسب الیہ الفعل او شبہہ
لان الفعل وشبہہ نسبتا ای المستثنی منہ وحرفہ والمستثنی جزء مما اسند الیہ احدہما فالنسبۃ ہی الجزئیۃ ویجوز ان یکون معنی العبارۃ ان
الفعل وشبہہ اسندا الی المستثنی منہ والمستثنی فرد من افرادہ فالنسبۃ ہی الفردیۃ والاول اصح ولما اعمل فی الکل ناسب ان
یعمل فی الجزء الا ان ہذا الجزء لما وقع بعد تمام الکلام رفع لیس بتمام الکلام شابہ المفعول فعمل فیہ العمل المخالف لما قبلہ
واعلم ان ما ذکر المص ہو احد المذاہب وبقیت مذاہب اخری احدہا ما ذہب الیہ الکسائی وہو ان عامل النصب ان مقدرۃ
بعد الا محذوفۃ الخبر فتقدیر قام القوم الا ان زیدا لم یقم وثانیہما ما ذہب الیہ الفراء وہو ان الا مرکبۃ من ان ولا العاطفۃ
حذف النون الثانیۃ من ان وادغمت الاولی فی لام لا فاذا انتصب الاسم بعدہا فبان واذا اتبع ما قبلہا فی الاعراب
فبلا العاطفۃ وثالثہا ما ذہب الیہ المص فی الایضاح وہو ان العامل فیہ المستثنی بواسطۃ الا فقال لانہ ربما لا یکون ہناک فعل ولا ما فی
معناہ نحو القوم الا زیدا اخوتک والبعض والذی الیہ اذہب ان عامل النصب الا من غیر حاجۃ الی شیء معہا لانہا حرف
مختص بالاسماء غیر منزل منہا منزلۃ الجزء فہو کحروف الجر ورد المذاہب السابقۃ لیفضی الی التطویل قولہ فالمنقطع
مطلقا سواء کان فی کلام موجب او غیرہ وسواء کان قبلہ اسم یصح حذفہ ام لا قولہ فمن رحم ہو المرحوم وقال بعضہم
لا عاصم بمعنی لا معصوم وقال السیرافی المراد بمن رحم الراحم ای اللہ تعالی لا المرحوم وقال بعضہم المضاف مقدر ای الا رحمۃ
من رحم او مکان من رحم ومعناہ لا عاصم الیوم من الطوفان الا مکان من رحمہم اللہ من المؤمنین وہو السفینۃ وعلی
جمیع ہذہ التقادیر الاستثناء متصل قولہ ام الباب لانہا موضوعۃ للاستثناء وما عداہا موضوع لمعان اخر من المغایرۃ
والظرفیۃ والمجاوزۃ ونحوہا استعملت فی الاستثناء لنوع من المناسبۃ قولہ او الی البعض مطلق لان الکلام مشتمل علی
البعاضۃ فذکرت فی ضمن الکل قولہ عدا ابنیہم ای تجاوز المجیء زیدا وحاصلہ انہ لم یجئ قولہ ولا یتصرف فیہما ای بان تثنی
وتجمع کما فی غیر حالۃ الاستثناء وہہنا فائدۃ تناسب المقام وہی ان سبب قراءۃ سیبویہ النحو انہ جاء الی حماد بن سلمۃ لکتابۃ
الحدیث فاستملی منہ قولہ علیہ السلام لیس من اصحابی احد الا ولو شئت لاخذت علیہ لیس ابا الدرداء فقال سیبویہ لیس ابو الدرداء
فصاح بہ حماد لحنت یا سیبویہ انما ہذا استثناء فقال واللہ لاطلبن علما لا یلحننی معہ احد ثم مضی ولزم الاخفش وغیرہ کذا
قال ابن ہشام واما انا فقد رویت بالاسانید الکثیرۃ الی ابن ہشام الخضراوی ان سبب قراءۃ سیبویہ النحو انہ جاء الی
حماد بن سلمۃ فقال لہ ما تقول فی رجل رعف بالصلاۃ بضم العین فقال لہ لحنت یا سیبویہ انما ہو رعف بکسر العین
فمضی ولزم الخلیل قولہ علی البدلیۃ ای بدل البعض من الکل وصح مع انتفاء الضمیر الراجع الی المبدل منہ الذی ہو شرط
بدل البعض لان الاستثناء المتصل یغنی غناء الضمیر لانہ یفید ان المستثنی بعض من المستثنی منہ قال اذا کان المستثنی منہ
غیر مذکور وانما اعرب باعراب المستثنی منہ لانک قد عرفت ان المنسوب الیہ ہو المجموع المرکب من المستثنی منہ والمستثنی وآخر
المستثنی منہ ما یقتضی المنسوب لانہ الجزء الاول والمستثنی صار بعدہ فی حیز الفضلات فاعرب بالنصب فاذا حذف المستثنی
منہ لم یبق المستثنی فی حیز الفضلات فاعطی ما ہو حقہ من الاعراب لانتفاء الجزء الاول لذا فانجم اللامیۃ قولہ لیفید فائدۃ
صحیحۃ ای لیفید الکلام قولہ نحو قولک کل حیوان اہ قال الفاضل المحشی ہذا مثال لما یصح فیہ الحکم علی سبیل العموم الا ما خص

انتهى وذلك لانه لا يصح حذف المستثنى منه وتسليط عامله على ما بعد الا والتمساح حيوان عظيم من حيوانات البحر **قوله** لان نفي
النفي اثبات هذا بحسب العرف اى مستلزم للاثبات لانه عينه فان تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف عليه
فهو ليس عينه **قوله** على جميع الصفات وهو صحيح لان منها الصفات المتنافية كالقيام وعدمه **قوله** عملا بالمختار يعني جعل المستثنى بدلا كما عرفت
سابقا **قوله** صفة غير صفة السيئة كالعلم والكرم والشجاعة ونحوها **قال** لا تزاد اتفاقا اى حتى من الاخفش الذي جوز زيادة نحو قد كان من مطر
وذلك لان فائدة من هذه التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني رجل واحد بل جاءني
اثنان او اكثر فهي للتاكيد لما استفيد من النكرة من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك اذا عرفت هذه
الفائدة ظهر لك وجه عدم جواز زيادة من هذه في الاثبات **قوله** لتاكيد النفي اى نفي مجرورها وان لم تباشره نحو ما
جاءني من رجل وامرأة كما عرفت **قوله** لان فتحته اه هذه الجملة الاعتراضية لدفع ما يقال انه اذا ابدل عمرو من لفظ احد
يجب ان يكون مفتوحا مثله لا منصوبا **قوله** لا حقيقة اذ لم يكن اه ذهب بعض النحاة الى ان العامل في المعطوف
والبدل مقدر بقرينة السابق وفي سائر التوابع العامل في المتبوع بحكم الانسحاب ينسحب على التابع وبعضهم الى
ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشار الى المذهبين **فائدة** تناسب هذا البحث اعلم انه قد اشتهر هذا الشعر بالاشكال
بين ارباب هذا الفن حتى صار من المطارح وهو ما تابع لم يتبع متبوعه في لفظه ومحله ماذا الثبت ماذا العلم غير علم ثابت معالمه و
في اثباته حقي ولم يتبع لفظه وهو ظاهر ولا محله اعني النصب على انه خبر لما بل تبع محله البعيد اعني الرفع على انه خبر المبتدأ في الاصل
فالمراد بالمحل الواقع في النظم هو المحل القريب حملا للالفاظ على المتبادر منها **قوله** اى تنزه الله يعني ان فاعل حاشا
ضمير الله تعالى من غير سبق ذكر للتعظيم **قال** على التفصيل المذكور من وجوب النصب في المستثنى من الموجب والمنقطع والمقدم
وجوازه مع اختيار البدل في غير الموجب التام والاعراب على حسب العوامل في الناقص **قوله** اشتغل اعرابه لان الاعراب
حقيقة للمضاف اليه **قوله** لدلالتها على ذات مبهمة لكونها بمعنى المغاير تقول مررت برجل غير زيد اى مغايره **قوله**
اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها آه هذا الوجوب مفهوم من تفسير قول المص تابع فان وقوع الشئ
بعد شئ يستلزم وجود الشئ الثاني لفظا واما اشتراط ان يكون مذكورا ليكون اظهر في كونها صفة بخلاف غيرها فانها لما
كانت متعرفة في الوصفية جاز تقدير موصوفها وفائدة تفسير الجمع بالمتعدد ليدخل فيه مثل قوم ورهط والمثنى **قوله**
كل رجل الا زيدا جاءني اه واعلم ان خروج مثل هذين المثالين عن هذه الضابطة بقوله غير محصور بناء على ان المراد بالجمع
المتعدد كما فسر به والا فلو بقي على ظاهره نحو جاءني **قال** لتعذر الاستثناء عند وجودها اذ المتصل يلزم دخوله قطعا
والمنقطع يلزم عدم دخوله قطعا والجمع المنكر غير المحصور يتناول المستثنى ولا بعدمه فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء
قوله ما جاءني مائة رجل الا زيد ووجه التعذر عدم تيقن دخوله في المائة وعدم تيقن عدم دخوله فيها **قوله** الا واحد
او الا رجلا او الا حمارا فالاولان للمستثنى المتصل والثالث للمنقطع **قوله** تعيين هو قيد للدخول اى الدخول المتيقن الذي
هو شرط صحة الاستثناء معدوم **قوله** الا الفرقدان وهما نجمان قريبان من القطب لا يفترقان ومثل هذا الشعر قوله
صلعم الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون

ای التابع

والمحصون علی خطر عظیم قوله والا وجب ان یقال آه لانه مستثنی من کلام موجب قوله مکان زید هذا الکلام اشارة الی فائدة
معنویة وهی بیان معنی هذا الترکیب ای ان معناه القوم جاءنی بدل زید ای هو لم یجیٔ والے فائدة لفظیة نبه علیها بنجم الائمة
وهی ان سوی فی الاصل صفة ظرف مکان وهو مکانا قال اللہ تعالی مکانا سوی اے مستویا ثم حذف الموصوف واقیم
الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنی الاستواء فصار بمعنی مکانا فقط قوله ولم یبق سوی العدوان اه فسوی فاعل
یبق لم یظهر اعرابه لوجود الالف وهذا من ابیات الحماسة اوله فلما صرح الشر فاسمی وهو عریان صرح ای انکشف یا
ای ظاهر دناهم ای جزیناهم ای جزینا عدونا کما جرانا ومنه کما تدین تدان قوله وزعم الاخفش ان سواء هذه بالمد حتی تیأتی
النصب فی آخرها قال ای لان کنت منطلقا فان هنا مصدریة والتقدیر لاجل انطلاقک انطلقت قیاس
علی ما تقرر من ان حذف حرف الجر من ان المفتوح هنا المخففة وان المفتوحة المشددة قیاس من غیرهما سماعی قوله
ثم حذفت کلمة کان بدلا لان ان المصدریة فانه التستدعی الفعل ولا دلیل علی الخاص فقدر العام قوله وابدل الضمیر لعدم
ما یتصل به وهو کان قوله وادغمت اه وذلک لقرب المخرج قوله فالتقدیر ان کنت منطلقا علی تقدیر الکسر حرف
الشرط قوله اذ لا لام فیه لما عرفت من انها لا تحذف قیاسا الا من ان وان قوله صفة الجنس وحکمه تقدیر لفظ الحکم
لبیان صفة الجنس قوله ولا یبعد ان یقال رد لما سبق من ان غیر المنصوب منها اقل قوله فی حد اسمها مطلقا
ای سواء کان مبنیا ومنصوبا قوله احوال مترادفة سمیت بهذا الاسم لاتحاد صاحبها فکانها ترادفت علیه وکتبه قوله
ای تلیها نکرة اه تفصیل للاجمال الواقع فی قول المص فان کان مفردا اه فانه شامل للمفرد المعرفة وللمفعول بنیه ونحوها
مع ان حکمها کما سیأتی الرفع والتکریر وقوله سیزت عنایة لتغییر العبارة المجملة لقوله ای یلیها اه قوله لان الاضافة
ای الی المفرد قوله علی سبیل منع الخلو لا منع الجمع لانه یجوز ان یکون معرفة ومفصولا قوله فلا متناع اه لان اسم
الجنس یقتضی تعدده وبه لا یقتضی مثل هذه المعارب قوله لا بعینه ای لا یلزم اعادة ذلک الاسم السابق بل لو
بغیره ایضا جاز کما فی لا زید الدار ولا عمرو فان عمرو غیر زید قوله لا شتهاره لقوله ع اقضاکم علی قال لا حول ولا
قوة الا باللہ روی عن امیر المؤمنین ان معناه لا حول عن المعاصی ولا قوة علی الطاعات الا باللہ تریه علیها لانک
اذا فتحتهما یحتمل ان تکون الاولی بمعنی لیس والثانیة زائدة واذا فتحت الاول ورفعت الثانی یحتمل ان یکون الرفع
محمولا علی موضع اسم لا للتبرئة ولا زائدة وان یکون بمعنی لیس ورفعه علی انه اسمه الی غیر ذلک من الوجوه التی
تطلع علیها فی اثناء تفصیل الوجوه قوله یجوز الامران وهما کونه من قبیل عطف المفرد علی المفرد والجملة علی الجملة
قوله ضعف المضعف هو نجم الائمة الرضی قوله ای تاثیرها لما کان العمل فی الاصطلاح لا یطلق الا فی المعرب
وعدم التغیر جاز ایضا فی معمولها المبنی حمل العمل علی معناه اللغوی ای التاثیر قال واما العرض وعرفوه بانه طلب
الشیٔ ولم یکن ذلک الشیٔ مطلوبا للطالب قوله من حروف الافعال ای الحروف التی دخولها افعال قوله حیث لا
یرجی ولو کان مرجوا لکان المقام مقام لعل قوله الا رجل اه اخره یدل علی کلمة تثبیت المحققات بالکسر التی
تحقق ترائب المعدان والتقدیر تثبت تفعل کذا قوله یعنی عن الاول فانه اذا ولاه یکون لام ما هو للوقف لطا

قوله لكان الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا او توجه النفي اليه فان النفي في قولك ما رجل ظريف هو الظرافة للرجل فكان لا دخلت عليه قوله فانه المذكور اي فان المبني والاصالة هو اسم لا المذكور سابقا قوله وبني على الفتح اي الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا ويجوز فيه الاعراب رفعا او نصبا وذلك لانك لما وصفه صار مع وصفه لانه وصف للاول قوله على لفظه من حيث ان فتحه لشبه النصب في العروض والاطراد قوله او على محله القريب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني نصب قوله وجب رفعه لانه ان جعل مستقلا وجب رفعه وان جعل تبعا وجب رفعه وان جعل تبعا وجب الرفع ايضا لان النصب في قولك لا رجل ولا امراة انما كان اجراء لحركة البناء مجرى حركة اعراب فجعل المعطوف كان حرف النفي باشره وهو اذا باشره حرف النفي وهو معرفة لم يكن الا مرفوعا فهو اذا كان تابعا اولى لمظنة الفصل لم تلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد قوله في قول الشاعر وهو الفرزدق في مدح عبد الملك بن مروان وقوله ارتدى وتأزر اي جعل المجد رداءه وازاره وهو كناية عن شدة اهتمامه به قوله في نحو اب اراد به الاسماء الستة فان اللام المحذوفة منها لا تعاد لا حالة الاضافة قوله من نحو غلامين اراد به المثنى والمجموع قوله حين يضاف كذا في اكثر النسخ المصححة وفي بعضها حين لا بزيادة لفظ الا فعلى الاول الفرق بين التوجيهين ستطلع عليك قوله باظهار اللام النافية لا سيما وهو علة لعدم الاضافة قوله من حيث هو مضاف لان الاختصاص ليس معنى الاب مثلا اذ معناه الذات المتصفة بالابوة لكنها معناه من حيث كونه مضافا قوله وهو الاختصاص في بيانه ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك مثله اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام وصيغة صار المضاف معرفة ففي ابوك تخصيص اصلي والتعريف حادث بالاضافة واب لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه قوله او المعنى الفرق بينه وبين الاول ان الاول اعتبر فيه ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام وهنا المعنى اعتبر فيه انه في صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له قوله ثم رجع صلة لثبوت قوله في النفي قال نجم الائمة ان ما وليس لنفي الحال عند النحاة وقيل هما لمطلق النفي وهو الحق قوله بل هما مبتداء وخبر لانهما لا يختصان بقبيل واحد بل يدخلان في الاسم والفعل واهل الحجاز اعتبروا مشابهتهما بليس المختص بقبيل واحد وهو الاسم قوله اعم منه بجواز تحقيق علامة الشيئ بدون ذلك الشيئ قوله بحسبك درهم فان حسب غير داخل لتعريف المضاف اليه المذكور مع انه مجرور وذلك لمشابهته بالمضاف اليه قوله وكذا المعطوف على قوله مثل قوله اي ملفوظا كان يريد ان المصدر بمعنى اسم المفعول خبر كان المحذوف ردا على الرضي حيث ذهب الى انه حال وذلك لان وقوع المصدر حالا سماعي لا قياسي قوله مسخا يعني اريد بالتحريم الانسلاخي فلا يرد ان المعنى على القلب وهو انه مجرد عن تنوينه قوله في المتن في قوله وهي معنوية ولفظية بعد قوله فالتقدير آه قوله علامتها ان يكون انما قدر هذا لتصحيح الحمل فانه لا يليق لمعنوية كون المضاف لان حقيقة الاضافة نسبة الشيئ الى شيئ بواسطة حرف الجر تقديرا اي انها معنى فلا يحمل عليه الكون قوله على التقديرين لتسقط بعد ما فادة التعريف والتخصيص فيهما قوله كل رجل وكل واحد فان الاضافة فيهما لامية لافادة الاختصاص اي اختصاص

العموم والشمول المفهوم من لفظ كل بالمضاف اليه اعني الرجل ولم يسمع في مثله تقدير اللام وبعضهم تكلف لتصحيح اضافة
كل الى رجل بان كل للاحاطة جزئيات كلي اضيف هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يتنع اظهار اللام
الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد بمثل والالزم فك كل عن الاضافة وذا لا يجوز ورد بان كلا للاحاطة والجزئي والفرد
ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في المنطق فتصحيح اضافة الجزئي الى الكلي مما لا يجدي في تصحيح اضافة كل الى الجزئي
او الفرد قوله لان الهيئة التركيبية بيانه انك اذا قلت غلام زيد بتراديه وضعا غلام له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم
غلمانه او اشتهر بكونه غلاما له او معهودا بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن فتجيئه لغير معين على خلاف وضع الاضافة
قوله كما لا يخفى الا ترى ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا يستلزم معهودية الفعل وتعريفه والا لما في مقام المدح وكان الاستغراق غير ممكن
والقرينة على ارادته وقوع الجملة وصفا له مع انها نكرة اخرى فيغنيت ثم قلت لا يغنيني ثم حرف عطف والنكرة لمنافاة اللفظ قوله
هذا الحكم وهو سلب التعريف من المضاف اليه قوله في نحو غير ومثل شبه ونظير وسوى قوله لتوغلهما في الابهام فان
مماثلة زيد في صفة لا تختص ذاتا وكذا مغايرته فانه يشمل كلما في الوجود قوله تحصيلا للحاصل قال نجم الائمة وعندي انه
يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريف اذا اختلفا قوله بل فيها زوال التعريف الحاصل والحاصل
ان العلمية وضع ثان للكلمة فازالت ما اقتضاه الوضع الاول ولما لم يكن الاضافة وضعا ثانيا لم تزل ما يقتضي
الوضع الاول فلو اضيفت المعرفة الى المعرفة لاجتمع تعريفان قوله قال ذو الرمة كتب في الحاشية قال ذو الرمة
ايا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار
البلاقع اي يرد جواب المسلم ويكشف عين ان المستخبر الذي هو في عمى عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهي واحد
من الاحجار الثلاثة التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اي الخالي قوله في تقدير الانفصال اي ما هو مجرور
في اللفظ مرفوع في المعنى او منصوب قوله حواج بيت الله فانه لما كان غير معرف لم يكن فيه تنوينا حقيقة تسقط لا تنوينا
الا انه في حكم الاسم المنون حيث انه قابل له لو لم يمنعه مانع قوله لا دخل في ذلك فان جواز المثال الاول وامتناع
المثال الثاني مبنيان على انتفاء التعريف والامثلة الآتية مبنية على افادة التخفيف قوله بالانسب لان ما هو متفرع
عليه اعني التخفيف مذكور صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا قوله لكثرة لواحقه من مخالفة الفراء فيه
والاستدلال عليه قوله شوب مصادرة لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات
المطلوب قوله بادخال رب مثلا لانها لا تدخل الا على النكرات وجوزه بعضهم مستندا الى ان الضمير الراجع الى النكرة
في حكمها قوله وفيه وجهان آخران اما وجه قبح الرفع فلحملوا الصفة على ضمير موصوفها واما النصب فحقيقة تكلف حيث
جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب قوله فاتحاده يعني ان اللام لا تحذف من المفعول له الا اذا اتحد فاعله وفاعل الفعل وهنا قد سلمت
الى اصل هو النحوي والجائز المسئلة المذكورة فاول الحمل بالمجهولية ليكون راجعا الى المسئلة قوله على التقدير الاول من التقديرين اي حملهما على التقدير
كونه رد الاستدلال الفراء قوله معنى التحرف ان معنى الاول هو معنى الثاني قوله ادخله قوله قال ستاول عن حفه تعبيرا سيف
شجاع اي المضاف اليه في الحقيقة هو موصوفه هذا الجرد لانه حذف والا صفة مقامه قوله مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة

كان ہذا اليوم جامع للناس في مسجدہ للصلوٰة فاضافته مثلها في قولہم سيف شجاع قوله وثانيهما وحاصل ہذا الوجہ
ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص قوله الساعة الاولى وہي اول ساعة بعد زوال الشمس
قوله وبقلة الجمعة الاجمعة لانها تنبت في مجاري السوال ومواطئ الاقدام فيابحتها الزوال قوله ہو جانبه الضمير راجع الى الجانب
اي الجانب لانہ يكون ح الجانب جزءً من المكان والمكان وقع في جانب الغرب والمقصود ان الجانب جزء وجانب
فہما شيء واحد وجزء من الغربي الذي ہو الكل فيستقيم ح قوله قطيفة كساء له خمل كثير ومعنى قطيفة جرد قطيفة انمعر
عن الخمل اي ذہب خملها من كثرة اخلاقها قوله لعوجواز الفرا اضافة احد المترادفين الى الاخر وتبعه نجم الائمة وہو
الحق عندي لورودہ في كلام امير المؤمنين عليّ كثير الكن بشرط ان يكون لفظ المضاف اليه اشهر من لفظ ليحصل به البيان
قوله سوا افادت اه اشارة الى ان لفظ يختص الواقع في عبارة المع ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف حتى
يخرج منه التعريف بل ہو من المخصوص لا من التخصيص فيشمل المثالين كليهما قوله فيه خفاء لان الشيء عند جماعة
يشمل الموجود الخارجي والذهني والعين كذلك فلا عموم ح ويزول الخفاء لما ذہب اليه آخرون من ان الشيء
بمعنى الموجود في الخارج والعين بمعنى الذات شامل له وللمعدوم فيه كالطبايع الكلية قوله معيذكر الكنز الجوالق
وہو لقب لشعر بالذم اي ان لطبه سقوحته مثاله قوله وہو في عرف النحاة لان بحثهم عن واحوال الكلم وعند الظرفين ما سلم
اوله ووسطه واخره من حروف العلة قوله بعد السكون نحو وصول وليه قوله حقيقة او حكما حقيقة ككاف التشبيه وواو
وفاء او حكما كالضمير في اكرمتك وليائي في غلامي فانها لاستقلالها في حكم الابتدا قوله لغيرہ اي المنصوب والمجرور
قوله اي ابي اه اوله قد ہلك في المجاز ولا اري ذا المجاز م منت بتع كمحكي صيغة المفعول بمعنى اظن ومعناه ان قضاء الله وقدره
انزلك ہذا الموضع الشريف وقسم بابي ان ہذا الموضع ليس بدارك قال المقول اي امراة اه قيل انما صح بالقول
تحرزا عن نسبة الحمو الى من ليس له قوله الاسماء الاربعة اي اخي وابي وحمي وہني قوله بالحركات الثلاث في فاتم قال
مثل ہي في حذف اللام وجعل الاعراب على العين قوله وضع وصاتة بيانه انهم اذا ارادوا ان يعفوا شخصا بالذہب
مثلا لم يتبادرهم ان يقول اجاءني رجل ذہب فجاؤا ا ضافوه اليه قوله لكان اشمل ليشتمل الاعلام قوله حكم
خاص كرد المحذوف والقلب فنفى اضافته الى المضمر لتنتفي تلك الاحكام الحاصلة عنه اضافة تلك الاسماء اليه قوله كالكا
وہو ما يبين للكشفين قوله يا زيد العاقل اه فان ضمة زيد وفتحة رجل اعرابان حكما من حيث انهما يشبهان الاعراب في العروض
كما عرفت قوله ثم ان لفظة كل ہہنا اه معطوف على قوله واعلم اي ثم اعلم ثانيا وحاصله ان لفظة كل تدخل في التعريف
ان لا ہنا شمول الافراد بالتعريف انما يكون للحقايق والمعرف بالكسر ما دل على الحقيقة كقولك معنى الانسان حيوان
ناطق فالمراد من المعرف بالفتح والمعرف بالكسر ہو الحقيقة فينبغي ان يق ہہنا التابع ہو الثاني باعراب سابقه وحاصل
الجواب ان المقصود بالذات من التعريف المتعارف عند النحاة ہو ما يكون جامعا مانعا وہذا الحد يفيد اما الاول
فلان التوابع بالاستقراء ما ذكر منحصرة فيما ذكر فالحد جامع لها واما الثاني فلانه لما ادخل كل شمل الحقيقة في ضمن
الافراد فيكون الحقيقة المعرفة منطبقة على جميع تلك الافراد لا تصدق على غير افرادها وہذا معنى كون الحد مانعا وفيہ

نافعان

من ہذا ما قررہ لبعض انما ذکیاً بل ہو عینہ قولہ فلو جردت اہ بان یقول بمقامہا غیرہا قولہ الرجیم ای المرجوم بلعن الصالحین او المبعد عن رحمۃ اللہ قولہ یدل دایما ای فی جمیع استعمالاتہ قولہ لا تقع صفۃ لانک انما تجیٔ بالصفۃ لتعریف المخاطب الموصوف المبہم فکان المخاطب یعرفہ قبل ذکر الموصوف فلا یجوز الا ان تکون الصفۃ متضمنۃ للحکم المعلوم للمخاطب حصولہ قبل ذکرہا کالجملۃ وہذہ ہی الجملۃ الخبریۃ لان الانشائیۃ لا یعرف المخاطب حصول مضمونہا الا بعد ذکرہا ولما لم یکن خبر المبتدأ المفرد الہ ولا مخصصا جاز کونہ جملۃ انشائیۃ کما عرفت ہذا واعلم ان الجملۃ لیست نکرۃ ولا معرفۃ لانہما من عوارض الذات لکنہا فی حکم النکرۃ حیث یصح تاویلہا بہا کما تقول فی قام رجل ذہب ابوہ قام رجل ذاہب الاب قولہ یعنی لصفۃ اعتباریۃ اشارۃ الی دفع اعتراض تقریرہ ان النعت تابع یدل علی معنی فی متبوعہ ولیس حال المتعلق معنی فی المتبوع فاجاب بان ہذا الوصف وان لم یدل علی صفۃ حقیقیۃ قائمۃ بالموصوف لکنہ یدل علی صفۃ اعتباریۃ قائمۃ بہ قولہ والانکیر جوز الکوفیین وصف النکرۃ مطلقا بالمعرفۃ والاخفش وصف النکرۃ المخصوصۃ بہا قولہ بمنزلۃ یقعدون اہ لکن ضعف یقعدون اشد من قاعدون لان الالف والواو فی الفعل فاعل فی الاکثر بخلافہما فی الصفۃ فانہما علامتان قطعاً قولہ ضمیر الغایب اجاز الکسائی وصفہ استنادا الی قولہ نعم لا الٰہ الا ہو العزیز الحکیم والجمہور یحملون مثلہ علی البدل قولہ المادح والذام ای کما انہا لا توصف بوصف یفید ایضاحہا لا یفید ایضاحہا فکذا لا توصف وصفا یفید المدح او الذم قولہ اعرفہا المضمر اہ اما المتکلم والمخاطب فلعدم الالتباس فیہما واما الغائب فلان الاحتیاج الی المرجع الحقہ بہما فی عدم الالتباس وانما کان العلم اعرف من اسم الاشارۃ لان مدلول العلم ذات معینۃ فی الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارۃ فان تعینہ فی الاستعمال من جہۃ الاشارۃ الحسیۃ وکثیرا ما تقع الاشتباہ فی شانہ فلذا احتیج الی الصفۃ الرافعۃ وانما کان اسم الاشارۃ بالقلب و بالعین بخلافہ فانہ بالقلب فقط وکذا شریک فی المرتبۃ واما المضاف الی احدہا فتعریفہ مثل تعریف المضاف الیہ وعند المبرد انہ انقص ولذا یوصف المضاف الی المضمر لا یوصف المضمر واعلم ان سیبویہ یستثنی من اعرفیۃ المضمرات عن الاعلام لفظ اللہ فذہب الی انہ اعرف من کل معرفۃ ونقل انہ رؤیت فی المنام کان اللہ قد نجانی من اہوال الحساب ورقانی الی جزیل الثواب بہذہ النسبۃ قولہ مع صلتہ قید بہ لانہ بدونہا مبہم حتی ذہب الاکثر الی ان تعریفہ انما اتاہ من جہۃ الصلۃ لمعلومیتہا عند المخاطب قولہ النسیان بدلیل الاشارۃ والمرور قولہ جاءنی رجل فہم من تذکیر اسم الاشارۃ والصفۃ قولہ یعنی المعطوف لان العطف بمعنی مصدری فلا یکون من التوابع قولہ علق بالقصد قال الفاضل المحشی وتوضیحہ انہ لیس متعلقا بالمقصود والا کان المعطوف نفسہ مقصودا بالنسبۃ ولیس کذلک اذ المقصود بالنسبۃ نسبۃ المعطوف بل ہو متعلق بالقصد المفہوم من المقصود لانہ عبارۃ عن قصد نسبۃ شیٔ الیہ انتہی وہو دقیق یحتاج الی مزید نظر وتامل والشارح قد لوحت لقولہ غیر تابع اہ قولہ النسبۃ الی شیٔ نحو زید وعمرو فی الدار او نسبۃ شیٔ الیہ نحو جاء زید وعمرو قولہ والدبیر ای الکاتب قولہ قیل قد جوز اہ نقل عن المصنف الفرق بین ہذا الوجہ والوجہ الاول ان الوجہ الاول جعل المعطوف علی الصفۃ صفۃ من وجہ ومعطوفا من وجہ وہذا الوجہ جعل صفۃ لا عطفا من غیر

ان يكون معطوفا بوجه قوله لا ليضاف الا الى المتعدد فليس مدخول بين الاولى متعدد فيجب ان يقال ان بين الثانية
كالعدم حتى يكون مدخولها الغير مدخول الاولى فيحصل التعدد قوله مستدلين بالاشعار وقد نشاطرة منها وان الاصح جوازه
لوقوعه في القرآن وفي الاشعار وفي نسخ الادعية المأثورة المكتوبة في زمن اهل البيت بل قد عرضت عليهم وتقريرهم
حجة كنطقهم وحمل الاشعار على الضرورة ليس له ضرورة قوله لقصد عدم التعيين وحاصل ان الضمير وان كان عبارة
عن هذه الشاة المذكورة الا ان اضافة السخلة اليها في حكم الانفصال فكان الاضافة مفقودة او محمول اه وحاصل
ان الاضافة بحالها الا ان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها اي سخلة هذه الشاة وانما كان هذا شاذا لانه
يجب ان يقصد بالضمير ما قصد بالاسم الظاهر السابق بعينه فجعله عبارة عن السابق لا بعينه شاذ والحاصل ان
هذا الشذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ الذي جعل جوابا ثالثا فهو شذوذ عطف المضاف
الى الضمير على مدخول رب بهذا اندفع ما ذكره الفاضل اللاري من انه يلزم الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ
جوابا ايضا لان ذلك الشذوذ الذي جعل جوابا ثالثا غير هذا الشذوذ الذي ذكره الشارح في الجواب الثاني واندفع ايضا
ما قيل ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع ووجه اندفاعه ان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم
يحتج في الجواب الى ما ذكره نجم الائمة من ان الضماير الراجعة الى النكرات الغير المخصوصة نكرات قال لانها فاء سببية جعل
الشارح لهذا الجواب ثلاثة احتمالات الاول منع كون الفاء للعطف والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف
عليه بما اذا لم يكن بينهما سببية لانهما يصيران ح بمنزلة شيء واحد فيكفي رابط المعطوف عليه للمعطوف وهذا ماخوذ
من تحقيق نجم الائمة حيث ذكر ما معناه ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة
بها بان يكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا عنه او لا او لغير ذلك جاز تجرد احديهما عن الضمير اكتفاء باختها لان
ذلك الرابط يجعل المجموع امرا واحدا كقول الذي جار فتغرب الشمس زيد لان معناه الذي يعوت بمجيئه غروب الشمس
زيد والثالث ان الفاء السببية يفيد المعنى في الجملة الثانية رابطا لها بما رابطه المعطوف عليه وهو ان الخفقة بسبب
طيرانه واما قوله ويمكن فجواب آخر بتقدير الرابط قوله بسببها الضمير راجع الى طيرانه قوله اي اوقع العطف الخ
الغرض من هذا اصلاح عبارة المص لان العطف ليس على عاملين بل على معموليهما فاصلحت العبارة بثلاثة وجوه
احدها اصلاح الشارح وحاصله ان عطف مسند الى مصدره من قبيل وقد حيل بين العير وذلك المصدر هو نائب
الفاعل والتقدير اذا عطف عطفت اي وقع عطف بناء على وجود عاملين مختلفين لم يجز اي ان امتناع هذا
العطف انما هو لوجود العاملين ثانيها اصلاح لبعض شراح اللباب وحاصله ان العطف بمعنى الامالة والتقدير
اذا اميل الاسمين المعمولين نحو العاملين بان يجعل معمولين لهما فالفساد هو الاظهر ما ذكره الاكثر وان هو ان
عبارة المص مضافا مقدرا قوله ما كل سوداء تمرة فان قوله بيضاء عطف على سوداء المجرور العامل فيه كل وقوله
شحمة عطف على تمرة والعامل فيه ما وهذا مثل حاصله انه ليس كل ما يستقبح ظاهرا فهو قبيح في نفس الامر ولا كل ما
استحسن ظاهرا فهو حسن في الواقع وجه ايراد التمرة والشحمة لان التمرة مشهورة بالسواد المستلزم لقبح الخلقة والشحمة بملاحة

قوله اكل امرء آه فان قوله ونار عطف على امرء المجرور والعامل فيه كل وقوله نارا عطف على امرء المنصوب والعامل فيه تحسبين وحاصله معناه ان الاستفهام للانكار والتقدير اكل امرء اتبيه تظنيه رجلا كاملا في الرجولية وكل نار رأيتها توقد في الليل تحسبنها نارا كالنيران المضرمة في الليل لطلب الضيف وارشاد الضال في الطريق على ما هو عادة العرب قوله بحسب الظاهر جائز اه الغرض من هذا دفع ما ذكره الفاضل الهندي من ان الثاني في هذه الشرطية مناف للمقدم لان لفظة اذا وصيغة الماضي يقتضيان التحقيق فالتحقيق لتقدير اذا وقع العطف على عاملين وتحقق وثبت لم يجز هو فاسد لان ما ثبت وتحقق كيف يحكم عليه بعدم الجواز وحاصل الجواب ان العطف بحسب الظاهر متحقق والمتحقق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة فان التراكيب الفاسدة المخالفة لقوانين النحو كلها جائزة بحسب الصورة قوله عند الجمهور من المتاخرين والا فالمتقدمين قد اطبقوا على جوازه كما اعترف به نجم الائمة الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وهو الحق عندي لوروده في القرآن العزيز والكلام الفصيح قوله لم القوان لقوم اه هذا مبني على ما ذهب اليه بعضهم وهو ان العامل في المعطوف حرف العطف بنيابته عن العامل السابق وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين وفي العامل في المعطوف مذهبان اخران احدهما قول سيبويه وهو ان العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وثانيهما هو مذهب الفارسي وابن جني ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه هو الاولى قوله في الدار آه فالحجرة عطف على الدار والعامل فيه في وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء قوله على حذف المضاف فيكون من قبيل العطف على معمولي عامل واحد قوله نحو ما يريدون الاية المشهور بينهم ان المضاف اذا حذف يجري اعرابه على المضاف اليه كما في واسئل القرية لانه قائم مقامه فكانه المضاف ويجوز على قلة ابقاء المضاف اليه على اعرابه السابق ولما كانت الامثلة المتنازع فيها من هذا القبيل استشهد لها بالآية الكريمة قوله منسوبا نحو ضرب ضرب زيد قوله او منسوبا اليه نحو ضرب زيد زيد قال الشيخ آه دفع لما قيل ان قوله او الشمول لغو لظهور ان كلهم في جاء القوم كلهم لتقرير ان المتبوع في النسبة الى جميعه لا الى بعضه وحاصل الجواب ان لتقرير المتبوع في النسبة شمولهم في التفصيل المذكور وليس فيه شمول حتى يغني عن ذكر الشمول قوله تلثهم اعلم انه اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة لعين العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلاثة وما فوقها ولكن لا يؤكد الا العدد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد حتى يكون قوله تاكيدا لا مكررا آه تصحيح الحمل قوله في حكم تكرير اللفظ اه قصد به الفرق بين ضربت انت والجمع والتبع بان الاول في حكم تكرير للفظ والمخالفة للصورة بخلاف اجمع واخواته قوله مطلقا اصطلاحيا او غيره قوله لهذه الكلمات فينبغي لا يذكر شيا الا لاذكر حسن لسن وفائدة تشل بسن تزيين اللفظ قوله ويمكن استنباط اه كان يقال اما الاتمام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء واما الري فلانه تمام الشرب والعموم اهو التمام واما السيلان فلانه يستلزم انبساط وشمول والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد والتمام باعتبار الكثرة كان له امتداد وان كان بين الامتدادين تباين قوله تغليبا فان الاول حقيقة هو النفس قوله ولا حاجة اه اي لا حاجة للمصنف الى ذكر الافراد مع الاجزاء فان ذكر الاجزاء مغن عن ذكره قوله لتقية الباب وان لم يكن هناك التباس كما اذا اكد المرفوع المتصل البارز بهما

نحو ضربت انت نفسک وضربا هما انفسهما وضربوا هم انفسهم قوله بلیان العوامل ای بلا فلا لقیعان فاعلا حتی یلزم المحذور قوله فلا یتقدم والجزو لی القدم البعض علی اتبع قوله ای یقصد نسبة الیه آه اشارة الی ان الجار والمجرور متعلق بها المفهوم من مقصود کما ذکره فی تعریف العطف وقد مضت الاشارة مجملا الی ان غرضه ما ذا وان اردت تفصیلا تطلع به علی جمیع تعاریف التوابع فاستمع لما تیلی علیک فنقول عرف المص البدل بانه تابع مقصود بما نسب اه وهو ظاهر الفساد فانک اذا قلت جاءنی زید اخوک فالذی نسب الی المتبوع هو جاء ولیس المقصود منه اخاک بل المقصود منه المجئ المنسوب الی زید واخوک مقصود من اللفظ الدال علیه فاراد الش اصلاحه بجعل الجار والمجرور متعلقا بالقصد المقدر فصار حاصل التعریف ح البدل تابع مقصود ای قصد نسبة شئ الیه بسبب نسبة الامر الذی نسب الی متبوعه فانا قصدنا نسبة المجئ الی قول بسبب انتساب جاءنی الی زید لا اثبات الحکم للمتبوع اکد وسیلة الی اثباته للتابع اذا عرفت ما تلونا علیک ظهر لک ان کلام الفاضل المحشی واعتراضه علی الش لیس فی محله فراجعه قوله ای دون المتبوع اه فضمیر دونه راجع الی المتبوع وهو حال من المستتر فی المقصود ای متجاوزا عن المتبوع فی کونه مقصودا قوله بنسبة ما نسب الیه ای یکون نسبة المجئ الی المتبوع مقصودة بسبب نسبة المسند الذی اسند الی المتبوع وحاصله ان اسناد الفعل مثلا الی زید فی جاءنی زید اخوک لا یکون الا لکون النسبة الیه مقصود ابتداء بل نسبة المجئ الیه توطیة لانتسابها الی تابعه قوله سواء کان ما نسب الیه اه ای سواء کان ذلک الشئ الذی نسب الی المتبوع مسندا الی المتبوع کالمثال الاول ام مسندا الی غیره کالمثال الثانی فان الفعل فیه مسند الی ضمیر المتکلم لا الی المتبوع الذی هو زید قوله قتال فیه فان الشهر مشتمل علی القتال لانه واقع فیه واعلم ان الش جعل هذا وجه التسمیة وهو لیس بمطرد والا دل بها ما ذکره بعض النحاة حیث قال انما سمی بدل الاشتمال اشتمال المتبوع علی التابع لا ککل اشتمال الظرف علی المظروف بل من حیث کونه دالا علیه اجمالا بحیث تبقی النفس عند ذکر الاولی متشوقة الی الی ذکر الثانی منتظرة له وهذا هو الذی فسر به الش الملابسة والاحسن ان تجعله وجها للتسمیة ویحیل الملابسة علیها ویحمل کلامه علی هذا کما قاله الاصل اللاری بعید قوله وان اختلفا مفهوما لان اخوک یدل علی اخوة المخاطب ولم یکن یدل علیها زید کیف لا ولو اتحد مدلولاهما لکان الثانی تاکید الا بدل قوله الاسناد الی الثانی یظهر من قولک اکرمت زیدا اخاک کونه بدلا لانک قصدت بذلک المن علی المخاطب واردت ان الاکرام وقع علیه من حیث انه اخوک قوله انظر الی القمر فلکه اه ان قیل ان النسبة الی المبدل منه فی هذین المثالین لا یوجب النسبة الی البدل فکیف یکون مثالا لبدل الاشتمال فالجواب انه اذا لم یکن فی الفلک قمر وعلم المخاطب ذلک یکون الاسناد الی القمر موجبا الی الاسناد الی فلکه اجمالا وکذا المثال فی الثانی ای سئل عن المتکلم هذا الترکیب هل رایت یوم الاسد فقال نعم رایت درجته الاسد کان المخاطب منتظر الذکر المبدل قوله لئلا یکون المقصود نقل عن المص انه جعل هذا وجها التوصیف بدل الکل واما فی وجه توصیف بدل البعض والاشتمال فقد قال لانه لابد فیهما من ضمیر یرجع الی المتبوع لتعلم انه بعضه او ملابسه فلو کان متصلا لکان معرفة ولو کان منفصلا لکان موصوفا به قوله استحالة ای طلب ان یحلیه

نعمت الله

علی روایۃ قولہ فیما سبق فی قولہ وقال بعض المحققین اہ قولہ اذا جعلتہ بدلاً قال بعض النحویین فالفرق بینہ وبین البدل
انہ لو قال رجل زوجتک ابنتی فاطمۃ وکان اسمہا خدیجۃ فان اراد عطف البیان صح النکاح لان الغلط واقع فیما لیس بمقصود
بالنسبۃ وان اراد البدل لم یصح النکاح اذ الغلط وقع فیما ہو مقصود بالنسبۃ قولہ انما قید لتناولہ الصورۃ الندا قولہ الا من
یعرف اہ قولہ یعرف بالتخفیف کیضرب وحمل ہذا الکلام علی وجہ لا یرد علیہ ما اوردہ الفاضل المحشی ان ہذا الحد لا یصح
الا من عرف ماہیۃ المبنی علی الاطلاق کان عرفہما مثلا بان مطلق المبنی ہو الذی لم یختلف آخرہ باختلاف العوامل
لکنہ لم یعرف ہذا الفرد منہ ای اسم المبنی فعرفہ بہذا التعریف واخذ مطلق المبنی المعلوم لہ سابقا فیہ فان مبنی فی قولہ
مبنی الاصل نکرۃ مطلقۃ لان اضافتہ الی ما بعدہ لفظیۃ فہو من قبیل تعریف الخاص بالعام اما قبل ہذا التعریف
مطلق المبنی فکانہ قال المبنی مطلقا اسما کان او غیرہ ما ناسب مبنی الاصل وقد عرفت ان ہذا المبنی الذی وقع جزء
التعریف ایضا مطلق فیلزم تعریف الشیء بنفسہ قولہ او غیرہما کافتقارہ الی الاشارۃ او جہۃ قولہ الحجار فانہ مشابہ لنزال
الواقع موقع انزل بالفتح اے فتح یومئذ علی انہ اکتسب البناء من المضاف الیہ اعنی اذ واما علی قرأۃ الکسر فہو معرب قولہ
والمضاف الیہ معرب لترکیبہ مع عاملہ اعنی المضاف او الحرف المقدر بخلاف المضاف فلمنع الخلو لا لمنع الجمع بجواز
اجتماعہما کہؤلاء ولا شک لیکون الحد فاسدا قولہ من حیث حرکات اواخرہ ای کون ہذہ الحرکات القابا للمبنی انما
ہو من حیث حرکات اواخرہ لا من حیث نفسہ کما ہو المتبادر قال والقایہ فانہ لا یقال للمبنی الضم ولا الفتح ولا الکسر
بل المضموم والمفتوح والساکن قولہ لان ہذہ الالقاب اہ کما ہو المتبادر من اللقب فانہ قسم من اقسام العلم فالمراد
باللقب ہنا غیر ما ہو المصطلح بل المراد بہ ما یعبر بہ عن الشیء سواء اعرب بہ عن شیء آخر ام لا وہذا ہو متعارف اللغۃ قولہ
واثرہ المترتب اہ لا یطلق حکمہ کما ہو المتبادر من اسم الجنس المضاف قولہ نحو من الرجال اہ فالنون من منہا مفتوحۃ
وفی الثانی مکسورۃ وفی الثالث ساکنۃ اما فتح النون الاولی فالکثرۃ ملاقاتہا لام التعریف واللام والکسرۃ فیہا
التحقیق ولا یمکن البناء علی السکون لاجتماع الساکنین واما کسر الثانیۃ فلان السکون غیر ممکن لما عرفت والاصل فی
تحریک الساکن ان یکون علی الکسر واما سکون الثالث فعلی الاصل قولہ لا باسماء الاصوات فانہا لیست باسماء لغۃ
وضعہا لکنہا جاریۃ مجری الاسماء المبنیۃ فی البناء قولہ بہذا القید اعنی بقید الوضع لاحد الامرین علی کل واحد من التفسیرین
اما علی الثانی فظاہر واما علی الاول فلان لفظ المتکلم مثلا وان کان موضوعا لمفہوم المتکلم کانا اردنا انہ لیس موضوعا
لہ من حیث انہ یحکی عن نفسہ ولہذا صح ان یقال انت متکلم وانا مخاطب قولہ عند الحجازیۃ ای کون ما للا مخصوص من لغۃ
الحجاز کما عرفتہ قال اے ضرب الی معنی مع وانما بدا بالمتکلم عکس ترتیب اہل العرف قولہ اجماعا ای من البصریین
وذہب الفراء الی ان انت بکمالہ اسم وبعض الکوفیین الی ان الضمیر ہو التاء وان ما عمد علیہا حال فصلہا عن الفعل
لتستقل باللفظ قولہ اختلافات کثیرۃ احدہا اختارہ وہو مذہب الیہ الشیخ الرضی وہو ان ما بعد ایا ہو الضمیر وایا
عماد لہ کما عرفت وہو غیر بعید قولہ فان الضمیر دفع لما یتوہم من عدم اشتراک الضمیر بناء علی ان التاجرہ وقاشارۃ
دفعہ بقولہ فان الضمیر آہ ستین کلمۃ فان لکل واحد من الضمائر الخمسۃ اثنی عشر فمضروب الخمسۃ فی الاثنی عشر یبلغ

ستين وسفرو بعاني الثامنة عشر يبلغ التسعين قوله على او مناسبات اه كقولهم انا وصفه للمتكلم لابتداء الكلام والهمزة لانها

مبدأ المخرج لانها من اقصى الحلق فحصلت المناسبة وزيدت معها النون لانها مناسبة لحروف المد واللين من حيث

انها متولدة وزيدت الالف لبيان الفتحة وانما وضع انت للمخاطب للمناسبة بينه وبين المتكلم لان مثله في المواجهة

وزيدت التاء لكونها مع الواو في المخرج وكسرت التاء للمؤنثة لان بالكسرة تدل على الياء والياء علامة التانيث فالكسر

بالمؤنث اولى من المذكر وفتحت في المذكر طلبا للخفة وزادوا الميم في ضربتما وضربتم واصلهما ان يقال ضربتا وضربتو

لئلا يلتبس الف التثنية الاشباع وزيد في جمع المؤنث نونات ليكون جمع المؤنث مساويا للجمع المذكر بالحاقه

زيادتين في اخره الى غير ذلك التعليلات المذكورة في المطولات قال صفة جرت الى آخره انما قيد بالصفة لان الفعل

اذا جرى على غير من هو له يجب فيه ابراز الضمير عند البصريين الا في صورة اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو ومعنى جريانها

على غير من هي له بان تقع صفة او صلة او خبرا او نعتا قوله لكونه اشمل من تتمة الاعتراض وشمول اما من جهة اطلاقها

على من الفعل وغيره او كشمولها من لا يعقل لكنه اكثر افرادا فرد على ما هو الفعل وهو من يفعل لانه اشرف قوله

وانما يصح ذلك اه اي وانما يصح كون هذا المثال واضرابه مثالا لكون الفعل بسبب ان الصفة جرت على غير من هي له

اذا كان الضمير المنفصل فاعلا حتى يكون الصفة خالية من الضمير ويكون ابرازه لما عرفت قالوا وجعل هذا الضمير تاكيدا للفاعل

فلا يرد ان ما هو غرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم استدراك من قوله اذا كان فاعلا لا تاكيدا اي يصح ما ذكرت اذا

فاعلا لا تاكيدا ولكنه تاكيد لازم لا فاعل فلا يصح التمثيل وانما كان التاكيد هنا لازما وليس من شانه اللزوم

في صورته ثم ان الشيخ بعد ان جزم بانه تاكيد استدل بالمثال المذكور لانه لو كان الضمير المنفصل فيه فاعلا لما بطل

ما يوهم ابطاله من لزوم اجتماع الفاعلين واما على ما روي عن الزمخشري فيكون مثالا لما نحن فيه لان نحن فاعل لا تاكيد

اذ لا علامة في الصفة تدل على استتار الفاعل قوله لا لبس فيها الا ان تا رضاربة قرينة على انها صفة لهند قوله ايراده

علة للطعن سبب الطعن في اول الوهلة بسبب تقديم غير الاعرف فجعل الضمير منفصلا لئلا يلحقه هذا الطعن وان يحقق

الطعن في تاذي الحال وقت التلفظ بالضمير المنفصل قوله اشبها بالمفعول في النصب وكونه فضلة مثله قوله اي

هذا المقام اي مقام اتصال الضمير خاصة قوله حرف جر قال بعضهم كانه جعله في حكم حرف الجر محمولا عليه فانه في معنى

اللام التعليلية كان قوله لو قال لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجود كذا وهو بعيد قوله في الوسط حكما الشرح احتراز عن

الضمير معه لانه فاعل بخلاف الياء المتكلم فانه مفعول قوله كما في لعل فيلزم فيه اجتماع ثلاث نونات بل اربع الا ان

الفاصل بين اللامين حرف واحد قوله وصلا معطوف على تحرزا قوله قبل العوامل اللفظية لانها المتبادرة عند الاطلاق

قوله وذلك التوسط ليفصل اشارة الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله توسط لا بقوله يسمى فصلا لان اللام المقدرة

بعدها لام كي معناها سببية ما قبلها لما بعدها والسبب انما هو التوسط لا التسمية على ما لا يخفى قوله وكون المقتبس

فصل نحو كنت انت الرقيب فانه لا التباس اذ الضمير لا يوصف لما عرفت قوله لامتناع اللام بيان لوجه الشبه

اي كما ان اللام لا تدخل المعارف فكذا افعل التفضيل فيجوز وصفه المعرفة به لقربه منها فيحتاج الى ضمير الفصل

قوله تعلى انه خبر مبتدأ اه ما بعده قوله غير معهود فهو جري بالتاكيد قوله معنى الكلام ويقع آه حاصله ان يراد بقوله يتقدم
بعض معناه لان معنى التقديم الوقوع مقدما واريد ههنا مجرد الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة وح فقول الغم ويقع
متقدما بيان الحاصل المعنى والا فلا حاجة الى قوله متقدما لان حاصله على ما عرفت ويقع قبل الجملة قوله اي قبل
هذا الجنس جعل الجملة هنا للجنس ليحمل الجملة بعده لحصته منه فيتغايران فيكون حاصل العبارة ويقع قبل مطلق الجملة
تمييز لنفسه بحصته وفرد من ذلك الجنس الكلي وهذا رد على الفاضل الهندي حيث قال انه من قبيل وضع المظهر موضع المضمر
لزيادة التمكن في الذهن وانما اختار ... واحد وظني ان هذا احسن واقل تكلفا من كلامه اعني قوله لتفسير الشارح قوله اذا كان اي الضمير بحرفها ...
... قوله رعاية علة التسمية ... لما كان راجعا الى الشان سمي به وقيل انما سمي ضمير الشان لان هذا الضمير يجوز دخوله لا
به شان عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا اذا كان قيام زيد امرا عظيما وليعرف منه وجه تسميته بضمير القصة قوله ويحسن
تانيثه اه لانه مسموع من العرب وان التانيث تبادر به بالقصة من غير كون العمدة فيها مؤنثا نحو هي زيد قائم فيجوز
قياسا قوله ليحصل المناسبة بين العمدة اذا كان مؤنثا وضمير القصة واما قولك هي زيد قائم وان جاز لكنه خال
من التناسب قوله معترضة اي بين الموصوف وصفته الخ قوله في هذا الحكم اي الحكم على هذا الضمير بانه يفسر بالجملة يلزم
استدراك آه لان قوله يسمى كانه هو المحكوم عليه والكلام تم عنده فكانه قال الضمير المتقدم على الجملة يسمى ضمير الشان فيقطع
الكلام ويكون ما بعده مستدركا وفيه نظر فان ما بعده على هذا التقدير قاعدة اخرى مبنية لوجوب تفسيره بهذا الجملة
دون امر اخر من حروف التفسير وضمير فعلى هذا اي فعلى قولنا والظاهر ان قوله آه لو لم يحمل التقديم على ما ذكره سابقا لتوهم
ولا يبعد ان يقال اه قوله انتقض القاعدة آه وجه الانتقاض ان مثل هذا قيام زيد ويصدق عليه التعريف لكنه
خارج من تقييد التقديم فانه اخذ فيه عدم سبق المرجع وهذا المرجع واما اذا جعل قوله يسمى خبر الشان من الحد
فيخرج به مثل هذا الضمير فانه يسمى مثل هذا ضمير الشان في اصطلاح ارباب الفن قوله بلا دليل عليه اه اي في
اللفظ وانما قلنا ذلك لان في قوله ان من يدخل البيت قرينة معنوية هو ان كلمة ان لا يدخل على كلم المجازاة
لاقتضائها الصدارة ... ولكنه مستعمل ... وهو ولد البقرة الوحشية والمهى ... عن الاولاد
الحسنات ... عن النبات حسنات قوله اقوى شبها لان فيها فتح الاول كالفعل قوله وحكموا اعطف على قوله
قدروا اعلها قوله اي اسماء وضع انما قال ذلك لان المفسر بحسب الظاهر هو المجموع ووضع المجموع دون وضع اجزائه
قوله اشارة حسية غرضه دفع الاعتراض الذي اورده اكثر الشراح على عبارة المص وتقريره ان اراد بقوله
المشار اليه الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشئ بما يساويه في المعرفة والجهالة اذ الاشارة في المحدود صفة حقيقية
فان اريد الاشارة اللغوية تدخل فيه ضمير الغائب والمعهود وغيرهما فالشارح حمل الاشارة على الاشارة الحسية
التي الاشتداد المتحققة الواصل بين الشخص والبصير غاية لذلك الاشتداد قوله على التجوز تنزيله منزلة المحسوس
فان من كانت المخلوقات باسرها دالة عليه فهو فوق المحسوس قوله معنى الفعل فانه يفهم من نسبة الخبر الى المبتدأ
معنى فعلي تقييدي فاذا قلت زيد قائم فهو في معنى زيد مقيد بالقيام وهذا مبني على مذهب ابن مالك حيث جوز وقوع

الحال عن الخبر وجعل العامل معنى الفعل المفهوم من الانتساب كما عرفت قوله قدم اي قدم لفظ المثناة مع انه حال من
ذان وذين ليكون الضمير فيه قريب المرجع اعني قوله للمذكر بلا فاصلة قوله خبر له الغرض من هذا التكليف دفع الاعتراض
الوارد على ظاهر العبارة تقريره ان قوله وهي مبتدأ راجع الى اسماء الاشارة ولا يصح حمل ذا عليها وحاصل الجواب
ان ذا مع ما عطف عليها المجموع خبره وعلى هذا فقوله للمثنى مثلا وللمثناة ذان وذين ليس جملة مركبة من مبتدأ وخبر
معطوف على مفرد مقيد بحال وهكذا الى آخر اسماء الاشارة اذ عرفت هذا فاعلم ان ما وقع في بعض النسخ من تقدير
لفظ خمسة بعد قوله وهي اي اسماء الاشارة غلط فانه جواب آخر لكن الشارح لم يرتضه فعدل الى غيره قوله على احد الوجوه
وقيل ان هنا حرف ايجاب بمعنى نعم وهذان مبتدأ ولساحران خبره وقيل اسم ان ضمير الشأن محذوف قوله
يكتب بالياء لان ذا حال بالالف المجهول اصلها وكذا اكتب فيه الواو لئلا يلتبس بولي بالى حرف جر ولا يكتب بالالف الممدودة اذا
يكاف الخطاب ولا يظن انها تكتب بالياء في اولئك لان المكتوب فيه مركز الهمزة قوله على سبيل اللحوق العروض دفع لما يرد من
التبادر من اللحوق الاتصال بالاخر وحاصل الدفع ان اللحوق بمعنى العروض قوله فهو ليس في الحقيقة منها يعني من قواعد كلمة اللحوق بالنسبة الى الماليت في الحقيقة
ستة وان هي شبهة والاشتراك وكتابة كحروف الكتابة قوله اي حروف الخطاب خمسة وهي الكلمات لكن قال في خمسة من انواع اسماء الاشارة وهي في ذا وذان وتا وتان واولاء قوله
فتضمن الى ستة وهي تا وذي وتي وته وذه وذي الا ان لو تهما ولصحاصل في ضمن احد هذه الافراد قوله على سبيل التمثيل ان ستعمل فيه الزمان
قوله ثم هنالك الولاية وهذا استعمال ما هو موضوع للمكان للزمان كما ورد بالعكس في قول الفقهاء مواقيت الاحرام اي مواضعها قوله يعني لا يكون
هؤلاء بيان لما حصل المعنى لان كان فيه مقدرة والا لكان قوله جزاء خبرها لا فيه قوله من الافعال اه فان الافعال انما قعدة كما
قال نجم الائمة لا حصولها فيجب ان يكون تم منها قوله والمراد بالجزء التام اه توضيحه ان الجزء التام هو الذي يكون جزء من مركب اذا
نقل المركب اليه لا يحتاج في كونه جزءا له الى انضمام امر آخر كالفاعل من قولك قام زيد فانك اذا حللت هذا المركب يكون قام
مع الفعل وزيد هو الفاعل فيكون زيد فاعلا لا يحتاج الى شيء بخلاف قولك جاء الذي قام ابوه فان الموصول لا يكون
جزءا تاما من هذا المركب الا بانضمام الصلة اليه قوله معناه اللغوي وهو المتمم للشيء مطلقا قوله اذ حيث فانهما يحتاجان الى
صلة اعني الجملة التي بعدها فان اليها من غير عائد قوله كاسم الفاعل فالضارب بمعنى الذي يضرب قوله تشبيه اللام الى فيه في
اللفظ اذ ليست بالحقيقة لا حرفية كما زعم بعضهم لتمرد الضمير اليه والقول بان الضمير راجع الى الموصول المقدر بعيد قوله في الحقيقة
او تشبيه بما لا تعارب اسم بمعنى الجملة الفعلية فكونه جملة بالنظر الى حقيقة اللام فانها موصولة وكونه مفردا صورة بالنظر الى
كونه مشابها اللام التعريف قوله ويبري آه اوله فان الكماة الى وحدي وطويت اي ثبتت بالحجارة قوله ادما القوم
مقام وهو الالف واللام وفروع الذي كاللذان واللتان ونحوها قوله من تذكيره كما يذكر مثلا بمعرفة ان الحال
والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة ان ضمير الشان الخبر عنه انه يجب تصديره قوله الجملة الثانية وهي
الجملة التي يكون الموصول مبتداؤها قال بجملات آه لان المطلوب ان يثبت للموصول موقع المخبر عنه لتصيير
مبتدأ فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير لا بد اليه مكانه قوله الذي ضربته زيد والفرق بين الجملتين انك اذا
قلت ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا في الدنيا وربما تخاطب من عرفت تضعفا بمضروب لك

لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب به الا على الوجه الثاني لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب قال ليصح بناء اسم الفاعل الخ فمنقول في الاخبار عن زيد في المثال المذكور الضارب انا زيدا والمضروب لي زيد قوله بخلاف الذي عجبت منه اي بخلاف الاخبار عنهما معا فانه جائز قوله وامتنع في الحال الاول ان تقول وامتنع فيما يجب تنكيره قوله زيد ضربت غلامه ليصلح مثلا للاسم ولما قبله فلذا لم يمثل له قوله اذا جعلت الضمير سببي الغير الذي في قرينه واما غلامه فهو خبر الذي وضمير الموصول يجب ان يكون في الصلة قوله وتامة اي غير محتاجة الى صلة او صفة وقيل او الى موصوف فكانها تامة بنفسها قوله الا في التام والصفة وعن الفارسي انها جاءت تامة ايضا كقول الشاعر ؎ وكيف ارهب ومر الوادع له وقد ركات الى بشر بن مروان ونعم من كان ابن ضياقت مذاهبه ونعم من هو في سر واعلان اي نعم شخصا هو او شيئا هو فمن منتصب المحل على التمييز قوله ايا ما تدعو الآية اي اي اسم تسموه سبحانه او الله فله الاسماء الحسنى قوله الا اذا حذف صدر صلتها هذا مذهب سيبويه وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين انهم يرون انها معربة دائما كالشرطية والاستفهامية قال الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت وقال الجرمي خرجت من البصرة فلم اسمع منذ فارقت الخندق الى مكة احدا يقول لاضربن ايهم قائم بالضم انتهى وزعموا انها في الآية استفهامية وايها مبتدأ واشد خبر ومفعول ننزع اما محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد او انه معلق عن العمل بالاستفهام او يكون مفعوله من كل شيعة ومن زائدة على مذهب الاخفش قوله فمن قرأ بالضم واما من قرأ بالنصب فهو معرب ومفعول للفعل قوله قال الشيخ الرضي قد اجتنبنا في اول الكتاب عن هذا واخترنا ما ذهب اليه البعض قوله ان يكون هذا اي كونه بمعنى الامر الماضي قوله الا نادرا وهو لفظان احدهما قرقار اي صوت من الله ويت وعرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة للصبيان قوله معرفة اي علم جنس كسبحان فانه علم جنس للتسبيح قوله عن الامر لفعل للمبالغة قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلاثا او اكثر والثالث وما فوقها جمع والجمع مؤنث فكيل انزلي الحقوا بالفعل الياء التي هي ضمير المؤنث دليلا على التكرار ثم عدلوا نزال عن انزلي فنزال اذن مؤنث كانزلي قوله وبين وجهها حاصل لبعض ما ذكره ان عليك زيدا اسم فعل منقول من الجار والمجرور واصله وجب عليك اخذ زيد واصل دونك زيدا خذه فقد تمكنت منه فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المامور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات اي ما ابعده وشتان ما اشد الافتراق وسرعان اي ما اسرعه والتعجب هو التاكيد والمبالغة قال كقطام وغلاب هما علم امرأة قوله او غير ذلك مثل تسكين البهيمة وحمله على الشرب قال نجم الائمة وانا لا ارى منعا من ان تكون هذه الاصوات التي يصوت بها للبهائم اسماء افعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم وذلك لان البدوي لتعاملهم جعلها في فهم المراد بمنزلة العقلاء قوله اسمين او فعلين او هذه المركبات كلها لم توجد والموجود منها ما تركب من الاسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه او اسم وفعل نحو بخت نصر مركب من بخت بالضم بمعنى الابن الخ

وجه عند ضم اسمه نصر فنسب اليه ونصر من باب التفعيل قال ليس بينهما نسبة اه لا نسبة اضافة ولا نسبة عمل ولا نسبة
افادة قوله لا في الحال ولا قبل التركيب تعريض الا الفاضل الرضي حيث قال ليس بينهما قبل العلمية وهو عدول
عن عموم العبارة بلا راجح قوله يجري الاسماء المبنية في الجريان على طريقة واحدة قوله تابط شرا ان قيل كيف يشتمل
خروجه عن هذه الضابطة مع انه مبني قلنا بناؤه من جهة النقل عن الجملة لا من جهة التركيب فلا باس بخروجه عنها
قوله وتقدير النسبة اه ان ادعى شرع وبعض النسبة الواقع في كلام المص على وجه اخرج عنها النسبة العطفية فقد
ارتكب امرا صعبا لانها نكرة في سياق النفي فتفيد العموم قوله لا تدل على نسبة اصلا ودلالة على النسبة العطفية انما
تحصل بعد التفحص عن اصله وانه مركب من اي شئ قوله من خمسة عشر وحادي عشر فاخوات الثاني ما كان الجزء الاول
منه على صيغة اسم الفاعل واخوات الاول ما كان جزئه الاول على اوزان الاعداد الاصلية قوله المشتقة منه اي
من العدد الزائد فان حادي مشتق من احد وهو زائد على العشرة لان اصل حادي عشر احد عشر كما ستسمع قوله حادي
وعشر لاختلال المعنى لان معنى حادي عشر واحد من احد عشر واقع بعد العشرة ومعنى حادي وعشر مجموع العشرة والواحد قوله
قبل التركيب مبنيا كسيبويه ونفطويه فانه يبقى على ما كان عليه قوله وجوابه حاصله ان المراد بالتضمن اعم منه في الحال
او في الاصل وحادي عشر في الاصل واحد من احد عشر غير من احد الى حادي لكن اخرت الواو عن الدال وقدمت
الحاء على الالف فصار حادو ثم قلبت الواو ياء كما في الداعي قوله والمراد به ههنا اي في باب المبنيات قوله
لا المعنى المصدري وهو المعنى اللغوي والاصطلاحي المعبر عنه سابقا بقوله ان يعبر عن شئ معين اه فان ان فيه
مصدرية فمعناه التعبير وهو لا يتصف بالبناء على ما لا يخفى قوله ولا كل ما يكنى به فان كثيرا منه معرب كهن كناية
عن القبيح وكفلان وفلانة قوله بل بعضه اعني المكنى به المبني ولا كل بعض منه ولا كل ذلك البعض المبني
فان كثيرا منه ليس من هذا الباب كالمضمر الغائب ومن وما اذا عرفت معنى العبارة على هذا النمط ظهر لك فساد
قول الفاضل المحشي حيث قال بعد قول الشارح ولا كل بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب ولا بعض مبهم
وكانه السهو من الناسخ انتهى قوله ويتعذر تعريفه اي لا يمكن معرفة ذلك البعض المعين المراد من الكنايات
الا بذكرها وتعدادها بنفسها فلذا اعرض عن تعريف الكنايات على الاطلاق كما عرفها غيره بل هو ايضا في الامالي حيث
قال والمراد بالكنايات ههنا الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا لا لابهام على المخاطب وانما [illegible] انه
وذلك لان اللفظ العام اذا اطلق واريد به بعض معين من افراده كما يطلق الرجال ويراد زيد وعمرو وخالد
فلا يمكن معرفة ذلك البعض المعين بتعريف الرجال بان يقال انه لفظ موضوع لافراد غير محصورة فانه كما يصدق
عليها انه لبعض الافراد يصدق على غيرها ايضا فلا بد في معرفتها من تعدادها مفصلة بعينه باسمائها قوله ووضع الحروف
اي وضع ثنائية فان الاصل في وضع الاسم ان يكون على ثلاثة والحرف على اقل قوله من حيث هي لا تستحق اه لا من حيث
وقوع المفرد موقعها الجملة انك قائم في قولك المعنى انك قائم بالنظر الى نفسها لا تستحق شيئا منها واما بالنظر الى قيامها
مقام الفاعل فيقال انها في محل الرفع وفي هذا التعليل تعريض لصاحب المتوسط حيث قال وانما بنيت كيت وذيت

لكونها واقعين موقع المبني وهو الجمل قوله سحلته اه وذلك لانه في الاصل معرب وكسرته كسرة اعراب ولذا نونه تنوين قوله
تحكما اي ترجيحا بلا مرجح اذ الوسط له مناسبة مع كل واحد من الطرفين فلا تحكم ح قوله فيه ما يبني آه وهو المميز كالالف
المائة قوله لموافقة جر المميز اه اي لموافقة هذا الجر اعني جر التمييز بالحرف جره بالاضافة اي باضافة كم اليه بخلاف
كم الاستفهامية فان الجر بالحرف لا يناسب اعراب مميزها سابقا اعني النصب قوله لكن جوز الزمخشري اه هذا الكلام
من الشارح دلما ادعاه الفاضل الرضي من ان جر مميز كم الاستفهامية لم يدل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن
فانه قد جوزه الزمخشري في اكثر كتبه مستدلا عليه بالآية قوله اي كل واحد منهما بناء على وجه كون الخبر مفردا مع ان
المبتدا اثنين وذلك مفرد لفظا قوله او شبه فعل ترك المص اقتصارا على الاصل لانه اراد بالفعل ما يعمه وشبهه
كما قال بعضهم قوله الا بحسب المميز وذلك لانها اسم مبني مبهم لا يتحصل معناه وكونه ظرفا او مفعولا به او غيرهما
الا بمميزه الرافع لابهامه قوله وقد تضمن كلام الشارح هذا دفع اعتراض الفاضل الرضي حيث قال ان قول المص
ينتقض بكم يوم ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء فعل بعده فانه يقتضي منصوبات كثيرة وليس نصبه
الا على الظرفية فاجاب بان مدار كونه اي قسم من اقسام المنصوب انما هو على تمييزها قوله فتعيينه اي تعيين
كم وكونه اي المنصوب قوله ان لم يكن اي التمييز قوله نكرة متضمنة استفهاما لانها في معنى المعرفة فان قولك
كم رجلا اخوتك بمنزلة قولك عشرون ام ثلثون ام نحوها قوله قاعدة النصب لانه يصدق عليها انه وقع بعده
فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه قوله لقيامه مقام عامله فكان العامل غير مقدر فلم يكن بعده ح اشبه فعل
قوله مع انتصابه اي انه بهذا الرفع العارضي وهو كونه قائما مقام عامله لا يخرج عن النصب على الظرفية حتى يتوهم
ان مثله قد خرج على الظرفية فيجب التنبيه عليه كغيره من الاسماء التي خرجت عن النصب على الظرفية قوله وفي
بعضها اه اقول الموجود في النسخ التي رأيناه لا يسأله مثله ويؤيده قوله لقيد وقد يحذف باضمار الضمير ولولا
ذكر التمييز هنا لكان الانسب ان يقول ويحذف المميز قوله باعتبار بعض الوجوه اي النصب والجر قوله فحصر
بالاحتياج استفهامية كانت ام خبرية وح يلزم اما منصوب او مجرور والجر قوله قد جلبت قوله فانه قد سار اه
علة لترجيح النصب بكثرة افراده قوله ان هذا اي اعتبار الوجوه الثلثة في كم حتى يوافق ما سبق من الكلام في حصر
كم قوله ان هذا الوجه وهو احتمال اعتبار الاوجه الثلثة في عم الذي احد افراده رفعها قوله واما عمدا واي ان
جلبت يتعدى بنفسه فلم عداه بالحرف قوله او كم مرة بالنصب اشارة الى نصب كم على الظرفية او كم جلبت
بالنصب اليه اشارة الى النصب على المصدرية بقسر عليها حال اخواتها قوله وذلك واضح لكونها تاليين لها
لكون حاله عطفا عليها ووصفه لها قوله في هذا المثال اي في قولك كم ضربت يحتمل النصب على الظرفية ان
قدر كم مرة والمصدرية ان قدر كم ضربة والفرق بين المعنيين ان المصدر ان كان للنوع فقط فان ضربة النوع
لا يفيد العدد حتى يحتاج الى الفرق بينه وبين نصبه على الظرف واما اذا كان المصدر للعدد فالعدد به من تقدير
مرة ايضا الفرق بين المعنيين حيث ان العددية تفهم منهما وما حصل الفرق ان كم اذا كان منصوبا على الظرفية

اي الحدث

فالملحوظ فيه اولا وبالذات هو الزمان المدلول عليه باللفظ مرة ويلاحظ فيه العدد ثانيا وبالعرض واذا كان منصوبا
على المصدرية فالملحوظ فيه اولا وبالذات هو الحدث المدلول عليه بلفظ المصدر ويفهم منه ايضا العدد تبعا قوله عنه
نسيانه اي حذفه من اللفظ وعدم ارادته بالنية لانه ح غير متضمن معنى حرف الاضافة الموجب للبناء فكان من
جملة الاسماء العارية عن الاضافة كزيد وعمرو قوله معنى حرف الاضافة حرف الاضافة هو اللام ومن ومعناها هو
الاختصاص والتشابه قوله بجبر النقصان اي النقصان الحاصل لها بسبب حذف المضاف اليه قوله بامعناها
كامام واسفل ودون واول ومن عل قوله فساغ الخ اي ساغ الشراب سهل مدخله في الحلق قوله اغص من
الغصص وهو عدم نزول اللقمة في الحلق والمراد بالماء الحميم الماء البارد والحار وفي رواية اغص بالماء الفرات
قوله فلا فرق الخ اي لا فرق في المعنى بين القسمين فان المضاف اليه في كليهما محذوف معوض عنه في احدهما غير معوض
عنه في الآخر وهذا القول قسيم قول البعض من ان المعنى ليس على الاضافة بل كانها اسم مفرد عن الاضافة مثل
قديما قوله كما فيها اي كما في الظروف المذكورة فانها قولك ام زيد تناول ما قدام وجهه الى انقطاع الارض
قوله فشابهت الغايات الخ حاصله انها وان كانت مضافة الى الجمل بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ
الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف قوله غلبة وقوعه الخ ومنه قول
الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا
هو اياها وخرج على وجوه احدها ان النصب على معنى فوجدته اياها وفيه نظر لانها تنصب مفعولين وثانيها قول الاقدمين
الاقرب ان الاصل فاذا هو موجود اياها فحذف الخبر وثالثها ان يكون نصبه على اسقاط الكاف فيكون التقدير
فاذا هو كاياها اي فاذا الزنبور كالعقرب وهو مبني على جواز دخول الكاف على الضمير ورابعها قول بعض النحويين انه
يجوز ان يكون اياها كناية عن الجملة التقدير فاذا هو لسعتها فكنى عن الجملة بقوله اياها فانتصاب اياها عنده على
الحال لكونها كناية عن الجملة والجملة نكرة واذا كانت كناية عن نكرة صارت في حكم النكرة وخامسها ان الاصل
فاذا هو هي فاستعير ضمير النصب موضع ضمير الرفع وسادسها انه مفعول به والاصل فاذا هو يساويها او يشبهها
ثم حذف الفعل فانفصل الضمير وسابعها انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل والمضاف
وهذه التوجيهات كلها ضعيفة والحق عدم ثبوت وقوع المنصوب بعد اذ كما ذكره سيبويه ولذا قالت العرب لما
اجتمعت عند باب الخليفة القول ما قال الكسائي وامروا بالتعلق به فلم يقدروا قوله جار مجرى الظرف في انها
تقبل التقدير في مثلها قوله لبعض الشارحين هو صاحب المتوسط ووجه كونه توهما انك اذا قلت كيف زيد فهو
سؤال عن حاله وصفته ولا دخل له في زمان الحال اذ ليس المطلوب السؤال عن حاله في زمان الحال اي في
هذا الحال كيف هو وعبارة صاحب المفصل مؤيدة لما ذكره الشارح قوله حال كونه متلبسا بالعدد وجعل الباء للمصاحبة
وقطعه عن المقصود الذي يطلب صلة الباء لمقالة نجم الائمة حيث قال والباء بمعنى مع والا كان الواجب ان تقول
المقصود به العدد كانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لانك قصدت بالعدد يومين قوله والخبر معرفة لانه مسند

بمعنى اولا

معنى اول المدة او جميعها قوله غدوة خاصة سماعا ولذا بهما الا على التشبيه بالمفعول او على التشبيه بالتمييز ومما سمع منه هو
قول الشاعر شعر لدن غدوة حتى الاذ بخفها * بقية منقوص من الظل قالص * قوله لاجل ان تفعل
آه يريد ان الماضي اما صفة للزمان او للعامل فعلى الاول يصير اسناد المنفى اليه مجاز عقلي من باب الاسناد الى الظرف
اي للزمان الماضي الذي نفي فيه شيء وعلى الثاني الاسناد ظاهر وكذا الكلام في المستقبل المنفي قوله اي بذاته المعينة
الظاهر ان لفظ لذاته متعدية باللام لا بالباء وهو تفسير لشيء المبهم لا لقوله بعينه ولفظ المتعينة تفسير العين وحاصل
التعريف ح ان الاسم المعرفة هو الذي وضع لذات مع تعينها او يدل على ان الذات تفسير لشيء قوله فالشيء مقيد
بهذه المعلومية ولم يقل مقيدا بالذات المعلومة في نسخة اه فاضل المحشي الذات متعدية بالباء كما في كثير من النسخ
فجعل المجموع تفسير للعين واعترض بان هذا انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة ولا يناسبه اللغة قوله
فتعقل ذلك المشترك قد حققنا الكلام في اول الكتاب فارجع اليه لتفهم ما هنا قوله والميم اه جواب اعتراض وهو
انما عرفت بالميم قسم من اقسام التعريف فلم اعرض المصنف عن ذكره وحاصل الجواب انها بدل من اللام فلا تعد قسما آخر قوله
ولهذا انما ثبت اه اي ولاجل ان تفاوت المضاف بتفاوت المضاف اليه لم يبين التفاوت بين اضافة بعضها
بين انواع المضاف اليه بل اكتفى بذلك البيان عن هذا لانه تابعه وفرعه قوله اختلافات كثيرة قد بيناها سابقا
قوله افردها بالذكر مع انها داخلة تحت النكرة قوله منفردة كانت اه دفع لاعتراض نجم الائمة حيث قال يخرج
عن التعريف الواحد والاثنان لانهما وان وضعا للكمية لكن لم يوضعا لكمية الآحاد بل لكمية الواحد والاثنين وحاصل
الجواب ان واحدا وضع لكمية آحاد الاشياء منفردة لا مجتمعة قوله درجل ورجلين اه فانه يفهم من هذه الاسماء الكمية
مع الذات بخلاف ثلاثة مثلا فان المفهوم منها انما هو الكمية فقط واما كونها رجالا او غيرها فيحتاج في فهمه الى لفظ
آخر قوله من جنس واحد وهو التانيث بالتاء قوله من جنسين احدهما بالتاء والآخر بالالف قوله واما تذكير التاء في
اه جواب اعتراض تقريره انك ذكرت الجزء الثاني في تسعة عشر واخواته فرارا من اجتماع تانيثين ولهذا لا تذكر المحذوف
بما ذكرت وهو غيرات في احد عشر لو انثت الجزء الثاني فلم ذكرته قوله والتاء في ثنتان اه جواب عما يلزم انه لزمك
اجتماع تانيثين من جنس واحد في ثنتا عشرة واثنتا عشرة وقد فررت منه وحاصل الجواب ان التاء في ثنتان
بدل من لام الكلمة اعني الياء كالتاء في بنتان فانها بدل من الواو فلم تتمحض التانيث واما في اثنتان فالهمزة
عوض عن اللام فالتاء متمحض للتانيث حقيقة لكن حمل على ما اذا لم تتمحض له جزءا فيه اجزاءه قوله ولما غير آه حاصل
العبارة ان المصنف اتى بعد هذه القاعدة كانه هي قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم وما ذكره سابقا على القاعدة من قوله
قال احد عشر الى احدى وعشرون مندرج فيها وفرد من افرادها فلم افرده بالذكر وحاصل الجواب انه قد غير فيه الواحد
الى احد والواحدة الى احدى وليس التغير فيه للتركيب كاحدى عشر بل للعطف المشابه له فلم يكن داخلا في قوله ثم
بالعطف بلفظ ما تقدم فان ما تقدم في الاعداد المفردة هو الواحد والواحدة لا الاحد والاحدى فلذا خص القاعدة
بما عداهما قوله لانهم كرهوا اه تركيب العبارة ان يلي فعل والتميز فاعله والمجموع مفعوله وحاصلها انهم لو جمعوا مميز

الثلاث هنا وقالوا ثلاث مائة رجل لوقوع تمييز المائة اعني رجلا بعد الجمع بالالف والتاء وهو مستكره لانه
خلاف المانوس من عادتهم وهو ايلاء التمييز لما هو في صورة الجمع بالواو والنون كقولهم عشرون رجلا وثلاثون
درهما ونحوهما قوله لم يتزج اه لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جئ به لبيانه
فكان المجموع كالشئ الواحد والمضاف اليه في خمسة عشر مغاير للاول فلم يمكن جعل ثلاثة اشياء واحدا من حيث المعنى
قوله مع اشارة الى منع هذا الاعتبار لجواز افادة التاكيد كما في اله واحد وفي الهين اثنين قوله بمنزلة خاصة كرجل
مثلا وعلى هذا الحال لا يرد الاعتراض السابق قوله فلما افاد التمييز اه بخلاف الزائد على الاثنين فانك اذا قلت
رجال لم يعلم عددهم ولو قلت ثلاثة يفتقر الى يعلم ماهم قوله اي تصيير ذلك المفرد اه حاصله ان قوله تصيير مصدر مضاف
الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف فالمفعول الاول قوله عددا وقوله انقص من عدده صفة له وقوله ازيد
مفعوله الثاني وحاصل المعنى ان ذلك المفرد كالثاني مثلا يصير ذلك العدد اي الواحد الذي هو انقص من
اثنين زائدا على ذلك المعنى الاول اي الناقص بواحد فان قولك ثاني واحد معناه ان الثاني يصير الواحد اثنين
بانضمامه اليه وقوله ازيد صفة مصدر محذوف اي عددا ازيد قوله انقص من عدده اي من العدد الذي اشتق
منه فان الثاني مشتق من اثنين قوله اسماء الفاعلين اه كضارب وقاتل ونحوهما قوله ولا يلزم ارادة الواحد
الاول اي جواز ارادة الواحد الاول لان عاشر العشرة اذا لم تتعين له المرتبة العاشرة كان نسبة جميع المراتب
اليه واحدة قوله وجعل بعض الشارحين هو صاحب المتوسط قوله لم يجز تانيثه لبقاء لفظ المفرد فيه فاعترض
وعلى هذا فيجب ان يتبع حكم التانيث في الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا لكن لما تغير
ذلك المفرد وعلامته اما بحذفها ان كانت تاء نحو المسلمات او بقلبها ان كانت الفا نحو الحبليات والصحراوات كان
ذلك التغيير كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل ما التاء فيه مقدر كالزينبات والهندات
عليه لان المقدر عندهم في حكم الملفوظ قوله فانت بالخيار انما جاز فيه الوجهان لانه ما دل بالجماعة والجماعة مونث فهو باعتبار
اللفظ غير مونث فجاز باعتبار المعنى فجوز الوجهان عملا بالاعتبارين قوله بتقدير المضاف لان المثنى كالزيدان مثلا
لم يلحق اخره شئ بل الالف مع النون والياء والنون انما لحقت باخر زيد قوله او تقديره فيصير المفرد وهو زيد مثلا
مع لواحقه وهي الالف والياء والنون الاسم المثنى فكانه قال الاسم الذي الحق اخره الف او ياء ونون مكسورة
قوله هذه الملحقات هو المثنى لان المثنى هو الذي لحقت به هذه العلامات فقط بدون اعتبارها فان التعريف حينئذ لا يصدق
الا على مثل مسلم وهو مفرد ويخرج عنه جميع افراد المحدود فلا يكون جامعا ولا مانعا قوله ولو اكتفى اه اي ان الظاهر من
هذه العبارة ان المراد ما في اخره الف او ياء او نون ملحقات قوله عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو كما سياتي
تحقيقه قوله ولا باس باشتماله اه جواب سوال تقريره ان لحوق النون داخل في الدال على كل من التقادير الثلاث
مع انه لا دخل له في الدلالة على ان معه مثله من جنسه بل الدال هو الاسم المفرد مع الالف واللام او هما ولهذا لو حذفت
النون للاضافة كانت الدلالة بحالها قوله على تقدير تسليمه اشارة الى منع ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف

تثنیہ

او الياء لانه يمكن القول بان مجموع الالف والياء والنون علامة وحذف النون في بعض الاحوال لا ينافيه قوله باعتبار
دخوله اه بيان لكون ذلك المثنى من جنس المفرد وتوضيحه انا اذا قلنا اسدان فالاسد الذي جبلة الالف من جنس الاول
باعتبار دخول الاسم الثاني تحت جنس وهو الموضوع للفظ اعني الحيوان المفترس المشترك بينهما قوله لا يجوز تثنية الاسم
اه هذا مفهوم من جنسه قوله ثم يؤول الاسم هذا ايضا مفهوم من جنسه قوله ثم يأول الاسم اه لعدان تسمي الاسم باسم الاب يؤول الاسم
بمفهوم كلي اعني المسمى فاذا قلت ابوان فمعناه المسميين بالاب وهما فردان لجنس واحد اعني المسمى الكلي الشامل لهذين
الفردين ولغيرهما وهذا التاويل تكلف وتحمل فالاكتفاء بالمجانسة اللفظية وحدها غير بعيد قوله اختار عدم جوازه استنادا
الى ان المشترك له اجناس تؤخذ احادها فتثنى وتجمع كالقرئين للطهرين والقروء للاطهار فلو ثنى او جمع باعتبار معانيه
المختلفة لادى الى اللبس فانه اذا قيل قرءان مثلا لا يدرى اطهران ام حيضان وطهر بخلاف العلم فانه ليس له
جنس تؤخذ احاده فتثنى وتجمع حتى اذا ثنى وجمع باعتبار معانيها المختلفة اورث اللبس قوله وبهذا الاعتبار وهو اعتبار
تاويل الاسم بالمسمى يحصل ذلك المفهوم الكلي قوله الف مقصورة احترز بقوله مقصورة عن الالف المقرونة بهمزة في
ممدودة قوله لانه ضد الممدود وهو على هذا ماخوذ من القصر خلاف المد وعلى التوجيه الآخر هو ماخوذ من القصر بمعنى الحبس
قوله او حكما اه وانما كان في حكم المنقلب عن الواو لانه اذا كان مجهول الاصل ولم تمل تلك الالف نحو الى ولدى
علم كونها منقلبة عنه فكانه انتفى عنه لوازم كونها ياء في الاصل فلزم ان يكون واوا في الاصل قوله غير ما فيه
اه اي ان المراد بالثلاثي هنا ما كان على ثلاثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي حتى يشمل الثلاثي المزيد فيه الذي
يكون اكثر من ثلاثة احرف كالمصطفى فان الفه منقلبة ياء فيخرج عن هذه الضابطة هو مع الرباعي قوله او عديمه
اي عديم الاصل يعني ان الفاظ اصلية غير منقلبة ولكن جاء عن العرب امالتها كمتيان وبليان في المسمى متى وبلى
ولما مجهولة الاصل فهي ليست تقع في ممكن الاصل ولم يعرف اصلها قوله وتخفيفا اه وذلك لان قلبها الى الياء
اخف من قلبها الى الواو قوله لا منقلبة عن اصلية كما سياتي في كساء ورداء قوله او زائدة كما سياتي في حمراء قوله كعلباء وهو عصب العنق
قوله منقلبة عن واو او ياء وهذه حال معترضة بين اسم ان وخبرها وفائدتها بيان ان قوله الف الالحاق لا تكون
الا منقلبة اما عن واو وعن ياء وحاصل العبارة ان الف الالحاق حال كونها منقلبة ملحقة بالحرف الاصلي حيث
انما وقعت مقابلة فكانها اصلية قوله لان عين الهمزة اه اي نفس الهمزة بل الحرف الاصل هو الذي وقعت مقابلة
له او منقلبة عنه وهي ليست باصلية فشابهت ما ليس باصلي كحمراء قوله وفي الترجمة اه هو الشرح الفارسي الذي ترجم
به المحقق الشريف الفاظ الرسالة مع زيادة ابحاث قوله انه لا يجوز اه وذلك لان لام الوجهان للعهد والمعهود
سابقا هو القلب الهمزة وقلبها واوا قوله وردها الى الاصل اعم من ان يكون واوا او ياء قوله التي قياسها
ان لا تحذف لانها لو حذفت لتلتبس مثنى المذكر بمثنى المؤنث وحمل عليه ما لا التباس فيه كان لا يكون له مذكر كحائضان
قوله يستعملان فاذا كانا مستعملين فخصيان واليان مثناهما لا مثنى خصية والية بل مثناهما خصيتان واليتان ومع
خصيان واليان غير مخالفة للقياس وكلام نجم الائمة صريح في هذا قال على جملة انما قيد الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان

استعماله فی ہذا التعریف کاستعماله فی تعریف اسماء العدد فی کونه اعم من الاحاد جملة او متفرقة طائفة طائفة او اثنین اثنین او واحد واحد قوله ہی مادة المفردة لان صورة المفرد غیر باقیة حالة الجمع قوله اما بزیادة کرجال قوله او نقصان کطلبة فی جمع طالب قوله حقیقة مثل اسد جمع اسد قوله او حکما مثل ذلک وہجان حیث اعتبر الضمة والکسرة فی الجمع غیر مثل الضمة والکسرة فی قفل وحمار فحصل التغییر بہذا الاعتبار تقدیراً وفرضاً قوله او بقوله دل والدالة بحروف المفرد معناه انہا لما دخل فی الدلالة لانہا ستقامة بہا اذ ہیئة الجمع لہا دخل ایضاً فی الدلالة قوله کرہط ونفر الرہط من الثلاثة الی العشرة والنفر جمیع الناس او ما دون العشرة قوله کثلاثة وعشرة لا احاد واثنین لعدم دلالتہا علی الاحاد لان اقل الجمع ثلاثة قوله فبقوله مقصودة ای تخرج عن الحد بہذا القید لانہا علی احاد غیر مقصودة اذ المقصود بہا وضعاً ہو الجنس والاحاد اریدت باعتبار صدق الجنس علیہا والاستعمال فیہا قوله بحروف مفردة قوله ای تخرج بہذا القید فانہا وان دلت علی احاد مقصودة حین الاستعمال الا ان تلک الدلالة لیست بحروف مفردة کنخل وتمر اذ لیس لہا مفرد بل ہما مع نخلة وتمرة الجمیع الفاظ مفردة بدلیل جریان احکام المفرد فیہا کالتصغیر علی لفظہا والنسبة الیہ ونحوہما قوله اسماء الجموع والعدد اذ لیس لہا مفرد بل ان علی الاحاد تتوسط حروفه فان قیل یصدق ہذا الحد علی اسماء الجموع التی لہا احاد نحو رکب وصحب فان مفرده الراکب والصاحب فینبغی ان یکون جمعاً کما قال الاخفش قیل ان رکب وان وافق الراکب فی الحروف لکن الراکب جزء لیس بمفرد بل لہا ہما مفرد بدلیل جریان احکام المفرد فیہا کما عرفت کذا قیل وفیه نظر لان المفرد ان ارید به المفرد الواحد صح فیصدق علی الراکب انه مفرد بہذا المعنی وان ارید به کونه مفرداً له اصطلاحاً فیکون موقوفاً علی کونه جمعاً فیلزم الدور قوله کالجماعة ای کما ان الجماعة اسم جمع وکذا امور رکب قوله بخلاف ہم جمل بالدال اسم جمع علی ما فی القاموس کانه اراد به الجمع کل اسم الجمع او تکلم فی التسمیة علی المذہبین قوله من الحرکة کما فی اعداد فانه لا تنوین فیه قوله او التنوین او ما علی سبیل الجمع کما فی زیدان فان قیل اسم التفضیل آه حاصل السؤال ان الاکثر فی قول الاسم التفضیل والتقدیر ان ہذا الالحاق دال علی ان مع المفرد الاکثر منه فینبغی ان یکون فی المفرد کثرة حتی تضاف الیه الاکثریة من الواو والنون وہو مفرد لا کثرة وحاصل الجواب ان ثبوت اصل الفعل الذی یقتضیه اسم التفضیل اما ان یکون محققاً کما فی زید اعلم من عمرو او مقدراً کما فی قولک زید افقه من الحمار ای لو فرض ثبوت الفقاہة له فزید افقه منه وما نحن فیه من ہذا القبیل یعنی لو فرض الکثرة قوله فی الواحد لکان ذلک فی الجمع اکثر قوله ای ذکوه شواه اشارة الی دفع اعتراض الفاضل الرضی الذی ان یتعلق احدہما باللفظ والاخر بالمعنی اما الاول فتقریره انه لا یجوز ان یکون قوله ان کان اسماً فمذکر خبر لقوله شرطه لعدم وجود العائد فیہا الرابط لہا بالمبتدأ واما الثانی فہو ان الشرط کونه مذکراً او لیس فی الخبر ما یجعله بمعنی المصدر لیتطابقا وحاصل ما اشار الیه من الجواب عنہما ان مذکر بمعنی کونه مذکراً وہو خبر شرطه فوجد العائد والمصدر کلاہما من غیر حاجة الی التقدیر عائد کما اجاب به الفاضل الرضی قوله من حیث مسماه نبه بہذا علی ان المذکور العلم ہو اللفظ فوضعه بالعقل من قبیل وصف الدال بحال مدلوله قوله للفرس لبنی ہلال تنسب الیه الاعوجیات کان لکندة فاخذته سلیم ثم صار الی بنی ہلال قوله وارا

بالمذكر اه جواب عن اعتراض نجم الائمة حيث قال كان على المصنف ان يقول بدل قوله فمذكر فمجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء علماً على رجلين قوله ليفعلوا قياساً على الجمع بالالف والتاء كالطلحات وذلك لخفة الالف والتاء قوله هو التاء اي في الوضع لان وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث بخلاف الالف قوله غير مستوا اشار بهذا الكلام الى ان الجمع بالواو والنون في صيغة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث في الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث بمجرد التاء بل يكون بالصيغة كما في افعل فعلاء خلاف الاصل وذلك لمشابهته بالاسم في ان الشائع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث نفس اللفظ كالجمل والناقة والمرأة والرجل قوله الاسم المذكور اه دفع لما اعترض الفاضل الهندي حيث قال هذه العبارة سخيفة لان ضميره يكون عائداً الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام لانه يستلزم استواء الشيء في نفسه مع غيره وحاصل الجواب ان ضميره يكون راجع الى الاسم المذكور اي الذي اريد جمعيته فكانه قال وان لا يكون الاسم المذكور مستويا في الصيغة مع المؤنث قوله بتاويل الوصف دفع لما يقال اذا كان الضمير راجعا الى الصيغة فلم ذكره قوله والشرط الخامس اقول يغني عن هذا الشرط سابقه فان العلامة يستوي فيه المذكر والمؤنث قوله وتاء التانيث قد حققنا لك ان تاء المبالغة هي تاء التانيث فارجع اليه قوله لزم اللبس فانه اذا قيل علامون لم يدر انه جمع علام او علامة قوله تحت قاعدة كلية لانه قال بعد ان ذكر قسمي الجمع السالم وهو العلم والصفة المستجمعة للشرائط سوى ما تقدم من ذي التاء المحذوف العجز معتلا مما لا مذكر له مجموعا هذا الجمع متغيرا اوله كسنون او غير متغير كثبون وجاء قلون على لوجهين وقد شذ نحو حرون واوزون وارضون انتهى وحاصل هذه الضابطة ان كل اسم يجمع هذا الجمع ولا يكون علما ولا صفة مجتمعة شاذ الا اذا كان اسما محذوف العجز معتلا وليس له مذكر يجمع بالواو والنون فانه يجمع هذا الجمع بلا شذوذ وان لم يكن علما ولا صفة وذلك كسنون وافرابه فان مفرده سنة واصلها سنو فيجمع هذا الجمع جبرا لما فاته من حذف اللام ومن ثم شذ ارضون فانه ليس معتلا محذوف اللام حتى يكون هذا الجمع عوضا عن محذوفه قوله فان تغيير الواحد اه اي ان تغيير مفرد مصطفون الذي هو مصطفى وهو حذف الفه انما هو لعد الجمع فانه لما التقى ساكنان هما الالف والواو فحذفت الالف قوله واما التغيير اه جواب عما يقال كيف حملت التغيير ههنا على هذا الفرد الخاص وفيما تقدم على مطلق التغيير قال جمع القلة افعل اه قال نجم الائمة هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة ولذا ما عد السنة للكثرة اذا لم يختص فيه الجمع والامر مشترك كاجبال ومصابيح هذا واعلم ان انحصار جمع القلة في هذه الاوزان الاربعة مع الجمعين هو المشهور وزاد الفراء فعلة كاكلة جمع اكل وزاد بعضهم افعلاء كاصدقاء جمع صديق قوله والمراد بجريانه اه اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل لمعان احدها ما ذكره وهو جريان المصدر على الفعل ثانيها جريان اسم الفاعل على الفعل اي موازنته اياه في حركاته وسكناته ثالثها جريان اسم الفاعل على الفعل اي الصفة على شيء اي كون ذلك الشيء صاحبها اما مبتدأ لها او ذو حال او موصوف او موصول وكل من المعاني اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا

يلزم الابهام في الحد كما ذكره الفاضل الرضي قوله بعد اشتقاق الفعل منه اشارة الى اختيار ما اختاره البصريون من
ان الاصل هو المصدر والفعل مشتق منه وذهب الكوفيون الى اصالة الفعل واستدلوا عليه بدلائل احدها ان المصدر
تابع للفعل في اعلال وعدمه واذا ثبتت الفرعية في الاعلال ثبتت في الاشتقاق لانه لا يكون فرعا في شيء واصلا
في آخر وثانيها ان المصدر جار موكد للفعل فيكون تابعا له والمتبوع احق بالاصالة من التابع وثالثها ان الفعل قد
جاء عاملا في المصدر والعامل اصل بالنسبة الى المعمول ورابعها انه قد جاءت افعال بلا مصادر ولو كان المصدر
اصلا والفعل فرعا لما وجد الفعل بدونه وخامسها ان مفهوم المصدر جزء من مفهوم الفعل والكل اصل بالنسبة
الى الجزء وكل هذه الادلة مدخولة يمكن الجواب عنها اما عن الاول فلانه لا يلزم من الفرعية في الاعلال الفرعية
في الاشتقاق الا ترى ان اعد واخواته فرع ليعد في الاعلال وليس مشتقا منه واما عن الثاني فلانه يلزم منه فرعيته
له في الاعراب لا في الاشتقاق واما عن الثالث فلانه لا يلزم من كونه عاملا كونه اصلا فان الحروف عاملة في الاسماء
وليست اصلا لها واما عن الرابع فبان المتنازع فيه الافعال التي وجد لها مصادر واما عن الخامس فلانه جزء والجزء
مقدم على الكل واصل لوجوده فيكون اصلا للاشتقاق قوله وان كان الاخيران الخ لكن فعلهما من غير لفظهما
تقول الزم الله زيدا ويلا وويحا اي عذابا وهلاكا وحسن هنا ظهر الفرق بين المصدر والمفعول المطلق قوله
سماعي يعني انه مطلق السماع واراد بالسماعي ما جاز ولم يرد الا بالنسبة محذوفة اذ لم يثبت حذفها قوله اثنين
وثلاثين عدها المصنف في الشافية وهي قتل وفسق وشغل ورحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى وبشرى وليان
وحرمان وغفران وشروان وطلب وكذب وصغر وهدى وغلبة وسرقة وذهاب وكتاب وسؤال وزيادة ودعا
ودراية ودخول وقبول ووجيف وطهوتية وسعاة ومحمدة وكراهية بالقطع قيد احترازي لعدم اي لعمل المصدر عملا
مقطوعا بان العمل له اذا لم يكن مفعولا مطلقا واما اذا كان مفعولا مطلقا بدلا من اللفظ بالفعل فيحتمل ان العمل
له ويحتمل انه للفعل فليس عمله مقطوعا به كما سيجيء قوله لا باعتبار الشبه واذا كان عمله للاشتقاق لا فرق في الاشتقاق
باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لمشابهته الفعل لفظا ومعنى وذا لا يتحقق الا اذا كان
بمعنى الحال والاستقبال اذ لو كان بمعنى الماضي كان مشابها له معنى ومخالفا له لفظا ومشابها للمضارع لفظا و
مخالفا له معنى فقد تمت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما هذا هو الاصح وقيل اذا كان المصدر بمعنى الحال قوله لا يعمل
لانه انما يعمل لكونه في تقدير ان مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير اذا كان بمعنى الحال لان المصدرية اذا دخلت على المضارع
خلص للاستقبال قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا اي حقيقة واما المجازي نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل فقال معموله
عليه جوز نجم الائمة تقديم المعمول اذا كان ظرفا للتوسع ولوروده نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك
الفرار وقال نعم ولا ياخذكم بهما رافة وقال فلما بلغ معه السعي وتقدير الفعل في مثل تكلف وليس كل ما اول بشيء حكمه
حكم ذلك الشيء في جميع الامور قوله وشيء مما في حيز ان الخ لانها حرف مصدري موصول ومعمول المصدر في التحقيق
معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول قوله او يكون الظرف الخ

ولا یقع اضمار المستتر فیه بان یقال فی مثل الزیدان اعجبنی ضربهما الزیدان اعجبنی ضربان علی ان یکون الالف ضمیر الفاعل المثنی قوله لا ضمیر فی المثنی ان او ضمیر فی المصدر بلا ضمیر فیه اذا اثنی او جمع فیلزم اجتماع علامتی تثنیة وعلامتی جمع فانک اذا قلت اعجبنی ضربان فالالف فیه علامة التثنیة المصدر فلو اضمر الفاعل وجعل سترالاحتیاج الی الف اخری تدل علی ذلک المستتر کما هی القاعدة المقررة فی باب الاضمار قوله راجعین فی الحقیقة آه ولذا عد من خواص الاسم التثنیة والجمع قوله ولا شبهة آه کلام استالف یتضمن جوابا عن سؤال تقریره ان الاضمار فی المصدر قد وقع فی مثل ضربی زیدا ما صل فان الیاء ضمیر المتکلم وهو مستقر فی المصدر وحاصل الجواب ان المراد بالاضمار الاستتار فانه اذا کان بارزا یقال له انه مضمر ولا یقال انه مضمر فی المصدر ولا فی غیره قوله فی مفهومه بل مفهومه هو الحدث المذکور فی التعریف سابقا قوله مبلا منه قال نجم الائمة خلاف النحاة فی المفعول المطلق المحذوف الفعل المطلق اسواء کان الحذف جائزا او واجبا وهو خلاف قول المص قوله فلو اخرت آه ای لو اخرت تلک الاحکام المصدریة بقوله ولا یتقدم معموله المنتهیة عند قوله واعماله باللام قلیل عن القسم الثانی لتوهم ان نسبة هذه الاحکام الی کلا القسمین واحدة حیث انها واقعة بعدهما والحال لیس کذلک فان امتناع تقدیم المعمول مختص بالقسم الاول قوله ای من حدث وهو المصدر وذلک مبنی علی مذهب سیبویه من تسمیة المصدر فعلا وحدثا وحدثانا قوله موضوعا لذلک اه فیه تنبیه علی ان لام الاجارة صلة قوله اشتق بتضمینه معنی الموضع قوله بما قام اشار الی ان المراد من عصم عن تعقلا واعلم ان المراد من قام به الفعل من قام به المعقل مع الفعل فان اسم الفاعل موضع لکلیهما قوله وغیر ذلک کالآلة واسم المکان والزمان قوله لان الجمیع آه فان اسم المفعول لمن وقع بها الفعل ای بتوسطها قوله ولا ظاهر ان اسم التفضیل آه ای الظاهر من قول المص لمن قال به یخرج ما هو الصفة دخول اسم التفضیل فی الجمع الا الصفة قوله کما علمت ان الاشتقاق متضمن معنی الموضع فی قوله فی اول التعریف ای حدث موضوعا ذلک الاسم ونحن اشرنا الی فایدته قوله وان کان ماضیا ای بالنسبة الی زمان نزول الآیة فان زمان اهل الکهف مقدم علی زمان نبینا ع قوله بشرط الاعتماد اه هذا عند سیبویه وسایر البصریین واما الاخفش والکوفیون فیجوزون اعماله غیر معتمد علی شیء مما ذکر فکانهم اعتبروا النفس الشبه لاعماله من غیر اعتماد علی صاحبه او الهمزة او نحوها هذا واعلم انه قال نجم الائمة ظاهر کلام النحاة انه یشترط معنی الحال والاستقبال ایضا اذا وقع بعد حرف النفی والاستفهام والاولی انه لا یشترط ذلک لقوة معنی الفعل فیه بسبب الحرفین کما لا یشترط ذلک فیه اذا دخله اللام هذا کلامه وهو کلام انیق قوله وجبت الاضافة فرع العلماء علی هذه المسئلة مسئلة فی الضمان وهی ان القائل اذا قال انا قاتل عبدک وسارق مالک بالاضافة کان ضامنا واذا نون الاسم لم یضمن والفرق بینهما ان اسم الفاعل فی الصورة الاولی حیث انه لم یعمل کان بمعنی الماضی فهو اخبار عن القتل والسرقة الواقعین فی الزمان الماضی واما علی التقدیر الثانی فاسم الفاعل بمعنی الحال او الاستقبال فهو توعد بالقتل والسرقة لا اخبار عما وقع منه قوله بفعل مقدر قال السیرافی الاجود ان یقال ههنا انما نصب اسم

الفاعل المفعول الثانی ضرورة حیث لم یمکن الاضافة الیه لانه اضیف الی المفعول الاول فاکتفی فی الاعمال بمانی
اسم الفاعل بمعنی الماضی من معنی الفعل قال ولا یجوز الاعمال بمعنی الماضی فی غیر ہذا لا لاضرورة ولہذا لم یوجد
عاملا فی المفعول الاول فی موضع من المواضع مع کثرة دوره فی کلامہم قال اللام الموصولة قید بہا احترازا عن
لام التعریف فانه اذا دخل اسم الفاعل لا یقتضیه عن شرط من شرائط العمل قوله لعدم تطرق ہذا الدلیل
لا یجری فی جمیعه جمع التکسیر الا ان یقال انه حمل علی ما یلحقه تغییر طرد اللباب قوله بنصبه علی المفعولیة اشارة الی
ان الاطلاق المحل غیر مستقیم ولا بد من تقییده بالنصب علی المفعولیة اذ لا یحذف مع عمله ورفع الفاعل
لان حذفه لاستطالة الصلة بذکر المفعول قوله لتفضیل الفاعل بان یکون اسم التفضیل بمعنی الفاعل نحو زید
اضرب الناس ای اشد ضاربیة قوله او لتفضیل المفعول بان یکون اسم التفضیل بمعنی اسم
المفعول نحو زید اشہر الناس واعرفهم ای اکثرہم مشہوریة ومعروفیة قوله ای
عمل النصب قید به لان عمله الرفع لا یتوقف علی شرط کما صرح به نجم الائمة قوله واشتراط عمله
باحد الزمانین قال نجم الائمة لیس ہذا کلام المتقدمین لکن المتاخرین کابی علی ومن بعده جوزوه وجعلوه کاسم
الفاعل قوله ضامر وطالق فانهما اسما فاعل فهما فی الاصل بمعنی الحدوث لکن غلب استعماله فی الثبوت فلا یقال
طالق الا لمن ثبت لها الطلاق لا لمن تحدد لها آناً فآناً قوله من المستکن فی مخالفة والضمیر المستکن راجع الی الصیغة
والتقدیر وصیغتها مخالفة لصیغة فال کونها صیغة الصفة کائنة علی قدر السماع من العرب بخلاف اسم
الفاعل فان صیغته قیاسیة لا سماعیة قوله لیست بموصولة بل ہی حرف التعریف واما لم یکن موصولة لان
مدخوله اللام الموصولة وان کان بحسب الصورة اسما کما ضاب الا ان ذلک الاسم فی معنی الفعل وقائم مقامه
لما عرفت ولا ینافی فی الصفة ذلک لانها تدل علی الثبوت والفعل لکون الزمان جزء من مفهومه یدل علی التجدد فلا تقوم مقامه فلا یدخل
علیها ما ینبغی ان یدخل علی الفعل قال علی التشبیه ووجه مشابهته للمفعول کونه فضلة مثله واقعا بعد تمام الکلام قوله عکس المعهود
اذ ہذا فی صورة اضافة المعرفة الی النکرة والمعهود اضافة المعرفة الی النکرة کضارب زید ونحوه قوله الا
ضرورة الشعر کقول ع اقامت علی ربعیها جارتا صفا کمیت الاعالی جونتا مصطلاہما فاضاف جونتا الی المصطلا
المضاف الی ضمیر الجارتین فهو مثل حسن وجهه قوله فی اصل ذلک الفعل لانه المتبادر من الاطلاق وفی ہذا جواب
لاعتراض الفاضل الرضی حیث قال ینتقض بنحو فاضل وزائد وغالب فان فیها زیادة علی الغیر وحاصل الجواب
انه لم یقصد فیها الزیادة فی الفعل الذی اشتق هو منه اذ لم یرد الزیادة فی الفضل والمزایدة والغلبة بل المراد
بقولنا زید فاضل علی عمرو انه اکثر منه مالا وجاها او نحوہما متلبس فالبا بمعنی مع قوله ذات مبهمة فان قولک اعلم
یدل علی ان ذاتا ما متصفة بالعلم ولا یدری انها ای ذات الا بذکر الموصوف قبل نحو زید افضل من عمرو ولا حاجة
الی حمل الموصوف علی ذلک لان اسم الزمان مثلا لم یوضع لزمان موصوف لزمان فقط قوله من حیث
قدر ہذا لیصح حمل افعل علی اسم التفضیل فان اسم التفضیل ہو الموزون بافعل وہی صیغة ومیزانه فکانه قال

ای

واسم التفضیل صیغة افعل قوله من الرباعی آه فانه اذا قیل ما اخرجه لم یدر انه ماخوذ من درج او من حرج بالتخفیف الذی هو الثلاثی المجرد او من حرج بالتشدید الذی هو الثلاثی المزید فیه ویحتمل ان یکون مراده لزوم الالتباس بین کل اثنین منهما مثلا لو قیل ما اخرجه لیعلم ان المراد ما اشد خروجه او استخراجه قوله لغیر اسم التفضیل اعنی افعل الصفة قوله مقدم بالطبع لان التقدیم الطبیعی علی ما عرفت هو کون المتاخر محتاجا الی المتقدم ولا یکون المتقدم علة لوجوده وههنا کذلک لان ما یدل علی زیادة الفعل یحتاج الی الدلالة علی اصل الفعل ولیس علة له والا لزم من حصول الدلالة علی اصل الفعل الدلالة علی الزیادة قوله علی هذا التقدیر ای علی تقدیر ان المراد العیب الظاهری ینبغی صحة احمق من غیر شذوذ مع انهم حکموا علیه بالشذوذ قوله فالجواب اه هذا الجواب الفاضل الهندی ولم یستحسنه الیف فالتشنیع علیه عجیب وحاصل الجواب ان المراد بالحمق آثاره الظاهرة مثل تعلیق الخرزة ونحوها فهو من العیوب الظاهرة والمراد بالجهل والبلادة الملکة الراسخة فی النفس التی هی منشاء هذه الآثار فهو من العیوب الباطنة قوله ففیه شائبة الفاء اما زائدة او علی توهم اما او تقدیرها فی نظم الکلام والتقدیر فاما الجواب ففیه قوله من احمق ابن هبنقة وقد تکرر منه اقحام لفظ الابن وآلہ صححه الفاضل الهندی وصاحب القاموس انه هبنقة من غیر زیادة الابن قال فیه وذو الودعات هبنقة یزید بن ثروان قوله قیاسا لانه اذا لم یکن بهذا الظهور کان من العیوب الباطنة وبناء افعل التفضیل منه قیاسی قوله علی سبیل الشذوذ لانه یکون من العیوب الظاهرة قوله علی خلاف القیاس وروده فی کلام آل محمد صلعم کثیر اسیما فی الصحیفة السجادیة عدل شاهد علی موافقته للقیاس والفارق القرینة قوله الانفصال الحقیقی اعنی عدم اجتماعهما وعدم ارتفاعهما قوله بتعیین المجرور والجار متعلق بمعین والتقدیر ان المفضل علیه فی صورة استعماله باللام معین بطریق تعیین المفضل علیه اذا کان مع غیر اللام وقوله مذکور صفة معین قوله کما اذا طلب مثال لذکر المفضل علیه لفظا وذا حکما حکما اذا فی البلد فاضلان معروفان واحدهما افضل من الآخر یقول فلان الافضل قوله وانما العزة للمتکاثر العزة الغلبة والمتکاثر من هو اکثر عددا فی عشایره وقبایله من غیر قوله من منهم وهذا کما تقول مثلا ان شخصا من قریش افضل وحاصل المعنی انه بعض قریش وهو افضل من علیهم فیما نحن فیه انی لست بالاکثر حصر من هذا القبیل قوله من کل شر وتفسیره المشهور عند آل محمد ع اکبر من ان یوصف قوله ای لعدم زیادة آه الغرض من هذا التقدیر دفع المقصود فالمعنیان ای المقصودان وان لقصد مصدر بمعنی المقصود فاجتماع احد المقصودین قصد الزیادة فحمل فیه المصدر علی المفعول وهو غیر جایز وحاصل الدفع ان قوله ان لقصد مصدر الی الزیادة بحسب المآل وهذا المصدر بمعنی المفعول والاضافة بیانیة وفیه من التکلف ما لا یخفی والاولی فی الجواب ان المضاف محذوف ای قصد احد قوله ای علی ما لیدخل فیه احدی الخیول علی رسم المقبول تحققها ای تحقق المضاف الیه فی ضمن من عدا المفضل والا لو قصد به الزیادة علی کل من اضیف الیه وهو من جملتهم لزم تفضیل الشئی علی نفسه اذا عرفت هذا فالاوضح فی العبارة ان یقول فی ضمن ما عدا المفضل مثلا یتوهم انه یصح

التفضيل باعتبار بعض كان من مشاركيه اعلم ان المشاركة اما تحقيقا نحو زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول علي عليه السلام
لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف
تقديره عليه السلام محبوبا الي نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال عليه السلام
اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم لا في نفس الامر فانهم ليس فيهم خير وابدلهم في شرا مني اليه والا فلم
يكن فيه عليه السلام شر فمثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كذا قال نجم الائمة رح قوله اي تاني معنييه اه
اشارة الى ما نبهناك عليه في المعنى الاول من ان الغرض من مثله دفع الاعتراض السابق قوله يوسف احسن اخوته
اه اي احسن من كل احد من بين اخوته اي انه اختص بهذه الفضيلة قوله لفظا او معنى اما لفظا ففي الاسم المذكور
من في لفظه واما معنى فكالنوع الاول اي المضاف الذي قصد به الزيادة على من اضيف اليه فانه ممتزج
بمعنى التفضيل يعني باعتبار ذكر المفضل عليه بعده الذي معه من في اللفظ قوله باب احمر اي فعل الصفة فكان
افعل التفضيل واقع وسطا ولهذا لا يجوز الفصل بينه وبين من الا بمعموله قوله الرفع بالفاعلية وحكى يونس
عن ناس من العرب رفعه للظاهر بلا شرط نحو مررت برجل افضل منه ابوه قوله المضمر قيده نجم الائمة بالمستتر
فلا يجوز هند زيد افضل هي منه وتعليل الشرط الغير قوله اي وصفا سببيا بالقرينة قوله وهو في المعنى للمسبب والوصف
السببي على ما عرفه هو كونه في اللفظ صفة الشيء وفي الحقيقة هو صفة لمتعلق ذلك الشيء ويسمى الوصف بحال
متعلق الموصوف قسيم الوصف بحال قوله المسبب اي لمتعلق ذلك الشيء فان الكحل سبب لقوله رجلا اي
متعلقه وطالبه لانه حصل في عينه بسببه كما ان الغلام في قولك زيد حسن الغلام من متعلقات زيد وسبب انه
حيث انه حصل في ملكه بسببه هذا واعلم ان المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب
ولعل المصنف استعمل غير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه كما عرفت قوله مفضل باعتبار عين الرجل اه قوله كالصفة
المشبهة في زيد حسن وجهه فانها عملت الرفع في الوجه الذي هو من متعلقات زيد قوله زيد ضارب عمرو ومثاله
لكونه معمول اسم الفاعل ليس من متعلقات الموصوف قوله فانهما مختلفان بالذات اي فان المفضل والمفضل
عليه في هذا المثال مختلفان ذاتا فان الكحل الثاني لم يعبر عنه بالضمير كالمثال المشهور حتى يقال ان هذا الضمير مع
مرجعه متحدان بل عبر عنه بالاسم الظاهر والاصل في الاسماء الظاهرة التغاير فالكحل في هذا المثال مرفوع بفعل
محذوف يفسره افعل التفضيل اي ما رأيت رجلا احسن يحسن كحل عينه من كحل عين زيد بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا
اي بخلاف الكحل في المثال المشهور فانه قد لوحظ مطلقا اي مجردا عن التعدد فاذن هو شيء واحد حيث انه جرد عن
التعدد الا ان ذلك الشيء الملحوظ على هذه الصفة قيد تارة بكونه في غير زيد وتارة بكونه في عين الرجل وتعدد القيود
لا يوجب تعدد المقيد الا ترى الى ان الانسان شيء واحد وهو الحيوان الناطق يقيد تارة بكونه في ضمن زيد وتارة
بكونه في ضمن عمرو وبكر او هو شيء واحد ولا يتعدد بالقيود فلا يقال ان الانسان الذي في زيد غير المقيد اعني تشخص
زيد ذلك المقيد اعني تشخص عمرو وكذلك الكحل في مثالنا هذا قوله وهو التغاير فان الاصل في اسم التفضيل

الذی لا یعمل ان یکون المفضل فیہ مغایرا المفضل علیہ مغایرۃ ذاتیۃ نحو زید احسن من عمرو فلما کانت بینہما فی مثالنا ہذا مغایرۃ
ذاتیۃ لا یمتنع العمل ہنا کما امتنع ہناک قولہ لیسہل آہ علۃ لعدم البقاء ای عدم بقائہ بمعنی ہو الاصل لاجل لیسہل اخراجہ
من معنی التفضیل فیصیر بمعنی الفعل فیعمل الرفع قولہ فی الموادّ الاخرین فی الاسئلۃ الاخرین التی تشابہ ہذا المثال فی کونہا
افعل التفضیل فیہا بمعنی الفعل فی عینہ کل احد ہذا التعمیم انما جاء من وقوع الرجل فی المثال نکرۃ فی سیاق النفی
قولہ بعد النفی بمعنی حسن فالتقدیر ما رایت رجلا حسن الکحل غیرہ مثل حسن الکحل عین زید بل ہو اقل منہ قولہ عرفا
لا لغۃ فان الزیادۃ ماخوذۃ فیہ قطعا لا یجوز تجریدہ منہ ولا یخفی ان تجردہ عن الزیادۃ عرفا لا ینافی مع وجود من التفضیلیۃ
الا ان یعنی لذکرہا وجہ قولہ او یکونہ دونہ ای یکون حسن الکحل علیہ ہو اقل من حسن عین الرجل قولہ لما اقتضاہ المقام
ای المدح قولہ ولا یبعد آہ ہذا فی الحقیقۃ معنی ثالث قسیم بالاولین ما حاصلہ ان لا تعتبر اسم التفضیل قبل تسلط النفی
مجردا من الزیادۃ کما فی المعنی الثانی بل نعتبرہ معتبرا فامقترنا بہا واذا اقترن بہا لا نقول ان النفی مسلط علیہ یتوجہ
الی قیدہ الذی ہو الزیادۃ کما فی المعنی الاول بل لیقصد نفی المساواۃ یحصل فی ضمن ہذا القصد نفی الزیادۃ لان
للمساواۃ فردان احدہما المساواۃ الحقیقیۃ من غیر تفاضل ثانیہما المساواۃ مع زیادۃ فی غیرہا وقع فیہ التسویۃ قولہ
مطلقا سواء لم یکن فی ضمن الزاید ولو کان فی ضمنہ فقولہ ولو کان الی آخر عطف علی مقدر قولہ من جمیع ذلک ای من
جمیع المعانی الثلث او من جمیع ہذہ الاعمال التی ہی ان لیقصد بمعنی المساواۃ نفی الزیادۃ الی اخر الاعمال زوال
الزیادۃ التفضیلیۃ بالنفی ای مع النفی فالباء بمعنی مع لا صلۃ للزوال لانہا المثال لا یحیض زوال الزیادۃ التفضیلیۃ
بالنفی بل یتوجہ علی زوالہا سواء کان برجوع النفی الی الزیادۃ او بوجہ آخر فیعم التوجیہین السابقین اعلی توجیہنا
فتامل قولہ اذ لیس کل آہ ہذا التحقیق اشارۃ الی رد کلام الکسائی والفراء حیث قالوا لا یلزم الفصل باجنبی لان المبتدا
عندہما معمول للخبر کما ذکرنا فی اول الکتاب وحاصل الجواب ان الکحل وان کان معمولا لاحسن الا انہ لیس معمولا
لہ من حیث انہ اسم تفضیل بل ہو معمول علی قولہما مطلقا کقولنا زید قائم وقولہ منہ فی عین زید معمول لاحسن من حیث
انہ اسم تفضیل وفیہ معنی الفعلیۃ الا تری انہ لم یکن اسم تفضیل لما احتجنا الی الاتیان بہذا المعمول کما سبق قولہ
ولا یخرجہ آہ جواب سوال تقدیرہ ان معنی الابتداء علی بعض المذاہب عامل فیہما فاشترکا فی کونہما معمولی عامل
واحد فلا یکون احدہما اجنبیا من الاخر وحاصل الجواب ان العامل ح فی الکحل معنی الابتداء علی ما ذکرت
لا اسم التفضیل وذلک الاشتراک لا یخرجہ عن الاجنبیۃ قولہ تعقید لرکیک وہو عود الضمیر الی ما لم یذکر کذا قیل
وردہ الفاضل الہندی بانہ لا فساد فی رجع الضمیر الی ما لم یذکر لفظا وہو مذکور رتبۃ کما فی ہذا المثال
لان الکحل المؤخر لکونہ مبتدا مقدم رتبۃ ح فنقول انہ اشارۃ الی التحقیق المذکور فی قولہم ہذا البسر اطیب منہ
رطبا من انہ اذا تعلق بعامل ذی حدثین ظرفان او حالان یلزم ان یلی کل منہما متعلقہ ای حدثہ وتقریرہ
فی ہذا المقام ان اسم التفضیل ہنا عامل ذو حدثین حدث المفضل وحدث المفضل علیہ ای حدث التفضیل اعلی
علی الشئ المتعلق بہ ظرفان وہو قولہ فی عینہ باعتبار حدث المفضل والمتعلق قولہ فی عین زید باعتبار حدث المفضل

علیه فیلزم ان یکون کل واحد منهما بمتعلقه فجهة کون الکحل فضلا باعتبار عین رجل فیلزم ایلاءه بقوله فی عینه وجهة کونه مفضلا
علیه باعتبار عین زید فیلزم ایلاء المتضمن لذکر المفضل علیه بقوله فی عین زید فلو قدم منه لم یبق ایلاؤه بقوله فی عین
زید وایلاء الکحل بقوله فی عینه فافهم هذا المقام علی هذا المنوال قوله وعلی کل تقدیر اه رد لما ذکره نجم الائمة
حیث قال هو علی حذف المضاف ای من کحل عین زید لانه یفضل الکحل علی الکحل لا الکحل علی العین وحاصل الرد ان
عمل اسم التفضیل مختص بما اذا کان المفضل والمفضل علیه متغایرین بالاعتبار وههنا متغایران بالذات واما قوله
ان المقصود تفضیل الکحل علی الکحل فلا یوجب تقدیر من کحل عین زید فالتقدیر منه فی عین زید حذف مجرور منه مع
جاره المتعین لظهور المراد قوله والتقدیر اه رد لما ذکره نجم الائمة فهو ان قوله کعین زید معمول رایت واحسن فیها
الکحل بدل منه بدل الکل من الکل لان معنی ما رایت کعین زید ما رایت کعین زید ولا زیادة علیها ومعنی احسن
فیها الکحل احسن فیه الکحل ولا مثلها حذف المعطوف فی الموضعین اعتمادا علی وضوح المقصود ولا یجوز ان یکون احسن
فیها صفة لقوله کعین زید لانه یکون المعنی ما رایت عینا مثل عین زید فی حسن الکحل فیها زیادة علی عین زید فی
حسن الکحل فیها وکیف یکون مثل الشیء زائدا علیه فی ذلک الوصف فی حالة واحدة فالشارح اشارة [illegible]
من جعل احسن صفة لقوله کعین زید ان کان الکاف اسما الا انه لم یرض بکونها اسما لان الظاهر کونها حرفا
فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف ومع التناقض انما یجعل المماثلة بمعنی المماثلة فی اصل الکحل لا فی الفضل
فی حسنه وانما یجعل المماثلة فی الفضل ویلزم منه المقصود علی الوجه لا ابلغ وکان اللزوم علی الوجه الابلغ مبنی
علی انه لو کان عین مثل عین زید فی الفضل علی ابلغ ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع الترجیح فیکون النفی
مرتبا فیکون ابلغ کذا افاده بعض الافاضل قوله اسم جماعة الرکبان اشارة الی انه لیس بجمع فیه علی ذلک
لیصح منه ما سیاتی من جعل ساریا صفة رکبان لان اسم الجمع لا یجب تانیث المسند الی ضمیره ولا جمع صفة له
بخلاف الجمع قوله وساریا من السری ای احتمال جعله من السریة علی ان یکون مصدرا محذوف ای احدث
نحو فساریا الی الهلاک علی ما قیل ضعیف لان حقه التقدیم علی المستثنی حینئذ فلذا لم یلتفت الیه قوله بقوله
اری ای هناک احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنی وهو جعل اری مجهول ای لا اظن ونفی الظن ابلغ من نفی
الرویة البصریة والعلمیة فتبصر واعلم قوله من الکاف والواو ای واو بالشیه واذی السباع حینئذ اطلاق
کذا ذکر فی الرضی ایضا قوله مسندا ای فی تحت اخوف ضمیر راجع الی واویا فافهم فی هذا المقام انه من مزالق
الاقدام قوله الی السباع المراد بالسباع اما حقیقتها او شرار الناس وقطاع الطریق قوله والحال ای
جعل الواو حالیة وقیل اعتراضیة وما ذکره اظهر وانما قال ولا اذی ومقتضی السیاق ان یقول وما رایت
لیفید انه ما رای ولا یری فظاهر لانه لو رای شیئا لم یتات منه الحکم بانه لا یری قط قلیلا قوله ساریا یعنی ان
ساریا من السری وهو السیر فی اللیل کما مر قبل قوله تلک الطریقة ای هو بصدد بیان الاقسام علی طریقة
ولعدة وما یؤول الی انه بذلک الصدد وانه ذکر بعد تعریف الفعل بعض خواصه کما فعل فی ذلک قسم الاسم

بحث الفعل

قوله اي كلمة آه فسرما اول بالكلمة لئلا يكون الجنس متروكا في التعريف وبالنكرة اشارة الى ان ما موصوفة وانما اختار ما
مع ان الظاهر الموصولة لسبق تعريف الكلمة لكون الاصل في الخبر التنكير وليدل على اعتبار وحدة الكلمة في التعريف لئلا ينتقض
بمجموع القسمين من غير اعتبار التركيب بينهما قوله كائن اشارة الى ان قوله في نفسه ظرف مستقر صفة لمعنى ولم يجعله
حالا اذ ليس المعنى على التقييد ولا مستقلا بدل لاحتياجه الى جعل في بمعنى الباء قال في نفسه جعل قوله في نفسه ظرفا مستقرا
صفة لمعنى رعاية لمجاورته لمعنى ولم يجعل حالا منه اذ ليس المعنى على التقييدية وان كان المآل واحدا قوله يعني الكلمة فسر اول
بالكلمة المعرفة اشارة الى انه لا يخالف ما يستفاد من دليل الحصر من ارجاع الضمير الى الكلمة والى ان الضمير الراجع الى النكرة
معرفة كما هو التحقيق والتفصيل على اختلاف التوجيهين والاوجه ان التفسير الثاني لافادة ان المرجع نفس ما لا مع ما في
خبره من الصفة او الصلة قوله لاستقلاله اي لكونه حاصلا في الذهن منفردا لعدم كونه آلة لملاحظة الغير ومرآة لتعرف
حاله قوله ويمكن اذ ظرفية الشيء لنفسه انما يستعمل في الامور الحقيقية واما في الاعتبارية فلا قوله لكن المطابق هذا
لدفع ما قيل ان مرجع الاقرب والابعد اذا كان واحدا فيهما متساويان ولم يتعلق الاقرب مرجح فكيف ترجح الاول
وهو ارجاعه الى الكلمة ووجه الدفع ان هذا عند عدم المرجح فالمطابقة مرجحة ههنا قوله اعلم الخ هذا هو المشهور فيما بين
القوم والتحقيق انه مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي غير مستقل قوله
معان يدل عليها مفصلة لكون المادة موضوعة بالوضع الشخصي للحدث قوله الحدث وهو المعنى القائم لغيره سواء
صدر عنه كالضرب او لم يصدر كالطول كذا في الرضي قوله المصدر والهيئة اي الحركات مع الترتيب تدل على النسبة
والزمان قوله آلة اي آلة تعرف بها حالهما مرتبطا احدهما بالآخر لكونها نسبة حكمية قوله فلا يستقل اذ لا بد في المستقل بالمفهومية
ان لا يكون ملحوظا لملاحظة غيره بل يكون ملحوظا بالذات قوله ولما وصف الخ دفع دخل تقريره انه اذا لم يكن المراد من المعنى
في نفسه النسبة الى فاعل ما لم يتعين منه ان المراد هو الحدث لم لا يجوز ان يكون المراد منه الزمان لانه ايضا معنى مستقل بالمفهومية
تقرير الجواب انه لما وصف المعنى بالاقتران بالزمان تعين الخ والا يلزم اقتران الشيء بنفسه وبعبارة اخرى يلزم ان يكون
للزمان زمان لا يقال لم لا يجوز ان يكون المراد من المعنى هو المركب من الحدث والزمان لانا نقول اقتران الكل باقتران جزء
وهو الحدث وقد عرفت مقترن بالزمان فلا فائدة ترجح فيه قوله ليس معناه المطابقي لان النسبة الى فاعل ما خارج عنه وهي
غير مستقل المفهومية والمركب من المستقل وغيره غير مستقل قوله بل هو اعم اذ لا قرينة على الخصوص وليكون نقطا للمعنى
في تعارف الاقسام الثلثة على نسق واحد قوله ليس مستقلا بالمفهومية لما عرفت ان المعاني الظرفية آلات لتعرف احوال الطرفين
من حيث ارتباط احدهما بالآخر والجزئية لازمة لها من هذه الحيثية قال مقترن يعني انه يدل على واحد معين من الماضي
والحال والاستقبال والصبوح والغبوق يدلان على الزمان سواء كان ماضيا او حالا او استقبالا ولا يدلان على واحد
معين قوله فهو والفاء للتجرد والتراخي في الذكر فان بيان فوائد القيود متاخر عن ذكرها قوله وبقولنا وضعا
عطف على محذوف اي فبقولنا مقترن خرج الاسماء التي لا اقتران فيها اصلا وبقولنا وضعا آه الفهم خرج ما فيه الاقتران عرضا
في المتحقق كاسم الفاعل فانه موضوع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث اي يكون قيامه به وحدها لا مقيدا باحد الازمنة الثلثة

ولذا كان حقيقة في الحال والاستقبال ولم يكن فعلاً لعدم الاقتران في الفهم واعلم ان الترك فيه ذكر فائدة قيد في الفهم ههنا
ولا في تعريف الاسم وكان الواجب عليه ذلك لمتانة دخلهما ولذلك توهم انه لا حاجة الى قوله في الفهم بعد التقييد
بقوله وضعا **قوله** ويطلق على المضارع دفع دخل تقريره ان المضارع يلزم ان يكون خارجا عن حد الفعل لانه غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة لانه مقترن بزمانين والجواب ان هذا انما يتوجه اذا اعتبر اللفظ فقط في تعريفه وليس كذلك
فانه مقترن بزمانين ليصدق عليه انه مقترن بزمان واحد **قوله** ولانه مقترن اي وضع المضارع لمعنيين ليس بوضع
واحد بل بتعدد الوضع فهو من حيث انه موضوع للحال يكون مقترنا به ومن حيث انه موضوع للاستقبال يكون مقترنا به فكان شيئان موضوعان لمعنيين فهذا تقسيم
الاعتبار قيد فقط في تعريفه وهذا الجواب غير مذكور في تعريف الاسم **قوله** انما تستعمل اي بحسب الوضع فلا يرد انه يستعمل
للتكثير فلا يصح الحصر وكلمة او لمنع الخلو اذ لا بد فيها من التحقيق ثم انه يضاف اليه في الماضي التقريب مع التوقع او بدونه وفي المضارع
التقليل **قوله** لتقريب الماضي الى الحال فمعنى قد ضرب هو الضرب في زمان الماضي ولكنه قريب بزمان الحال والمراد انه لتقريب
الماضي الى الحال حقيقة ولا يوجد في غيره حقيقة فلا يرد انه يجوز ان يدخل الاسم مجازا **قوله** او لتقليل الفعل اي لتقليل الحدث
المقترن بالزمان اللذين هما جزءان من مدلول الكلمة **قوله** وتحقيقه اي تحقيق الحدث المذكور جعل التحقيق مقابلا للتقريب
والتقليل ليس على ما ينبغي اذ التحقيق ان قد موضوع للتحقيق الا انه قد يضاف اليه في الماضي التقريب مع التوقع او بدونه و
في المضارع في الاغلب التقليل على ما في صدر الكتاب **قوله** لانها آه قال الفاضل المحشي ما لم يختص بالشيء لم يعمل فيه انتهى
فان قلت ما ولا المشبهتان بليس عاملتان للرفع في الاسم مع انهما ليستا خاصتين بالاسم لدخولهما على الفعل ايضاً
فلم يتوقف العمل على الاختصاص قلت كون الداخل على الفعل ما ولا المشبهتين بليس ثم كيف وهما انما يدخلان على الجملة
الاسمية لا الفعلية فان قلت العمل موقوف على الاختصاص والاختصاص على العمل فيلزم الدور قلت كون الاختصاص
موقوفا على العمل ممنوع وانما الموقوف ظهور الاختصاص **قوله** الصفات الخ اي المقام دفع دخل مقدر تقديره ان غير الفعل كالصفات
يكون لها فاعل ايضاً فيجوز لحوقها بها فلا يختص بالفعل وحاصل الجواب ان الصفات وان كان لها فاعل استغنت عن التاء
الساكنة بسبب لحوق التاء المتحركة الدالة على تانيث الفاظها وفاعلها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها **قوله** وتانيث
فاعلها انما لم يكتف بتوصيف المتحركة بالدلالة على تانيثها بل زاد قوله وتانيث فاعلها دفعا لما يتوهم من انه مع لحوق
متحركة بها يجوز لحوق الساكنة ايضا بها لدلالتها على تانيث فاعلها **قوله** بالفعل ان قيل لم لم يعكس الامر قلنا الاصل في الاسم
الاعراب والاصل في الاعراب الحركة فتناسبه التاء المتحركة والاصل في الفعل البناء والاصل في البناء السكون فتناسبه التاء
الساكنة **قوله** من تاء التانيث فيه اشارة الى انها في الاصل متحركة اسكنت للفرق بين تاء تانيث الفعل والاسم كما
في الرضي وفي بعض النسخ الساكنة باللام **قوله** لاختصاصها بالاسم ولا يوجد في الفعل وتاء فعلت ساكن في الاصل
حركت لدفع التقاء الساكنين يدل عليه حذف الياء في رمتا على الاصح **قوله** بالاسم لكونه والا على ثلثة معان
اي الحدث والزمان والنسبة الى فاعل بخلاف الاسم **قوله** ارادة آه وذلك لانه اشار بلفظ التاء الى التاء المخصوصة
المعتبرة في فعلت من الخطاب والتكلم والافراد والتذكير والتانيث دون الحركة والا فمعنى الاضافة الى فعلت وتاء

بلفظ نحو الی الغائب خصوصیته کونه تا رفیه نحل فیه الیشارکه فی جمیع صفاته وهی نون جمع المؤنث الغائبة ونون المتکلم مع الغیر
فاندفع ما قیل ان الاولی ترک قید المتحرکة کما یدل الدلیل علیه بان اعتبار المشارکة فی بعض صفاته نحو فعلت ونون البعض
لا قرینة علیه فی عبارته المصنف ح **قوله** فعلت بالفتح وکسر ان قید المضاف الیه بالضم او الضم والکسر ان قید بالفتح **قوله**
وحط فروعه ای فروع الفعل بحسب المرتبة عنه ای عن الفعل الاصل وهو دفع ما قیل من جواز وجود نحو تا فعلت فی فروعه الفرق **قوله**
وخص البارز بالجمیع ودفع شبهة انه یجوز منع التشبه من فرعه تجوزا عن تساوی الفرع والاصل **قوله** لان المستکن اخف واخصر لما عطفا
للمستکن احکام اللفظ وجعلوه کلمة اسندوا الخفة والاختصار والاختصا الذی من جملة احکام اللفظ الیه والقول بان المراد ان
اللفظ المشتمل علی المستکن کضرب اخف واخصر من اللفظ المشتمل علی البارز کضربت لبعیده الا عتبار فانهم فی هذا المقام زعموا التقدم الاعلام
قوله اجدر لاعتبارهم ایاه من قبیل الاسم ولذا جعلوه قسما من المبنی وقالوا ان المستتر فی ضرب ضرب ینبغی ان یکون اقل
من الالف نصفه وثلثه لان ضمیر المفرد ینبغی ان یکون اقل من ضمیر المثنی **قال** ما دل مشیرا الی ان کلمة ما موصوفة
وهو الانسب لکونها منها **قوله** فانه المتبادر من الدلالة هذا دفع ما یقال انه لا دلالة للعام علی الخاص باحدی
الدلالات الثلثة کما قالوا فح کیف یراد من الدلالة ما هو بحسب اصل الوضع **قوله** قبلیة ذاتیة اشارة الی دفع ما قیل ان قبل
ظرف زمان فلزم ان یکون للزمان زمان لان معنی التقدم الزمانی ان یکون المتقدم فی زمان سابق والمتاخر فی زمان
لاحق والکلام فی ذلک الزمان ح یلزم التسلسل وتقریر الدفع ان تقدم بعض اجزاء الزمان علی بعض وان کان تقدما بالزمان
لکنه لیس تقدما بزمان آخر بل بزمان هو نفسه لکن الزمان فالتقدم عارض لاجزاء الزمان بالذات ولغیرها بواسطتها لان التقدم
والتاخر ناشیان من انها فان ماهیة الزمان اتصال التقدم والتجدد اعنی عدم الاستقرار فاذا فرض فیها اجزاء
عارض لها التقدم والتاخر لذاتها فالمراد ههنا بالتقدم بالذات ان یکون منشاءه الذات لا التقدم بالطبع فانه
بمعنی آخر فان المتقدم بالطبع یجتمع فیه المتقدم مع المتاخر وههنا لیس کذلک **قوله** قبلیة تقتضیها ذات الزمان بمعنی ان
هذا الزمان متقدم علی زمان آخر لا بواسطة الزمان **قوله** فلا ینتقض بلم یضرب اذا یضرب فی لم یضرب یصدق علیه ظاهر التعریف
ولما قید الدلالة بحسب الوضع خرج من التعریف لان یضرب فی لم یضرب لیس موضوعا للزمان الماضی بل الدلالة علیه بالعروض لدخول لم
علیه ولیس مقصود الشیخ قدس سره الا انه ینتقض منعه بهذا الاعتبار وانما انه دل علی الاستقبال بالوضع والعلم به فهو ان سلم فلا کلام للشارح
وانما الکلام علی التقدیر خاص یکون بسببه الا علی الماضی لان دخول لم الذی موضوع لقلب المضارع ماضیا دلیل علیه صارف له عن الدلالة
علی الاستقبال وقت دخوله علیه فظهر ان المنع الذی اورده البعض من قوله لانم عدم الدلالة یضرب فی لم یضرب علی الزمان المستقبل ولانم
دلالته علی الزمان الماضی غیر متوجه الیه **قوله** وجمعه مثل ان ضربت ضربت ای لا ینتقض جمع التعریف بضربت فی ان ضربت فانه
یدل علی الزمان المستقبل فیخرج من التعریف فیکون غیر جامع فلما قید الدلالة بحسب الوضع دخل فیه فان دلالته علیه لیس بان
وضع ضربت له بل حصل بدخول ان علیه وضعه ودخول ان التی موضوع لقلب الماضی مضارعا دلیل علی دلالته
علیه وصارف له عن الدلالة علی الماضی بهذا الاعتبار فالمنع بانا لانم دلالة ضربت علی الزمان المستقبل ولانم عدم
دلالته علی الزمان الماضی منع غیر مسموع **قوله** والتقدیر فانه یمکن تقدیر الفتحة فی آخره ولم یظهر لتعذر

بخلاف ضربن وضربوا فانه لا یمکن تقدیر الفتحة قبل النون والواو فلذا کانا مبنیین علی السکون والضم **قوله** فلمشابهته ای
لکونه مشابه المشابه استحق للبناء علی الحرکة بخلاف المضارع فانه مشابه الاسم فاستحق الاعراب **قوله** فلکونه اخف الحرکات
وثقل الماضی لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثیا ساکن الوسط بالاصالة ومعنی لدلالته علی المصدر والزمان وطلبه للمرفوع والمنصوب کثیرا **قال** غیر الضمیر سواء کان لم یکن معه ضمیر اصلا نحو ضرب زیدا او یکون معه ضمیر منصوب نحو ضربک او مرفوع
ساکن نحو ضربا **قوله** اربع متحرکات ولیس اجتماع اربع حرکات فی ضربتا لان التاء فی ضربتا لان التاء فی الاصل ساکنه
حرکة لرعایة الالف **قوله** لشدة اتصاله ای الضمیر بفعله لکونه مثله لفظا ومعنی فان قلت الماضی
متقدم علی المضارع فما معنی کون بنائه علی الحرکة لمشابهته المضارع قلت معناه انه نظر فی
الابتداء حالة یصیر الیها الماضی فی المآل ثم ان مشابهته بالمضارع اولی بالاعتبار لما بینهما من المؤاخاة
من مشابهته بالاسم فی الوقوع موقعه فافهم فی هذا المقام انه من مزالق الاقدام **قوله**
لمجانستها ای الماضی یکون مبنیا علی الضم لموافقة الواو مع ان الواو من الضمائر الساکنة
دون المتحرکة **قال** ما اشبه الخ ای معنی المشابهة هو اشتراک امرین فی وصف کان بهذا الوصف
زیادة اختصاص بالمشبه به کما فی قولنا زید کالاسد وانما قال باحد حروف نایت لان عند عدم ذکره یصدق علی الماضی
ایضا مشترک بین المعانی لانه جاء بمعنی الضرب وبمعنی البیان وکذا باع جاء بمعنی البیع وبمعنی الشراء فقوله باحد حروف
نایت یخرج الماضی **قال** نایت اختیاره علی اتین لما فیه من الجمع بین حرفی المتکلم والترتیب المعروف وهو تقدیم المتکلم
وتوسیط الغائب وتاخیر المخاطب بخلاف اتین فان فیه تفریقا بین حرفی المتکلم والتقدیم لحرف الخطاب علی حرف
الغیبة الا ان اتین یصلح ان یکون صفة لحروف بان یکون صیغة الغائبات من الاتیان بمعنی المجیء بخلاف نایت
فانه لا یصلح ان یکون صفة لحروف فانه صیغة المتکلم من النامی بمعنی البعد **قوله** کونه ایماء الی ان الیاء لیست علة
لا شبه اذ لیس الحروف مشبها بها ولعله ... سببیة فان سبب المشابهة سیجیء ذکره **قوله** باحد حروف بالتنوین و
اتین صفة حروف صیغة الغائبات بمعنی جئن فی اوائله متعلق بقوله اتین ویحتمل ان یکون بالاضافة وقوله فی اوائله
بتقدیر الکائنة فی اوائله صفة معروف والظاهر فی اوله فی بعض النسخ وقع بعد قوله باحد حروف نایت وهو المناسب
بقوله لعینه الحروف آه وفی بعضها اتین **قوله** فی اوائله ای فی اول حرف من حروف المضارع الاصلیة فلا یرد ان
الحروف لیس فی اول المضارع بل هی اول المضارع **قوله** جمعها فان قلت نایت عین الحروف لا جامع لها قلت
الجامع المجموع والمجموع کل واحد منها **قوله** انما یکون آه اورد کلمة الحصر ردا علی من زاد دخول لام الابتداء
علیها لعدم اختصاصه بالمضارع لدخوله علی الماضی مع قد ایضا والمقصود بیان المشابهة المعتبرة فی مفهوم المضارع
التی بها امتیازه عن سائر اقسام الفعل **قال** لوقوعه مشترکا بیان للسبب الذی هو منشاء المشابهة لا الوجه للمشابهة
ولهذا لم یقل فی وقوعه والمراد بالاشتراک معناه اللغوی لا الاصطلاحی اذ الظاهر لکونه مشترکا ولعدم کون
زمان الحال مع الاستقبال تمام معناه **قوله** والاستقبال اشارة الی رد مذهب من قال انه موضوع للحال

والاستقبال مجاز وقیل بالعکس قوله الصحیح وقال بعضهم حقیقة فی الحال مجاز فی الاستقبال وبعضهم بالعکس قوله
ای تلک المشابهة بیان لمعنی المتن بعد ملاحظة العطف فقوله وتلک المشابهة ههنا اعادة لقوله هذه المشابهة الا انه ذکره
الی تلک نظرا الی صیرورة المشار الیه بعیدا وصیغة تلک للبعید فحال هذه الواو کحال الواو السابقة فی صحة کونها للعطف علی قوله
المضارع ما اشبه وکونها للاعتراض قوله للاستقبال وهذا السین کلمة فان المضارع بعد السین للحال کقوله تعالی
فسیکفیکهم الله قوله بواسطة فان جاریة فی قولنا رایت غنیا جاریة قرینة وکذلک نکرة تخصیص باحد الافراد بدخول
اللام العهدی قوله وانما عرف المضارع وکلمة انما قد یکون الاهتمام للحصر والحاصل انه لم یعرف باعرف القدیم من ان المضارع
ما دل علی زمان الحال والاستقبال او بانه ما دل علی زمان ترقب او بانه ماضی اوله احد من الزوائد الاربع لان وجه تسمیة الفعل
بالمضارع لظهر من تعریفه لا من تعریفهم وذلک لان معنی المضارعة فی اللغة هو المشابهة وهی ماخوذة من معناه الاصطلاحی
لا فی تعریفنا لقوم قال فالهمزة لم یراع فی البیان ترتیب حروف نایت بل یراعی علی قاعدة تعریف الفعل فانه یتبدا
من المتکلم الواحد وینتهی الی الغائب قال والتاء آه لان التاء بدل من الواو لکراهة اجتماع الواوات فی ووجل فهی
للمخاطب والواو منتهی المخارج والمخاطب منتهی الکلام قوله نحو ثابتات اور وصیغة جمع المونث نظرا الی المونث
والمونثین وراو وصیغة التثنیة اعنی ذوی نظرا الی لفظی المونث والمونثین وکسر الواو غیر صحیح قال والیاء آه لان
الیاء متوسط المخرج والغائب متوسط بین المتکلم والمخاطب انما اعطی الیاء للغائبة والغائبتین لئلا یلتبسا بالمخاطب
والمخاطبین لکن هذا اسهل لاندفاعه بالمشاهدة قوله ای آه فیکون للواحد المذکر والمثناة ومجموعه وجمع المونث
قوله لانه وان لم یصر بالاضافة الخ دفع دخل مقدر وهو ان الغیر من الاسماء المتوغلة فی الابهام فلا یصیر بالاضافة
الی المعرفة معرفة ولا یجوز ابدال النکرة من المعرفة الا اذا کانت موصوفة نحو بالناصیة ناصیة کاذبة علی ما صرح به المصنف
فیما سبق وحاصل الدفع ان المراد بالنکرة الموصوفة اعم منها ومما فی حکمها قوله لموافقة السابق وهو قوله مفردا وغیبة
والظاهر ان یکون قوله مع غیره ایضا حالا لیکون علی وتیرتهما الا ان الشارح قدس سره جعله خبرا لکان المقدر قال
وحرف المضارعة الخ اما الضم فی الرباعی فلانه لما فتح اول الماضی ینبغی ان یخالف اول المضارع لمکان التباین
والتغایر بینهما واما الفتح فیما سواه فللتخفیف الذی استدعاه کثرة الاستعمال فی الثلاثی المجرد وکثرة الحروف فیما زاد
علی اربعة احرف قوله ای فیما ماضیه علی اربعة احرف اشارة الی دفع الاعتراض من عبارته تقریره ان المراد من الرباعی
اما الرباعی المجرد او مطلق الرباعی وان کان الاول فلا یصح قال مفتوحة فیما سواه لان حرف المضارعة مضمومة فی مضارع
الافعال والتفعیل والمفاعلة وان کان الثانی فلا یصح کلا الحکمین اما الاول فنعدم الضم فی الرباعی المزید فیه واما الثانی
فلدخول باب الافعال والتفعیل والمفاعلة فیه وتقریر الجواب ان المراد من الرباعی معناه اللغوی ای ما هو ماضیه علی
اربعة احرف اصلیة فقط کدحرج او غیر اصلیة کاکرم وانما ضم حرف المضارعة فی الرباعی بالمعنی المذکور فرقا بینه وبین الثلاثی
ولم یعکس الامر لکون الرباعی اقل مما عداه والضم اثقل من الفتح فاختص الضم بالاقل والفتح بالاکثر للتعادل بینهما قوله
لعدم علة الاعراب فیه ای فی غیر المضارع وهی المشابهة بمطلق الاسم فیما ذکر الاسم الفاعل فی الموازنة وعدمه

الحال والاستقبال قوله لعدم علة الاعراب فيه يشعر بان المقصود بالافادة سلب الاعراب من غير المضارع لا اثبات الاعراب
للمضارع لانه لو كان المقصود بالافادة اثبات الاعراب للمضارع لقيل لوجود علة الاعراب فيه **قوله** ولما كان الخ دفع لاشكال
تعلق الظرف بالفعل المنفي فانه يفيد ان عدم اعراب غير المضارع مقيد بوقت عدم اتصال النونين وليس كذلك اذ يعرب
مطلقا سواء رجع الضمير المجرور الى المضارع او الى الغير ولا يفيد ما هو المقصود بالبيان وهو ان المضارع انما يعرب اذا لم يتصل
به النونان وحاصل الدفع ان هذا الكلام لدلالته على نفي الاعراب عن غير المضارع ليس معناه الصريح مقصودا بالذات
كلا منافي احوال المضارع بل هو كناية عن اثبات الاعراب للمضارع على وجه الحصر بطريق انما اي بحيث يكون الجزء الثبوتي
مقصودا اصالة والجزء السلبي مقصودا تبعا فيكون من احوال المضارع فالظرف قيد للجزء الثبوتي المقصود بالاصالة فاندفع اشكال
التعلق وكذا ما يتوهم من ان انما بمعنى ما والا فالاشكال بحاله لان كونه بمعنى ما والا يقتضي ان لا يكون بينهما فرق وبهذا القدر
وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره الشارح اولى من جعل الظرف متعلقا بيعرب المضارع المفهوم من الحكم السلبي **قوله** لشدة الاتصال
اعلم ان علاقة شدة الاتصال كون الثاني تاكيدا للاول لما بين المؤكد والتاكيد في الارتباط **قوله** كلمة معتبرة مغايرتها
بعد الدخول حيث لم تتغير البناء السابق بسببه بخلاف قائمة وبصري **قوله** لتقتضي آه وان لم يلزم في المضارع توالي الحركات
الاربع **قوله** فلا يقبل آه اما الرفع والنصب فلانه يمتنع ان يكون على حرف واحد السكون والرفع او النصب واما الجزم فلانه
اثر العامل فيمتنع ان يحصل ما هو قبل العامل اثر العامل **قوله** فالصحيح تفصيل لانواع اعراب المضارع وما لماهي فاعراب
الصحيح من المضارع مطلقا **قال** المجرد عن ضمير بارز ما لا ضمير فيه نحو يضرب زيد وما فيه ضمير مستتر نحو زيد يضرب وما فيه ضمير بارز منصوب
نحو يضربك وما فيه ضمير غير متصل به بل بالفعل نحو ما يضرب الا هو **قوله** متصل به اي بذلك الصحيح قدره بقرينة قوله
والمتصل به ذلك **قال** للتثنية والجمع آه بيان لمحال الضمير البارز المرفوع وليس قيد احترازيا فلذلك ترك الشارح
الجمع على ظاهره المتبادر لم يحمله على الجمع المذكر **قوله** فهذه اي الصحيح المجرد وعلى هذا ينبغي ان يقول هذا الا انه الا ان يقال
تانيثه باعتبار الخبر وهو قوله اربع فان تانيث اسماء العدد من الثلثة الى العشرة يخالف تانيث الاسماء **قوله** في الواحد
الغائب المؤنث والمراد بالواحد ذات له الواحد وكذا المراد بالغائب ذات له الغيبة فيصح توصيفها بالمؤنث ويمكن ان يقال
لما كان للفظ اشعار بالتانيث ترك تانيثهما **قال** لفظا اي حقيقة او حكما ان الضمة والفتحة في حالة الوقف
في حكم الملفوظ ولذا يكون الوقف بالاشمام والروم والنقل فيشمل التقديرين على ما وهم لما عرفت من معنى التقدير **قال**
والسكون لم يقل لفظا لانه عدمي والزائل لالتقاء الساكنين في حكم الثابت كما في ربنا ظلمنا فليس السكون في لم يكن
الذين تقديرا على ما وهم **قال** مثل يضرب الخ احد اقسام اعرابه وهي الضمة واكتفى عن امثلة باقي الاقسام لشهرة امرها
ولهذا زاد الشارح قوله ولن يضرب ولم يضرب او المراد على حسب العوامل كما قال الفاضل الهندي فيشمل جميع الامثلة
وهو مثال لاعراب الصحيح كما قيل اذ لا يلائم ذلك بعد ذكر اعراب الصحيح **قوله** والمضارع اشار به الى ان قوله والمتصل
معطوف على قوله الصحيح لا على قوله المجرد لان هذا الحكم شامل الصحيح والمعتل **قوله** ذلك اي اعراب المتصل به الضمير البارز
المرفوع في خمس مواضع وان كان الاتصال في سبع مواضع فان الموضعين اعني يضربن وتضربن مبنيان خارجان

بقوله ونون جمع قال بالنون انما عرب بالنون لان المشابهة التي هي علة الاعراب باقية وامتنع بالحركة لصيرورة آخره بسبب
شدة الاتصال بالضمير كوسط الكلمة من جهة كونه فاعلا متصلا وعلى حرف واحد وبما حرف علة ساكن وسط الكلمة والوسط ليس
محل الاعراب اصلا على ما عرفت ولانه بعد لحوق الضماير صار ما قبلها متحركا بحركة لازمة فلا يقبل الاعراب بخلاف غلامي فانه
ليس لازم الكثرة فيمكن تقدير الاعراب فيه ويمكن اعرابه بزيادة حرف المد لانه يلزم اجتماع المدتين فلا جرم زيد النون بدلا عن الرفع
المشابهة للتنوين في الخفة وكسر بعد الالف وفتح بعد الواو والياء حملا على تثنية الاسم وجمعه قوله حالتي الجزم اه فظاهر لانه اسقاط
الاعراب واما في حالة النصب فلامتناع اجتماعه مع الرفع فلا بد من زواله الا انه زال في الواحد الى بدل وهو الفتحة وههنا زال
بلا بدل فصار النصب تابعا للجزم ويحذف هذه النون مع نون التاكيد اما لانه لا يكون في المبني علامة الرفع واما لاجتماع
النونات قال المعتل فان قلت المعتل مقابل الصحيح عند النحاة وهو عندهم ما لم يكن في آخره حرف علة فالمعتل المقابل
له كلمة في آخره حرف علة فلا حاجة الى قوله الآخر قلت الامر كذلك الا انه ذكر رفعا للغفلة عما ذكر قوله الحرف المناسب
لها وهي حروف العلة كذا في الرضي ولعل وجه المناسبة كونه بمنزلة الحركتين فالواو بمنزلة الضمتين والياء بمنزلة الكسرتين والالف
بمنزلة الفتحتين اقول في هذا المقام الحرف المناسب لها في كونها حاصلا من اشباع الحركة وقابلا للتغير والزوال
قوله لان الالف لا تقبل الحركة لكونه ساكنا ابدا فتقدير الاعراب عليه مع كونه قابلا لها من حيث انه آخر الكلمة فيمكن
تقدير الاعراب فيه بخلاف آخر جمع المؤنث فانه للزوم السكون له لا تقبلها اصلا لا لخصوصه ولا لنوعه والحاصل
ان التقديري فرع اللفظي فلا بد من امكانه في ذلك المحل اما لخصوصيته او نوعه قال والحذف اه لان الجازم
لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها قال ويرتفع المضارع اي المعرب الذي لم يتصل به نون التاكيد ولا
نون جمع المؤنث اي يصير المضارع مرفوعا وقت تجرده عن الناصب والجازم قوله سواء كان العامل فيه هذا التجرد
كما هو المتبادر من عبارته والشارح في ذلك تبع الرضي الا انه اورد مكان لفظ الايماء لفظ التبادر حيث قال هذا
وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء كالايماء الى ذلك المذهب انتهى ووجه التبادر
والايماء انه ذكر في ارتفاع فعل المضارع لفظ التجرد الذي هو العامل عند بعض النحاة وقال يرتفع عين التجرد ولم يقل
اذا لم يدخله الناصب والجازم ضمنا ورمزا ان العامل هو التجرد كما هو مذهب البعض وانه اختار مذهب البعض قوله كما هو
آه حيث قال ويرتفع اي يحصل فيه الرفع وقت التجرد فانه يشعر بعدم مدخلية شيء آخر قوله الكوفيين اي اكثرهم اذ الكسائي منهم يجعل
العامل حروف اتين قوله وسواء الطلب ثمنين فالواجب مكان العامل الا انه اعاده بعد الاصل قوله العامل فالصواب تركه لان الاستواء
انما يكون عن متعدد قوله فيه وهو حين التجرد عن الجازم والناصب اذ لا يخلو ان عامل الاسم قوله كما في زيد يضرب آه اي يقع موقع الاسم
المرفوع والمجرور والمنصوب قوله لفظا اي المضارع احق اعراب الاسم وهو الرفع انما كان احق لانه علم العمدة السابق باعتباره على الفضلات
واقوى لانه علم العمدة الذي تركب منه الكلام ويحتاج اليه بخلاف الفضلات قوله اه وعليه اي على مذهب البصريين بانه لتقع
النح والحاصل ان البصريين ذهبوا الى ان رافعه معنوي وهو وقوعه موقع الاسم وذهب الكوفيون الى ان رافعه
تجرده عن الناصب والجازم قال ابن مالك فقول الكوفيين اقرب من قولهم ويرتفع اذا وقع موقع الاسم حيث يرد عليه الاعتراض كما عرفنا له بعد

عليه النحو يعني المضارع لا يقع موقع الاسم في كثير من المواضع مع انه مرفوع ويمكن ان يجاب عنه بانه لما يرتفع اذا وقع
موقع الاسم ففي المواضع التي لا يقع موقعه ايضا يرتفع لاطراد الباب **قوله** الذي هي اذ الصلة لا تكون الا جملة خبرية فيمتنع
وقوع الاسم المفرد فيها **قوله** وفي نحو سيقوم وسوف يقوم اذ لو وقع الاسم موقع المضارع الذي دخل السين وسوف عليه لزم
دخولهما على الاسم وهما من خواص الافعال وفي خبر كاد لوجوب كون خبره فعلا مضارعا **قوله** وفي نحو يقوم الزيدان آه لو وقع
الاسم موقعه وقيل قائم الزيدان لا يمتنع اذ لا يجوز ان يكون الزيدان فاعلا له لبطلان عمله بلا اعتماد على شيء ولا مبتدأ
وقائم خبره لعدم المطابقة **قوله** قائمان الزيدان اي قائمان خبر مبتدأ مقدم عليه ولا يجوز ان يكون فاعلا والا لزم
تثنية اسم الفاعل **قوله** يكفينا وقوعه وهو لدفع ما يقال لا يجوز ان يقع اسم التشبيه موقع الفعل الواحد لان اعرابه بالحركة
بخلاف اعراب التثنية فانه بالحرف مع انه ينبغي ان يكون اعرابهما من جهة واحدة حتى يقوم مقامه حاصل الدفع ان الاعراب
في كليهما من جهة واحدة وهي الرفع وان كان في احدهما بالحركة وفي الآخر بالحرف **قوله** وان كان الاعراب يعني
وان كان اعراب ما بعده على تقديره اي الواقع اسما غير اعرابه مع تقديره فعلا او مع تقدير الاسم مبتدأ ومع تقدير الفعل
فاعل وليس المراد ان اعراب المضارع مع تقدير الاول غير اعرابه مع التقدير الثاني لان ذلك التغاير متحقق في سائر
المواد اذ العامل على تقدير الاسم لفظي وعلى تقدير الفعل معنوي فالمعنى لان الوصلية **قوله** موقع الاسم بان كان
سيقوم زيد في الاصل قائم زيد فاقيم سيقوم مثلا مقام قائم ليفيد الاستقبال القريب والبعيد **قوله** والسين
دفع لما يقال لم يقع المجموع موقع الاسم لان المجموع مركب والاسم مفرد **قوله** والسين دفع لما يقال ثم لم يقع المضارع موقع الاسم
فقط مع السين **قوله** وسوف وهو لدفع ما يقال ان سوف ينفصل عن الفعل فلا يكون كاحد اجزائه وحاصل الدفع حمل كلمة
سوف على السين في ذلك **قوله** ان الاصل اصل الخبر ان يكون اسما وان يجري هذا الاصل في كاد واستعمال كان المضارع
في خبرها واقعا موقعا يصلح للاسم باعتبار الاصل فافهم وتامل لما لا يخفى على ذي فطرة سليم وعقل مستقيم **قوله**
فيه الاسم يعني المراد بوقوع المضارع موقع الاسم اعم من ان يصح ايراد اسم ذلك الموضع بالفعل او لا يصح ايراده
بالفعل بل امتنع بعرض وانه كان اسما في الابتداء **قوله** وانما عدل عن الاصل لما يجيء من ان كاد اسم محض على ما هو
الاصل وخبره الفعل المضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه وهو الحال وقال بعضهم ان افعال
المقاربة مثل كاد في الدخول على المبتدأ والخبر فالاصل ان يكون خبرها مثل خبر كاد في وقوعه مفردا او جملة اسمية او فعلية
فترك الاصل والتزم كون الخبر فعلا مضارعا **قوله** ملفوظة حال عن قوله بان وهو معرفة لان اللفظ اذا اريد به اللفظ
يكون علما والقرينة على التقدير قيد مقدرة **قوله** ابدل الالف نونا كما ان التنوين هو النون الخفيفة اذا الفتح ما قبلها
تقلب الفا في الرضي لا دليل على قول الفراء **قوله** اصله آه حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب ولا يجوز تقديم معمول
ما في خبر ان عليه وللخليل ان يقول لا امنع ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف
قوله كايش يعني اي شيء والتشبيه في اصل السقوط لا في الخصوص فلا يرد ان السقوط في ايش من الآخر وفي
لن من الوسط فلا يصح التشبيه **قوله** خففت بنقل حركة الهمزة وحذفها للساكنين وتغير المعنى بتغير اللفظ فلا يلزم

الفعل بعدها وجاز ان یلیها الحال کما فی قوله تعالی فعلتها اذا وانا من الضالین قوله اذ الظرفیة فی الرضی وانما حملنی
علی ذلک ظهور معنی الزمان فیها فی جمیع الاستعمالات کما فی اذ قوله فتنوین عوضا عن المضاف الیه فی الرضی و
ذلک انهم ارادوا الاشارة الی زمان فعل مذکور فقصدوا الی لفظ اذ الذی هو بمعنی مطلق الوقت لخفته لفظا وجردوه
عن معنی الماضی وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو الیها لدلالة الفعل السابق علیها
کما تقول لک شخص انا ازورک فتقول اذن اکرمک ای اذا تزرنی اکرمک ای وقت زیارتک اکرمک عوض التنوین
عن المضاف الیه لانه وضع فی الاصل لازم الاضافة قوله نحو سرت حتی ادخلها مثل للحروف الثلثة مع ان مثلها
مذکورة فی المتن لان المقصود ههنا تمثیل لتقدیر ان وفی المتن تمثیل النصب ولذا لم یمثل لان ولن وکی واذن
وکان فی قول الشارح فیما سیجیء ان التی ینتصب بها المضارع اشارة الی ذلک قوله وهی اللام الجارة عند البصریین
فانهم قالوا انه حرف جر مسد متعلق بخبر کان المحذوف والاصل ما کان قاصدا للفعل واما عند الکوفیین فحرف
زائد لتاکید النفی کالباء فی ما زید بقائم ناصب لم یتعلق بشیء کذا فی مغنی اللبیب قوله خبر کان اما لفظا واما معنی
کما فی قوله تعالی لم یکن الله لیغفر لهم قوله قوله تعالی ما کان الله لیعذبهم وانت فیهم ای استعجل الکفار العذاب
ولیس من شانه تعالی ان یعذبهم وانت یا محمد فیما بینهم لانه لا یعذب قوم ونبیهم بینهم فاذا خرج یعذبهم وقد اعید جعل
الفعل تاویلها المصدر ثم المصدر بمعنی الصفة قوله جوار جمع جار یعنی ان هذه الثلثة من الحروف الجارة قال بعد او
بمعنی الی او الا وهما لا یدخلان الا علی الاسماء فوجب تقدیر ان لیصیر الفعل مصدرا ولا یعرف وجه لترک الشارح قدس سره
وجه تقدیر ان بعد او قوله فان الواو والفاء الخ لیت شعری ما وجه عدم التعرض لوجه تقدیر ان بعدهما او ان انه
لا یجوز فی کلام المصنف تحتاج الی الایضاح ولعل وجهه ان او وهذه بمعنی الی او الا کما سیجیء وکل منهما من خواص
الاسم ولا یقع بعدها الا المفرد وهی ایضا کذلک لانه اخذ حکمها قوله امتنع لعدم المناسبة بین المعطوف والمعطوف علیه
بل بینهما کمال الانقطاع قال فان التی آه احتراز عن ان المخففة والتفسیریة ولیس تفسیر لصفة ههنا للتعلق کما فی
اذن وحتی قوله کلمة ان التی وزاد لفظ الکلمة اشارة الی وجه تانیث التی نفیه اشارة الی ان المراد بتقدیم کل
حرف هو مؤنث من حروف الهجاء لا حروف المعانی قوله اذا لم یکن بمعنی الظن ففیها وجهان کما سیأتی ولا شک ان الظن
فرد العلم فیصح استعماله فی الظن وان کان قلیلا فلا یرد ما قال مولانا عصام ان هذا یشعر ان العلم جاء بمعنی الظن
والمشهور انه لا یستعمل الا فی الیقین انتهی کلامه ثم ان المراد من العلم هو العلم بمعنی الیقین سواء کانت بعد لفظ العلم
او ما یدل علیه واعلم انه یسمی الطرف الراجح ظنا والطرف المرجوح وهما وان لم یجوز العقل الا الطرف الواحد فهو الجزم
فحینئذ اما ان یکون مطابقا للواقع او لا وان کان الثانی فهو الجهل المرکب ان کان الاول فاما ان یزیل بتشکیک المشکک ولا
وان کان الاول فهو تقلید وان کان الثانی فهو الیقین قال هی المخففة ای ان المخففة لمجرد التاکید والفرق بین الخبر وان الخفیفة
سواء قلنا انه مبتدأ او فصل ومیز بتحصیر المسند علی المسند الیه لعدم صحة الحصر المسند الیه علی المسند لانه لیس بقوله ولیست هذه تاکید
تکرار او للاصل عدمه قوله فانها للرجاء والطمع الدالین علی ان ما بعدها غیر معلوم التحقق والعلم یدل علی ان ما بعدها

معلوم التحقيق قوله للرجاء اي لرجاء المدخول وطمع وقوعه قال علمت ان سيقوم وان لا يقوم وانما لم يقل علمت ان تقوم بل زاد
السين وكلمة لا في اول المضارع لان ان المخففة من المثقلة لا تدخل المضارع الا اذا كان في اول المضارع السين او سوف
او قد او حرف النفي من لم ولا ولن ليكون كالعوض من احد نوني ان ولذا سمي بحرف التعويض واليه اشار بتعدد المثال
قال بعد الظن مثل ظننت ان يقوم او ان سيقوم او ان انه يقوم قال الوجهان بان كان ان مخففة عن المثقلة او
مصدرية قوله على غلبة الوقوع اي كون جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر
اقول في هذا المقام يعني على غلبة الوقوع اي برجحان وقوع ما دخل عليه الظن مثبتا كان او منفيا لان الظن عبارة عن
الطرف الراجح قوله فيجري آه ذكر النتيجة بعد اقامة الدليل وذكر المدعى اشارة الى ايصاله اليهما وترتبهما عليه واولى
ان قوله ففيها الوجهان ليس المراد به انه يتحقق فيها الوجهان بل انه يجري فيها الوجهان والمتحقق لا يكون الا احدهما قوله
والا يلزم وان كان لن للتاكيد قوله ان يكون لمانع ان يمنعه بجواز ان يكون لمانع ان يمنعه بجواز ان يكون لن مستعملا في
الآية في النفي المؤكد مجازا قوله لن ابرح الخ اي قال تعالى حاكيا عن ابن يعقوب فلن ابرح الارض اي ارض مصر
بلا خروج حتى يأذن لي ابي في الانصراف اليه قوله لم يكن المراد ان لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها حقيقة او حكما بان يحصل له
بالنظر الى ما قبلها اعراب وان لم يكن عاملا فيه وذلك في ثلثة مواضع بالاستقراء ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها
نحو انا اذن احسن اليك وان يكون جزاء للشرط الذي قبلها نحو ان تجئني اذن اكرمك وان يكون جواب القسم الذي
قبلها نحو والله اذن اكرمك فانه في الصورة الاخيرة وان لم يكن ما قبلها عاملا ففي حكم العامل اذ يحصل له بالنظر اليه
اعراب الرفع قوله فانه اذا اعتمد آه حاصله ان اذن لكونه حرفا ضعيف العمل لا يعمل فيما هو متقدم عليه حكما قوله كانه
سبقها اي ما بعد اذن لسبق على اذن حكما فلا يعمل قوله المذكور بعدها اي متصلا كما هو المتبادر ففيه اشارة الى اشتراط
الاتصال ايضا فانها لا تعمل بالفصل الا اذا كان بالقسم او بلا النافية نص عليه في المغني قوله لكونها اي في الاصل
باعتبار دخولها جوابا لكلام متقدم وصدر عن ذلك المتكلم نحو ان تجئني اذن اكرمك او من متكلم آخر كما في مثال المتن
جزاء الشرط مذكورا او مقدرا قوله وهما لا يمكنان اما الجواب فلانه عدة والعدة لا يكون الا مستقبلا واما الجزاء فلكونه ايفاء
بالعدة قوله وهما لا يمكنان الا في المستقبل لان الجواب هو القول المقابل للقول والجزاء هو الفعل المقابل للفعل
والمقابل لا بد وان يكون بعد المقابل فيكونان في الزمان الآتي الذي هو المستقبل قوله نحو انا الخ نفي هذا
المثال يكون الشرط الاول مفقودا لان قوله احسن بضم الهمزة معمول لقوله انا لانه مبتدأ واحسن خبره قوله وجب الرفع
ولو في بعض الصور فان المقصود بيان فائدة الاشتراط لا استيفاء احكام صور الفقدان فلا يرد ان في صورة تقدم الشرط
يجب الجزم فالواجب ان يقول وجب الرفع او الجزم قال اذن تدخل الجنة على صيغة المضارع المخاطب لانه جواب لمن قال
اسلمت فجوابه ان يقال اذن تدخل الجنة قوله لا الاستقبال لان دخول الجنة لا يكون الا في زمان الاستقبال قوله ظرف
الاستصحاب اي ظرف لقوله ينتصب في وقت لم يعتمد ما بعدها الخ قوله كما اشرنا اليه اي بقوله واذن التي ينتصب بها المضارع
واعلم ان كون اذن مبتدأ اصل قولنا من حرف جر فان من مبتدأ وحرف جر خبره قوله فتمثيل اذن بهذا المثال الخ

قوله

دفع دخل تقریرہ ان تمثیل اذن لیس بشامل تمثیلات اخواتہا مثل لن وکی وغیرہا لان اخوات اذن تکون مبتدأ ولفظ
الشل مع عدم خبرہ ولیس فی اذن کک وتقریر الجواب ان فی اذن ایضا کک فان اذن مبتدأ و شطے ذن تجنل خبرہ
خبرہ ولکن لما کان انتصاب المضارع باذن ودون اخواتہا مشروطا بشرطین اشار الیہا فیما بین المبتدأ والخبر قولہ
اذن نخوان ترزنی ازرک واذن احسن الیک قال فالوجہان جائزان ولم یقل جاز الوجہان بایراد الجملۃ الاسمیۃ
لان الاسمیۃ تدل علی الدوام والثبات بخلاف الفعلیۃ فایرادہا اشارۃ الی ان جواز الوجہین دائمی قولہ جائزان قیل
جعل وجہان مبتدأ الا فاعلا لان حذف الخبر اہون من حذف فاعل الفاعل لان فیہ حذف العامل والمسند بخلاف الاول
فان فیہ حذف المسند لا غیر انتہی قولہ جائزان لم یقدر فیہا الوجہان علی قیاس ما سبق اذ لیس فی اذن وجہان
بل فیما بعدہا الا ان یفسر الوجہان بالاعمال والالغاء ولم یقدر الفعل لئلا یکون کنزع الخف قبل الوصول الی الماء
قولہ بناء علی ضعف الاعتماد لان حرف العطف لکونہ اصلا فی المفردات یقتضی ای یکون المعطوف کالمعمول
لما قبلہ لکنہ بدخولہ علی الجملۃ المستقلۃ ضعف الاعتماد فکانہ لم یعتمد فیجوز النصب قولہ لانہ جملۃ یعنی ان المعطوف
لکونہ جملۃ کان مفیدا مستقلا من غیر نظر الی حرف العطف فکانہ غیر معتمد علی ما قبلہا قولہ باعتبار الاعتماد ای العطف
نظرا الی ما ہو الاصل فیہ وان لم یوجد ہہنا ولو فسر الاعتماد بالارتباط بما قبلہ وجعل الشرطان لوجوب الانتصاب کما فعلہ
الرضی لم یحتج الی ہذہ التکلفات کما لا یخفی قولہ ینتصب بعدہا المضارع معناہ یجوز نصب المضارع بہا وفیہ رد علی الاخفش
حیث ذہب الی انہا حرف جر وان انتصاب المضارع بہا فی جمیع المواد بتقدیر ان قولہ ای سببیۃ ما قبلہا لما
بعدہا بحیث یکون ان یؤدی حصول مضمون ما قبلہا الی حصول مضمون ما بعدہا کذا فی العباب قولہ ینتصب المضارع
وفیہ اشارۃ الی انہا فی ذیل الفاء التفسیریۃ کما فی کی قولہ وان کان ای سواء کان وقت الاخبار ماضیا او حالا او مستقبلا
او لم یکن علی احد الوجوہ الثلثۃ وذلک بان حصل منک السیر الی الدخول او الی الدخول ثم عرض ما منع من حصولہ فلم یکن الدخول
حاصلا ماضیا ولا حالا ولا مستقبلا کذا فی الرضی قولہ ای حال کون الخبر اشارۃ الی ان قولہ بمعنے کے ظرف مستقر واقع
موقع الحال وفائدتہ الاشارۃ الی انہ لا یکون حتی ح بمعناہا الحقیقی اعنی انتہاء الغایۃ لشرط کون ما بعدہا جزءا مما قبلہا ضعیفا
او قویا فی تعلق الفعل السابق قولہ للسببیۃ احترز من کی التی یکون بمعنی ان المصدریۃ وہو ما اذا کان مدخول
اللام نحو قولہ تعالی لکیلا الخ قولہ والاستقبال عطف علی قولہ حتی وذلک لان دخول الجنۃ انما
یکون فی الآخرۃ بخلاف الاسلام فافہم فی ہذا المقام انہ من مزال الاقدام کما لا یخفی علی
ذی فطرۃ سلیم وعقل مستقیم قولہ وبالنظر الی زمان التکلم ایضا لان زمان التکلم فی الدنیا ودخول الجنۃ
فی الآخرۃ ولما کان المضارع الی زمان التکلم ماضیا مثل ما اذا دخل زید فی الجنۃ فتقول یوم السبت اسلمت حتی ادخل
الجنۃ واذا کان المضارع بالنظر الی زمان التکلم حالا فمثل ما اذا دخل زید یوم الجمعۃ فی الجنۃ فتقول ہذا الیوم اسلمت
حتی ادخل الجنۃ ومثال ما کان المضارع بالنظر الی زمان التکلم مستقبلا فستعرف قولہ ان یکون ماضیا بان اخبرہ
بعد الدخول او حالا بان اخبر حال الدخول او مستقبلا بان منع مانع من الدخول بعد زمان التکلم وکان قاصد الدخول

بعده **قوله** مثال لحتی بمعنی الی لانتهاء الغایة ای سرت الی ان تغیب الشمس لان السیر لیس یتہیأ بمغیوبة الشمس وانا تقدران بعدہا لکونہا حرف جر وامتناع دخول حرف الجر علی الفعل فاضمران لیکون فی تقدیر الاسم **قوله** ای لطریق التحقیق یعنی ان قولہ تحقیقا او حکایة تقیید من الحال فانہا قسمان منہ علی ما یشعر بہ عبارة الشیخ رح فی بحث اسم الفعل حیث قال والحال اعم من ان یکون حقیقة او حکایة ویجوز ان یکون خبر کان المحذوف وجعلہ حالا تکلف وکذا منصوبا بنزع الخافض **قوله** مثالہ وہو قولہ مرض فلان حتی لا یرجونہ الآن **قوله** ای لطریق الحکایة والحال الحکائی وہو ان یفرض زمان الماضی عین زمان الحال لبیان عنہ علی ما وقع فی المطول **قوله** کما تقول کنت سرت امس آہ صورتہ انہ سار زید امس ودخل البلد ثم تقول فی ہذا الیوم لطریق الحکایة عن الحال الماضیة کنت سرت امس حتی ادخل البلد وانما اورد لفظ امس لیعلم کونہ حکایة عن زمان الماضی فان امس یدل علی زمان الماضی لا یخفی انہ لا یحتاج الی ایرادہ لذلک لان قولہ کنت سرت یدل علی زمان الماضی الا ان یقال ایراد امس للتاکید علی ارادة زمانہ **قوله** فکانک کنت فی زمان الدخول ہیأت ہذہ العبارة الخ یعنی اذا کنت دخلت البلد من شان دخول البلد ہو زمان الحال تحقیقا فالعبارة التی تؤدی بہا ہذا المقصود ہو ادخل بالرفع فاذا اردت ان تحکی ذلک الزمان فی زمان تکلمک وتفرضہ موجودا فیہ فکانک ہیأت ہذہ العبارة وتحکیہا علی ما کانت علیہ من الرفع فہذا التوجیہ من الشارح للرفع عند الحکایة لا ان معنی حکایة الحال حتی یرد ما قیل حمل حکایة بمعنی حکایة اللفظ الدال علی الحال وہو خلاف عبارة المصرح **قوله** العبارة ای العبارة التی ہیأتہ فی زمان الدخول بان یفرض ذلک الزمان موجودا فی زمان المتکلم **قوله** وکان لانہ ارید بہ الحال تحقیقا **قوله** فالبقیة ای ما بعد حتی علی اعراب کان علی ذلک الاعراب فی زمان الدخول **قوله** علیہ ای ما بعد حتی علی الاعراب المذکور لانہ ارید بہ الحال حکایة **قوله** ففی نتیجة لما قبلہ فلا یتوہم استدراکہ **قوله** اذ لا یکون آہ دلیل لقولہ فالبقیة ان لبقاءہ علی الرفع الذی کان علیہ لامتناع نصبہ اذ لا یمکن تقدیر ان **قوله** لانہا علم الاستقبال ای یقصد منہ الاستقبال وقد قصد من المضارع ہہنا الحال علی سبیل الحکایة والاشتباہ ان قصد الحال وقصد الاستقبال متنافیان فلا یرد ان یقدر بعد حتی اذا کان ما بعدہا مستقبلا بالنظر الی ما قبلہا وان کان بالنظر الی زمان التکلم ماضیا او حالا لانہ لا یقید فیہ الحال **قوله** ہذہ اشارة الی ان قولہ کانت الخ جزاء الشرط **قوله** لا جارة لانہا لاختصاصہا بالاسم لا تدخل علی الفعل الا بتقدیر ان وقد امتنعہا لانہ علم الاستقبال وتقدیرہا لم یثبت فی کلامہم وکذا العاطفة تعرض لنفیہا مع انہا اخص استعمالا من الجارة ردا علی من توہم انہا عاطفة کما فی العباب **قوله** کلام مستانف لا یتعلق بما قبلہا من حیث الاعراب کما تعلق المنصوب لان حتی المنصوب بعدہا الفعل حرف جر متعلق بما قبلہا **قوله** لا لان یقدر لانہ ارتکاب بخلاف الاصل بلا ضرورة **اقول** لعل التوفیق لانہ ذلک لا یطرد فی نحو قولہ تعالی وزلزلوا حتی یقول الرسول علی قراءة الرفع وتقدیر لفظ الشان او ضمیر الشان تکلف لا یدعو الیہ ضرورة **قوله** حتی واخفتہ ثم یقدر المبتدأ لرعایة ما ہو الاصل فی حتی وہو دخولہ علی الاسم وفیہ ان رعایة الاصل تقتضی دخولہا

على المجرور لا على المرفوع قوله كما توهم اه وجه التوهم انهم يقولون انها حرف ابتداء ويريدون لزوم المبتدأ بعدها قوله اي كون اشارة الى ان الياء في السببية للمصدرية لا للنسبة قوله ليحصل الخ يعني ان الاصل حتى ان يكون ما بعدها متعلقا بما قبلها وجزأ عنه وسببا منه وهو الاتصال لفظا ومعنى فاذا فات هذا الشرط وجب ان يكون بينها السببية ليحصل الاتصال المعنوي فلا يخالف وضعها بالكلية قوله نظرا الى انتفاء الامر الاول بخلاف الامر الثاني فانه متحقق قوله في وقت الخ على حذف ثلث مضافات قال الرضي وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا القيام المضاف اليه الاخير مقامه قوله فتبقى الناقصة بلا خبر اذ لا تعلق لها من حيث الاعراب بما قبلها وان كان لها تعلق معنوي فلا يقدر لها عامل فلا يكون حتى ادخلها بالرفع قرينة على المحذوف بخلاف ما اذا كانت عبارة فانها تعلقت بما قبلها تعلق الجار والمجرور فلا بد ان يقدر قبلها الفعل العام فلا يتوجه ما قيل ان الجر ثانيا في صورة النصب ليس في حتى ادخلها بل الفعل المقدر متعلقا لحتى فكذلك مقدرة بقرينة توقف صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره قوله فيفسد المعنى على تقدير جعلها حرف ابتداء لعدم وجود الخبر لكان الناقصة ح فلا بد ان يجعلها حرف جارة وتقدر ان بعدها ح يكون قوله حتى ادخلها خبر الكان الناقصة اي كان سيري منها دخول البلد قوله نظرا اي الى اعتبار الامر الثاني بخلاف الاول فانه لا يلزم من اعتباره محذور قوله مقطوعا بوقوعه اذ الخبر يدل على الوقوع وعدم الوقوع احتمال عقلي وهو المراد بكونه مقطوعا قوله وهو مشكوك فيه اي هذه السببية مشكوكة فيها بوجود حرف الاستفهام فيه الا الشك ويلزم الحكم بوقوع المسبب المقطوع مع الشك في السبب وهو باطل ومحال لان وجود المسبب يستلزم وجود السبب كما يكون العلم بوجود المسبب يستلزم العلم بوجود السبب وقد يتخلف الى وجود المخلوق يستلزم وجود الخالق قوله السبب المفاد سببية ليحيى فلا يرد منع استحالته بجواز تعدد السبب قوله ادخل الخ وهو لبيان حاصل المعنى وذكر الآن قرينة على انه بمعنى الحال اقول لان كان الناقصة لا تستدعي خبر الا بعدها تم بفاعله قال وجاز ايهم الخ فيه اومن الجواز هو الامكان الخاص لجواز النصب وهو لدفع ما قيل الظاهر ان يكون الرفع ممتنعا فيه ايضا لان كلمة اي للاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال وحاصل الدفع ان السير علة للدخول قطعا لان الشك ليس في السبب وهو السير بل الشك في فاعل السبب بان السائر واحد او اثنان فصاعدا لان الاستفهام وهو اي داخل على لفظ ايهم لا على السير جاز ان يكون قوله يدخلها مرفوعا ومنصوبا بخلاف الشك في المثال المذكور سابقا فانه كان في السبب فظهر الفرق بينهما قوله لا على كان سيري اشارة الى ان المقصود تقديره جاء بتعيين هذا الطريق بل نفي عطفه على كان سيري فيجوز ان لا يقيد جاز فيكون عطفا على كان سيري بعد اعتبار تقييده لقوله في الثانية لكنه خلاف الظاهر قوله لعدم صلاحيته مع ان التقديم القيد على المعطوف عليه يقتضي الشاركة فيه بخلاف ما اذا تأخر فانه يحتمل المشاركة وعدمها هذا ما قالوا وهو الظاهر السابق الى الفهم قوله ولا فساد فيه لان القيد اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يسري في المعطوف بخلاف ما اذا تقدم على المعطوف عليه فانه يسري فيه ذكره العلامة التفتازاني في شرح الكشاف قوله وانما تقدر ان اعاد الدليل والمدعى المذكورين سابقا للتقدير بعد الاحرف الثلثة اجمالا في لام كي ولام الجحود

... عند الكوفيين فيهما حيث قالوا انهما ناصبتان بنفسهما ولم يعتد بخلافهم في حتى لظهور كونه حرف جر قوله سيما اي تقدير
ان بعدها فاسباب الملابسة قوله اي قدر الشارح قدس سره مبتدأ ليكون بيانا قال للنفي اي يكون قبلها نفي لا
ان لنفي بعد النفي قال ما كان الله ليعذبهم وانت فيهم اي استعجل الكفار العذاب وليس من شانه تعالى ان يعذبهم
وانت فيهم يا محمد فيما بينهم لانه لا يعذب قوم ونبيهم بينهم فاذا خرج يعذبون قد لبد جدا جعل الفعل بتاويل المصدر
ثم المصدر بمعنى الصفة قوله فان قيل لا وارد لهذا السوال لان اللام فيه عند الكوفيين زائدة لمجرد تاكيد
النفي وعند البصريين صلة لخبر محذوف اعني قاصدا قوله فكيف يصح الحمل انه لا خفاء في صحة الحمل السلبي وانما
الممتنع الحمل الايجابي في نعم الحمل السلبي غير مفيد واين الصحة من الافادة الا ان يقال الحمل الغير المفيد لا يصح
ان يصدر عن البليغ لا سيما عن الله سبحانه قوله الحمل بين خبر كان واسمه مع انه لابد من الحمل بينهما لانهما في المعنى
مبتدأ وخبر ولا يصدق حمل المصدر على الذات فلا يصح ان يقال تعذيبها الله كما لا يصح ان يقال زيد ضرب
قوله او من الخبر اي او على حذف المضاف من الخبر اي ما كان ذا التعذيبهم فيكون الخبر في الحقيقة هو ذا و
لفظه بالالف فيكون قوله تعذبهم بكسر الباء لا بفتح الباء وما في المتن قوله التي ينتصب آه مقصود من
هذا الكلام ان المراد بالفاء الفاء المعهودة فيما سبق وان الشرطين لتقدير ان بعدها لا لنصبها كما هو مذهب
الكوفيين وان قوله بشرطين جبر له وليس على سنن الظروف السابقة متعلقا بالانتصاب الملحوظ معها اذ ليس هنا
خبر واه وليس المقصود خصوص هذا التقدير فيقدر ناصبة او منتصبة فلا يتوهم انه لا حاجة الى تقدير المبتدأ المصدر
بالفاء جملة ... القول والفاء قوله مشروط هذا الاشتراط لصحة الانتصاب لا لتعينه لجواز الرفع مع تحقق الشرطين
نحو قول الشاعر ... فيعتذرون وكذا في الواو واو قوله لان العدول عن الرفع الى النصب يشير
الى ان الاصل الرفع والنصب للتنصيص ووجهه ما ذكره الشيخ الرضي ان الاصل في جميع الافعال المنتصبة بعد
فاء السببية الرفع على انها جملة مستانفة لان فاء السببية لا يعطف وجوبا بل الاغلب ان يستانف بعده
الفاء كالفاء المفاجاة قوله على السببية اي كون الفاء سببية لا عاطفة للجملة على الجملة فلما نافي كونها لعطف
المفرد قوله تغيير اللفظ من الرفع الذي هو اصل في جميع الافعال الخالية عن النواصب والجوازم الى النصب
لا تغيير الالفاظ في نفسه حتى يرد ان تغير الاعراب لا يقال له تغير اللفظ قوله على تغير المعنى اي تغيره في الفعل
من الحالية الى الاستقبالية ومن معنى الفاء الذي هو التعقيب الى السببية وذلك لان تغير اللفظ يشعر
بتقدير ان وهو علم الاستقبال ويأول الفعل بالمصدر اذ لا يعطف المفرد على الجملة فيما لا محل له من الاعراب
فلا يكون الفاء للتعقيب لان في النصب شيئان دفع كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء قوله لتبعد ليكون
الفاء بعيدا من التوهم الذي ذكره قدس سره اوليبعد الفاء ابدا عن التوهم المذكور قوله النفي آه فان النفي في حكم الا
لان النفي يستدعي جوابا كالانشاء فيكون في حكمه قوله عن توهم آه انما قال توهم لان دفع احتمال عطف الجملة
على الجملة حصل بنصب المضارع الا ان توهمه باق باعتبار غفلة السامع عن النصب قوله من توهم متعلق بقوله

لتبعد ای لبعد الکلام بسبب تقدیم الانشاء عن وہم کون ما الخ فانہ اذا لم یقدر ان فیلزم عطف الجملۃ الخبریۃ علی
الانشائیۃ وہو بعکسہ واذا قدر ان نعم یلزم عطف المفرد علی المفرد المفہوم من الانشاء لان الفعل یدل
علی مصدرہ تضمنا قولہ ویندرج فیہا الدعاء ویندرج فیہ التخصیص وما وقع علی صیغۃ الترجی اشار بذلک
الی دفع اشکال وہو انہ ما بالہ ترک الدعاء والتخصیص وما علی صیغۃ الترجی ہو وجہ الدفع ان الدعاء مندرج
فی الامر والنہی لکونہ علی لفظہا غالبا والتخصیص مندرج فی النفی والترجی الذی ارید بہ التمنی وان کان
علی صیغۃ الترجی داخلا فی التمنی اقول ای المراد بالامر والنہی مصطلح النحاۃ لا مصطلح الاصول قولہ
لیس ہذا التفسیر لا یناسب لقولہ فتحدثنا اذ الفاعل فیہ ہو المخاطب لا المتکلم بل ضمیر المتکلم مفعول فالمناسب ان
یفسر فتحدثک ایاہ قولہ لولا انزل علیہ ملک لا یخفی علیک لا یخفی علیک ان لفظ علیہ سہو من قلم الناسخ لانہ خلاف
نظم التنزیل فان نظمہ لولا انزل الیہ ملک فیکون معہ نذیرا ای الا انزل الله الی محمد ملکا فیکون ذلک الملک
مع محمد صلی الله علیہ وآلہ وسلم منذر العالمین فیصدقہ وتصدیقہ کذا فی حل الابیات قال او تمن بہ
ای التمنی یستعمل فی الممکن والمستحیل والترجی لا یستعمل الا فی الممکن قولہ ما وقع الخ دفع دخل بعین بامر
فانہ قدر ان بعد الفاء التی یکون قبلہا الترجی اجاب بانہ داخل فی التمنی لان المراد من التمنی ہو طلب
حصول امر لم یکن حاصلا سواء کان علی سبیل التمنی او الترجی وسواء کان ممتنعا او ممکنا وانما قال علی قراءۃ
حفص لانہ علی قراءۃ بکر یکون مرفوعا قولہ لعلی ابلغ الاسباب اسباب السموات ای قال فرعون لہامان ابن لی
بناء عالیا لعلی ابلغ الطرق طرق السموات وابوابہا من سماء الی سماء فاطلع الی سماء فاطلع الی الہ موسی علیہ السلام
اقول المذکور فی الآیۃ وان کان لفظ الترجی الا ان معناہ التمنی لان بلوغ السماء لغیر النبی محال عادۃ
وممکن لا یتوقع وانما حکی الله سبحانہ بلفظ لعل تنبیہا علی قصور عقل فرعون حیث استعمل الترجی فی مقام
استعمال التمنی قال او عرض والعرض وان کان مولدا من الاستفہام لکن لم یتعلق فیہ معنی الاستفہام و
صار معنی آخر فلذا ادرجہ فیہ قولہ وانا نحو شعر جواب سوال تقریرہ ان قولہ استریحا منصوب بتقدیر ان
ای استریحا مع انہ لیس مسبوق من الاشیاء الستۃ المذکورۃ قبلہ تقریر الجواب انہ لضرورۃ الشعر وما ذکر من قبیل
فی غیر الضرورۃ ای فی النثر دون النظم قولہ سانزک الخ ہو من الوافر الانشاء والبیان انتصاب المضارع
بعد الفاء مع عدم تقدم احد الاشیاء الستۃ للضرورۃ وقیل انما انتصب لوقوعہ فی جواب الامر معنی فان
سانزک والحق بمعنی لاترک ولالحق وعلی ہذا فلا ضرورۃ فی البیت فہذا الشاعر یشکو جوز بنی تمیم وجفاءہم
فیقول الی اترک قریبا داری ووطنی لتجنبہم والحق باہل الحجاز واستوطن عندہم فاستریح قال الجمعیۃ لان
العدول الی النصب للتنصیص علی الجمعیۃ لما ان تغیر اللفظ یدل علی تغیر معنی الفعل من الحال الی الاستقبال
والواو من العطف المحض الی الجمعیۃ اذ ہی المناسبۃ للارادۃ منہا قولہ ای مصاحبۃ ما قبلہا الخ اشارۃ الی
ان المراد من الجمعیۃ ہو الجمعیۃ المتحققۃ فی ضمن المصاحبۃ فہو دفع ما اشار الیہ من ان الواو فی الاصل

لایکون الا للجمع ای ہی موضوعة للجمع والیہ یشیر قوله وانما فی الاصل لا یکون الا للجمع فالشرط الاول لغو انتهى
اقول بحوله تعالٰی حصول مضمون ما قبلها وحصول مضمون ما بعدها فی زمان واحد قوله والا ای وان لم
یکن المراد بالجمعیة المصاحبة یکن القول بان احد شرطی الواو والجمعیة لغوا اذ الجمعیة لا ینفک عن الواو فاشتراط
الواو به قرینة علی ارادة الخاص من العام فلا یرد ما قیل ہو مجاز لا ینساق الیہ الذہن بسہولة قوله وثانیهما انما
اشتراط ذلک لیبعد بتقدیم الانشاء عن توہم عطف الجملة علی الجملة قوله ذلک اشارة الی الواقع قبل الفاء
قوله ای ما یماثل الواقع وقع لما قیل تشبیه الاشیاء الستة الواقعة قبل الواو بالاشیاء الستة الواقعة قبل الفاء
من قبیل تشبیه الشیٔ بنفسه فیکون باطلا وحاصل الجواب ان التغایر الاعتباری کاف وہو ان الاشیاء من حیث
وقوعها قبل الواو مغایر لها من حیث وقوعها قبل الفاء واجاب بعض الشراح للحواشی الهندیة بان المثل
مقحم قوله ای للجمع فالواو للمصاحبة مع عطف المصدر علی المصدر قال واو التی ینتصب المضارع بعدها بتقدیر
ان وانما یلزم تقدیر ان لانها بمعنی الی او الا والاول حرف جر لا یدخل الا علی الاسم ولا یدخل علی الفعل
فوجب اضمار ان لیصح دخولها علی الفعل والثانی فی کلمة استثناء وہی ینتصب المضارع فیلزم تقدیر ان
قوله بتقدیر ان لم ینص ههنا علی کون قوله بشرط خبرا اکتفاء بما سبق قال بشرط الخ ای لیس مفهوم
او ہو المرکب من اسمی وان کما ہو الظاهر من کلام المصنف بل المراد ہو الی المضاف الی ان والمضاف الیہ مرجح
وکلمة الا ان والاضافة بادنی ملابسة وہی ههنا دخول الی او الا علی ان فلا یلزم تکرار ان قوله اذا کانت
منها ای اذا کانت الحروف العاطفة من الحروف العاطفة لا یشترط الشروط المذکورة
فیها فی کون ان مقدرة بعدها اذا کانت بعد الاسم الصریح فان الشروط المذکورة بتقدیر ان فی الحروف
العاطفة المذکورة علی تقدیر ان لا یکون المعطوف علیه اسما صریحا بل یکون اسما مؤولا فلا یرد ما یقال
قد شرطتم تقدیر ان فی الحروف العاطفة المذکورة فعند عدم الاشتراط ههنا تناقض قال اسما صریحا
قید الاسم الصریح لانه لو کان المعطوف علیه اسما غیر صریح بان یکون فعلا مضارعا بان نحو اعجبنی ان یضرب زید
فیشتم لما وجب تقدیر ان فی المعطوف لجواز ان یکون معطوفا علی مدخول ان فیکون منصوبا بان التی
دخلت علی المعطوف علیه کذا قیل قوله علی اول المعدودات المفصلة الناصبة بتقدیر ان والاجمال
عبارة عن قوله وینتصب بان ولن واذن وکی وبان المقدرة الخ والتفصیل عبارة عن قوله فان مثل
ارید ان تحسن الخ قوله او علی آخرها قالوا اذا ذکر المعطوفات علیه الکثیرة فالمعطوف اما معطوف علی الاول
او علی الآخر ولم یجوزوا العطف علی الاوساط والوجه ظاهر لان المناسب العطف علی الاقرب او علی الاسبق
فلا وجه لترک الاسبق والاقرب بلا باعث فافهم فی ہذا المقام انه من مزالق الاقدام قوله
ہہنا وان کان ای الاحتمال الثانی وہو کونه مجرورا قوله اقرب لانه لا یرد علیه ما یرد علی التقدیر الاول
قوله اعم مما ذکر یعنی ان کان المراد بالعاطفة اعم من الفاء والواو یلزم انه ذکر العاطفة فی التفصیل مع انه

لم يذكره في الاجمال وان كان المراد به ذلك يلزم تخصيص الحكم اي حكم العاطفة به والواقع خلافه لجريانه في ثم ايضا ح اي حين جعلها نفي غيرما ذكر يرد عليه انه كان المناسب ان يقول في الاجمال بعد قوله واو العاطفة كما ذكر سائر الاجمالات

قوله يلزم الاصر في كون التفصيل مشتملا على معنى زائد على الاجمال فما اصر في كونه قاصرا عن افادة التفصيل لما اجمل قوله يلزم الخ اراد بالتفصيل قوله فان شئت اريد ان تحسن الى قوله ويجوز اظهاران وبالاجمال قوله بان مقدرة الخ وقوله

وينصب بان وان الى قوله فان شئت الخ وبالم يكن في الاجمال باحد العطف المشروط الخاص من الحروف العاطفة كثم وغيره قوله في الاجمال ولو عطف والعاطفة على قوله حتى نقول والعاطفة اجمال وقوله اذا كان الخ متعلق بقوله ينتصب الخ مقدر انهو تفصيل قوله وان خصت به آه ان خصت العاطفة بما ذكر في الاجمال اعني الواو والفاء واو يلزم تخصيص الحكم بما ذكر في الاجمال وهو باطل

لان ان يقدر بعد جميعها اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا والحاصل انه ان خصت به يلزم ان يكون الشرط المذكور وهو قوله اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا مخصوصا بهذه الثلثة المذكورة مع انه جاز في ثم ايضا قوله تخصيص آه فيه ان التخصيص في الذكر لا يستلزم التخصيص في الواقع نعم لا بد لذلك من نكتة ولعلها كثرة وقوعها بالقياس الى ثم قوله الحكم اي حكم كون العاطفة ناصبة اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا قوله ويرد عليه اي على تقدير كونه مجرورا معطوفا على حتى في قوله بان مقدرة

الخ يرد عليه شبهة وان لم يرد الشبهة المذكورة التي كانت على تقدير كونه مرفوعا تقريره انه كان المناسب ح اي حين كونه مجرورا ذكر اي ذكر العاطفة مطلقا مرتين مرة في الاجمال الخ وذلك لان المعطوف عليه ح يكون من الاجمال فلا بد من ذكر المعطوف عليه وهو العاطفة مطلقا فيه ايضا كما لا بد من ذكره في التفصيل اي الاجمال والتفصيل لا بد ان يكونا

متحدين الا انه لم يذكر ثم في شئ منها واعتذر عنه بانه لما لم يكن ثم شرط مخصوص وكان لكل ما عداها من الحروف العاطفة شرط مخصوص ... في الاجمال والتفصيل بشرائطها المخصوصة وكان ثم مع الواو والفاء في شرط مشترك فيها ... الاجمال والتفصيل قوله في الاجمال بان يقول والعاطفة بعد قوله واو ويعاد عليه بهما مقيدا بالظرف قوله

... اي يجوز اظهاران مقدرة مع اللام التي الحقت بلام كي وهي اللام الزائدة قوله من اللام انما زيدت ... التاكيد قوله اللام الزائدة وهي التي تجئ بعد فعل امر الارادة نحو اقرب لا عدل بينكم قال العاطفة اي التي يكون قبلها اسم صريح قوله دخل عليها التي الخ دفع دخل مقدر تقريره ان حتى اذا كانت بمعنى الى تدخل على الاسم الصريح

كما في قولك اكلت السمكة حتى رأسها فينبغي اظهاران بعدها تقرير الدفع انه حمل على حتى التي بمعنى كي حتى التي بمعنى الى لان كون حتى بمعنى كي اغلب والاكثر فيكون كون حتى بمعنى كي اصلا وكون حتى بمعنى الى فرعا فيصح حمل الفرع على الاصل

فلا يرد ان حمل شئ على شئ آخر انما يصح اذا وجد المحل بينهما مع انه منتف ههنا وايضا لا يرد ولم لم يعكس الامر بان يحمل على حتى التي بمعنى كي قوله والانتهاء ناظر الى او سواء كان بمعنى الا او الى اذ المعنيان يرجعان الى شئ واحد وهو ان لا ول

مستمد الى حصول الثاني قوله فلم يظهر الناصب بعدها لئلا يتوهم من كونها بمنزلة العوامل توارد العاملين اللفظيين على معمول واحد قوله نحو قوله تعالى لئلا يعلم اي لان لا يعلم فجعل النون لاما او ادغم اللام في اللام والمراد من اللامين المتواليين هو اللامين المتحركين المتواليين لتحقق الثقل به بخلاف ما اذا كانا مدغمين فلا يرد انه اذا جعل النون لاما

وادغمت اللام في اللام فتحقق اللامين المتواليين ايضا **قوله** اضعف اي اضعف ان لانها حرف وهو ضعيف العمل
واذا كانت مقدرة فيكون الضعف على الضعف فلا يعمل ح لعدم قوتها في العمل **قوله** تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ويروى
لان تسمع وان تسمع هو المختار ذكره الميداني لا ان تراه والمعنى اسمع به ولا تراه يضرب فيمن شهر وذكر وتزدري مرآته والمعيدي
مصغر المعدي المنسوب الى معد بالفتح ابي العرب وانما حذف احد الدالين لثقل التشديد مع ياء النسبة قاله المنذر لشقة وكان يسمع ويعجبه
ما ينقل عنه فلما رآه قال ذلك فقال شقة ان الرجال ليسوا باجسام انما يعيش باصغريه قلبه ولسانه فاعجب المنذر كلامه
وسره ما رأى منه فصار يعيش المرء باصغريه ايضا مثلا **قوله** الا ايهذا بالفارسية آگاه باش اي آن جماعة كه ملامت كنند
مرا كه حاضر شدم جنگ را القول في هذا المقام اي الا ايهذا الزاجري احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدي هذا من الطويل والوغى كالفتح
الحرب والشهود الحضور من سمع والاخلاد الابقاء موضع الاستشهاد فيه احضر حيث سوغ اضمار ان مع العمل من غير
الشرط والاصل على ان احضر فحذف على ثم اضمر ان دلالة ما بعد احضر عليه وهو قوله وان اشهد اللذات فان عطف ان
اشهد على احضر دليل على انه منصوب ايضا باضمار ان والمعنى الا ايهذا الذي يلومني على حضوري الحرب وعلى حضور اللذات
واختياري اياها هل تقتضيني ان تركتهما اي لا تقتضيني سواء تركتهما او حضرتهما **قوله** ولكن ليس القياس اي اضمار ان
بالناصبة في المواضع المذكورة مع عمل ويعبر بالليس القياس ولذا لم يذكرها المصنف **قوله** وينجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر
ولا المستعملة في معنى النهي اضاف اللام لانه نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلا يقبل الاضافة وجعل الشارح
قوله في النهي صفة لا فاحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير الظرف بالنكرة فالموافق بالمشهور ان يكون التقدير
ولا المستعملة في النهي بل قوله في النهي حالا الا ان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة فما فعله ارجح لان رعاية جانب المعنى
اهم من رعاية جانب اللفظ **قوله** واحد اشار به الى ان تقدم هذه الاربعة على كلم المجازاة لان المجزوم بها فعلان والواحد
مقدم على اثنين **قال** كلم المجازاة اي كلمات تدل على كون احد الجملتين جزاء للاخرى فالمجازاة بمعنى الجزاء **قوله**
كلمات الشرط هذا حاصل معنى قوله المجازاة لان معنى المجازاة في الاصل هو كون الشيء الثاني جزاء للشيء الاول **قوله**
ولهذا اختار لفظ الكلم دون لفظ الحرف لانه يعم الاسم والفعل بخلاف لفظ الحرف **قوله** لم يجيء الخ اذ ليس معنى الشرط
مخالف القياس ولا مخالف الاستعمال الفصيح لانهما اذا تضمنا معنى الشرط فانجزام المضارع بعدهما قياسي وواقع في
استعمال الفصحاء بل معناه ان الجزم بعدهما مع ارادة معنى الشرط قليل لم يسمع في السعة **قوله** من والمراد من المحال
العادي لا النفس الامري لامكان اجتماعهما في نفس الامر **قوله** المتعذر الخ فاذا تعذر الاستواء تعذر اعتبار معنى الشرط
فيه فلا يكون متضمنا بمعنى ان فلا يجزم واما ما جاء في الشعر فالضرورة باجرائه مجرى الشرط لكونه في صورته او باعتبار عدم الاستواء في
بعض الاحوال والكيفيات واعتبار استوائهما في البعض وبذلك ضعفت الشرطية فلم يجزم **قوله** في جميع الاحوال
والكيفيات لانه لا شك ان الصوت الخارج من لسان زيد غير الصوت الخارج من لسان عمرو وان قيام الصفة الواحدة
الشخصية بمحلين محال فلا يصح التركيب المذكور لو اريد عموم الاحوال منه نعم لو اريد بعض الاحوال اي قرأتك مثل قراءتنا
في بعض الاحوال كالجهر والاخفاء وغيرهما فيصح التركيب المذكور **قوله** موضوعة للابهام في وجوده وعدمه في اعتقاد

المتکلم فانہا موضوعۃ لتعلیق شئ بشئ مفروض وجودہ فی المستقبل مع عدم القطع بوقوعہ اولا وقوعہ فافہم
عن الاستبصار فانہ من مزالق الافکار ومعانق الانظار والیہ الموفق لابراز الاسرار **قولہ** موضوعۃ
ای لایکون شرطہ محتمل الوجود والعدم ولایکون مقطوعا **قولہ** للامر المقطوع بہ ای لوجودہ
فی اعتقاد المتکلم فی المستقبل فلم یکن فیہا معنی ان الشرطیۃ لان الشرط ہو المفروض وجودہ
لکن لما کان ینکشف لنا الحال کثیرا فی الامور التی یتوقعہا قاطعین لوقوعہا علی خلاف ما توقعہ جوزنا تضمن اذ معنی
ان کما فی متی وسائر الاسماء الجوازم الا ان ذلک المعنی لما یرسخ فی اسماء الشرط اذ لم یوضع فی الاصل لزمان یقطع المتکلم
بوقوع الفعل فیہ جزمت بخلاف اذا فانہ لما کان حدثہ الواقع فیہ مقطوعا فی اصل الوضع لم یرسخ فیہ معنی ان بل
عارضا علی شرف الزوال فلذا لم یجزم الا فی ضرورۃ الشعر کذا فی الرضی **قولہ** ولایعد ای من حیث المعنی وفیہ اشارۃ
الی بعدہ فی الجملۃ وذلک لان لم یدخل علی المضارع ویؤثر فیہ معنی القلب والنفی معا وکونہ لنفی الماضی انما
یصح لو اعتبر النفی بعد القلب وہو خلاف الظاہر ولذا ازادوا کلمۃ لو والا فالظاہر ولایبعد جعل الضمیر آہ نعم یصح لو قیل
تقلب لما ہو مضارع وانفیہ علی ما ذہب الیہ بعضہم من ان لم دخل علی الماضی فقلب لفظہ الی المضارع وکلمۃ
لو شرطیۃ دل علی جوابہا ما قبلہ **قولہ** ان دل علیہ دلیل ای القرینۃ الدالۃ علیہ ہو السؤال فکان سائلا قال شارفت
المدینۃ ودخلتہا فاذا قیل فی الجواب شارفت المدینۃ ولما فمعناہ ولما ادخلہا **قولہ** کما تقول ان لم اضرب آہ
ای یجوز ذلک وانما اورد من ادوات الشرط اثنان وہما ان ومن تنبیہا علی ان ادوات الشرط لا تدخل علیہا سواء
حرفا کان او اسما کمن **قولہ** وکان ذلک ونفعا کان یشعر بان ہذا من الشارح ویشعر ایضا بانہ لم یجد من القوم دلیلا
بذلک ای کان عدم دخول ادوات الشرط علیہا لکونہا فاصلۃ بین العامل وہو ان وبین معمولہ وہو الفعل المضارع بعدہا
فلا یعمل ان فیہ لانہا حرف ضعیف العمل وانما قال فاصلۃ قویۃ لان الحروف فی لما اکثر من الحروف فی لم وایضا فی معنی لما
لم یکن ذلک فی لم فیکون لما فاصلۃ بحسب الظاہر والمعنی جمیعا فیکون قویۃ **قولہ** بین العامل ای بین العامل
الحرفی وما یکون معمولا وہو الفعل حیث تقلبہ الی الاستقبال **قولہ** وتختص ایضا فہذہ ہی الخواص الاربع المتفق
علیہا وواحدۃ مختلف فیہا وہی ان منفی لما لایکون الا قریبا من الحال وقال ابن مالک لا اشتراط ذلک فی المعنی
وعلۃ ہذہ الاحکام ان لم لنفی فعل ولما لنفی قد فعل انتہی وقد للتوقع والزمان المتصل من الحال وثانیہا خلاف حرف
الشرط ویجوز حذف الفعل بعدہ قال الفعل غیر فعل المخاطب وہو اما فعل المفعول او فعل الفاعل الغائب المذکور
واما فعل الفاعل المتکلم وہو قلیل الاستعمال وکان القیاس فی امر الفاعل المخاطب ان یکون باللام ایضا
لکن لما کثر استعمالہ حذف اللام وحرف المضارعۃ تخفیفا وبنی لزوال مشابہۃ الاسم بزوال حرف المضارعۃ
وقد جاء باللام وہو جاء فی الشعر اکثر منہ فی النثر **قولہ** ویدخل فیہا لام الدعاء دفع سؤال تقریرہ انہ لا یصح حصر الحکم
فیما ذکر لخروج لام الدعاء وکذا لام الالتماس عن لام الامر مع دخولہا فی تعریفہ مع عدم کونہا لام الامر لانہا ہی
التی یطلب بہا الفعل علی سبیل الاستعلاء کامر السید لعبدہ فقط ولام الدعاء وہی التی یطلب بہا الفعل

علے سبیل الخضوع مثل لیغفر الله لنا معناه اللهم اغفر لنا ولام الالتماس یکون علی سبیل التساوی فلا بد من تقیید التعریف
علی سبیل الاستعلاء کما قیده به علماء المعانی والمیزانیون وتقریر الجواب ان عند علماء النحویین للامات المذکورة
کلها الطلب الفعل مطلقا والفرق المذکور غیر معتبر عندهم او تقول المراد من لام الامر هو صورة لام الامر فصورة لام الدعاء
والالتماس کصورة لام الامر **قوله** وهی مکسورة للفرق بینها وبین لام الابتداء التی دخلت علے المضارع ولانها لما
کانت عاملا عملا مختصا بالفعل شبهت اللام الجارة التی تعمل عملا مختصا بالاسم فکسرت کما کسرت **قوله** وقد تسکن وهو
مع الواو والفاء اکثر لکون اتصالها بما بعدهما اشد لکونهما علے حرف واحد فصار الواو والفاء مع اللام بعدهما وحرف المضارع
ککلمة علے وزن فخذ فخفف بحذف الکسر واما ثم فمحمول علیهما لکونها حرف عطف مثلهما **قوله** ولتات طائفة آه و
هذه الآیة وقعت فی صلوة الخوف عند ظهور العدو فتذهب جماعة فیصلون بالامام ثم وثم الی ان ینتهی الجماعة یعنی
گو تا آیند طائفۂ دیگری که نماز نگذارانیده اند بیس نماز گذارند ثم لیقضوا تفثهم بعد از ان پاک سازند خود را از
چرکینی **قوله** ثم لیقضوا تفثهم ای بعد تصدیق لحوم الهدایا بمنی لیزیلوا عنهم وسخهم الکائن فی الاظفار والشوارب
والآباط وغیرها **قوله** علے جمیع انواع بخلاف لام الامر فانه لا یدخل علے المخاطب **قوله** المذکورة من قبل الی آخره
قیده بذلک لکونه تفصیلا لما ذکر سابقا معطوفا علی لم فی قوله فلم تغلب الخ وخروج لو لا یغفر ان الکلام فی الجوازم
قال السببیة الفعل الاول الخ خلاصة الکلام ان کلم المجازاة موضوعة لافادة السببیة التی اعتبرها المتکلم بین الشیئین
سواء کانت تلک السببیة فی الواقع او باعتباره فی نظر السامع والشارح قدس سره انما فسر السببیة بالجعل ولا موافقة
الکلام المصرح فی شرحه واحالة لما فیه علیه ثم اشار الی ما فیه من الابهام ثانیا وبین ما هو المراد ثالثا **قوله** ای بجعل اشارة الی ان
المراد من قوله السببیة الاول وسببیة الثانی السببیة والسببیة بحسب جعل المتکلم واعتباره لا بحسب الواقع ونفس الامر **قوله**
فی شرح المصنف آه اشارة الی دفع ما قیل ان السببیة الجعلیة انما هو بجعل المتکلم واعتباره لا بجعل کلم المجازاة فکیف
یصح نسبته الی کلم المجازاة وحاصل الدفع ان الجعل والاعتبار انما هو فعل المتکلم الا ان المتکلم جعل کلم المجازاة دالة
علے السببیة فکانها حصلت بجعلها **قوله** ولا شک دفع دخل هو ان جاعل السببیة المتکلم او الفاعل الحقیقی لا کلم
المجازاة **قوله** بل ملزومیة آه اشارة الی ما ذکره الشیخ الرضی معترضا علے الشیخ ابن حاجب حیث قال ان الشرط
سبب والجزاء مسبب بان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء کان سببا نحو ان کانت الشمس طالعة فالنهار
موجود او شرطا نحو ان کان لے مال حججت او لا شرطا ولا سببا نحو ان کان زید ابی فکنت ابنه وان کان النهار موجودا
فالشمس طالعة الی غیر ذلک ولعل مرادهم بالسببیة مجرد التوصل فی اعتقاد المتکلم ولو ادعاء فیؤل الی الملازمة الادعائیة فکلمة
بل للاعتراض عن معنی الی شئ او عن لفظ الی لفظ اظهر **قوله** ولا یلزم عطف علی باعتبر داخل تحت المراد وعائد المعطوف
علیه کاف فی الربط واستیناف لبیان فائدة قید الاعتبار **قوله** اظهار المکارم الاخلاق ای اعتبار تلک السببیة
لاظهار المتکلم الخلق الحسنة الی نفسه بان الشتم الذی هو سبب الاهانة عند الناس یصیر عنده سببا للاکرام فاضافة مکارم
الاکرام الی الاخلاق من قبیل اضافة الصفة الی الموصوف ای الاخلاق الحسنة **قوله** منها ای ان المتکلم من مکارم الا

بمرتبۃ ظاہرۃ قولہ منہا حال من المکان ای حال کون تلک المرتبۃ ناشیۃ من مکارم الاخلاق قولہ بصیر الشیم بمعنی القوی بمکان والعائد الیہ محذوف ای بصیر بہ قولہ لانہ شرط لتحقق الثانی ای علامۃ لتحققہ ولیس الشرط بمعنی ما یتوقف علیہ وجود الشیٔ اذ الشرط النحوی ہو المذکور بعد ان واخواتہ معلقا علیہ حصول مضمونہ فی الحکم بانہ یحصل مضمونہ عند حصولہ لا بمعنی ما یتوقف علیہ وجود الشیٔ قولہ یسمی لکون حصولہ معلقا علی حصول الشرط قال فان کانا ای الشرط والجزاء فسر قدس سرہ ضمیرہ بالشرط والجزاء لا بالفعلین لقربہما وکونہما عبارتین عن الفعلین لکون قولہ فان کانا بعد قولہ ویسمیان شرطا وجزاء فتفسیرہ بالشرط والجزاء فقید فانہ بمنزلۃ ان کان الفعلان اللذان سمیا شرطا وجزاء قولہ وما یتضمنہما والضمیر المستتر الی ما والبارز الی ان وہو اسماء الشرط وانما قال مع صلاحیۃ المحل لان الجزاء لو کان ماضیا لم یتحقق الجزم ح فلو لم یقل ذلک یلزم ان یکون الجزاء مجزوما علی تقدیر کونہ ماضیا ایضا قولہ والفصل بغیر المعمول الذی لا یصلح للمعمولیۃ اصلا وہذا احتراز عما اذا کان الشرط مضارعا کالجزاء فانہ لا ضعف للتعلق بالجازم ح والظاہر ان ہذا معطوف علی حیلولۃ الماضی ویحتمل العطف علی ضعف التعلق وقد یقال اجراء الرفع للحمل علی الشرط وکراہیۃ ان یعمل فی البعید مع انہ لم یعمل فی القریب قولہ ان اتانی زید آتہ او آتیہ بالوقف والوصل ای آتہ او آتیہ لسکون الہاء فیہما فی الوقف وکسرہا فی الوصل فالاول مجزوم والثانی غیر مجزوم وہما صیغتا المتکلم والاصل أاتٍ فاجتمعت ہمزتان والثانیۃ منہما ساکنۃ فقلبت الفا فانہ یجب قلب الثانیۃ بحرف ہو ناسب لہ ما قبلہا کما من معناہ ان جاء زید الیّ فانا اجیٔ الیہ قال اذا کان اشار الی بیان الجزاء الذی یمتنع دخول الفاء علیہ والجزاء الذی یجوز والجزاء الذی یجب قال ماضیا المراد بالماضی المجرد ما ان کان انشاء فیجب دخول الفاء علیہ والمثبت فان الماضی المنفی بما او لا یجب علیہ دخول الفاء نحو ان زرتنی فما اتیتک او لا آتیک قال بغیر ای بغیر حرف محقق للماضی علی معنیہ فیشمل ما ولا قولہ تفصیل ای قدمہ علی الاحتمال الآخر لانہ الظاہر المتبادر لانہ ح یبقی قولہ او معنی علی معناہ الحقیقی واما علی الاحتمال الآخر فلا یبقی علی معناہ بل یجب حملہ علی معنی تقدیرا یشیر الیہ قدس سرہ بقولہ او معنویا مقدرا قولہ لقد اشار بہ الی ان الباء فی قولہ بغیر قد للملابسۃ قولہ ان یسرق الخ یعنی اگر دزدی کرد بس مر دزدیدہ باشد او را برادری کہ مر آن برادر راست پیش ازان برادر ومراد از اخ لہ من قبل حضرت یوسف علیہ السلام واقعہ مجمل آنست کہ یک برادر عینی ویک برادر غیر عینی کہ مادر او جدا بود نزد حضرت یوسف ع آمدند برای طلب معاش وحضرت یوسف ع ہم برادر عینی را شناختند اما برادر عینی آنحضرت را نشناخت وآنحضرت را خواست آن شد کہ برادر عینی را نگاہ دارند بوجہے از وجوہ آنحضرت بہر کدام ازین دو برادر یگان یگان جوال گندم دادند ودر جوال برادر عینی طشت طلا انداختند در وقتیکہ این جوالہا را برداشتند ومیرفتند شخصے از عقب آمد وصاحب جوالی کہ در وی طلا بود گرفت کہ طاس را دزدیدہ ایشان گفتند کہ در جوال ما چنین طاس نیست وما این نمیدانیم پس آخر طاس در جوال برادر عینی یافتند برادر غیر عینی گفت کہ ان یسرق فقد سرق اخ لہ من قبل قولہ من قبل ای سرق اخوہ یوسف فانہ سرق صنما من خالہ فکسرہ والقی فی جیفۃ قولہ ان کان قمیصہ شاہد من اہلہا

وهو ابن عم زليخا وقال ان كان قميصه اى ورع يوسف قدامى شق طولا الصفين من قبل ای من قدامه فصدقت زليخا فى ارادة السوء لانه اذا طلبها دفعته عن نفسها فشقته من قدام **قوله** التحقق آه والضابطة ان يجوز الاتيان بالفاء وترك التاثير المعنوى اعنى قلب الجزاء الى الاستقبال فانه اثر فيه تاثيرا تاما فلا حاجة الى الفاء وان اثر تاثيرا ناقصا فالوجهان وان لم يوثر فيه اصلا فالفاء **قوله** لوجوب دخول آه وانما قال امس ليكون صريحا فى الماضى لكون امس قرينة دالة على كونه ماضيا **قال** مثبتا اى مثبتا فقط محرزا عن دخول السين وسوف ولام الامر **قوله** معنى آه قيد به لانه المناط لترك الفاء وايراده **قوله** لان اداة الشرط الخ اى اما الاتيان بالفاء فلان اداة الشرط لم تؤثر فى تغيير معناه مثل التاثير الذى يكون لها فى الماضى لقلبت معناه الى الاستقبال فالمنظور ح هو عدم التاثير الخاص منها لا عدم التاثير والتغيير مطلقا فظهر ما ذكرنا ان قوله كما تؤثر فى الماضى قيد لسابقه **قوله** فيؤتى بالفاء لاجل الربط لا شئ يحتاج اليه بخلاف ما اذا كان الاداة تؤثر فيه لان نفس التاثير ح ربط لان الجزاء ح يصير معمولا للشرط فيكون مرتبطا بدون الفاء **قوله** واثرت فى تغيير المعنى اى اما ترك الفاء فلان اداة الشرط تؤثر ايضا فى تغيير المعنى حيث اداة الشرط تجعل له خالصا بمعنى الاستقبال بان لا يراد منه معنى الحال فهذا الاعتبار بترك الفاء منه لوجود التاثير هٰهنا من وجه لان المضارع الذى يكون مشتركا بين الحال والاستقبال يصير باداة الشرط مخصوصا باحد المعنيين وهو الاستقبال وهذا تاثير من وجه وان لم يكن قويا تقلب معناه الى الاستقبال **قوله** خلصت بفتح الخاء المعجمة وضم اللام المخففة **قوله** نحو قوله تعالى ان يكن منكم آه هذا مثال لعدم اتيان الفاء فيه فقوله يغلبوا فى التقدير فيغلبوا او قوله ومن عاد الخ مثال لاتيان الفاء فيه على ترتيب اللف والنشر المشوش معناه بالفارسية اگر باشد از شمایان که مسلمانانید هزار کس غالب می آیند شمایان بر دو هزار کس که کافران باشند یک مسلمان را از دو کافران گریختن گناه کبیره است ومعنی ومن عاد الخ کسی که عود کند بگناه پس انتقام می کند الله تعالی ازو **قوله** منكم اى من المسلمين المجاهدين الف يغلبوا الفين من المشركين فاتحد القليل والكثير فى الحكم **قوله** ومن عاد الى قتل الصيد فى الاحرام فينتقم الله منه بالجبر **قوله** المذكورين اى الماضى بغير قد ونحوه من الحروف المحققة للماضى لفظا او معنى والمضارع المجرد عن دخول شئ من الحروف مثبتا او منفيا بلا **قوله** الجزاء ح اى حين انتفاء الماضى والمضارع المذكورين **قوله** الى رابطة آه لانه المناسب للجزاء الذى يعقب الشرط **قوله** بلم او لن الواجب اسقاط قوله فانه صرح فيما سبق انه ماض معنى مندرج فى قوله اذا كان الجزاء ماضيا بغير قد فكيف يصح ادراجه فى مفهوم قوله والا فقد وجد بعض النسخ باسقاطه **قوله** وفى جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط فى الجزاء اما فى الاسمية فظ واما فى الامر والنهى والدعاء والتمنى والعرض والنفى بان فلان زمنها الاستقبال قبل دخول حرف الشرط واما فى الاستفهام فلانه يبقى على حاله لا يصلح للتغير الى الاستقبال كالجملة الاسمية واما النفى بما فلانها لنفى الحال صريح فيه ويكون المراد بالمنفى بالحال مع كونه جوابا للشرط كذا فى المتوسط **قوله** لا تاثير الخ وذلك لانه لا يتصور عمل حرف الشرط فى الجملة الاسمية لانه لا يمكن قلب الماضى الى الاستقبال فيها وكذا فى الدعاء والاستفهام والتمنى وغيرها من الامر

المذکورة فافهم قوله لان معناها وهو مثله صحیح لو قوبل اذا المفاجاة بموقع الفاء قوله الفاء ای الفاء اکثر استعمالا
لانی الجزاء قوله لاختصاصهما بها لان ای الجملة الاسمیة المفهومة من اسمیة الجملة لاختصاص الجملة الاسمیة
باذا المفاجاة قوله وان تصبهم ای الناس بلاء کمرض وضیق بما قدمت ایدیهم بشوم کسبهم المعاصی اذا ای
فی هذه الحال هم یقنطون من رحمة الله قوله وان تصبهم سیئة الخ اگر رسد کافران سیئه یا بخیہ گروه ہست دستہائے
ایشان بیشتر ازین پس نومید می شوند ایشان یا بسبب این از رحمة خدا می برترانا مسلمانان ناامید نے شوند بسبب این
از رحمت خدا بہتر و اسناد السببیة الی ایدیهم لانهم یفعلون السیئة بایدیهم غالبا قوله مقدرة ولم یجعل مقدرة
خبر ان لانه لابد من ان یراد بان هی المذکورة فیما سبق وهی مقیدة بقوله مقدرة فالحکم علیها بمقدرة لا فائدة
فیه الا بالنظر الی الظرف فلیجعل الظرف خبرا وان مقیدة بمقدرة کما فی الاجمال قوله زرنی اکرمک بسکون المیم
فالتقدیر ان تزرنی فاکرمک کما یقول الفقهاء فی الفتوی بینوا توجروا وهو فی الاصل توجرون فقوله بینوا صیغة الامر
یعنی بیان کنید شمایان اجر داده شده آید شمایان فالتقدیر ان بینوا توجروا البقیة الجسیم قوله الا تنزل تصیب خیرا الهمزة
للاستفهام ولا للنفی ای الا تنزل فان تنزل فتصیب خیرا لانه یعرض علیه نزوله لاصابة الخیر فالتسمیة بالعرض لذلک ومعنی العرض
متولد من الاستفهام ویکون لاظهار الرغبة ومعنی العرض معنی مجازی للاستفهام کما مر قوله صالحا لان یکون الخ
وانما اعتبر الصلاحیة ولم یکتف بمجرد قصد السببیة لانه اذا لم یکن صالحا لان یکون سببا لما تقدم لا یقدر ان مثبتة بعد
هذه الاشیاء الخمسة کما اذا قیل لا تکفر تدخل الجنة فان الکفر لا یصلح ان یکون سببا لدخول الجنة هو ایضا لا یتفرع علیه امتناع
الکفر تدخل لان له لا یقصد السببیة فیها فاذا عرفت ذلک فلا یرد ما قال مولانا عصام من انه لا حاجة فی تقدیر ان الی اشتراط
الصلاحیة بل یکفی قصد السببیة قال وقصد السببیة ای المعتبر هو قصد السببیة لا السببیة فی نفس الامر والمراد من سببیة
ما تقدم له ای للمسبب السببیة الخارجیة لا الذهنیة فالسبب الخارجی فی قوله اسلم تدخل الجنة هو الاسلام المستمر فلا یرد ما قال
مولانا عصام فی شرحه فظاهر المثال المراد بالسببیة مجرد المدخولیة ومجرد الاسلام لا یوجب دخول الجنة فلابد ان یراد منه الاسلام
المستمر قوله والطلب غالبا الخ وقوله غالبا متعلق بما یفیده هو ترتب الفائدة علی المطلوب ای ترتب الفائدة غالبا فقط
لا ترتیب الفائدة علیه کالذهاب الی جانب بیت المعشوق لیراه مع انتفاء الرؤیة فاذا عرفت هذا فلا یرد ما یقال
ان الطلب یتعلق بالمطلوب لا محالة فلا معنی حینئذ لقوله غالبا قوله الفائدة ای الفائدة التی تترتب علی الفعل
المطلوب قوله قدر ان لوجود القرینة المعینة من ذکرها ای الفعل الدال علی الطلب المشعر بالترتیب والسببیة
قوله مع ذلک الفعل ای الفعل المطلوب بسبب تلک الاشیاء الخمسة وحاصل المقام ان العدول من الرفع الی الجزم
فی المضارع للتنصیص علی السببیة حیث یدل تغیر اللفظ علی تغیر المعنی علی ما عرفت فی الفاء السببیة من ان العدول
من الرفع الی النصب للتنصیص علی السببیة الخ فهنا اذا قصد السببیة فی المضارع فیقدر ان لاظهار قصد السببیة
لا لان مدخول ان یکون شرطا لاجزاء والشرط لا یکون الا سببا للجزاء والیه یشیر قوله وقصدا ذا تلک السببیة فقدر ان
الخ قوله تسبب لها ای تلک الفائدة التی تترتب علی المطلوب وقوله لها متعلق بقوله سببیة الفعل قوله الا المثبتة

لیکون الشرط موافقا للقرینة لان الشرط یجب ان یوافق قرینة فی الاثبات والنفی قوله ولہذا ای ولاجل ان
النہی قرینة الفعل المنفی لا المثبت امتنع لا تکفر الخ قوله فامتناعه اشارہ به الی ان قوله لان التقدیر علة الامتناع
قال ان لا تکفر تدخل النار لیکون الشرط موافقا للقرینة لان الشرط یجب ان یوافق قرینة فی الاثبات والنفی قال
الشیخ الرضی ولیس ما ذہب الیه الکسائی ببعید لو ساعده نقل قوله الفساد لان عند عدم الکفر تدخل الجنة لا النار قوله
فلانه لا یقول یعنی یجوز عند قیام القرینة ان نظیر المثبت بعد النفی والعکس قوله فالعرف قرینة الشرط المثبت
مع ان الکسائی یجوز اسلم تدخل النار بمعنی ان لا تسلم تدخل النار فالاولی ما فی الرضی والکسائی یجوز عند قیام
القرینة ان الضمیر المثبت بعد النفی وعلی العکس نحو لا تکفر تدخل النار قوله والعرف قرینة قویة وہذہ التقریة
مذہب الکسائی والمعنی الذی ذکرہ الجمہور یکون بحسب اللغة قوله ہذا اذا قصدت ای المضارع انما ینجزم اذا
قصد السببیة واما اذا لم یقصد السببیة لم یجز الجزم من الجوازم بل یجب ان یرفع المضارع ح لکن رفعه اما بالصفة
او الحال او الاستیناف قوله فہب لی من لدنک اخترا عامنک بلا سبب فانی سن وامرأتی لا یصلح للولادۃ ولیا ای ولی
امرک بعدی یرثنی وراثة النبوۃ الی قوله یرثنی والمقصود بالتمثیل ہو یرثنی بضم الیاء قوله فمن قرأ ای عند من قرأ
مرفوعا لا عند من قرأ مجزوما فکلمة فی بمعنی عند قوله ای ولیا وارثا اشارہ به الی کونه صفة ولا یجوز ان یکون یرثنی حالا
عن ولیا والا یوجب تقدیمه لنکارته قوله او بالحال ای کذلک عطف علی قوله بالصفة ای یجب ان یرفع بالحالیة ان کان صالحا
للحالیة قوله فذرہم ہذا سہو من قلم الکاتب لانه وقع فی الانعام بصیغة المضارع المتکلم ہکذا ونذرہم فی طغیانہم
یعمہون وفی الاعراف بصیغة المضارع الغائب ہکذا ویذرہم فی طغیانہم یعمہون فالعجب من بعض المحشین انه قال
بفتح الذال الامر قوله یعمہون والمقصود بالتمثیل الخ وہو حال من ضمیر الجمع فیکون حالا عن المفعول والعائد فی المضارع
الواقع حالا ہو الضمیر فی یعمہون ولا یجوز التوصیف اذ المضمر لا یوصف معناہ بالفارسیة نیس گذار تو سرکشان را در
ضلالت شان در حالتی که سرگردان شده اند کشان یعنی تا سرگردان شوند دران ضلالت قوله ای عمہین بکسر الہاء
وانما قال ذلک لان الحال من المنصوبات فہو حال بتاویله بعمہین فان نصبه بالیاء قوله شعر فقال رائدہم ہو من البسیط والرائد
الذی یطلب الماء والکلاء للقوم من الرود وہو الطلب فارسوا ای اثبتوا من الارساء وہو الثبوت فی الحرب
کالرسو الرسو الرزاوبة المعالجة والمحاولة والضمیر للحرب والحتف الموت والمقدار الحکم والقضاء والمعنی قال
رائد القوم لانه تبرحوا عن مقامکم فی الحرب ولا تتأخروا عنہا خوفا للموت انا نحارب ولا نتأخر فان الموت امر مقدر
انما یجری بقضاء الله تعالی وحکمه فلا ینجی منه الجبن ولا یوقف موقف الاقدام وموضع الاستشہاد فیه نزاولہا
حیث رفعه للاستیناف ولم یجعله جوابا للامر قوله بمقدار معناہ بالفارسیة وگفت پیش او آن جماعتی که دیگر کاروان
وسردار خوانند بر گردید و بایستید که ملامت کنیم جنگ کفار را پس ہر دن مرگ می جاری میشود باندازہ وتقدیر
خدای برتر یعنی بے اجل کسے نمی میرد قوله وکان المراد الخ وہذا الدفع الجواب لا یخفی لقوله مثال الامر ان المثال
بالفارسیة بمعنی مشابه ومانند فلا یصح رح لقوله الدفع انه جاء المثال بمعنی الصیغة فی الکتب الصرفیة کما فی

قولہم مفصل فی امثلۃ الماضی والمضارع فالمثال ہہنا بمعنی الصیغۃ **قولہ** لان الامر حاصلہ انہ لولم یرد المثال وقیل الامر لربما یجعلہ الناظر محمولا علی المعنی المصدری قبل الوصول الی قولہ صیغۃ یطلب بہا الفعل والحمل علیہ غیر جائز لان المعرف الصیغۃ لا المعنی المصدری ولما قیل مثال الامر علم من اول الامر ان المعرف الصیغۃ لانہم یذکرون المثال ویریدون بہ الصیغۃ مع ارادۃ المعنی المصدری من الامر ایضا لان المثال المضاف الی الامر اریدمنہ الصیغۃ **قولہ** باشتہر فی المعنی الذی یشتق منہ الماضی والمضارع وغیرہما **قولہ** کذا ذکرہ المص احال علی المص اشارۃ الی ما فیہ ومن ان قولہم الامر بالصیغۃ والامر باللام یدل علی اشتراک الامر المطلق بینہما ولذا قال المحقق التفتازانی فی المطول وشرح المفتاح ان الامر عند النحاۃ حقیقۃ فیہما **قولہ** شامل لکل الخ ای ہو بمنزلۃ الجنس القریب للامر المعرف فلا ینافی ان یکون صیغۃ بمنزلۃ الجنس القریب للامر المعروف فلا ینافی ان یکون صیغۃ بمنزلۃ الجنس البعید وقولہ یطلب بہا یخرج الماضی والمضارع وقولہ الفعل یخرج النہی **قولہ** احتراز الخ لوجود حرف المضارعۃ فیہما معنا بالفارسیۃ بسبب این گویا فرح یا بید شایان فافہم **قال** وحکم آخرہ ای الامر فی الحقیقۃ یعنی ان الامر عند البصریین مبنی وان حکمہ فی الحقیقۃ بناء علی السکون لانتفاء علۃ الاعراب الا انہ جعل فی الصورۃ حکمہ حکم المضارع المجزوم فی حذف الحرکۃ وحذف حرف العلۃ والنون لانہ لما شابہ الذی فیہ اللام معنی اعطی حکمہ وعند الکوفیین انہ معرب مجزوم وانما احذف حرف المضارع مع عدم اللام وحذف اللام لکثرۃ استعمالہ بخلاف امر الغائب فانہ اقل استعمالا وبقی مجزوما بتلک اللام المقدرۃ **قولہ** لانتفاء الخ لعدم حرف المضارعۃ فیہما وضعا ولکن حذف عنہا حرف المضارعۃ بحسب الوضع الثانی **قولہ** وفی الصورۃ حکم المجزوم وانما قال فی الصورۃ لعدم صحۃ التشبیہ باعتبار الحقیقۃ عند البصریین لان حکم الامر ہو البناء والوقف وحکم المجزوم الاعراب والجزم **قولہ** ای مثل حکم المضارع ای حکم آخر المضارع وانما قدر المضاف لیصح الحکم لان حکم آخر الامر لیس الا حکم آخر المضارع المجزوم فان حکم المجزوم مختص بالمجزوم کما ان حکم الامر مختص بہ نعم البقاء علی السکون اعم من اللفظی والتقدیری فلا یرد ارم وادع واخش **قولہ** الاعراب الذی ہو فی حکم الآخر لشدۃ الاتصال **قولہ** وحرف العلۃ معطوف علی نون الاعراب ای سقوط حرف العلۃ فیما کان معتلا غیر معرب بنون الاعراب **قولہ** کما تقول لم یضرب الخ بعضہم لیضرب بالیاء کما فی بعض النسخ ولیخش ولیغز لیکون موافقا للسیاق **قولہ** بلام مقدرۃ فیکون امر مخاطب الاصل لتضرب حذف اللام کما حذف حرف المضارعۃ اما حذف اللام فلکثرۃ الاستعمال واما حذف حرف المضارعۃ فلئلا یلتبس بالمضارع **قال** کان ای اذا عرفت تعریف الامر وحکمہ فاعلم طریق بنائہ **قولہ** متحرک ای متحرک بحرکۃ اصلیۃ او منقولۃ مما بعدہ فیدخل فیہ نحو قل وبع ولا یکون من باب الافعال بقرینۃ ذکرہ بعد بقولہ وان کان رباعیا **قولہ** اسکن آخرہ حقیقۃ بازالۃ الحرکۃ او حکما باسقاط النون وحرف العلۃ اللتین ہما بمنزلۃ الحرکۃ او المراد جزم آخرہ ولما کان الاسکان والحذف معتبرا فی بناء الامر لابد من ذکرہ **قولہ** نقدا نما مثل بمثالین لان الحرکۃ فی احدہما بعد حرف المضارعۃ اصلیۃ وفی الآخر عارضیۃ **قولہ** لظہورہ ای مما سبق من تعریف الامر حیث ذکر قید حذف حرف المضارعۃ من بیان حکمہ **قولہ** والمراد بالرباعی ای الذی

اذ لا يمكن ان يراد ما يكون رباعيا في نفسه لانه ان اريد مع حرف المضارعة يخرج المضارع من الثلاثي المجرد وان اريد بدون حرف المضارعة يدخل باب الافعال **قوله** بالرباعي هذا دفع ما يقال ان قولنا يضرب مضارع رباعي مع انه زيد عليه همزة الوصل فيقال اضرب في الامر منه **قوله** ههنا اي في قولنا فان كان بعده ساكن وليس برباعي كما هو الظاهر لا في علم النحو فانهم في هذا المقام اخذ من مزالق الاقدام **قوله** وانما هو الضمير راجع الى مضارع يكون بعده حرف ساكن ويكون ماضيه على اربعة احرف حال كون الماضي من المزيد فيه **قوله** باب الافعال لا غير اذ ماضي المفاعلة والتفعيل وان كان على اربعة احرف كانتا من المزيد فيه الا انه ليس بعد حرف المضارعة ساكن فيهما **قوله** بعد ظرف لزوت ان كان ضمير بعده راجعا الى حرف المضارعة وظرف لبقي ان كان راجعا الى حذفه **قوله** ليتوصل بها الى النطق اي يتوصل المتكلم بسبب الهمزة الى النطق الى التكلم بالساكن فلا يصح ان يريد همزة متحركة لا ساكنة لان الهمزة الساكنة لا تصلح بذلك وانما قال ليتوصل بها ولم يقل لدفع الابتداء بالساكن كما هو المتعارف اشارة الى وجه تسميتها بهمزة الوصل **قوله** تلك اشارة الى كونها حالا من قوله همزة وصل ويجوز ان يكون صفة **قال** مضمومة الهمزة وان كانت نكرة الا انه ليست نكرة محضة لانه مخصصة بالاضافة فلم يجب تقديم الحال عليه **قال** ومكسورة فيما سواه اي زوت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة حال كونها مكسورة في ساكن سوى ساكن بعده ضمة اي في صورة وجود ساكن فيما بقي سوى الساكن السابق فما عبارة عن الساكن والكلام بحذف مضافين وهذا مراد الشارح رحمه الله **قال** وان كان رباعيا عطف على قوله وليس برباعي بحسب المعنى اي فان لم يكن رباعيا وان كان رباعيا **قوله** هي فالهمزة مفتوحة يحتمل ان يكون لبيان حاصل المعنى فانه من قبيل اعادة الهمزة ويحتمل ان يكون اشارة الى انها خبر مبتدأ محذوف فان حذف المبتدأ اكثر من حذف الخبر فحمله عليه اولى كما ان قوله تعالى فصبر جميل اي فصبري صبر جميل **قوله** فالهمزة لم يقدر فزوت مع انه الموافق للسياق لان الهمزة فيه ليست بزائدة **قوله** لانها همزة اصلي اي همزة واصل متروكة من الاصل فالمراد بها اولى من الهمزة الآخر **قوله** لارتفاع ولتحقق مقتضى الرد وهو امتناع الابتداء بالساكن تركه لظهوره بخلاف عدة فانه لم يرد فيه الواو المحذوفة مع زوال موجب حذفها وهو وقوع الواو بين حرف المضارعة والكسرة لعدم مقتضى الرد واما في نحو اكرم فانا رددت الهمزة طردا للباب **قوله** موجب اي علة حذف الهمزة هي اجتماع الهمزتين في المتكلم الواحد وعدم العلة لعدم المعلول **قال** فعل وانما اضيف الفعل الى المفعول لانه مبني له كذا في الرضي **قوله** اضافة ترفع دخل وهو ان الفاعل يكون للفعل فيضاف اليه لا الى المفعول **قوله** لا بسبب كونه فاعلا لفعل وقع على المفعول **قوله** على حذف مضاف اي حذف المضاف بين الفاعل وبين الضمير الراجع الى الموصول المفسر بالمفعول كما في امل اللاول **قوله** الواقع اي فاعل فعل المفعول ويكون ذلك الفعل واقعا على المفعول **قوله** ولا يبعد ان يراد يعني ليس المراد من الموصول مبنى الفعل ويكون الصلة مخصصة له حتى يلزم اضافة الشيء الى نفسه بل المعهود المعين بعنوان الصلة على ما هو الاصل في الموصول من استعماله فيما يعلم المخاطب بعنوان الصلة وحاصله ان الموصول والصلة لما كانا بمنزلة لفظ واحد اعتبر التعيين بها في الموصول قبل اضافة الفعل اليه فلا يلزم

اضافة الشيء الى نفسه فتظهر فائدة قوله الذي لم يذكر فاعله **قوله** تكون اي تكون من اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الامر واما الحرف المقدر فاللام عند جمهور الائمة والمراد في التقدير من ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه وكلمة من **قوله** واقيم المفعول مقامه اشارة الى ان هذا التعريف ينتقض بنحو اضربن بحذف الواو والياء ولكن لا يكون اقامة المفعول مقامه **قوله** الفعل الذي اريد حذف فاعله وهذا الدفع باطل من عدم ترتب الجزاء وهو قوله ضم اوله الخ على الشرط وهو كون فعل مالم يسم فاعله ماضيا لان ضم الاول وكسر الآخر متقدمان على كون الفعل مجهولا فتقدير الارادة وجعلها شرطا مفيد في ذلك اي ان ما اريد كون فعل مالم يسم فاعله ضم اوله وكسر آخره كقوله تعالى اذا قرأت القرآن فاستعذ بالله اي اذا اردت قراءته ويحتمل ان يكون تقدير الارادة اشارة الى ان المجهول الحقيقي فعل ... بل ما هو باعتبار ما يؤول اليه كقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه **قوله** غيرت صيغته اشارة الى ما تقرر من ان المجهول فرع المعلوم لان الاصل الاسناد الى الفاعل **قوله** دفعا للبس اي لو لم يغير التبس المفعول المرفوع بالفاعل ... مقام الفاعل **اقول** اذ لو لم يكن صيغة المجهول مغايرة لصيغة المعلوم لم يتميز المجهول عن المعلوم ... **قوله** لان ... اسناد الفعل الى المفعول والاصل الكثير والفعل الى الفاعل **قوله** لم يوجد ... في اوزان الاسماء الا ... **قوله** الضمة ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الآخر **قوله** ... اوكان ... نادرا لم يوجد في اوزان الاسماء فوزن فعل بكسر الاول وضم الثاني في الفعل وزن ... ولم يوجد وزن آخر ثقيل غريب غير هذين الوزنين **قوله** اي لانه طلب الفعل ... **قال** همزة اي كائنا مع همزة الاصل **قوله** لئلا يلتبس يعني لو اقتصر على ضمة الهمزة وهي همزة وصل ... في الدرج التبس بصيغة الامر من ذلك الباب في حال الوقف بخلاف غير حال الدرج وغير حال الوقف فانه يتميز بحركة الهمزة وحركة الآخر **قوله** فقط فان الاطلاق قد يكون قرينة التجرد عن امر زائد عليه **قوله** لئلا يلتبس الخ يعني لو اعلت العين في الماضي من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال لانه هو الماضي بزيادة حرف المضارعة وقد اعل آخره لكون الطرف محل التغيير فيلزم اجتماع الاعلالين ... في الثاني وذلك لا يجوز ولو لم يعل آخره واعل العين فقط فقيل يلزم ضم الياء ولا يحتمل في الفعل لثقلة يا مضمومة فان كان قبلها ساكن كما يحتمل في الاسم نحو ... **قوله** قيل الاصوب الخ معناه انه لا بد من قيد آخر ايضا وهو المنقلبة عينه الفا لئلا يرد مثل عور وشهد على صيغة المجهول لان عينها معتل فقط مع ان الافصح فيها ليس غير وصيد بكسر العين والصاد كقيل وبيع وكان الاصوب ما ذكره لانهم لم يعلوا عينها بقلب العين الفا في عور فلان القاعدة الواو والياء تقلبان الفا بالاصل من اصول القلب واذا لم يكن ما قبلهما في حكم السكون وفي عور ما قبل الواو في حكم السكون لان معنى عور بالفارسية كور فهو فعل من العيب والافعال التي من الكون والعيب الاصل فيها هو المزيد لا المجرد فيكون العين ساكنا في اصله وهو اعور فسكون العين في حكم السكون واما في سهد فلاد شاذ **قوله** المنقلبة اي في الماضي المعلوم **قوله** لئلا يرد عليه اي على ظاهره وهو العموم لان قواعد العلوم كلية ولو حمل على الجملة فلا يرد فلذا قيل الاصوب

قوله صيد لا يخفى هذا البناء لانه في معنى ما يجب تصحيحه قوله العين اي من بين سائر المعتلات قوله لزيادة اي في اعلاله
قوله غموض بضم الغين المعجمة الخفاء والاختلاف في شيء يستلزم الاختفاء فيه قوله لزيادة غموض واختلاف في المبني
للمفعول منه اما مزيد الغموض فلما فيه من نقل الكسرة الى ما قبلها ثم ابدال الواو ياء بخلاف نحو رمي ودعي فانه لا نقل ولا
ابدال في رمي ولا نقل في دعوا واما الاختلاف فيه فلاختلاف اللغات احدها قيل وبيع وهي افصحها والثاني الاشمام وهو
فصيح وان كان قليلاً والثالث قول وبوع وهو اقلها لثقل الضمة والواو قوله وبتبعيته اي الاصل ذكر بتبعيته اعتل
من الماضي المعتل العين المعلول من المضارع فيما بعد ومعتل العين ينقلب الخ قوله فيه اي في المبني للمفعول من مضارعه قوله
ذكرنا اي زيادة الغموض والاختلاف قوله فيه وانما زاد لفظ فيه لان الخبر اذا كان جملة لا بد له من عائد ولعله لما كان او محذوفا
قوله نقلت الكسرة الخ لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها وقصدهم التخفيف فيجوز على هذا النقل الحركة من متحرك بعد حذف
حركته اذا كان حركة المنقول اليه اثقل من حركة المنقول عنه وهذا عند الجزولي وعند المصنف استثقلت الكسرة
على حرف العلة فحذفت ولم تنقل الى ما قبلها لان النقل الى الساكن فبقي قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم قلب الياء
واوا للضمة ما قبلها فيقول قول وبوع وهو اقل والاولى قلب الضمة كسرة لان تغير الحركة اقل من تغير الحرف ولانه اخف
من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل العين مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياء كذا في الرضي ولا يخفى عليك
ما في التعليل الاول لان تغير الحرف مع الحركة لازم في قول مع تغير الحركة في بيع بخلاف ما اذا قيل بوع فانه تغير الحرف فقط
مع عدم التغير في قول قوله وهو فصيح يعني ليس فيه زيادة فصاحة بخلاف قيل وبيع فان فيها زيادة الفصاحة ولهذا قال الافصح
بصيغة اسم التفضيل قوله وان تعمدوا اي تميل كسرة فاء الفعل الى جانب الضمة فتميل الياء الساكنة بعد الفاء نحو الواو قليلاً
لان الياء تابعة لحركة ما قبلها وحركة ما قبلها تميل الى الضمة قليلاً فهي تميل الى الواو قليلاً ضرورة قوله ضم اعني ضم الشفتين
بان لا يكون التغير في الحركة بل يكون حركة الفاء كسرة خالصة ولكن بضم الشفتين عند القراءة للاشعار بان الفاء مضمومة مع
انها مكسورة خالصة ولهذا قالوا ان الضم يدرك الاشمام الذي هو بضم الشفتين ولا يدركه الاعمى لعدم العين له حتى يرى
ضم الشفتين وهذا مشكل عند من قرأ كسرا خالصا قوله الايذان الى آخره اي الاشعار في الرضي وانما نبهوا على الضم الاصلي
ههنا بخلاف بيض جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء لتحصيل الغرض المذكور
اذ القصد قوله اوائل اي الحروف الاوائل من الماضي المجهول من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف قوله الثلاثي
قيد المشبه به بالثلاثي المجرد لئلا يلزم نسبة الشيء بنفسه قوله اختير وانقيد بكسر التاء والقاف في اختير وانقيد مثل قيل وبيع
في اللغات الثلث المذكورة بلا تفاوت قوله لسكون ما قبل حرف العلة فيهما اي في استخير واقيم فلا يقال استخير واقيم
بخلاف اختير وانقيد فان ما قبل حرف العلة متحرك في الحال وفي الاصل ايضا فيجري فيها اللغات الثلث قوله فيقال
استخير واقيم لغة واحدة من اللغات الثلث المذكورة فيكون ان ... الاعلال مثل قيل وبيع فلما لم يكن ما قبل المعتل متحركا في
الاصل فيهما لم يجز اللغات الثلث فيهما قوله اريد حذف فاعله والتقدير للارادة لما عرفت في الماضي من عدم ترتب
الجزاء على الشرط لتقدم الجزاء على الشرط فلهذا التقدير الارادة وجعلها شرطا اي ان اريد حذف فاعله منه او لا الخ

والمراد انه ضم اوله ان لم يكن مضموما وكذا فتح ما قبل آخره **قال** ضم اوله للموافقة الماضي لكونه فرعا له **قال** معتل العين اى فى الافعال الثلاثي الصحيح معتل العين بانقلاب عينه الفا **قوله** كيختار فى يقول ويبيع ويستخير ويقوم الواو والياء متحركة وما قبلها ساكن ونقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما فصار ما قبلهما مفتوحا وصارت كل واحد منهما ساكنا فيقال ان الواو والياء كانت متحركة فى الماضي وصار ما قبلها مفتوحا الآن فتنقلب الفا وهذا هو التحرك الحكمي وفى تخيير وبتقييد الواو والياء متحركة حقيقة وما قبلها مفتوح **قوله** تحركها حقيقة كما فى انقاد واذا اصل بتقييد فالياء متحركة او حكما اى بعد النقل كما فى اقام فانه كان فى الاصل متحركا واما انفتاح ما قبلها فهو حقيقة لا غير **قال** المتعدي وغير المتعدي ولم يتعرض له اكتفاء بما ذكره فى المعرفة والنكرة حيث قال هذا باب بيان المعرفة والنكرة **قوله** من الفعل دون اسم الفاعل والمفعول والمصدر فانها غير متعدية بهذا المعنى لعدم توقف فهمها عليه ولذا جاز ترك مفعولها **قال** متعلق اى متعلق معين اى معين كان **قوله** امر دفع دخل وهو ان تعريف الفعل المتعدي يصدق على اللازم فانه ما يتوقف فهمه على متعلق اى الفاعل **قوله** اى امر غير الفاعل آه اى ما يصدق عليه هذا المفهوم من المفاعيل المخصوصة الواقعة فى التراكيب فاشار بقوله غير الفاعل الى ان المراد بالمتعلق المصطلح وبقوله ما يتوقف فهمه عليه الى ان المراد به ما يصدق عليه من افراده المخصوصة لانه الذي يتوقف عليه فهما لا المتعلق المطلق المبهم فليس هذا القيد معتبرا فى مفهوم المتعلق وبما ذكرنا لك اندفع ما قيل اى من ان المتعلق المصطلح ليس معتبرا فى مفهوم الشيء كما صرح بقوله ان المتعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فانه لو كان معتبرا فى مفهومه يلزم التكرار فى التعريف **قوله** فان كل فعل آه تعليل للتخصيص فى الاصطلاح بغير الفاعل والكون اعتبار فيه المتعلق ظاهرا وقيد التوقف للاشارة الى ان المراد بما صدق عليه غير داخل فى مفهومه لم يتعرض لتعليلها **قوله** لكن استدراك لدفع توهم ناش مما سبق وهو لزوم صدق تعريف المتعدي على اللازم **قوله** الصدور كما فى ضرب زيد والقيام كما فى طال زيد والاسناد كما فى مات زيد **قوله** متعلق به اى الفعل متعلق بالفاعل لان معنى التعلق هو نسبة الفعل الى غير الفاعل **قوله** ان فهم الفعل اى المعلوم كما يشعر به التعريف المنقول فى شرح التسهيل فان المجهول فرعه فى التعدية كما فى البناء فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقي لا ما يعم مفعول ما لم يسم فاعله ايضا اذ لو اريد ذلك لم يكن ضرب فى ضرب زيد متعديا لعدم توقف فهمه على فهم امر غير الفاعل بالمعنى العام **قوله** لا يمكن تعقله الا بعد تعقله جملة مؤكدة لما قبله والمراد البعدية الزمانية لامتناع تعقل شيئين فى زمان واحد لا يمكن تعقل ضرب الا بعد تعقل المضروب المعين بالزمان لما ان النسبة ماخوذة فى مفهومه وفهم النسبة متاخر عن فهم الطرفين بخلاف الزمان فانه مما يتوقف عليه وجود الفعل لانه ما كان او متعديا قال السيد فى شرح المفتاح ما حاصله ان المفعول به داخل فى معقولية الفعل المتعدي بخلاف غيره فانه ما لا يدخل له فى معقولية الفعل **قوله** بخلاف الزمان اى المفعول فيه وله والحال عبر عنها بهذا لان ليظهر توقف وجود الفعل عليها دون الفهم **قوله** بالهمزة كذهب فاكب شاذ **قوله** او بالف المفاعلة نحو ماشيته بدون الهمزة من المشي فانه فى الاصل بفتح الميم والشين وسكون الياء وبضم التاء فاذا اتصل به الف المفاعلة فيقال ماشيته اى مصاحبته بالمشي واعلم انه قال فى علم الصرف ان التعدية ثلثة اشياء احدها الهمزة كما فى اذهبت والثاني

بتضعيف العين كما في فرّحتُ بالتخفيف فرِحتُ والثالث بحرف الجر في الكل من الافعال مجردا او مزيدا والتي زاد
عليها الف المفاعلة والسين للاستقبال لم يرو صاحب الزنجاني وغيره في هذين الطريقين لان التعدية في الحقيقة
بهما غير مذكورة في علم الصرف واما في الالف والسين لا يكون التعدية فيهما حقيقة بل مجازية فلذا ان التعدية
فبيان ذلك ان معنى التعدية هو ان يغير معنى اللازم الى معنى آخر وهو يصح في الثلثة المذكورة في علم الصرف
دون ما زاده الشارح لان معنى باب المشاركة هو المصاحبة بفلان في الشيء فان المصاحبة في الشيء ليستلزم اذا باللازم
وليس بتغير معنى اللازم بعينه وكذلك معنى الاستفعال كما في خرجت استخرجت فان الاستخراج لازم للطلب
بخلاف اخرجت فان تعديته بالهمزة فاعلم ذلك قوله او بحرف الجر لم يقل بالباء اشارة الى ان تعدية اللازم
وتجاوزه من الفاعل الى المفعول قد يكون بغير الباء ايضا نحو ذهبت اليه لكن الظاهر ان اللازم في التعدية
اللازم الغير المتوقف فهمه على متعلق بحيث يتوقف فهمه بنحو تصرف في معناه ولا ياتي من حروف الجر بالباء
المتعدي بنفسه او بغيره يدل عليه التمثيل باعطى واعلم وارى قال اعطى نحو اعطى زيد عمرا درهما قوله فيما صدق عليه
اي فيما يصدق عليه فان معنى الصدق الوصول بلا سوار كان كليين او جزئيين او احدهما كليا والآخر جزئيا وانما
قيد بذلك لوجوب التغاير في المفهوم ليفيد الحكم قال نحو علم هذا عند البصريين وقال الكوفيون ثاني مفعولي باب علمت
حال وليس بشيء لان الحال لا يكون علما وضميرا او اسم اشارة ويجوز ذلك في هذين المنصوبين قال اعلم نحو اعلمت
زيدا عمرا فاضلا قال ارى من رأى واصله ارأى حذفت الهمزة الثانية للخفة بعد نقل حركتها الى ما قبلها وانما يتعدى
بالهمزة الى الثلثة من افعال القلوب الا علم وارى وما قال الاخفش من انه يجيء في جميع افعال القلوب قياس لانه ثبت
بالسماع اذ لا قياس في مثله قوله المفعول لان مرتبة التقديم لكونه فاعلا للفعل قبل التعدية قوله فانبئت الخ
اي ليست ما صارت بالهمزة والتضعيف متعديا الى ثلثة وقبل التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثيها فعل
مناسب لهذا المعنى لان خبر بكسر الباء بمعنى علم وما حدث ونبأ ثلاثيين فلم يستعملا مشتقين من النبأ والحدث قوله
بواسطة استعمالها الخ لان الانباء والتنبئة والتحديث والاخبار بمعنى الاعلام واما في انفسها فكانت متعدية الى واحد
بنفسها والى آخر بالجار نحو انبئهم باسمائهم فلما نبأهم ... من هذا العلم ان التضمين ايضا من اسباب التعدية قوله
على نحو بحيث لا يكون منويا اصلا ولذا لم يقل ... جواز حذفه قال والثاني والثالث من مفعوليها اي كل واحد من
الثاني والثالث بالقياس الى الآخر من مجموع مفعوليها المشهورين معا مفعولا واحدا كما في علمت مع قطع النظر
عن المفعول الاول من تبعيضية وفائدة التقييد الاحتراز عن ملاحظة كل واحد منهما بالنظر الى المفعول الاول
فانه بهذا الاعتبار ليس حالهما كحال مفعولي علمت في الرضي فاذا قطع النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع
الثالث كحال اول مفعولي علمت مع الثاني لانها والاول هو الذي زاد بسبب التعدية قال
كمفعولي اي الذين ثانيهما عين الاول قال افعال القلوب انما سميت افعال
القلوب لان جميعها يصدر ويحدث من القلب لا من الجوارح والاعضاء فان الافعال التي

افعال القلوب

افعال شک و یقین

لیس من الجوارح سمیت افعالا علاجیا ولهذا سمیت افعال القلوب فعالا غیر العلاج ای لا تعمل بالاعضاء ویسمی خصوصا العلاج **قال** وتسمی افعال الشک والیقین من قبیل اضافة الدال الی المدلول وانما سمیت بها لکون بعضها [illegible] للشک وبعضها لليقين وبعضها [illegible] الشک تارة والیقین اخری **قوله** وتسمی عطف علی الخبر المحذوف ای افعال القلوب هذه المذکورة **قوله** [illegible] فان قال کان الاحتمال ان یکون الشک ههنا بمعنی [illegible] اعنی خلاف الیقین **قوله** اراد بالشک الظن علی سبیل المجاز فانه من قبیل اطلاق العام علی الخاص فان الشک یکون فی الراجح والمرجوح والمساوی **قوله** الطرفین [illegible] الوقوع وعدمه **قوله** للظن استعمالا شائعا وقلیلا تستعمل علی خلاف الاصل [illegible] فی العلم **قوله** [illegible] وهو کثیر وان کان بالنسبة الی الظن قلیلا **قوله** فهذه الثلثة للعلم ای [illegible] الظن یقینا کان کعلمت ووجدت والقیت ودریت وتعلم بمعنی اعلم غیر [illegible] او الرؤیة قال الله تعالی یرونه بعیدا او هو غیر مطابق وهذا [illegible] او هو مطابق **قال** [illegible] ان حاله من جزئیها المتعلق معناه [illegible] الفعلیة یتقدم علی الفعل فیها لفظا وتصیبا [illegible] الجزء الاول فلامتناع کون الفعل مسندا الیه وانحصاره فی الحرف واما فی الجزء الثانی فلکونه معمولا للجزء الاول [illegible] العاملین **قوله** من حیث الاخبار لما علمت ان فائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة [illegible] الفعل من عالم او ظن طابق الواقع او لا فالمقصود منها اعلام المخاطب بالعلم والظن القائم بالفاعل المتعلق بالنسبة **قوله** من حیث لما کانت جملة ناشئة فی الواقع من الظن وافراد المتکلم علیها بلفظ علمت قلمیں لفظ علمت ههنا لبیان [illegible] الجملة ناشئة عنه فانها ناشئة من الظن فکیف یصح قول المص لبیان ای عنه فزاد الشارح هذا اللفظ ایماء الی انه لیس بناء الکلام علی الواقع ونفس الامر بل المراد کون تلک الجملة ناشئة من حیث الاخبار فهذه الافعال لبیان ان حال المقول عین الاخبار علم او ظن طابق الواقع او لا ففی الصورة المذکورة لفظ علمت لبیان ان تلک الجملة من حیث الاخبار والاعلام ناشئة من العلم فتامل **قوله** ای جزأی الجملة الاسمیة اشار به الی ان الاعلام عوض عن المضاف الیه وفیه اشارة الی انه لو قال فتنصب جزأی الجملة الاسمیة لکفی ولا حاجة الی قوله تدخل علی الجملة الاسمیة وانما قدم المسند فی قوله المسند والمسند الیه مع ان الظاهر العکس لانه جزء من لفظ المسند الیه **قوله** علی انهما مفعولان لها [illegible] منها او مجموعهما مفعول واحد لها من حیث المعنی فان علمت زیدا قائما معناه علمت قیام زید وفی بعض النسخ مفعولان لها کما هو الظاهر **قوله** فلا یقتصر الاقتصار حذف الشیء بغیر دلیل ای الحذف نسیا منسیا فلا یجوز حذف احد المفعولین نسیا منسیا فان اريد بذکر الآخر الذکر الحقیقی کانت القاعدة باعتبار الغالب الکثیر وان ارید به ما یشمل للتقدیری ای الحذف بدلیل فان المقدر کالمذکور کانت القاعدة علی عمومه کانه قیل لا بد من ذکر الآخر حقیقة وتقدیرا **قوله** هو المفعول به فی الحقیقة والفعل المتعدی الیها متعد الی مفعول واحد فی الحقیقة وهو المقدر المأخوذ من المفعول الثانی المضاف الی المفعول الاول [illegible] علمت [illegible] **قوله** کان کحذف بعض اجزاء الکلمة وهو الصغری والکبری مطوی ای کل حذف لبعض اجزاء الکلمة غیر جائز فینتج ان حذف احد مفعولیها غیر جائز فالمدعی [illegible]

غیر جائز فلا یرد علیه ان الکبری کاذب لانه جاز حذف لبعض اجزاء الکلمة الواحدة کما فی الترخیم وکذا فی یثب اصله یوثب ویمکن الجواب بان ذلک فی غیر الترخیم بقرینة ذکره فیما سبق لانه لما یکون المذکور فیما بعد بمنزلة الاستثناء ترک الذکر فیما قبل بمنزلته وایضا المراد انه لا یجوز حذف لبعض اجزاء الکلمة بلا سبب وقرینة فلا نقض بیثب **قوله** ومع هذا هو الدلیل المانع علی الحذف مطلقا وجد فی الاستعمال حذف احدهما مع القرینة فلذا قلنا انه لا یجوز الا اقتصارا **قوله** علی قلة ای مع بقائه علی المفعولیة واما اذا حذف الفاعل واقیم المفعول الاول فهو واقع علی کثرة کما مر فی بحث مفعول مالم یسم فاعله **قوله** ولا یحسبن الذین یبخلون الخ بالفارسیة گمان نمی برند آن جماعتی که بخل میکنند بچیزیکه خدای تعالی داده است آن جماعت را الله تعالی از فضل خودش که آن مال است بخل شان را خیر مر آنها را و ضمیر هو راجع است به بخل یعنی خدای تعالی مال داده است که زکوة دهند والیشان بخل میکنند و زکوة نمیدهند **قوله** بالیاء ای علی قراءة الیاء واما علی قراءة التاء فالذین الخ مفعوله الاول بحذف المضاف ای بخل الذین **قوله** شعر وهو من الخفیف ویعنی بالغزاء الاغراء والوشی والوشایة سعایت کردن نزدیک والی والاعداء وههنا الوشاة والشاهد فی لا تخلنا حیث حذف مفعوله الثانی وهو جازعین اذ اذ لا مرو نحوه والمعنی لا تخلنا جازعین علی اغرائک الملک بنا اذ قد وشی فینا قبل ذلک الوشاة عند الملک **قوله** غراءک الاغراء برانگیزانیدن میان دو کس غراء اسم منه فنفی البیت بالتاء لا بالهمزة **قوله** لا تخلنا یعنی گمان مبر تو ما را جزع کننده علی غرائک ای لاغرائک الملک فکلمة علی بمعنی اللام والکاف فاعل والملک مفعول له کما اشار الیه الشرفی الحاشیة یعنی از جهت تیز ساختن تو پادشاه را وقوله انا طالما فی الحقیقة علة لما قبله اشار الیه الشارح فی الحاشیة یعنی از جهت آنکه ما را دیر مدتی هست که بتحقیق که سخن چینی کرده اند بما دشمنان پیش پادشاه یعنی قبل از غیبت تو مردم غیبت وسخن چینی کرده اند و فرر نکرده است ما را و کلمة ما فی طالما زائدة الوشی سخن چینی کردن **قوله** مطلقا ای سواء اقتصر علی المفعول الاول مثل عطیت زیدا او علی الثانی مثل اعطیت درهما ویحتمل ان یکون قوله مطلقا بمعنی انه سواء کان مع القرینة اولا والیه یشیر قوله اما مع قیام القرینة **قوله** المعطی وهو الفاعل الاول ای فلان یعطی زید الدنانیر **قوله** المعطی وهو المفعول ای فلان یعطی الفقراء ثوبا او درهما او غیرهما **قوله** وقد یحذف معا بلا قرینة تدل علی تعینها فیحذف ان نسیا منسیا جملة مستانفة کان سائلا یقول قد علم حال بابی علمت واعطیت فی الاقتصار علی احدهما فما حالهما فی حذف المفعولین وقیل نشأ لتوهم جواز حذف مفعولی باب علمت مطلقا المستفاد من قوله اذا ذکر الآخر بطریق مفهوم المخالفة **قوله** مثلا ای مثل باب اعطیت فیما لم یکن المفعولان مذکورین فیه **قوله** لا تخذ نهما ای من غیر ان یکون هناک ما یدل علی تعیین علم او ظن مخصوص کما یدل علیه المثال **قوله** لا یخلو لان کل انسان عالم بوجود والیضا نظن فی شیء من الاشیاء فالمراد من العلم هو الاعتقاد لا العلم بمعنی العالمیة فی العلوم الدینیة **قوله** من یسمع یخل من خال یخال ای یظن مثال لهم فی ذم مخالطة الناس ویستحب الاجتناب عنهم قوله من یسمع من اخبار الناس ومعایبهم یقع فی نفسه علیهم المکروه ومعناه ان مجانبة الناس اسلم کذا فی المثال ابی عبید **قوله** الصالحین الخ قید بذلک احترز عن مصدرة التعلیق فان الخبر نحو دانک مستقلین لکنهما لیسا صالحین لان یکونا مفعولین لوجه المانع

قوله او مفعولين الظاهر ان الواو لانه تقرير للتنبيه ان صلاحهما للامرين المذكورين على البدلية قوله كلاما تاما وانما قيد الكلام بالتام اشارة
الى ان المراد من الكلام الاصطلاحي لا اللغوي ثم المراد من الكلام التام الصادق او الكاذب قوله ضعف عملها اي افعال القلوب بالتوسط
والتاخر لما شاره الى دفع ما يقال ان المفعول به يتقدم على فعله ومفعولها في الحقيقة مفعول به كما سبق قوله وقد نقل الالغاء اي الالغاء عند
التقديم ايضا لكنه مع قبح وذلك لضعف عمل افعال القلوب لان تاثيرها ليس بظاهر كالعلاج قوله لكن الجمهور على انه لا يجوز لانها قويت
بالتقديم فان التقديم دليل العناية والالغاء دليل عدمها اذ فيه جعل وجود الشيء كعدمه فلا يجتمعان قوله على انهما ان عامل الرفع هو عند الابتداء
وعامل النصب لفظي فيمتنع تقدمها ليغلب اللفظي على المعنوي قوله في معنى الظرف لتحقق معنى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومعنى واذا وقع
المصدر بينهما كان منصوبا على الظرفية نحو زيد ظنك ذاهب لان التقدير في ظنك اي العباب وما وقع في الرضي من ان الالغاء واجب في نحو
زيد قائم ظني فالمراد اي ظني زيد قائم غالب فالمقصود منه بيان اصل التركيب لا ان المعنى كذلك الا لما تحقق الالغاء بل المعنى زيد قائم في ظني الغاية
قوله اشارة الى جواز اعمالها ايضا قال الشيخ الرضي واذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر جاز الالغاء بلا قبح وضعف كما جاز الاعمال
وهما متساويان قوله وفي بعض الشروح لا يقال الجواز هو التساوي الطرفين مع ان الاعمال اولى على ما نقل عن بعض الشروح فينبغي التطبيق
بين كلامه وكلام بعض الشروح لانا نقول المراد من الجواز ههنا هو كونه مرددا بين الشيئين سواء كان احدهما اولى من الآخر اولا قوله
بين الفعل ومرفوعه اي مرفوع الفعل نحو ضرب احسبني يده قوله احسب بصيغة المتكلم الواحد يعني نزد زيد گمان مي برم من وانما يجب الالغاء
ح لان العمل حسب مثلا ليس الا مضمون الجملة مع انه ليست ههنا جملة مركبة حتى تعمل فيها ولكن قوله ضرب يدل على جزء الجملة وهو قوله زيد يدل
على الجزء الآخر منها اي احسب يده اضمارا او كذلك في الامثلة الآتية قوله ولا شك ان الغاءها الى آخره لما ذكرنا من عدم وجود الاسمية صريحا
ان هذه الافعال لا تعمل الا في مضمون الجملة كما مر تفصيله وهذا القول دفع دخل تقريره ان انحصار الالغاء المفهوم من كلامه في التوسط والتاخر
ليس بشيء اذ ينبغي لوجود الالغاء في مواضع عديدة كما ذكره قدس سره وتقرير الجواب ان الحصر انما يكون على سبيل الجواز وما ذكره انما يكون على
سبيل الوجوب قوله قيد فان قلت ان المصنف لم يقيد التوسط بكونه بين المفعولين والتاخر بكونه عنهما قلت ذلك مستفاد من السوق لان
كلامه في المفعولين قوله جوازه المعنى بناء على المعنى المتبادر منه وانما قال المعنى لجواز حمل الجواز على ما يشمل الوجوب ترك التوسط والتاخر
على العموم قوله وانما خص هذا الالغاء اي الالغاء الحاصل اذا توسطت هذه الافعال او تاخرت بين مفعوليها ودون مطلق الالغاء بحيث يشمل
ما ذكر من الصور ايضا قال ومنها انها تعلق والتعليق ابطال عملها بين الشيئين لا الى بدل ولا الى ذلك وتعليق هذه الافعال ان تبطل
عملها في اللفظ والعمل في المعنى والفرق بين التعليق والالغاء ان الالغاء عدم الاعمال مع جوازه والتعليق عدم الاعمال بسبب
غير جوازه وتفصيل الفرق ما ذكره في آخر البيان قوله او استفهام يحتمل ان يكون تمييزا بمعنى الاستفهام اي يكون بمعنى الاستفهام
حاصلا بها او بواسطة لفظ آخر بان يكون مدلول لفظه او ان يكون حاصلا بواسطة بان اكتسب من المضاف اليه وان يكون قسيما
للقبلية اي يكون الفعل قبل معنى الاستفهام بلا توسط لفظ آخر او بتوسطه قوله الداخل على ... قيد النفي بالداخل على الجز
وكذا اللام الابتداء لانه اذا تقدم احد الاشياء الثلثة على المفعول الثاني فقط لا يوجب التعليق في الاول نحو علمت زيدا ما
انا قائم او لقائم وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين في هذه الصورة ايضا وانما لم يقيد الاستفهام بذلك لانه قد يكون المفعول الاول متضمنا
للاستفهام كما مر قوله وانما تعلق بصيغة المجهول اي لا يبطل عملها على سبيل الوجوب قبل هذه الثلثة اي قبل كل واحد منها لان هذه الثلثة تقع في صدر الكلام

وضعا فانتصبت هذه الثلاثة لبقاء صورة الجملة بان كانت صورتها الجملة باقية وتقديرا بان كانت بحالها باعتبار انفسهما مع تغير الاعراب
تكون باعتبار المعنى فقط والتعلق يعم قوله وضعا قيد بذلك لان لام الابتداء قد تدخل في الخبر نحو ان زيدا لقائم احترازا عن
اجتماع حرفي التاكيد لكنه خلاف الوضع قوله فوجب التوفيق اي لما كان بين مقتضيهما تنافيا فوجب التوفيق بينهما اي بين
افعال القلوب او بين هذه الثلاثة بان كان تاثير احدهما في اجزاء الجملة لفظا وتاثير الاخر فيها معنى قوله من حيث اللفظ الخ
الافعال من حيث اللفظ لفات مقتضى الاستفهام والنفي ولام الابتداء وفيما ذكر رعاية كلا المقتضيين قوله الاستفهام وانما
هذه الثلاثة يقتضي صدر الجملة فابقي اثرها في اللفظ لاقتضائها ابقاء صورة الجملة قوله ومن حيث المعنى اي من حيث الخ فيكون تاثير
الافعال في المعنى لان ما يفهم من علمت زيد اقائم ما يفهم من علمت ازيد قائم لان المعنى
لان معنى علمت لزيد قائم ايضا قوله والتعليق وهو اشارة الى بيان المعنى اللغوي للتعليق
بمفقودة الزوج والامرأة التي ذهب زوجها الى السفر يقال انها امرأة معلقة والتعليق في الاصل
قوله تكون كالشي المعلق اي الامرأة التي فقد زوجها تكون كالشي المعلق الذي يعلق بالحبل
معلق بقطع هذا الحبل سقط ذلك الشي والا فلا والامرأة التي فقد زوجها منها كذلك
قوله لا مع الزوج اي لا يحكم على هذه الامرأة انها مع الزوج لفقدان زوجها ولا يحكم انها ايضا بلا زوج
فلا تقدر هذه على الزوج لجواز مجي زوجها من السفر والمراد انه لا تقدر على الزوج بالفعل ولكنها تجوز الزوج
ان يقال لها زوج والصحيح ان ينفى الزوج عنها فالاول باعتبار انها تجوزه والثاني
والفعل المعلق بمثل هذه الامرأة لانه لم يكن له عمل لفظا ويكون له عمل ايضا باعتبار المعنى قوله لان
عن العمل لفظا وثبوت العمل معنى والجزء الاول بديهي والثاني نظري فقوله قوله الا ان الالغاء
المذكور بها ليخرج الصور الواجبة المذكورة سابقا قوله جائز يعني ان مقتضى الالغاء الجواز ووجوب الالغاء في
الصور التي ذكرت سابقا انما هو بسبب السماع فلا يرد ان الالغاء قد يكون واجبا كما مر قال ضميرين الا انه كان احدهما ضميرا
متصلا والاخر ظاهرا نحو زيد ظن قائما وظنه زيد قائم لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة
وان كان الضمير منفصلا جاز مطلقا كذا في الرضي قال لشيء واحد صفة لضميرين اي ضميرين كائنين لشيء واحد بان يكونا
عبارة عنه احترز عما يشتمل عليه قيد خل فيه نحو قول عائشة رضي الله عنها لقد رايتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا
طعام الا الاسودان قوله دون اخر اي هل كون جواز اجتماعهما محلا مجازا في افعال اخر غير افعال القلوب كما في نحو اياك
فان احدهما منفصل وهو اياك والاخر متصل والفعل فيه ليس من افعال القلوب وكلاهما راجعان الى شيء واحد يعني
تو خود را ظلم كردي قال مثل علمتني الخ فان الضميرين في المثال الاول راجعان الى شيء واحد وهو المتكلم وفي الثاني
راجعان الى شيء واحد وهو المخاطب ولهذا مثل بمثالين قوله ولا يجوز اي ايراد ضميرين متصلين لشيء واحد في غير
باعتبار الاتصال قوله لان اصل الفاعل اي اصل مدلول الفاعل النحوي بمعنى ما يبتني عليه غيره ان يكون مؤثرا
فان نحو قال زيد انما اطلق عليه الفاعل لكونه على طريقته وصفته والاصالة بهذا المعنى لا ينافي كونه داخلا في التعريف

قوله لاتفاقهما اي الفاعل والمفعول به لان كل واحد منهما ضمير متصل فح يكونان متفقين قوله بخلاف ضربت نفسي وهو دفع
ما يقال ان في ضربت نفسي يكونان متفقين من حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل لان النفس عين ضمير المتكلم قوله واما افعال
القلوب آه دفع دخل تقريره يمكن بوجهين احدهما ان الدليل المذكور من قوله لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا الخ لو صح يلزم ان لا يصح
قوله علمتني منطلقا لانه اي الفاعل والمفعول الاول معنى فلا بد من تغايرهما لفظا بقدر الامكان بان كان احدهما اسما ظاهرا والآخر
ضميرا او كان احدهما ضميرا متصلا والآخر منفصلا وثانيهما ان المفعول الاول والثاني في قوله علمتني منطلقا مؤثر ومتأثر
فلا بد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا فلا فرق بين افعال القلوب وغيرها فكيف يصح بيان الفرق بينهما ولكن قوله لانهما
ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ناظر الى الاول وتقرير الجواب ان المنصوب الاول اي المفعول الاول في افعال القلوب
ليس مفعولا به في الحقيقة بل هو مفعول به بحسب اللفظ والمفعول به في الحقيقة هو مضمون الجملة اي علمت انطلاقي قوله لانهما ليسا
اي الفاعل والمنصوب الاول في الحقيقة فاعلا ومفعولا به اي مؤثرا ومتأثرا اما الفاعل فلعدم كون افعال القلوب من قبيل
التأثير واما المنصوب الاول فلعدم تعلق الفعل به بل بمضمون الجملة ومن هنا ظهر ان الدليل مختص بافعال القلوب قوله وما اجري
الخ اي قوله فقدتني وعدمتني مما اجري مجرى الخ دفع دخل تقريره ان كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين متصلين لشيء واحد من خواص
افعال القلوب باطل لان ذلك جائز في غيرها ايضا مثل فقد وعدم لانهما ليسا منها فيقال فقدتني وعدمتني تقرير الجواب انه المراد
من افعال القلوب حقيقة او حكما وما يجري مجراه فان قوله وجد معنى من افعال القلوب وهما نقيضان له فيكون ذلك من قبيل
حمل النقيض على النقيض فقوله لانهما نقيضان الخ لبيان وجه الحمل قوله نقيضا اي في اصل الوضع فان وجد بمعنى اصاب
ثم استعمل بمعنى علم قوله وكذلك اجري رأى البصرية الخ اقول رأى بفتح الراء والهمزة صيغة الماضي من [illegible] اي وقوله الحلمية بضم
الحاء من الاحتلام وهو ايضا دفع سوال تقريره ان رأيت كما جاء بمعنى علمت وهو المسمى على رأى المستعمل في القلب وهو
ح من افعال القلب جاء بمعنى ابصرت وهو المسمى على رأى المستعمل في العين وجاء بمعنى حلمت وهو المسمى على رأى المستعمل في النوم
ويكون فيهما ايضا فاعلهما ومفعولهما ضميران متصلان لشيء واحد فلا يصح قوله ومن خصائصها ان يكون فاعلها الخ والجواب
عنه مثل ما مر من انهما جاريان مجرى رأى القلبية قوله كقول الشاعر آه يعني مي بينم من خود را از براى نيزه ومدريه يعني سپر اي نيزه
مي آيد از جانب راست من يعني پيكو پست من وپيش من قوله ولقد اراني الخ هو من الكامل والمدرية بالدال المهملتين
وبالهمزة او بغير الهمزة على صيغة الحلقة التي يتعلم عليها الطعن كالهدف لاسهام وهو المفعول الثاني لارى ومن هنا اسم بمعنى جانب وازاء
عن اليمين والامام الجوانب كلها وانما اقتصر على ذكر اليمين [illegible] بان السيار كاليمين [illegible] فان الفارس لا يتمكن منه احد [illegible] معنى
والله لقد ابصرت نفسي مرارا مدرية للرماح فياتيني من الجوانب كلها ولم تعيبني منها فرجعت من المعركة سالما قوله ايا ما احسبت
آه بدل البيان من البعض فائدة تعيين ذلك البعض قبل البيان وهي ما العلم او الظن اي معانيها المتكثرة باعتبار
كونها مدلولاتها في انفسها اما العلم او الظن قوله وهي اي معانيها الاول المتعددة باعتبار تعدد الموارد وبهذا الاعتبار
جمع والا لم تكن متعددة في نفس الامر اما العلم المتعدد والحاصل في الموارد الثلث والظن المتعدد والحاصل في الموارد الثلث
وعلى هذا لا حاجة الى ان يراد بالجمع ما فوق الواحد ولا يراد ايضا انه لا يصلح حمل احد الامرين على المعاني الاول قوله بحيث يمكن

متعلق بقریب بتفسیر او وفیہ اشارة الی وجہ تخصیص بعض الافعال المذکورة بان لہا معانی اخر تتعدی بہا الی مفعول واحد مع
ان لہا معانی اخر غیر متعدیۃ بہا یعنے انہ لدفع توہم تعدیتہا بہذا المعنی ایضا الی مفعولین سیما اذا ذکر بعد مفعولہا الاول حال
او صفة وہذا حاصل ما ذکرہ المص فی شرح المفصل فی وجہ التخصیص انہ قصد الی استعمال ہذہ الالفاظ مع بقائہا افعال القلوب انتہی
یعنے انہا مع بقائہا کذلک مظنة کونہا متعدیة الی المفعولین بہذا المعنی ایضا فلذا تعرض لہا ولمعانیہا التی ہی مظنة التوہم
المذکور بخلاف ما عدا ہذہ الالفاظ اذ ہذہ الالفاظ اذا استعملت بغیر ہذہ المعانی فانہا لیست مظنة التوہم لعدم کونہا من افعال
القلوب **قولہ** بذلک ای بقولہ بحیث یمکن ان یتوہم الخ **قولہ** التخصیص الا وجہ للتخصیص بالبعض حاصل الدفع انہ لیس المراد بیان
مطلق المعنی بل المعنے الذی یتوہم بہ انہ متعد الی مفعولین وہذا المعنی لیس شاملا للکل بل لبعضہا یدل علیہ ما ذکرہ الشیخ الرضی حسبت بمعنی صرت
واحسب وہو الذی فیہ شعر وشقرة وخلت ای صرت ذا خال ای خیلاء وزعمت بمعنی کفلت وہذہ الثلثة لہذہ المعنی یکون لازمة
قولہ لا اثنین لما کان یرد ان افعال القلوب وان تتعدی الی المفعولین لکنہ یصدق علیہا انہا تتعدی الی مفعول واحد لتحقق
الواحد فی الاثنین فکیف یستقیم ما قال المص ان لبعضہا معنی آخر یتعدی بہ الی واحد زاد الشارح قولہ لا اثنین ایماء الی ان المراد الی واحد
فقط تدبر **قولہ** من الظنة بکسر الظاء بمعنی التہمة والالقاء فی الوہم واذا کانت ظننت من افعال القلوب یکون من الظن بفتح الظاء
بمعنے التصدیق الظنی **قولہ** ای اتخذتہ فبناء الافتعال للاتخاذ کالطبخ ای اتخذ طبخا لنفسہ **قولہ** والوہم نوع الخ ای الوہم الذی تضمنہ
قولہ التہمة والتعرض بہذا الاجل ما قال سابقا من قولہ بحیث یمکن ان یتوہم الخ لانہ اذا کان نوعا من العلم فیکون للتوہم المذکور مجال
قولہ ومنہ قولہ تعالی ای محمد صلعم فی ما یخبرہ من الوحی وغیرہ من الغیوب بمتہم ای بماخوذ مکان وہم ان لا یکون خبرہ فی الواقع کالکاہن
فظنین فعیل بمعنے المفعول **قولہ** ظنین یختلف القراء فبعضہم علی الضاد ومعناہ ما محمد علی تبلیغ الامور الغائبة بخیل وبعضہم علی
الظاء فہو محل الاستشہاد وقراءة حفص علی الاول **قولہ** وہو العلم فیکون بمعنی عرفت شخصہ انہ علمت ذاتہ لا بمعنے ذاتہ انہ علمت
شیئا فی زید **قولہ** من غیر وارد العلم الذی ہو من افعال القلوب ہو العلم بنفس شیء مع الحکم علیہ **قولہ** ومعنی البصرة قریب اہ یعنی
البصر سواء کان بمعنی الاستدلال البصر من افعال الجوارح الا انہ یستلزم العلم فہو قریب من علمت بالبصر **قولہ** ترے فان قوتہ ترے
بمعنے رای البصرة بالفارسیة بیہا نظر کن تو کہ چہ چیزے بینی تو **قولہ** ولما کان الخ ہذہ اشارة الی دفع ما اورد علیہ من ان البعض
ہذہ الاربعة وہو علمت ووجدت معانی آخر غیر المعانی المذکورة لا تتعدی بہا الا الی مفعولین والا الی
مفعول واحد بل یکون لازما بالنظر الیہ فلا وجہ تخصیص البیان بالمعانی التی یتعدی بہا الی مفعول واحد
وتقریر الدفع ظاہر **قولہ** قریب تذکیر قریب باعتبار کل واحد منہا کانہ یقال لہا معان آخر کل واحد منہا قریب
من العلم والظن **قولہ** العلم علی وزن فعل بکسر العین المہملة بمعنی مشقوق الشفة العلیا یعنی شگافتہ شد لب بالا
قولہ استغنیت قیل فیہ نشر علی ترتیب اللف فان وجدت المشتق من الجدة بکسر الجیم بمعنی استغنیت ووجدت المشتق من الموجدة
بفتح المیم وکسر الجیم بمعنے غضبت ووجدت المشتق من الوجد بفتح الواو بمعنے حزنت **قولہ** لیس ای لان المعانی
المذکورة لیس کل واحد منہا بمعنے العلم والظن والباء زائدة فی خبر لیس ای لیس بمعنے ینسب الی العلم والظن **قولہ** لیس الخ
لیست قرینة بمعنے العلم والظن سہو ان المص فی صدد بیان ذلک الا انہ لم یتعرض بقرینة نظمہ **قولہ** لانہا تتم بمرفوعہا الا صیلا ما

یصح السکوت علیه بمجرد ذکر اسمها الذی هو فاعلها بل یحتاج الی الخبر الذی اسند الی الاسم فلیس کان واخواته مع الاسم کلاماً
یصح السکوت علیه بل یحتاج الی المسند والمعنی من الاحتیاج وعدم الاحتیاج الاحتیاج الی المسند والمسند الیه وعدمه بخلاف
الافعال التامة فانها تامة ابدا علماً لا یحتاج الی المسند او المسند الیه **قوله** لتقریر الفاعل ای جعله وتثبیته کذا فی الرضی وهو من
یقر اذا ثبت وسکن کذا فی القاموس **قوله** ای العمدة وهو لدفع الاعتراض تقریره ان الافعال الناقصة لا تکون موضوعة
لتقریر الفاعل علی صفة فقط کما هو المتبادر من عبارته لانها موضوعة للزمان ایضا بل الدوام ایضاً ولان الزمان جزء الموضوع له فی جمیع
الافعال الناقصة والدوام جزء له فی بعضها مثل ما دام مثلا والانتقال فی بعضها مثل صار وتقریر الجواب ان العمدة فی اجزاء
الموضوع له هو التقریر المذکور فلیس الاجزاء الاخر عمدة ثم ان تذکیر هو مع رجوعه الی العمدة باعتبار الخبر فافهم فی هذا المقام
قوله ولا شک ان الخ دفع دخل تقریره ان هذا التعریف صادق علی الافعال التامة لانها ایضا موضوعة لتقریر الفاعل علی صفة
فان ضرب فی ضرب زید موضوع لتقریره علی صفة الضرب تقریر الجواب ان الصفة فی الافعال الناقصة خارجة عنها ای لیست جزء
فی الموضوع له فلیس القیام جزءا من کان فی قولنا کان زید قائما لان التقریر الذی هو العمدة فی الموضوع له نسبة بین الفاعل
والصفة وکل منهما خارج عن النسبة لان طرفی النسبة خارجان عنها فاذا قلنا کان زید قائما فیکون العمدة والمقصود الاصلی هو
ثبوت القیام ونسبته الی زید هو داخل فی کان ولکن القیام غیر داخل فیه بل خارج عنه بخلاف الافعال التامة فان تقریر
الفاعل والصفة جمیعاً داخلان فیها فاذا قیل ضرب زید فالعمدة فیه هو ضرب وثبوت الضرب الی زید فهو داخل فانه جزء فی مفهوم
ضرب **قوله** خارجة ای خارجة عن الموضوع له لهذه الافعال الا انه عبر عنه بالتقریر لکونه عمدة فکانه الموضوع له **قوله** ذلک
التقریر ای التقریر المقید والتقیید لا یخرجه عن کونه نسبة بین الفاعل والصفة کما توهم **قوله** التامة ای کل واحد منها یکون
جزءا فی الافعال التامة دون الافعال الناقصة کما عرفت **قوله** لصفة یعنی الحدوث ونسبته الی الفاعل المعین ولم یتعرض
الزمان لاشتراکه فی التامة والناقصة **قوله** وکل من الصفة الخ یعنی کلاهما مستویان بالنظر الی الموضوع له لیس لاحدهما مزیة
علی الآخر بحیث یمکن ان یقال انه الموضوع له فلا یصدق علی الافعال التامة انها وضعت للتقریر باعتبار انه عمدة بالقیاس
الی الحدوث والزمان فلا یرد ما قیل انه اذا کان کل منهما عمدة فیها یصدق ان التقریر عمدة فیها وضعت له فلا تخرج عن التعریف
الا ان یعتبر قید فقط واللفظ لا یساعده **قوله** عمدة فانه اصل ومظروف والزمان وان کان جزءا الا انه قید وظرف **قوله**
والاستمرار عطف تفسیری للدوام والا فلا یکون لبعض الافعال الناقصة الدوام وفی بعضها الاستمرار **قوله** ولو جعل الموضوع
له جوابا آخر للایراد المذکور مقابل لقوله ای العمدة فیما وضعت له ومحصل الجواب ان الموضوع له ما یصدق علیه تقریر الفاعل
علی صفة من الجزئیات وکل جزئی اخذ فیه تقریر الفاعل والزمان فی بعضها مع التقریر والزمان الانتقال والدوام وغیرها
مما یدل علیه بعض الافعال الخ فلا حاجة الی قوله ای العمدة **قوله** الموضوع فیکون المعنی ما وضع لما یصدق علیه التقریر
المذکور **قوله** لتقریر الفاعل یعنی یکون التقریر مع ما اعتبر معه من کونه علی وجه الانتقال فی الزمان الماضی موضوعا
له کما یرشد الیه قوله فلا شک ان کل جزئی تمام الموضوع له الا ان التقریر المقید موضوع له علی ما وهم **قوله** الی ما هو
بالنسبة الی لفظها ای ذلک اللفظ موضوع له ای لذلک الجزئی **قوله** فخرجت الافعال التامة منها ای من الافعال

الناقصة ووجه الخروج على تقديرما افاده الفاضل المذكور من كلامه قدس سره ان الصفة خارجة عنها اذ الا وجه على ماذكرنا ان التعريف لا يصدق عليها لما عرفت ان مجموع التقرير الخاص موضوع له للافعال الناقصة **قوله** ولا يبعد فيه اشارة الى بعده فى الجملة لان المتبادر كون اللام صلة الوضع **قوله** ان تجعل آه وتجعل التقرير مصدرا مبنيا للفاعل فاعله الذى هو الضمير العائد الى الافعال الناقصة ومعنى تقريرها الفاعل على صفة وتثبيتها اياه عليها ولا انتهاء على حصول تلك الصفة له **قوله** ولاشك ان الغرض اى الغرض الاصلى منحصر فى التقرير والزمان وان كان غرضا الا انه ليس باصلى بل اعتبر قيدا للتقرير فالحصر اضافى **قوله** لا يحتاج الى قيد زائد آه دفع لما قال الشيخ الرضى من انه كان ينبغى ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره لئلا يرد الافعال التامة **قوله** زائد اشارة الى قيد الخروج الذى اعتبره السيد قدس سره فى حاشية الرضى واعتبره صاحب المتوسط ايضا **قوله** بالهمزة بكسر التاء وفتحها وقوله مابرح بكسر الراء من البراح والزوال مادام من الدوام وهو اسمه لو الزمان **قوله** وقيل بالياء لم يوجد هذا فى الكتب المشهورة من اللغة والنحو ولذا قال صاحب غاية التحقيق دون الياء **قوله** ثم قال وماكان نحوهن اى الافعال الناقصة من الفعل الخ فكلمة من بيان مافى وماكان وقوله مما لا يستغنى بنفسه لبيان الفعل اى مما يحتاج الى الخبر فان الافعال الناقصة تحتاج الى الخبر فعلى قول سيبويه كل ما يحتاج الى الخبر فهو من الافعال الناقصة **قوله** والظاهر اشارة الى ادروية قول سيبويه لان الافعال غير محصورة **قوله** انها غير محصورة وقد عد منها مرادفات صار آل ورجع وحال وعاد وجاء وارتد واستحال وتحول ومرادفات اصبح مااصبح ما اضحى ما امسى ومادام من مارام يريم **قوله** وقد تضمن الصيغة الماضى او المضارع وبمعنى التضمن هو ملاحظة معنى الفعل فى معنى الفعل الآخر على وجه كان المتضمن باسم المفعول حالا فيه اصلا وبالعكس المتضمن وهو الفعل الذى يكون فى مقام الكلام فالمتضمن هو الذى فى ضمنه كما قال صاحب الشمسية ورتبته مشتملا على مقدمة وثلاث مقالات الخ فيكون المتضمن حالا وهو مشتملا وهذا المعنى للتضمن مشهور فيما بينهم **قوله** وكمل زيد فان كمل فعل تام ولا يحتاج الى الخبر ولكن ايراد عالما بعده يدل على ان كمل تضمن معنى صار اى صار زيد عالما فى الكمالية **قوله** جاء لفظ جاء فى المتن تامة وفى الشرح ناقصة كما لا يخفى **قوله** ضميرها اى ضمير جاءت اسمها وحاجتك خبرها على تقدير رواية نصب حاجتك وعلى تقدير رفعها فهى اسمها وخبرها ما الاستفهامية المتقدمة للاستفهام **قوله** وفيها ضمير الما تقدم من الغزارة قيل هو والغزرة كلاهما بكسر العين المعجمة الغفلة وعدم التجربة والمعنى ما جارت غفلتنا حاجتك اى لم تجد نا غافلا كما تريد نا وهذا معنى قوله اى لم يكن هذه على قدر ما تحتاج اليه **قوله** من الغزارة ونحوها الغزارة بالكسر وانما قال ونحوها لان كون الضمير راجعا الى الغزارة غير متيقن واقعه آنست كه در زمان امير المومنين حضرت على رضى الله عنه جماعتى از اطاعت روى گردانيدند وآن جماعت دوازده هزار كس بود ونهذا ازان جهت است كه آنجماعت را خوارج ميگويند جماعتى را فرستاد باآن خوارجان كه شبهه ايشان را رفع كند وبا طاعت آيند ازين دوازده هزار كس هشت هزار اطاعت كردند چهار هزار ديگر اطاعت نكردند وگفتند اين چهار هزار خوارج ما جارت حاجتك واين خطاب با ابن عباس است كه حضرت على رضى الله تعالى عنه ايشان را نزد آن جماعت ساخته فرستاده بود نديعنى تو يافتى ما حاجت خود را يعنى حاجت تو آن بود كه ما را در غفلت يابى واز جهت اضطراب تو اطاعت كنيم فيكون جارت بمعنى كانت فقوله ما جارت بمعنى لم يكن هذه الغزارة وقوله تحتاج

على صيغة الخطاب بقرينة حاجتك قوله شفرته وفي الصحاح ارسخت سيفي دقيقة والشفرة بالفتح السكين العظيم وقيل
انه في القاموس بالضم سهو قوله لا تتجاوز حدا وقدرا اي حالا تتجاوز اي عن موضع استعملها العرب فيه فيها نقصان اي تركيب
الذي وقعنا مصيبين فيه فليس لنا ان نخترع تركيبا وجعلنا ها فيه ناقصة قوله واخبر اشارة الى ان اطلاق الجملة الاسمية
قرينة التجريد عن كل اليس لم يدخل في حصوله قوله اي لاجل اي المتقدم من دخولها ذلك الاعطاء فان المقصود من
قولنا صار زيد غنيا كون الغنا منتقلا اليه وان لزم منه كون زيد منتقلا وقس على ذلك قوله بعض اثره المترتب عليه اشارة
الى ان الحكم بعض الاثر واضافته الى المغنى لامية ففيه رد على القول بان الحكم مستدرك حتى جعل اضافته اليه بيانية قوله فاعلا
هذا على وفق قوله تقرير الفاعل على صفته وانظم انه ليس لفاعل اذ الفاعل ما يسند اليه الفعل او هم الفاعل على وجه يعم لسكوت عليه
قوله لكونه فاعلا اي اصطلاحيا بناء على ان الفعل لا بد له من فاعل لفظي ولذا لم يعد المص اسمها في المرفوعات علامة قوله في توقف
الفعل عليه يعني كما ان الفعل المتعدي لا يتم معناه بدون المفعول به لا يتم معاني هذه الافعال بدون اخبارها قوله كائنة اشارة الى
ان الظرف المستقر صفة لقوله ناقصة ولو جعل حالا عنه لم يبعد لكونه مشبها بالمفعول فيكون بمنزلة المفعول به قوله ثبوتا ماضيا
اشارة الى ان قوله ماضيا صفة لمفعول مطلق محذوف وقوله اي كائنا في الزمان اشارة الى ان قوله ماضيا صفة لزمان
مقدر متعلق بكونه كائنا او بيان لحاصل المعنى قوله من غير دلالة فيه اشارة الى رفع التنافي المتوهم من توصيف الثبوت اولا
بالدوام قوله من غير دلالة اي وما نا شيا من عدم دلالته يعني ان الدوام واستمرار الثبوت ليس مدلول كان بل هو ناشئ
من عدم الدلالة قوله عطف على قوله لثبوت الخ لدفع سوال تقريره ان عطف قوله بمعنى صار على كان الناقصة من قبيل
عطف الخاص على العام لانه من افرادها وهو قليل وتقرير الجواب انه عطف على قوله لثبوت خبرها فهو من قبيل عطف احد القسمين
على الآخر لان كان الناقصة على قسمين احدهما ان يكون خبرها ثابتا لاسمها وثانيهما ان يكون بمعنى صار فيكون عطفه عليه من قبيل
عطف احد القسمين على الآخر فهو من قبيل عطف لما قال من قبيل لان الصريح عطف احد القيدين على الآخر المستلزم لحصول القسمين للقسم قوله لا على
اي ليس قوله بمعنى صار معطوفا على قوله ناقصة الذي هو اي قوله بمعنى صار قسم منه اي من قوله ناقصة لانه لو كان معطوفا عليه للزم ان يكون
قوله بمعنى صار مقابلا لقوله ناقصة وليس كذلك قوله لا على ما هو قسم منه اي ليس قوله وبمعنى صار من قبيل عطف احد القسمين
على ما هو قسم منه وهو المقسم وهو كان الناقصة لانه لا بد من التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه فليس بينهما التغاير لانه داخل
فيه لان القسم انما هو في المقسم فلا يصح العطف بينهما قوله شعر الخ هو من الطويل والباء بمعنى في والتيهاء بفتح المثناة من
فوق وسكون المثناة من تحت ممدود الصحراء الفلاة التي يتاه فيها بالفتح المفازة التي لا نبات بها ولا ماء والمطي جمع
مطية وهو المركب والقطا واحدها قطاة وهو طائر فارسيته سنگ خوار وهو مثل في سرعة السير والاسيما قطا الحزن اذا تركت
البيوض فصارت فراخا فانها اسرع في هذه الحالة والحزن بالفتح بلاد العرب وما ارتفع من الارض وغلظ والفراخ بالكسر
ههنا اولاد والمراد الواحد فرخ بالفتح والبيوض جمع بيضة بالفتح ومنها الشاعر يصف المطي بسرعة السير فيقول كنت بفلاة
خالية من الماء والكلاء التي يتحير فيها السالك والحال ان المطايا في سرعة السير كانها قطا الحزن التي صارت بيوضها فرخها
فسرعت اليها وموضع الاستشهاد فيه كانت حيث جاءت بمعنى صارت قوله بتيهاء اه يعني گذشتم من طيها ...

خالی از گیاہ و حال آنکہ اشغر پلہ بردار گویا کہ این شتر قطا الحزن ہست در حقیقت قطا الحزن جانور نیست کہ از راہ شتر مرغ میگویند
بتحقیق گشتہ است تخم او چو جو یعنی اشتر مرغ مثل آن جانور نیست کہ سرعت میکند در زمانیکہ تخم او چہ جست بد آنکہ جانور یکہ
بچہ کشادہ است در وقتیکہ دانہ می آرد سریع تر ہست از آنکہ برای ما دانہ میرود **قولہ** قطا الحزن اضافۃ القطا الی الحزن لانہا
تعیش و ترعی فیہ اولانہا اسرع طیرانا من قطا غیرہ **قولہ** فان بیوضہا دلیل علی ان کان بمعنی صار ولیس علی معناہ اذ
لو کان علی معناہ لکان لثبوت خبرہ لاسمہ فی الزمان الماضی فیکون المعنی ان البیوض کانت فراخا فی الزمان الماضی والامر
لیس کذلک اذ البیوض لم یثبت لہا الفراخ اصلا بل صارت فراخا بعد ما لم تکن **قولہ** اذا مت الخ ہو من البحر الطویل وشامت
اسم فاعل من الشماتۃ بالفتح وہو الفرح ببلیۃ العدو من فرح وشمت اسم الفاعل من اثنی علیہ خیرا والشاہد فیہ من حیث ان فی
کان ضمیر الشان وہو اسمہا والناس مبتدأ وصنفان خبرہ والجملۃ خبر کان وہی مفسرۃ للضمیر والمعنی اذا مت کان الناس نوعین
نوع یفرح بموتی ونوع یحزن ویثنی علی بالذی کنت اصنعہ فی حیاتی **قولہ** ثم زاد علی طریق الایضاح اشارۃ الی ان
کان التامۃ کما تکون للثبوت المطلق تکون المطلق تکون بمعنی الثبوت المسبوق بالعدم ای بمعنی حدث قال القاضی فی تفسیر
قولہ تعالی اذا وقعت الواقعۃ ای حدثت **قولہ** کانت اورد الاشعثنا اشارۃ الی مجیئہا تامۃ بمعنی زائدۃ **قولہ** کقولہ تعالی کیف نکلم
ای قالت مریم للمنکرین کلموا عیسی یجب عن شبہتکم فقالوا کیف نکلم من کان فی المہد صبیا وضع للصبی حال کونہ صبیا وقیل ان کان
تامۃ وقیل ناقصۃ وقیل بمعنی صار واذا زیدت اختلف ان فیہا ضمیرا ام لا **قولہ** لکان زائدۃ ای کان تزاد غیر مفیدۃ لشیء الا
محض التاکید وہذا معنی زیادتہ فی کلام العرب فقولہ قدس سرہ فکان زائدۃ لتحسین اللفظ لیس علی ما ینبغی **قولہ** اذ لیس المعنی
علی المعنی اذ لم یتوجہ استبعادہم المدلول علیہ بکیف لان کل من یکلمہ الناس کذلک فلا تکون ناقصۃ ولا تامۃ ولا بمعنی صار اذ لا
فیہا من معنی المضی **قولہ** اما من صفۃ الی صفۃ ای الموصوف یتبدل من صفۃ الی صفۃ مثل صار زید عالما فانہ انتقل من صفۃ
الجہل الی صفۃ العلم **قولہ** واما من حقیقۃ الی حقیقۃ سواء کانتا شخصیتین او نوعیتین فالمنتقل النوع او نوعیتین فالمنتقل الجنس
کصار الماء ہواء **قولہ** خزف بفتح الحروف المعجمۃ کلہا بالفارسیۃ سفال کہ پختہ است فان الطین حقیقۃ والخزف حقیقۃ اخری
قولہ ویتعدی بالی علی تقدیر کونہا تامۃ مثل صار زید الی المدینۃ الی آخرہ فلا یکون ناقصۃ لانہ اذا کان ناقصۃ فلا بد ان
یقال لم لا یجوز ان یکون قولہ الی بلد مفعولا لہ لانا نقول الانتقال من الفعل اللازم الی طلب المفعول بواسطۃ تعدیتہ بالی
قولہ ویلحق بہ ارتد مثل آل ورجع الی آخرہ ای یلحق بصار فیکون کلہا للانتقال مثل ارتد بصیرا ای صار یعقوب علیہ السلام بصیرا
یعنی بینا شد حضرت یعقوب علیہ السلام کہ والد حضرت یوسف علیہ السلام اند از جہت ہجر یوسف علیہ السلام نابینا شدہ بودند چون برادر
حضرت یوسف علیہم را آمدند نزد حضرت یعقوب علیہ السلام و بوی پیراہن یوسف بمشام ایشان رسیدہ بینا شدند **قولہ** ان
العداوۃ تستحیل مودۃ بتدارک السیئات بالحسنات من الکامل قولہ تستحیل من الافعال الناقصۃ بمعنی یصیر وفیہ الشاہد والہفوۃ
الذلۃ والمعنی ان العداوۃ تصیر مودۃ بسبب تدارک السیئات بالحسنات **قولہ** فما لک من نعمی بخوان الیوم ما تبدلت فرحا
بعد صحۃ من الطویل والقرح الجرح او المراد الصحۃ خلاف المرض والامداد واللام للاستغاثۃ والخطاب اللہ سبحانہ وتعالی
او النعمی بالضم والقصر النعمۃ والسرور وہو مستغاث لہ مثل یا للہ من الم الفراق ای استغیث باللہ من الم الفراق وتحولن ای

صرن وفيه الشاهد حيث جاء قوله بمعنى صار والى ... انما باعتبار معنى الحبنية واما التعدد الخبر وهو البوسا وان كان المرجع واحدا والابوس جمع بؤس بالضم وهو الشدة كان هذا الشاعر يلوم نفسه على اختيار بالهوى وليستغيث بالشدة من الم الهوى فيقول تبدلت بالنفس قرحا وانما بالصحة التي كانت لك فاستغيث بك يا الله من اجل سيرات صرن شدائد وقيل اللام للتعجب والمتعجب محذوف ومن نعمى بيان له كانه يتعجب من نعمه حيث صارت شدائد **قال** واصبح وامسى واضحى اي هذه الافعال الثلاث هو الافعال الناقصة يكون اسمها وخبرها وحصول الخبر يكون في هذه الاوقات كما تقول اصبح زيد غنيا اي حصل غناه في وقت الصباح دون غيره من الاوقات والمراد بالجملة هو زيد غنيا واراد بمضمونها حصول الغنا لزيد في هذه الاوقات الخالصة يعني في وقت الصباح اذا قلت اصبح وفي وقت المساء اذا قلت امسى وفي وقت الضحى اذا قلت اضحى **قوله** المدلول عليها اي هذه الافعال تدل على هذه الاوقات بموادها وهي الحروف لا بصورها اي مادة هذه الافعال في الماضي والمضارع تدل على الزمان الخاص الذي هو هذه الاوقات الخاصة لا يكون هذه الاوقات الخاصة في الافعال الاخر نحو ضرب ونصر وفتح وغيرها فانها تدل بمادتها على الزمان والعلم ان ... الافعال الناقصة تدل على ... بقي من الافعال الناقصة لذلك اكتفاء بالذكر **قوله** لا بصورها اي ليس صيغ اصبح وامسى واضحى لا اقتران مضمون الجملة بالاوقات المدلول عليها بصورها وصيغها والوقت الذي يدل عليه صيغها هو الزمان الماضي **قوله** ... ثبت اي في الزمان الماضي تركه لان الكلام في المعاني المقصودة **قوله** نهارة اي نهار زيد اي النهار الذي هو لزيد وكذلك في راحلة ليله **قوله** وفصلها عن الافعال الثلاثة السابقة حقه ان يجمعها بالافعال الثلاثة فاما ان يذكر قوله وتكون تامة مطلقا فيستفاد منه مجيء الكل تامة على السوية واما ان يقول وتكون الثلثة الاول تامة فيستفاد منه بطريق المفهوم ... وترك بيان كونها تامتين يستفاد مجيئها تامة بنقل لان عدم الذكر دليل عدم الاعتداد لا على عدمه في نفسه **قوله** فهذه الافعال الظاهر ترك الفاء ولعله بتقدير اما التفصيل بالاجمال سابقا في المتن وما اعادة هذه الافعال الاربعة فلتاكيد كون كل واحد منها بمعنى صار **قوله**

انها من الملحقات فهذه الاربعة يكون من الافعال الناقصة من وجه فذكر في الاجمال ولا يكون منها من وجه فلم يذكر في التفصيل اقول في هذا المقام كان الاصل في هذه الملحقات ان تستعمل تامة متعدية الى مصدر خبرها ثم ضمن كلها معنى صار **قوله** فاستعملها عن البين اي عن بين الافعال في مقام التفصيل اعادة الفعل السابق لبعد العهد كما قالوا في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب **قوله** اشارة الى عدم الاعتداد وبها الا الذكر في الاجمال لكونها ناقصة في الجملة وعدم الذكر في التفصيل اشارة الى عدم الاعتداد بها **قوله** لانها من الملحقات في الاصل بان صارت في الاستعمال ناقصة بخلاف آل ورجع واستحال وتحول وارتد فانها ملحقات مطلقا فلذا تركها في الاجمال والتفصيل **قوله** البارحة فيناسب برح بازلل في معنى الزوال فان الايام الماضية قد زالت **قوله** بالفصل فيكون انفك بمعنى انفصل وانفك بمعنى انفصل وهذه الافعال لا تكون ناقصة الا مع كلمة ما او ما وضع **قوله** سمي اسمها فاعلا في مقام التسمية بالاسم لا قرانه بالخبر بخلاف ما تقدم من قوله في التقريب الفاعل على صفة فانه يجوز ان يكون الاطلاق عليه توسعا كاطلاق الصفة على ...

قوله تنبيها على ان اسمها اى الافعال الناقصة مطلقا وان كانت التسمية واقعة فى الافعال المصدرية بحرف النفى لان
خصوصية هذه الافعال ملغاة فى التسمية بداهة قال منذ قبل ومذ لابتداء الغاية فى الزمان وقيل بكسر الباء فعل بأمر
اى هذه الافعال الاربعة لاستمرار ثبوت خبرها لفاعلها من وقت ان يقبل فاعلها ثبوت خبرها قوله من وقت يمكن
هذا التفسير لدفع ما يقال ان ما ذكره لا يصدق الا على الفاعل الذى وجوده ازلى مثل ما زال وابرح الله عالما ولا يصدق على ما
مع ان الكلام فيها فلم يصح ان يقال ما زال زيد عالما الا ان معناه ان علمه ازلى وايضا لم يصح ان يقال ما زال زيد
اميرا لانه يمتنع الاستمرار فيه فيمتنع الاستمرار فيمتنع كونه اميرا وقت الطفولية فالمراد ان الاستمرار من وقت له قابلية و
صلاحية للامارة فالمراد ان زيدا امير من هذا الوقت وهو بلوغه بخمسة عشر سنة او اكثر الى الوقت الذى انا فيه لم تنقطع
امارته اصلا قوله يقبل شے الصراح القبول پیش آمدن وپذیرفتن ففى المتن بالمعنى الاول وفى الشرح بالمعنى الثانى
قوله من زمان وانما اعتبر الاستمرار من زمان الصلاحية لانه المتبادر عند الاطلاق قوله ودلالتها انما احتيج الى بيان
وجه الدلالة لان دلالة المركبات على معانيها بمواد اوضع سوى وضع المفردات قوله فلان النفى ماخوذ آه ومعنى ما زال
النفى لان معناه الزوال شے قولنا زال زيد عالما فان معناه ان علمه يزول وهذا لا ينافى ان يزول علمه فى وقت
آخر ثم اذا ادخل كلمة ما وقيل ما زال زيد عالما فمعناه ان علمه لا يزول عنه اصلا فيكون مستمرا قوله فلان النفى ماخوذ اى
بحيث مقصد لسلب الفاعل [illegible] جزء غير معين من اجزاء الزمان الذى هو مدلول تلك الافعال فاذا دخل عليه النفى افاد
استمرار ذلك النفى قوله واعتبار الصلاحية آه دفع سوال تقريره ان اعتبار الصلاحية والقابلية فى معنى ما زال زيد ا
ميرا لا يكون للعبارة دلالة عليه تقرير الجواب ان اعتباره باعتبار ملاحظة العقل لان العقل لا يقبل امارة زيد فى وقت طفوليته
قوله اخواتها بها استمرار الثبوت يعنى اذا كانت موضوعة لاستمرار الثبوت واريد به ذلك لان ما للنفى كذا فى الوافية ليدل
على استمرار الثبوت لكونها بخلاف ما اذا استعملت تامة فى معانيها نحو زال وبرح زيد عن مكانه وانفك عنه وما انفك فلم يستعمل
الناقصة مصدرة بحرف النفى لفظا او تقديرا قوله يدخل ادوات عليها ان كانت ماضية فيما ولم ولا فى الدعاء وان كانت
مضارعة فيما ولا ولن والاولى ان يفصل بين ما ولا وبينها بظرف وشبهه وان كان جاز ذلك فى غير هذه الافعال نحو لا اهيم
حبتنى ولا انس فتركيب حرف النفى معها لافادة الاثبات كذا فى الرضى قوله او تقديرا ولهذا قال ويلزمها النفى ولم يقل ويليها
كلمة النفى كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف فان تفتؤ من فتئ وفيه معنى النفى يعنى الفوت والتقدير لا تفتؤ ونظم الكلام [illegible] لا
يعقوب فى وقت مهاجرتهم عن يوسف عليه السلام يعنى قسم بخدا كه فوت نه كنى تو ذكر كرنے تو هميشه يوسف عليه السلام را
قوله والتقدير كذا فى الرضى وحذفها لم يسمع الا فى مضارعاتها وانما جاز حذفها عدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها
قوله لتعيينه اى تجعل ظرف زمان قوله اى لذلك الامر وتقديره زمان قبل المصادر كثير فيكون ما دام بمعنى الدوام فمعنى قولنا اجلس ما دام
زيد جالسا انه اجلس مدة او وقت دوام جلوس زيد او مدة او وقت جلوسه قوله بذلك بيان لكونه مدلولها التوقيت
المذكور باعتبار معناها التركيبى قوله كثيرا نحو آتيك خفوق النجم اى زمان خفوقه قوله اذا قدر الزمان آه بخلاف ما لم يقدر
الزمان فانه ح يكون ما لا بالمصدر المضاف الى مضمون الجملة فلا بد من تقدير مفرد آخر ليصير معه كلاما تاما قوله فما دام

لم يتشفع ما دام اى الضاطه وقد تنازع الفعلان فيه فان اعملت الثانى ففى الاول ضمير هو اسمه وان اعملت الاول فهو اسمه ولم يتشفع خبره تقدم على اسمه وعلى التقديرين لا يدخل ما دام على ما دام على الجملة الفعلية علم ما وهم **قوله** ولم يحصل عطف على قوله لم يتشفع اى ما لم يحصل من المجموع اى المجموع ما دام واجلس والاسم والخبر كلام لا يفيد ما دام فائدة تامة كما عرفت ان ما بعد كلمة ما فى تاويل المصدر وظرف للامر المذكور فلا يكون مستقلا بالافادة ما لم ينضم اجلس **قوله** لا يفيد اى المجموع فائدة تامة لعدم الارتباط بين الجملتين وليس ضمير لا يفيد راجعا الى ما دام على ما وهم حتى يعترض بانه يستفاد منه ان ما دام بعد حصول المجموع كلام يفيد فائدة تامة وليس كذلك **قوله** اى فى زمان الحال انما فسره به لان الحال يحتمل معنيين احدهما زمان الحال وثانيهما الحال النحوى المقابل لتمييز فاشار به الى ان المراد هو المعنى الاول **قوله** لنفى مضمون الجملة مطلقا اى لا يختص بشئ من الازمنة الثلثة ولذلك يقيد تارة آه فمن قال ان ليس لنفى مضمون الجملة حالا فاراد ان استعماله فى معنى الماضى والاستقبال مجاز ولا يخفى ان الظاهر هو قول من قال انه لنفى مضمون الجملة مطلقا فان قلت اذا كان الظاهر فلا يناسب ايراده بلفظ قيل قلت هذا انما يصح اذا كان لفظ قيل دالا على الضعف مع انه قد يكون لبيان المذهب ايضا او نقول لما كان كون ليس للحال مذهب الجمهور فجعله اصلا **قوله** ولذلك تقييد آه فانه لو كان لنفى الحال يكون التقييد بزمان الحال تاكيدا والتاييد بزمان الماضى والاستقبال محتاجا الى التجريد وكلاهما خلاف اصل قال الاندلسى ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان من الازمنة يحمل على الحال كما يحمل الايجاب فى نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به كذا فى الرضى هذا اذا كان الاختلاف منهم فى الاستعمال كما يشير اليه قوله يحمل لكن الظاهر ان الاختلاف المذكور فى الوضع فالتناقض بين المذهبين باق ودليل المذهب الثانى راجح لان الاستعمال تقييده بالازمنة دل على انه موضوع للقدر المشترك لئلا يلزم القول بالاشتراك او بالحقيقة والمجاز والاصل عدمها **قوله** ليس فانه قيد بزمان الماضى لان قوله خلق فعل ماض **قوله** الا يوم ياتيهم فانه مقيد بزمان الاستقبال لان المراد من قوله ياتيهم معنى الاستقبال لا الحال لان يوم القيامة يجئ بعد ذلك **قوله** وخبر الافعال اى تقديم كل خبر لكل فعل بناء على ان الجمع المضاف والمعرف باللام للاستغراق آه فالم يكن هناك عهد ففيه رد على من ذهب الى ان اخبارها اذا كانت جملة اسمية او فعلية لا يجوز تقديمها على اسمائها وعلى من زعم انه لا يجوز تقديم خبر ما دام على اسمه **قوله** كلها اما تاكيد للمضاف او تاكيد للمضاف اليه لكن جعله تاكيد المضاف اولى لانه الشائع ولعدم اعتداد قول من قال انه لا يجوز تقديم خبر ما دام لكونه مخالفا للنص والقياس والاجماع على ما فى شرح التسهيل **قوله** اذ ليس فيها اشارة الى انه ليس ذلك تقديم المفعول على الفاعل حتى يكون ارتكابه خلاف الاصل **قوله** فيها عامله فعل احتراز عما اذا كان العامل حرفا نحو ما زيد قائما وان زيدا قائم فانه لا يجوز لضعف العامل وفيه اشارة الى ان المقصود ههنا جواز تقديمها على الاسماء من حيث انها معمولات الافعال ليرجع الى احوال الافعال فان الكلام فى مباحث الافعال وما سبق قوله وامره كامر خبر المبتدأ من حيث انه خبر الاسم ولذا علل فيما سبق بانه فى الحقيقة خبر المبتدأ فلا تكرار على ما وهم **قوله** فان اريد بجواز التقديم وهو اعتراض على المصنف اى ان اريد من الجواز هو الامكان العام وهو سلب الضرورة

عن الطرفين الى تقديمها عليها وعدم تقديمها اليها الضروريين قوله بجواز التقديم يعني ان اريد بالجواز استواء الطرفين
على ما هو مقتضى الامكان الخاص ينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها او تاخيرها عنها ليخرج
ما اذا عرض ما يقتضي التقديم والتاخر لانه ح يكون التقديم والتاخير واجبا لا جائزا وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم
على ما هو مقتضى الامكان العام لا يحتاج الى التقييد بما ذكر لان الصورة المذكورة ايضا من صور الجواز بالمعنى المذكور لكن
ينبغي ان يقيد بما اذا لم يمنع من التقديم لا يجوز التقديم كما اذا انتفى الاعراب منهما والقرينة نحو كان موسى عيسى ولا حاجة
بهذا التقييد اذا اريد بالجواز المعنى الاول وهو ظاهر قوله فينبغي بعدم التقييد لاشتهار ان عدم المانع معتبر في حصول
كل شيء قوله نحو كم هذا المثال ليس من تقديم الخبر على الاسم فقط قوله مالك بضم اللام فان كم خبر كان مقدم على اسمه
على سبيل الوجوب لان كم يقتضيه صدر الكلام قوله صار ينتفي الاعراب لفظا وانتفى القرينة ايضا فيجب تقديم الفاعل
وتاخير الخبر ح لدفع الالتباس كما في الفاعل قوله فينبغي واما ارادة نفي الضرورة عن جانب الوجود فلا تحتمله عبارة المتن
لان الامكان اما عبارة عن سلب ضرورة الطرفين او سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم والحكم المصرح في المتن
الايجاب فلا يمكن حمله على سلب ضرورته قوله وح اي حين اريد بالجواز نفي الضرورة عن جانب العدم فقط قوله
اي الافعال الناقصة لان الكلام في احوالها وفيه اشارة الى الرد على من قال ان الضمير راجع الى الاخبار قال تقديم
اخبارها عليها اشار بتانيث الضمير الى ان ضمير يجوز راجع الى التقديم المذكور سابقا لا الى القسم قوله كان اي في
الترتيب الذي ذكره المصنف والغاية داخلة تحت المنفيا قوله جواز التقديم لم بعد اللام اشارة الى ان المجموع
دليل واحد انتهى اقول فلا مانع من جانب العامل ولا من جانب المرفوع قوله اي هذا القسم فسر مرجع الضمير مع انه لا يحتمل غيره
الاشارة الى ان القسم المذكور عبارة عن الافعال دون الاخبار لانه محكوم عليه بما اوله كلمة ما وهي افعال قوله على نفس المصدر
انما قال ذلك لان كلمة ما اذا كانت مصدرية فيكون مدخولها في تاويل المصدر فيكون المراد منه المعنى المصدري كما هو المذهب
الاصح فلا يتقدم معموله قوله ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان كان ظاهر العبارة ان اللام في لابن كيسان متعلق
بخلافا وهو مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره يخالف من لم يجوز التقديم خلافا لابن كيسان فيكون المعنى ان من لم يجوز
التقديم مخالف لابن كيسان مع انه ليس كذلك اذ قول من لم يجوز هو الاصل فيكون المخالف هو ابن كيسان واليه اشارة
قدس سره فجعل خولف على صيغة المبني للمفعول وهذا الحكم مفعول ما لم يسم فاعله وقدر ثابتا متعلق لابن كيسان وعلى هذا
فالمخالف هو ابن كيسان انتهى اقول يخالف على صيغة المعلوم فاعله الضمير الى ابن كيسان ويجوز الاضمار قبل الذكر
في الفاعل قوله كما يقتضيه اي الخلاف الواقع ظاهرا من جانب لان في هذا الباب يكون نسبة الحدث وثبوته الى احد الجانبين
صريحا والى الآخر التزاما والخلاف باب المفاعل بما ارايا شد نحو قاتلهم الله سبحانه قوله باب المفاعلة من كون احد الجانبين فاعلا
صريحا والآخر مفعولا صريحا قوله لتقدمهم متعلق بقوله لا من جانب الجمهور قوله فكانه لا مخالفة منهم اي من الجمهور معناه
انه لا مخالفة منهم ظاهرا ولهذا قال كان بالكاف ذلك لان قوله ظاهرا معنا وان الخلاف يكون بحسب المعنى
من جانب الجمهور ايضا لان المخالفة من احد الجانبين يستلزم المخالفة من الجانب الآخر ايضا لكن ذلك لاستلزام

انما یکون بحسب المعنی فالمخالفة ظاهر انما یکون من جانبه لا من جانبهم **قوله** وذلک لان الخلاف معنی فی حیز النفی آه فان ابن کیسان یوافق الجمهور فی ما دام بان لا یجوز فیه فقدم دلیل الجمهور فی ما النافیة بقوله فلا یمتنع تقدم ما فی حیز النفی علی النفی وقوله لان اداة النفی لما دخلت آه دلیل لابن کیسان والحاصل ان اداة النفی اذا دخلت علی الفعل الذی معناه النفی نفیت نفی الثبوت لان نفی النفی اثبات فصار مثبتا معنی فلا یلزم تقدیم ما فی حیز النفی بحسب المعنی نظرا من ذلک ان النظر من ابن کیسان علی المعنی ونظر الجمهور علی الظاهر **قوله** تقدیم وان کان لازما من حیث الصورة الموجبة المصدرة تغیر المعنی **قوله** فان الافتعال ههنا بمعنی التفاعل فالاختلاف ههنا بمعنی التخالف وباب التفاعل یقتضی للمشارکة من الجانبین فی اصل الفعل وهو المقصود دون باب فاعل فانا قلنا تضارب زید وعمرو یکون المشارکة ثابتة من زید صریحا ومن عمرو التزاما لان عمرا مفعول صریحا فاعل ضمنا واذا قلنا تضارب زید وعمرو یکون الضاربیة ثابتة لکل واحد منهما صریحا لان کلیهما فاعل صریحا فالمراد فیما بین الجمهور کما قوله والبصریون الی آخره **قوله** لمراعاة مفعول له وحذف اللام لاتحاد فاعلهما وهو التقدیم فان مراعاة النفی انما یکون فی التقدیم **قوله** یجوز بناء وبها اشارة الی الصغری وقوله وجواز التقدیم اشارة الی الکبری **قوله** وبهذا ای بما ذکرنا من ان الافتعال هو الاختلاف بمعنی التفاعل وهو التخالف المفضی الخ اندفع ما قیل الخ **قوله** وبهذا اندفع ما قیل آه حاصله الفرق بین الاختلاف والخلاف فان الاول للمشارکة فی اصل الفعل صریحا فیقتضی وقوع الفعل من الجانبین معا والثانی یقتضی وقوع الفعل من احد الجانبین صریحا **قوله** ای فعل ههنا بالمفرد لما قالوا انه لابد من التقدیم امر مشترک فی التعریفات المشتملة علی کلمة او لیفهم منه انها للتنویع لا للابهام حکم موصول خبر مبتدأ محذوف اعنی هو الراجع الی الفعل المفهوم فی ضمن الجمع او اضافة الافعال الی الجنس فیبطل الجمعیة فیکون خبرا لها واختیار صیغة الجمع للاشارة الی تعددها کما تقرر فی الاصول **قوله** للدلالة لما لم یکن الدنو المذکور تمام ما وضعت له افعال المقاربة لدخول النسبة والزمان فی مدلولها ایضا اذ المتبادر مما وضع له تمام الموضوع له لم یجعل اللام صلة للوضع وجعله للغرض وقدر الدلالة **قوله** منصوب علی المصدریة بتقدیر مضاف ای دنو رجاء آه وحاصل ما ذکره قدس سره ان الدنو بحسب رجاء المتکلم وطمعه قریب الحصول وتوقعه له لا باعتبار نفس الامر فیقینه بذلک ظهور رجاء القرب وانتظار لا القرب یقینا وانتظار القرب وتوقعه لا ینافی حصول الخبر للاسم بعد مدة مدیدة وفیه رد لما ذکره الشیخ الرضی ان عسی لیس متعینا بالوضع للطمع فی دنو مضمون خبره بل للطمع فی حصول مضمونه مطلقا سواء رجی حصوله عن قریب او بعد مدة مدیدة یقول عسی الله ان یدخلنی الجنة وعسی النبی صلی الله علیه وآله وسلم ان یشفع لی.

ان قول المص لدنوا غیر رجاء او حصولا او اخذا فیه خبط لان نصب هذه المصادر علی التمییز فی اللفظ وهو ممیز عن نسبة الدنو فیکون فاعلا للدنو فی المعنی کما فی قولک تعجبنی طیب زید علما ای طیب علم زید فیکون المعنی لدنو رجاء خبره والدنو لا یعتد فیه ولیس عسی لدنو رجاء خبره بل لرجاء دنو الخبر **قوله** لا بحسبه عطف علی قوله بحسب رجاء آه والضمیر المجرور للدنو لا للحصول اذ لیس الجزم لحصول الخبر فی کاد و طفق بل انما الجزوم فیها الدنو **قوله** بحسب الک ای المتکلم ترجوا ذلک فالدنو ثلث انواع احدها علی

سبیل الرجاء کما فی عسی والثانی علی سبیل الحصول کما فی کاد والثالث علی سبیل الاخذ کما فی طفق ووقعت الافعال علی الترتیب فی الکتاب **قوله** بان یکون اخبار المتکلم آہ لما کان معنی دنو حصول علی وفق السابق واللاحق ان یکون الدنو بسبب الحصول ولیس کذلک اذ لا حصول ولا الجزم به فضلا عن سببیة اذ لو ارید بالحصول الاشراف علی الحصول یلزم سببیة الشیء لنفسه لان الدنو هو الاشراف ولا یمکن ان یراد الدنو فی اعتقاد المتکلم بسبب الاشراف فی الخارج وکذا العکس لعدم وجوب مطابقة الاعتقاد للواقع بین السببیة بقوله بان یکون آہ یعنی ان المراد بالحصول اشراف الخبر علی الحصول ومعنی کون الدنو بسببه ان الاخبار بسبب علم المتکلم باشراف الخبر علی الحصول فهو باعتبار الاخبار سبب له وباعتبار الجزم سبب فقوله لاشراف علی حذف المضاف ما صرح به فی التفسیر یعنی کاد **قوله** لاشرف فی القاموس اشرف المریض علی الموت اشفی علیه وفی التاج الاشفاء برکنارہ چیزے رسیدن **قوله** بخبرک متعلق بقرب ای یدل علی القرب فی اعتقادک بسبب من حیث الاخبار بخبرک به ای یدل علی القرب المجزوم بحصوله فی الخارج ویجوز ان یتعلق بقوله قولک لانه وان کان بمعنی المقول ففیه معنی القول والظرف یکفیه رائحة الفعل ای قولک واخبارک بخبرک بالقرب **قوله** بقرب حصوله ای المتکلم علم بذلک فیکون اقرب من عسی وطفق اقرب من کاد ایضا بالتصدی بما یفضی الیه السبب تصدی الفاعل بما یفضی الی مشروع بان لبس خفه او فعله او اخذ عصاه او الی غیر ذلک من خروجه من بیته ای صحن الدار **قوله** بالتصدی هذا اذا لم یکن الخبر ذا اجزاء والا فتلبس جزء منه **قوله** لما یفضی الیه ای یوصل الی الخبر فالشروع انما هو فی الموصل الی الخبر لا فی الخبر وسمی الشروع فی الموصل الی الخبر شروعا فی الخبر مسامحة اعطاء للموصل الی الشیء حکم ذلک الشیء **قوله** فالاول عسی وخبره لا یکون الا فعلا مستقبلا مع لفظة ان بفتح الهمزة وانما لزم ان یکون خبره الفعل لان عسی معناه مقاربة شخص لفعل لا الی الاسم ولزم ان یکون ذلک الفعل مستقبلا لان معناه الرجاء والرجاء فیما یحدث بعد ولزم ان یکون مع ان لیکون صریحا علی ان ذلک الفعل مستقبل لان ان الاستقبال **قوله** قال سیبویه المقصود من هذا الکلام افادة ان القسم الاول مقصور ومختص بعسی ولیس عسی مختصا به فانه یجیء للاشفاق ایضا ورح لا یرده قیل انه یجب ان یقول المص رح رجاء او اشفاقا اذ لیس المقصود ضبط المعانی بل ضبط الاقسام وان کان لما وضع للقسم الاول معنی آخر **قوله** لا یجیء منه ای لیس المراد انه غیر متصرف فی نفسه فانه یجیء منه صیغ الماضی کلها **قوله** لتضمنه انشاء الطمع فاذا قیل عسی زید ان یخرج فانه للانشاء والاخبار وهمزة الاستفهام ولیت ولعل وغیرها فانها للانشاء **قوله** والانشاءات ای المعانی الانشائیة من التمنی والترجی والعرض والقسم والنداء والتحضیض والطلب من معانی الحروف انما قال فی الاغلب لان طلب الفعل مدلول الامر عند البصریین وهو مع کثرته فی نفسه مغلوبة للحروف الانشائیة **قوله** والحروف لا یتصرف فیها فکذا ما یتضمن معناها واما امر المخاطب فموضوع لطلب الفعل ابتداء عند البصریین لانه متضمن معنی لام الامر **قوله** بمضاف الخ وقیل انه من قبیل رجل عدل وقیل ان زائدة **قوله** لوجوب آہ متعلق بتقدیر مضاف ای مقدر لوجوب صدق الخبر علی الاسم لکونهما فی الاصل مبتدأ او خبرا والحدث لا یصدق علی الجثة **قوله** ناقصة بمعنی انها لا تتم المرفوع لا بمعنی تقریر الفاعل علی صفة کما عرفت **قوله** وتقدیر المضاف تکلف

اذ لم يظهر هذا المضاف في اللفظ ابدا لا في الاسم ولا في الخبر كذا في الرضي واعتقد بعضهم انه من باب يد عدل وصوم فلا تقدير
مضاف قوله وذلك اي كونه مشبها بالمفعول قوله لان المعنى الاصلي اي الوضعي في المغنى انها فعل متعد بمنزلة قارب
عمرا ومعنى او قاصر بمنزلة قرب من ان يفعل حذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد وفي الرضي فيه نظر
اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا قوله ثم نقل الى انشاء الطمع اي طمع حصول مضمون الفعل المتعدي
وهو تعلق الحدث القائم بالفاعل بالمفعول فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي في الاستعمال الثاني كاللازم قوله فهو مشبه
بالمفعول الذي كان في صورة الخبر كما احسن زيدا فان اصل معناه اي شيء جعله حسنا ثم تغير عنه بافادة انشاء التعجب فلم يبق مفعولا
فصار في صورة المفعول به مشبها به قوله بدلا مما قبله الفعل قاصر بمنزلة قرب كذا في المغني واما عسيت صائما وعسى
الغوير ابؤسا فشاذ ان على تضمينهما معنى كان او على تقدير عسى الغوير ان يكون ابؤسا حذف الفعل مع ان لكثرة وقوعه
بعد عسى قوله بدل لانه اذا كان بدلا مما قبله نحو زيد مثلا فلا بد ان يكون مرفوعا محلا لكون المبدل منه مرفوعا قوله لان فيه
اجمالا ثم تفصيلا كما هو المعتبر في بدل الاشتمال وبيان ذلك انه اذا قيل عسى زيد اي قرب زيد فليس معناه قرب ذاته
بان كان الرجاء في ذاته وهذا ظاهر بالقرينة فيكون المراد قرب وصف من اوصافه فهذا يتناول وصف الخروج
وغيره فيكون قولنا عسى زيد مجملا ولا يتناول وصف الخروج صريحا فاذا قيل ان يخرج فحصل التفصيل ح ولا نعني
ببدل الاشتمال الا ذلك كما في سلب زيد ثوبه لان قولنا زيد مجمل لانه معلوم بالقرينة انه ليس المقصود انه سلب ذات
زيد فيكون المراد انه سلب شيء من اشياء زيد وهذا يتناول ثوبه اجمالا فذكر الثوب بعده تفصيل قوله وقع بضم الواو
وسكون القاف بالفارسية افتادن ويافتن فان التعميم بعد التحقيق او تقع في النفس الناطقة قوله ارى بضم الهمزة
اى اظن لان هذا اى قول الكوفيين وجه قريب قوله بان يذكر قوله ان يخرج مرفوع فقط اى من غير ذكر الخبر وهذا
المرفوع كان منصوبا في الاستعمال الاول لانه كان في الاستعمال الاول خبرا فيكون منصوبا قوله لاشتمال الاسم على المنسوب
الخ اى لاشتمال اسم عسى وهو ان يخرج زيد على المنسوب والمنسوب اليه فاقيم المرفوع او اقيم الاسم لانه مرفوع مقام
المرفوع والمنصوب جميعا كما استغنى علمت من المفعول الآخر في علمت ان زيدا قائم بفتح الهمزة والنون المشددة لانه في
معنى علمت قيام زيد قوله فاقيم مقامهما اى اقيم المرفوع او الاسم مقام المرفوع والمنصوب اى المنسوب اليه جميعا او اقيم
المفعول الواحد مقام المفعولين في علمت ان زيدا قائم والضمير في قوله فهي راجع الى قوله عسى تاويله الكلمة قوله بمعنى
قرب خروج زيد لا بمعنى عسى خروج زيد كما في صورة غير الاقتضاء ورايت في بعض الكتب هكذا ويكون عسى بمعنى
قرب فلا يكون اسمها المرفوع الا ان مرفوعها ان مع الفعل في تاويل المصدر فقولك عسى ان يخرج زيد بمعنى قرب
خروجه انتهى قوله زيد مرفوعا وتقديم الخبر على الاسم جائز فان تقديم المنصوب على المرفوع شائع في الافعال الناقصة
قوله وفي يخرج آه وح يكون بعينه الاستعمال الاول معنى الا انه قدم الخبر على الاسم فلا التباس لاتحاد المعنى بل تعدد
وجوه الاستعمال بخلاف زيد قام فانه لو قدم قام ليفوت التقوي ففيه التباس قوله واخر اسمه ههنا احتمال آخر
نحوي يكون عسى فيه مستعملا بالاستعمال الاول متحدا معه في معنى لا يتوقف ثبوته على ثبوت استعمال نسيا ان يخرج

الزیدان او عسی ان یخرجا الزیدان قوله وان تحمل الثانی آه فنقول فی اختیار البصریین عسیا ان یخرج الزیدان وعلی
اختیار الکوفیین عسی ان یخرجا الزیدان وعلی هذا القیاس الجمع والمؤنث قوله الاول وهو تقدیم الاسم علی المضارع
سواء قلنا انها ناقصة او تامة قوله تشبیها لها بکاد لاشتراکهما فی کونهما فعلین للمقاربة الاعلی وجه الشروع وفی
عدم تامهما اسماؤهم مضارعها لا بل لقلة المشابهة بها قوله شعر بالفارسیة نزدیکست غمیکه پیش آمده بیگاه
رسد این غم یعنی بعدم بیگاه دران غم نزدیکست که بوده باشد از ورای آن غم یعنی از عقب شادمانی قریب ست
قوله عسی الکرب الخ هو من الوافر والبیت لهدبة بن الخشرم والهم الحزن ویروی الکرب وهو والهم سواء وتاء امسیت
مضمومة علی التکلم علی ما ذهب الیه جماعة من النحویین وقال محمد بن ابی بکر الدمامینی وضبط الیمنی فی شرح
الکشاف تاء امسیت بالفتح علی الخطاب قال لان القائل یبشر محزونا بالفرج القریب وزوال الحزن وقد وقفت
علی هذا البیت فی نسخة صحیحة من الکشاف وقد ضبط فیها تاء امسیت بالضم وکذا سمعناه غیر مرة من مشایخنا بالدیار
المصریة انتهی وقوله وراءه هو نقیض قدام وقدام ایضا علی الضد وهو المراد فی البیت والفرج بالجیم مع التحریک الکشاف
الهم وهو اسم یکون ووراءه خبرها هکذا قاله والاظهر التقدیر ان الفرج مبتدأ وخبره الظرف والجملة خبر یکون واسمها
ضمیر فیها یعود الی الهم کذا فی المغنی نقل ان هذا الشاعر قتل ابن عمه زیاد بن عرید فاخذ لاجله فسجن فقال فی السجن راجیا
عسی الهم الذی امسیت فیه وصرت واقعا فیه یکون قدامه انکشاف قریب کذا فی المکمل والشاهد فی یکون حیث حذف
ان من خبر عسی تشبیها لها بکاد قوله فرج فرج بالجیم او بالحاء بمعنی خلاصی والثانی بمعنی شادمانی قوله دون الاشتهار
الثانی ای لا یحذف ان فیه لعدم مشابهته قوله لکن الخ لانه لا یقال کاد ان یخرج زید لعدم وجود ان فی کاد
قوله ای ما وضع یعنی کاد موضوع لقرب الخبر علی سبیل حصول القرب وعلی رجائه وخبره مشروط فیه ان یکون فعلا
مضارعا تنبیها علی انه المقصود بالقرب دلالة علی معنی الحال الذی یتاکد القرب قوله تجر من الاخبار ای تجر
عن ذو الخبر وذلک لعله باشراف الخبر علی الحصول لفاعل فی الحال لفاعله اسم المحض ای لیس بمؤول بخلاف فاعل
عسی علی تقدیر الاستعمال الثانی فانه مؤول قوله لیدل فانه لو کان الخبر اسما لا یدل علی الحصول والحدوث
بل علی الثبوت مطلقا ولو کان ماضیا فبعد دخول کاد یدل علی قرب حصول الخبر فی الزمان الماضی قوله
الخبر ای کاد زید یخرج فی الحال فخبره لا یکون الا المضارع لیدل علی الحال قوله من غیر ان ای
خبره فعل مضارع من غیر ان لان فی ان الاستقبال المنافی للمعنی المقصود وهو الحال قوله من طول رسم عفی من بعد
ما قد امحی وقد کاد ای لانه شدید الانمحاء سود وشدید من طول البلی ان یمصحا من الرجز والبیت الذی الرمة
کذا فی المکمل والرسم بالفتح الاثر ورسم الدار ما کان من آثارها لاصقا بالارض والعفاء بالفتح الدروس والانمحاء
والبلی بکسر الموحدة وبالقصر مصدر بلی الشیء بالکسر یبلی بالفتح ای اندرس وان یمصح من مصح الشیء مصوحا ای ذهب وانقطع
والالف للاشباع ومحل الشاهد حیث ادخل ان علی خبر کاد تشبیها لعسی کان هذا الشاعر یصف منزل الحبیبة فیقول
هذا الرسم الذی عفا واندرس بعد انمحاء تلک الدار قد قرب من طول بلاه وقدم اندراسه ان یذهب وینقطع

قوله ای کسائر الافعال فی افادة الخ لان من شان حرف النفی ان ینفی بدخوله ایجابا لا سلبا وانما قدر لفظ السائر لیعنی
البلسی فی لئلا یلزم مشابهة الشیء لنفسه لان کاد من الافعال المذکورة ایضا وانما قال علی القول الاصح للاختلاف کما مر ح
به فیما بعد قوله فی افادتها ادوات النفی لنفی مضمونها ای کما ان سائر الافعال اذا دخل علیه النفی افادت نفی حصول الحدث
الذی هو مدلوله کذلک کاد لنفی قرب حصول الخبر لفاعله فیفید نفی الفعل بالطریق الاولی و"یه" یغنیه فیما سیاتی ان نحو ما کادوا
یفعلون یدل علی انتفاء الذبح لانتفاء القرب منه قوله ماضیا کان او مستقبلا یقول معناه انه سواء لم یکن فیه حرف المضارع
او کان فیه ذلک او یقول المراد من قوله علی کاد هو وما یشتق منه ویعرف تفصیله فیما بعد انتهی اقول کان علی هیئته
او متغیرا الی المستقبل بهیئته قوله ای نفی کاد یکون للاثبات ای اذا دخل حرف النفی وما فی معناه علیه یکون للاثبات
انتهی اقول بحوله لفظ کاد ای اذا دخل علیه النفی یفید ثبوت الخبر لفاعله فالقضیة شخصیة قوله فلقوله تم وما کادوا یفعلون
ای فذبحوها وقوله وما کادوا یفعلون فالنافیة دخلت علیه مع انه للاثبات والا یلزم التناقض بین قوله فذبحوها
وقوله وما کادوا یفعلون لانه لو کان للنفی لمعناه بالفارسیة پس ذبح کردند آدمیان بقره را وحال آنکه نزدیک
نیست که کرده باشند آدمیان ذبح بقره را واین تناقض فیکون قوله وما کادوا یفعلون للاثبات یعنی نزدیک است که ذبح
واقع شده است ازیشان قوله فذبحوها فانه یدل علی حصول الذبح فلو کان المراد من قوله تعالی وما کادوا یفعلون نفی
القرب عن الذبح الذی یستلزم انتفاء الذبح علی وجه ابلغ لزم التناقض قوله واما فی المضارع ای کون نفی
کاد للاثبات فی المضارع فثلثة امور الاول تخطیة الشعراء قول ذی الرمة والثانی تسلیم ذی الرمة تخطیتهم والثالث
تغیر ذی الرمة قوله لم یکد لقوله لم اجد قوله ذی الرمة وقد اورده المص تمام البیت فیما بعد وهو اذا غیر النأی المحبین لم یکد رسیس
الهوی من حب میة یبرح پس شاعران تخطیه کرده اند قول ذی الرمة را که لم یکد است زیرا که او از برای اثبات است
یعنی نزدیکست که رشته محبت از دوستی میة که محبوبه است زائل شود وقتیکه تغیر دهد هجر عاشقان را پس این عاشقانه
نیست بلکه عاشقانه آنست که گوید اصلا رشته محبت زائل نمیشود پس تخطیه شعرا وتسلیم کردن ذی الرمة این تخطیه را و
تغیر دادن ذو الرمة قول خود را که لم یکد است بلم اجد دلالت میکند برآنکه نفی کاد در مضارع برای اثبات است قوله واجیب عن الاول
وهو قوله تعالی وما کادوا یفعلون ولما کان القول المذکور غیر صحیح فلذا توجه الجواب عنه قوله یدل علی انتفاء الذبح ای فی
وقت ما وهو وقت تجسسهم البقرة حتی یجدوها ویدل ایضا علی انتفاء القرب من الذبح فی وقت ما لان عقلهم لم یجوز
وجدان مثل هذه البقرة اولان عقلهم لم یجوزان لحم البقرة اذا ضرب علی المیت فتکلم المیت والاولی علی تقدیر
نزول الآیة والثانی علی التقدیر الآخر قوله لعدم انتفائه الخ ای قوله فذبحوها قرینة تدل علی الذبح بعد ما یدل قوله
وما کادوا یفعلون علی انتفاء الذبح وانتفاء القرب عنه فی وقت فلا تناقض ح لاتحاد الزمان فی التناقض وهو
منتف ههنا فثبت ان نفی کاد لیس للاثبات قوله فلتخطیة الظاهر تخطیة لانه عطف علی قوله عن الاول وخلاصة
التوجیه انه علی تقدیر اما ای اما الجواب عن الثانی فظاهر التخطیة الخ قوله مردود عن هذا صحیح روی صحته
ایضا وهو شاعر فصیح وبذلک یتعین تخطیة بعض الفصحاء مخطئی ذی الرمة وتخطیة ذی الرمة ایضا

قوله روى عن عنبسة العنبسة على وزن الطلبة وفي بعض النسخ عنبسه بزيادة النون قال العصام لم نجده من الاوزان
العربية قوله الكوفة وتعرف بالكناسة اسم موضع بالكوفة فانشد للناس قصيدته الحائية فلما بلغ هذا البيت نادى
ابن شبرمة يا غيلان اراه قد برح قوله واعترض عليه اي على قول ذي الرمة وهو شاعر فصيح وهذا الاعتراض المذكور بان
النفي اذا دخل على كاد يكون للاثبات فقولك لم يكد الخ يدل على زوال رسيس الهوى مع ان قصدك عدم الزوال حتى يكون
التعشق فغيره ذو الرمة قوله لم يكد بقوله لم اجد قوله فحدثت ابي بذلك اي كلمت ابي الى تخطئة شبرمة على ذي الرمة وتسليم ذي الرمة
تخطئته فقال اي اخطاء شبرمة في انكاره قول ذي الرمة يعني انكار ذي الرمة صحيح وانكاره قوله صحيح قوله واخطاء ذو الرمة
عطف على اخطاء اي اخطاء ذو الرمة حين غير قوله لم يكد بقوله لم اجد لان قوله لم يكد رسيس الهوى الخ الامثل قوله تعالى لم يكد يراها الخ
والواو في قوله ولم يره للحال والمراد انه انما يقال لم يكد يراها حين لم يرها الا ان الآية هكذا ظلمات بعضها فوق البعض اذا
اخرج يده لم يكد يراها بمعنى انه لم يرها اي اليد بسبب غاية الظلمة قوله لم يكد يراها اي اذا اخرج ذو الظلمات يده الى
الظلمات لم يقرب ان يراها لبعد لكثرة تراكم الظلمات شبه اعمال الكفرة بالظلمات المتراكمة كما في قوله تعالى ظلمات
بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها فلا يصح ان يحمل في هذه الآية على الاثبات لان المقصود بيان شدة الظلمة
وهو بانتفاء الرؤية والقرب لا باثباتها قوله وما يشتق زاد ههنا فيصح الحكم على النفي الداخل على كاد انه في الماضي للاثبات
وفي المستقبل كالافعال فان التفصيل لابد له من اجمال المشتمل عليه والتعميم السابق بكلمة او لا يصح ههنا قوله وقد عرفت
وهو ان المراد اثباته الفعل اي الذبح لانفيه بدليل فذبحوها واما الجواب عنه ان الذبح يعلم من قوله فذبحوها لا من النفي الداخل
على كاد قال ذي الرمة في القاموس الرمة بالضمة قطعة من حبل وقد تكسر وبه سمي ذو الرمة قال اذا غير الخ هو من البحر
الطويل والبحر بالفتح نقيض الوصل والرسيس الشيء الثابت والاضافة من باب جرد قطيفة ومية بفتح الميم والياء المشددة
اسم محبوبته وقوله من حب مية بيان الهوى ويبرح اي يزول من برح بالكسر برح بالفتح يصدق نفسه فيقول ان الفراق
عن المحبوبة اذا غير المحبين عما كانوا عليه من الحب فحاله بالنسبة الى مية على خلاف حالهم فان الهوى الثابت الذي
هو حب مية لم يقرب من الزوال وموضع الاستشهاد فيه لم يكد حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب
رسيس الهوى عن الزوال قوله وهذا مسلم اي الدعوى الثاني وهو ان النفي الداخل يكاد كالنفي الداخل على
سائر الافعال مسلم عندنا ولكن لا يثبت المدعى اي مدعى القائل الثالث لمجرد كون مدعاه الثانية مسلمة ما لم يثبت
دعواه الاولى وهي ان يكون في الماضي للاثبات وذلك لان مدعى القائل الثالث مركب من الجزئين فلا يثبت
دعواه ما لم يثبت الدعوى كلا الجزئين غاية ما في الباب ان مدعى القائل الثالث احسن من مدعى القائل الثاني
لان مدعاه باطل بكلا الجزئين بخلاف مدعى القائل الثالث كما عرفت قوله وهذا مسلم لما كان موافقة الدعوى الثانية
لقول ذي الرمة موهمة لحقيتها دفع ذلك بقوله هذا مسلم اي كون لم يكد في البيت كسائر الافعال لكن لا يثبت دعواه
الثانية به وهي ان النفي الداخل على المضارع بخصوصه يكون لنفي القرب ما لم يثبت ان النفي الداخل على الماضي
يكون للاثبات فان خصوصيته كونه للنفي في المستقبل موقوف على عدم كونه في الماضي كذلك فاذا لم يثبت ذلك

لم یثبت ہذہ ایضا فنکون کلتا دعویہ باطلتین قولہ وقد عرفت وجہ القدح ای وجہ الخلل فی ثبوت دعواہ الاولی وایضا قد عرفت
وجہ القدح فی تمسک القائل الثالث علی دعواہ الاولی بقولہ تعالی وما کادوا یفعلون قولہ وجہ القدح فیہ ای فی ثبوت الدعوی
بانہ لم یثبت بالتمسک المذکور وفی تمسکہ علیہا بانہ لم یثبتہا قولہ وقرب ثبوتہ عطف تفسیری لقولہ الدنو الخبر وقولہ ونہ اخذ
مفعول مطلق نوعی ای ہذا النوع من القرب الذی ہو الاخذ وقولہ وشروع عطف تفسیری لقولہ اخذ قولہ بمعنی اخذ
اشار بتفسیرہ باخذ الی ان الدنو الذی بسبب الاخذ وان کان مغایرا لہ بحسب المفہوم لکنہ بعینہ بحسب الوجود فلہذا فسرہ بہ قولہ
طفق ای شئ من الاشیاء فاذا قلنا طفق یضرب معناہ شرع فی الضرب قولہ کربت الشمس قال الشیخ فی الحاشیۃ الکروب
نزدیک شدن من الباب الاول ولم یجئ من الخامس انتہی کلامہ ای کرب من الباب الاول من الثلاثی المجرد لا من الباب
الخامس منہ قولہ خبرہا وہی بذلک اولی من کاد لان اخبارہا حاصل المضمون بخلاف اخبار کاد قولہ وجعل یقول وانما قال و
جعل یقول ولم یوردہ فی ذیل کرب واخذ وطفق للتفنن قولہ وقال اللہ تعالی وطفقا یخصفان فعل مضارع بغیر ان الآیۃ کذا وطفقا یخصفان من ورق الجنۃ
وشرح این آیہ در روایت بحضرت آدم وحوا علیہما السلام ست درزمانیکہ ابلیس وسوسہ کرد بسبب آن از ان گندم خوردند کہ امر نبود بخوردن آنکہ
گندم جامہ پوشیدنیہای ایشان تمام ریخت وبرہنہ ماندند معنی خصف در ہم پیچیدن است یعنی برگہا کہ در بہشت بود بر ہم پیچیدند وبیش
خود پیچیدند قولہ طفقا ای اخذ آدم وحوا عند ذوق الشجرۃ یرقعان ویلزقان ورقۃ فوق ورقۃ علیہما من ورق الجنۃ ورق
التین قولہ عطف علی طفق اشار الی ما فی رد بعض الشروح من ان اوشک لیست من القسم الثالث اذ لو کانت منہ لا ستعمل استعمالہا
مع ان وانما ذکرہا بعد فراغہ منہ ذکاتہا مشترکۃ بین مقاربۃ الخبر رجاء او حصولا فلذلک استعملت مع ان وحذفہا انتہی ووجہ الرد
انہ لم یستعمل اوشک بمعنی الرجاء قولہ فتارۃ تستعمل استعمال عسی آہ اشیر الی ان وجہ تشبیہہ بہما وکادنی الاستعمال کون خبرہ
مستعملا بان وتارۃ بدونہ فما قیل تنبیہ علیہ انہ یوہم ان الاصل فیہ استعمال خبرہ مع ان وکذا الاصل استعمالہ بدون ان وہذا اشتباہ فضلا
لیس علیہ خفی لانہ لا مجال لہذا الابہام مع اشار الیہ قدس سرہ قولہ فتارۃ تستعمل واذا کان خبرہ المضارع مع ان فہو بتقدیر حرف الجر
ای اوشک زید فی ان یخرج ثم حذف مجرہ بالکثرۃ الاستعمال فتارۃ تستعمل فیہ اشارۃ الی ان الاستعمالین شائعا بخلاف طفق
وکرب وجعل واخذ فان الشائع فیہ التجرید وان جاز مع ان علی قلۃ قولہ الی ان التعریف للجنس واذا کان التعریف للجنس فلا
فائدۃ فی ایراد التثنیۃ والجمع الا ان یقصد الدلالۃ علی کثرۃ افراد فیختار صیغۃ الجمع لذلک او القصد الی ان صیغتہ نوعان
فیختار صیغۃ التثنیۃ لذلک قولہ فالتعریف للجنس ای التعریف للمفہوم المفہوم فی ضمن آہ وذلک لان فرد فعل
التعجب ہو ماہیۃ نوعیۃ التعجب مع التشخص فیکون مرکبا منہا فیکون المفہوم وہو الماہیۃ النوعیۃ لفعل التعجب فی ضمنہا قطعا
ککون الحیوان الناطق فی ضمن الماہیۃ الشخصیۃ لزید وقولہ ایضا بالنسبۃ الی الواحد قولہ ایضا متعلق بقولہ للجنس ای
کما کان فی تقدیر الافراد قولہ فلا ینتقض الحد ای لما فسر کلمۃ ما بالفعل فلا ینتقض الحد بعدم المانعیۃ بقولہ للہ درہ فارسا
فانہ یقال فی وقت التعجب وقولہ وانہ من الاصوات لکن نقل من الاصوات الی صیغۃ المصدر او الی الاسم وہو متعجب فی
حسن شئ قال بعض الشارحین تقدیرہ اہا لہ طاب طیبا لہ ہجو قاتلہ اللہ من شاعر یعنی مقاتلہ کند اللہ تعالی زید را از روی
شاعری یعنی غالب آید زید را اللہ تعالی از روی شاعری از ہر کہ مقاتلہ کردن را غالب آمدن لازم ست وانکال شد وقت

لم یکن بین الناس مثلہ فی الشعر وقولہ من شاعر تمیز لدخول کلمة من علی التمییز ای قاتلہ اللہ شاعر او قرئ قائلیہ بالیاء بنقطتین تحت
لا فی الفوق ومعناہ چہ گویا ساختن وقولہ مثل عشرة یعنے شل وخشک باد دہ انگشت زید ویقال لہ فی وقت التعجب حسن الرمی
قال الشارح فی الحاشیة یقال لمن اجاد الرمی شلا الاشل عشرة ای الاصابع العشرة انتہی قولہ اجاد من الجودة بمعنے تیزی
وخوبی ویقال فی عرف الفارسی دست درست قولہ شل وہو ما کان یستعمل لانشاء التعجب ولیس بفعل قولہ ولا تشل الشل
الیبس فی الید وذہابہا یقال لمن اجاد الرمی شلا الاشل عشرة ای اصابعہ قولہ ولیس مع معنی الدعاء دفع سوال تقریرہ ان ہذین یکونان
للدعاء لا للانشاء فلا نقض بہما بعدم المانعیة تقریر الجواب انہما موضوعان للانشاء ولکنہما یتضمنان الدعاء ایضاً فان قولہ شلت
عشرة دعاء الخیر بخلاف قاتلہ اللہ من شاعر وما یماثلہا من افعال التعجب قولہ احدہما صیغة الفعل الذی تضمنہ ترکیب ما افعلہ ہذا
دفع لما یقال احدہما ای احدی الصیغتین مبتدأ وما افعل خبرہ فیفید ان ما افعل فعل التعجب ولیس کذلک بل فعل التعجب افعل فی ما
افعل وانما قدر لفظ ترکیب لان قولہ ما افعل فاعل لقولہ تضمنہ والفاعل یکون مفردا وہو مرکب فقدر لفظ ترکیب مضاف الی
ما افعل قولہ صیغة زاد لفظ الصیغة اشارة الی ان کل ما یوازنہما فعل التعجب لا خصوص ہذین الفعلین قولہ بشرط ان تکونا ای افعل
وافعل انما یکونان للتعجب بشرط ان یکونا فی ہذین الترکیبین ای ما افعلہ وافعل بہ بزیادة کلمة ما مع الضمیر فی الاول وبزیادة
لفظ بہ فی الثانی قولہ ای فعلا التعجب اشار الی ان رجوع ضمیر المذکر الی صیغتین بمعنے علی تاویلہما بالفعلین ولعدم الاحتیاج
الی التاویل فسر الضمیر المجرور فی قولہ فیہما بصیغتی التعجب قال غیر متصرفین لما عرفت من مشابہتہما بالحروف بسبب
تضمنہما معنے الانشاء قال الا مما یبنے منہ افعل التفضیل فما یبنے منہ فعل التفضیل یبنی منہ فعل التعجب وقد سبق ان افعل التفضیل لا یجئ
من الرباعی المجرد والرباعی المزید فیہ ومن الثلاثی المزید بل یجئ من الثلاثی المجرد ولکن لا مطلقا بل من الثلاثی المجرد الذی لیس
بلون ولا عیب ای لا یدل علیہما فلا یجئ اسم التفضیل من السواد والبیاض وغیرہما فلا یقال اسود وابیض فی معنے التفضیل
ولا یقال ایضاً اعذر واشل قولہ من حیث ان کلا منہما للمبالغة والتاکید اما کون اسم التفضیل للمبالغة والتاکید فلما فیہ من الزیادة
فی الفعل المستلزم لتقریر الفعل ففیہ تاکید وتقریر للفعل اما کون فعل التعجب للمبالغة والتاکید فلانہ لا یتعجب من الشئ الا اذا زاد
علی نظیرہ فی الصفة وتجاوز حد اشکالہ فلا جرم یکون فیہ من الزیادة المقررة لتاکید اصل الفعل وتقریرہ قولہ وکذا لا یبنیان
ای ولاجل انہما لا یبنیان الا مما یبنی منہ افعل التفضیل لا یبنیان الا للفاعل ای لا یکونان بمعنی الفاعل لا المفعول کافعل التفضیل
فانہ ایضاً یبنی للفاعل قولہ وقد شذ ما اشہی الطعام دفع سوال تقریرہ ان ما ذکر ان فعل التعجب لا یبنی الا للفاعل باطل لانہ منتقض بقولنا
ما اشہی الطعام الخ لانہما مبنیان للمفعول لان معنے الاول بالفارسیة چہ مشتہی ومرغوب ست طعام ولیس معناہ الراغب
ومعنے الثانی بالفارسیة چہ ممقوت ومکروہ ست والمکروہ اسم مفعول وکلمة ما فیہما للتعجب قال ویتوصل ومعنے التوصل
بالفارسیة بسیار رسیدن یعنی بچیزی رسیدہ شود بوسیلہ امر وہذا الکلام فی بیان ان فعل التعجب اذا لم یجئ من الرباعی المجرد والمزید فیہ
مطلقا ومن الثلاثی المجرد الذی من اللون والعیب فاذا قصد التعجب من ہذہ الافعال فما طریقہ فبین ذلک بقولہ ویتوصل
الخ فاذا ارید التعجب من الاستخراج الذی ہو لیس من نوعی صیغتی التعجب اصطلاحاً وہما افعل وافعل بہ فطریقہ ان اشد الذی
ہو من الثلاثی المجرد یبنی منہ فعل التعجب فیقال ما اشد وجعل لفعل الذی لیس صیغتی التعجب منہ اصطلاحاً مفعولاً فیقال

ما اشد استخراجا یعنی چہ شدید است زید استخراج را یعنی زید بسیار بیرون می آرد او جعل الفعل الذی یمتنع بناء صیغتی التعجب فیہ مطلقا مجرورا بالباء **قوله** بنائہما الخ بیان لمعنی المثل یعنی اذا ارید بناء صیغتی التعجب مما یمتنع بناؤہما منہ یتوصل بنائہما من فعل لا یمتنع بناؤہما منہ مما یتعلق بہ قصد المتکلم من حسن او قبح او شدۃ او ضعف مثلا **قوله** وجعل الخ وبصیغۃ المصدر عطف علی بنائہما وانما جعل الممتنع مفعولا وفی افعل التفضیل تمییزا لان اسم التفضیل لا یعمل فی الفاعل والمفعول بہ الظاہر بخلاف فعل التعجب **قال** تقدیم خص ہذہ الوجوہ بالذکر لانہ یجوز التصرف بحذف الجار فی احسن بہ اذا کان المجرور ان مع الفعل نحو اسمع بہم وابصر **قوله** وانما قیدنا التقدیم والتاخیر بما قیدنا ای بکونہما جائزین فیما عداہما بخلاف ما اذا لم یقید انہ بحیث لا یوجد ان فی غیرہما ایضا مثل تقدیم التمییز مثلا فانہ لا یکون من خواص فعل التعجب **قوله** من خواص صیغتی التعجب بخلاف ما اذا کان التقدیم والتاخیر ممتنعا فی الغیر فان عدم التصرف بذلک لا یکون من خواص فعل التعجب کیف وانہ ممتنع فیہ وفی غیرہ وانما یکون من خواصہ اذا کان جائزا فی الغیر ممتنعا فیہ فبیان الخواص یوجب التقیید بما قید بہ الشارح قدس سرہ ویمتنع الاطلاق **قوله** فلا یقال ای اذا لم یتصرف فیہا بالتقدیم والتاخیر فلا یقال الخ **قوله** لانہما بعد النقل جریا مجری الامثال فی الاخراج عن الموضع الاصلی الی غیرہ ولیسا من قبیل المثل فلا تغیران کما لا تغیر الامثال لانہ لا تشبہ المضرب المورد وصار المضرب کانہ المورد فلا یغیر ذلک اللفظ من تذکیرہ وتانیثہ وافرادہ وتثنیتہ وجمعہ عند استعمالہ فی المضرب بل یبقی علی طریقۃ واحدۃ عند استعمالہ فی المورد **قوله** مجری الامثال فی الکشاف المثل فی الاصل بمعنی المثل والنظیر ثم قیل للقول السائر المثل مضربہ بمورد ولم یضربوہ مثلا الا قولا فیہ غرابۃ من بعض الوجوہ ومن ثم حوفظ عن التغییر **قوله** واجیب قیل الجوابان لیسا بذلک والاحسن ان یقال ان المراد انہ لا یتقدم احسن علی ما ولا یوخر عما بعدہا لمنع فعل التعجب عن ہذا التصرف اقول ہذا الجواب لا یتمشی فی احسن بزید مع ان البیان یشملہما حیث قال المص لا یتصرف فیہما بتقدیم وتاخیر فلا بد ان یصار الی ما ذکر الشارح من الجوابین **قوله** لا للتاسیس فلا یلزم الاستدراک وانما یلزم لو کان للتاسیس والمقام مقام التاکید لان المجالف واحد فالحکم لئلا یذہب الوہم **قوله** لا للتاسیس وہو افادۃ المعنی الجدید بخلاف التاکید مثل الزید الثانی فی مثل قولنا ضرب زید زید فانہ لا یفید المعنی الجدید والمقام یناسب التاکید ایضا لان المفعول بہ مثلا یتقدم علی الفعل فیما عدا صیغتی التعجب فیتوہم التقدیم فی صیغتی التعجب ایضا مع تناسب ان کل واحد من التقدیم والتاخیر یستلزم وجود الآخر **قوله** ولکنہ ینفصل عنہ بالقصد او قد یکون القصد الی تقدیم المعمول وقد یکون الی تاخیر الفعل **قوله** بین العامل الخ بقرینۃ قولہ بالظرف وانما قید بذلک لما سیاتی انہ اجاز الاکثرون الفصل بکلمۃ کان بین ما والفعل **قوله** واکرم الیوم الخ وایراد الفصل بالمثالین ظرفا اشارۃ الی رد قول المازنی لانہ جوز الفصل بالظرف کما ذکرہ **قوله** واجاز الاکثرون الفصل بکلمۃ کان ای الفصل بکلمۃ کان بین کلمۃ ما وبین الفعل لا بین العامل والمعمول ولم یذکرہ المص **قوله** بکلمۃ کان فقط وہی زائدۃ للدلالۃ علی ثبوت الحکم فی الزمان الماضی وانقطاعہ فی الحال کما بینہ الشارح **قال** وما ابتداء اشارۃ الی بیان اعراب ما افعلہ ولما لم یصح حمل قولہ ابتداء علی کلمۃ ما اخلہ قال ای مبتدأ لان الابتداء مصدر بمعنی المفعول **قوله** وما ابتداء ہذہ التقدیرات کلہا باعتبار الاصل واما بعد النقل صار کالعلم لانشاء التعجب **قوله** ومعناہ ظاہر لان الیاء للنسبۃ ای المنسوبۃ الی الابتداء

فيصح الحمل ح ولابد ان يراد من الابتداء هو المبتدأ ح ايضا اى لا نسبة الى صيغة المبتدأ فيكون من قبيل نسبة الفرد
الى الطبيعة ولو حمل المبتدأ الماخوذ من الابتداء على الفرد لكان له وجه الا ان لكل فرد يكون نسبة الى فرد آخر من الطبيعة
الواحدة قوله مبني شيئ فكان معنى ما احسن زيدا شيئ من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى
الجعل فمجاز استعماله في شيئ يتخيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه قوله لانه اى التعجب يكون فيما خفي سببه قوله وما بعدها
اى الجملة التي بعدها اعني الفعل والفاعل والمفعول خبر لها قوله من باب شر اهر ذا ناب يعني المبتدأ النكرة في التعجب تخصص
بما تخصص به المبتدأ في هذا التركيب والمبتدأ فيه تخصص بما تخصص به الفاعل لشبهه به اذ ليستعمل في موقع ما اهر ذا ناب
الا شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بالمسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان يذكر بعده امر يصح
ان يحكم عليه بالقيام واذا قلت رجل فهو في قوة رجل هو موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام هذا ما ذكره قدس سره في بحث
المبتدأ ويحتمل ان يكون المراد ان المبتدأ في التعجب تخصص بالوصف المقدر اى شيئ خفي سببه احسن زيدا كما تخصص
المبتدأ بالوصف المقدر في شر اهر ذا ناب اى شر عظيم اهر ذا ناب قوله من باب رفع وخلع هو ان الاصل في المبتدأ التعريف
فكيف صار النكرة مبتدأ قوله ما موصولة والجملة التي بعدها صلتها وهي مع الصلة في محل الرفع بانها مبتدأ خبره محذوف اى
الذي احسن زيدا شيئ عظيم قال والخبر قال الشيخ الرضي وفيه بعد لان حذف الخبر وجوبا مع عدم سد ما يسده قبيح قوله قوى
وضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء مما ثبت قوله وما ادريك ما يوم
الدين اى شيئ جعلك داريا اى شيئ يوم القيمة اى لا يدرك كنه امره فهو تعجيب وتفخيم لشانه فما الاولى مبتدأ اول والثانية ثان
ويوم الدين خبره والجملة منصوبة محلا على انها مفعول ثان لادرى معنى والمعنى علمك وادرى مع المتعلقات خبر الاولى
قوله واما احسن اى اما اصل احسن فهذا او لكون الجملة بتاويل المفرد لم يحتج الى عائد قوله ومعناه الماضي فانه يراد
من الامر معنى الماضي كما يراد من الماضي معنى الامر مثل رحمه الله اى ارحمه قوله ومعناه لان التعجب لا يكون الا مما تحقق
واستمر على ما عرفت قوله من افعل لا يخفى ان ما افعل وافعل به ميزان والكلام ليس فيهما بل كلام فيما يوزن بهما مثل اكرم
واحسن وغيرهما فالمراد بقوله ما افعل به ما هو على وزنهما قوله كالجم بفتح الجاء والميم جميعا قوله اى مجروره وهذا التسامح شائع
في كلامهم لشدة الاتصال بين الجار والمجرور قال عند سيبويه متعلق بجميع ما تقدم فالشارح ادرج عبارته في المتن
اى بيان مذهب سيبويه قوله الا اذا كان الخ اى حينئذ لا يكون الباء لازمة لكنها في حكم اللزوم لان حذف حرف الجر
قياس عن ان وان فكان الباء في اللفظ قوله ليس الا اى ليس لفاعل شيئا الا واحدا اى لا يكون الفاعل متعددا فيكون
المستثنى منه ايضا محذوفا قوله وبه اى مجروره وانما عبر عنه به لان الباء الزيادة كالعدم فمع ذكره كانه لم يذكر او لانه للزومه كالجزء
من الفاعل قوله للتعدية فان قولنا خرج لازم فاذا زيدت الهمزة عليه يصير متعديا قوله اى احسن انت الخطاب لمن توجه
اليه الكلام بتاويل المخاطب ولذا لا يتصرف فيه بتانيث الفعل وتثنيته وجمعه قوله انت على ان يكون الباء للتعدية والهمزة
للصيرورة قوله زيدا عطف على بزيد على ان يكون الباء زائدة والهمزة للتعدية قوله بمعنى صفة به رفع لما يقال جعله حسنا
ليس في وسع المخاطب فكيف قال اى اجعله حسنا قوله زمخشري زمخشر بوزن سفرجل موضع بنواحي خوارزم وجار الله

زمخشری صاحب کشاف منسوب بانست قولہ امر لکل واحد آہ فالخطاب لکل من یصلح ان یخاطب لا لمخصوص ممن یلقی الیہ الکلام قولہ
فکانہ قیل آہ لانہ اذا کان الخطاب عاما ومعلوم عدم اتفاق الکل علی وصفہ بوجہ واحد فالامر لکل واحد متضمن للامر بالوصف
بالحسن بای جہۃ شئت ففی اعتبار عموم الخطاب مبالغۃ تناسب لما وضع لہ الباب اعنی المدح العام قولہ صفہ بالحسن ای کن
واصفا لہ بالحسن کیف ای علی ای حال وطور شئت اذ لیس فیہ توہم افراط اصلا واشار الی الدلیل علیہ بقولہ فان فیہ من جہات الحسن
کل ما یمکن ان یکون فی شخص کل ما یمکن اسم ان وقولہ من جہات الحسن بیان لکلمۃ ما وفیہ خبرہ والحاصل ان کل ما یکون ممکن الوجود
بالامکان الذاتی فی ای شخص کان فہو موجود فی زید فکان للقول بالمدح فیہ وسعۃ لا یضیق ولا ینتہی الی حد حتی یقف
الواصف عنده بل الواصف وان الحرف فی وصفہ الا انہ بالقیاس الی ما فیہ فی ابتداء الوصف ولنعم ما قیل فیہ وقد وجدت کان
القول ذا سعۃ فان وجدت لسانا قائلا فقل قولہ فان فیہ ای فی زید من جہات آہ معناہ ان کل ما یمکن ان یکون فی
شخص من جہات الحسن یکون فی زید فہو اشارۃ الی ان افراد الانسان کلہا لا تکون خالیۃ من جہۃ قولہ یعنی الافعال آہ
عند النحاۃ بہذا اللقب یعنی لیس المراد مفہوم الترکیب الاضافی لئلا ینتقض الحد بمثل مدحتہ وذممتہ وغیرہما مما لم یوضع
للانشاء والظاہر ان یقال فعل المدح والذم فی اصطلاح النحویین ما وضع لانشاء مدح او ذم کما ان المراد من قولہ فعلا التعجب ہذا
قولہ بہذا اللقب ای بہذا الاسم المشعر بالمدح والذم بالوضع اللغوی کاللقب ولیس بلقب لعدم کونہ علما قال ما وضع
الخ وذلک اذا قلت نعم الرجل زید فانما تنشئ المدح وتحدثہ بہذا اللفظ ولیس المدح موجودا فی الخارج فی احد الازمنۃ الثلثۃ
حتی یکون خبرا بل المقصود مدحہ علی وجوده الحاصل خارجا قولہ فلم یکن مثل مدحتہ لان المقصود فیہ الاعلام بمدح موجود فی الزمان
الماضی یقصد مطابقۃ ہذا الکلام ایاہ وکذا مثل ما احسن زیدا وذلک لانہا وان کانت یفید انشاء المدح لکنہا لیست موضوعۃ
لہ بل لانشاء التعجب وذلک یستلزم انشاء المدح والذم وکذا مثل الامر من مدحت وذممت لانہا لانشاء طلب المدح والذم
لا لانشائہما قولہ فی الاصل قید وفی الاصل محط فائدۃ قولہ حتی وزن فعل یعنی انہا لم یبقیا فی الحال علی وزن فعل الا قولہ فعلان
لیوہم انہا لم یبقیا فعلین قولہ اتباعا للعین فانہ یورث الخفۃ فی الکلمۃ باعتبار تماثل الحرکتین وان کان الفتحۃ فی نفسہا
اخف من الکسرۃ قال وشرطہما اشار الی ان ورود فاعلہما نکرۃ نحو نعم رجل زید او مضافا الی النکرۃ نحو نعم صاحب قوم
لا سلاح لہم قلیل ملحق بالعدم قولہ للعہد الذہنی ای قصد بہ الی معہود فی الذہن من حیث جنسہ غیر متعین فی الوجود
کما فی ادخل السوق الا انہ حصل التعیین ہہنا بالمخصوص بالمدح بخلاف ادخل السوق والیہ اشار الشارح بقولہ وہی
لواحد غیر معین ابتداء آہ قولہ لیکون اوقع ای انما اختیر التفصیل بعد الابہام ولم یفصل ابتداء لیکون اوقع التفصیل
النفس الی معرفۃ ما ابہم ولتصیر ذکرہ مذکورا مرتین والمقام یقتضی الاوقعیۃ لان المدح العام مما یستبعد وقوعہ ومن ہذا
ظہر ان ہذا غیر مختص بالفاعل المعرف باللام قولہ او یکون فان نعم الرجل اجمال لان الرجل مبہم فذکر زید بعده تفصیل
بعد الاجمال قولہ نعم فرس فی ہذا المثال یکون الواسطۃ واحدۃ وفی الثانی ہی اثنان قولہ وہلم جرا ہلم اسم فعل
بمعنی ائت فقولہ جرا مفعول مطلق فعلہ محذوف نحو جر جرا او تجر جرا وہو اشارۃ الی جواز کثرۃ الواسطۃ قال منصوبۃ قیل
لا محالۃ لیحسن التقابل بین النکرۃ وبین قولہ مفعولہا ہی قولہ مفرزۃ فی الرضی ذہب الجزولی ومن تبعہ الی لزوم افراد التمییز

بذا الضمير والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند البصريين وقد صرح المص وابن مالك مطابقته لما قصد وهو الحق
قوله اضافة لفظية لا معنوية لان الاضافة اذا كانت معنوية فالمضاف ح يكسب التعريف من المضاف اليه مع ان المفروض
ان يكون المضاف نكرة قوله نعم رجلا فان رجلا نكرة مفردة يكون تمييزا عن الضمير المبهم في نعم فان الضمير المبهم اعم من ان
يكون رجلا او غيره وقوله ضارب بفتح الباء اي نعم ضارب رجل فان ضارب نكرة مضاف الى نكرة ايضا فهو ايضا تمييز عنه قوله
او زيد اي نعم ضارب زيد والمضاف اليه معرفة قوله او حسن الوجه انت اي نعم حسن الوجه انت فان الحسن المفهوم من نعم مبهم
بان اي موضع منه حسن فقوله حسن الوجه تمييز عنه وانما اورد للاضافة الى المعرفة مثالين اما لان في الاول يكون الاضافة
الى معرفة هي علم وفي الثاني الى المعرف باللام واما لان العامل في الاول اسم الفاعل وفي الثاني صفة مشبهة واما لان
المعمول في الاول مفعول وفي الثاني فاعل فان الوجه فاعل الحسن وقوله انت مخصوص بالمدح وهو متعلق بجميع الامثلة قال
او مميزا بما بمعنى شيء اي او يكون الفاعل مميزا بكلمة ما التي بمعنى شيء لا بمعنى الشيء باللام فيكون كلمة ما تمييزا عنه قوله او مميزا بما بمعنى
شيء اورد عليه ابن مالك بان ما مساوية للضمير في الابهام فلا يميز ولان التمييز لبيان الجنس والاظهر ان الضمير مبهم من حيث
الوجود دل على وجوده التمييز قال فنعما هي بكسر النون والعين جميعا وميم مشددة بمعنى چه چیز خوب ست از روی
شيئية صدقات وقوله هي مخصوص بالمدح وتمام الآية قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تخفوها وتوتوها الفقراء
فهو خير لكم اي اذا اظهروا الصدقات واعطوها على سبيل العلانية فنعم هذه الصدقات وان اعطوها على سبيل الاخفاء فهو خير لكم فاعطاء
الصدقات على الخفية خير من العلانية والمراد من الصدقات هي التي كانت تطوعا غير واجبة قوله وتكون فيه اشارة الى تضعيف
قول الفراء لان حذف الصلة باجمعها قليل قوله لان هي اي لفظ هي مخصوص بالمدح فقوله فعل على صيغة المعلوم صلة
الموصول قوله معرفة لتضمنه عدم مجيء ما بمعنى الشيء في غير هذا الموضع قوله لكونه بمعنى ذي اللام وهذا دفع ما يقال ان
الفاعل يجب ان يكون اسما مع ان ما حرف فلا يكون فاعلا تقرير الجواب انه بمعنى ذي اللام فيكون اسما قال المخصوص بالمدح
او بالذم وانما سمي له المخصوص لان الضمير مبهم اولا فيصير خاصا فكان المدح او الذم عاما اولا ثم يصير خاصا قوله ولم تحتج
هذه الجملة الخ اشارة الى دفع ما يقال ان الخبر اذا كان جملة لا بد له من الضمير العائد وهو منتف ههنا تقرير الجواب ان العائد
لا يلزم ان يكون ضميرا انما الالف واللام عائد ايضا قوله وهو هو الاول راجع الى خبر المبتدأ والمراد من الثاني لفظ
قوله جملتان والثانية مستانفة محذوف المبتدأ حذفا لازما لشدة اتصال المخصوص بالفاعل قوله اي مطابقة الفاعل
او مطابقة الفاعل اياه يعني يحتمل ان يكون من اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك ومن اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك فهذا ليس من
قبيل الالتباس وقد مر تفرقة بينهما في المرفوعات فلا يرد ما قيل ان الملتبس بالفاعل يتعين للفاعل كما اذا التبس فاعل
بالمفعول يتعين المتقدم للفاعل قوله في الجنس اي المطابقة بينهما في الجنس اي في المفهوم والماهية لا الجنس المنطقي اما حقيقة
او تاويلا اما الاول مثل نعم الرجل زيد فان ماهية الرجل وزيد متحدة وهي الحيوان الناطق واما الثاني مثل نعم الاسد زيد فان ماهيتهما
متغايرتان ولكن لما كان زيد شجاعا فكانه مثله تاويلا او اعتبارا قوله في الافراد وجاز ايراد احدهما جمعا والآخر مفردا لاجل
عظم شأن فيقع المفرد موقع الجمع ح وكذلك يجوز ايراد احدهما مفردا والآخر جمعا لحقارة شأن الجمع فيقع هذا الجمع موقع

او بہ من الناس ولذا قيل وينبغي ايراد قوله حقيقة او تاويلا بعد قوله في الافراد الخ الا ان الشم اوردہما اولا اكتفاء للاحق ۔ قوله
ويجوز ان يقال نعم الخ وهذا في بيان انه جاز ان يكون كل واحد منهما مذكرا ولكن فاعلهما مؤنثا او تثنية او جمعا ولقائل ان
يقول لا يجوز ان يكون ذلك لانه قد سبق ان الفعل اذا اسند الى المؤنث الحقيقي يجب تانيثه ويجاب بان المراد من الفعل فيما
سبق هو الفعل المتصرف وهما غير متصرفين واليه اشار بقوله لانهما لما كانا الخ قوله قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا
اي حال الرجال الذين يكتمون نعت محمد صلى الله عليه وآله وسلم من اليهود والعالمين بالتورية الذين كذبوا اي نسبوا
الى الكذب آياته الدالة على صدق محمد صلى الله عليه وآله وسلم وفيه اشارة الى ما تقرر ان استعمال التكذيب بالباء في القول
اكثر منه بنفسه قوله حيث وقع المخصوص الخ حاصل السوال ان عدم المطابقة في الافراد مع عدم المطابقة في الجنس ايضا يجوز
ان يقع جعل مثل القوم نفس الذين كذبوا مبالغة في اتصافهم به فيتحقق المطابقة في الجنس تاويلا قال متاول وهو
الحقيقة منع اي لانم وان يكون قوله الذين كذبوا مخصوصا بالذم وقوله بتقدير مثل الذين الخ سند المنع قوله بتقدير مثل الذين
كذبوا اي بتقدير المثل قبل قوله الذين كذبوا فح يكون المخصوص هو مثل الثاني والفاعل هو المثل الاول فيكونان مفردين
والمثل بفتح الميم وهو الاحوال اي بئس حال القوم الذين كذبوا قوله او يجعل الذين اي الذين كذبوا صفة القوم وح يكون قوله كذبوا
بمعنى المكذب باسم الفاعل قوله اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم فيكون مثلهم مخصوصا فهما مفردان قوله اي بئس الخ
اشار باقامة المكذبين مقام الذين كذبوا الى ان الموصول ليس ح للعهد بل عبارة عن جنس المكذبين ليحصل الابهام
في المثل وضمير مثلهم راجع الى الذين حملوا التورية لان المقصود ذمهم فالمعنى بئس حال المكذبين حال اليهود والذين
جحدوا آيات نعت محمد صلى الله عليه وسلم فلا يلزم اتحاد الفاعل والمخصوص لفظا ومعنى على ما وهم قال وقد يحذف
المخصوص وضع الظاهر موضع الضمير لدفع توهم رجوعه الى الفاعل لقربه ولافادة عموم الحكم فان المراد من الضمير في قوله وقد يحذف
مخصوص نعم وبئس وانما ذكره ههنا مع ان المناسب ذكره بعد حبذا لكثرة حذف المخصوص في نعم وبئس وصرافتهما في المدح والذم
قوله اي ايوب فانه المخصوص بالمدح بقرينة ان ذلك اي قوله تعالى نعم العبد في قصة ايوب عم قوله اي نحن فانه مخصوص وهو
راجع الى الله تعالى وانما ورد بصيغة الجمع ولم يقل انا مع انه تعالى واحد للتعظيم اي نعم الماهدون نحن قال وساء ملحق ببئس اشار
بتشبيهه وعدم جمعه الى عدم صرافته في الاستعمال لانشاء الذم مثلهما قال ومنها حبذا فصله عن نعم وبئس لاختصاصه
باحكام ذكرها وبعدم صرافته في المدح قوله اي من افعال المدح فالذم حب مع حبذا وهو اي حبذا مركب يعني ان فعل المدح هو
حب الا انه ركب مع ذا وجعل كالكلمة الواحدة فلذلك لا يتغير عن هذا اللفظ اذا كان المخصوص مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا
او مؤنثا فحب فعل وذا فاعله ولا تغليب لاحدهما على الآخر فالجملة فعلية فلهذا قال فيما سياتي ان العامل في الحال والتمييز في
حبذا من الفعلية ولم يقل من الفعل لان مجموع حبذا من الفعلية من حيث انه فعل من وجه فلا يتجه ما قيل ان [illegible] الفعل
لان العامل هو حب لانه فعل وعند المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعليته فجعلاه اسما فحبذا مبتدأ والمخصوص
خبره اي المحبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب ازال الاسمية عن ذا فالفعلية لوصل بالفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص
فاعله قوله اي من افعال المدح والذم لم يقل من افعال المدح لان هذا اللفظ عند النحاة اسم لما يفيد انشاء المدح والذم

ان حبذا بعد دخول لا لیفید الذم ایضا قوله من حب الشیٔ بنصب الشیٔ علی انه مفعول له او حب بفتح الحاء قوله اذا صار محبوبا متعلق به والمعنی ان حبذا مرکب اما من حب المتعدی فانه یقال حبه یحبه بالکسر فهو محبوب بعد نقله الی فعل بالضم او من حب اللازم بکسر العین او ضمها قوله علی الوجهین المذکورین فی نعم بان یکون المخصوص مبتدأ وما قبله خبرا او خبر مبتدأ محذوف بالنظر الی السوال الناشی کما عرفت فی نعم قال تمییز او حال فان قصد تقیید المبالغة فی مدح المخصوص بوصف کان المنصوب حالا نحو حبذا هند هو العلة ای فی حال هو افضلها وان قصد بیان جنس المبالغ فی مدحه کان تمییزا نحو حبذا زید راکبا قوله نحو حبذا رجلا زید فان رجلا تمییز من نسبة حب الی ذا وقع قبل المخصوص یعنی چه خوبست او از روی رجولیت و آنکه خوبست از روی رجل بودن زید است و فی المثال الثانی یکون التمییز بعد المخصوص و فی المثال الثالث یکون الحال قبله و قس الیه قوله وحبذا زید ولا یلزم الفصل بالاجنبی لان المخصوص لیس باجنبی لاتحاده بالفاعل قوله امرأة فان هند مؤنث سماعی اسم امرأة فان التمییز مقدم علیها قوله ای حبذا من الفعلیة لم یقل من الفعل لیشمل مذهب من قال باسمیة حبذا قوله فی حبذا من الفعلیة وانما قال کذلک لان حبذا مرکب من حب وذا فهو لیس بفعل لما مر من ان الفعل لا یکون الا مفردا ولکنه علم شامل لهما فلذا قال ما فی حبذا من الفعلیة فالعامل فیهما هو حب فی حبذا قوله سوی الا زید لم یتعرض لبیان الممیز لظهوره اولا ابهام فی المخصوص قوله ای کلمة دلت الخ اشار الی ان ما عبارة عن الکلمة لیکون التعریف مشتملا علی الجنس وان قوله فی غیره ظرف مستقر صفة لمعنی کما هو الظاهر السابق الی الفهم والضمیر راجع الی ما وان جاز رجوعه الی المعنی کما فی تعریف الاسم والفعل رعایة لمطابقة ولیل الانحصار قوله متعقل بالنسبة الیه ای الی الغیر وهو صفة لمعنی وهو لدفع ما یقال المفهوم من قوله حاصل فی غیره هو کون معنی الحرف فی غیر الحرف وهو باطل فالمراد بحصوله فیه تحققه بسببه بجعل کلمة فی بمعنی الباء السببیة او بمعنی الاعتبار قوله متعقل بالنسبة لما کان هذا المعنی صادقا علی الاسماء الاضافیة نحو الابوة والاخوة فلا یکون التعریف مانعا فسره بقوله ای لا یکون الخ قوله ای لا یکون مستقلا بالمفهومیة بحیث الخ قوله بحیث یصلح قید النفی وهو قوله لا یکون قوله لا بد له ای للحرف فی ذلک ای فکونه مستقلا بالمفهومیة بحیث یصلح لان یحکم علیه او به من انضمام امر آخر الیه ای الی الحرف وهذا صریح فی انه بعد انضمام امر آخر الیه یصیر مستقلا بالمفهومیة مع انه لیس کذلک اذ بالانضمام یدل علی المعنی لا انه یصیر مستقلا بالمفهومیة قوله امر آخر هو ما یکون هذا الآخر ملاحظة نحو زید لا عمرو زید فی الدار قال جزئیة بخلاف الاسم والفعل فانه لا یحتاج احدهما الی الآخر فی الجزئیة بل فی تمام الکلام قوله یتعقل معناه بالنسبة الیه ای الی الاسم وهذا التوصیف للاشعار بان کل اسم محتاج الیه لکل حرف ویحتمل ان یکون تعلیلا لاحتیاجه فی جزئیته الی اسم ای یتعقل معناه بالنسبة الیه قوله یتعقل معناه قید الاسم والفعل بهذا القید بقرینة المقام لئلا یرد الموصولات فانها محتاجة فی الجزئیة الی اسم او فعل لکن ذلک مما یتعقل معناها بالنسبة الیه لکون معانیها مستقلة بالمفهومیة قوله کذلک ای فعل یتعقل معناه بالنسبة الیه وکلمة او لمنع الخلو اذ قد یحتاج الیهما معا کحرف الشرط والتخصیص قوله فان معنی الافضاء والوصل الخ دفع سوال تقریره ان تفسیر الافضاء والایصال لیس بجائز لان الافضاء لازم لانه بمعنی الوصول والایصال متعد فتفسیر احدهما بالآخر تفسیر المباین وهو غیر جائز وتقریر الجواب ان الافضاء وان کان لازما لکنه

١٥

جار متعد یا بالباء فی قولہ جعل فیصح تفسیرہ بالا لعیال کما ان ذہب لازم بمعنی ذہاب وعند تعدیتہ بالباء یکون بمعنی الاذہاب قولہ وہو کل شئی استنبط منہ معنی الفعل بان یکون ذلک الشئی من ترکیب المعنی او بان یقدر فیہ الفعل او شبہہ کالظرف والجار والمجرور او بان یفہم من محوی الکلام من غیر التصریح بہ او تقدیرہ قولہ والظرف والجار مع المجرور نحو قولک زید عندک او فی الدار لاکرامک فالام فی لاکرامک تعدی الظرف الی اکرامک وہو فی الحقیقۃ معد للفعل المقدر او شبہہ لان التقدیر استقر او مستقر لکن لما سد الظرف مقام الفعل او شبہہ جاز ان یقال ان الجار معد للظرف وکذا فی یا زید فان یا قائم مقام زنادی کذا فی الرضی قال الی مالیہ الضمیر المرفوع راجع الی ما الثانیۃ والبارز الی ما الاولی وہو الظاہر کما یشعر بہ قول الشارح الی ما یلیہما ویجوز العکس بناء علی ان حرف الجر انما اورد لاجل مالیہ فہو متاخر عنہ فی الاعتبار وان کان متقدما علیہ فی الذکر قولہ کقولہ تعالی الخ ای قد نصرکم اللہ اذا ضاقت علیکم الارض برحبہا وسعتہا بحیث لا یجدون فیہا مقرا یطمئن الیہ نفوسکم من شدۃ الرعب قولہ وضاقت ہکذا فی اکثر النسخ وہو سہو او نظم الآیۃ وضاقت علیکم فی موضع وحتی اذا ضاقت علیہم فی آخر قولہ لانہا تفضیا ای ینسب الفعل او معناہ الی مالیہ بسبب الاضافۃ فالاضافۃ من قبیل اضافۃ المؤثر الی الاثر ویجوز ان یکون من اضافۃ المسبب الی السبب لایراد ہذہ الحروف فی الکلام الاضافۃ فہی علۃ غائیۃ لہا قولہ ذکر ہذہ الحروف ای الحروف الاربعۃ علی سبیل الحکایۃ الا ان یذکر لہا فی التعداد لما یذکر فی الترکیب وہذا الکلام لدفع ما یقال او لم اورد ہذہ الحروف ای الحروف الجارۃ علی سبیل الاختلاف بان ذکر بعضہا علی سبیل الحکایۃ وبعضہا باسمہا والظاہر ذکرہا علی طرز واحد وانما افتی الاسماء الخاصۃ لوجود الاسم العام لہذہ الاربعۃ وہو حرف الجر قولہ باسمیہا دون مسمیہا لوجود الاسمین لہا والاصل فی کل شئی ان یذکر باسمہ قولہ ذلک ذکر اسمی المص الواو والتاء الخ وہذا الکلام اشعار بانہ لو اورد الحروف التی لہا اسماء فی ترتیب واحد والحروف التی لیست لہا اسماء فی ترتیب علی حدۃ لکان اولی ویمکن ان یقال انہ لو فعل ذلک لفات الترتیب الذی یتضمنہ قولہ فالعشرۃ الاولی الخ فجاز ان یکون فی نظرہ ہذا الترتیب قولہ حیث وجدت ہذہ الاسماء لہا والاصل فی کل شئی ان یذکر باسمائہا بخلاف ما بقی فانہ لیس لہ اسماء قولہ وفی محلہا ای علی مذہب سیبویہ ولا علی مذہب الاخفش والکوفیین فی بعضہا بعضہا جارۃ بعضہا قولہ تسامح فانہا لا تستلزم انہا بتقدیر حرف الجر مظہرا او مقدرا لظہور بعدہا کانہا الجارۃ فالمراد من حروف الجر اعم من ان یکون جارۃ بنفسہا او باستلزامہ ایاہا قولہ ای لابتداء الغایۃ فاللام للعہد او عوض المضاف الیہ علی اختلاف الرائین قولہ والمراد بالغایۃ المسافۃ فی الصراح غایت پایان ہر چیز از زمان ومکان ومسافت دوری وفی القاموس المسافۃ البعد فلیس مختصۃ بالمکان علی ما وہم فاعترض بان تفسیر الغایۃ بالمسافۃ یوجب ان یکون استعمالہا فی الزمان مجازا وہو خلاف ما صرح الشارح قولہ والمراد بالغایۃ المسافۃ لا النہایۃ التی ہی المعنی الحقیقی لہا والمسافۃ معناہا المجازی فہو من قبیل اطلاق الجزء وہو الغایۃ علی الکل وہو المسافۃ لان نہایۃ ہی النقطۃ الاخیرۃ وہی جزء من المسافۃ وہی شاملۃ لہا وذکر الغایۃ وارادۃ المسافۃ من قبیل المجاز والعلاقۃ الکلیۃ ویمکن ان یجعل المراد بالمسافۃ الامر الممتد من قبیل ذکر الخاص وارادۃ العام قولہ علی الکل یعنی ان النہایۃ جزء للمسافۃ کالابتداء فاطلق الغایۃ وارید المسافۃ قولہ علی الکل وہو المسافۃ اذ لا معنی لابتداء النہایۃ اذ الابتداء المسافۃ الابتداء النہایۃ اذ النہایۃ لا ینقسم حتی توصف بالابتداء قولہ وقیل لان النہایۃ لا تکون فی الابتداء لما عرفت انہا النقطۃ الاخیرۃ قولہ اما یطلقون ومقیل ان الامر

لابتداء اذ هي الغاية وقيل ان للغاية فرق بين الابتداء والانتهاء ففرع بازاء لفظ الابتداء **قوله** الغاية اي يستعملون

العلي لفظ الغاية الذي هو يطلق في اه علما اسم للفائدة المترتبة على الشيء بمعنى الغرض وهو ما لاجله اقدام الفاعل على الفعل

وبمعنى المقصود مطلقا **قوله** غرض الفاعل اي قد يكون غرضا للفاعل ومقصودا له كما اذا كان الفاعل مختارا **قوله** وهذا

الابتداء اما من المكان حقيقيا كان او تنزيليا وفيه اشارة الى ان معنى قولهم لابتداء المسافة لابتداء الفعل منها فلا بد ان

يكون للفعل المتعدي بمن الابتدائية شيأ ممتدا كالسير والمشي ويكون الشيء المجرور بمن الشيء الذي منه ذلك الفعل نحو سرت

من البصرة او يكون اصل الشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وخرجت من الدار **قوله** او من الزمان اختار مذهب

الكوفيين من ان من الابتدائية يستعمل في الزمان على الحقيقة لانه لفظ الكثير الاستعمال على ما في الرضي وقال ابن مالك

هو الصحيح وقال البصريون انما الابتداء في غير الزمان سواء كان المجرور بها مكانا او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو

وفي اللباب من لابتداء الغاية في المكان فقط واستعمالها في غير المكان زمانا كان وغيره على سبيل الاستعارة **قوله** ان تعوذ

اعوذ به التجئ اليه في الصراح لياذ الغيثيين پناه گرفتن ابتهال بحاجت والتجاء … اليه وعادت بر لجأت اليه معنى فالباء ههنا بمعنى الى

قوله اي مجرور عطف على الابتداء اشار بذلك الى ان ما وقع في بعض النسخ وللتبيين باعادة الجار غلط اذ لا معنى لاعادة الجار ههنا

وتركه في قوله والتبعيض **قوله** وتجيء من للتبيين ايضا لما كان دخول التبيين تحت جار واحد موهما لكون المجيء بمعنى من ازاله

ذلك الوهم بالتفسير المذكور وافاد بلفظ تجيء ان مجيئه للتبيين محقق سواء كان موضوعا له او مستعارا كما هو مذهب الجمهور او راجعا الى

معنى الابتداء كما ذهب اليه الزمخشري **قوله** وعلامته اي علامته اللفظية واما المعنوية فتعلم من قوله لاظهار المقصود من امر مبهم

ان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بها تفسيرا له **قوله** فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الرجس الذي هو الاوثان

والرجس الشيء القذر ففيه نهاية المبالغة في النهي عن الميل اليها بوجه من الوجوه فكيف تعبد **قوله** وقد تجيء اه اشار الى ان مجيئه

للتبعيض قليل بالنسبة الى المعنيين السابقين والى انه يجوز ان يكون موضوعا له وان راجعا الى الابتداء كما ذهب اليه المبرد

وعبد القاهر والزمخشري لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبدأ الاخذ **قوله** وزائدة وهي ما لو اسقطت استقام المعنى

وفائدته التاكيد غالبا كما هو شان الحروف الزائدة **قوله** وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب حمل التقييد بقوله في غير

الموجب على التخصيص ليفيد ان الصحيح قوله خلافا للكوفيين لان ذلك قد ثبت انما هو في الخبر السلبي المفهوم ضمنا لا في الخبر الثبوتي

صريحا وقد [illegible] موصوف الموجب لان المشتق لا بد له من موصوف ولم يذكر موصوف الغير لان سابق الذهن اليه فالمعنى في الكلام

غير الكلام الموجب **قوله** نحو ما جاءني من احد والدليل على زيادتها … الفعل اليه اعني الفاعل واورد

مثال النفي لاصالته والنهي … الاستفهام تشبيها له … مثال الاستفهام اشارة الى اختصاصه بالحكم بهل **قوله** لقولهم اي

قول العرب حكاه البغداديون عنهم والمشهور تقديره شيء من مطر … وانا قدرنا المبهم آخرا لان من البيانية

ان شوء حال والمطر الماء المنصب من السماء **قوله** كان بعض مطر او شيء من مطر نشر على ترتيب اللف واعترض الرضي على الشيخ

بان حذف الموصوف واقامة الجملة مقامه شرطه بان اذا كان بعضا مما ذكر قبله مجرورا بمن او في نحو قوله تعالى وما منا الا له

مقام معلوم اي الا ملك وحذفه فيما عدا ذلك قليل خصوصا اذا كان المحذوف فاعلا كما فيما نحن فيه لان الجار والمجرور لا يكون

فهو علامة للمبني للفاعل الا اذا كان مجازا نحو كفى بالله **قوله** او هو وارد على الحكاية فانها او يقول لا يكون شئ غير المذهب ابتداء
لما تقرر من ان المحكي يبقى على حاله **قال** والى للانتهاء اي لجزئيات الانتهاء بتقدير المضاف لان الانتهاء كالابتداء معنى اسمي
او المراد به الانتهاء الخاص والمعلومية **قوله** لانتهاء الغاية يجعل اللام عوضا عن المضاف اليه والغاية هنا بمعنى المسافة
لا بمعنى منتهاها لانه ليس للنهاية نهاية لا بمعنى المقابلة للاولى غرضه الغرض منها الثقافة باسبق ويجوز ان يكون بمعنى لا غير المستند سواء كان ممتدا
بنفسه او كان منشأ له كما في خرجت الى السوق فان الخروج وان لم يكن ممتدا لكنه سبب له كالسير **قوله** اتموا الصيام
مع اول اليوم الى اول الليل شرعا فالغاية الاولى داخلة دون الثانية **قوله** فان قلب المخاطب باسم الفاعل وهو المذكر فهو
من اليأس في قوله قلبي والضمير في اليه راجع الى المخاطب باسم المفعول المستفاد من الكاف في قوله اليك فيكون مرجع الضمير الغائب
مذكورا معنى وجاز ان يكون مرجع اليه مذكورا حكما **قوله** باعتبار التشوق والميل يعني اسناد الانتهاء الى القلب ليس باعتبار نفسه
فان ذاته قلبه ليس بمنتهية اليه بل ميله منتهية اليه ولا يتجاوز منه الى غيره ويمكن التقدير المضاف اي ميل قلبي منته اليك **قال**
ويجيء اي زمانا قليلا اي مجيئا قليلا وكذلك في قوله ويكون مع كثيرا **قوله** الى الكرم اي الايل الدنيا واحوال القيامة مضمومة الى الكرم
فالمعنى او لا يتعلق بالكل اي الموجود وتذكيرا مع الحفاظ الا في حد به الاصطلاح **قوله** لم يتنف في كونها اه وهذا الرد ما قال بعض الشارح
من انه لا يتأتى الى قوله بمعنى مع كثيرا بل يكفيه التنبيه المستفاد من قوله كاف لان الى اذا كان بمعنى مع **قوله** للتفاوت الواقع
بينهما بالقلة والكثرة معناه هذا لو اكتفى به لفوت ما هو المقصود من شئ من كونه بمعنى مع كثيرا لان الى لا يكون بمعنى مع كثيرا
بل في سبيل اعمله **قوله** اي حتى اي جارة الا فانها تكون عاطفة او داخلة على المضمر نحو جاءني القوم حتى انت ورأيت القوم حتى
اياك ومررت بالقوم حتى بك **قوله** فلا يقع منه كما يقال اليه وهو المضمر لما لا يقال فيه حتى كونه بمعنى الى **قوله** الا قبل
الضمير المجرور بالمنصوب اي خيف التباس بمعنى العطف فان المنصوب بسبب دخولها عليها لكونه بعد حتى العاطفة بخلاف
المجرور وهذا الالتباس فيها اذا تقدم ذكر الاجزاء لفظا **قوله** مستدلا اي حال كونه مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على
سبيل الندرة واشار به الى ضعف استدلاله من وجوه الاول ان قياس غير الثابت على الشعر ضعيف لانه يجوز فيه ما لا يجوز في
غيره والثاني انه قليل وهو في حكم العدم والثالث عدم معلومية صاحبه والبه يشير لفظ البعض وعدم ذكر الشعراء لو حمل البعض على
الشعارف بينهم فيكون ذكر قوله على سبيل الندرة وذكر البعض للمبالغة والتاكيد في القلة ولو حمل على ما يقابل الكل فهو للتخصيص
لا يقال ان قوله على سبيل الندرة يغنيه عن ذكر البعض لانا نقول فنا بالثاني من الاول جائز ثم اعلم ان كلمة اي في قوله بما وقع
عبارة عن حتى التي دخلت على الضمير في بعض اشعار العرب فعبارة ما وقع اشارة الى ضعف آخر في الاستدلال بان كون حتى
في بعض اشعار العرب لا يلزم ان يكون جارة داخلة على الضمير مثل حتاه وحتاك انواقعين في الاشعار فان الاستدلال
انما يتم لو ثبت ان حتى الواقعة في بعض الاشعار جارة وهو محل توقف لم لا يجوز ان يكون عاطفة او استينافية **قوله** يكون
لضرورة اي بكونه على خلاف الاستعمال الفصيح للضرورة فهذا جواب غير الاية فافهم من قوله على سبيل الندرة **قوله** تنبيها فيكون
قوله تختص بالظاهر يعني انه تختص بالظاهر قياسا عند الجمهور **قوله** اي فانظر فيه مذهبها التي فاللام عوض عن المضاف
اليه اشارة الى انه ليس المراد انه انظر فيها فقط لانه قد لا يكون كذلك مثل في الدار زيد وقوله الظرفية في الصدق اي الكائنة في

الصدق كما ان الهلاك في الكذب فان الصدق احاط النجاة احاطة الظرف على المظروف بحيث لا يجاوز النجاة عن الصدق على
الكذب كما لا ينجو الماء عن الكوز قوله كقوله تعالى ولاصلبنكم اي قال فرعون للسحرة لاصلبنكم على اصل النخل حتى تموتوا
جوعا وعطشا وقيل هو ان يترك عليها حتى يسيل منه الصليب اي الودك وفرعون اول من صلب قوله اي لافادة اشار به
الى ان اللام في قوله للالصاق للغرض لا صلة او متعلق التقدير قوله هذه جملة مستانفة يعني افادة اللصوق المذكور مثل الالصاق
في مررت بزيد قوله اي بمكان يقرب منه وصلة القرب لا تكون الا من فلذا قال منه دون به لكنها بمعنى الباء اشار به الى ان الالصاق
في المثال المذكور مجازي لا حقيقي لان مرورك لم يكن شيئا ملصقا بزيد بل يجوز ان يقول مررت بزيد مع ان بينك وبين زيد موضعا
واسعا فالمعنى التصق مرورك بمكان يقرب من زيد منه والعلاقة ان القرب من الشيء في حكمه واللصوق به في حكم اللصوق بذلك الشيء
ثم لما كان في الالصاق المجازي خفاء فذكره ولم يذكر الالصاق الحقيقي مع اصالته كما في يده وبهذا يرد ما قيل من ان الاقتصار على
مثال الالصاق ليس على ما ينبغي قوله ولا يلزم ان يكون السرج والمراد من اللزوم هو اللزوم الكلي لا الجزئي اذ لا خفاء في تحقق
اللزوم الجزئي وبهذا اندفع ما يتوهم من سابقه لان المتبادر من اشتراك الفرس مع السرج كون السرج ملاصقا بالفرس وقوله
ملاصقا بصيغة اسم الفاعل والمفعول خبر لقوله يكون والضمير فيه للسرج والضمير المجرور للفرس قوله ان يكون هذا الفرق
ما حققته في الكتب المشهورة في النحو وفيه ان الالصاق على ما فسره لصوق امر بمجرور الباء وهو لا يقتضي ان يكون معمول الفعل
ملصقا بمجروره ولا شك ان الاشتراك لاصق بالسرج وان لم يكن السرج ملصقا بالفرس والظاهر ان الفرق بينهما بالعموم والخصوص
فان الالصاق يجب لصوق معنى الفعل بمجروره والمصاحبة ان يكون لمجروره شريك في ذلك المعنى اللاصق كما يقتضيه صيغة المفاعلة
قوله والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء دفع سوال تقريره ان التعدية لا يختص بالباء لوجودها في جميع الحروف الجارة كما يقال انسب
على التراب لا بمعنى الانجرار وتقرير الجواب ان المراد هو الذي كانت بتضمين الفعل معنى التصيير وهذه مختصة بالباء بخلاف التعدية التي بمعنى ايصال
معنى الفعل الى معموله فانها متحققة في جميع الحروف الجارة قال وزائدة عطف على مجموع الجار والمجرور والمراد بالخبر خبر المبتدأ اي
الحال او في الاصل وفي الاستفهام معناه في وقت الاستفهام او في الجملة الاستفهامية ظرف لزائدة بعد تعلق في الخبرية ويجوز ان يكون
حالا من الخبر قوله انها تزاد في الخبر الخ توطية لقوله قياسا فاشار به الى ان قوله قياسا متعلق بقوله زائدة بان يكون صفة مصدر محذوف
اي زيادة قياسية وسماعية بحمل القياس مع السماع بمعنى القياسي والسماعي او بحذف ياء النسبة وهو شائع بينهم قوله اي غير الخبر
الواقع الخ اشار به الى ان الضمير راجع الى الخبر بعد ذكره فلا يرد ان الظاهر ان يقول وفي غيرها قال سماعا هذا يدل على ان ما ذكره
من غير التقييد بالسماع قياسي فاستعمال الباء للاستعانة والالصاق لا يتوقف على سماع والا لقيده به وقيل التعدية مقصورة على السماع
قوله سماعا لم يكن خبرا اي قوله في غيره فيه احتمالان الاول ان لم يكن مدخول الباء الزائدة خبرا مثل بحسبك درهم فان مدخولها
مبتدا لا خبره وفي كفى بالله شهيدا او في التي فيه يكون مدخولها فاعلا ومفعولا والثاني ان يكون مدخولها خبرا لكن لا في كلام الاستفهام مثل
حسبك بزيد فان زيدا خبره بحسبك ثم المراد من الاستفهام في قوله اي غير الخبر الواقع في الاستفهام هو الاستفهام بهل على ما يقتضيه
السوق فلا يرد ما قيل فيه احتمال ثالث وهو ان يكون الكلام استفهامية ولكن لم يكن بهل بل بالهمزة مثل ازيد قائم على ان هذا الاحتمال
على تقدير ان يسمع من العرب هذا الكلام قوله كفى الله اي كفى الله شاهدا على حقيته دعوته او نبوة رسوله صلى الله عليه وسلم قوله

بلکیة اشارة الى ما ذکره من معانی اللام کلها من الملک والتملیک والاستحقاق واخذ فی الاختصاص قوله لبیان علة شیء یشیر الى
ان التعلیل علی معانی التاج حیث جعلت نمادن وهو فعل المتکلم وکیفیة الاجله باعتبار بیانه ودلالته علی کون مجروره علة والمراد
من العلة الاعم الباعثة للشیء قوله نحو ضربته للتادیب فان التادیب علة غائیة للضرب متقدم علیه فی الذهن متأخر عنه فی الخارج مترتب علیه
والفرق بین الضرب والتادیب بالاعتبار فانه من حیث انه فعل لولم ضرب ومن حیث انه یترتب علیه الاثر بادعا الاثر تادیب
فهو کقولهم ربا فقعدته قوله نحو خرجت فان المخافة متقدمة فی الوجود علی الخروج حاملة علیه قال ومعنی عن مع القول الی حال کونه بعد
القول او حال کونه متجاوزا عن القول نحو قلت لزید انه لم یفعل الشر الدلیل علی کونه بمعنی عن انه لو لم یکن بمعنی عن فلا یخلو اما ان یکون لام
التبلیغ قوله لان اصلة القول اذا وقعت اللام فهو بمعنی الخطاب فاذا قیل قال له معناه خاطبه وقرئ فی بعض النسخ ان الکلام
فی انه للشان وقوله لم یفعل الشر شرطه بصیغة الخطاب والجواب الی انه مناقشة فی المثال ولیست من داب المناظرة قوله ای لاجل
ولو کان اللام بهذا کان زید مخاطب القول فوجب ان یقال انت لم تفعل الشر قوله ربنا انک تعلم ما یقولون حتی هذه الوعد ان کنتم
صادقین قل عسی ان یکون ردف لکم بعض الذی تستعجلون والله بعذاب یوم بدر ویوم القیامة قوله تستعمل ای التعجبیة الا
التی بمعنی الواو فی القسم للتعجب قوله الغرائب التی یستحق ان یتعجب منها قوله لانشاء التقلیل فی انشاء التقلیل بانه یحکی عن
المعنی لاحداث ان المتکلم یستقل به قوله ربما کان کثیرا فی الواقع فتقول ربما من التمییز رب رجال بر جل لقیته ای لا تنکر اقامة
الرجال بالکثرة فانی لقیت منهم شیئا وان کان قلیلا قوله لهذا وجب لها ای ولاجل انها لانشاء التقلیل وجب لها صدر الکلام
لان کل ما هو للانشاء فهو صدر الکلام ثم التقدیر وجب لبیان عامل الظرف قوله تدخل لان الغرض منه التقلیل تحصیل بالنکرة لانه
علی القلة فیناسب رب الذی هی للتقلیل بخلاف سائر حروف الجر فان معانیها لا تناسب بخصوص المعرفة والنکرة فتدخل علیها
قوله احتیاجها الخ یعنی مدلول رب لما کان التقلیل نوع مبهم من الجنس لم تکن محتاجة فی دلالتها علیه الی المعرفة فتختص بالنکرة اذ لو
دخلت علی المعرفة لزم احتیاجها الیها فی الدلالة لان الحروف محتاجة فی دلالتها علی معانیها الی ذکر متعلقاتها لکون معانیها غیر
مستقلة بالمفهومیة وحاصله ان مدلولها التقلیل لا یتعلق بامر معین فیمتنع دخولها علی المعرفة بخلاف سائر الحروف فان معانیها جزئیة
متعلقة بمدلول المعرفة والنکرة فتدخل القبیلتین قوله لیتحقق التقلیل الذی هو مدلول رب وهو تقلیل نوع من جنس فان النکرة
تدل علی الجنس والوصف یخصصه فیصیر نوعا ورب تفید تقلیله وقیل ان ذلک لانه یقتضی تقیید النکرة مطلقا لا التقیید بالوصف
فمنه فمن انها نکتة بعد الوقوع قوله لانه اذا وصف الشیء آه قیل هذا یدل علی ان المقید یکون اقل افرادا من غیر المقید
فینتقض بالحیوان الماشی لانه مساو للحیوان المطلق افرادا والجواب ان المراد من الاقل ههنا الاقل فی نظر العقل فان الحیوان
الماشی اقل افرادا فی نظر العقل من الحیوان المطلق ویمکن ایضا ان یقال ان ذلک علی تقدیر عدم کون القید
مساویا للمقید قوله واشتراط آه اشار الی ان قوله علی الاصح قید له وله موصوفة [illegible] لان اختصاصها بالنکرة متفق
علیه قوله وقیل لا یجب ذلک وایراده لتصحیح قوله علی الاصح ای لا یجب توصیف النکرة بعده والقائل هو ابو الحسن مع الفراء
قوله ثم تستعمل فی معنی التکثیر ومع ذلک القرینة افراد او لکان رب لمعنی التقلیل اصلا فیکون فی معنی التکثیر مجازا فیلزم ان لا یحتاج
فی استعمالها للتقلیل الی قرینة ویحتاج فی استعمالها علی التکثیر الی قرینة مع ان الامر بالعکس وتقریر الجواب ان استعمالها

في معنى الكثير شائع مشهور فيكون كالحقيقة فشهرته بمنزلة القرينة واستعمالها على التقليل ليس بشائع فيحتاج الى القرينة
قوله كالحقيقة فان المجاز المشهور يلحق بالحقيقة والحقيقة المتروكة بالمجاز قوله الذي واورده لبيان الاضافة التي في
قوله وقعتها الى الفعل العامل في رب قوله لانها للتقليل اه اي لانشاء التقليل نوع من جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعلق
الفعل به فانك اذا قلت رب رجل لقيت كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل ولا تعلم ان الذي تلقاه فيما بعد قليل واما قوله
تعالى وقوله تعالى ربما يود الذين كفروا استدلال وتنزيل منزلة المحقق لصدق الوعد او بتقدير كان او الحكم مخصوص بما
اذا لم تكن مكفوفة قوله افادته بصيغة المتكلم فيكون الواحد منهما منفيا علم قوله اي في اشارة الى ان نصبه على
نزع الخافض وتنوينه عوض عن المضاف اليه قوله لوجود القرائن ومن القرينة ان يكون الفعل مصرحا به في الكلام
الذي رب جواب عنه مثل ان يقول لك رجل القيت رجلا فتقول في الجواب رب رجل كريم بحذف لقيت لدلالة الكلام
السابق عليه قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب الكلام اما ظاهرا او مقدرا قوله لامرجع له اي ليس
له مرجع معين يقصد الرجوع اليه والا فالضمير لابد من المرجع كما يدل عليه تعريفه وقوله له خبر لا اي لامرجع موجود له [illegible]
له عند البصريين اذ لو كان له مرجع لما احتاج الى التمييز لعدم كون المرجع مذكورا هنا في الكلام قال مميز بنكرة منصوبة على التمييز
على النصب لاقيد له وذكر النكرة بعد قوله مميز لان النكرة مشروطة عند البصريين خلافا للكوفيين وقيد منصوبة قيد واقعي لان
التمييز منصوب ايضا قال مفرد مذكر لانه اشد ابهاما من غيره والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان ادخل فيه كان اولى
مع الامن من اللبس بالتمييز قوله اي الكافة مشتقة من الكف وهو المنع فيكون من المانعة معنى كاشفة لها ويكون للتحقيق باعتبار
الكف قوله بعد لحوق ما اي على رب اشارة الى التعقيب المفهوم من الفاء والجملة اعم من الفعلية والاسمية اعم من الماضية
والاستقبالية نحو ربما زيد قائم وربما قام زيد او يقوم وهو اشارة الى دفع سؤال تقريره ان دخول رب على الجملة ممتنع لان حرف
الجر لا تدخل الا على المفردات ولذا قال انها مختصة بنكرة تقرير الجواب بانها تدخل على الجملة بعد لحوق ما الكافة عليها مثل ربما يود الذين
كفروا والوداد بالفارسية گزيدن قال ما على الجمل اي يجوز دخولها على الجمل ومعناها والتقليل النسبة التي هي مدلول الجملة قوله
نحو ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين اي يودون عند نصرة المسلمين او عند الموت او القيامة كونهم مسلمين قوله او قد تكون
بيان لفائدة زائدة مع الاشارة الى ان التي للتقليل الى وجه ترك المصنف قوله رب ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء
من الخفيف وقوله بسيف صقيل اي مجلو وبصرى بضم الموحدة بلدة بالشام وانما [illegible] بين الى بصرى مع عدم التعدد لاشتمالها
على الاماكن او التقدير الا اماكن اي اماكن بصرى فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وطعنة مجرورة بالعطف على ضربة
اي طعنة بالرمح والنجلاء بالفتح والمد الواسعة البينة الاتساع وهي صفة طعنة والمعنى رب ضربة ضربتها بسيف مجلو
رب طعنة نجلاء طعنتها بالرمح [illegible] بصرى والشاهد فيه جر ضربة برب مع وجود ما الزائدة قوله واو رب في حكمها كانه اشار الى ان
الاولى ان يقال واو رب في حكمها [illegible] تركتها بالدخول على نكرة موصوفة قوله حكمها مبتدأ خبره وجعل الجملة التي وقعت خبرا في
المتن مفسرة للحكم للاشارة الى علة الحكم المذكور في المتن مع الاختصار قال تدخل لاقتصار على ذكر الدخول على النكرة اشارة
ظاهرة الى انه لا يدخل على المضمر ولا يلحقه الكافة قوله وبلدة الخ هو من الرجز والواو بمعنى رب وفيه الشاهد والانيس ما يؤانس من الانس

او هو اسم هند وهو اسم شيئين بها خبر اي السيارة الظلماء التي بلون التراب وقيل الظلماء وطلقا الواحد يعفور بالفتح وهو مرفوع على العدلية
من الاثنين والعيس عطف عليه وهي الابل البيض شتران سفيد رنگ سوی واحدها اعيس في المغني رب بلدة صارت خربة بحيث لا يمكن فيها
احد الا الظلماء والعيس قوله وان كانت بان لم يكن ما قبلها ما يصلح للعطف عليه سواء كان قبلها كلام او لا قوله ثم صارت ولو
كانت للعطف بجازة اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل قوله بل لا يقدر دون اي لانه تبرز بشيء ما اذا كان قبلها ما يصلح للعطف
عليه ايضا قوله ذلك اي تقدير المعطوف عليه اذا كان في اول الكلام تعسف اي خروج من السبيل المستقيم قال انما اي لا تكون مستعملة
الا عند حذف الفعل قوله اي فعل القسم اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه والاضافة بيانية اي الفعل الذي
هو مشتق من القسم فلا يجوز استعمال واو القسم مع وجود فعل القسم فلا يقال اقسم والله بخلاف الباء فانها تستعمل مع اظهار فعل القسم
وحذفه فيقال احلف بالله لافعلن كذا وبالله لافعلن قوله وذلك لكثرة الخ اي عدم ذكر الواو مع فعل القسم لكثرة استعمال الواو في القسم ولا يحتاج الى ذكر فعل القسم مع الواو لشهرته
في القسم فينتقل الذهن اليه بلا ذكر فعل القسم وهذا دفع سوال تقريره ان الباء ايضا كثير الاستعمال في القسم فهي ايضا تكون عند
حذف الفعل تقرير الجواب ان الواو اكثر استعمالا منه وانما لم يقل اكثر استعمالا من الباء بل ذكر الاصل للاشارة الى علة اخرى وهي
حط رتبته من رتبة اصله وهو الباء وتخصيصه باحد النوعين ويحتمل ان يكون معناه ان الواو كثير الاستعمال فيه بناء على طلب الخفة قوله
فهي اكثر استعمالا اي اذا لم يجز ذكر الفعل مع الكثرة الاستعمال علم انها اكثر استعمالا من الباء حيث يجوز ذكر الفعل معها قوله من
اصلها وانما حكم باصالة الباء لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما
شفويتين ومعنويا لما في الواو من معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق قوله يعني لا تستعمل الواو الخ اشار بهذا التقدير الى انه
كلام مستقل كما عرفت سابقا يعني لا تكون جوابه ايل على الطلب كالامر والنهي والاستفهام قوله حطا للواو الخ دليل لقوله لا تستعمل الواو الخ
اي حطا عن رتبة الباء وتخصيصه باحد القسمين لان الباء اصل في القسم والواو فرع عليها فينبغي ان يكون الواو في احدهما والا يلزم مساواة
الفرع الاصل والحط في اللغة پستی از بالا بزیر کردن و کم کردن قوله يعني الواو مختصة الخ اشار الى ان قوله مختصة خبر لقوله واو القسم ولا يجوز
ان يكون حالا من ضميره يكون كما توهم لما مر من لزوم كونه محط الحصر قوله وخص الظاهر باصالته اي لاصالة الاسم الظاهر في باب القسم
من الضمير فهذا دفع سوال تقريره ان الواو لم تصر مختصا بالضمير فانه ايضا حط رتبة الاصل تقرير الجواب ان الاسم الظاهر اصل
ولقائل ان يقول اذا كان الاسم الظاهر اصلا من الضمير في باب القسم فينبغي ان يكون الفرع الذي هو الضمير في الواو لا الاسم
الذي هو الاصل اذ الواو ايضا فرع كالضمير الا ان يقال فيما اختار من اختصاصه بالظاهر لا يكون رعاية التعادل قوله اشترط الخ
لم يقل وفي اختصاصها بالظاهر وان كان شمل ... الا ان في ... من قوله مختصة باسم الله تعالى ... في مثلها تكرار قوله وغير الظاهر تنبيها
الخ علة لقوله مختصة والحط يعني الازم ... جعلا ثانيا لمرتبتها او لا يكون المتعدي فلا يرد ... حذف اللام من المفعول
له انما يجوز اذا اتحد فاعلهما مع ان الاتحاد مفقود ههنا قوله وخص منه اي من الظاهر اسم الله في باب القسم انما قال هذا لمناسبة
المقام والا فاسم الله اصل مطلقا فاما اصالته من اسماء المخلوقين فظاهر واما اصالته بالنسبة الى اسماء الصفات فلكونه اسم
الذات المستجمع لجميع الصفات ولانه لا يطلق لفظ الله على غيره تعالى لا حقيقة ولا مجازا وغير هذا اللفظ يطلق على الغير ولهذا اضيف الحمد الى
الله تعالى دون غيره وهذا في الحقيقة دفع سوال تقريره ان التاء لم تدخل على اسم الظاهر الآخر رب الكعبة تقرير الجواب ان

اسم الله تعالى اصل في باب القسم قوله فهي كما تكون اي الباء كما تكون الخ فهو بيان لقوله جميع ما ذكر من حذف الخ فيكون
بيان للاعمية قوله فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص اي لا الاختصاص حتى يرد ان عدم الفاء للتفسير وهو
دفع سوال تقريره انه اذا كان الباء اعم منها في الجميع فهو احد من الجميع وهو اختصاص الواو بالاسم الظاهر فاعمية الباء بان يكون
مختصا بالظاهر وكان في غير الظاهر ايضا فكانه قيل الباء مختصة بالاسم الظاهر وغير مختصة به وهذا تناقض وقس عليه الباقي
من حذف الفعل وكونها لغير السوال آه تقرير الجواب ان المراد من الجميع ليس جميع الاختصاصات حتى يرد ذلك بل المراد
بالجميع هو جميع الامور المذكورة وفيه احتمالان احدهما جميع ذوات الامور المذكورة والآخر جميع الامور المذكورة بملاحظة وصف
الاختصاص فاختار الشارح الاول لان الثاني شريك في الاستحالة قوله بالجميع ليس المراد بالجميع جميع تلك الاحكام اي الاختصاصات
حتى يصير المعنى الباء اعم منها في الاختصاص فيفيد انها توجد بتة الاختصاص وبدونه بل المراد بالجميع الخ قوله لا الاختصاص اي الاختصاص
بالامور المذكورة من الحواشي السندية قال ويتلقى في الصحاح تلقاه استقبله فالمعنى يستقبل القسم بكذا التي يؤتى في جواب اللام
الخ قوله الذي لغير السوال اشار الى ان اللام في قوله القسم للعهد اي القسم المذكور سابقا بقوله لغير السوال فان المعهود
لما لم يكن بلفظه يكون لغير لفظه فما قيل اذا اشارة الى ان الاطلاق الصريح للقسم تقصير عن فهم المراد قوله ما او لا اختصاصها
بالذكر مع انه سيجاب بان للنافية ايضا نحو والله ان زيدا قائم لكونه قليلا والمصنف في صدد بيان القواعد الكثيرة الاستعمال
او النفي المجوز بلم ولن فنادر فلا قياس عليه قوله فاللام آه هذه اللام لام الابتداء المفيدة للتاكيد لا فرق بينها وبين ان الا ان
سببية العمل قوله في الموجبة لان اللام للتقرير والاثبات وحروف النفي للدفع والازالة فبينهما في ظاهر الامر تناف قوله
يجيء مع المضارع والماضي والجملة الاسمية كذا في التسهيل قوله لوجود القرينة اللام للتوقيت لا للعلة فعلة حذف حرف
النفي هي كثرة الاستعمال قوله كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي قال بنو يعقوب لابيهم والله لا تزال انت تذكر انت يوسف
حتى تهرم قوله لا تفتؤ تقدير لا لانه اكثر استعمالا في نفي المضارع والقرينة عدم صحة المعنى بدون لا قوله اي جواب القسم الجملة
التي يؤتى لاجلها القسم كان القسم يطلبها كالسوال للجواب قال اذا اعترض اي القسم يقال اعترض الشيء اي صار كالخشبة
المعترضة في النهر كذا في الصحاح والقاموس فالمعنى اذا صار القسم كالخشبة المعترضة في النهر اي متوسطا بين اجزاء الجملة قوله
اي توسط بيان لحاصل المعنى وليس هذا من باب التنازع كما وهم لان اعترض لازم قوله زيد والله قائم مثال لتوسط القسم
بين اجزاء الجملة التي تدل هذه الجملة على جواب القسم والمثال الثاني لتقدم الجملة على القسم والضمير في قوله او تقدم ضمير المفعول
وقوله ما يدل عليه فاعل تقدم قوله ولهذا اي ولاجل انه ليس بجواب لفظا لا يجب في الجملة المذكورة علامة جواب القسم في القسم الذي
لغير السوال وهي اللام وان وحرف النفي فلا يقال والله لزيد قائم او زيد لقائم والله قوله اي المجاوزة الخ اشار به الى ان
اللام عوض عن المضاف اليه [illegible] المراد مجاوزة ما قبلها عما بعدها لانه قد لا يكون لك كما في اخذت عنه العلم وادبت عنه الدين وان كان
ملحا وزة لك في رميت السهم عن القوس الى الصيد قوله من شيء سواء كان مجاوزة شيء عن مجرورها كما في رميت السهم عن القوس
او مجاوزة مجرورها عن شيء نحو اطعمه عن الجوع قوله الى الصيد فان السهم وصل الى القوس وجاوز عنه ووصل الى الصيد الذي هو
ثالث قوله او بالوصول وحده اي او يكون المجاوزة المذكورة بالوصول اي بالوصول الى الثالث بدون الزوال

من الشيء الثاني كيقول التلميذ اخذت عنه اي زيد الاستاذ العلم فان العلم باق في زيد ايضا **قوله** اديت عنه الدين اي اديت من
جانب زيد المديون الدين الى خالد فحينئذ يكون الزوال عن الشيء الثاني فقط بدون الوصول اليه **قوله** اي الاستعلاء
اما حقيقة كما في المثال الاول ومجازا كما في الثاني كانه يحمل ثقل الدين على عنقه او ظهره **قال** اسمين بمعنى جانبيه فوق فيمينا
ح لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما **قال** بدخول حال من ضمير تكونان اي تكونان اسمين الا كونهما ملتبسين بدخول
من ولا يستعملان بدونها كان ذلك علامة يعلم به اسميتهما **فلذلك** قال الشارح يعلم الخ وليس مراده ان الظرف متعلق بيعلم كما يوهم
ظاهر اللفظ اذ لا قرينة على تقدير الفعل الخاص **قال** وزائدة وانما زيدت لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة
قوله ليس مثله بالنصب خبر ليس وشيء بالرفع اسم ليس انما حكم بزيادة الكاف دون المثل لان زيادة ما هو على حرف اول ولا سيما اذا
كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحروف اولى وانما قال قدس سره اذ التقدير ليس مثله شيء لان المقصود نفي ان يكون
شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله **قوله** على بعض الوجوه اي زيادة الكاف على بعض الوجوه الكائنة في الآية الكريمة
الوجه الاول لان المقصود نفي مثله تعالى لا نفي مثل مثله فيكون الكاف زائدة لان الحكم بزيادة الحرف اولى لا سيما اذا كان على حرف
واحد والوجه الثاني ان يكون المثل زائدة لان الحكم بزيادة الكاف حكم قبل الحاجة اليه لان الحاجة انما يثبت عند ذكر المثل والوجه
الثالث ان المقصود وان كان نفي مثله تعالى لا نفي مثل مثله الا ان نفي مثل المثل يستلزم نفي المثل بطريق الكناية والكناية ابلغ من التصريح
لانه يكون اثباتا بالبينة فلا يكون الكاف زائدة وذلك لان نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي
زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه اذ لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان
له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله ولما
كان التقدير انه موجود هذا احد الوجهين المذكورين في الكناية **قوله** يضحكن الخ اوله بيض ثلاث كنعاج جم
من الربيع والبيض بالكسر جمع بيضاء وهو صفة لمحذوف اي نساء بيض هو مبتدأ خبره يضحكن والنعاج بالكسر جمع نعجة بالفتح
وهي ههنا انثى من بقر الوحش والجم بالضم جمع جماء وهي التي لا قرن لها والبرد بالتحريك حب الغمام والمنهم بتقديم النون على الهاء
الميم الذائب من انهم البرد والشحم ذابا اي ذابا والمعنى نساء بيض ثلاث مشبهات بنعاج لا قرن لها يضحكن عن اسنان
مثل البرد الذائب في الصفاء والنقاء والشاهد فيه من حيث ان الكاف في كالبرد اسم بمعنى مثل ولا يخفى عليك ان الكاف
في كالبرد اسم بمعنى مثل ولا يخفى عليك ان الكاف لا يقع اسما عند سيبويه والمحققين الا في الضرورة وذهب كثير منهم الاخفش
والفارسي الى جواز وروده اسما في السعة فجوزوا في زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع على الخبرية والاسد مخفوضا
بالاضافة **قوله** كره بفتح الكاف وضم الهاء **قوله** استغناء عنه الخ علة لقوله لا يقال كه معناه ان المثل يفيد معنى الكاف
وكذلك التشبيه فيقال مثله ونحوه وشبهه فلا يحتاج الى ادخال الكاف على الضمير وقوله استغناء مفعول له لوجود اتحاد
الفاعل فيهما وهو شرط لحذف اللام منه بخلاف ما لو كان علة لقوله لا يقال لعدم الاتحاد حينئذ **قوله** اجاز ذلك مطلقا
اي في السعة والضرورة وفي المرفوع والمنصوب والمجرور او في الاسم الظاهر والضمير **قوله** نظرا اي لاجل النظر او حال كونه ناظرا الى
ما جاء في بعض الاشعار والظاهر ان الجمهور يحكمون بشذوذه والظاهر ان قوله في السعة جواب عن قول الفراء الا انه شعر وقياس الشعر

عليه قياس مع الفارق ومالانه نادر واليه يميل لفظ البعض واما العدم معلومية فصاحته ويؤيده عدم ذكر الشارح والقائل قوله
بمعنى اذا اريد بها في اشارة الى دفع التنافي بين قوله للزمان والابتداء لانه يفهم من الاول وضعها للزمان ومن الثاني وضعها
للابتداء فاجاب بمنع التنافي بان مبدأ زمان الفعل هو ذلك الزمان الذي اريد ذلك الزمان بها اي بمذ ومنذ واجاب بعض الشارحين
عن التنافي بجعل قوله للابتداء بدل اشتمال من قوله للزمان لاشتمال المبدل منه على البدل قوله فالمراد جزاء لقوله اذا اريد
بها وقوله مبدأ مصدر ميمي بمعنى الابتداء واشار به ايضا الى كون الغاية ههنا بمعنى الغرض والنفع وهو الفعل لا المسافة
كما في من والى لعدم صحة اطلاق المسافة في الزمان فهما لا يستعملان في المكان لاختصاصهما في الزمان قوله لا جميعه عطف على
قوله مبدأ زمان الفعل اي ليس الزمان الماضي جميع زمان الفعل اذ الفعل لا ينقطع في الزمان الماضي بل امتد الى زمان
التكلم فلا يتصور ان يكون الزمان الماضي جميع مدة زمان الفعل قوله ماضية بتمامها فانه لو بقي شيء منها يكون السنة حالية لا ماضية
قوله عطف لا على الزمان لئلا يلزم عطف الخاص على العام لان الزمان اعم من الحاضر قوله للظرفية المحضة من غير اعتبار
تفسير لقوله المحضة اي من غير اعتبار معنى الابتداء اي ابتداء الزمان الحاضر وهو لدفع ما يقال لا فرق بين هذا القسم والقسم الاول
لانها ايضا للظرفية في القسم الاول لان السنة في المثالين المذكورين من الزمان والزمان انما يكون ظرفا ولكنها ليست للظرفية
المحضة في القسم الاول بل اعتبر فيه معنى الابتداء ايضا قوله لانها لم تنقض بعد فكانه قيل من اين تقول ان اليوم الذي
انا فيه او الشهر الذي انا فيه فهو زمان الحاضر اي لم لا يجوز ان يكون مذ ومنذ في هذين المثالين للابتداء في الزمان الماضي
فاجاب بقوله هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانها آه ولم يدخل زمان آخر فلا نعني بالزمان الحاضر الا ذلك لما مر ان هذا
من قبيل تسمية الكل باسم الجزء قوله فكيف يصح اي كيف يصح ان يكون مذ ومنذ في هذين المثالين للابتداء في الزمان
الماضي لما مر من انه لا بد في كونها للابتداء في الزمان الماضي ان يكون السنة مثلا كلها ماضية فح يكون المثالان المذكوران
كلاهما للظرفية لا للابتداء في الزمان الماضي فكان قوله فالمثالان المذكوران آه اعتراض على المصنف بان الاولى ايراد المثال لكل
واحد من الابتداء والظرفية قوله يمكن ان يجعل الخ جواب عنه اي يجعل الاول اي المثال الاول مثالا للابتداء في
الزمان الماضي لكن بتقدير مضاف وهو الدخول والحدوث اي ما رأيته مذ حدوث شهرنا اي من زمان حدوث شهر رمضان
مثلا قوله لما يتوهم بحسب الظاهر فان الظاهر ان يكون المثالان للمعنيين وانما قال يتوهم لانه بعد التأمل لا يأتي المثالان بها
الا بتكلف التقدير قوله حاشا اذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر فيه او في
غيره فلا يستثنى به الا في هذا المعنى كما في الرضي قوله وجه شبهها الخ والوجه مصدر بمعنى اسم المفعول والاضافة من
قبيل اضافة الصفة الى موصوفها اي التشبيه الموجب او مصدر ميمي للمفعول اي كون التشبه موجبا وليس الوجه بمعنى العلة
والسبب والا لزم زيادة واحد من الوجه او اللام او حذف الخبر والاصل عدم الزيادة وعدم القول بالحذف قوله فلا نقصانها
اي باعتبار تمام حروفها الى الاقسام الثلاثة كالفعل باعتبار تمام حروفه وكونه سداسيا ايضا لا يغير في تلك المشابهة وكذا كون
الاسم ايضا منقسما الى تلك الاقسام اذ ثلاثية انما مشابهة للاسم ايضا لكنه لم تغير تلك المشابهة عدم شرطها قوله لبنائها على الفتح
مثله اي مثل الفعل في الجملة كالماضي فظاهر وان الفعل مطلقا لا يكون مبنيا على الفتح قوله بمعانيها معاني الافعال لكون كل منها

معانی جزئیة لاعتبار النسبة الی الفاعل المعین فی مفهوم الافعال کالحروف قوله مثل کدت آه عبر بصیغ الماضی المستعملة الانشاء الطلبیة
لا تحقق معانیها لکون تلک الحروف کک قوله ولغات لعل فیها احدی عشرة لغة اشهرها لعل وعل وعن وجاء لغن بغین معجمة وجاء
لعن بعین غیر معجمة وآخرها نون وجاء رعن ورعن بجعل الراء مقام اللام ولان وان ولعاء بالمد وقد یقال لعلت قوله لا خبرها
لکونها الخ دفع دخل تقریره ان کونها ثلاثیا ورباعیا یقتضی تقدیمها علی الخماسی من هذه الحروف وتقریر الجواب ان تاخیرها لکونها
للانشاء والخبر اصل بالنسبة الیه لان الخبر اصل للانشاء لحصول الانشاء منه بالاشتقاق والنقل الاول کالامر والثانی کبعت وشریت
ولان للخبر خلافی الاتصال بخلاف الانشاء قوله لکونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة فانها لیست کک ای الثلثة لیست للانشاء
اصلا وکان وان کانت للانشاء التشبیه لکنها تجئ للظن والتحقیق والتقریب والانشاء فرع الاخبار فلذا آخرها قوله صدر الکلام
اراد بالکلام مقابل الکلمة ای هذه الحروف تقع فی صدر مرکب تام یصح السکوت علیه فیصح استثناء ان المفتوحة کما اشار الیه الشرح فیما
یجیئ فلا بد لها من التعلق بشیء آخر حتی یتم کلاما فاندفع ما قیل ان ارید صدر کلام دخل هذه الحروف علیه فلا معنی لاستثناء
ان المفتوحة وان ارید صدر کلام مقصود لذاته فینتقض بالجملة المصدرة بان الواقعة مقول القول واندفع النقض بقوله تعالی
الا انهم هم السفهاء وبقولنا جاء فی الذی انه قائم وبقولنا اما یوم الجمعة فانی زیدا قائم قوله وجوبا ذکر لئلا یحمل علی الجواز کما یتوهم
من اللام فی قوله فان قولهم لک ای جاز لک یعنی جاز لک قوله لیعلم من اول الامر ای لیعلم السامع من اول الامر وهذا العلم واجب دفعا لحیرة
السامع وتوهمه اولا معنی غیر مراد المتکلم قوله کاللام فان وان حیثما بلان علی الکلام المشتمل علی التاکید وکذا البواقی قوله ای
بعکس دفع دخل وهو ان الضمیر لا یمکن ان یرجع الی ان ولا الی الحروف المشبهة قوله ای بعکس باقیها علی حذف المضاف کانه
ارتکب حذف المضاف لحفظ مماثلة ضمیری دلها عکسها فی المرجع والا فیمکن رجوع ضمیر عکسها الی ما بقی بعد استثناء ان من هذه الحروف
قوله لانها مع اسمها وخبرها فی تاویل المفرد وهذا الدفع ما قیل من انه ان ارید صدارة مطلق الکلام فهو باطل کما لا یخفی وان ارید
صدارة کلامها فان مقتضیة لصدارة کلامها ایضا وان ارید صدارة الکلام الذی هو مقصود بالذات فالتعریف لیس بتام لان
الدلیل لا یدل الا علی صدارة کلامها وایضا ینتقض بقولنا جاءنی الذی انه وان عمرا قائم عدو بقولنا قال زید ان عمرا فاضل فاجاب باختیار
الشق الثانی ومنع کون ان المفتوحة مع مدخولها کلاما لانه مفرد قوله ولو وقعت فی الصدر الخ دفع سوال تقریره ان کونها
متعلقا بشیء آخر لا یستلزم تاخیرها وعدم صدارتها لانه یجوز ان یکون متقدمة علی ما تعلقت به فاجاب بقوله ولو وقعت آه
وانما حمل الالتباس علی الالتباس فی الکتابة مع وجود الالتباس فی التلفظ ایضا لامکان الذهول عن الفتحة لفظا لانه قد ذکره
سابقا فی بحث المبتدأ فلم یذکره ههنا قوله وانما حملنا العکس علی اقتضاء الخ حیث قال بان تقتضی عدم الصدارة ولم یقل بان
لا تقتضی الصدارة فان بینهما فرقا لان الثانی اعم من الاول شامل له ولغیره مفهوما وذلک فان معنی قولنا لا تقتضی الصدارة انها
لا تکون طالبة لها وهو اعم من ان تکون طالبة لعدم الصدارة اولا قوله لان مجرد الاستغناء یکفی فی ذلک ای الاستغناء المستفاد
من قوله سوی ان یفید هذا المعنی الاخیر بعینه فلو حمل العکس فی قوله فبعکسها علی المعنی الاخیر ایضا یلزم استدراک قوله فی
بعکسها وهذا الکلام تعریض علی صاحب المتوسط حیث حمله علی المعنی الاخیر قوله فی ذلک ای فی عدم اقتضاء الصدارة فیلزم
استدراک قوله فبعکسها قوله ای هذه الحروف صریحا بالمرجع لئلا یتوهم رجوع الضمیر الی ان او ما سوی ان قوله الکافة قدر

الصفة للبعض سببية لحوق ما للالغاء قوله لمكان ما الكافة المكان مصدر ميمي بمعنى الوجود اي لوجود ما الكافة من عمل لكونها فاصلة
بينه العامل الضعيف ومعموله قوله اي على اشارة به الى ان اللام عوض عن المضاف اليه قوله كما وقع في بعض اشعارهم
روي بيت النابغة الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد برفع الحمام ونصبه قوله اذ لحقها اشارة به الى ان تنوين التنوين في اذ عوض
من المضاف اليه هو لحقها قوله اخرجتها بسبب لحوقها وصيرورتها كالجزء منه ضعفت مشابهتها بالفعل من حيث البناء على الفتح قوله ولا
تخرجها الخ اي ان لا تخرج الجملة عن كون الجملة جملة وانما فسر قوله لا تغير الجملة بقوله ولا تخرجها الخ لانه تغير معنى الجملة باعتبار جعل مضمونها
مقارنا بالتاكيد قوله افدت ما افدت اي اي افدت بقولنا ان زيدا قائم ما افدت بزيد قائم مع افادة امر زائد هو التاكيد فالمضاف
الزيادة الى التاكيد بيانية ويحتمل ان يكون قوله مع زيادة التاكيد بمعنى انه مع تضاعف التاكيد الذي يفهم من كلمة ان لان نحو زيد قائم
ايضا تاكيد حيث قال في المطول ان اسمية الجملة التاكيد قوله سماها جملة باعتبار ما كانت عليه الخ دفع سوال تقريره انه قد سبق
ان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا تقع الجملة بعدها فكيف يصح قوله وان مع جملتها تقرير الجواب ان التسمية
بالجملة باعتبار ما كانت قبل دخول ان ويحتمل ان يكون التسمية باعتبار ما يؤل اليه لانه اذا حذف ان يصير جملة لان المانع ليس الا
ان الخ قال في موضع الخ اذا وقع مع مدخولها في موضع الجملة وسد مسدها قوله اي في ابتداء الكلام اشارة به الى انه منصوب على نزع
الخافض والى ان تنوينه عوض عن المضاف اليه ثم قوله في ابتداء الكلام معناه في اول كلام المتكلم اي لا في وسطه ويجوز ان يكون
معناه في اول التكلم على ان الكلام بمعنى التكلم او في اول ما تكلم به قوله اي في ابتداء بان يكون ما بعدها كلاما مستانفا لا تعلق من حيث
الاعراب بما قبلها قوله لكونه موضع الجملة لان التكلم بالمفردات من غير ان يلاحظ بها في جملة باطل لعدم افادته فائدة تامة فلو وقعت
في الابتداء بالمفرد قوله وما يشتق منه وهذا لدفع اعتراض الشارح الهندي حيث قال لو وقعت بعد قال ويقول وغيرهما
مما يكون من مادة المصدر الذي هو القول ايضا يكون مكسورا وتقرير الجواب ان المراد هو القول وما يشتق منه فهو اكتفى بذكر
الاصل قوله لا ان مقول القول الخ اشار بذلك الى ان المراد بكونها بعد القول ان يكون مقولا له لا مجرد وقوعها بعده فانه ان
وقعت بعد القول للتعليل فتحت نحو اخصك بالقول انك فاضل اي لانك فاضل قال وفتحت اما صيغة الغائب بارجاع الضمير
الى ان او صيغة مخاطب بحذف مفعوله وهو ان قوله اي لكونها مع جملتها فاعلة اشارة به الى ان قوله فاعلة حال عن ان وانما قال
مع جملتها لدفع ما قال الشارح الهندي من ان حرف فلا يقع فاعلا ولا مفعولا وغيرهما لانهما لا يكونان الا اسما فكيف يصح كونها فاعلا
او مفعولا او مضافا اليه فاجاب بان المراد ان مع جملتها فاعلة قوله لوجوب اي فتح الهمزة في ان لان الفاعل انما يكون مفردا لانه
اسم وهو مفرد اي بلغني علم زيد وكرهت شره وقوله لوجوب كون الفاعل مفردا او كذا قوله لوجوب كون المفعول مفردا كبرى الدليل و
صغراه مطوي قوله نحو عندي اي عندي فضل زيد عندي ما خبر مقدم عليه لظرفية قوله وقالوا اي العرب لولا انك الخ وهذا الرد لمذهب
الكسائي والفراء فانهما ذهبا الى ان ما بعد لولا فاعل لا مبتدأ اي لولا وجد انك كذا ذكره في الحاشية ثم ان خبر المبتدأ بعد لولا محذوف ا
لولا انطلاقك موجود فلا يرد ما قيل انه لا بد من الجملة الاسمية بعد لولا قوله اي ما بعد لولا اشارة به الى التسامح لان الظاهر
ان يكون الضمير راجعا الى قوله لولا انك وانما حمل لولا على الافادة لقرينة قوله لانه ما بعد لولا التخفيفية لا يكون الا فاعلا
او مفعولا قوله ولكن بعد لولا التخفيفية اي يجب الفتح فيما بعد لو التخفيفية هذا جواب سوال مقدر تقريره انه لا

التخصيص لكن التخصيص مع الفتح بالبعد لولا الامتناعية تقرير الجواب ان بعد لولا التخصيصية معمولا للفعل الواجب دخول لولا عليه بخلاف الفعل المذكور
انا فاعل او مفعول قوله معمول للفعل فاعلا كان او مفعولا فلذا اورد مثالين قوله الواجب دخول لولا آه لان التخصيص انما
يكون على معاني الافعال دون الاسماء والحروف قوله اي لولا زجرت اي سماؤك اشار به الى ان ما بعد لولا فعل محذوف والمذكور
مفسر له لان لولا التخصيصية لا تدخل الا على الفعل فهي يدل على تقدير الفعل بعدها فالفعل المذكور ليس لان يعلم به الفعل المحذوف
بعد لولا بل هذا الفعل قرينة لتعيين الفعل المذكور بعدها بان الفعل المحذوف من جنس المذكور لا غير فلا يرد ان ايراد المفسر
بالكسر مما لا يحتاج اليه لان لولا تدل على الفعل المقدر قوله ولولا انك ضربتني هذه مثالك والمذكور تفسير للفعل المحذوف و
مثل بمثالين لانهما مع جملتها في الاول مفعول وفي الثاني فاعل او احدهما مسموع والآخر مصنوع او احدهما مثال والآخر شاهد
قوله لو انك قائم الصواب لو انك تقوم لان من شرط لو اذا وقع بعدها مبتدأ ان يكون الخبر فعلا اذا امكن ليكون في صورة
عوضا عن الفعل المحذوف بعدها قوله قيامك اي لو ثبت قيامك وهذا بيان للفعل المحذوف قال التقدير اي كون
كل واحد منهما سواء بالمعنى المقصود من غير تفاوت قال جاز الامران ولا ينافي ذلك رجحان احدهما العدم الحذف فيه قوله اما وقع وكلمة
ما في اما عبارة عن ان هذا بيان المثل في قوله مثل يكرمني الخ اي ان التي وقعت بعد الفاء الجزائية او بعد ما يذهب مسلكها من اذا
المفاجاة وكلمة من في التركيب يحتمل ان تكون شرطية فقط او موصولة متضمنة لمعنى الشرط قوله المراد فيه يكون الخبر
جملة اسمية مركبة من ضمير المتكلم للاكرامه قوله لانها وقعت الخ اي ان في المثال المذكور وقعت في موضع تقتضي هذا الموضع الجملة
لان قولنا انا اكرمته معناه على الجملة قوله وان كان اي يكون اي اكرمه خبر مبتدأ محذوف وهو قوله فجزاؤه او ان قوله
اني اكرمه مبتدأ اثباته ولم يسغ مفردا بان يوخذ من الخبر مصدر مضاف الى الاسم وخبره محذوف وهو ثابت قوله او
اكرامي ثابت له قيل في كونه مبتدأ بحث لانهم اوجبوا التقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز رفعه وحذفه يوجب الالتباس
كالتاخير وايضا التقديم الخبر ههنا واجب فالتقدير فثابت الى اكرامه وكلاهما ليس بشيء اما الاول فلانا لا نم ان حذفه يوجب الالتباس
لان محل الالتباس ما يكون المعنى فيه مختلفا على التقديرين واما الثاني فلما ذكر في المغني ان القائلين بان الواقع بعد لو الداخلة
على ان المفتوحة نحو لو انهم آمنوا جملة اسمية بعضهم يقدر الخبر مقدما اي لو ثابت ايمانهم وبعضهم يقدره مؤخرا اي لو ايمانهم ثابت فجعله
المبتدأ او خبر مبتدأ وعلى التقديرين معمول العامل الرافع فيكون مرفوعا محلا وهذا معنى وقوعه موقع المفرد فلا يرد ما قيل ان خبر المبتدأ
ليس موقع المفرد لان الخبر قد يكون جملة قوله ومثل قول الشاعر اشار به الى ان فائدة ايراد المثالين مع بيان المقصود قوله اما
وقعت بيان المثل في قوله مثل قول الشاعر وكلمة ما في اما عبارة عن ان وفيه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان ذكر شبه مستدرك لدخوله
في مثل قول الشاعر قوله اي اذا عبودية اشار به الى ان ان مع اسمها وخبرها في تاويل المصدر وهو العبودية وهي مبتدأ محذوف
الخبر وهو ثابتة او حاصلة قوله وكنت ارى الخ هو من البحر الطويل وموضع الاستشهاد وفيه انه يجوز في ان الكسر والفتح فان
لم يقصد الى حذف شيء كسرت ان على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا الفجائية اي اذا هو عبد القفا واللهازم وان قصد
ان ان مع اسمها في تاويل المفرد وهو مبتدأ محذوف خبرها فتحتها التقدير اذا عبوديته للقفا واللهازم حاصلة واللهازم جمع لهزمة
بالكسر كذا في الصحاح وهما الموستان يعني دو تندي زير بناگوش والمعنى كنت اظن زيدا سيدا كما قيل فاذا هو خسيس

وفي عبد البطن ليسعى لتربية الاعضاء وهي منافية للسيادة فان السيادة مقبلون على تكميل النفس وخدمتها الاعلى تربية الجسم و
ما احسن قول الامام الهمام ابي الفتح علي محمد الكاتب البستي في هذا المعنى يا خادم الجسم كم تسعى لخدمته ÷ اتطلب الربح فيما
فيه خسران ÷ اقبل على النفس واستكمل فضائلها ÷ فانت بالنفس لا بالجسم انسان قوله وكنت ارى يعني بودم من كه
گمان مي بردم زيد را چنانكه گفته شده است يعني گمان برده شده است شريف وحال آنكه زيد لئيم وبندۂ قفا ولهازمه بوده است
يعني قفا ولهازم خود را فربه كرده است قوله معترضة اي جملة معترضة متوسطة وهي التي لم يكن لها محل من الاعراب وتكون
لها مناسبة بما قبلها وهو جملة معترضة بين المفعول الثاني والثالث لارى ومفعوله الاول مستتر فيه هو مفعول ما لم يسم فاعله لان
من الارادة بمعنى الاعلام يعني سيد ما شنيده ايم درميان مردمان زيد را سيد. قوله انه لئيم الخ وهذا البيت للفرزدق يقول
ظننت ان زيدا سيدا كما تقول الناس فظهر لي انه ليس بسيد بل عبد القفا واللهازم القفا خلف الراس واللهازم جمع لهزمة
وهي اللحم الذي يكون تحت الاسنان في قعر الفم لعل المراد يعني به انه لئيم قفاه وفمه فيكون زيد عبد اللئيم اي لئيم اما كون قفاه لئيما
فلانه يضرب الناس على قفاه للمذلة واما كون فمه لئيما فلانه عبد البطن او لانه لا يتكلم الا بالفحش والشتم وقوله يخدم قفاه ولهازمه
مرفوع ما يتوهم ان العبد انما يضاف الى المالك فاشار به الى ان العبد بمعنى الخادم من قبيل ذكر الخاص وارادة العام ويجوز ان
يكون بالكناية في القفا واللهازم تشبيها بالمالك فكانه مثل عبد بالنسبة الى القفا واللهازم ثم يجوز النسبة قوله لئيم اللئيم
في الصراح ناكس وبخيل يخدم قفاه كما يخدم العبد لمولاه فالمراد بالعبد الملازم اعني الخادم قوله ليعظم قفاه وهو غاية اللوم و
لذا قيل من كان همته ما يدخل في بطنه فقيمته ما يخرج من بطنه قوله واللهزمتان بكسر اللام والزاء وسكون الهاء جمع لهزمة بكسر اللام
والزاء قوله استعمال اللهزمتان وهذا الدفع ما يقال ان اللهازم جمع مع انه ليس لشخص واحد الا لهزمتان تحت الاذنين فلا بد ان
يقال واللهزمتين بصيغة التثنية لا الجمع قوله اي مثل عبد القفا هكذا في اكثر النسخ ولعله سقط لفظة انه من قلم الكاتب يعني ان
المقصود تشبيه بما وقع بعد اذا اعني ان مع مدخوله لا المجموع اذا انه كما يوهمه ظاهر العطف لان المشبه على ما صرح به سابقا بقوله
ما وقعت بعد اذا وجدت في نسخة بخط الشارح اي مثل اذا انه عبد القفا وجه التفسير غير ظاهر قوله اول اقوالي فانه في تاويل المصدر
بالمصدرية اي اول قولي الخ يكون المعنى المصدري الذي هو مسبب ان المفتوحة محمولا عليه اي على المعنى المصدري الذي بالمصدر
لحصول التغاير في الذهن والاتحاد في الخارج على هذا التقدير بخلاف المعنى المصدر واول المقولات وان كان بينهما تغاير في
الذهن ولكن ليس بينهما اتحاد في الخارج كما لا يخفى على المتامل قوله لانه من جنس المقول اي ليس اول الاقوال الا هو من جنس المقول قال ولذلك قدم
العلة لتحصيل الحكم معللا فانه اوقع في النفس قوله لا تغير معنى الجملة فانه لا يجعل الجملة مفردا فاعلا او مفعولا او حالا او تمييزا
او غير ذلك مما يكون تاثيرا في المعنى فكان ان ليس بمذكور فكانه اسمه المنصوب كانه في محل يستحق فيه الرفع اذ الابتداء هو التجرد
عن العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى قوله سواء كانت المكسورة ام فقوله لفظا او حكما صفة المفعول المطلق المحذوف اي
كسرا لفظيا او كسرا حكميا ويحتمل ان يكون حالا عن المكسورة اي حال كون المكسورة مكسورة لفظية او ملفوظة قوله بان
تكون المفتوحة الخ بيان لكون ان المكسورة حكما فان ان المفتوحة اذا وقعت بعد العلم والمشتق منه فهي ح ان المكسورة
حكما لانه المفعول الثاني من باب علمت يكون مسندا الى المفعول الاول اسنادا تاما فكلم يكن ان المفتوحة بعد العلم الخ

الكسورة فتصير في تاويل المفرد فيلزم ان لا يكون هذا الاسناد تاما مثل علمت ان زيدا قائما وعمرو والمثال الاول مثال ان المكسورة
لفظا بان تكون بيان لقوله حكما فكان الظاهر تقديمه عليه قول المصنف بالرفع اخره عنه لطول بيانه فيقع الفصل الكثير بين قوله
بالرفع وما يتعلق به اعني جاز العطف قوله حيث تكون اي ان المفتوحة وكلمة ا عبارة عن مدخولها وهو زيد قائم وبعضهم
في علمت الى ان المفتوحة والضمير في قوله فيه الى ام المثال الثاني موجود في بعض النسخ من المتن والنكتة في عدم ايراد المثال
الثاني انه تركه بالمقايسة وذكر المكسورة لاصالتها قوله بتاويل الجملة لانه نائب مناب مفعولين كانا في الاصل جملة ولذا جاز
دخول لام الابتداء في المفعول الثاني فاحكم المكسورة بخلاف اعجبني ان زيدا لقائم فانه لا يجوز لكونه في حكم المفرد من كل
وجه لكونه فاعلا ولا ينافي كونهما بتاويل المفرد ولذا لا يجوز حذف احد مفعوليه فان لها شبها بالجملة من حيث ان باب علمت من نواسخ
المبتدا والخبر وشبها بالمفرد لكونهما بتاويل المفرد قال دون اي المفتوحة لفظا وحكما وهي التي لم تكن بعد العلم فانه لم يجز العطف
على محل اسم ان المفتوحة بالرفع قوله لا يصح فرض عدمها فلا يكون لاسمها الرفع اصلا فلا يصح العطف بالرفع وفيه اشارة الى
بطلان مذهب من جوز ذلك قوله وعمرو اي زيد وعمرو قائم فيكون الخبر فيه قبل المعطوف على اسم ان لفظا قوله لزم اجتماع
عاملين الخ وهو بمنزلة توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد بالشخص فان كل واحد من العاملين علة مستقلة والاعراب
الواحد معلول شخصي وذلك الاجتماع باطل عند اهل العربية كما ان التوارد المذكور باطل عند الحكماء فانه لا شك الخ بيان الازمة قوله
يكون العامل في رفعه اي ذاهبان لان ان تنصب الاسم وترفع الخبر ورفعه بالالف وبعبارة اخرى بان زيدا منصوب بان وخبره
لا يكون الا معمولا لان لانه لا بد لمرفوع من خبر الخ قوله يكون العامل في رفعه الابتداء لان العامل في خبر المبتدا هو الابتدائية
وبعبارة اخرى بان ارتفاع عمرو انما هو لعطفه على المحل الذي هو الابتداء على تقدير الخ من ان اوجبتها نح معمولها كالمبتدا
وخبره يجب ان يكون مرفوعا فاذا قيل ذاهبان او قائمان فجعل خبرا لهما فلذلك يؤدي الى ان يكون معمولا لان ومعمولا للابتداء
جميعا وهو باطل قال خلافا للكوفيين والمراد بالكوفيين اكثرهم لان الكسائي من الكوفيين خالفهم لانه يشترط خفاء الخبر في
غير المبني كما ذكره المص وايضا المراد من البصريين اكثرهم فان المبرد من البصريين فانه لم يشترط خفاء الخبر في المبني كما
ذكره المص قوله فلا يلزم اجتماع الخ لعدم عمل ان فيه ح اي حين كون الخبر مرفوعا بالابتداء فيكون العامل فيه عندهم هو الابتداء
قبل دخولها وبعد دخولها قال لكونه وهو توطية بقوله خلافا للمبرد والكسائي قوله انك وزيد ذاهبان اي فيما لا يظهر فيه الاعراب
فيشمل نحو ان موسى وزيد ذاهبان كما يدل عليه التعليل المذكور وانما لم يقل ولا اثر لكونه خفي الاعراب لانه اذا لم يكن للبناء
اثر في ذلك لم يكن لتقدير الاعراب اثر بالطريق الاولى ثم المذكور في التسهيل الكسائي يوافق الكوفيين وان التفصيل المذكور
مذهب الفراء وصوبه الرضي قوله فان المحذور المذكور وهو لزوم اجتماع عاملين على اعراب واحد مشترك بينهما اي بين كون
الاسم مبنيا مثل الكاف في المثال المذكور وبين كون الاسم معربا كزيد في المثال المذكور قوله فانه دليل لتجويز العطف في
التركيب المذكور قوله فيه اي في الاسم فلا يعمل في الخبر ايضا لان عملها في الخبر بعد اعتبار عملها في الاسم لانهما متلازمان
ويحتمل ان يكون ضمير فيه راجعا الى الخبر قوله لا ينافي وهو الابتدائية كما لا ينافي هذا المعنى للتاكيد قوله عليه بالرفع اي على
اسمه بالرفع اي برفع هذا الشيء قوله على محل اسمها الضمير راجع الى السائر وكذا ضمير فيها واسمها ولكن التانيث باعتبار

المضاف اليه **قوله** لعدم بقاء المعنى الاصلي لانها تغير معنى الجملة الى الانشاء فلا يمكن اعتبارها في حكم العدم **قوله** والمفتوحة
تغيره لانها تجعل اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا يكون لتاكيد معنى الجملة بخلاف ان المكسورة ثم قوله ايضا في قوله وايضا
يحتمل للاعتراض والجواب اما الاول فلعدم الاحتياج الى ذكر قوله لذلك ثانيا لجواز الاكتفاء بالاول وعطف دخلت اللام
على قوله جاز العطف لان العلة واحدة واما الجواب فلانه وان كان في الحقيقة من العطف على قوله جاز العطف ولكن اعاد
قوله ولذلك ليعلم انه قصد التعليل ولا يتوهم كونه بيان حكم من غير التعليل على انه يجوز كون الاعادة لبعد العهد **قال**
دخلت اللام اي لام الابتداء وهو التي لتاكيد معنى الجملة اشارة اليه **قوله** فلا تجتمع معها اي مع المفتوحة ما سواه الخ لانها
تتنافيان لان اللام لتاكيد معنى الجملة وان المفتوحة في تاويل المفرد فهما تتنافيان **قوله** بدخلت وانما قال ذلك لئلا
يتوهم تعلقه بعدم الدخول المفهوم من قوله وهذا فانه لم يحصل المقصود **قوله** اي على خبرها اي خبر ان المكسورة اشارة
الى ان اللام عوض عن المضاف اليه ثم الخبر اعم من المفرد كما ذكره ومن الاسمية والفعلية نحو ان زيدا لابوه قائم او ليقوم
او لقد قام الا ان الشارح اكتفى بالاصل في التمثيل وهو الخبر المفرد **قوله** ان زيدا لقائم اشار بذلك الى انه يدخل الخبر
المتاخر لئلا يلزم توالي الحرفين فلا يجوز ان لفي الدار زيدا وانما لم يقيد بذلك لان الاصل في الخبر التاخير وبعض الشارحين
تكلف فجعل قوله اذا فصل متعلقا بقوله على الخبر وعلى الاسم معا وجعل ضمير بينه راجعا الى احدهما **قوله** اذا فصل وذلك
الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان كالمثال المذكور او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم **قوله** اي بين
انما فسره لئلا يتوهم عوده الى الاسم وان سابقه **قوله** ان زيدا لطعامك آكل في المثال اشارة الى ان ما وقع
بينهما لا بد ان يكون معمولا للخبر ليصح دخول اللام على ما وقع بينهما سواء كان ظرفا او غيره فاطلاق المصنف على شهرته وكلمة او
لمنع الخلو لان اللام قد تدخل على الخبر وعلى ما وقع بينهما من معمول الخبر **قوله** لا فيما عداه لان هذه اربع صور اذا وقع
فصل بين ان واسمها بخبرها او بمعمول خبرها يدخل اللام على اسمها وان لم يقع فصل بينهما يدخل على خبرها الا اذا تقدم على
الخبر معموله فانه يدخل اللام في ذلك للتقديم على الخبر فاتفاقه انما يكون بان لا يكون فصل بينهما ولا يتقدم معمول الخبر على الخبر
فيكون ان متصلا بالاسم وان لا يدخل اللام على الخبر ولا شك انه يلزم توالي الحرفين **قوله** وان لم تغير معنى الجملة اشارة
الى استدلال الكوفيين حيث قالوا وجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء لذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع ومن هذا الظهر
وجه عدم مجامعتها مع باقي الحروف لانها مغيرة لمعنى الجملة واللام تقتضي بقاء الجملة الخبرية **قوله** لا توافق اللام يعني كان
حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة ايضا لطلبها صدارتها لكن جوز ذلك لشدة مناسبتها لكونهما
بمعنى واحد فكانه لم يسقط صدارتها بخلاف لكن فانها لا تناسبها فلم تجتمع معها فسقط صدارتها **قوله** لعميد العميد من القلب
العشق وهذه حتى لا يستطيع النهوض والثبوت في مكانه وكذا المعمود لا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير وانما انشده الكوفيون
دليلا وكالعميد وهو الحزين قلت رايت على حاشية نسخة عتيقة صحيحة من نسخ الشرح اوله محاورة سعدى باسعاد وسعيد فالضمير
لسعدى وهو اسم محبوبته كسعاد والشاهد فيه ان اللام دخلت على خبر لكن وهو ضعيف **قوله** كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل
لان الاعمال اصلي من الابطال ويحتمل ان يكون معناه على ما هو اصله وهو العمل لانه لم يبطل عمله بحذف حرف منه وهذا

متعلق بقوله يجوز اعمالها قوله على كلا التقديرين اى الالغاء والاعمال وانما اخذ من تقديم ذكر لزوم اللام على جواز الالغاء
لانه لو كان لزوم اللام مخصوصا بالالغاء كما هو مذهب سيبويه لينبغي تاخير لزوم اللام عن جواز الالغاء فهو مخالف لمذهب سيبويه
لما سياتي قوله فللفرق بين المخففة والنافية ولم يعكس لان لام الابتداء لكونها للتاكيد تناسبه الثبوتية لا تجامع النفي ولانه لما حذف
النون بالتخفيف كان الزيادة في المخففة اولى ليكون كالعوض عن المحذوف قوله واما في الاعمال اى اما لزوم اللام في
صورة العمل فلطرد الباب للزوم اللام في الملغاة لما ذكر قوله فلطرد الباب اى باب ان المخففة وان لم تجر العلة
المذكورة في صورة الاعمال قوله ولان كثيرا ما اللام في صورة الاعمال ايضا للفرق المذكور والحكمة تراعى في النوع لا في كل
فرد فلا يتجه ان هذه النكتة لا تنفي محض اعتبار طرد الباب فلا يحسن مقابلته بطرد الباب قوله وهذا خلاف مذهب سيبويه لانه لم
لزوم اللام على كلا التقديرين اى الالغاء والاعمال خلاف مذهب سيبويه وباقي النحاة كابن مالك فانه قال واهملا فانه قد يبدو اللام
وهذا يحتمل ان يكون اعتراضا على المصنف قوله اى من الافعال اشارة الى ان الاضافة بادنى ملابسة لان الفعل انما يضاف الى المعمول قوله
المبتدا اى اشارة الى ان الاكتفاء بالمبتدا وبانه اختار قرينة الاختصار حيث لا يحتاج الى بيان الخبر لانهما متلازمان قوله لا غير
او درج لا غير بقرينة قوله خلافا للكوفيين في التعميم دفع لما اعترض به الرضي على المصنف حيث قال قول المصنف ويجوز دخولها على فعل
من افعال المبتدا ليس بجيد والاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل وجب كونه من نواسخ المبتدا قوله لا غير اى لا غيره
من الافعال فان الاطلاق قد يراد به التقييد بقيد فقط والقرينة قوله خلافا للكوفيين في التعميم قوله نظرا الى ان افعال القلوب
والافعال الناقصة وافعال المقاربة قوله كقوله تعالى وان كانت لكبيرة فان مخففة واللام فاصلة عند البصرية وبمعنى الا عند الكوفية
اى انه كانت تحويل القبلة كبيرة شديدة الا على الذين هدى الله وما كانت الا كبيرة قوله لمن الكاذبين اى فان فرعون لما قال ابن
لي صرحا لعلي اطلع الى اله موسى فاني اظن ان موسى كاذب في القول به قال خلافا للكوفيين في التعميم اى يخالف الكوفيون القول
المذكور بمخالفة كائنة في ضمن التعميم فانه نوع منها قوله لقول الشاعر هو لعاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر من قصيدة التي
ترثي بها الزبير بن العوام والخطاب لعمرو بن جرموز قاتل الزبير لما اراد التقسيم يرمى بالتردد والعدو ركب بالصفة الجلالية وان
مخففة من المثقلة دخلت على قتلت وهو من غير افعال المبتدا بتقدير قوله وجبت عليك مستانفة لبيان حكم القتل ويروى
حلت ويعني العقوبة المتعمدة القصاص والمعنى احلف بالله تبت يداك يا عمرو قتلت مسلما متعمدا وجب عليك القصاص قوله تالله
بالله که صفت آن اینست که هر وقتی شست باد دستیکه کشته تو هر آئینه مسلمانی را واجب شده است بر تو عقوبت پروردگار قصاص است
قوله وهو شاذ فلا ينقض للقواعد لانها مختصة بالاكثر من القواعد المراد من الشاذ هو النادر قوله عند التخفيف اى تخفيفها مثل تخفيف المكسورة
من حذف النون المتحركة مع حركتها وكثرة الاستعمال وثقل التشديد قوله الا ان اما لفظا فلانها مفتوح الاصل كالماضي واما معنى
فلانها تغير معنى الجملة كالفعل واما استعمالا فلان العرب عطفت على محل اسم المكسورة ولم تعطف على محل اسم المفتوحة كما لم تعطف على محل
معمول الفعل قوله في سعة الكلام اى في كلام واسع وهو كلام النثر لا الكلام النظم فيكون من اضافة الصفة الى الموصوف قوله تعالى
وان كلا من المختلفين في القرآن المؤمنين والكافرين لما ليوفينهم اى والله لمن ليوفينهم ربك جزاء اعمالهم فاللام
الاولى موطئة والثانية للتاكيد ومزيدة قوله وان كلا لما ليوفينهم جواب القسم ولام لما الفارقة

زید حق بالعدیا وصفا لکراہتہ اجتماع اللامین قولہ ویلزم منہ ای من عدم وقوع اعمال المفتوحۃ فی سعۃ الکلام بحسب الظاہر ترجیح الاضعف
وہو المکسورۃ علی الاقوی وہو المفتوحۃ لما عرفت ان مشابہتہا بالفعل اکثر وانما قال بحسب الظاہر لانہ جاز ان یکون عدم
اعمال المفتوحۃ فی السعۃ للتعادل لما عرفت ان مشابہۃ المفتوحۃ اکثر بالفعل مع عمل المکسورۃ بعد تخفیفہا فی السعۃ دون المفتوحۃ
للتعادل فلا یکون ترجیح الاضعف علی الاقوی فی الحقیقۃ لانہ تعادل حقیقۃ قولہ بحسب الظاہر واما بحسب الحقیقۃ فلا ترجیح
للاضعف علی الاقوی لان الاقوی یغیر للمعنے دون الاضعف قولہ وذلک غیر جائز ای بحسب الظاہر فلا یرد ان قولہ ذلک
ان کان اشارۃ الی ترجیح الاضعف علی الاقوی فی نفس الکلام فلیس الکلام فیہ قولہ فقدروا ضمیر الشان لانہ یجب تقدیر ضمیر
یکون الجملۃ بعدہ تفسیرہ کما کان قبلہ وما ذلک الا ضمیر الشان وقیل لا یلزم کون اسمہا ضمیر شان وقدر سیبویہ ان یا ابراہیم
قد صدقت الرؤیا انک قولہ کما کانت ای کما کانت المفتوحۃ عاملۃ فیہا فی الاصل ای قبل التخفیف قولہ فہی لا تزال عاملۃ ای
المفتوحۃ المخففۃ عاملۃ دائما مع انہ لا یلزم من عمل المفتوحۃ المخففۃ فی ضمیر الشان المقدر ومن عمل المکسورۃ المخففۃ فی الظاہر ترجیح
الاضعف علی الاقوی لان دوام عملہا مرجح قولہ والعمل فی الظاہر الخ والمراد من الظاہر معناہ العرفی ای الاسم الظاہر او معناہ
اللغوی وہو الملفوظ وعلی الاول یراد بالمقدر ہو الضمیر وعلی الثانی ما لیس بملفوظ وہو دفع سوال تقریرہ انہ مع ذلک یلزم ترجیح الاضعف
علی الاقوی لان المکسورۃ تعمل فی الملفوظ وفی الاسم الظاہر والمفتوحۃ تعمل فی المقدر والاول اقوی من الثانی تقریر الجواب ان دوام
العمل فی المقدر کما فی المفتوحۃ یقاوم العمل فی الظاہر فلا یلزم الترجیح بحسب الظاہر کما لا یلزم فی نفس الامر کما لا یخفی قولہ فلا یلزم
بل تساویہا بحسب الظاہر مع ترجیح الاقوی بحسب الحقیقۃ قولہ ای المفتوحۃ ای المفتوحۃ المخففۃ فاللام للعہد قولہ الصالحۃ ای الخبریۃ
فان الجملۃ الانشائیۃ لا تقع خبر الضمیر الشان ثم ذکر الجمل بصیغۃ الجمع باعتبار الانواع فلو قال علی الجملۃ الخبریۃ لکان اظہر قولہ
واخلافہ لہا ای مثل الفعلیۃ ای الجملۃ الفعلیۃ وہو فعل من الافعال الناقصۃ وافعال القلوب فیکون نسبۃ الفعل الی الفعلیۃ من قبیل نسبۃ الجزء الی الکل لان
الفعل جزء الفعلیۃ ثم الظاہر ان یقول داخلۃ الا ان یقال ان کرہ ذلک لاستعمال المتعلق وہو قولہ فعلہا قولہ شعر ہو من الطویل والزخار بالفتح
سعۃ العیش وانما خصہ بالذکر لان الانسان ربما یفارق الاحباب یوم الشدۃ والصدیق الحبیب یستوی فیہ الواحد وغیرہ والمذکر وغیرہ
ویقال للمراۃ صدیقۃ بالہاء ایضا کان ہذا الشاعر یخاطب امراتہ واصفا نفسہ بالحر او مظہر المحبۃ ایاہا حیث انہ لو تزوج باختیارہ ہی
علی ما اختارہ ہو حرصا علی رضاہا فیقول لو طلبت یا حبیبتی فی یوم الزخار ان افارقک ما تخلیت فی انجاح مرامک والحال انک صدیقۃ
لم یر مثلک فی موضع الاستشہاد وفیہ انک حیث اعمل ان المخففۃ فی کاف الخطاب المعروۃ قولہ فلو انک معناہ بالفارسیۃ اگر
در سختی تو روز رضا یعنے روز فراخی وکشادگی کہ عبارت ست از روز وصال سوال کنی وطلبی تو مرا از قبل ہمی کنم یعنے فراق ترا ای گشتم
دراز روز وصال تو دوست سنی یعنے حالانکہ روز وصال نیست این زمان تو دوست سنی اگر میرانی از نزد خود من رانده نمیشوم قولہ
مع الفعل بخلاف ما اذا کان مع الاسم بان یکون خبرہا جملۃ اسمیۃ او مع الفعل مع اداۃ الشرط فانہا لا یلزمہا الفارق لعدم دخول ان المصدریۃ
علیہا لامتناع تاویلہا بالمصدر قولہ شل بان لیس للانسان الا ما سعی من قرینہ الطاعۃ وعذاب المعصیۃ فلا یعطی لاحد ثواب احد ولا
یؤاخذ احد بذنب احد والمتصدق للغیر مثلا یکون منہ حکم ذلک الغیر بالنیۃ قولہ نحو علم ان سیکون منکم مرضی ای فاقرءوا ما تیسر من
القرآن نحو علم ان سیکون فالجملۃ تعلیل لما تضمن سابقہ من خبر الضمیر اذ المعنے فصلوا فی اللیل او فاقرءوا فی الصلوۃ ما تیسر علیکم

لان فيكم اصحاب الاذان وفيه اشعار بان غيرهم لا يثير كون الغريبة قوله واعلم الخ هو من السريع وقوله ان سوف ياتي قائم مقام
مفعولي اعلم وعلم المرء ينفعه جملة معترضة والمعنى واعلم ان كل ما تعلق به القدر من الخير والشر فهو آت لا محالة قوله واعلم بالفارسية
بدانم من ایس علم مرد نفع میکند مراورا بدرستیکه اوست که می آید هر چیزیکه مقدر شده و تقدیر الله تعالی رفته است قوله ليعلم
الخ اي ليعلم ويرسل ملئكة حافظة للانبياء ليرى الله ان الانبياء قد ابلغوا الرسالات بلا تغيير من الزيادة والنقصان قوله
لا فرق لوقوع الالتباس بينهما لفظا واما معنى فلكونهما حرفي المصدر قوله او حرف النفي وهو لا وما ولم ولن ليسا من حروف النفي
بل يستعملان في معنى النفي فذكرهما بالقياس بحرف النفي مثل علم ان لم يقم زيد وعلم ان لن يقوم زيد فلا يرد ان الاولى ذكرهما لانه ليس
معهود حتى يشار اليه باضافة للعهد فاطلاق المصدر يستدعي الاطلاق قوله نحو افلا يرون الخ اي لا يعلم عبدة العجل ان لا يرجع قوله
اليهم قولا ولا يكلمهم اي لا يكون لهم عقل يعلمون انه لم يكن الهتهم فقالوا هذا الهكم واله موسى فنسي ان يحكم انه اله قوله كالعوض وانما قال
كالعوض ههنا وكذلك فيما سبق لانها تفيد فائدة النون المحذوفة قوله فالفارق بينهما هذا دفع ما يقال ان حرف النفي اذا اجتمع معها
فلا فارق بينهما ح فاجاب بان الفارق موجود لفظا ومعنى فالفاء فصيحة اي اذا عرفت اجتماعه معها فالفارق الخ وخبر الفارق محذوف
وهو موجود قوله الاستقبال كذا في النسخ التي رأيناها والصواب ان يعني به الاستقبال في المصدرية والا ففي المخففة لان المصدرية تخصص
المضارع للاستقبال دون المخففة قوله لانشاء التشبيه فاشار به الى حذف المضاف والمراد بتشبيه بعض ببعض اي تشبيه كما سماه كافي
كلامه التشبيه والمراد من الانشاء الاظهار لا بمعنى جعل الكلام الخبري الى الانشائي كما في ليت ولعل فان قولنا كان زيدا الاسد يحتمل
الصدق والكذب قوله على الصحيح وهو مذهب سيبويه قوله ومذهب الخليل فهي عنده للتشبيه والتاكيد في المعنى انه مذهب الاكثر
حتى قيل انه كالمجمع عليه قوله لان الكاف في الاصل الخ والحاصل ان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن عمل الجر بعدم اشتمالها
اي ان الا ركبت بان فصارت كلمة براسها فانتفى الاثر منها والجارة مختصة بالمفرد لان الجر من خواص الاسم فراعوا الصورة
اي صورة الكاف فان صورته الحرف ففتحوا الهمزة ليكون داخلا على الاسم صورة وان كان المبني على الكسر قوله وفتحوا ان
ان المفتوحة تجعل الجملة بتاويل المفرد قوله اي كان ان يجوز تخفيفها بحذف النون المتحركة مع حركتها لثقل التشديد في
كثرة الاستعمال قال فيلغى عن العمل بعد التخفيف على الوجوب على الاستعمال الافصح فقوله على الافصح بحذف الموصوف وهو
الاستعمال دون المذهب لان الظاهر هو الاصح لا الافصح ويحتمل ان يكون اللام عوض عن المضاف اليه اي على افصح اللغات
قوله لخروجها عن المشابهة اي بخروجها عن بعض المشابهة اللفظية وهو فتح آخرها فانها وان خرجت عن الرباعية ولكنها لتصير ثلاثية
ثم ان هذا الدليل انما يكون لمجرد صحة الالغاء لا لوجوب الالغاء على الافصح فما قال بعض الناظرين اقول هذا الدليل لا يدل على الغائها
على الافصح كما في ان المخففة فان فوات المشابهة اللفظية ليس سببا لجواز الغائها بل انه سبب لاعمالها على الافصح
لبقاء بعض المشابهة اللفظية كبقاء المشابهة المعنوية ليس بشئ لما عرفت انه علة مصححة لا غير قوله ونحر مشرق هو
من الهزج والواو بمعنى رب والنحر هو موضع القلادة من الصدر وهي ههنا وجه الاشراق الاضاءة والثدي بالفتح پستان
زن والحقان تثنية الحقة بالضم وهو ما حذف النون منه التثنية للضرورة والمعنى رب نحر ابيض لونه وثديا صاحبه كحقتين في
الاستدارة والنهود وموضع الاستشهاد فيه كان ثدياه حيث خففت كان والغيت عن العمل ونظيره من كلام ابن

بالک انها اذا خففت لاتلغی بل تعمل فی ضمیر الشان او غیره فتقدیر البیت علی تقدیر العمل کان الشان ثدیاه حقان **قوله** ثدیاه
شاعر پستان محبوبہ را بحقہ تشبیہ کردہ است **قوله** وان اعمالها ای فی الشعر فانہ تقول کان ثدییه لان النصب التثنیة بالیاء لا بالالف لکن
اعمالها علی الاستعمال الغیر الافصح لما عرفت من قوله لخروجها عن المشابهة **قوله** واذا لم تعملها ای اذا انت لم تعملها تقدیرا
والمراد انها اذا لم تعمل فی الجملة التی بعدها فیکون بعدها ضمیر شان مقدر فتعملها ح فی الضمیر رعایة لصورتها الا ان
المفتوحة المخففة تعمل فی ضمیر شان مقدر والیه اشیر بقوله ویجوز ان یقال الی قوله لعدم الداعی الیه الخ **قوله** لعدم
الداعی الیه ای الی ضمیر الشان فی کان بعد التخفیف کما کان الداعی الیه فی المفتوحة المخففة وهو عدم
ترجیح الاضعف علی الاقوی کما عرفت تفصیله **قوله** مفردة حملا علی اخواتها ولان الاصل عدم التراکیب کما
اکتفاء بما سبق ولم یقل حرف سرای اشارة الی ان المفرد اصل ورعایة تعدیله من قوله هی مرکبة **قوله** وقال الکوفیون کذا فی
الرضی ولا یخفی اثر التکلف فیما قالوا وفیه نقل الحرکة الی المتحرک والاصل عدم الترکیب انتهی **قوله** الاستدراک وهو فی اللغة
الادراک یعنی دریافتن وفی الاصطلاح رفع توهم الخ والمناسبة بین المعنی اللغوی والاصطلاحی ان رفع التوهم من الکلام
السابق فرع ادراک التوهم والالم یتصور رفع التوهم اصلا **قال** تتوسط ح ذکر قوله بین التاکید والتجرید ان لما
قوله تتوسط بمعنی تقع فلا یحتاج الی التاکید والتجرید **قوله** نفیا واثباتا منصوب علی نزع الخافض ای فی النفی والاثبات
ویحتمل ان یکون صفة المصدر المحذوف لتغایر نفی واثبات **قوله** الضروری هو المعنوی ای الضروری هو التغایر بالنفی
والاثبات مثل العالم حادث والعالم قدیم فانهما متغایران نفیا واثباتا معنی لان قولنا العالم حادث فی قوة العالم لیس بقدیم وبالعکس
قال تخفف ای یجوز تخفیفها لکن بحذف النون المتحرکة مع حرکتها لثقل التشدید وکثرة الاستعمال کما سبق ولم یذکره **قال**
فتلغی ای علی الوجوب عن العمل لخروجها عن المشابهة ای عن بعض المشابهة اللفظیة وهو آخرها وهو علة مصححة للالغاء
کما عرفت فلا یرد شیء سواء جعل قوله لخروجها مع قوله ولمشابهت علة واحدة او جعل کل واحد منهما علة علی حدة **قوله** لفظا
ومعنی اما مشابهتها بلکن العاطفة لفظا فظاهر لان لکن بعد التخفیف مثل لکن العطف لفظا واما مشابهتها لها معنی فلان
لکن العاطفة ایضا لرفع توهم یتولد من الکلام السابق فلما لم تکن العاطفة عاملة فلم یجعلوا لکن بعد التخفیف ایضا عاملة
للمشابهة المذکورة **قوله** بخلاف ان وان المخففتین فانه لیس الخ دفع سوال تقریره ان ان المذکورة المخففة مشابهة
للنافیة مشابهة لفظیة مع انه لم تجر مجری النافیة بجعلها غیر عاملة لان النافیة غیر عاملة تقریر الجواب انه لیس لهما ما هو غیر عامل
وکانا تشابهان لفظا ومعنی حتی یجعل لهما غیر عاملة لانتفاء مشابهة المعنویة لان المکسورة المخففة للاثبات بخلاف النافیة
قوله قیاسا والمراد منه مقیسا فیجئ الفاعل المفعول له وهو الاعمال والقول بان فعل المعلل هو التجویز المفهوم من یجوز
فیتحدح فاعلهما وهو المتکلم فلا یخلو عن بعد **قوله** قال الشارح الرضی هو اشارة الی ترجیح النسخة الاولی ای قال لا اعرف له
ای لا اعمال لکن بعد التخفیف شاهدا فاما جاء من الاخفش ویونس فهو مجرد قیاس ولیس شاهدا وسندا **قوله** مشددة
او مخففة وهذا الرد لما قیل ان الواو مختصة بالمشددة ولا یجوز فی المخففة لانها حرف عطف فلا یجوز دخول
حرف العطف علی مثله فالشارح لم یلتفت الیه لانها ح لم یکن العطف بل معنی العطف انما یکون

فی الواوح علی انہ یجوز ان یکون اعتراضیۃ **قولہ** وجعل الشارح الرضی الاخیر اظہر لعل وجہہ ان الواو العاطفۃ للجمع ولیس مقصود المتکلم مجیء زید ولکن عمرو لم یجئ افادۃ ان الحکمین المتغایرین متحققان فی نفس الامر فان المفید لذلک جاء زید ولم یجئ عمرو بل مجرد دفع التوہم الناشئ من الکلام السابق فہو لا تمام الاول فیکون الاعتراض وما قیل ان الاعتراض لا یکون لدفع التوہم الا فی آخر الکلام فمدفوع بان دفع التوہم مستفاد من لکن لا من الواو وان مختار الرضی ان الاعتراض یکون فی الآخر ولذا قال ان الواو فی انہا صیلۃ للاعتراض علیہ المحققون **قال** التمنی والفرق بین التمنی والترجی ان الترجی لا یکون الا فی الممکنات والتمنی یکون فی الممکنات والمستحیلات **قولہ** لیت الشباب وعود الشباب محال عادی لا عقلی فلا یرد انہ عاد لنبیا ویمکن ان یقال ان الکلام علی حذف المضاف ای لیت زمان الشباب یعود **قولہ** المعمولین ای اجاز الفراء نصب الجزئین بعد لیت قیاسا مطردا ایدل علیہ لفظ جاز فلا یرد انہ لا خلاف فی جواز ہذا الترکیب انما الخلاف فی توجیہہ کما یدل علیہ بیان الشم لان ذلک البیان انما ہو فیما وقع فی الاستعمال **قولہ** اتمناہ وہو متعد الی مفعولین ہکذا فی الحواشی الہندیۃ **قولہ** کان کسائل الخ یعنی معنی تمنی کون زید ذات القیام تمنی حصول صفۃ القیام لہ **قولہ** واجازہ ای توجیہ الکسائی مطرد فی النکرۃ والمعرفۃ بخلاف ما قالہ المحققون فانہ لا یجری فی لیت الشباب ہو الرجع علی الفتی والشیب ہو العدی الاول **قولہ** یا لیت الخ من الرجز ویا للنداء والمنادی محذوف والصباء بالفتح ممدود الکودکی وجوانی و میل کردن بکودکی و جوانی من نصر والرواجع جمع راجع لانہ صفۃ الیوم وہو مما لا یعقل و او بمعنی بل للانتقال الی الجملۃ الاہم وہی معطوفۃ علی لیت لانہ بمعنی اتمنی والعقیق بفتح العین موضع بالمدینۃ والمرواتع جمع راتع من تعت الماشیۃ ورتوعا ای رعت ما اکلت ماشاءت والمعنی یا ہذا اتمنی رجوع ایام الشباب بل کنت راتعا فی وادی العقیق والشاہد فیہ ان لیت اجری مجری تمنی فنصب الجزئین ایام الصباء ورواجعا کما ہو عند الفراء **قولہ** حال کونہا ای الایام فان الخبر محذوف وہو قولہ کائنۃ والضمیر فیہا الی الایام وانما قال لنا کائنۃ ولم یقل کائنۃ لنا لیکون متعلق الظرف مقدما علیہ لان الانسب ان یکون الخبر یلی اسمہ ومتعلق الظرف یتاخر عنہ لا لتساعہم فی الظروف دون غیرہ فلا یرد ان الاولی ان یقول کائنۃ لنا لان الخبر المحذوف ہو لنا وکائنۃ متعلقہ **قال** الترجی مصدر من ترجی یترجی وتدخل علی الممکن المترقب الوقوع **قولہ** لعلہم المفلحون مثال التوقع الامر المرجو فان النجاۃ امر مرجو یعنی توبہ کنید امید است کہ فلاح ونجات یابید **قولہ** ولعل الساعۃ ای القیامۃ مثال الخوف لان فیہا خوفا **قولہ** ولعل الساعۃ ای وما یدریک لعل یوم الوزن والقیامۃ قریب ای ذات قرب **قولہ** ای الکلمۃ لعل وانما اول تانیث الضمیر مع انہ راجع الی لعل وہو حرف اشارۃ الی ان المراد بقولہم کل حرف مؤنث وہو حرف التہجی لا المعانی **قولہ** کما جاء فی اللغۃ العقیلیۃ ای جاء الجر والجر مع الشذوذ والعقیلیۃ منسوب الی عقیل وہو تصغیر عقل والعقیلیۃ قبیلۃ فی العرب کذا فی الصراح والتاج **قولہ** شعر الخ ہذا من قول کعب الغنوی فی مرثیۃ اخیہ ابی المغوار من البحر الطویل والواو بمعنی رب والندی بفتح النون العطاء وابی المغوار بکسر المیم وسکون الغین المعجمۃ کنیۃ رجل وہو اسم لعل ویروی ابا المغوار علی الاصل وقریب علی الروایتین خبرہا والمعنی رب داع دعانا ہل یعطی احد منکم العطاء فلم یستجب دعاءہ مجیب عند سوالہ فقلت لذلک السائل ادع مرۃ اخری وارفع الصوت لعل ابی المغوار

منک قریب فیجیب و بینک فانه حبر او غایة الجود قوله ودواع الخ یعنی خوانند و گفت ای نگسکیه نا کیست که اجابه بکند عز السوی عطا
لیرا اجابت نکرد او را نزد عطا ہیچ اجابت کننده گفتم شکر شاعرم باین داعی که خوان باره دیگر و بلند سازد تو آواز خود را بجوان
خواند فی اسید ست کرا الی المغوار قریب باشد آواز ترا بشنوند و تبو چیزی بدہند و المقصود بالتمثیل قوله الی المغوار فانه قرأ بالجر
فالم یقبل بالمغوار قوله ذہب عنه بان جعل جار على ان یکون على سبیل الحکایة لا الاضافی و الممنوع من لیس ہہنا الخبر
بالاصالة لا الخبر على سبیل الحکایة قوله فی شرحه ہذا بیان حکایة ای کونه على الحکایة یکون بہذا الوجه قوله او کان عطف على
قوله و اجیب او على قوله یحتمل و قوله الی المغوار ان کان مشهورا به لا ما بالمغوار قوله و لعل مراد المصنف بما ذکر فی الشرح من التاویل
ہو الحکایة و ہذا المنع ما یقال ان بین الحکایة و بین الحکم لوجود الجر بلعل تناف لان الحکایة تدل على ان الخبر لیس بسبب لعل مع انه جزم الجر بہا بقوله
و شذ الجر بہا الا انه على الشذوذ و حاصل جوابه انه لم یحکم بالحکایة على تقدیر الجر بلعل بل الحکم بہا بمقابلة فان الحکم بالشذوذ لوجود الجر بلعل باعتبار
اللغة العقیلیة و التاویل باعتبار غیر ہذه اللغة قال و ثم و قد تلحقها التاء تختص بعطف الجمل نحو فمضیت ثمة قلت لا یعنینی
قوله و جد بعضهم ای المتاخرة منها و ہو السکاکی و صاحب المستوفی و ابو العباس المبرد و الیه ذہب الکوفیون و وقوعها مفسرا
للضمیر المجرور من غیر اعادة الجار و المرفوع بغیر تاکید بالمنفصل یقوی مذہب الاکثرین قال ابن ہشام انما لم یر عاملا یصلح
للسقوط و انما یصلح ان یصلح للحذف و انما فلا یکون من حروف العطف قوله کما ذہب بعضهم اخرا الخ و ہذا التشبیه فی اصل التحقق ای کما
یکون الا زیادة تحققها فی الحروف العاطفة باعتبار ای المفسرة تلک النقصان متحقق فیها باعتبار کلمة بل قال فالاربعة الاول الفاء
للتفصیل ای الحروف العشرة بعد اشتراکها فی التشریک ثلثة اقسام باعتبار حصول الحکم قسم یثبت به الحکم قسم و المتبوع جمیعا و ہی
الاربعة الاول و قسم یثبت به الحکم لاحدہما لا بعینه و ہو او و اما و ام و قسم یثبت به الحکم لاحدہما بعینه و ہو لا و بل و لکن ثم ان احاد
کل قسم یفترق باختصاص کل منها بمعنى لا یوجد فی الآخر قوله للجمع ای الافادة الجمع ای یستعمل للجمع و لیس المعنى على انها موضوعة للجمع
لانه لا یصلح الا فی الواو و حیث لا موضع له الثلاثة الباقیة فانه لا ترتیب فیه فی الواقع فقد فصله بہذا فالواو للجمع مطلقا و اشار
الشارح الیه بقوله اعم من ان یکون مطلقا الخ و معنى کونها للجمع بین المفردین فی کونهما مسندین او مسندا الیهما او مفعولین او حالین او
غیرہما و معنى کونها للجمع بین الجملتین ای حصول مضمونهما قوله مطلقا ای لا یفهم منه الترتیب او یفهم منه الترتیب فالاربعة تشترک
فی مطلق الجمع و الواو للجمع المطلق قوله ہہنا و انما قال ہہنا لان الجمع جاء بمعنى آخر کما فی بحث الفعل حیث قال و بعد
ان بعد الواو اذا کان الواو للجمع فیکون المراد من الجمع ح ہو المصاحبة و ہو اجتماع المعطوف مع المعطوف علیه فی زمان واحد بخلاف
الجمع المذکور ہہنا فانه اعم من ان یکون اجتماعهما فی زمان واحد او فی زمانین مختلفین قوله فقولک الخ قوله قولک مبتدأ و الخبر لان
فوزا ای حصل تفسیر جاءنی زید و عمرو منه لانه عطف البیان لا الخبر انما وقع فیه لنقل کلام الرضی فیه تمام فانه قال فقوله فقولک جاءنی زید و عمرو او قام عمرو
ای حصل الفعل من کلیهما بخلاف جاءنی زید او عمرو ای حصل الفعل من احدہما دون الآخر فالخبر قوله بخلاف الخ فنقل الشارح ہو من
ما قبل قوله بخلاف ما واقتصر علیه قوله یعنی تعطف الشیء على مصاحبه على سابقه و على لاحقه مقام زید و عمرو و احتمل ثلثة قوله
وجوه الخ نقل عن المبرد و الکسائی و بعض الفقهاء او عدہا بان یکون للمعیة کما ذہب الیه بعض الحنفیة قال ابن مالک و کونها للمعیة
راجح و للترتیب اکثر و بعکسه قلیل کذا فی المغنی قوله الجمع القرینة على اعتبار الجمع قول المصنف فالاربعة الاول للجمع فلا بد فیه قوله

بغیر مهملة تقديرية الا انه يشعر القرينة عليه قوله مهملة فان تقييده ثم بمهلة يدل على ان الفاء لم يعتبر فيه المهلة [illegible] بشرط عدم المهلة فانه المتبادر عند الاطلاق لانه الكامل قال ومتى [illegible] واعلم ان العطف بالفاء قليل وانكره الكوفيون [illegible] قال [illegible] قوي او ضعيف قدر الضعف لقرينة قوله ليفيد الى آخره والمراد بالجزء الاخير [illegible] جزء منه وما بعده [illegible] بجارية حتى نهارها ويمتنع ان تقول [illegible] الجملة [illegible] الاستثناء المتصل [illegible] التعطف [illegible]

قوله [illegible] قال ليفيد [illegible] الكلام [illegible] قوله اي ليدل اي ليس المراد الافادة في الخارج بل في الذهن [illegible] فصح ان يجعل آه نفي العاطفة [illegible] الواو العاطفة فلرعاية المعنيين يشترط ان يكون مدخول العاطفة جزء ليحصل الاشتراك في الحكم قويا او ضعيفا [illegible] الغاية قوله [illegible] غاية وانتهاء لان حتى في الاصل لانتهاء الغاية من الحروف اي رة والتركيب [illegible] الجارة والعاطفة تابعة في كثير من الاحكام

قوله دون اعتبار الفعل فيصير الكلام لغوا في الشمول بخلاف ما اذا لم يذكر حتى نحو قدم الحاج قوله مات الناس حتى الانبياء فان الفعل وهو الموت تعلق بالكل اي بجميع الناس [illegible] الانبياء [illegible] الانبياء جزء قويا من الناس بخلاف المشاة فانها جزء ضعيف في الخارج [illegible] ضعيفا انما يكون بحسب الظاهر لان [illegible] من الاموال واما المشاة من الحاج فليس لهم من الاموال وان كان المشاة منهم افضل من الراكب منهم في الواقع [illegible] الظاهر والمشاة جمع الماشي كالقضاة جمع القاضي قوله لعدم اشتراكهما في الترتيب مع المهلة وانما [illegible] الاشتراك لانهما لو لم يشتركا في الشيء فلا معنى لبيان الفرق بينهما و لهذا لا يجوز بيان الفرق بين الفاء وثم لعدم تحقق ما به الاشتراك بينهما قوله وثانيهما اشارة بذلك الى دفع ما نقلت سابقا من الرضي بان مراد الجزولي بقوله غير ان المهلة في حتى اقل المهلة بحسب الذهن لا بحسب الخارج ولا شك انها معتبرة في حتى لان التدريج الذهني في تعلق الفعل باجزاء المتبوع يقتضي اعتبار المهلة في تعلقه بها قوله ان يتعلق الموت الخ وذلك لان الموت امر عدمي فالمناسب بملاحظة الذهن والعقل ان لا يتعلق الموت بالانبياء اصلا ولو تعلق الموت لهم فالمناسب بحسب ملاحظة الذهن ان يتعلق الموت بهم بعد تعلق الموت بجميع الناس مع ان الموت تعلق بهم [illegible] اشار بقوله اشار سائر الناس فان الاشارة بمعنى البعض والسائر بمعنى الجميع ويجوز ان يكون السائر بمعنى الباقي اي في خلال موت باقي الناس قوله على رجالتهم بفتح الراء وتخفيف الجيم على وزن علامة جمع راجل بالفارسية پیاده والركبان [illegible] جمع الراكب

قوله ومع هذا اي مع وجود تحقق العكس يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة لان التقدم المستفاد من هذا التركيب انما يكون بحسب الذهن كما عرفت واما عكسه وهو تقدم رجالتهم على ركبانهم انما يكون في الخارج فلا منافاة بينهما اي بين التقدم الذهني والخارجي قوله كذلك الاعتبار آه يعني ان المقصود من اعتبار القوة او الضعف ليس الا ليصح جعله غاية وتحصيل المقصود اعني شمول الفعل بجميع اجزاء المتبوع والانتهاء بالملاقي يفيد الشمول المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة او الضعف لكونه غاية في نفسه فاندفع ما قيل ما ذكره الشارح يوهم دخول حتى العاطفة على الملاقي تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخولها على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد بعطف الجزء على الكل المقتضي للمغايرة قوة او ضعفا بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء خارجا من الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الكل لا يفيد القوة او الضعف قوله ولذلك [illegible] ولاجل ان ملاقي الجزء الاخير يفيد

لشموله المذكور استعملت حتى الجارة في المعنيين اي الانتهاء بالجزء الآخر والانتهاء بالملاقي بالجزء الآخر **قوله** الا انه لم
يات الخ اي لكن لم يات في العاطفة الخ بل يات فيها بالانتهاء بالجزء الآخر فقط فما توهم مما سبق من استعمال حتى الجارة في المعنيين
استعمال حتى العاطفة ايضا فيهما فيندفع ذلك التوهم بكلمة لكن المستفاد من كلمة الا **قوله** جارة اي كون حتى الجارة حاصلا
دون حتى العاطفة فلاكثرة استعمالها **قوله** وانما استعملوها اي حتى العاطفة دفع سوال فكانه قيل فلم لم يجعل مساواة الفرع
الاصل لم لم يعكس الامر بان كانت حتى العاطفة مختصة بما يلاقي الجزء الآخر فاجاب بانهم استعملوها في الظهر معنيها وهو كون
مدخول حتى جزءا **قوله** معنيها الجارة وهي الانتهاء بالجزء الآخر والانتهاء بملاقي الجزء الآخر **قوله** ومن هنا اي من التحقيق
المذكور في بعض الشروح وهو شرح الرضي ظهر وجه اختصاص الخ وهذا الدفع الكلام صاحب المتنى حيث اعترض على المصنف ان قوله ومعطوفها
جزء من متبوعه غير صحيح لانه ينتقض بقولنا نمت البارحة حتى الصباح لعدم تحقق الجزئية منه ثم اجاب عنه بان المراد من الجزء في
عبارته اعم من ان يكون حقيقة او حكما والصباح جزء للبارحة حكما لانه قريب لها والقريب للشيء له حكمه فيكون جزءا لها حكما
فعلى تحقيق الشارح لا يرد هذه الشبهة اصلا لعدم كون حتى في المثال المذكور عاطفة **قوله** وعدم الحاجة الخ لان الحاجة الى التعميم فرع استعمال
حتى العاطفة فيما يلاقي الجزء ولم يخبر استعمالها فيه فالتعميم ليشمل المجاورة ايضا لغو **قوله** اي للدلالة الخ اي اورد اما واو ليدل على
ان نسبة الحكم انما يكون لواحد من المعطوف والمعطوف عليه على سبيل الابهام واشار بقوله والامور الى ان المراد من الامرين في
عبارته هو اقل مرتبة فيكون ذكر الامرين على سبيل التمثيل **قوله** اي غير معين عند المتكلم ولهم من ان يكين بحسب الواقع
او بحسب ما يتوهم من ظاهر كلامه مع قطع النظر عن الواقع فلا يرد ان الصواب ان يقول عند المتكلم والمخاطب ليشمل معنى الشك والتشكيك
قوله ولا يتوهم الخ دفع سوال تقريره لانه اذا كان لاحد الامرين فيشكل قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا فانه معناه بالنفارسية
اطاعت مكن مر گناه گار را يا ناسپاس را فلا يكون او في هذه الآية لاحد الامرين لانه ليس معناها انك لا تطع
منهم بالآثم او بالكفور بل يكون كلمة او فيها للكل من الامرين اي لمجموعهما لا لاحد منهما **قوله** لانها مستعملة الخ اشارة الى الجواب
وحاصله ان او انما يكون لاحد الامرين بحسب الوضع والعموم لاحد الامرين بسبب عارض وهو وقوع النكرة وهي احد في
في سياق النفي وهو تنبيه للعموم الذي هو عدم اطاعتهما جميعا **قوله** العموم اشارة الى بيان القرينة في المجاز فالقرينة هو احد
وقع في سياق النفي اي لا تطع منهم آثما او كفورا **قال** ام المتصلة وتسميتها بها لان ما بعدها متصل بما قبلها اي ليس ما بعدها
وما قبلها كلامين مستقلين بل المجموع كلام مستقل بخلاف ام المنقطعة وتسمى ام المنفصلة ايضا فان ما بعدها منفصلة عما قبلها اي كل
واحد مما بعدها وما قبلها كلام مستقل **قال** لازمة لهمزة الاستفهام صريح العبارة على ما يتبادر اليه الافهام ان ام لازمة والهمزة
ملزومة فينبغي ان لا يوجد الهمزة بدون ام على ما هو مقتضى اللازم والملزوم وهذا باطل فاشار الشارح قدس سره الى توجيه ان اللزوم
هٰهنا بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي لارباب المعقول يقال في اللغة لازمه اي لم يفارقه وكثيرا ما يستعمل في كتبهم بهذا المعنى
فسلم الكلام عن البطلان **قال** احد المستويين اي المعطوف والمعطوف عليه بالنسبة الى ما في الاعتقاد والاسناد وغيرهما **قوله** اي همزة فان الهمزة
قد يكون للشك كما سياتي وقد يكون للانكار ويقال استفهام الانكاري فلا افتقار لهمزة الاستفهام **قوله** خبر تركيب ابيت زيدا ام عمروا
فقدر التركيب لان الفاعل يكون مفردا وقوله ارايت آه ولسك الالانه ينبغي ان يقرا بالتنوين وقوله ارايت بيان له او على

تقدير الاضافة بل هم اضافة نحو ظرف الكتاب قوله لامتناعه اي عدم جواز التركيب المذكور لاشتراك الامر الاول لاختياره المص قوله ومن ثم لم يكن
تركيب آه هذا الكلام محض والتفريع للشيء على نفسه اللهم الا ان يقال المنقول عن سيبويه هو الكلمة كما في الرضي فالمشار اليه بقوله هذا كلهم
من الكلام السابق اعني المي لقه بين ما وليها مع قوله ازيد رأيته ام عمر الكتابية [illegible] المعادلة بين ما وليها مع يكون التعريف الضمني
على الكلي والاولى ترك قوله ومن ثم في هذه النسخة صيغة ضعف موضعه صيغة لم يجز فالغرض انه لا ينافي الجواز قوله ولا يخفى
هو اعتراض على بعض الشراح قوله الا ان ما كان مسندا كالاسم [illegible] مطلقا فوائد عدم [illegible] ضعيفا بالاضافة الى
الافصح فبطل قوله لا بعد ضعيفا اي لا يقولون في العرف انه ضعيف وان كان يصدق عليه ان فيه ضعفا بالنسبة الى الافصح
قوله اي من اجل ما ذكر بعينه من انه [illegible] قوله لان ام المتصلة فيها احد المستويين والآخر المعلوم ثبوت الخ قوله لا ان السؤال عنه
عن التعيين لان المتكلم يعلم لوجود احدهما الا انه يسأل التعيين من المخاطب فلو اجيب بغيره لا يكون الجواب مطابقا للسؤال قال
ودون نعم او لا اي لا يجوز الجواب عن ام المتصلة بنعم او لا اي جواب ازيد رأيت ام عمرا او احدهما بالذكر لان تعيينه ما يكفي فيما بعده
من الفرق بين ام المتصلة وبين او وام المنقطعة قال او لا لان نعم لتقرير ما سبق ولا لرده وما سبق ههنا ثبوت احدهما غير
معين فلا يستفاد منه التعيين قوله فانه يصح آه فيه اشارة الى انه يصح جوابه بالتعيين قال المص في شرح الكافية فان اجيب
بالتعيين فزيادة على السؤال لانه يلزم من التعيين احدهما ثبوت واحد منهما فحصل الجواب مع زيادة قوله لان المقصود الخ فانه
عن اصل النسبة فيصح الجواب بنعم ولا لدلالتهما على ثبوت النسبة او نفيها قوله وقد يجاب بنفي كليهما الاعتراض على المص بانه
لا ينحصر الجواب في التعيين او تنبيه على ان مراده بالحصر الحصر بالاضافة الى الجواب بنعم او لا وقد يجاب بنفيهما ونحن نقول الاجابة
العام المسئول لا زد السائل فالجواب بالطلب وانفيه تخطئة اي في اعتقاده الاجابة فالجواب بالتعيين ودون نفي كليهما وجه
التحبه ان الاولى ان يكتفي بقوله كان الجواب بالتعيين ولا يحتاج نعم ولا بالنفي الا ان يقال لاشتمالهما بنفي كليهما قوله فالمشار اليه
تفريع على تفسيره في الموضعين بمعنى واحد قوله امر واحد هو قوله فيها احد الامرين الى قوله الطلب للتعيين قوله على
شرطين احدهما احد الامرين المستويين وثانيهما قوله بعد ثبوت احدهما الطلب للتعيين قوله لصحة وقوع ام المتصلة اي
كون هذا الامر الواحد مشتملا على شرطين لاجل صحة وقوع الخ وقوله فرع عليه اي مجموع الامر الواحد وهو جزء الشرط قوله
وجعلهما وهو على صيغة المصدر مبتدأ آه قوله لا يخلو عن سماجة خبره قوله لا يخلو عن سماجة لان المذكور سابقا حكم واحد
لا حكمان حتى يشار الى كل منهما مستقلا وفيه رد على الفاضل الهندي لكن فيه ان اعادة اسم الاشارة يقتضي ان يكون
المشار اليه بالثاني غير الاول ففيه المناقشة قوله ولو قصر اي المص بان يقول ومن ثم لم يجز ارأيت زيدا ام عمرا وكان
جوابا بانه كان اخصر واحسن اما الاخصرية فظاهر واما الاحسنية فلانه يشعر ان لكل من الشرطين مدخلا في تفرع
كل من الحكمين ومن البين ان الشرط الثاني لا دخل له في تفرع الحكم للاول والشرط الاول لا مدخل له في تفرع الحكم
الثاني قال ام المنقطعة ويسمى ام المنفصلة ايضا لان بعدها منفصل ومنقطع عما قبلها فيكون ما قبلها كلاما مستقلا لما
بعدها قوله المنقطعة اشارة الى ان الضمير في انها راجع الى المنقطعة بالعين المهملة بالفارسية [illegible] قوله اي بل
اي شاء وانا قدر المص بل لانها لا تدخل الا على الجمل [illegible] اعترض على قولهم انها لا بالهمزة [illegible] عطف الانشاء على الاخبار

والعطف بالفاء وثم لانه لما اضرب عن الاول وشك في الثاني كانه قال بعد قوله لانها ابل ليست كذلك فقال ام شاء اي امي غير شاء
فيؤل على هذا الوجه الى المتصلة من حيث المعنى **قوله** ازيد عندك كذا في النسخ التي رايتها والصواب ام عمرو عندك بذكر الخبر
ولعله سقط من قلم الناسخ لما في اللباب الرضي من لزوم لفظ الجملة بعد ام المنقطعة في الاستفهام بالهمزة خيفة اللبس حين ذكر الخبر
كون ظاهرا في المنقطعة **قوله** بالاستفهام الثاني اي اذا اعتقدت اولا ان زيدا عند بكر فقلت ازيد عندك فلما علمت انه ليس
عنده فاعرضت عنه بمقتضى بل الاضرابية فقلت ام عمرو فمتعلق الاستفهام اليه **قوله** يجوز ان يقصد آه مبني الكلام اما على احد
الشيئين واما او فان تقدم اما فكذلك وان لم تقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى الشك او الابهام بعد ذكر المعطوف عليه **قوله**
لكن لا يجب لا يجب ايراد اما مع او وبقائل ان يقول ان كلمة لكن لم يقع في موقعها لانه لم يتوهم الوجوب من قوله جائزة مع
او حتى يصح قوله لكن لا يجب فايراد او باستدرك الا ان يقال لا بعد في توهم الوجوب من قوله جائزة مع او بان كان المراد من الجواز
سوى الامكان العام وهو يجتمع بالوجوب **قوله** والا لم يقع لانها لو كانت للعطف فلابد ان يكون بعد المعطوف عليه ليعطف شيء على
المعطوف عليه فقوله والا لم تقع الخ دليل على صورة القياس الاستثنائي كما لا يخفى **قوله** عليها اي اما العاطفة كما في قولنا
جاءني اما زيد واما عمرو **قوله** والجواب عن الاول الخ وهو منع مع السند ويكون منعا لقوله والا لم تقع الخ وقوله عن الثاني الخ ايضا
جواب على سبيل المنع لكن يكون منعا لاحد مقدمات ما ولعطف يكون لعطف الثانية على الاولى ويكون اما الثانية لعطف ما بعدها على ما قبلها كذا في الفوائد الضيائية
اذ كانتا كلمتا العطف على امر واحد وليس كذلك **قوله** ومن الثاني ان الواو الداخلة آه قال المص في شرح المفصل ان الواو في اما
عاطفة ودخل على اما الفرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة وكون اما نفسها لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة وهذا هو الصحيح انتهى كلامه فظهر ان
هذا ليس من مخترعات الشارح كما قيل **قوله** لتعطفها في الرضي عطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم فالصواب ان الواو زائدة
لتاكيد معنى الجمع المنوي بعطفه **قوله** النسبة بحكم اي نسبة المحكوم به اعني الامرين الذي انتسب احدهما الى مبني لو توسع حتى يرد انه لا معنى لاضافة النسبة الى الحكم بتقدير
لا النسبة له **قوله** فكلمة لا النفي فلا تجيء الا بعد الاثبات ولا تعطف بها الا الاسم **قوله** فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا انه المعطوف بل للمعطوف
نفيها على خلاف لكن العاطفة على النفي فان الحكم ثابت لما قبل لما لا يثبت لما يذكر بعد لا **قوله** والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
المسكوت من ثبوت الحكم ونفيه فانه بحسب العقل ثلثة احتمالات الاول ثبوت الحكم والثاني نفيه والثالث ان يكون مسكوتا عنه
قوله فكانه لم يحكم عليه بشيء اي بشيء من الاشياء على سبيل السلب الكلي لان النكرة الواقعة في سياق النفي يفيد العموم وانما قال كانه لانه لا يتحقق
الان لوجود الحكم فيه بحسب الظاهر فقال جاءني زيد فهو مشتمل على الحكم الثبوتي لكن لا حكم فيه بحسب المعنى لان كلمة بل تقرف الحكم منه الى المعطوف
كما عرفت **قوله** والاخبار الذي وقع منه الخ دفع سوال فكانه قيل كيف يقال لا يكون في المعطوف عليه حكم فان المتكلم اخبر عن مجيء زيد
وقال جاءني زيد فاجاب بان الاخبار لا يكون بطريق القصد من المتكلم بل وقع عنه على سبيل الغفلة وبهذا صرف الحكم منه الى المعطوف
بكلمة بل ويحتمل ان يكون الضمير في منه راجعا الى المعطوف عليه لا الى المتكلم اي الاخبار الذي وقع للمتكلم من المعطوف عليه من جانب
قوله فقيد خلاف مذهب بعضهم الى ان كلمة الخ فانه مذهب المبرد وهو ظاهر لان بل للاضراب ومعنى الاضراب صرف الحكم السابق
عن المعطوف عليه الى المعطوف **قوله** والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه اي المعطوف عليه انه ثلثة احتمالات بحسب العقل
في حكم المسكوت عنه على ما عرفت **قوله** او الحكم منفي عنه اي على سبيل القطع او الجزم لمصنفه ... قوله في حكم المسكوت عنه

لان الحكم المنفي جاز ان يكون بالاحتمال لا على سبيل الجزم قال ولكن لازمة للنفي وكلا متيقظين بحسب الظاهر ان لا يوجد النفي بدون

كلمة لكن وهو باطل كما لا يخفى فلدفع ذلك قال اي غير مستعملة بدونه فافهم . حاصله ان اللازم ههنا بمعنى غير المفارق على ما يقتضيه

اللغة يقال لزم اي لم يفارقه فلا يرد ان الصواب ان يقول ولكن ملزومة للنفي وقد عرفت تفصيله في قوله وام المتصلة لازمة لهمزة

الاستفهام قوله تحقيقية في ان ما قبلها يجب ان يكون منفيا وما قبل لا مثبتا قوله فتكون لازمة اي لا تنفك من الاول باقي بحاله

مالم يقع الحكم غلطا وانما جيء بلكن لدفع التوهم قوله وان كانت الخ اشارة الى ان لكن الداخلة على الجملة عاطفة وهو مختار الزمخشري

فلا يحسن الوقف على ما قبلها قوله فبعد النفي الخ اي كلمة لكن اذا وقعت بعد الكلام المنفي يكون لاثبات ما بعده واذا وقعت بعد الاثبات

يكون لنفي ما بعدها والمثالان انما يكونان بطريق اللف والنشر المشوش قوله على كل تقدير اي سواء كانت بعد النفي او الاثبات

او كانت لعطف الجملة على الجملة او لعطف المفرد على المفرد قوله لتصدر بها الجمل اه اي يؤتى بها في صدر الجمل الاسمية والفعلية والخبرية

والانشائية الطلبية وغيرها فالا واما وهما للتصدير وبا جائزة الا اذا فصل بينه وبين نحوها العمر والصدفا قوله حتى لا يغفل المخاطب الخ

اي ايراد حرف التنبيه في اول الجملة لاجل ذلك لانه جاز ان يكون المخاطب غافلا عن المتكلم ومتوجها الى جانب آخر في اول قال المتكلم زيد

قائم جاز ان يغفل عنه ولم يعلمه فيورد حرف التنبيه على اولها فيقال الا زيد قائم معناه انك جعلت ذهنك الي قوله عن شيء

اي من شيء من الاشياء التي يلقي المتكلم الى المخاطب قوله ولهذا اي ولاجل انها للتنبيه على عدم غفلة من شيء مما يلقيه المتكلم

الى المخاطب قوله التي لا تتعين معانيها لانها موضوعة للجزئيات بالوضع العام او للمعنى العام بشرط الاستعمال في الجزئيات

وعلى كلا التقديرين ما يدل على تعيين المراد بها الاشارة قوله لانها تستعمل اه وفي الاستغاثة والندبة للبعيد حقيقة او

حكما كالساهي والنائم والمتحير ووجه التخصيص ان نداء البعيد يحتاج الى رفع الصوت وذلك بكثرة الحروف والمد وهما متحققان

في ايا وهيا ومنتفيان في اي والهمزة والمد متحقق دون الكثرة في يا فلذا صح للقريب والبعيد وهذا كون اي للقريب والهمزة

للاقرب قوله وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد لان المصنف لم يذكر نداء المتوسط مع ان النداء والمتوسط لا يقال اذا كان

النداء للمتوسط متحققا فلا بد ان يكون المراد من القريب في عبارة المصنف هو ما عدا البعيد ليدخل المتوسط فيه فلا وجه لنظم

كلمة كان لانا نقول جاز ان يراد بالقريب معنى الاقرب المتصف بزيادة القرب لا القريب ما عدا البعيد فان المتوسط ح

يدخل في القريب ولهذا قال فيدخل فيه المتوسط بخلاف ما اذا اراد من القريب هو الاقرب المتوسط بزيادة القرب لانه يدخل ح

في البعيد لا في القريب قوله كلمة اي بمعنى يدل على اصل القرب من غير زيادة اي بزيادة القرب لا لكلمة اي قوله والاقرب

متصف الخ اي القرب منقسم الى اقرب متصف بزيادة القرب ويدل على الاقرب المتصف بزيادة القرب الهمزة فان زيدا اذا كان

في جنب عمرو بلا واسطة فهو اقرب به وان كان في جنبه بواسطة فهو قريب قوله لم يذكر له مرتبتان يعني المرتبتين المذكورتين في كلام

القوم بالتتبع والاستقراء اي انا تتبعنا كلامهم ولم نجد له مرتبتين ثم ما ذكره الفاضل الحلواني من ان وقوع عدم ذكر المرتبتين للبعيد

وذكرها للقريب غير مسموعة بدون نقل صحيح ووجود شاهد صحيح ليس بشيء قوله وكمال القرب وهو الابعد وان لم يكن مذكورا

في كلامهم وكمال القرب هو الاقرب قال نعم فيه اربع لغات المشهور فتح النون والعين والثانية كسر العين والثالثة كسر النون

والعين والرابعة بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كذا في الرضي قوله ووجه تسميتها وهو ان في جميعها معنى الايجاب

ای التحقیق ومیل المراد به ما یقابل النفی حتی یحتاج الی تکلف فی غیر بلی **قوله** ای حقیقة لمضمونه ای لیس المراد بالتقریر التاکید
فانه انما یوجد فیما بعد الخبر بل التحقیق بمعنی راست کردن سخن کذا فی الشرح و انما زاد لفظ المضمون لان نعم یجیء بعد الامر والنهی
والتحضیض والعرض والاستفهام والخبر وفیما سوی الخبر تحقق ما هو مضمون السابق والمقصود منه المطلوب به واستقیم منه وقد تقع فی
صدر الکلام نحو نعم عبد الله الم والحق ان هذا جواب سوال مقدر **قوله** اسنفی ما کان او خبر اسواء کان ما سبقها کلاما استفهامیا
او خبریا وانما لم یقل وانشاء او خبرا کما یقتضیه المقابلة لان ما سبقها یکون انشاء مطلقا بل فرد منه و هو الاستفهام **قوله**
او خبرا الظاهر ان یقول انشاء کان او خبرا لیفید جواز تقریره غیر الاستفهام **قوله** وبلی شه جواب الم اقم زید ذکره ههنا توطیة
لبیان عدم صحة نعم جوابا بر کم وصحته ولو قال فلو قیل نعم جواب الست بربکم لکان کفرا آه لکان اخصر واحفظ من الحوالة
الی البعد ومن لزوم التکرار فی بیان معنی الست بربکم قالوا بلی لما لا یخفی **قوله** تصدیقا للاثبات لا التقریر ما بعده همزة الاستفهام
فلا یکون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام یکون ما بعده **قوله** من انکار النفی فالهمزة للانکار وانکار النفی اثبات
وفی الرضی انها للتقریر ای للحمل علی الاقرار **قوله** فی العرف ولذا قال بعضهم لو قال نعم فی الست بربکم لا یکفر **قال** وبلی
تختص بایجاب النفی واشار بالاختصاص ههنا الی ان بلی لا یکون لتصدیق الایجاب والمقصود من ذکر الاختصاص هو نفی ذلک
التصدیق الذی اشار الیه بقوله وقد جاء بلی علی سبیل الشذوذ **قال** بایجاب النفی ای بایجاب الکلام المنفی انه تقدم وجعل
ایجابا **قوله** ای قد قام ای یقال فی جواب الکلام المنفی الذی هو ما قام زید بلی الا انها بمعنی قد قام وقد عرفت ناقیة **قوله** کقوله تعالی
ای اخرج الله من اصلاب بنی آدم نسلهم واشهدهم علی انفسهم ای اخذ منهم المیثاق عاقلین فقالت الست بربکم قالوا بلی منهم
طائعین مومنین فاقراره اقرار ومنهم کارهین کافرین فاقرارهم غیر اقرار **قوله** وقد جاء علی سبیل الشذوذ الخ دفع دخل تقریره انه
قد مر ان بلی مختصة بایجاب النفی ای الکلام المنفی مع انها تکون لتصدیق الکلام السابق ایضا کما تقول شه جوابا لمن قال قام زید فاجاب تقریر الجواب
ان معناه انها مختصة بایجاب النفی علی سبیل القیاس وهی ههنا تکون لتصدیق الکلام السابق علی الشذوذ **قوله** لتصدیق آه
ای الکلام الخبری وکذا المراد من الاستفهام هو الکلام الاستفهامی **قوله** هذا مخالف لما ذکره الخ واعلم ان المشار الیه بهذا
هو کون ای بمعنی نعم وبیان المخالفة ان المص قال انه اثبات بعد الاستفهام ونعم مقررة لما سبقها سواء کان ما سبقها استفهاما او غیر
استفهام فهما متخالفان قطعا فلا یجوز ان یکون بمعنی نعم **قوله** وهو سے قسم العرب هو صنع قسم العجم وهو ای
ومعناه بالفارسیة سوگند بتا رسن وزندگانی من **قوله** انقوام والله الخ وقد عرفت انها للاثبات بعد الاستفهام فیقال فی سوال
اقام زید فی الجواب ای والله وای در ربی وای لعمری آه قد قام زید **قوله** بالکسر والفتح ای کسر الراء علی الاصل لالتقاء الساکنین
کما فتحها للتخفیف کاین واما الجیم فمفتوح لا غیر **قوله** ای کقولک اجل او جیر او ان فی الجواب للمخبر الذی قال قد اتاک زید او
قال لم یاتک زید فتح قولک قد اتاک زید او لم یاتک زید صلة لقول المخبر وقوله ای قد اتی او لم یات تفسیر لاجل او جیر او ان الذی یقال
له فی الجواب **قوله** ان التصدیق فلا یکون لما ای لا نصاح اسم وخبر لها کانها فی الحروف المشبهة بالفعل لعدم الفصل لما **قوله**
قول ابن الزبیر روی ان عبد الله ابن الزبیر ... فضالة بن شریک فقال یا امیر المؤمنین ان ناقتی دبرت ونقبت حتی رحلت
الیک فقال ارفعها النبت واخصفها بهلب وسر بها البردین فقال انی جئتک مستحملا لا مستعلا فلعن الله ناقة حملتنی الیک

فقال ابن الزبیر ان وراکبها قوله شعری هو من الخفیف و قوله شعری بالکسر مصدر مضاف الی الفاعل والکلمة
الاستفهامیة فی محل النصب لشعری وهو اسم لیت والخبر محذوف ای لیت شعری لهذا الامر حاصل وقیل
فی محل رفع علی انها خبر لیت والشعر بمعنی المشعور وهو اسم لیت ای لیت المشعور به هذا الامر والجوی الحرقة وشدة
الوجد من عشق او حزن تقول منه جوی الرجل بالکسر فهو جوی بالفتح فهو جو کذا فی الصحاح وان بالکسر مشددة النون بمعنی نعم وفیه
للشاهد والمعنی لیت شعری هل العاشق شفاء من رقة قبل الشمار ثم قال نعم اللقاء شفاء للعاشق قوله بت شعری بالفارسیة
ای کاشکی مشعور به و معلوم من می شد که آیا هست مرغوب و عاشق را شفائی پس عشق امر عرض اعتبار کرده است و نیز معرفت
الثانی بالفارسیة از سوختن و اندوهگین شده او دوستی زنان و معنی قوله ان اللقاء این شفاء لقاء و وصل است معشوق قوله
لانها الخ اشارة الی ان هذه التسمیة باعتبار بعض الافراد لا کلها کما کان تسمیة حروف الایجاب باعتبار بعض النسخ لعدم تحققها فی نعم لانها
مقررة لما سبقها سواء کان ما سبقها ایجابا او نفیا وقد عرفت ما فیه قوله لا تحتمل بل لا یزید بها الا تاکید النفی الثابت والقرینة
قوله کما فی من الاستغراقیة فی لا لنفی الجنس مثل لا رجل فی الدار ولا من رجل فیها فان النکرة فی سیاق النفی تفید العموم
ومن الاستغراقیة تؤکده قوله ولا یجوز ذلک الا وقوع العبث من الفصحاء بل وقوعه انما یکون من المجانین قوله کثیرا
نیتهم لا لکثرة من وقوع القلة فی نقایة حیث قال وقلت من المصدریة قوله انتظرنی الخ ای انک انتظرت الی زمان جلوس القاضی
ای الی جالس ای زمان جلوس القاضی فانت احلیس بمعنی الی زمان جلوس قوله ای مدة دوامه اشارة الی ان ما مصدریة جعل الفعل فیه او فی تحقیقه الجلوس فی الجر
مدخول ما المصدریة مصدرا صریحا او هو الذی کان معناه الزمان فان المدة بمعنی الزمان فانه لو لم یجعل مصدرا صریحا لا یصح المعنی لانه لا یتم
ان یقال انتظرنی جلوس القاضی قوله کما ان جاء البشیر وان سعرت نفسه کان علی یوسف القاه ذلک البشیر علی وجه یعقوب
علیه السلام البشیر قوله و او ای او تو نفیا بوجه قسم فالمواواة الاتیان و المقسم به مصدر میمی من القسامة الحسن وهیئة بالرفع علی الاتفاق
والنصب علی الاحوال والجر علی الزیادة وعطوف الشی تناوله بالید والناضر الطری والغصن و السلم شجر عظیم کانه سمی به لانه ربما یحکم
ای انه سلیم من الآفات وروی الی وارق السلم ای مورقه والاضافة فیه وقطیفة والغنی ولیا من الایام ما تنادیه المحبوبة توجیه
جمیل و تمثیل الدنیا کانها ظبیة تمیل الی اغصان هذا الشجر قوله ظبیة الخ یعنی معشوقه من مثل آهو است که میل میکند بسوی
برگ درخت سلم یعنی همان طور که آهو میخواهد که برگ درخت سلم را بگیرد و بخورد و چونکه آهو حیثیت است معشوقه من نیز باین حیثیت
و جمال است قوله علی التقدیر روایة الخ و یروی بنصب ظبیة علی اعمال کان المخففة و برفعها علی الغائها او اعمالها فی ضمیر الشان
المحذوف والمعنی تاتینا هذه المرأة یوما بوجه حسن لم یخل منه احسن موضع منه کانها فی حسن عینیها واستدارة جیدها ظبیة تمد عنقها
الی غصن ناضر من هذا الشجر و وصف الظبیة بهذا لانها بهذه الحال تزداد حسنا قوله کلمات الخ یعنی هرکدام از اسمها ای اعلامیه و
شما یعنی پس هر خدای را اسمای خوب است قوله حسنی مؤنث احسن قوله اما تثنین الخ ای قال الله تعالی بعد موضع اعمال ان ترتیب
او میا سائلا فقولی انی نذرت للرحمن صوما ای صمتا امرا به لکم الا لتنبه الی دلالة قوله حال کون آه یعنی ان شرطها حال
من الکلمات الخمسة المذکورة مع ما و فائدته انما تستعمل شرطا وغیر شرط و زیادة ما فیها مختصة بحال الشرطیین قوله ای
ادوات قدر المضاف لان المذکورات ادوات شرط الا شرط قوله فبما رحمة ای ما کان لینک یا محمد للمؤمنین الا رحمة من الله

ذو الجیب [illegible]

قوله مما خطیئاتهم ای من اجل خطیئات قوم نوح اغرقوا بالطوفان قوله عما قلیل ای قال صالح رب انصرنی بما کذبون قال
الله تعالی عما قلیل لیصبحن نادمین ای والله لیصبحن عن زمان قلیل بحذف زمان او بدل عنها قوله من غیر فان غیر مضاف
الی جرم فیکون ما زائدة یعنی منغضب کردی تو از غیر جرم و گناه قوله ایما الاجلین قضیت ای قال موسی عند استیجار شعیب له
علیهما السلام ان قضیت وو فیتک طول الاجلین العشر او اقصرهما الثمان فلا عدوان علیّ ای لا تعتدی علی بطلب الزیادة فایّ منصوب
بقضیت والجملة شرط وجزائها البعد قوله ما فیها ای کلمة ما فی المواضع المذکورة من وقوعها بعد الحروف الجارة وبعد المضاف

قوله او بمعنی عطف علی لفظا فانه یفهم معنی النفی من کلمة غیر فی قوله تعالی غیر المغضوب علیهم ولا الضالین قیل لا هذه اسم بمعنی غیر
لا یکون من حروف الزیادة وکلمة غیر بمعنی المغایرة لیست من اداة النفی ای لا المغضوب ولا الضالین قوله غیر المغضوب علیهم من
الیهود ولا الضالین من النصاری وقیل الاول الکافرون والثانی العاصون ولا فی الاصل کانت لغة استعملت بمعنی غیر اذا دخلها العاطف
دل ذا زید الاثبات نفی کل من الفعلین قوله تعالی ما منعک الخ ای قال الله تعالی لابلیس ای شیء منعک عن سجود آدم ومن اضطرک الی ترک
السجود اذا امرتک بالسجود لآدم قوله ما منعک هذه الآیة فی حق الشیطان یعنی کدام چیز منع کرد ترا از سجده کردن بحضرت آدم آن زمانیکه
کردم امر ترا بسجده قوله لا اقسم الخ ای اقسم فان زیادة لا فی هذا المقام شائع عند العرب وقیل لا اقسم وقیل لا رد لکلام الخصم
ثم اقسم ابتداء قسم قوله والسر فی زیادتها ای قبل قسم للتنبیه علی جلاء القضیة ای علی ظهور مضمون القضیة ای المقسم علیه لان الیمین
انما یکون لدفع تردد المخاطب بمضمون قضیة من القضایا وکک التاکید بلام الابتداء ایضا فایراد کلمة لا قبل القسم تنبیه علی ان هذه
القضیة فی کمال الاضاءة بحیث لا یحتاج الی القسم قوله نفی القسم وان لم یکن نفیا حقیقة لان معنی القسم مقصود قوله
ع صدره الخ حتی اذا الصبح حشر من الرجز والحور بضم الحاء المهملة وسکون الواو الهلاک والزیادة وفیه الشاهد والافک بالکسر الکذب
والحشر انفلاق الصبح وطلوعه یقال حشر الصبح یحشر اذا انفلق وطلع کان هذا الشاعر یصف فاسقا او کافرا فیقول ان العاصی
او الکافر یسری فی بیر الهلاک بافکه وما جلبه [illegible] علم لفظ جهل [illegible] انه سار فیها حتی اذا اضاء الحق وانکشف ظلمات الشبه ای
مات او قامت القیامة علم ذلک لکن لا ینفعه ذلک العلم قوله فی بیر الخ یعنی مومنین عاصین در چاه مهلکه انداخته نفسهای ایشان
را وحال آنکه سعید اند وقتی عالم میشوند با فتادن بذکر کر طلوع کند صبح موت لکن عالم شدن در ان زمان سود ندارد قوله
ای لفعل اشارة الی ان ما موصوفة وصفته مستقر مقدر متعلق به الجار والمجرور قوله تقریر الظروف فی الظرف آه لما کان سنوح
اللفظ للمعنی غیر ظاهرة بینه بانه علی التشبیه فی حق عدم الانفکاک الالفاظ الموضوع عن المعنی کما لا ینفک المظروف عن الظرف
بخلاف ظرفیة اللفظ فانها ظاهرة ولذلک قیل الالفاظ قوالب المعانی لان المتکلم یورد الالفاظ علی وفق [illegible] السامع یاخذها
منها ولان المقصود من اللفظ معناه قوله نحو لا النفس الخ اشارة الی المسامحة التی فی عبارة المص بان مراده انها مختصة بمفعول
ما فی معنی القول بتقدیر المفعول بالنظر الی الاکثریة لا یقال الظاهر ان یکون الفاء للتفریع وفی تفرعه علی ما قبله نظر لانا نقول التفریع
قد یکون نظرا بحیث یثبت بعض مقدمته وانما قال فی الاکثر لانها قد تفسر مفعولا ظاهر اللفظ هو غیر صریح القول یؤدی ذلک اللفظ معناه
قوله ای ناده نداء بلفظ هو الخ فان قوله بلفظ مفعول مقدر له بواسطة حرف الجر فالمفعول المقدر اعم من ان یکون بواسطة او
بلا واسطة والفرق بین هذا المثال والمثال الثانی بهذا الاعتبار فان المفعول المقدر فی المثال الثانی بلا واسطة حرف الجر

والمفعول الاول هو الضمير في تأويله وهو مذكور في معنى القول فان القول لازم للتعداد **قوله** تعالى ما قلت لهم او جملة مستانفة و
ليس عطفا على قوله تلك لانه ليس مثالا لما يكون مفسرة للمفعول المقدر ولا بيانا لفائدة قيد في الاكثر اذ الواجب ح ما عبره
من قوله وقد يفسر بها المفعول به ايضا بل هو رد لما توهم من انها قد يكون تفسير للقول الصريح استدلالا بهذه الآية فان ان في
قوله ان اعبدوا الله اما على تقدير ايا لما كانت في خبر المبتدا على مذهب الاخفش والعائد الى المبتدا الاول محذوف اي فيه **قوله**
وقد يفسر الخ بيان لفائدة قيد في الاكثر ولم تجعل الآية السابقة بيانا لفائدة القيد لانها ليست نصا في كونها مفسرة **قوله** كقوله
تعالى اذ اوحينا الى امك الخ هذه الآية في حق موسى عليه السلام چون وحی فرستادیم مادر مادر توای موسی آنچه وحی کرده شده
است آن ما یوحی این ست که بیفگن این طفل را یعنی موسی را در تابوت که مراد از صندوق ست پس از ان افگن آنرا در دریا **قوله**
ان اقذفيه اي بان القي موسى في التابوت ثم في اليم لانه يولد في عام امر فرعون بذبح كل مولود ذكر فيه **قوله** حروف المصدر
اي حروف تجعل مدخولها في تأويل المصدر كذا قيل **قال** للفعلية خصها بعضهم بالجملة الفعلية التي فعلها متصرف اذ لا مصدر للفعل
الغير المتصرف حتى يأول الفعل به **قوله** اي الجملة لتفسير الاول لبيان الموصوف والثاني لبيان معنى اللام **قوله** اي تدخلان
الخ فالتزم جعل كلمة قد للتحقيق كما في قوله تعالى قد نعلم انه ليحزنك الذي يقولون اي يدخلان على الجملة الفعلية خاصة كما قال في قوله وان للاسمية
جريا من التكرار ثم ما ذكره الفاضل الهندي من ان الاصوب ان يقال اي لا يدخلان الا على الجملة الفعلية وحمل كلمة قد على التحقيق خلاف
الظاهر ليس على ما ينبغي **قوله** في تأويل المصدر اي بمعنى المصدر على ما هو المشهور والتحقيق انما تجعلانها في حكم المصدر بمعنى ان احكام
المصدر تجري عليها مع بقائها على معناها **قوله** وضاقت عليهم الارض لا يخفى عليك ان هذا سهو من قلم الكاتب لان نظم القرآن
عليكم الارض **قوله** اي برحبها اي مع رحب الارض وهو السعة بمعنى فراخی وکشادگی **قوله** في نهج البلاغة اعلم ان نهج البلاغة بالفتح
والسكون اسم كتاب جمعه الشريف الرضي الموسوي فقالوا ان ما فيه من الموضوعات والصحيح انها مجموعة من احاديث مروية عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ومن كلام امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه ومن كلام بعض السلف ومن كلام الحكماء رحمهم الله وفيه بعض الزيادة كما في
هداية الاصول فعلى هذا كان الاستدلال بما فيه مشكلا **قوله** بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية فكلمة ما جعلت هذه الجملة في تأويل المصدر
الذي هو مصدر خبرها وهو البقاء وخبرها باقية اي بقي الله لهم في الدنيا مدة بقاء الدنيا والا تقدير المدة فلان تقدير الزمان فكلو
شائع منهم كما سبق في بحث المفعول **قوله** او ما في معناها اي او تجعلها في معنى المفرد المذكور فان الاخوة بتشديد الواو ليست عند
اخوك بل بمعناه **قوله** وان تعذر قدرت الكون ان تعذر جعلها في تأويل المفرد المذكور او ما في معناه بان يكون الخبر جامدا لا بد لك
ان تقدر الكون نحو اعجبني ان هذا زيد فان زيدا اسم جامد فيمتنع ان يكون له مصدر فان كل خبر جامد يصح نسبة المخبر عنه اليه بلفظ الكون
قال حروف التخصيص مصدر التكثير والحض على الشيء طلبه والحث عليه وهذه الحروف ظاهرها انها مركبة كما في المفتاح ويحتمل ان يكون
الا اصلها هلا ابدلت الهاء همزة **قوله** مشددتين وهلا مخففة اسم فعل بمعنى عجل حث غير العاقل والا المخففة حرف تنبيه وعرض واستفهام
بنفي **قوله** لدلالتها على احد انواع الكلام هو الكلام التخصيصي كما ان الاستفهام يدل على الكلام الاستفهامي بعبارة
اخرى بان يقال احد انواع الكلام وهو التخصيص او التوبيخ او اللوم **قال** ويلزمها الفعل واعلم ان لولا ولوما اذا كانتا للتخصيص
والتمني فالاولى تدخل على الفعل وجوبا والثانية تدخل على الجملة الاسمية التي تعقب جملة اخرى وتسمى الجملة الثانية جوابها فلا ان

على امتناع الجملة الثانية لوجود الجملة الاولى وفي بعض النسخ ويلزم الفعل برفع الفعل على انه فاعل يلزم والمفعول محذوف وهو
هذه الحروف والفرق بين النسختين مع ان الفعل لازم لحروف التحضيض على النسخة الاولى وعلى النسخة الثانية على العكس وعلى
التقديرين فالمعنى اي هذه الحروف لا تنفك عن الفعل ولا تستعمل بدونه **قوله** تلزم فيه ان المراد اللزوم بالمعنى المتعارف وعلى الثاني
بالمعنى اللغوي **قوله** ضربت زيدا اي في تحضيض الامثلة بالاثبات اشارة الى عدم دخولها على النفي **قال** او تقديرا نحو هلا
زيدا ضربته قال الرضي واذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب بفعل بعده لا بالفعل المقدر بعدها لتوسعهم في الظروف نحو هلا يوم
الجمعة زرتني يوم الجمعة فيه منصوب بزرتني **قوله** فمعناها اي اذا علمت انها تدخل المضارع والماضي فمعناها في الماضي اي المستعمل
فيه اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم لان التحضيض على ما فات يستتبع التوبيخ واللوم اذ لا معنى للحض على ما فات سلوكا معنى حقيقيا وتجاوزا وكناية [illegible]
لما ينبغي انها لا تخلو عن الحض على مثل ما فات وفي المفتاح وفي الماضي التنديم والتنديم پشيمان كردن والتوبيخ سرزنش كردن واللوم
ملامت كردن وهذه المعاني كلها لازمة للحض على ما فات فان كان المخاطب غير قادر [illegible] والا فتوبيخ ولوم **قوله** بمعنى الامر
الا انه طلب بحث وانزعاج ومع ذلك لا يخلو عن توبيخ ولوم [illegible] لان المتمني طلب ما لا يفعل قبل الطلب منه قد يكون طلب
من غير تخصيص وتوبيخ بل تأديب فيكون للعرض **قوله** الا انها تستعمل اه بمعنى لكن دفع لتوهم ان اطلاق حروف التحضيض عليها
ما دخلت على الماضي لان اطلاق هذه الاسماء عليه بالمعنى الاضافي لا بالنقل كما مر ولهذا سماها السكاكي في المفتاح حروف التحضيض
والتنديم **قوله** للتحضيض فيما يمكن فيه وما لم يمكن فكذلك نحو قوله هلا شققت قلبه فهذا **قوله** على فعل مثل ما فات
مثل الفعل الذي فات في الزمان الماضي فان الضرب الذي فات من المخاطب يمكن تداركه وايراده في المستقبل فكانه
قال الضرب الذي فات منك اوقعه في الزمان المستقبل **قال** حرف التوقع مضافة الى التوقع والتقريب من جملة ما فيها التسمية
لاختصاصها بالدخول على من قال انما ليست للتوقع في الماضي ومن ذهب الى انها ليس للتقريب [illegible] معنى لقد اذا كان
حرفا **قوله** فاذا دخلت اه اشار الى انه لا يدخل فعل الطلب شرط في الماضي ان يكون مثبتا ومتصرفا لان غير المتصرف ليست
للمضي حتى يتقرب الحال ولعدم ارادة الماضي المجرد غير المنفي بالحروف لقرينة الاطلاق **قوله** الى هذا المعنى اي معنى التحقيق في الماضي
القريب من الحال **قوله** متوقعا للمخاطب قبل الاخبار فلا يرد ما توهم الفاضل بانه ليس المتوقع في الماضي لان المعنى [illegible]
قوله وانما اي وانما في الزمان الماضي القريب من الحال **قوله** قد قامت الصلوة اي ظهرت او حضرت او لزمت او ثبتت
اوانها وقت اقامة الجماعة اي الصلوة ليستعمل القيام لهذا المعنى كما في الامر **قوله** وقد يكون اشارة الى ان هذا الاستعمال قليل
ولذا المراد القليل **قوله** وحرف تنفيس اي حرف يدل على التنفيس والتاخير كالسين وسوف **قوله** ان الكذوب قد يصدق مثل يضرب به
يكون الا عادة غالبة عليه فالكذوب مبالغة الكاذب من الكذب بفتح الكاف وكسر الذال وبكسر الكاف وسكون الذال خلاف الواقع
او الاعتقاد والصدق بالكسر والفتح او بالفتح مصدر وبالكسر اسم طابق الواقع او الاعتقاد والاصل ان يوصف القول بهما **قوله** قد نرى
تقلب وجهك [illegible] تردد وجهك جهة السماء طالبا الوحي بتحويل القبلة الى قبلة ابراهيم وهي الكعبة **قال** [illegible]
على الحكاة وقد [illegible] عن الى عبادة [illegible] لها همزة **قوله** على الاسمية اشارة الى تقدم الشان للاشارة الى ان هذه [illegible] **قوله**
الا ان الهمزة اشارة الى ان قوله [illegible] عمومه بدليل قوله والهمزة اعم تصرفا فانه في معنى الاستفهام من هذا الحكم

ولذا ذکرہ الشارح ههنا و ۱۱۱ فالاوجه ذکرہ فی ذیل قوله تقول ازیدا ضربته کما یشیر الیه قوله لما عرفت **قوله** بل الی الاستفهام للتقریر والتقریب
جمیعا ای صدق علے حبش بنی آدم قبل زمان قریب طائفة من الزمن المتطاول یکون فیه شیئا مذکورا **قوله** فان رائت ای کلمة
هل فعلا فی حیزها تذکرت عهودا الخ العهد الزمان والمنزل الذی یعودون الیه ابدا والحمی بفتح الحاء المهملة وسکون المیم بمعنے الآة
وبمعنے چراگاہ نیز آمدہ است والباء فیه بمعنے فی وحنت بالحاء المهملة وتخفیف النون بمعنے المیل ای مالت هنا یکنو هنا و
بتشدید النون بمعنے الاشتیاق من حن یحن حنا والالف بکسر الهمزة وسکون اللام المحبة والحبیب الصاحب والمعانقة الاخذ
بالعنق والتسلی السکون والذاهل الغافل من الذهول یعنے اگر بیند کلمہ ہل فعل را در غیر خود یاد میکند ہل عہود العینی وقتہائی
راکہ در چراگاہ بالو دمیل میکند بسوی یاری ودوستی کہ با او الفتی داشت ودست در گردن او کند واگر نمی بیند ہل فعل را در حیز
خود تسلی مید ہد خود را از ان یا سالوف در حالتیکہ ازوی غافلست **قوله** بالحمی کالی وهو مصدر بمعنے الحمی ای الحمی من الکلاء
والمراد الارض التے فیها الکلاء **قال** والهمزة اعم تصرفا ومعنی الاعمیة ههنا الشمول لا الاعمیة بمعنے المصطلح بمعنی باعتبار
استعمال الهمزة فی مواضع استعمالها اکثر من استعمال هل فی مواضع استعمالها کما ذکر الشارح وما ذکرہ الفاضل الحلوانی من ان المراد هو الاعمیة مطلقا لیکم لولم یکن لهل
خواص ولیس کذلک بل لها ایضا خصائص منها کونها للتقریر فی الاثبات ومنها دخول الفاء او الواو او ثم علیها دون الهمزة فلابد من
ترک الظاهر وحمل الاعمیة علے الاعمیة من وجه فلیس بشیء **قوله** ای التصرف فیها باعتبار الخ ولما کان المصدر اسند التصرف الی الهمزة
فی قوله والهمزة اعم تصرفا مع انها لا تکون متصرفا حقیقة فلهذا فسرہ بقوله ای التصرف ای تصرف المتکلم فیها باعتبار الخ ثم ان المراد
الشمول المستفاد من العموم هو الشمول باعتبار الاستعمال لا الشمول باعتبار المواد بان کان مواد الهمزة اکثر من مواد هل فی الواقع
فیح ما ذکرہ الفاضل الحلوانی من ان المعنی ای معنی قوله ای التصرف فیها الخ ان تصرف الهمزة فی الجمل اشمل لدخولها علی کل جملة وتصرف
فیها بخلاف هل فانها لا تدخل الا علے لبعض الجمل علے ما مر فلا یتصرف الا فی ذلک البعض لیس بشیء **قوله** ای التصرف یعنی ان تصرفا
تمییز عن النسبة والمعنی اعم تصرفها ومعنی الاضافة التصرف فیها لا تصرفها فی شیء **قوله** باعتبار استعمالها ای ای باعتبار الذات
فانه لا تصرف فی الهمزة من حیث الذات **قوله** بخلاف هل زیدا ضربت فانه لا یجوز ادخال هل علے الاسم لوجود الفعل وقوله لما عرفت
اشارة الی ذلک حیث قال فیما سبق آنفا بخلاف هل لا تدخل علے اسمیة خبرها فعل **قوله** باستعمال الهمزة الخ ای الهمزة قد تکون للانکار
وهو ای الانکار اما اللوم فالمعنی لا ینبغی واما للتکذیب فالمعنی لا یکون او لم یکن **قوله** بالحقیقة اذ لا معنے للاستفهام عن
الضرب الذی هو معلوم **قوله** غیر مستحسن فیکون الاستفهام عنه محذوفا ثم الظاهر ان زیدا لانکار فیه عموما لانکره بها **قوله** فیها ای للاستفهام
فیکون فعل محذوفا فلهذا یقال التقریر لزیدا بمعنے لا ینبغی لک زید ضربته وهو اخوک ولا یقال هل زیدا ضربت ای بالمعنی المذکور فی الهمزة
قوله بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة ولا یصح جعل هل معادلة لها فلا یصح هل زید عندک ام عمرو لان وقوع المفرد بعدها دلیل الاتصال
وام المتصلة تطلب تعیین احد الامرین مع العلم بثبوت اصل الحکم فلا یکون الا لطلب التصور بعد حصول التصدیق بنفس الحکم و
هل لیس الا لطلب التصدیق فبینهما تدافع **قوله** لام المتصلة ای الهمزة قد یستعمل لاستفهام المعادل لام المتصلة بخلاف هل
قوله ویقع جواب دخل مقدر بان هل ایضا یستعمل للاستفهام المعادل بام **قال** اثم اذا ما وقع آه اشارة الی الآیات الثلث یعنی
قوله تعالی اثم اذا ما وقع آمنتم به وقوله افمن کان علے بینة من ربه وقوله تعالی او من کان میتا فاحییناه وجعلنا له نورا یمشی به فی الناس

كمن مثله في الظلمات فمدخول العاطف عطف على السابق عند الجمهور وعلى مقدر عند الزمخشري تقديره الاول اذا جاء وقت العذاب وقع
ثم اذا ما وقع آمنتم به وتقدير الثاني من كان مؤمنا كمن كان فاسقا أمن كان على بينة كمن ليس كذلك على حذف الخبر وكذا التقدير الثالث
قوله بادخال الهمزة على ثم والفاء يعني ان الهمزة في الاصل واقعة بعد العاطف ثم تقدمت هذا عند الجمهور والزمخشري خالف
في ذلك فزعم ان الهمزة في تلك المواضع واقعة في محلها الاصلي وان المعطوف عليه مقدر بينها وبين العاطف فيقول التقدير
في افلم يسيروا ومكثوا اسيروا **قوله** لكونها متعلق بجميع ما ذكره من جعلها لفظ الهمزة لا بالآخر منها فقط **قال** حروف الشرط في القاموس
الشرط الزام الشيء ونقل في الاصطلاح الى تعليق حصول مضمون جملة بحصول اخرى اي الحروف الدالة على التعليق **قال** لها صدر الكلام
فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها والا بالعكس قوله لا تدخل هذه الحروف الا على فعل غير مصدر بحرف سوى لا ولم ولا يجوز دخولها على الفعل
المصدر بلا ولم فلامتزاجهما بالفعل بحيث كانهما من اجزاء الفعل ولها الحروف التي تتضمنه بمعنى الشرط كثيرة كمتى وكلما وغيرهما **قال**
فان الاستقبال اي ان دخلت على الماضي والمراد استقبال الشرط والجزاء وايضا المراد ههنا بيان معاني هذه الحروف بحسب الوضع قيل على ان
الاستقبال ينتقض بقولنا ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فان امس للماضي واجيب بان المعنى ان اكرمتني اليوم فقد صح الاخبار مني
بعد اكرامك اليوم لي في اكرمتك امس **قوله** ومعناه ونفيه معناه ان ان مختصة بالمستقبل ولو بالماضي **قوله** فمعنى المثال اي معنى
المثال الذي هو للماضي بعينه المثال الاول الذي هو للمضارع مع الصحيح قوله فان الاستقبال **قوله** وقد يستعمل اي لو في
المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة الخ اي امة مؤمنة خير من حرة مشركة وان اعجبت اي الحرة المشركة لكم فيكون المراد من اعجبتكم معنى المضارع
ومعنى الاعجاب در شگفتی و در شوق آوردن **قوله** وهذا اللازم معناه الخ اي هذا المعنى لازم معنى لو الذي المعنى الموضوع له كما هو الظاهر لان ما عداها
من حروف الشرط موضوع للتعليق فالظاهر انه ايضا كذلك ويؤيده التعبير عن الكل بحرف الشرط فان الشرط المضاف اليه للحروف بمعنى تعليق حصول
مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط على ما قالوا **قوله** لانها موضوعة آه لانها حرف الشرط ومعنى الشرط مراعى فيها وصرح المحقق التفتازاني
في المطول وشرح المفتاح ما قالوا **قوله** مقدر فيه اي في الماضي اي حصول الامر في الماضي يكون مقدرا ومفروضا فيه وكذا الامر
المقدر سواء المقدم والمؤخر فهو للثاني **قوله** كان منتفيا فيه اذ لو كان حاصلا فيه لما قدر حصوله فيه وهذا بناء على العرف وما قيل
ان المقدر يشمل الموجود والمعدوم فاصطلاح المنطقيين **قوله** فيلزم اي يلزم لاجل انتفاء المعلق عليه ومفهوم انتفاء ما علق
وهو المعلوق بالفتح **قوله** فقد علقت آه فالمعنى المطابقي للتعليق المخصوص وانتفاء الامرين بطبيعة الامتناع للامتناع عند بعض التزامي
ولما كان كل الانتفائين معلوما للمخاطب ولم يكن تعليق الحصول بالحصول المفروض مقصودا فلا فائدة فيه بل لاجل افادة السببية
قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول وضعه انما هو المقصود من المعنى المطابقي مقامه تنبيها على ذلك **قوله** فيلزم انتفاؤهما معا
الخ اي فيلزم كون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء وذلك لما عرفت من التعليق المعتبر في معنى لو ما يكون على وجه التوقف وان كان بحسب
زعم المتكلم وادعائه ولا شك ان انتفاء الموقوف عليه سبب مستلزم لانتفاء الموقوف ايهم في قوله في زعم المتكلم ايماء الى ان المعتبر في معنى
لو السببية بحسب اعتقاد المتكلم وادعائه سواء طابق الواقع او لا ولا يخفى ان الزعم اعم من ان يكون بحسب الاعتقاد او الادعاء
واعم من ان يكون مطابقا للواقع او لا فلا يرد ما ذكره الفاضل الجلواني من انه لو قال بحسب ادعاء المتكلم لكان اولى على ان وجه
الاولوية غير ظاهر **قوله** في زعمه متعلق بقوله سببا اشار الى انه لا يلزم كون الثاني سببا في نفس الامر **قوله** وقد يستعمل آه

اشارة الى انه معنى مجازي له لان اللزوم لازم للتعليق والدليل على ذلك قلة الاستعمال فيه وتبادر معنى التعليق المخصوص وكذلك المعنى الثاني
والحق ما ذهب اليه الشلوبين واختاره القاضي في تفسيره انه موضوع للقدر المشترك وهو التعليق فعلى الاشتراك والحقيقة هو المجاز وتبادر
فرد منه للكثرة استعماله الاثباتي في ذلك كما قالوا في الوجود **قوله** مع انتفاءه متعلق باللزوم فيكون المعنى لوله اللزوم مع الانتفاء فيستدل
باللزوم المقارن بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم فلذا لا يحتاج الى استثناء التالي ولا يجوز استثناء المقدم **قوله** فيهما اي لو كان
في السموات والارضين آلهة غير الله لفسدتا الاختلاف رأى الآلهة في بعض الامور **قوله** فيعلم منه الخ اي من انتفاء الفساد انتفاء التعدد
الذي هو الملزوم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم **قوله** ومن هذا الاستعمال اي استعمال لو توهم المعربون ان لو لانتفاء الاول
لانتفاء الثاني فان معنى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انه اذا انتفى الفساد انتفى التعدد فاعتقدوا ان لو لانتفاء الاول لانتفاء
الثاني **قوله** وخطأ هو بتشديد الطاء من التخطئة اي نسبة الى الخطأ عكس هذا الاستعمال الذي هو المشهور وهو ان يكون لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
فان المقدم على تقدير معناها المشهور اما ملزوم او سبب الجزاء مسبب او لازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم ولا من انتفاء المسبب انتفاء
السبب لان اللازم قد يكون اعم كالمسبب بخلاف انتفاء اللازم فانه يستلزم انتفاء الملزوم لان اللازم اما اعم او مساو وعلى كلا التقديرين يستلزم
انتفاء الملزوم وكذلك انتفاء المسبب يستلزم انتفاء السبب لان المسبب ايضا اما اعم او مساو وانتفاء الاعم يوجب انتفاء الاخص بدون العكس وانتفاء
احد المتساويين يوجب انتفاء الآخر ويجوز ان يكون لشيء واحد اسباب مختلفة كالشمس والنار للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب
بخلاف انتفاء المسبب **قوله** بانتفاء اللازم اي التسبب بانتفاء اللازم المعلوم الذي هو الفساد على انتفاء المجهول الذي هو تعدد الآلهة فلان
تعددها مجهول **قوله** وان المعنى المشهور اي المعلوم يريد ان المعنى المشهور ليس في الاستدلال بل بيان سببية احدهما آه **قوله** معلومين كون الاول
معلومين ليعلم من قول العلماء ان لو للتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا **قوله** فلا يتصور الابد فيه من كون احد الامرين
معلوما والآخر مجهولا وههنا ليس كذلك **قوله** لتقصد على صيغة المخاطب بمعنى الاعلام فالمخاطب ح منصوب على المفعولية
او بمعنى ليعلم بصيغة الغائب المعلوم فالمخاطب ح مرفوع على الفاعلية **قوله** القصد اي لتقصد بلو بيان استمرار شيء وهو الاكرام
في قوله لو اهانني لاكرمته **قوله** فيربط اي لو ذلك الشيء بابعد النقيضين عن الشيء اي من حيث الاستلزام والترتيب **قوله** بابعد
النقيضين فيدل بهذا الربط على ربطه باقرب النقيضين منه بالطريق الاولى فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة
بين النقيضين **قوله** لبيان استمرار الخ من قبيل اضافة المصدر الى المفعول اي لبيان استمرار وجود الاكرام في المثال المذكور
فان الاهانة التي هي ابعد النقيضين فيستمر اكرامه في مقابلة الاهانة التي هي ابعد النقيضين فاذا كانت الاهانة لازمة
للاكرام فكيف لم يكن الاكرام فيتحقق الاكرام في مقابلة الاكرام بالطريق الاولى **قوله** فيلزم ان الفعل الخ اي
الشرط والجزاء واما جزاء ان فقد يكون اسمية وجزاء لو فعل مجزوم بلم او ماض في اوله لام مفتوحة وحذفها قليل
الا اذا وقعت او مع ما في خبرها صلة نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني او طال الشرط كقوله ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام
الآية **قوله** ما لقيت وذهب الزمخشري الى وقوع الاسمية جواب لو في قوله ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير **قوله**
انتم هكذا في النسخ التي رأيناها والصواب اسقاط انتم كما يدل عليه آخر كلامه **قوله** واما انتم الخ دفع سؤال تقريره انه لا يصح ان يقع
انتم فاعلا للفعل المحذوف لان فاعله هو الضمير المستتر فيه وهو ضمير الجمع الذي في تملكون فاعل له وقوله انتم تاكيد تقرير الجواب ان قوله

انتم کان فی الاصل ضمیرا مستترا فلما حذف الفعل صار ذلک الضمیر المستتر بارزا منفصلا ای لما حذف الفعل وھو تملکون بدون فاعلہ الذی ھو الضمیر المستتر فیہ صار ذلک الضمیر المستتر بارزا منفصلا لعدم بقاء ما یستتر فیہ و یتصل بہ و ھذا مبنی علی ان لا یکون الواو فاعلا بل علامۃ و الا لکان الفاعل ضمیرا بارزا متصلا لا مستترا و عند حذف الفعل صار ذلک الضمیر البارز المتصل ضمیرا بارزا منفصلا **قولہ** مستترا الصواب اسقاط مستترا لکونہ سھوا الا علی قول الاخفش والمازنی فانھما قالا الواو حرف والفاعل مستتر و اسقاط بارزا لکونہ لغوا **قولہ** ولیس تاکیدا ای لیس انتم فی الآیۃ تاکیدا للضمیر المتصل علی ان یکون التقدیر لو تملکون انتم علی ما ذھب الیہ البعض تقلیلا للتصرف **قولہ** لان حذف الفعل والفاعل الخ دفع سوال تقریرہ انہ لما حذف الفعل فلم یحذف الفاعل ایضا فاجاب بان حذف الفعل والفاعل ابعد فالدلیل یدل علی ان انتم فاعل الفعل المحذوف لا تاکید لہ **قال** بالفتح لانہ اذا حذف الفعل بعدلو فیکون لہ فاعل والفاعل لا یکون الا مفردا فلا بد ان یکون بالفتح حتی تجعل ما بعدھا فی تاویل المفرد **قولہ** ای بصیغۃ الفعل اشارۃ الی ان المراد باطلقت صیغۃ الفعل مطلقا لا صیغۃ الماضی بما صیغۃ انطلقت بخصوصہ **قولہ** ای فی موضع یلیق ان یقع فیہ منطلق وانما فسر قولہ موضع منطلق بقولہ ای فی موضع یلیق الخ لدفع سوال عن عبارتہ تقریرہ انہ یظھر من کلام المص انہ کان الموضع فی الاصل موضع قولہ منطلق لا موضع انطلقت مع انہ لا بد ان یقال لو انک انطلقت بالنظر الی قاعدۃ العرب وھی انہ اذا حذف الفعل المفسر لا بد من ایراد المفسر بعدہ فلا یصح ان یقال لو انک منطلق بالنظر الی تلک القاعدۃ **قولہ** اسم الفاعل ای لیکون لفظ الفعل المذکور الواقع خبر الان کالعوض عن لفظ الفعل المحذوف **قولہ** فھو عوض عنہ ای فی التحقیق والثبوت الذی فی ان عوض عنہ ای عن ثبت والفعل الواقع خبرا عوض عن الفعل المقدر لفظا فلیس شیء منھما عوضا حقیقیا عن الفعل المقدر بل کالعوض لان العوض الحقیقی ھو ان یکون عوضا من شیء من حیث اللفظ والمعنی معا **قولہ** وھذا اذا کان الخبر مشتقا الخ ای کون الفعل موقع الخبر المفرد انما یصح اذا کان الخبر مشتقا کالمنطلق لانہ ح یمکن اشتقاق الفعل من مصدر ھذا الخبر ووضع ھذا الفعل موضعہ فان مصدر منطلق ھو الانطلاق ویشتق منہ انطلقت فیوضع موضع منطلق **قولہ** جاز ای لم یمتنع فھو شامل ح اذا وجب وقوع الاسم الجامد خبرا **قولہ** ای فی اول زمان التکلم بالکلام اشار بذلک الی دفع اعتراض اورد فی الحواشی الہندیۃ ان شرط التقدیر فیہا ان یکون الظرف زمانا او مکانا ولیس کذلک وتقریر الدفع ظاھر وھو ان اول ظرف زمان اضیف الی الکلام واجیب فی الحواشی بانہ ظرف لتقدم بتضمن الدخول ولا یشترط فی الدخول ان یکون المکان مبھما بل یجیء بالعدد وغلت من الامکنۃ المعینۃ علی المبھم **قولہ** واحترز بہ عن توسط آہ ای اوردہ للاحتراز عنہ فاما ان یجعل الاحتراز مقصورا علیہ لانہ وان کان فی الذکر متقدما فھو فی القصد متاخر فیکون قولہ علی الشرط احترازا عن تقدیم الشرط واما ان یجعل الاحتراز عن جمیع صور التوسط فیکون ذکر قولہ علی الشرط لان الکلام فیہ ولتحمل الاحتمالین ارسلہ الشارح علی اطلاقہ **قولہ** ای لزم القسم او جعل الضمیر للقسم مع بعدہ لفظا رعایۃ بجزائہ المعنی لا لان لزوم المعنی الشرط یحتاج الی اعتبار تکلف لزوم الکلی الجزئی **قال** وکان الجواب للقسم لفظا ای لفظا فقط لما عرفت من ظھور علامات جواب القسم فیہ لفظا وعدم ظھور ادوات الشرط فیہ لفظا **قولہ** لانہ یلزم ان یکون مجزوما وغیر مجزوم لان الشرط اذا کان ماضیا والقاسم یجب کون الجزاء مجزوما بل یجوز جزمہ لکن یکفی فی المحذور المذکور جوازہ لانہ علی تقدیر العمل بالجواز یلزم کونہ مجزوما وغیر مجزوم فلمراد باللزوم اللزوم علی تقدیر جاھرما ویقال العوض فی الصورۃ وان لم یکن واجبا الا انہ اولی کما یشعر بہ قولہ فکان بالجزم جدیر

النون اولى والاولى بمنزلة الواجب قوله وللشرط اى فهو جواب للشرط ايضا لكون الجواب مشروطا بالشرط لان الاكرام مشروط
باتيانه قال اوان لم تاتني اى والله ان لم تاتني فالشرط يكون ماضيا معنى لان لم تقلب معنى المضارع الى الماضي قوله اى
تقديم غير الشرط فقوله غيره عطف على الشرط لا على التقديم فان غير تقديم الشرط اعني تاخيره لا يستلزم التوسط ويجب ان يكون ذلك الغير
ما تطلب الخبر اعني المبتدأ قبل النواسخ او بعدها نص عليه في الرضي وشرح التسهيل قال جاز ان يعتبر القسم وان يلغى الشرط بان
لم يعمل الشرط وحاصله ان الضمير في يعتبر ويلغى اما للقسم او للشرط على التعيين واعتبار كل منهما يوجب الالغاء والآخر بالعكس ويحتمل
ان يكون الضمير في يعتبر لا اخذ بها لا على التعيين والضمير في يلغى الى الآخر فيكون المعنى جاز ان يعتبر احدهما ويلغى الآخر ويندرج المعنيان
فيه ومعنى اعتبار كل منهما ان يجعل المذكور بعدهما جوابا له بمراعاة ما يجب رعايته في جوابه ومعنى الغائه ان لا يجعل المذكور بعدهما جوابا له بمراعاة ما
يجب رعايته فيه في جوابه سواء جعل شئ آخر في الكلام جوابا له او لا لان الاعتبار والالغاء انما هو بالقياس الى المذكور بعدهما بالاطلاق قال
ان يعتبر قيد اى شرائطه من لزوم عدم الجزم ودخول نون التاكيد اذا كان مضارعا مثبتا قوله فعلى المعنى الخ جاز ان يعتبر القسم
ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط قوله فيكون الخ وذلك لان ذكر تقديم الشرط مقدم على ذكر تقديم غير الشرط واعتبار
القسم ايضا مقدم على اعتبار الشرط في اللف وفي المثال قدم غير الشرط على القسم واعتبر الشرط بقرينة جزم آتك اذ لو اعتبر القسم
لقيل لآتينك بالياء فيكون النشر على غير ترتيبه قوله المعنى الثاني وهو قوله ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط الخ
قوله وجاز اى اعتباره وعدم اعتباره وقوله على ترتيب اللف لما مر من كون الاول منه مثالا ثانيا في اللف قوله على غير لان تقديم
الشرط مقدم على تقديم غيره وفي المثال قدم غير الشرط قوله وباعتبار الخ فيكون آتك المذكور ثانيا مثالا لاعتبار الشرط المذكور
ثانيا في اللف ولآتينك المقدر ثالثا مثالا للالغاء المذكور ثالثا قوله على ترتيبه لان اعتبار الشرط مقدم على اعتبار القسم وفي
المثال لك بقرينة جزم آتك قوله في الشرط ليطابق الشرط والجزاء المعنوي في عدم عمله فيهما قوله واكا شتراطه اى المعنى على
تقدير تقديم الشرط كما في المثال المذكور قوله فهو باعتبارهما لان تقديم الشرط وجواز اعتبار القسم على هذا المعنى مقدمان في
المثال قوله على ترتيب اللف لكون ان اتيتني الاول من المثال مثالا لتقديم الشرط الاول من اللف ولآتينك المذكور
ثانيا فيه مثالا لاعتبار القسم المذكور ثانيا في هذا اللف وآتك المقدر ثالثا للالغاء المذكور ثالثا قوله فالنشر باعتبار التقديم
يكون على ترتيب اللف لان هذا المثال مشتمل على مثال تقديم الشرط وهو اى الشرط مقدم في المثل والمراد بالاعتبار الاول
والثاني ههنا هو الاول والثاني اللذين في قوله على المعنى الثاني الخ قوله وبالاعتبار الثاني اى النشر بالاعتبار الثاني
وهو اعتبار جواز الغاء الشرط على غير ترتيبه لان المثال الثاني مشتمل على الغاء الشرط واعتبار القسم مع ان في الاحتمال
الثاني يكون اعتبار الشرط مقدما على الغائه فيكون الغاء الشرط متاخرا في المثال قوله في كل اذ في المعنى الثاني اعتبار الشرط مقدم على
الغائه والمثال مثال لالغاء الشرط قوله اختلاف بين اعتباريه اى بين اعتباري التقديم والجواز ووقوع الاختلاف
لما مر من ان النشر على المعنى الثاني في المثال باعتبار التقديم على غير الترتيب وباعتبار الجواز على الترتيب وفي المثال الثاني باعتبار
التقديم على الترتيب وباعتبار الجواز على غير الترتيب على عكس المثال الاول فثبت الاختلاف بين اعتباريه قوله بخلاف المعنى الاول
اذ المثال الاول النشر على غير ترتيب اللف بالاعتبارين على المعنى الاول والمثال الثاني لنشره على المعنى الاول فالحاصل الخ

للمعنی الاول رجحانًا علی الثانی لمکان کون النشر علی ترتیب اللف بالاعتبارین علی سبیل الاجتماع وفی المعنی الثانی علی وجہ التفریق
او الافضلیۃ فیہا النشر علی الترتیب اللف بالاعتبارین **قولہ** المقتضی تقدیم المثال الثانی علی الاول لان المثال الثانی مثال التقدیم الشرط
واعتبار القسم المقدمین فی المثل علی المعنی الاول بخلاف المثال الاول فانہ مثال التقدیم غیر الشرط والغاء القسم المؤخرین فی المثل
قولہ المقتضی لان المثال الثانی نشر علی ترتیب اللف ومثال الاول غیر نشر علی ترتیب اللف **قولہ** المقتضی ای کون النشر
فی مثال الثانی علی ترتیب لفہ المقتضی لتقدیمہ علی المثال الاول لان النشر علی ترتیب اللف اظہر منہ علی غیر ترتیب اللف **قولہ** اتصال المثال
بالمثل لہ یعنی لو قدم المثال الثانی علی الاول کما یقتضیہ رعایۃ کون النشر علی ترتیب اللف لم یتصل کل من المثالین بالمثل لہ علی التقدیر
تاخیرہ یکون المثال الاول متصلا بالمثل لہ وہو قولہ وان الغی القسم ولیعتبر الشرط والاصل اتصال المثال بالمثل لہ فراعی المصنف فیہ
رعایۃ الاتصال لو باعتبار مثال تقدیم الاول **قولہ** علی تقدیر الخ واما اذا ذکرت مثال الکل من اللفین عقیبہ بان یقال واذا
توسط القسم بتقدیم الشرط علیہ جاز ان یعتبر القسم ویلغی نحو ان اتتنی واللہ لآتینک وکذا ان توسط بتقدیم غیرہ نحو انا واللہ ان
تاتنی آتک یحصل اتصال المثال بالمثل لہ بتمامہ **قولہ** من حیث مثالیہما حال من نشرہما قید بذلک لانہ اذا اعتبر من حیث انہما
مثال المجموع اللفین کان الاتصال حاصلا بتمامہ **قولہ** ای کالتلفظ الخ اشارۃ الی ان المراد من التقدیر اذا کان معناہ المصدری یکون
المراد من اللفظ ہو التلفظ الذی معناہ المصدری واذا کان المراد من التقدیر ہو المقدر الذی ہو اسم مفعول کان المراد من اللفظ ہو الملفوظ
اذ لا یجوز ان یکون المراد من التقدیر معناہ المصدری ای ان یکون اللفظ بمعنی الملفوظ لعدم صحۃ المعنی **قولہ** کالملفوظۃ قید الملفوظ
بذلک لان المقدر لا یکون الا فی الصدر **قولہ** فی الشرط ای اذا کان حکمہ حکم القسم الملفوظ فی اول الکلام فلزم **قولہ** وکان
الجواب عطف علی لزم ای کان الجواب للقسم لفظا **قولہ** قولہ لئن اخرجوا ای واللہ لئن اخرج المؤمنون المنافقین من دیارہم لا یخرجون
معہم ای لا یخرج المنافقون مع اخوانہم فقد الذین نافقوا یقولون لاخوانہم الذین کفروا لئن اخرجتم لنخرجن معکم **قولہ** ادلی بلانہ اکثر استعمالا قال الرضی فی بحث
لما نحو ان ضربتنی اکرمک فالجزم اکثر من ان ضربتنی فاکرمک **قال** اطعتموہم ای فی استحلال المیتۃ انکم لمشرکون فمن احل شیئا
مما حرم اللہ او بالعکس فہو مشرک ویخرج عنہ ما ساغ فیہ الاجتہاد **قولہ** بالفاء ای فانکم لمشرکون والمراد ہو الفاء وما یقوم مقامہ کاذا المفاجاۃ
قولہ الفاء وحذف الفاء من الاسمیۃ الجزائیۃ انما یکون فی ضرورۃ الشعر **قولہ** ما اجملہ فی الذہن ای یکون کلمۃ اما لتفصیل
ما اجملہ المتکلم للشرط ان یکون المجمل معلوما للمخاطب بالقرائن والا فلا **قولہ** فی الذہن کما اذا ابتدأت بقولک اما زید ولعلم المجمل
بمجیء اخوتہ **قولہ** نحو اما الواقعۃ کاما الواقعۃ فی اوائل الکتب کقولہم اما بعد فہذہ **قولہ** تعم فاما الذین الخ یعنی
پس آن جماعت در قلوب ایشاں زیغ است یعنی میل است بسوی باطل پس تابع میشوند آن جماعت آیات متشابہات
را فقولہ یحملون الکلام علی ظاہرہ دعلی وفق مقصودہم منہ **قولہ** زیغ ای میل عن الحق **قولہ** والحکم الخ ای کون کلمۃ اما للشرط
انما یکون مشروطا بشرطین الاول کون لزوم الفاء فی جوابہا والثانی سببیۃ الاول للثانی **قولہ** للزوم الفاء فانہا
لا یجوز ان یکون عاطفۃ اذ لا یعطف الخبر علی المبتدأ ولا زائدۃ لعدم لزومہا فہی سببیۃ فیدل علی کونہا للشرط وانما قال للزوم
الفاء ولم یقل لدخول الفاء لان الدخول لا یدل علی تضمنہ معنی الشرط لجواز ان یکون لاجراء المجری الشرط کما فی الذی یأتینی فلہ درہم واذا
زید جاءنی واذا اردت الحقیقۃ فاکرمہ **قولہ** وسببیۃ الاول ای قصد السببیۃ **قولہ** والتزم حذف فعلہا لکثرۃ استعمالہا فی الکلام ولکونہا للتفصیل المقتضی لتکرارہا

او لكونه فعلا عاما على طريقة واحدة في جميع المواضع كمتعلق الظرف المستقر **قوله** هو الشرط وذلك التعويض للاحتراز عن توالي حرف
الشرط والجزاء بعد حذف فعل الشرط **قوله** الواقعة اشارة الى المسامحة التي في العبارة وهي ناشئة من اضافة الفاء الى كلمة اما **قوله** جزء
فيه اشارة الى انه لا يفصل بجملة تامة وقد يفصل بجملة ناقصة وهي جملة الشرط نحو قوله فاما ان كان من المقربين فروح وريحان الآية
وقد يفصل بجملة الدعاء اذا فصل بين اما وجملة الدعاء معمول اما نحو اما اليوم رحمك الله فلاصنعن كذا معمول جوابها نحو اما زيدا
رحمك الله فاضرب كذا في شرح التسهيل **قال** بما في حيزها وهو الخبر والذي هو ملزوم في قصد المتكلم سواء كان عمدة او فضلة ما يكون
العوض كالشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام وتحصيل ما هو الغرض من الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء مثلا الغرض
من قولنا اما زيد فذاهب ملزوم الذهاب لزيد بسبب لزومه لوجود شيء في الدنيا واذا اقمنا زيدا مقامه افاد ذلك **قوله**
لان فيه للفاء ايضا خيرا لان لا بعد حذف الفعل لا يمكن التعويض الا باعتبار اقتران الفاء مع اما فحيزها خيرها فاندفع ما قيل
لا يجوز التعويض بجزء مما في خير اما مطلقا ما لم يكن في خير الفاء فالتعويل على الوجه الاول **قوله** مطلقا فان المبرد لا يجوزه
لان المعمول لا يتقدم على العامل عنده ولذا جعل معمول الشرط المعمول لما في خيرها **قوله** فجعل سيبويه الخ اي حكم بان لها خاصية تصحيح
تقديم ما يمتنع تقديمه لحصول الفوائد المذكورة من تحقق الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام
الملزوم الادعائي واشتغال غير واجب الحذف لشيء آخر وعدم توالي حرف الشرط مع حرف الجزاء **قوله** مطلقا اي سواء كان
مانع آخر غير المانع الذي هو الفاء اولا القرينة اللاحق **قوله** عملا مطلقا اه جعل مطلقا صفة مصدر محذوف بمعنى المفعول ولم
يجعل ظرف زمان اي في جميع الاوقات رعاية للمقابلة بينه وبين التفصيل الآتي فانه فرق بين جواز التقديم وامتناعه **قوله** مهما يكن من
شيء مهما اسم لما لا يعقل سوى الزمان ويكن تامة وفاعلها الضمير المستتر الراجع الى مهما ومن شيء بيان لمهما لزيادة التعميم
كما في قوله تعالى ومهما تأتنا به من آية وجعلها زائدة على قول الاخفش او استغراقية باعتبار المآل وهم **قوله**
مهما يكن من شيء فقوله يوم الجمعة ظرف للانطلاق فمهما مبتدأ متضمن لمعنى الشرط وخبره فعل الشرط وحده والجواب
وحده او مجموعهما على اختلاف الاقوال ويكن تامة بمعنى يوجد وفاعله ضمير يرجع الى مهما وقوله من شيء بيان له وفائدته
زيادة البيان والتعميم لان من زائدة وشيء فاعل يكن لانه يبقى المبتدأ بلا عائد وتقدير العائد مع الاستغناء
عنه تكلف وقيل مهما خبر يكن على انه ناقصة وشيء اسمه ومن زائدة وقيل اصله ان يكن في الدنيا شيء محذوف الشرط
وزيدت ما وادغمت النون وفتحت همزة حرف الشرط لئلا يلتبس بالحاظ ان فيهما من التخفيف المناسب لكثرة الاستعمال اي
في معنى التركيب المذكور اي اي شيء او اي حالة يكون فزيد فيها منطلق يوم الجمعة **قوله** واقيم اما الخ فيه رد على من قال ان اصلها مهما بالقلب
المكاني وابدال الهاء بالهمزة لان الاسم لا يصير حرفا بالقلب والابدال كذا قالوا **قوله** لئلا يلزم فانه يوهم ذكر المعطوف بدون المعطوف
عليه والمسبب بدون السبب **قوله** يوم الجمعة على ان يوم الجمعة ظرف الشرط وقيد له مع اطلاق الانطلاق **قوله** جواز التقديم اي التقديم
ما في حيز الفاء كما هو مذهب سيبويه لان العوض عند المبرد معمول الشرط وهو مقدم على الفاء **قوله** والقائل اللائق ونهايا القائل حاما
المحاكمة بين سيبويه والمبرد والحاصل انما ذكره سيبويه من ان تقديم ما في حيزها الصحيح ان يكون واسطة بين اما والفاء غير جائز مطلقا وانما ذكره المبرد من ان الواسطة
بينهما لا يكون جزءا مما في خيرها بل معمول الشرط فهو ايضا غير جائز مطلقا **قوله** عن الفاء يعني لا يكون الفاء بانه آخر سقطه بمنعه سوى الفاء فافهم وتامل **قوله** مع قطع النظر عن الفاء

بان کان مانع آخر غیره للتقدیم ای تقدیمه علیها کما سیجیء بقوله بل انضم الیها مانع آخر الخ **قوله** ان تکسر الهمزة والنون المشددة تعلیل
فیما قبل ان **قوله** وهذا القائل اسے المانع الذی بین ان لا یکون وراء الفاء مانع آخر و بین ان یکون وراء الفاء مانع آخر
فیه ان لا یکون الا لذلک المثبت الذات لکونه مادل فیه ذات الثانی ایضا مع قطع النظر عن الفاء
قوله لم یجعل ای هذا القائل لاما قوة سلب حکم الامتناع الذی کان هذا الامتناع فی القسم الاول فی اعن القسم الاول المتحقق بالقوة المقیدة بالرفع وحاصله
ان هذا القائل جعل لاما خاصیة جواز التقدیم علی تقدیر ان یکون ما یتوسط بین اما و فائها جاز التقدیم علی الفاء مع قطع النظر عن مانع
آخر لا مطلقا کما هو مختار سیبویه **قوله** حکم الامتناع ای لم یجعل هذا القائل لاما قوة رفع اطلاقا کما هو مختار سیبویه **قوله** هذا التقدیر الکلام
اما اذا کان المتوسط ما سوى الظرف من المفاعیل کالمفعول به فی قوله تعالی فاما الیتیم فلا تقهر فجریان التقدیر الثانی فیه محل بحث فانه لا یصح
ان یقال مهما یکن الیتیم علی ان یکون الیتیم معمول الفعل الشرط **قوله** لما ذکر من قوله لئلا یلزم توالی حرف الشرط والجزاء **قوله** او لا
ای کان ولا تفات زید بلا ابتداء قبل التقدیم ای تقدیمه علی الفاء **قوله** واما تقدیره اسے علی المذهب الثانی۔ مبتدأ او قوله تقدیره
عطف علیه وقوله نحو صه غیر ظاهر خبره والجملة استینافیة علی ان یکون زائدة ومهما عبارة عن الاحوال والرابط محذوف ای ای حالة تذکر
علیها قوله مهما یذکر ای بان یقال مهما یذکر الاعراب تقدیره فعلا هو مشتق من لذکر لیذکر لا ما هو مشتق من الکون کما هو علی التقدیر الاول **قوله** غیر ظاهر لعل وجه جریانه
فی نحو قوله تعالی فاما الیتیم فلا تقهر بخلاف تقدیر یکن کما سبق لکنه غیر جائز فی المفعول له والحال والجار والمجرور کما لا یخفی **قوله** مع انه
یوهم الخ اما قال یوهم لان المقصود من التقدیر بیان وجه الاعراب فی صورة الرفع والنصب الواقعین فی الاستعمال ولیس الاستعمال متفرعا علی
التقدیر لکن تعدد المقدر فی الحالتین یوهم ان الاعراب تابع للتقدیر ومن هذا ظهر انه لا ایهام فی تقدیر مهما یکن زید لان المقدر فی
جمیع الصور واحد والاعراب غیر دائر باختلاف التقدیر فتدبر **قوله** وجواز اما الیوم الجمعة فزید منطلق برفع الیوم بتقدیر یذکر الخ عدم
جوازه بلا خلاف عدم الجواز بتقدیر یذکر والا فقد سمعت جوازه مرجوحا بتقدیر العامل **قوله** مع عدم جوازه بلا خلاف قال فی بعض الحواشی
قد استدل الشارح علی ذلک بانه قد علم انه اذا قیل اما زید فمنطلق کان الغرض الاخبار عن زید بالانطلاق فاذا قیل اما الیوم الجمعة فزید منطلق
کان الغرض ذکر یوم الجمعة کائنا للانطلاق وتحقیق هذا المعنی یبطل التوهم **قوله** واما مثل الخ ای المص اورد المثال
الذی یکون الواسطة التی بینهما منصوبة مثل اما الیوم الجمعة فزید منطلق ولم یورد المثال الذی یکون الواسطة التی بینهما مرفوعة
بل اورده الشارح بقوله اما زید فمنطلق الان المثال الذی یکون الواسطة بینهما مرفوعة ظاهرة لانه کثیر واما الامثلة التی تکون الواسطة
بینهما منصوبة غیر ظاهرة **قال** کلا مذهب الجمهور انها بسیطة وقال ابن یعیش انها مرکبة من کاف التشبیه ولا ثم شدد لیخرج عن التشبیه
قوله فیقول کلا ای ای القائل وقوله یقول بصیغة الغائب ای یقول فی مقابلة المخبر کلا حال کون کلا ردعا و منعا لک فیکون هذا ردع
للمخبر ونفیا خبره **قوله** ای لیس الامر کما تقول اشارة الی ان الفعل الذی هو من تمامه محذوف لان الحرف لا یستقل کذا فی الرضی
وفیه انه زجر عن الکلام السابق فیکفی لتعلقها الا ان یقال انه مغیر والمغیر یکون سابقا فلا بد من التقدیر **قوله**
وقد یجیء بعد الطلب فی الرضی ویلیق ردعا للطالب کقوله تعالی رب ارجعون لعلی اعمل صالحا فیما ترکت کلا والظاهر
ما ذکره الشارح لان المقصود نفی اجابة الطالب الی سؤاله لا زجره عن الطلب **قوله** اجابة الطالب اجابه واجاب عن جواب
پاسخ داد او را و اجاب الله دعاءه قبول کند خدا دعائے او را **قوله** لمن قال ای کقولک کلا لمن قال لک افعل

قوله

وغيرها لايجاب من الاجابة **قوله** حقا وح يجوزان يجاب بجواب القسم كلا ان الانسان ليطغى وان لايجاب نحو قوله تعالى كلا بل
تحبون العاجلة **قوله** بنفى آه دفع لما يقال ان اذا كان اسما فلم لا يعرب واعلم انه وقع فى القرآن كلا فى ثلث وثلثين موضعا الاصح
فى جميع كونها للردع نزاد والمعنى ثانيا فقال الكسائى انه قد يكون بمعنى حقا وقال ابو حاتم بمعنى الاستفتاحية وقال نضر بن شميل
يكون حرف جواب بمنزلة اى ونعم **قوله** للمناسبة معناه قيل هذا وهم للتنافى بين معنييها وجوابه اشار اليه بقوله لانك لو معنى
ان الردع عن الشئ لا ينفك عن اعتقاد حقيقة نقيضه وبالعكس فان بيان حقية النقيض قد يكون للردع عن نقيضه فبينهما ملازمة لهذا الاعتبار
قوله عن البحث ثبتيه اى لم يخرج كلا وذلك اى تحقق مضمون الجملة عن الحرفية **قوله** الساكنة اى فى اصل الوضع وان حركت لعارض الالف التى
بعدها نحو ضربتا ولذا لم يرد اللام المحذوفة للساكنين فى رمتا وغزتا **قوله** المتحركة اى ليست المتحركة معدودة فى الحروف لانه مختصة
بالاسم حتى صارت كالجزء منه واجرى الاعراب عليها فبين احكامها تبعية ببيان المؤنث فى مبحث التذكير والتانيث بخلاف
الساكنة فانها غير مختصة بالفعل فانها تدخل الحرف ايضا كما فى ثمة فهى كلمة برأسها فلذا عدت حرفا وبين احكامها استقلالا
قوله لانها مختصة بالاسم فلو لم تقيد لم يصح قوله يلحق الفعل الماضى وهذا اتم مما قال الهندى احترز عن المتحركة لانها تلحق لتانيث
المسند اليه بل لتانيث نفس الاسم مما يتطرق اليه المنع وانما لم يعد تاء التانيث المتحرك من الحروف ولا علامة التثنية والجمع
فى الاسماء لانها جعلت مع ما لحقته بمنزلة كلمة واحدة واما عدم عد علامة التثنية والجمعين فلانها اسماء واشارة الى علامتهما حرفان
ضعيفة تبعا للبيان حكم تاء التانيث فافهم **قوله** فاعلا كان بيان لفائدة التعبير بالمسند اليه دون الفاعل يعنى ليشمل مفعول ما لم يسم فاعله
فانه ليس فاعلا عند المصرح كما مر **قوله** من اول الامر اى قبل العلم بكون فعلا ماضيا فان صيغة الفعل الماضى قد تكون على زنة الاسم والحرف
والامر نحو ان فاذا قيل انت علم قبل التامل فى معنى الكلام انه صيغة الماضى **قوله** كالحرف الاخير اذ لا الاسم فلم يرد ان الاعراب على اللفظ حيث
اتصالها بحيث لا يمكن تلفظها بدونه ولهذا قدمت على الفاعل الذى هو كالجزء منه **قوله** اى فاختصاره اشارة الى ان قوله خبر مبتدأ محذوف
هو انما **قوله** هذه المسئلة قد تقدمت اى فى بحث المذكر والمؤنث دفع لما ذكره صاحب المتوسط من ان ههنا تكرار لانه ذكر من
قبل توضيح الجواب انه لا يلزم التكرار لان ايرادها فى كل من الموضعين بالحيثية المختلفين لانها فى بحث المؤنث مقصودة
بالذات لان الحكم فيها مع الاسم المؤنث قصدا وههنا مذكورة تبعا للحكم السابق اعنى لحوقها لتانيث المسند اليه فانه
يتبادر منه الوجوب فى جميع الصور فاعرض عنه هذه الصورة فكانها استثناء منه ولذا اكتفى ههنا القدر ولم يبين جميع
الالحاق كذا فى بعض الحواشى **قوله** واما الحاق آه واكتفينا به دفع توهم كون علامة التثنية والجمع كتاء التانيث فى الحاقها التثنية
على كون المسند اليه ومجموعا فى عدم تقييد الالحاق بالماضى او بالفعل اشارة الى عموم الحكم اى الحاقها باى فعل يلحق من الماضى
والمضارع والصفة **قوله** مع جمعى المذكر والمؤنث نحو فاما الزيدان الخ يعنى الضمير حين الاسناد الى الظاهر مطلقا كما
فاده عبارته **قوله** لعدم احتياجها الى التثنية والجمعين الى هذه العلامات **قوله** ظاهرة احترازا عما [illegible] كانت مستترة او
محذوفة لالتقاء الساكنين وعن من وما اذا كانتا عبارتين عن الجمع **قوله** اذا الحقت على ضعفها اى اذا الحقت علامة التثنية
والجمعين مع وجود الضعف فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر وانما لم يقل لئلا يلزم اجتماع فاعلين لفعل واحد سيأتى
من جواز كون الظاهر بدلا من الضمير او كون الجملة خبر المبتدأ المؤخر **قوله** عن فائدة احترازه عن نعم رجلا وربه رجلا وباب التنازع

قوله ولا منع في جعل هذه الحروف والمعنى انه لا منع في جعل هذه العلامات التي هي حروف عند بعضهم من لم يجعلها ضمائر تحرزا عن الاضمار قبل الذكر
قوله وجعل الظاهر فاعلها اي لا منع من ابداء الظاهر من هذه الحروف فيكون الاسم الظاهر بدلا من العلامة ولا يلزم ح الاضمار
قبل الذكر من غير فائدة قابل له مثل الفائدة التي قد مرت في بدل الكل من الكل قوله او مكرران بجملة تقديرية في نحو قاما وقاموا فيصح
ان يكون الاسم الظاهر مبتدا او ما قبله خبره فلا يلزم ح الاضمار قبل الذكر لان الاصل في المبتدا التقديم فهو مقدم عليه رتبة
قوله والعوض في الحقيقة علة لقوله فيتقدم الخبر عليه قوله لغة اي جعلت الشيء ذا نون بادخاله عليه فقوله وضعه نونا بيان
لحاصل المعنى قوله فسمي ما به ينون الشيء الخ اي فسمي النون تنوينا اي سمي به هذا المصدر الذي هو التنوين اشار الحدث والنون
به الشيء مع وضعه لان في المصدر معنى الحدث ولهذا سمي الخ قوله ما به الباء للسببية او للآلة اي ما يجعل الشيء ذا نون بادخاله عليه قوله
اي بنائها اي مع قطع النظر عما هو خارج عنها بان يكون وضعها على السكون فلا يرد نحو محسن وصائن [illegible]
موجب التحريك على ان الوقف على السكون فانه قد يكون بغيره قوله تصريحا اي التنوين والحركة العارضة فالمتحركة ساكنة في الاصل
فلا يرد ان التعريف غير جامع لخروج التنوين المتحركة قوله اي آخر الكلمة اراد بانتهاء الكلمة فيدخل فيه تنوين [illegible]
قوله فان هذه اي النون في هذه الكلمات يكون نفس الآخر لا تابع حركة الآخر قوله من غير تكلف في [illegible]
في المثنى والتخصيص بالحرف خلاف الظاهر قوله لتحلية آه لان الحركات التابعة حركة الآخر الذي يلفظ بها بعد تلفظ [illegible]
ومتوهم انها تلفظ مع الحرف قوله تلفظها انما في الوجود العدم [illegible] فلتلفظ العارض فلا يرد ان النون [illegible] بالتلفظ نون
خارج تبع حركة الآخر نون التاكيد ايضا قوله التمكن قال الشيخ الرضي ومعناه كون الاسم معربا قال السيد المحقق في [illegible] المتمكن
[illegible]
في [illegible] عبارة عن التصرفهما لان التمكن هو القوة [illegible] في الاسمية اي كون الاسم المعرب منصرفا فان الاصل في الاعراب
ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث وهذا لا يوجد الا في الاسم المعرب المنصرف فالاسم المبني غير متمكن في الاسمية
والاسم المعرب بالحروف [illegible] متمكن [illegible] الحركات الثلث هو الامكن ويلزم من هذا التحقيق ان [illegible]
جمع المؤنث السالم غير المنصرف [illegible] الامكن في المفرد والجمع المكسر المنصرفين [illegible] تنوين جمع المؤنث
وتنوين التمكين قوله الكتبة او كونه امكن اي زائدا في التمكن لان غير المنصرف ايضا متمكن في الجملة قوله
العلمية ان امكن ففضل ما من المتمكن على [illegible] المكانة المشرفة قوله اي كون الاسم لم يشبه الفعل
بالوجهين المعتبرين في غير المنصرف سواء لم يشبه اصلا كزيد ورجل او اشبه لكن لا بالوجهين المعتبرين في
غير المنصرف [illegible] ان غير المنصرف يشابه الفعل في تحقق الفرعيتين كما عرفت سابقا قوله لم يشبه لم يشبه
الحرف او الفعل [illegible] علامة المتمكن الامكن في مقابلة غير المنصرف والتنوين فارق بينهما قوله وهو الفارق بين
المعرفة والنكرة وبعضها [illegible] علامة التنكير وعدمه علامة التعريف مدخوله اي الذي يدخل التنوين عليه قوله واما التنوين آه انما
خصصنا المثال بنحو صه اي بالنكرة المبنية لان غير المنصرف اذا دخله التنوين بعد جعله كالنكرة في عدم التعيين سواء
لم يبق سبب او لا فليس تنوينه للتنكير بل للتمكن لان الزائل هو المانع عن الصرف فاذا زال المانع عاد بخلاف

سيبويه فانه كان منصرفا فاذا نكر يدخل فيه تنوين التنكير **قوله** الا ترى منعا اى الا ترى منعا فيجوز ان يكون تنوين احمد وابراهيم
بعد التنكير له وللتمكن معا لانه بدل عليهما **قوله** فاذا جعلته آه دفع لما يقال لوا من انه لو كان للتنكير لما بقى فى نحو رجل بعد العلمية
وفى بعض نسخ الرضى واما التنوين فى نحو رب احمد وابراهيم فلم يتمحض للتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم منصرف **قوله**
واما الاخرى عطف عليه وعلى النسخة التى نقلها الشارح كلام من قبل القوم فالاخرى انسب فانما كلام من قبل نفسه لكن نحو كلام القوم على ما اختاره الرضى كما لا يخفى **قوله** عوضا
عن المضاف اليه لم يقل عوضا عن حرف اصلى كجوار زائدة كجندل فان تنوينه بدل من الف جنادل ومضاف اليه
لان كون التنوين فيهما للعوض مختلف فيه فعند المبرد تنوين جوار للصرف وعند ابن مالك تنوين جندل للصرف
وليس فى هذه الالف التى هى علم الجمعية كذهاب الياء من جوار وفى تخصيص الامثلة باذ وكل وبعض اشارة الى
اختصاصه بهذه الكلمات **قوله** لتعاقبهما بيان لوجه التناسب بينهما بصيرورة احدهما عوضا عن الآخر **قوله** اى يوم اذ
كان كذا اليوم زمان معين مبدؤه طلوع الشمس او طلوع الفجر ومنتهاه غروب الشمس وقد يستعمل بمعنى الوقت المطلق
فعلى الاول الاضافة بيانية وعلى الثانى لامية واما الاضافة فى ساعتئذ وحينئذ وعامئذ فبيانية لا غير **قوله** عوضا للنقصان
جزء غلولم يجر ببقى الكلمة ناقصة وهذا معنى قوله ولئلا تبقى الكلمة ناقصة **قوله** فوق بعض فان التنوين فيه عوض عن
لفظهم وكانه مضاف اليه لبعض **قوله** فوق بعض اى بعض الناس فوق بعضهم بالفقر والغنى والحرية والرق
قوله انه للتمكن التنوين فى مسلمات للتمكن وهو صاحب الكشاف **قوله** لزال للعلتين ولذا لو سميت بمسلمات لزال تنوينها وقال
الزمخشرى انه تنوين الصرف وان سمى به لضعف تانيثه لعدم تمحض تاء للتانيث لانها مع الالف علامة الجمع ولا يصح
تقديرتاء غيرها لان اختصاص هذه التاء بجمع المؤنث يابى ذلك كتاء اخت وبنت مع ان التاء فيهما بدل من الواو
ومبنى عن تقديرتاء اخرى فيهما **قوله** لزال اى التنوين بعد العلمية لانها غير منصرف للعلمية والتانيث مع ان تنوين
التمكن لا يكون فى غير المنصرف **قوله** كعرفات فانها علم لموضع معروف وتنوين التنكير لا يكون فى الاعلام **قوله** لعدم
مساعدة المعنى اى معنى مسلمات بمعنى العوض اى عند كون تنوينها للعوض اى لعدم مساعدة معنى العوض معنى مسلمات لانه ليس المعنى على
الاضافة فيه تنبيه وتعويضه التنوين عن المضاف اليه قبيل او لا شئ ههنا محذوفا حتى يعوض عنه **قوله** المعنى اذ ليس المعنى على حذف المضاف اليه
ولا على حذف الياء وهو ظاهر **قوله** انهما معنى المشاركة التنوين فى كون كل منهما علامة تمام الاسم فقط من غير دلالة على شئ آخر **قوله** آخر الابيات
فى القاموس البيت من الشعر والمدر معروف وبيت الشاعر كالمصابيع جمع مصراع ومصراعا الباب معروفان ومصراعا البيت من شعر تشبيها
بمصراعى الباب لاستوائهما كذا فى شمس العلوم **قوله** التحسين انشادها اى قراءة الشعر يقال انشد الشعر قرأه **قوله** نحو حرف آه تعليل لما يستفاد
من السابق اى سمى به لحوق آخره تنوين الترنم لان الترنم فى اللغة التغنى وهو حرف يحصل به ترديد الصوت فى الخيشوم لكونه اغنى الحروف والترديد
فى الخيشوم من اسباب حسن الغناء الذى سمى المعنى مغنيا لانه يغنى صوته اى يجعل فيه غنة واى اصل مغنين ثلث نونات ابدلت الاخيرة ياء
بمعنى تنوين الترنم تنوين يحق لتحصيل الترنم هذا ما ذهب اليه ابن يعيش واختاره المص فى شرح المفصل وقال غيره سمى تنوين الترنم لانه يحق ترك الترنم
من حروف الاطلاق تصلح للترنم لما فيها من مد الصوت فيبدل منها التنوين اذ قصد الاشعار بترك الترنم بخلو ما تمد **قوله** الخيشوم بفتح الخاء المعجمة
المقدم الانف بالفارسية بيخ بينى تمام **قوله** تحققا اعنى ان محل ترديد الصوت فى الخيشوم هو الآخر فلذا اعتبر لحوقه بالآخر **قوله** وان كان كالحروف آه

اعنی والکلام لحوق هذا التنوین جائز فی الحروف والکلمات الواقعة فی اثناء الابیات والمصاریع ای فی اوسطها قوله لان کل التغنی انما
بالترنم یکون آخر الابیات والمصاریع لئلا یختل سلک النظم ای معناه یختل بین الابیات والمصاریع قوله انما هو آخر فاللاحق فی الوسط واقع فی
محله فلذا لم یعتبره وفیه بحث لان اصحاب التغنی فی کل نوع من الغناء مقامات لطول الصوت وقصره وتردیده وحصره وثقله سواء کان فی الآخر وفی الوسط
قوله ولا یختل لفهم المعانی ای لئلا یختل لفهم المعانی ای معانی الابیات والمصاریع قوله القافیة مطلقة القافیة عند الخلیل من آخر حرف
من البیت الی اول ساکن یلیه مع الحرکة التی قبل ذلک الساکن ویرد علیه بطلان المتحرک الذی قبل ذلک الساکن هو ان القافیة مشتق
من القفو وهو التبعیة لان القوافی یتبع بعضها اثر بعض والروی هو الحرف الذی یبنی علیه القصیدة وتنسب الیه فیقال قصیدة لامیة او نونیة
مثلا مشتق من رویت الحبل اذا فتلته او من رویت البعیر اذا شددت علیه الرداء وهو الحبل الذی یجمع به الاحمال او من الری لان البیت یرتوی
عنده فینقطع قوله مستتبعا بصیغة اسم الفاعل بالفارسیة تابع سازنده ای حرکة حرف الروی یستتبع واحدا من الالف والواو
والیاء فان کان حرکة حرف الروی فتحة فهی تستتبع الالف وان کان حرکته ضمة فیستتبع الواو وان کان حرکته کسرة
فیستتبع الیاء قوله للاطلاق الصوت ای لطول الصوت بامتداد الالف والواو والیاء ومن ههنا ظهر وجه التسمیة
بالقافیة المطلقة لانه یتحقق فیها حروف الاطلاق قوله لحوق النون یعنی ان النون بدل من مثل حروف الاطلاق
کما ستعرف من بیت الشاعر قوله حرف الاطلاق والجامع کونها من الحروف الزوائد ولزوم السکون قوله
اقلی اللوم الخ هو من الوافر والبیت لجریر واللوم بالفتح العذل وعاذل اصله یا عاذلة فرخم وحذف حرف النداء والعتاب
المواخذة مع الغضب وجواب الشرط محذوف یدل علیه قوله قولی والمعنی اقلی لومک وعتابک یا عاذل لما اهله
وتاملی فیه فان کنت مصیبا فیه فصوبینی موضع الاستشهاد العتابن واصابن حیث عوض عن حرف الالف وهو الالف الاشباع النون التنوین والاصل العتابا واصابا
قوله والعتابن معنی المصرع کم کن تو ای عاذله یعنی اظهار کننده و اخبار کننده دوستی ملامت و عتاب را از من ای
عاذله قوله العتابن یعنی اگر صواب است تو من هم صواب گویی آرم قوله وصل باشباع فتحة الخ ای حصل بواسطة
حرکة الفتحة فی الباء والالف فیکون اصابا وعتابا ثم عوض التنوین من الالف فیقال اصابن وعتابن قوله بالاشباع
والاشباع لتحصیل الوزن خلافا بعضه والتنوین عند الجنی قوله هی ما کان ولها حرفا ساکنا للدلالة علی الوقف قیل اذا
کان اولها حرفا ساکنا کیف یصدق علی التنوین اللاحق بها انما یتبع حرکة الآخر واجیب بان المراد حرکة الآخر اعم من
الحرکة اللفظیة والتقدیریة کما سبق قوله وقاتم الاعماق الخ هو من الرجز بیت لرؤبة والواو واو رب والجواب محذوف
ای قطعته والقاتم الشدید السواد وقیل الاسود فاتم ... ان قاتم ای مظلم منه النواحی من القتام وهو الغبار والاعماق جمع عمق بالفتح
والعمق بالضم وهو البعد من اطراف المفازة کذا فی القاموس والخاوی من خوی البیت اذا خلا والمخترق بضم المیم
وفتح الراء المحل الخالی الذی تخترقه الریح ای تهب فیه والمعنی کون المحل خالیا انه لا شیء فیه یمنع الریح من المرور به
فهو خالی الجوف تمر الریح فیه بسهولة من غیر عائق والاعلام جمع علم یهتدی به فی الطریق والخفاق من الخفق اللامع والمراد
بالخفق السراب لخافق من خفق السراب خفقا اذا اضطرب وهذا من قبیل تسمیة الشیء بالمصدر والاصل الخفق لسکون الفاء
حرکت للضرورة وکذا فی الصحاح ومعنی البیت مظلم النواحی فی الرأی وبعید الاطراف [illegible] الطریق [illegible]

ای رب مهمه موقوف مقطعة كذا قال الغلوی والشاهد فيه ان التنوين لحق بقاف المخترق والخفق وهی ساكنة الاصل فحركت بالكسر لانه الاصل فی التحريك او بالفتح تشبيها للتنوين بالنون الخفيفة وهو الاكثر **قوله** خاوی معنی المطرع بالفارسية يعنی بسیاری از بلدہاست کہ تباہ شدہ اطراف او وخالی شدہ است محل مرور او یعنی کسی نمیگذرد واین اشارہ است بآنکہ بلد بسیار نیست **قوله** قاتم وهی معنی المطرع بالفارسیة مشتبه بیشه ودعلامتها در راه هاى بلده بیکی بگر که از بسیاری معان یعنی از درخشندگی وروشنی آن بنماید **قوله** بالفتح اما الكسر كما تقرر فی تحريك الساكن ان الاصل فيه الكسر والفتح للخفة وقدم الفتح اشارة الى اولوية لان الثانی زائد فی اصله وبالكسر يزيد الثقل **قوله** موضع ذلك لان المقصود منه حصول الترنم فی الخارج لا افهام معنی الترنم وحصوله فی الذهن **قوله** لغرض الترنم ای تنوين الترنم ما لحق آخر الابيات والمصاريع لغرض الترنم **قوله** وتسامح تنزيل الغرض من الشیء منزلة معناه **قوله** ففيه اعتبار الوضع فی بعضها وهو تنوين المقابلة فان المقصود من الحاقها تحصيل المقابلة لا افادة المقابلة للمخاطب بخلاف تنوين التنكير فانه لافهام عدم تعيين مدخوله وتنوين العوض فانه قائم مقام المضاف اليه الدال على المعنى فيفهم منه المعنى المضاف اليه بالواسطة وتنوين التمكن فان المفهوم منه فيعلم كونه منصرفا لا تحصيله فمعنی قوله وهو للتمكن ای انه يجیء للتمكن وغيره لا يشتمل المعنی والغرض والحق ان اكمل فوائد التنوين كما يدل عليه عبارة التسهيل فانه قال التنوين نون ساكنة تزاد آخر الاسم تبيينا لبقاء اصالته او تنكيره او تعويضا او مقابلة لنواجع المذكر او اشعارا بترك الترنم فی روی مطلق فی لغة تميم **قوله** ای التنوين ای تنوين التمكن لان العلم الموصوف بابن لا يوجد فيه تنوين التنكير والعوض وتنوين الترنم عند انما زيدت لتحسين الانشاد وحسن الغناء والحذف ينافيه وتنوين المقابلة انما يكون فی جمع المؤنث السالم **قوله** وجوبا فان الاستمرار المستفاد من المستقبل قرينة الوجوب وهذا فی السعة واما فی الضرورة فقد لا تحذف فان الضرورات تبيح المحظورات **قال** من العلم المراد من هذا العلم ومن العلم الثانی الاعم من الكنية واللقب والاسم **قال** موصوفا وصفا نحويا فلا يحذف فی زيد الظريف ابن عمرو **قال** الى علم ای بدرية على ان العرب لا ينسبون الرجل الى امه **قوله** لكثرة استعمال ابن والكثرة تناسب التخفيف والكثرة استعماله بين علمين مع شدة الاتصال بينهما كانهما كلمة واحدة مع ان التنوين علامة التمام والانفصال **قوله** لكثرة استعمال لا لالتقاء الساكنين فانه لا يوجب الحذف لجواز تحريكه بالكسر على ما هو الاصل فی الساكن **قوله** وخطا ای خطا وكتابة بحذف الالف فقوله خطا عطف على لفظا ای الابن يطلب التخفيف لفظا وخطا ثم ان طلبه للتخفيف خطا ينافی طلبه التخفيف لفظا ايضا لما ذكره الفاضل الحلوانی بان حذف الالف تخفيف بالخط بل هو تخفيف فی اللفظ ايضا **قوله** بحذف الالف اما حذفه فی اللفظ فليس مختصا بحال حذف التنوين **قوله** كذلك ای فی العلم اعم من ان يكون صريحا او كناية وكذا ما يجری مجری العلم نحو سعيد بن سعيد وفضل بن فضل وطاهر بن طاهر وهی بن آبی **قوله** لانه كناية ای الفلان بن فلان كناية عن العلم والمراد من العلم والكنية واللقب **قوله** وتعلم منه انه الاصل انه اذا فقد احد هذه الشروط لم يجب الحذف بل لا يحذف **قوله** اذا كان ای الابن صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم ای كان له موصوفا علما لكن المضاف اليه غير علم **قوله** رجل ابن زيد وفيه ان ابن معرفة لكونه مضافا الى العلم فكيف يصح وصف النكرة به الا ان يجعل الاضافة لفظية اشارة الى معهود كاللام

فیصح وصف النکرۃ به **قوله** من لفظی نحو الرجل ابن نحو النون فیه اذا اعطی اعراب الرفع علیه في اللفظ **قوله** لقلة الاستعمال ای لعلة
استعمال الابن بین الشیئین اللذین احدهما موصوف والآخر مضاف الیه ولکن الموصوف غیر العلم او کان المضاف الیه غیر علم **قوله**
وحکم الابنة حکم الابن ولیس حکم البنت حکم الابن لانه لا یجب الحذف مع البنت بل فیه الوجهان هما الحذف وعدمه **قوله** لا تحذف ای خطاً
وقعت ای في موضع الالتباس وعدمه **قوله** یلتبس فیه ان الالتباس لا یکون خطاً لان زینب منسوب الی ابنة مدور فان قلت ان الحکم
بالالتباس بناء علی ذهول الکاتب عن کون الکاتب منطوقا او مدورا قلت فهذا الالتباس غیر معتبر اذ لا یتفاوت المقصود بذلک **قوله** فی مثل الخ
ای فیما وقع صفة المؤنث یجوز فیه نحو حذف الف ابنة لا بد له لفظة ابنة فیه تنوین موصوفه وتسکین الباء او لفظ بنت فیجوز فی
موصوفها التنوین وعدمه ولا تسکین الباء **قال** نون التاکید اشار بجعله قسمین ای منها اصلان کما هو مذهب البصریین وقال الکوفیون
الثقیلة اصل ومعناهما التاکید قال الخلیل ر ح والتوکید بالثقیلة ابلغ **قوله** لثقلها ای المشددة استلزمته للحرکة فلذا لم یتعرض
کنکتة اصل التحریک **قوله** وخفة الفتح والاصل تحریکها لئلا یلزم التقاء الساکنین وعدم الحذف لانه ینافی الغرض عن افادة التاکید
قوله والف الجمع اختار الشارح رعایة لمناسبة التثنیة وجعل عبارة القوم تغ ایر والشائع الف الوصل کما فی الرضی ومعنی
الاضافة بلفظ الفاعل فیه لادنی ملابسة **قوله** لشبهها فیهما ای فی التثنیة والجمع بنون التثنیة فی کون کل منهما نونا واقعا بعد
الالف ولم یقل لشبهها معهما مع ان فیه عدم تفکک الضمائر لانه یوهم شبه النون مع الالفین بنون التثنیة والاولی اسقاط لفظ
فیهما اذ لا حاجة الیه **قوله** ای نون التاکید رعایة لوحدة الضمیر وقیل لکل واحد من الخفیفة والثقیلة رعایة لقرب المرجع مع تنصیص الحکم
فی کل واحد منهما وعلی التقدیرین مستانفة ولا یجوز ان تکون خبرا بعد خبر لان الخبر الجملة یجب فیه العاطفة **قال** بالفعل المستقبل المراد
بالفعل المستقبل الاصطلاحی ودخوله علی اسم الفاعل تشبیها له بالمضارع فی قوله اقائلن احضروا الشهود والماضی فی قوله دامن سعدک
ان رحمت میتما اضطراری والمراد اختصاص فی السعة **قوله** او کائن فی ضمن الامر بان یکون مذکورا بعده لفظا کما فی امر الغائب
او حکما او تقدیرا کما فی امر المخاطب فانه فی الاصل مضارع حذف اللام عنه لکثرة الاستعمال فهو فی التقدیر فعل مستقبل فی ضمن
لام الامر کامر الغائب والمتکلم فالمراد من الامر اعم من الامر بغیر اللام او باللام علی التوسع والامر بغیر اللام ویفهم حکم الامر باللام
بالطریق الاولی **قوله** مثل هل تضربن وکذا سائر ادوات الاستفهام اسمیة کانت او حرفیة اورد المثال بهل
ردا علی من حصره بالهمزة **قوله** دون الماضی والحال حال اما عن النون ای متجاوزا عما یدل علی الماضی و
الحال او عن الضمیر المستتر فی الدلالة ای متجاوزة تلک المذکورات عن الدلالة علی الماضی والحال **قوله** لانه لا یوکد
اه علی بناء المعلوم مسندا الی ضمیر النون ای لانه یوکد النون الا مطلوبا لان وصفه التاکید طلب حصول شیء اما فی الخارج
او فی الذهن المطلوب لا یکون ماضیا ولا حالا بل لا یکون الا مستقبلا **قوله** زید اورد المثال بالعلم حکم المنفی بلا بالطریق الاولی
فان مشابهته بلا الناهیة اتم **قوله** ای فی جواب المثبت اشار به الی ان المراد بالمثبت الجواب لانه الموصوف
بالاثبات لا القسم ومن جعل اضافة المثبت الی القسم من قبیل اضافة الصفة الی الموصوف کجرد قطیفة
کما اختاره الشیخ المندی فهو ارتکاب المسامحة والتزم التساهل **قوله** محل التاکید فیه تسامح لان محل التاکید هو جواب
القسم دون نفس القسم بل هو مفید للتاکید **قوله** ان یوکد الفعل بها منفصل عنه ای عن الفعل وذلک

الامر المنفصل مع القسم من غير ان يوكده اي الفعل بما تتصل بالفعل وهو النون سبه صلاحيته له اي لعدم صلاحيته
الفعل للتاكيد الامر المتصل الذي هو نون التاكيد لانه متصل بالفعل بخلاف القسم **قوله** بعد صلاحيته اي صلوحا تاما
واحترز عما لا يصلح اصلا كالجملة الاسمية والفعل الماضي المثبت وبما فيه مانع كما سيجئ وعما لا يصلح صلوحا تاما كالمستقبل
المنفي فانه لكونه منفيا والاصل في الانشاء العدم لا يصلح للتاكيد ولكونه مطلوبا صالح له **قوله** وكثرت اشارة الى انه قد تلحق
الشرط وان لم تؤكد بما نحو ان تفعلن فعل والى انه قد تلحق الجزاء اذا كان شرطه مما يجوز لحوقه به **قوله** سواء
كان التاكيد بما لازما كما في حيثما واذما او جائزا كما في ايتما **قوله** لئلا ينتقض بالصاد المهملة من النقصان فان المقصود
تاكيد الفعل عن غيره وهو الحرف **قوله** وما قبلها مع ضمير المذكرين حال مقدرة من الضمير المستتر في الظرف العائد الى ما لان
كونه قبل النون لا يجامع كونه مع الضمير ومن هذا ظهر انه بيان حكم الصحيح اذ في المعتل ما قبل النون هو الضمير فما قيل ان التعليلين
المذكورين لا يجريان في اخشون واخشين فوهم **قوله** لالتقاء الساكنين اي في كلمتين فان التقاء الساكنين على حده
في كلمتين غير جائز لان المشددة كلمة اخرى ولهذا اختار تقوله ان اشترط في التقاء الساكنين الخ فلا يرد ح قوله ليدل
على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين لانه لا معنى لحذف الواو لالتقاء الساكنين لجواز التقاء الساكنين على حده
قوله ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان
في كلمة واحدة لان النون المشددة كلمة اخرى على حدة **قوله** لثقل الياء بعد الكسر ان لم يشترط في التقاء الساكنين
على حده ما ذكر وهو كون الساكنين في كلمة واحدة **قوله** ذلك المذكور اشارة الى دفع ما قيل ان المشار اليه مثنى فكيف
يصح الاشارة اليه باسم الاشارة المفرد ووجه الدفع ان المشار اليه مأول بالمذكور وهو مفرد **قوله** وهو الواحد المذكر الخ
لم يذكر المتكلم مع دخوله فيما عداه ... اشارة الى انه لقلة وقوعه في الاستعمال كالعدم لان نون التاكيد لا يدخل الا ما فيه
معنى الطلب وطلب المتشخص عن نفسه غير صحيح الا بتاويل واعتبار تغاير اعتباري **قوله** وحكمها غير ما ذكر لان ما قبله
فيهما الالف لا الفتحة والضمة فجعل حكمهما ما ذكرا لان الالف عاجز غير حصين او لان الالف في حكم الفتحة وجعل
قوله في التثنية وجمع آه بيانا للفرق بينها وبين جمع المذكر والمخاطبة والظاهر ما ذكره الش **قوله** فعولا اذ ليس ما قبل
النون في الصورتين مفتوحا بل قبل النون الف في الصورتين **قوله** فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف
يعني لم يحذف الالف في اضربان وان التقى الساكنان كما حذفوا الواو والياء في اضربن واضربن لئلا يلتبس بالواحد
لان النون انما كسرت فيها تشبيها لها بنون التثنية لانها وقعت بعد الالف **قوله** واضربنان في جمع المؤنث زيد فيه الالف
مع لزوم التقاء الساكنين ولم يقل اضربنن مع التقاء الساكنين احترازا من لزوم نونات ثلث **قوله** التقاء على كلامهم
لعدم كون الثاني مدغما **قوله** فانه يجوز آه يدل على انه يجي التقاء الساكنين على غير حده مطلقا وليس كذلك مع ذلك
قوله ويجعله مغتفرا اي مغتفرا مطلقا فالصواب ما في الحواشي الهندية فانه اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين مغتفرا
اذا كان اولهما حرف لين فانه لما فيه من المد كالحركة وقيل انه يحرك النون بالكسر وعليه حمل قوله تعم ولا تتبعان
بتخفيف النون **قوله** مغتفرا اي جوزه مطلقا في الوقف اتفاقا **قوله** وليس بمرضي عند الاكثرين مع امكان التكلم

وجعلية مقلا ر ة نا نح وحميا تي و قرارته انى عمرو الاعلى لان كمال الصفا فلم [illegible] بين التحرون وتحقيقهما وشفار الكتين منه
مثال لبتوقف حال قطع التكلم فلا يقاس عليه حال التكلم فان قلت فى غيرها آه وهما عبده رجه كالمتصل فى غيرها حال
من ضمير المجرور العائد الى بها و مع الضمير البارز حال عن غيرهما والمقصد ان التنوين فى نحوهما آه الفصل كاللفظ المنفصل حال
كونهما فى غير المثنى والمجموع حال كون ذلك الغير مع الضمير البارز وذلك لتقوية جهة الانفصال بتوسط الضمير البارز قوله
معاملته نصب فى نزع الخافض و الضمير راجع الى الضمير البارز قوله وغرضه اى غرض المص من هذا الكلام بيان الافعال
المعتلة الآخر عند الحاق النون بها لما ذكر فى شرحه وتخصيص بيان الافعال المعتلة مع ان ذكره صحيح فى الافعال
الصحيحة ايضا لظهور الحاق النون الافعال الصحيحة قوله بيان الافعال لانه بين الحاقها بالصحيحة بقوله وما قبلها آه كما مر قوله مع المثنى
علم ذلك التفصيل بقوله فى غيرهما وعدم التعرض لبيان حكمها الاكتفاء لما ذكر فى الصحيحة قوله ما ذكر من لحوق الثقيلة
المكسورة بعد الف التثنية والف الفصل وعدم لحوق الخفيفة خلافا ليونس قوله ومع غيرهما آه عطف على قوله
مع المثنى وقوله على ضربين عطف على ما ذكر عطف الاسمين على معمولى عامل واحد والمراد بالضربين كونها كالمنفصل
وكونها كالمتصل وكونها اما مع ضمير بارز مع عطف عليها من غيرهما اى النوعين حكمها حال كونها مع غير المثنى والمجموع حال كون ذلك
الغير مقارنا مع الضمير البارز او الضمير المستتر على ضربين وهو اى ذلك الغير المقارن بالضمير البارز شيئان آه وليس قوله اما
مع الضمير بارز او مع ضمير مستتر بيانا للضربين فيه فيستفاد ان النون اما مع ضمير بارز او مع ضمير مستتر ويحتاج فى
قوله وهو شيئان الى تكلف التقدير او التسامح على ما وهم ثم ان حصر الشارح غير المثنى والمجموع فى القسمين المذكورين
مبنى على انه اعتبر الحاق النونين بامر المخاطب لانه الاصل فى الطلب واحال البواقى على المقايسة كما يدل عليه الامثلة
وحصر ما يكون مع الضمير المستتر فى الواحد المذكر دون المؤنث فلا يرد ان ههنا قسما ثالثا وهو ان لا يكون مع الضمير مثلا
نحو اضربن زيد قوله واو من يا قوم فى اراده الاشارة الى كون ما قبله مضموما وكذلك قوله يا امرأة اشارة الى تانيث ما قبلها
وقوله الغرض بفتح الغين والضاد المعجمتين الهدف وهذا المثال كذا اغزوا الكفار لما اتصل كلمة المنفصلة به قوله بحذف الواو
لالتقاء الساكنين على غير حده لان الاول من الساكنين وان كان مدة والثانى مدغمة الا انهما فى كلمتين لان النون مع الضمير البارز فى حكم الكلمة المنفصلة
قوله بحذف الياء لالتقاء الساكنين على غير حده لكون النون كلمة على حدة مع الضمير البارز فالحاصل ان النون فى جمع المذكر والواحد
المؤنث فى حكم المجرور لما حذفا قوله وتضم الواو آه وبصيغة الخطاب عطف على قوله فتقول وسهى بعض الناظرين فقرأه بالياء التحتانية وصيغة
المصدر ثم اعترض بان المناسب لسياق ما سبق ان يقال وكذا اخشون بضم الواو المفتوح ما قبلها وكذا بكسر الياء المفتوح ما قبلها قوله المتصل
لا شاركتهما فى لحوق آخر الكلمة بحيث لا يمكن التلفظ بحركة ما قبله وفى اقتضاء فتحة ما قبلها قوله ويعنى بها اى بالمتصلة الف التثنية لذا
ذكره المص فى شرحه وهذا من قبيل ذكر العام وارادة الخاص بمعونة المقام وقوة القرائن وكانه اشار الى دفع ما اورده
الرضى من ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء فى ارضوا وارضى متصلان ايضا مع ان اللام غير ثابت
معهما كما تثبت مع الالف فليس ان قوله كالمنفصل على اطلاقه صحيحا قوله ادب لاجل آه غير الشرح ترتيب الشارح
المذكور سابقا رعاية لترتيب الامثلة قوله هل ترين تقلب الالف تاء وفتحها [illegible] قبل النون لكونه مبنيا على

والتنبیه والالف لا تقبل الحرکة بالقلب بالیاء الذی هو الاصل قوله بسنا الرجلان لانه علامة الاعراب ونون التاکید یقتضی البناء
قوله لاجل السکون لان نون التاکید الثقیلة تقتضی حرکة ما قبلها الا بناء الثقل والساکنین فی کلمتین واما حرکة الضم لاجل الواو
قوله لم تری الناس بکسر الیاء لانه لما اتصل به النون اسقط ما کان قبل الاول بالکسر قوله لا تطلع تزیین لما سبق الیه الوهم
اذ لا یدخل الاستفهام علی الامر قوله یرد المحذوف لانه حذف لاجل التخفیف ولما فقد الاخر لم یبق الوقف فاعید وفتح
قوله وهذه الامثلة وضعت علی ترتیب تصریفها الواقع فی کتب التصریف یعنی لم یورد امثلتها بالنونین فی غیره مع الضمیر البارز
معا وکذا لم یورد امثلتها مع غیر الضمیر البارز معا جزما علی ترتیب تصریفها الواقع فی کتب التصریف وهو الابتداء ابدا بالواحد المذکر
ثم بالجمع المذکر ثم بالواحد المونث قوله علی ترتیب تصریفها من تقدیم المفرد المذکر علی الجمع المذکر وان کان یقتضی رعایة
المتمثل له تقدیم الجمع علی الواحد المخاطبة قوله لالتقائها الساکن المذکور بعدها فلا یرد نحو لیضربن واضربن فانه فیهما لاقت
لساکن قبلها فلا یحذف والقرینة علی ذلک انه فی مقابلة الوقف کانه قیل یحذف فی الوصل وحیث لقائها الساکن مطلقا سواء
کان بعد ضمة او کسرة او فتحة نحو اضرب الرجل واضرب الرجل واضرب الرجل برید اضربن اضربن اضربن فحذفت لالتقاء الساکنین
تشبیها بحرف العلة ولا حظ لها فی الحرکة وما قیل ان الحذف للساکن لا یکون الا للاول ففیه انهم صرحوا بالاختلاف فی ان المحذوف
من مقول الواو الاول والثانی قوله تعس الخ فالاهانة التذلیل فی الفقر عدم المقتنیات وعلی من لزوم لعل والرکوع
والتذلل والدهر اسم لمدة العالم من مبدأ وجوده الی انقضائه والرفع التشریف کما فی المفردات ذا الغنی لانه من لبس
یفنی بالمال لانک تتذال فی زمان لعدم المال والدهر قد اعزه لوجود المال وتبله بکل یوم من الصوم سعه والمسی والصبح
لابقا سعه قد یجمع المال غیر اکله ویاکل المال غیر من جمعه فالهم الحزن والسعة بالفتح والکسر اصلا ویصح یقال فی المکان
والحال والفعل کالانفضال ولازمه الفرح والمسی بالکسر والضم اسم من الامساء والمراد بالمسی اول اللیل والصبح اول
الیوم ویقال من طلوع الفجر الی الضحی والبقاء ثبات الشیء علی الحال الاولی ضد الفناء والمال ما یدخر لوقت الحاجة من
الماکول والملبوس وغیرها والاکل تناول الطعام والمراد التصرف علی سبیل الاختصاص التام قوله لا تهین الخ قوله تهین صیغة
المخاطب المذکر وهو من الاهانة ضد الاکرام والفقیر المحتاج ولعلک ان ترکع بتشدید اللام بمعنی لعل للترجی والکاف للخطاب
وترکع منصوب بان من الرکوع وهو [illegible] لکنه اراد سببا الانحطاط من المرتبة یعنی لیست شدن واز مرتبه افتادن دا معنی
افتادن [illegible] غیر ذی حاجة الیک فلا تهنه فعسی ان ینعکس الامر فیصیر هو الغنی وانت الفقیر وتحتاج الیه ان اعمال الزمان
لا تستقر والتغیر لا تدوم والمال غاد ورائح قوله علیها ای علی النون الخفیفة صیونا للتاکید المقصود من القوة
قوله لمرتبة ما یدخل الفعل وهو نون التاکید عن مرتبة ما یدخل الاسم وهو التنوین وقیل ترجیحا لما هو اللازم عند عدم
المانع علی غیر اللازم فان التنوین لازم الاسم المتمکن عند عدم اللام والاضافة بخلاف النون فانها قد تترک بلا مانع وغیر
اللازم اولی بالحذف قوله ثم التقیید بالظرف مستفاد من مقابلته بقوله [illegible] نصب الفا قوله التنوین ای
فی الوقف فتحة ما قبلها اذا ضم او کسر ما قبلها قال ترد ما حذفت [illegible] عما الحذف فی حالتی الوقف اذ لا مجال للرد فی حذف
الساکنین الا ان یجعل الرواهم من ردهن الکتابة قوله لاجل المتفقة یعنی لاجل ما حذف سواء حذف لاجل الخفة او لاجل

سببا قوله فانه لا يرد ما حذفت به ... [illegible] ... وحذفت لاجل منه التقاء الساكنين فلا تقياة ايح وام ع
التخفيف معنى بالنزيل يقال [illegible] ... المكسور ما قبلها الفا بلفظ امرا و بالوقف لاسقاط ... [illegible]
نصب الفاء [illegible] ... حيث لم تبق النون فيه ... ما قبلها مضموما او مكسورا فاذا
الكسر ... يجوز ان ... [illegible] ... قوله ... [illegible] ... بسطه فوزها التمثيل من حيث الاقدام
على وفق اتمام المتن حيث ابدل النون المخففة في آخر الكتاب وختمه بالالف الذي هو من ابدا اشارة الى
الاستمرار بعد الخفة قوله بضم الراء بحذف النون ... [illegible] ... بكسر الراء كذا الشرح

خاتمة الكتاب

احسن الكلام وابلغ النظام حمد الملك العلام الذي خلق الانسان وعلمه البيان وصدر المقام ودرة
المرام نعت سيد الانام الذي جاء بالهداية والبرهان ليدعو الناس الى التوحيد والايمان وآله واصحابه
الذين سعوا في اشاعة الدين الحق المبين وفصلوا القضايا الكلية والجزئية على النسق القويم مما يوجب
اذعان التصديق واليقين وبعد فيقول العبد المفتقر الراجي الى رحمة الله محمد نعمة الله بن
عبد الله الحسيني الموسوي الجزايري المولد والشوشتري المسكن ... [illegible] ... المدفن طاب الله ثراه وجعل
الجنة سكنه ومأواه بمحمد وآله الاطهار هذا ما اردنا جمعه من الفوائد ونظمه من ... [illegible] ... البحث ... [illegible]
وتشتت البال ... [illegible] ... الاحزان ... حوادثات الزمان من بحث الفعل الى آخر الكتاب ... [illegible] ... مثل خاتمة ... [illegible]
... [illegible] ... عبد الرحمن ... [illegible] ... بن نصير مولانا ... [illegible] ... الدين
... [illegible] ... حكمة ... [illegible]
... [illegible] ... فالحمد لله ... [illegible] ... توفيقي الى ... [illegible] ... الى سبيل التحقيق فقط

خاتمة ... [illegible] ... لرسالة الوافية والعجالة الكافية
الموسومة بحاشية نعمة الله على شرح ... [illegible]
... [illegible] ... اشاعة العلوم والفنون ... [illegible]
... [illegible] ... على صاحبها ... [illegible]

تمت